خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة

الاستاذ الدكتور
عبد علي المعموري
المدرس الدكتورة
وسن احسان عبد المنعم

المقدمة:

اصبحت خصخصة الحروب وما يطلق عليها امريكيا (صناعة الامن) من الاتفاقيات والصفقات التجارية المربحة للغاية ،اذ تفوق ايراداتها المالية حاليا مداخل النفط والذهب في العالم. خاصة بعد ان ارتبطت هذة الصفقات بمبررات من صنع الدوائر المخابراتية والشركات الكبرى للسلاح والمرتزقة والمعدات والمعلومات ..الخ،وقد اطلق عليها (الحرب العالمية على الارهاب) وبمنحى راديكالي متشدد بمفاهيم المحافظين الجدد خاصة وان الشركات الكبرى اصبحت تسيطر وبشكل تام على مجريات ومقدرات صنع السياسة العالميةمتحكمة بذلك بمصير الدول والانظمة والشعوب ومخترقة اياها وبما يلغي مفاهيم الوطن والامة والقيم والجيوش المهنية وفق فلسفة خصخصة الحروب والعنف حتى اضحى العالم مضطربا مفتوحا امام هذه الشركات وتجارتها لغرض ديمومتها تحت مسمى صناعة الامن لمحاربة الارهاب وتظهراستعدادها لتقديم الخدمات الامنية تحت غطاء الشركات العسكريةالخاصة (PMF .Privatised Military Firms) ،والتي قامت بكل ما في وسعها لاجل ازالة مصطلح (المرتزقة) عنها فضلا عن انهاتفضل استبدال صفة (العسكرية) بصفة (الامن)، فقد اكد خبير الامن لدى مؤسسة شاتهام في لندن(بوب ايرز): ان"تعبير مرتزق ليس دقيقا"،فهو يعتبران افراد الجيش الذين يؤدون ادوارا دفاعية لايختلفون كثيرا عن الافراد الذين يتحركون لاجل غايات مادية[1]. ومن هذا المنطلق، فأن خصخصة الحروب في عالم ما بعد الحرب الباردة تشكل ظاهرة اقتصادية وعسكرية جديدة، ولدراسة هذه الظاهرة، اعتمد البحث على فرضية مفادها (وجود علاقة عكسية بين التوسع في خصخصة الحروب واعداد الجيوش النظامية. فكلما تزايدت خصخصة الحروب ،كلما تناقصت اعداد الجيوش النظامية وانخفضت النفقات المالية والخسائر البشرية لها).

اولا/ المرتزقة في التاريخ:

يفهم المرتزق على انه كل شخص يقوم بأي عمل بمقابل مادي بغض النظر عن نوعية العمل او الهدف منه وغالبا ما يطلق اسم المرتزق على من يعمل في القوات المسلحة لبلد اجنبي من اجل المال. ومعظم الرجال والنساء المرتزقة يفعلون ذلك من اجل المال او لانهم يحبون الحرب والمغامرة[2].

تعتبرمعركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا عام 1288 بين المصريين بقيادة رمسيس الثاني والحيثيين بقيادة (موتاللو) هي البداية الاولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل اجور في سبيل قضية لاتعنيهم.ومنذ تلك المعركة كان لحكام مصر مصادرهم الخاصة للحصول على المرتزقة وبخاصة المرتزقة الاغريق وما جاورهم من سموا بالشعوب البحرية، حتى اصبحت بلاد الاغريق هي مصدر المرتزقة للمصريين والفرس تصدر الجنود الاقوياء الى كل الممالك التي تتطلع الى الحروب والتوسع[3].

وقد مارس الرومان فيما بعد استخدام جيوش المرتزقة حتى تمكنوا من خلالها من هزيمة اعدائهم كثيرا في الخارج كما يروي(مونتجمري)في كتابه "الحرب عبر التاريخ" ،ولعل من ابرز قادة المرتزقة الرومان (جنايوس بومبيوس)والذي يعرف في الكتب العربية باسم (بومبي). ولقد شجعت روما الاجانب على الانخراط في صفوف جيشها بأن عمدت الى منح الجنسية

(*)رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين.

(**)تدريسية في كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين.

[1] شركات المرتزقة وصناعة القتل عبرالعالم،الاسلام اليوم،بحوث ودراسات في شبكة المعلومات الدولية على الرابط: WWW.islamtoday.net،(3)تشرين الاول 2007.

[2] الموسوعة الحرة،مفهوم المرتزق،في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:WWW.ar.Wikipedia.org

[3] حسن عبيد عيسى، المرتزقة الجدد، مجلة المستقبل العربي، عدد (328)، حزيران 2006، ص 127-128.

الرومانية لكل من يرتدي البزة العسكرية الرومانية كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية الان[1]. وقد ورث البيزنطيون تقاليد الرومان الاوائل، فكانت اغلب جيوشهم من العناصر المرتزقةالبربر حتى اصبحت القوة الضاربة بيد الامبراطور والمسؤولة عن حمايته.

لقد تلا ذلك ظهور (وليام الفاتح) الذي اشترى جنودا من الفرنسيين والايطاليين والنورمانديين وغيرهم لغزو انكلترا عشية الحروب الصليبية التي كانت بالدرجة الاساس مطلبا ارتزاقيا من جانبين:.

الاول/جنود المرتزقة وقادتهم الباحثون عن مغانم كبرى.

الثاني/الحكومات والشعوب الاوروبية التي تريد ابعاد هؤلاء المجرمين خارج محيط السكن بحثا عن الامان والاستقرار.

ويسجل التاريخ ان الحملة الصليبية الثانيةوما بعدها كانت حملة تكاد تقتصر على الرهبان والمرتزقة ،اذ ادركت الكنيسة اهمية استئجار المرتزقة لتنفيذ رغباتها وتطلعاتها،وظهر ذلك بوضوح من خلال ترسيخ الكنيسة الكاثوليكية قواعد ذلك العمل في ايطاليا.وعندما دخلت اوربا عصر النهضة اضطلع السويسريون بهذه المهمة فكانوا جنودا تحت الطلب يعرضون انفسهم للبيع او الايجار لكل من يريد ان يحارب ولم يجد لديه العدد الكافي من الجنود. وكانت للايطاليين فرقهم الارتزاقية في تلك الحقبة وهي الفرق التي عرفت باسم (الكونديتيري). كما ان الالمان لم يتخلفوا عن الركب فقاموا بتأجير اعداد كبيرة من المواطنين للحرب في هولندا وفرنسا وغيرهما، فالارتزاق مهنة تجلب الثروات الطائلة للسماسرة.

وعند الحديث عن التاريخ الانكليزي نجد ان الامبراطورية العظمى انما هي وليدة مغامرات لجنود مرتزقة مأجورين. فالحروب التي اسست لتلك الامبراطورية والتي قادها الملك (ادوارد الاول)عندما كان اميرا في الحروب الصليبية باستخدام جيش من المرتزقة المأجورين مكنته من احتلال اسكتلندا وايرلندا وويلزوجعلها من بواكير اجزاء تلك الامبراطورية،كما ان فرنسا قد لجأت ايضا الى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة اطلق عليها اسم الفرقة الاجنبية وذلك خلال اجتياحها الجزائر عام 1831 وفي الجزائر المحتلة كانت معسكراتها.

في التاريخ الاسلامي العربي، فيشير الى ان الخليفة العباسي(المعتصم بالله) بن هارون الرشيدكان اكثر من افرط في استخدام هؤلاء عندما خشي سطوة الحرس الخاص بالبلاط وفيهم عناصر فارسية مسيطرة، فاستقدم مرتزقة اتراك زادت من وضع بغداد سوءا من خلال الاحتكاك المفضي الى مشاكل بين هؤلاء المرتزقة الذين يرون الخليفة ضمن حمايتهم وبين اهل بغداد الذين ذاقوا الامرين من جنود مأجورين ما جاء بهم غير الجشع والرغبة في الحصول على المال بأية طرق متاحة.وفي هذا الصدد نجد ان (ابن خلدون) قد قصد بهرم الدولةفي كتابه المقدمة بانها (تلك المرحلة التي تفسد فيها العصبية الحاكمة ،فيلجأ الملك الى الاستعانة بالموالي والمصطنعين والمرتزقة).

اضافة لذلك ،نجد ان ماضي الكيان الصهيوني مفعما بالشواهد في مجال التعامل والمتاجرة بالمرتزقة، فما زال الجيش الاسرائيلي يحتفظ بما تعداده (7365) مرتزقا بين افراده وانه يملك منظومة متقنة لاستخدام المرتزقة وزجهم في الكثير من العمليات التخريبية القائمة على القتل وايقاع الخسائر بين المواطنين الفلسطنيين والتي تخفف عن كاهل قواته العسكرية.كما ان الاهتمام الامريكي بالمرتزقة متمثلا بالبنتاغون والمخابرات المركزية الامريكية وكذلك وزارة الخارجية من الناحية السياسية مدعم بالتجارب على الرغم من وجود مواد عقابية في القانون الامريكي تطبق على من يمارس هذه المهنة بأي شكل من الاشكال. فالمادة العقابية (959) من الباب (18) من القانون الامريكي تنص على ان (اي شخص على التراب الامريكي اذا انخرط او التزم بتأجير نفسه او استدعى شخصا اخر او حرض غيره على الانخراط او الالتزام بخدمة جيش او امير او دولة او محمية او منطقة او شعب اجنبي كجندي او قناص او بحار على متن باخرة او زورق حربي او كان في طريه الى الحرب ،يعاقب بألف دولار غرامة مالية كحد اقصى او بالحبس لمدة ثلاث سنوات او بالعقوبتين معا)[2].

على الرغم من ذلك، نجد ان الاهتمام المخابراتي والسياسي بالمرتزقة المحليين او الاجانب قد صنع تاريخا امريكيا حافلا بالنشاط الارتزاقي في فيتنام وانغولا وغيرها حتى اصبحت الولايات المتحدة تعتمد هذا السياق في عقيدتها القتالية.كما اتاح ذلك وجود سماسرة الحروب وتجار الموت في استثمار المحاربين

[1] فيكونت مونتجمري،الحرب عبر التاريخ،تعريب وتعليق:فتحي عبدالله النمر،مكتبة الانجلو مصرية،القاهرة،1971،ص128.

[2] حسن عبيد عيسى،مصدر سبق ذكره،ص 140.

السابقين من ذوي المغامرة وسفك الدماء ليشكلوا ما اطلقت عليه(نيويورك تايمز) في احد اعدادها في نيسان 2004(جنود الظل) ،فأسسوا لذلك شركات لتأمين المرتزقة جعلت عملهم ذا قبول اجتماعي وقانوني،فهي شركات أمنيه تؤمن حراسا أمنيين لمن يرغب في الحصول على حماية مقابل ثمن .

ثانيا/دور المحافظين الجدد:

ظهرالمحافظين الجدد كتيار إيديولوجي حديث احتضن في جعبته أكثررموزالتطرف في المجتمع الامريكي وفي جميع المجالات، وقد هيأ لذلك منظومة فكرية تستطيع الإقناع بيسر وسهولة كونها قد ارتكزت على معطيات متزاوجة فيما بينها لتقدم مخرجات أفعال اقناعية عالية متغذية من دوافع اقتصادية صرف مع مسحة دينية جرى صوغها لتصل حد التقديس وفهم موضوعي وذاتي لطبيعة البسسيولوجيا الأمريكية، في تشتتها من ناحية وحرصها على التعالي على الشعوب من ناحيةاخرى، بالإضافة الى مزيج منهمر من الغسيل المستمر للذهنية الفردية والجمعية، وهي قراءة جُد ذكية لطبيعة الفرد والمجتمع في ذاتانيته المفرطة من ناحية وطبيعة الأنا الاقتصادي الذي يظل يبحث عنه طول الزمن من دون الالتفات الى التكاليف التي يمكن أن يحملها للآخرين.

لقد بدأت أوجه التحول التدريجي في اغلب مفاصل الولايات المتحدة الأمريكية بدءً من أدارة (رونالد ريغان)[*] في ثمانينات القرن العشرين، الذي رعى بقوة توجهات المحافظين الجدد، والتي بدت تأخذ حيزاً في منظومة التفكير والخطاب المعلن بأوجهه المختلفة بما فيها الاقتصاد، ولهذا ذهبت هذه الإدارة الى دعم التوجهات نحو التحول الى اقتصاد السوق والخصخصة، مع قبول بعض البلدان بها طالما انهاعاجزةعن سداد مديونيتها الخارجية أو تمويل أنفاقها، ومن الملاحظ أن وكالة المخابرات الأمريكية(CIA) من أكثر المؤسسات الأمريكية التي مولت بسخاء عقدا لاكثر من (50) مؤتمراً وندوةٍ، بالإضافة الى الورش والبحوث المشجعة للتحول نحو اقتصاد السوق.وقد قاد تبني فلسفة خصخصة الحرب والعنف مع اشراك المرتزقة في الاعمال الحربية خاصة فيما يتعلق بالعمليات الخاصة والاستخبارات والتحقيق والاسلحة المتطورة والاتصالات ..الخ الى اندثار في القيم العسكرية ومهنيتها وخصائصها ومنظومتها التكاملية طالما اضحت الجيوش تفكر بأن تقاتل من اجل المال لا من اجل العقيدة او الدفاع عن تراب الوطن وحصر الولاء للمالك او الراعي والمتعهد بدلا من الجيش ودولته[1].

بدأت ظاهرة خصخصة الحرب في التنامي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي عبارة عن استبدال الجنود في أي مكان في العالم بمدنيين يملكون بنادق مؤجرة، ولا يخضعون لأي من الإجراءات العقابية وفق القواعد المعروفة والمتفق عليها على مستوى القانون.

وبدأ مفهوم القطاع العسكري يتصاعد في الفكر الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991 خاصة بعد النجاح في ابعاد الاتحاد السوفيتي السابق كمنافس لها خلال فترة الحرب الباردة، ويرجع ذلك لاعتبارات أيديولوجية واقتصادية وتاريخية مختلفة، فما بين تخفيض الكلف العسكرية والكلف المادية والبشرية وبين الاستجابة لمتطلبات عولمة المصانع العسكرية والخصخصة اللبرالية، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المكتسب في التقاليد الأمريكية، والتوجه الخاص باقتصادالسوق والتي أعطت للقطاع الخاص مهمة مشاركة الحكومة في استخدام القوة لجلب الخارجين عن الإرادة الأمريكية الى القبول بالدور الأمريكي المتمثل بالهيمنة والسطوة وإعادة تشكيل المجتمعات على وفق إرادتها بل وأمركتها.

ومع التوجه والأعداد للدخول في القرن الجديد بكل مقومات القوة، عمل رجالات المحافظين الجدد الذين وصلوا الى مراكز اتخاذ القرار أو الى صنعه، على الأعداد الى تقليل الأعداد من القوات المسلحة، التي من الممكن أن تشارك في الحروب القادمة، على واقع انحسار الرغبة بالتطوع في الجيش الأمريكي. ولابد من أيجاد الصيغ المتوائمة مع توجهات المحافظين في جعل كل شيء تحت سلطة الشركات طالما أن

---

[*] وهو الرئيس الاربعين للولايات المتحدة الامريكية للفترة(1980-1989)والرئيس (33)لولاية كاليفورنيا وكان ممثلا قبل ان يدخل الحياة السياسية.وبدأ نشاطه السياسي في بداية الخمسينات وشارك في الحملة ضد الشيوعية وعندما توفي كان اكبر رئيس امريكي يعمر اذ بلغ من العمر (93) عام كما كان الاكبر عند انتخابه بعمر (69)عام حينها.

انظر: ملف عين على امريكا،الرؤساءالامريكان،موقع الملتقى الفتحاوي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط: WWW.fatehForums.com.

[1] د.مهند العزاوي،صناعة الارهاب وتجارة الامن،موقع الاتجاه في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:www.aletejahtv.net.

الإدارات الحكومية بمجملها قد وصلت بإسناد وأموال ودعم وتسويق هذه الشركات، وهنا استطاعت أمريكا أن تنجح في توفير أعداد كبيرة من العسكريين للمشاركة في حروبها الخارجية، مرة تحت ضغط الحالة المادية للفرد الأمريكي، ومرة أخرى من خلال استغلال حاجة طالبي الجنسية الأمريكية.

ثالثا/خصخصة القطاع العسكري الامريكي واهدافه:

تعود فكرة خصخصة الحروب الى فلسفة طرحها نائب الرئيس الامريكي(ديك شيني)[*]، في عهد الرئيس السابق (جورج بوش الاب) عن طريق الاعتماد على نشاط الشركات الأمنية الخاصة(التي هي في حقيقتها شركات للمرتزقة)، عندما كلف آنذاك أحدى الشركات العائدة لشركةهاليبرتون النفطية (والتي يرتبط بها ووصل فيها الى نائب رئيس الشركة)، بغية القيام بدراسة أحيطت بسرية تامة، حول كيفية خصخصة الخدمات اللوجستية في العمليات العسكرية الخارجية التي يقوم بها الجيش الأمريكي، وكما يقول (جيرلي سكاهيل) احد الكتاب الأمريكيين في كتابة(بلاك ووتر)، كانت فكرة إقامة شركة أمنية خصوصية من بنات أفكار رجل (CIA) -جامي سميث-، حيث خطرت له لأول مرة إثناء حرب الخليج الأولى.

إما خصخصة القطاع العسكري فهي فكرة حديثة نسبياً للإدارة الأمريكية، مع أنها فكرة قديمة سبق وان استخدمتها الإدارات الأمريكية المتلاحقة(*)، لكن لم تكن بالصورة التي هي عليها الآن، وربما يرجع الفضل في هذا التوسع باستخدام القطاع المدني في الأعمال العسكرية على نطاق واسع في الولايات المتحدة إلى نائب الرئيس(ديك تشيني)، في الفترة التي كان فيها وزيراً للدفاع في رئاسة(بوش الأب) الذي طرح فكرة (الجانب المنطقي في العمليات الحربية)، وقد استطاع الحصول لشركة هاليبرتون، الذي كان يرأسها على عقد لدراسة إمكانية توفير الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية المنتشرة في العالم، وقد أصبحت هذه الشركة من أكبر الشركات المحتكرة للعمل العسكري الخاص.

لعل أهم ما يجب الرجوع إليه في موضوع خصخصة الشركات الأمنية الاستناد إلى خطاب وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) في 2001/9/10 حيث يعتبر هذا الخطاب شهادة ميلاد لهذه الشركات. والملاحظ أن هذا الخطاب الخطير حصل قبل أحداث2001/9/11 حيث جاء فيه (أننا نواجه اليوم عدواً خطيراً يهدد أمن أمريكا وكل من يرتدي الزي العسكري، وربما ينصرف ذهنكم إلى الطغاة في العصور السابقة، ولكنه يحيا بين ظهرانينا أنها البيروقراطية، التي تغتال وزارة الدفاع، وأنا لا أنوي مهاجمة البنتاغون بل تحريره من ذاته)، وفي صيف 2002 أزاح رامسفيلد الغموض الذي ورد في الخطاب السابق تحت عنوان، التحول الثوري بالعسكرية الأمريكية فقال (لقد قررت تبني نموذج تجاري في البنتاغون يعلن الحرب على النمط البيروقراطي ليرتدي ثوب المغامرين الرأسماليين).

وتتلخص الفكرة الأساسية من خصخصة الحروب، على إستراتيجية جديدة في إدارة حروب الولايات المتحدة الأمريكية، قائمة على القتال بأقل عدد ممكن من الجنود، فيما يتم أيكال المهام اللوجستية، وبعض أعمال الاستخبارات إلى شركات المرتزقة التي تكاثرت في الولايات المتحدة حتى بلغت أكثر من 35 شركة بارزة آنذاك. وفي عام 2006 أعلن (رامسفيلد) عن خطته التي أطلق عليه(خريطة طريق من أجل التغيير)، أشار إلى أن تطبيقها الفعلي بدأ عام 2001، حيث صنفت قوات وزارة الدفاع إلى قوات عاملة واحتياطية وخدمة ميدانية ومرتزقة وهؤلاء يشكلون الكثافة القتالية للبنتاغون والتي يراد منها تحقيق الاتي[1]:

1. السعي نحو خفض الأنفاق العسكري الذي بدأ يتزايد بشكل مضطرد، وهو ما يعني خفض مستويات الضرائب على الأفراد والشركات وهو ما يستقيم مع توجهات وفلسفة المحافظين الجدد، وقد انخفض الأنفاق العسكري بفعل إستراتيجية الخصخصة بواقع (10) مليار دولار، في ظل استخدام محدود جداً للشركات الأمنية الخاصة والمتعاقدين، وهو ما دفع(ديك تشيني)على تعميق حالة الخصخصة وتوسيعها بغية ترسيخها كحالة تغيير ناجح وذا مردود اقتصادي كبير، وترتكز توجهاته على توفير عدد اكبر من الجنود للمهمات القتالية الصرف، فيما سيتولى

[*]ديك تشيني هواحداهم المحافظين ابان ادارة الرئيس الامريكي(بوش الاب) الذي تولى وزارة الدفاع للسنوات ما بين (1989.1993).

[1] حسن الحاج علي احمد،خصخصةالامن "الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة،ص240.وايضا:دمهند العزاوي،مصدر سبق ذكره،موقع الاتجاه(الانترنت).

المتعاقدون الأمنيون(مرتزقة الشركات) المهام اللوجستية.

2. التخلص من عبء الخسائر التي دفعها الأمريكان في حرب فيتنام والصومال ولبنان، والتي سجلت امتعاضاً ورفضاً كبيراً من قبل الرأي العام الأمريكي.
3. ألغاء فلسفة الدولة والانفتاح الى دول الاهتمام الاستراتيجي وتوأمة بيئتها ومناخها لتصبح دول تابعة.
4. فتح سوق الشركات والاستثمار داخل المؤسسة الامريكية مع جعل الحرب على الارهاب مبررا محوريا لرواج صناعة الامن.
5. خوض حروب دينية راديكالية تحت حجة الحرب على الارهاب.
6. تعد خصخصة الحرب والاتكاء على المرتزقة طريقة مثلى للتخلص من العبء الإعلامي، والذي كان يلاحق خسائر الأمريكان ما وراء البحار.
7. الاعتماد على المزيد من المرتزقة، يعني تخفيض حجم القوات المقاتلة المشاركة فعلاً في الحروب، وهذا ما يفسر قبول سياسي عالٍ في وساط الكونغرس ومجلس الشيوخ حتى لو كان الجمهوريين لا يتمتعون بالأغلبية.
8. تخفيض تكاليف الحرب الاحتلالية مما يوفر قبول أولي مثلما حدث في حالة العراق عندما تم تقدير كلفة احتلال العراق بواقع يتراوح مابين(50–60) مليار دولار،حتى أن نسبة الأمريكان من أصول أمريكية أخذت بالتراجع، وهو ما رفع غطاء الوطنية عن أفراد القوات المسلحة الأمريكية، إذ ازداد عديد المرتزقة من طالبي الجنسية الأمريكية أو ممن هم من فقراء الجنوب، الذين أضحوا صيداً سهلاً للشركات الأمنية التي باتت تؤدي الدور ذاته عند اصطياد الأفارقة للعمل في بلدان الاستيطان الحديث والمتاجرة بالبشر، لهذا فأن المستقبل سيحمل الاعتماد الرئيس على ما يسمى(خصخصة الحرب)، التي ستكون مرتكزة على جيوش الظلام (المرتزقة) في غزو البلدان واحتلالها، على طريق بناء إمبراطوريتها المزعومة[1].

لهذا كله فقد تجاوزت الإدارات الأمريكية المختلفة منذ عام 1990 ولحد الآن، كل القيود المفروضة على عمل المرتزقة، ومن خلال محاولة تزييف وضع الارتزاق والمرتزقة من خلال الشركات، ولهذا ساندت بقوة نشوء هذه الشركات ومنحها العقود،كماأن مهام الشركات وأنشطتها وعقودها قد حددت في أحيان كثيرة قبل تأسيسها، وهذا تم من خلال مساحة التنافس الحاصل بين الادارات ورجالات (CIA) السابقين والعسكريين والموظفين الكبار المتقاعدين.

لقد يسر الدفع باتجاه الخصخصة والعولمة وما سمي بالنظام الدولي الجديد، في أن تصبح موضوعة الأمن والأمان سلعة تباع وتشترى كأي سلعة مادية أخرى، وفي أطار تحرير التجارة ولتصبح بعض البلدان مناطق حرة لاستجلاب المرتزقة، وهي بالتأكيد البلدان النامية الفقيرة التي عاشت مجتمعاتها حروب أهلية أو حالة صراع عسكري، ولذلك صار من ابرز دلالات الحالة المعاصرة عالمياً، هو الشركات الأمنية العسكرية الخاصة التي أضحت سمة من سمات النظام الدولي الجديد(العولمة)، ورفعت موضوعة السوق الى مستوى (التأليه)، وبفعل ذلك تم إخضاع الأمن في كل مجالاته لقوانين العرض والطلب (ميكانزمات الأسواق)، أي لمن يدفع أكثر، دون الاكتراث بالقيم الاخلاقية أو المبادئ أو المُثل الإنسانية أو الدينية، بل المهم الكسب المادي الذي تسرقه الشركات المذكورة من الشعوب المحتاجة للأمن المفقود.

رابعا/خصخصة الوظائف العسكرية في حربي العراق وافغانستان:

لقد ازدهرت تجارة الاعتماد على شركات المرتزقة بشكل واسع، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط وعقب احداث (11) ايلول عام 2001 ومع بدء احتلال افغانستان والعراق، تعددت تلك الشركات ومهامها واداؤها حسب الحاجة الفعلية والتطبيقية حينها غير ان ابرزها تمثل بشركة (فينيل) التي كانت المستثمر والمزود الحقيقي لشركة (كارلايل) بهدف احداث المزيد من الفوضى في العالم وتعد (فينيل) اليوم من اكبر الشركات العالمية المصدرة للعمالة المتخصصة لخدمة الولايات المتحدة وسطوتها العالمية وكان العراق الواقع العملي والتجريبي لها

[1] د.عبد علي كاظم المعموري،انكفاءالامبراطوريةالامريكية،مركز العراق للدراسات،165،2011.

وحقل الرماية والاختبار لخططها وتجاربها[*]. وفي اطار ذلك،ازدهرت تجارة السلاح الامريكي بشكل كبير خلال السنوات العشر الاخيرة وحققت الرقم الاعلى في الميزان التجاري الامريكي اذ بلغت حصة الولايات المتحدة من تجارة السلاح العالمي الى البلدان النامية نسبة (45،5%) من تجارة السلاح العالمية عام 2004.وهو ما يدل على خلو هذه التجارة من اي رقابة داخلية نظرا لما يتمتع به اصحابها من ميزات واستثناءات من المحاسبة اوالرقابة ومن الضوابط التي تطبق على غيرهم[1].

لقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أفغانستان والعراق فكرتها في الاعتماد على تلك الشركات التي توظف الكثير من المرتزقة من شتى أنحاء العالم، وظهر ذلك بشكل كبير في احتلال العراق، حتى باتت الحرب في عام 2003 واحتلال العراق في الأدب السياسي، تعرف بأنها أول حرب مخصخصة في التاريخ بامتياز، وهذا يعني أنها أكثر حروب الإدارة الأمريكية اعتماداً على المرتزقة تحت لافتة الشركات الأمنية الخاصة حتى تحول العراق الى كنز ثمين وملاذ لهؤلاء المرتزقةالذين يتمتعون بحظوة فريدة من نوعها وبخاصة من قبل القوات الامريكية التي تخطط لاناطة دورمهم برجالهاالاجراء .فالمرتزق الذي كان في بلاده يلجأ الى الاستدانة ليعيش صار في العراق يتقاضى مبالغ طائلة امثال الذين تولوا حماية الشخصيات المهمة اذ يتقاضون ما بين (1500- 2000) دولار يوميا رغم انهم لم يكتفوا بذلك بل اسسوا عصابات للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وسرقة الاثار الثمينة لبلاد الرافدين ..الخ مستغلين غياب الامن والقانون[2].

كما ان التوسع في استخدام متعاقدي القطاع الخاص في العراق فرض مجموعة من النفقات الممكنة على الولايات المتحدة، اذ ان قرابة ثلث ميزانية الجيش للعراق وافغانستان في عام 2004 بلغت حوالي (20) مليار دولار ذهبت الى المتعاقدين .وهذا يعني، ان العمل الذي كان يقوم به العسكريون تقليديا من تدريب الجيش العراقي الى حراسة المنشأت ابرمت العقود لتنفيذه مع شركات القطاع الخاص التي تفتقر غالبا الى التدريب الكاف والتي لاتخضع للمساءلة وفقا لنظم المراجعة التي تخضع لها طواقم الافراد العسكريين[3].

وظهور شركات الحماية الأمنية أو شركات الأمن الخاصة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي بشقيه الإقليمي والعالمي، أي الشركات العسكرية الأمنية الخاصة، أو شركات الحماية الأمنية أو شركات الأمن الخاصة، أو الموظفون الأمنيون المتقاعدون أو المتعاقدون أياً كانت تسميتهم، تمثل تحولاً ونقطة انعطاف كبيرة سواء على مستوى العقيدة العسكرية أم على مستوى السوق العسكري، فقد بات ممكناً خوض الحروب وكالة أو بالإنابة عن الدول، ومن خلال الشركات والمرتزقة، تحت فلسفة المشاركة للقطاع الخاص وإعطاءه الدور المركزي في الحياة المعاصرة، ولذلك فأن المنة التي يدفعونها إليه في الحصول على الأرباح مهما كانت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المدفوعة من قبل الشعوب نتيجة مخرجات فعله ونشاطه في المهمات العسكرية المسندة إليه لابد وأن يتحمل إزاءها الشراكة في المخاطر، والمفارقة في ذلك أن الأرباح والعوائد التي تحصل عليها شركات المرتزقة لم تتأثر مطلقاً مع أي مستوى من المخاطر، كون الموارد البشرية التي تتحمل جل الخسائر من أنشطة الارتزاق المنظم، تتحملها شعوب البلدان النامية التي يتم تجنيد أبناءها لخدمة مصالح الشركات الأمنية ومشروع الخصخصة الذي جاء به المحافظين الجدد، وعدته الولايات المتحدة الأمريكية خياراً استراتيجياً حتى في ظل وصول الديمقراطيين الى سدة الحكم.

ضمن هذا التوجه أزداد عدد العقود التي نظمتها الولايات المتحدة مع الشركات الخاصة خلال الأعوام 1994-2004 أكثر من (3000) عقد وبلغت كلفتها(300) مليار دولارامريكي، وأزداد فيه عدد المدنيين العسكريين في القوات المسلحة، فخلال حرب الخليج الثانية كانت النسبة من القطاع الخاص (1) من كل (100) جندي ليصل الرقم عام (2003)

---

[*]لقد اولى رؤساء امريكان الشركات الأمنية اهتماما كبيرا كالرئيس(دوايت ايزنهاور) الذي حذر في خطبة رحيله عن البيت الابيض من تنامي حجم المجمع الصناعي العسكري والضرر الذي قد يسببه على الحياة الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية وهو ما حصل اليوم بالفعل بفضل تشابك المصالح بين هذا المجمع مع مصالح الفئات العليا الحاكمة في المجتمع الامريكي على حساب مصالح الشرائح الاوسع من الشعب الامريكي.

[1] علي سواحة،فرانسوا ميسان في شبكة كارلايل،جيش المرتزقة صناعة امريكية،صحيفة الثورة،تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر .دمشق،سوريا.

[2] حسن عبيد عيسى،مصدر سبق ذكره،ص 147.146.

[3] فيليب بينيس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في معهد الدراسات السياسية ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام، انتقال فاشل للسلطة:النفقات المتصاعدة لحرب العراق،مجلة المستقبل العربي ،عدد(309)،(11)ت2 2004،ص16.

إلى (1 من 10)، وهو ما جعلهم يشكلون المرتبة الثانية من القوات المسلحة في العراق، حيث بلغت نسبتهم (20%) من عموم القوات الموجودة في العراق، فيما بلغت هذه النسبة عام 2010–2011، وعلى خلفية الانسحاب الأمريكي الجزئي من العراق ما نسبته(1:2)، أي أن هناك (2) مرتزقة لكل جندي أمريكي، طالما أن عدد الجنود الأمريكيين الذين بقوا في العراق لا يتجاوز(52) ألف جندي، مقابل (106) ألف مرتزق في الشركات الأجنبية العاملة في العراق تحت سيطرة السفارة الأمريكية والقيادة العسكرية الأمريكية.

يعد ظهور شركات الحماية الدولية الخاصة، واحدة من الخطوات التي تؤدي الى تسييل حالة السيادة والاستقلال، وهو استكمال لأطروحة رفع الحواجز مابين الدول لتمكين العولمة من أن تأخذ مدياتها كاملة، وهدم لأسس الدولة الحديثة التي قامت على السيادة وامتلاك القرار، سواء أكانت متدخلة أم حارسة، ومن ثم ترويض هذه الدولة بغية انسحابها بشكل كامل من كل أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الى ادوار ظليه، تبقى كيان هامشي شبحي، وان تذهب الى التنازل عن حقها حتى في حفظ النظام والأمن الداخليين، وهو تجاوز وتقاطع حتى مع فلسفة المحافظين الجدد التي قامت على العودة الى توصيف شكل الدولة بحسب ما جاء به الآباء المؤسسين للنظام الرأسمالي(ادم سميث)، الذي حدد مهامها/ وظائفها بحفظ النظام والأمن والدفاع عن البلد من الأخطار الخارجية. ولهذا اربد للدولة وفق فلسفة خصخصة الأمن والمهام العسكرية سلب الدولة أخر ما تبقى لها وهو حفظ النظام من خلال الاعتماد شبه الكامل على القطاع الخاص ممثل (بشركات المرتزقة) في تأمينه على مساحة البلد[1].

لقد وزعت فلسفة المحافظين المهام المجتمعية بدقة، مستظلة بهامشية الدور المرسوم للدولة على النحو الآتي[2]:

1. يتولى الدور الاقتصادي القطاع الخاص سواء أكان محلياً أو عابراً للحدود.
2. يتولى المهام الاجتماعية منظمات المجتمع المدني التي في الأغلب الأعم تتغذى من معين المنح والمساعدات التي تغدقها المؤسسات والمنظمات الأمريكية. لتنفيذ الأجندة المطلوبة وبالتالي تهتيك منظومة الدولة لصالح الجهات المانحة.
3. تتولى موضوعة الأمن وحفظ النظام مجموعة الشركات الأمنية الخاصة التي تتولى التدريب والسيطرة والتوجيه وقمع أية أنشطة من شأنها تعكير صفو النظام حتى وان كان النظام قمعياً –دكتاتورياً– مصادراً للحريات.
4. أيكال تنفيذ عمليات القتل العمد وتجاوز حقوق الإنسان وحتى القيام بالإبادة الجماعية أو الانقلابات العسكرية لقوى خارجة عن القانون (المرتزقة) وعبر الشركات الأمنية من دون التورط علانية في ذلك وإلقاء تبعاتها على عاتق المرتزقة، مع ضمان عدم ملاحقتهم قضائياً، لا من قبل القانون الدولي أو قوانين الدول المتضررة من أفعالهم، وهو ما جرى بوضوح في العراق تفصيلاً لأغلب أهداف استخدام المرتزقة.لقد ساعدها في ذلك البيان الذي اصدره الحاكم الامريكي الاسبق في العراق (بول بريمر) في حزيران عام 2003 والذي مدد العمل به في (27)حزيران عام 2004 والذي نص على (يعفى افراد هذه الشركات من المساءلة القانونية عن اية مخالفات يرتكبونها اثناء عملهم في العراق، ويسري العمل بهذا الامر الى حين تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات يناير/كانون الثاني 2005)[3].
5. ضغط خسائر الجيش الأمريكي على أدنى مستوى نتيجة زج المرتزقة في العمليات التي يتوقع أن تكون الخسائر البشرية فيها عالية، ذلك ان (القانون الاساس للدفاع) كان قد حدد الخطوط العامة للتغطية التأمينية للمتعاقدين من القطاع الخاص بصدد توفير بوليصة تأمين على الحياة.وعلى النقيض من ذلك، فأن معظم الجنود لديهم تأمين على الحياة بقيمة (250)الف دولار كما ويحق لزوجاتهم الحصول على الف دولار شهريا كفوائد اضافية[4].

---

[1] للمزيد ينظر :رمزي طه الشاعر،الايديولوجيات واثرها في الانظمة السياسية المعاصرة،مطبعة جامعة عين شمس،1988.

[2] دريد شفيق البسيوني واخرون،العلاقات الدولية والنظم السياسية والقنصلية،جامعة حلوان،2006،ص24.

[3] مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق،التقرير الاستراتيجي العراقي 2008،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ،العراق،2008،ص 135.136.

[4] فيليب بينيس واخرون،مصدر سبق ذكره،ص24.

6. توظيف عملائها والمجندين تحت لواء (CIA) في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ودول أسيوية، لغرض إنقاذهم من الملاحقة في بلدانهم، وجيوش الدول الاشتراكية السابقة، وهؤلاء مستعدين للعمل تحت أقسى الظروف وأخطرها، في ظل رواتب منخفضة جداً، مع عدم التزام الشركات بالإفصاح عن مصيرهم أو عدم الالتزام بتسليم جثثهم الى عوائلهم في حالة قتلهم في الحروب، كما هو جرى في العراق.
7. أدت عملية تقليص الجيش الأمريكي على وفق رؤية ديك تشيني الى(60%)، مما كان عليه في زمن الحرب الباردة، خلف فيضاً هائلاً من العمالة العسكرية، التي كان يجب أن يتم الاستفادة منها بشكل أو بأخر في خدمة بسط النفوذ الأمريكي.
8. سعي شركات(المجمع الصناعي – العسكري) لأحداث تكامل مع الشركات الأمنية الخاصة فيما يخص الإنتاج والتوزيع مما يوفر لشركات الإنتاج العسكري منافذ جديدة للتصريف الإضافي، إذ ما تم اعتماد الدور التاريخي للمجمع الصناعي– العسكري كأقوى جماعات صنع القرار العسكري في الولايات المتحدة والتي ينسب إليها الدفع باتجاه الكثير من الاحتلالات والحروب التي دخلتها أمريكا في تاريخها الحديث والمعاصر، ومنها حرب احتلال العراق وأفغانستان.

ان وجود هذه الاعداد الهائلة من المرتزقة هو مصدر خطر متعدد الجوانب وهو داع الى خوف على أمن البلد ومستقبله وسلامة نسيجه الاجتماعي مما يتطلب الاسراع في العمل والبناء من اجل تحقيق مستوى من الامن والاستقرار والتقدم[1].

خامسا/ الاقتصاد السياسي لخصخصة الحروب:

تعد خصخصة الحروب والقطاع العسكري من الظواهر الكبيرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، الى الحد الذي أضحت فيه من الاتساع ما دفع عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسها إلى التحذير من مغبتها وعواقبها، فقد حذّر الكاتب(باري يومان) من شيوع ظاهرة خصخصة الحروب، وكتب مقالة بعنوان:(الدور المتزايد للمرتزقة)، قال فيه (إن حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد سنوياً على(400) مليار دولار، تأتي من تشغيل عناصر من مرتزقة الجنود والضباط، ويقوم على أمر هذا العمل عدد من الكولونيلات والجنرالات المتقاعدين من خدمة القوات المسلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عسكرية بالدرجة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاستخبارات خلف خطوط العدو، وعمليات التدريب، وأداء المهام الحربية الشديدة الخطورة، وفي مقدمتها مهام التدمير والتخريب، وقد يُضاف إليها عمليات التحقيق والاستجواب وسط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية).

بدأ مشروع الخصخصة ينتشرمع فلسفة الثنائي(ديك تشيني – رامسفيلد) الداعمة لمشروع خصخصة الكثير من المفاصل العسكرية، لاعتبارات تراوحت مابين أيديولوجية واقتصادية وتاريخية مختلفة، فما بين تخفيض الكلف العسكرية والكلف المادية والبشرية، وبين الاستجابة لمتطلبات ضغط الفكر الليبرالي الجديد، باعتباره الدعامة الاساسية لصعود الجمهوريين الى سدة الحكم، وما بينهما ضغط الشركات المنتجة للسلاح، والتي تدفع بقوة الى تبني سياسة خلق الحروب باستمرار لغرض تصريف الإنتاج الحربي الذي يعاني من الكساد في ظروف الأزمة الاقتصادية، ولذلك نلحظ تصاعد الادوار العسكرية الأمريكية أبان الأزمات، حتى أن العلاقة باتت سببية مابين الأزمة والحروب. بالإضافة إلى الإرث التاريخي المكتسب في التقاليد الأمريكية.

ويرى السكرتير السابق لوزارة الدفاع (فيليب كويل) ، إن خصخصة الحرب ظهرت بشكل مباشر مع احتلال العراق، اذ نظرت الإدارة الامريكية إلى الحصول على المزيد من القوات لحرب العراق من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في جلب المرتزقة. فقد قام(تشيني) في عامه الاول بتخفيض الإنفاق العسكري (10) مليارات، ثم ألغى عدداً من أنظمة الأسلحة المعقدة والمكلفة. كما وقام بتخفيض عدد القوات المسلحة الأمريكية من(2,2) مليون جندي إلى(1.6) مليون جندي. وعلى مدى الأربعة سنوات التي قاد فيها (ديك تشيني) وزارة الدفاع شهدت موازنة الجيش الأمريكي تخفيض مقصود ومستمر، استناداً على الفكرة التي سوقها ودافع عنها، وهي تحرير الجنود المقاتلين وإطلاق يدهم في الأعمال القتالية الصرف، بينما يتولى المتعاقدون (الشركات– المقاولون

[1] حسن عبيد عيسى،مصدر سبق ذكره،ص 151.152.

الخاصون)، وبالاعتماد على المرتزقة في تأمين لوجستيات الدعم الخلفي للقطعات، مما يعني مشاركة اكبر من القطاع الخاص في الأعمال العسكرية مقابل عديد أقل من الجنود النظاميين، بالإضافة الى أمكانية واسعة لتكليف جيش المرتزقة بواجبات أخرى، يكون الجيش الأمريكي بمنأى عن الطعن في أخلاقياتهم وسلوكهم العسكري، وهي طريقة ذكية للتعاطي مع كابوس العلاقات العامة والفضائح التي تنتج مع كل عملية احتلال أو تدخل عسكري للولايات المتحدة ما وراء حدودها. كما افضى اعتماد الولايات المتحدة على هذه الخصخصة وفق واجهة (الحرب على الارهاب) الى سياسة انفاقية جديدة لتمويل المجمع العسكري ـ الصناعي بهدف رد اي تهديد يشكله الارهاب الدولي ضد الامن القومي[1].

ومن جانب النظرية الاقتصادية (الجزئية--Micro Economic Theory)، فأن هذا التنظيم يعني تدنية التكاليف (Minimization of Cost)، وهو أنموذج معتبر من أنموذجات تحقيق الأمثلية (Optimization) الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية الصرفة كحالة سعي أي مشروع خاص الى تحقيق الأرباح. وهذا الإدخال لموضوعة النظرية الاقتصادية في الحرب والقطاع العسكري بالتحديد هي مستوحاة من أعمال المدرسة الفريدمانية (الليبرالية الجديدة)، كون نظرتها تذهب الى أن القطاع الخاص هو على الدوام أكفء من القطاع العام ومخفض الى الكلف بشكل كبير. وهو سعي متوافق مع التوجهات الليبرالية الجديدة ومنظومة التشغيل والأجور، في أن فكرة العمل الدائم وما يترتب عليه من مستحقات تقاعدية ومشكلات الضمان الاجتماعي والصحي وغيرها، يتم استبدالها بالعمل المؤقت والذي تنتهي مع انجازه كل المتعلقات الأخرى، وبهذا فان الشركة/ أو الدولة سوف لن تتحمل أية تكاليف أخرى، ولهذا نلحظ أن مستويات الأجور في ظل الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة) مقارنة بمتوسط الرواتب في الجيش الأمريكي تعد جاذبة ومحفزة للعمل في هذه الشركات كون أفرادها لا يتمتعون بذات المنافع التي يستحقها الجندي النظامي في الجيش الأمريكي، إذ يحصل الجندي المتطوع في الجيش الأمريكي على متوسط راتب سنوي يبلغ (36) ألف دولار بالإضافة الى المأكل والملبس وسبل الرفاهية الأخرى المتاحة في القواعد والمعسكرات، بينما يحصل المرتزق الأمريكي الذي يعمل في شركة بلاك ووتر (Black water) على يقارب (300) ألف دولار سنوياً، وهو مبلغ محفز للجنود والعسكريين المتقاعدين أو المسرحين، وهو جزء من أساليب التحفيز لاستجلاب المرتزقة. بحيث بات الجنود المسرحين من الخدمة في العراق وأفغانستان يرغبون بالعمل في الشركات بديلاً عن تمديد عقودهم مع الجيش الأمريكي.

---

[1] بي.اس.دوما،ترجمة:عبد الاله النعيمي، الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية،دراسات عراقية،ط1،بغداد. بيروت . اربيل،2008،ص 17.

مقدمة

منذ الأول من كانون الثاني 2009 دخلت الاتفاقية التي وقعتها الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ والاعمال، والتي جاءت تحت عنوان "سحب القوات الأجنبية من العراق"، والتي عُول عليها العراق كما ظهر من مواقف السلطة العراقية، لتكون أداة لخروج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة أو وصاية ..

وقد واجهت الاتفاقية تلك الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تحقيق الاغراض العراقية في السيادة والامن والحرية واستعادة الحقوق الوطنية التي ينتهكها الاحتلال

الامريكي، سيما بعد خروج العراق جزئياً من الفصل السابع، كما حصل بموجب القرارات 1956، 1957، 1958 في 15 / 12 / 2010 عدا الحالة المتعلقة بالكويت ..

في هذا البحث سنعرض دراسة القيود التي فرضتها الامم المتحدة على العراق، بموجب قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع منذ عام 1990، كما سنحاول تحليل الاتفاقية موضوع البحث من حيث تأثيرها على سيادة العراق وأمنه .. وهل حققت الاتفاقية فعلاً ما يصبوا إليه العراق من استعادة الحقوق الوطنية ؟ أم لا وكيف ؟ هذا ما سنحاول الأجابة عنه في هذا البحث، وعليه ستكون دراستنا على الوجه الأتي :

المبحث الأول : ماهية الفصل السابع وإجراءاته وتأثيره .

منذ العام 1990 أخضع التعامل مع العراق على وفق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن 661 في 6 آب عام 1990 في إطار العقوبات التي فرضت على العراق، أثر دخول القوات العراقية الكويت في 2 آب 1990 .

* كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية

تفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ((دراسة تحليلية))

الاستاذ الدكتور
فكرت نامق عبد الفتاح

وعلى الرغم من مرور أكثر من 20 عاماً على صدور القرار المذكور، شهد فيها العراق بشكل خاص والمنطقة العربية والعالم بشكل عام، الكثير من التغييرات الجوهرية في حجمها وطبيعتها ومضامينها، إلاّ إن التعامل مع العراق استمر بموجب أحكام الفصل السابع، رغم زوال المبررات القانونية الدولية على وجه التحديد التي صدر القرار على أساسها، أو هكذا يفترض أن يكون بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وتغيير النظام السياسي الذي تسبب في تلك الاحداث، ذلك إن القرارات في مجلس الأمن تحديداً وفي بقية أجهزة المنظمة، وتوصياتها عموماً لا تصدر على أساس مبادئ ميثاقها وقواعد القانون الدولي وروحها فقط، وإنما على وفق اعتبارات سياسية أيضاً .. هذا إذا لم تكن الأخيرة هي الأساس في الواقع الدولي، وما الأولى سوى الغطاء القانوني لها لاضفاء المشروعية عليها[1].

ومع هذا، ليس هناك ما ينتقص من حق العراق الشرعي والمشروع في الطلب إلى مجلس الأمن وفق التعامل معه بموجب احكام الفصل السابع، خاصة وإنها تجاوزتها إلى ما بعد فرض الوصايا عليه .. وإن من عمل على فرض التعامل معه وفقاً لاحكام الفصل السابع، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أكثر طرفاً كانت له مصلحة واستفادة من هذا الوضع وما زالت، وهي الطرف الذي له القدرة الأكبر على وقف التعامل معه ثانياً، وهي ثالثاً الطرف المحتل للعراق الذي له مصالح كبيرة ومتنوعة، في أن يبقى العراق محكوماً من قبله في إطار قانوني دولي وفرته حتى الآن وإلى حين إحكام الفصل السابع وآلياته[2].

ومن نافلة القول، إن الفصل السابع من ميثاق الأمم يختص فيما يتخذ من الأعمال في حالات التهديد للسلم والاخلال به ووقوع عدوان .. فقد نصت المادة (39) من الميثاق على إن ((يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع التهديد للسلم أو إخلال به أو كان وقع عملاً من أعمال العدوان .. ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكامالمادتين (41 و 42) من الميثاق لحفظ الأمن أو إعادته إلى نصابه[3].

وبذا يتيح هذا الفصل لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه (ضرورياً) من تدابير وإجراءات تنفيذية تحمل طابع المنع أو القمع، أو المنع والقمع معاً لمواجهة ما يعده من تلك الحالات، وهو الاختصاص الأكثر أهمية وفاعلية بين اختصاصات المجلس[4]. والأكثر خطورة أيضاً، إذ إن تقريره كانت الحالة تمثل تهديداً للسلم أو إخلالاً به، أو إنها تشكل عدواناً سواء في طبيعتها أو مضمونها أو حجمها، يخضع لسلطته التقديرية المطلقة، فليست هناك ضوابط يتقيد بها، أو مفاهيم متفق عليها ليلتزم بها، أو معايير محددة يعمل بموجبها/ وهو ما يعطي المجلس هامشاً كبيراً نسبياً لتفسير اختصاصاته وسلطاته تفسيراً مرناً، وهو ما

[1] د. نبيل محمد سليم، العراق والفصل السابع واتفاق التعاون طويل الامد مع الولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة) دراسات دولية، العدد 37 حزيران . تموز 2008، الصادرة عن مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد، ص1 .

[2] المصدر نفسه، ص2.

[3] أنظر نص المادة 39، والمادة 41 والمادة 42 من ميثاق الامم المتحدة .

[4] خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي (الموصل : مطبعة جامعة الموصل 1991)، ص221 .

يجعل المجلس جهازاً يتفاعل مع متغيرات سياسية أكثر مما هي مسائل قانونية[1].

"وتوصف التدابير التي تتخذ على وفق الفصل السابع بإنها إجراءات عقابية" .. عندما ينتقل المجلس من التوصية بدعوة الاطراف المتنازعة للاخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، حسب نص المادة 40 من الميثاق، إلى تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته (المادة 41 من الميثاق)، أو تقريره اتخاذ ما يلزم من الاعمال عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك اعمال المظاهرات والحصر وغيرها من العمليات لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لاعادته إلى نصابه . (المادة 42 من الميثاق) .

لقد وُضع العراق تحت طائلة الفصل السابع مع دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 آب 1990 . حيث أقر مجلس الأمن وجود تهديد للأمن والسلم الدوليين، وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت، وإلا فأنه سيلجأ إلى تطبيق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق، ولأن العراق لم يستجب في حينها لمطالب مجلس الأمن لجأ الأخير إلى اتخاذ تدابير الفصل السابع فبدأ بفرض عقوبات اقتصادية شاملة منع فيها الاستيراد من العراق أو التصدير له، فضلاً عن منع دخول الأموال ودخول المستثمرين ومنع إقامة المشاريع الاقتصادية في العراق (القرار 661 لمجلس الأمن) واستمر المجلس في فرض العقوبات، فقد تم فرض حصار بحري على السفن الداخلة والخارجة وبعدها فرض حصار جوي على العراق[2].

ولم تتوقف العقوبات عند هذا الحد، فقد طلب مجلس الأمن من العراق تدمير جميع الأسلحة غير التقليدية والكيمياوية والبايولوجية والصواريخ، وما يتصل بها من منظومات ومكونات ومرافق، وكذلك عمد المجلس إلى تشكيل لجان للتفتيش عن تلك الأسلحة المحظورة، خشية أن يقوم العراق باستخدامها بما يهدد حالة السلم، كما تم منع بيع الاسلحة التقليدية واعتدتها اليه[3].

وفي عام 2003، وبالتحديد بعد الاحتلال الامريكي للعراق في 9 / 4 / 2003، اتجه مجلس الأمن نحو تخفيف العقوبات بشكل تدريجي .. ففي 22 مايس 2003 قرر مجلس الأمن ايقاف جميع تدابير الحظر الاقتصادي والمالي على العراق .. وعندها بدأت الاسواق العراقية بالاستيراد من الخارج وحصل انتعاش نسبي فيها ..

وفي اواسط عام 2004، تم وقف الحظر على الاسلحة التقليدية بالنظر لأهميتها بالنسبة للقوات العراقية والأمريكية، إلا ّ إن مجلس الأمن اعاد ارسال لجنة الامم المتحدة للرصد والتفتيش (انموفيك) . ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم تم حل تلك اللجان في 29 حزيران 2007[4].

ومن الجدير بالذكر، أنه جرى التعامل مع العراق منذ 6 آب 1990 تحت ذرائع مختلفة، سوغتها وسوقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الوقت، كي تمنح لنفسها شرعية غزو العراق واسقاط نظامه السياسي واحتلاله واستمرار وجودها فيه، وراحت تدفع بمسوغات عارية عن الصحة كما ثبت لاحقاً، منها حيازته لأسلحة الدمار الشامل، فمنذ وصول الرئيس الامريكي جورج ووكر بوش إلى سدة الرئاسة، برز الحديث صراحة عن رغبة أمريكية جادة للتدخل العسكري في العراق، والإطاحة بنظامه تحت ذريعة إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وسعيه الدؤوب لتطويرها، مما يجعله مصدراً خطراً للأمن القومي الأمريكي والإقليمي والدولي[5]. خاصة وإن العراق . حسب الزعم الامريكي . راح ومنذ عام 1998 (وهو تاريخ توقف انشطة المفتشين الدوليين) إلى استئناف انشطته التسليحية . مما يجسد انتهاكاً جسيماً لقرارات مجلس الأمن بهذا الصدد، وهذا ما دفع المسؤولين الامريكيين بالترويج لفكرة الحرب على العراق تحت ذريعة امتلاكه لتلك الاسلحة[6]. والتي ساقتها لاجل اقناع مجلس الأمن والضغط عليه، لاستصدار قرار يسمح لها بشن العدوان . وفعلاً فقد أذعن مجلس الأمن لذلك بإصدار القرار (1441) الذي فرض على العراق بعودة المفتشين الدوليين دون عوائق، وكان القرار بمثابة التمهيد لعمل عسكري ضده .

---

[1] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج1 (بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979)، ص183 . أنظر أيضاً : د.نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص2 .

[2] مقالة بعنوان "العراق والفصل السابع" على الانترنيت . ص1 .

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 . 2002 (الشارقة : دار الخليج للطباعة والنشر، 2002)، ص130 .

[6] كريستوفر شيد (وآخرون)، كذبات بوش الخمسة التي اخبرنا بها عن العراق، ط1، ط1، ترجمة محمد عيسى وسوسن كنعان (القاهرة : دار الكتاب العربي، 2004)، ص95 .

ومن جانبه، طالب الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني 2003 المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية كون "نظام صدام خطير ويزداد خطورة" على حد تعبيره[1].

كما تحدث مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك (جورج تينت)، عن وجود معلومات أمريكية تؤكد إن العراق حاول منذ عام 1999 لغاية عام 2001 شراء (500) طن من أوكسيد اليورانيوم من النيجر ودول أفريقية آخرى، إلاّ إن مساعديه اثبتوا بإن تلك المعلومات مشكوك في صحتها[2]. كما إن الواقع سرعان ما كذب كل تلك الاتهامات وفندها التي لم تصمد أمام الحقائق الموضوعية . فقبيل الحرب أعلن (هانز بليكس، رئيس لجنة المفتشين الدوليين التابعة للأمم المتحدة آنذاك) أنه "لاوجود لأدلة تدين العراق، ولا لدليل قاطع على وجود اسلحة محظورة أو أي أنشطة محرمة"[3]. وإلى ذات المعنى أكد (محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية : "إنه لا يوجد ما يشير إلى استئناف الانشطة النووية أو أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي العراقي"[4].

وما لبث المسوغ الأول يثبت بطلانه، حتى سارعت الإدارة الأمريكية باستغلال أحداث 11 أيلول 2001، لتسوق من خلاله معلومة تعلن بها عن وجود صلة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة، الذي يتزعمه بن لادن . وإن النظام السابق لديه الخبرة لمساعدة خاطفي الطائرات، التي شنوا هجمات ايلول، وهذا ما المح به الرئيس الامريكي جورج بوش في ايلول 2002 . وإن النظام العراقي لم يدن هجمات ايلول، كما فعلت مختلف الأنظمة العربية، إذ عُدَّ العراق انموذجاً سيئاً لابد من افشاله لردع الآخرين من مجرد محاولة تقليده في المستقبل . وعلى الرغم من إن الإدارة الأمريكية حاولت اثبات العلاقة بين العراق وهجمات ايلول، أو تنظيم القاعدة، بيد إنها لم تفلح في اثبات تلك العلاقة .

لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في مسوغ انهاء النظام القمعي العراقي السابق . على حد قولها . واستبداله بنظام ديمقراطي وجعل العراق إنموذجاً يحتذى به في المنطقة خير حجة اكتسبت مزيداً من الأهمية، وأفضل نهج يعتمد على أسس نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والاقليات، والتذرع بإن تلك المسائل أضحت تحتل مكانة الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية .. وذلك ما حدا بالرئيس جورج بوش إلى استغلال تلك الذريعة لإسباغ الشرعية على مخططاته، مشيراً إلى "إن الهجوم ذا الطابع الإنساني هو الدافع المحرك لاحتلال العراق"[5]. ومن أجل تحريره وبناء نظام ديمقراطي رائد في المنطقة كما تدعي الإدارة الأمريكية .. رغم إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تدعم الكثير من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وذلك ما يثبت بطلان ذريعتها تلك[6].

ومن نافلة القول، إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يأت دون سبب، بل إن هناك جملة مصالح أمريكية وراء الاحتلال ، ويعود معظمها إلى مرحلة سابقة، إلا إنها بمرور الزمن تعددت وتبلورت وترسخت مع الاحتلال وبعده .. ومنها الأهداف الاقتصادية، حيث غدت الأهداف والمصالح الاقتصادية لاحتلال العراق حاضره بقوة في الإستراتيجية الأمريكية . ومن أهم تلك المصالح وأبرزها هي النفط[7]. وهو ما عبّر عنه صراحة (لورانس (لورانس ليندساي) المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأمريكي جورج بوش بقوله: "إن النفط هو الهدف الرئيس

---

[1] نقلاً عن : بيتر وغالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد (بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006)، ص119 .

[2] نقلاً عن : جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص264 .

[3] هانز بليكس، نزع سلاح العراق : الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص119 .

[4] نقلاً عن : باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990 . 2005 : دراسة توثيقية تحليلية، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص417 . 418 .

[5] أنظر : مروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين 2010، ص175 .

[6] كولن موبرز، الإمبرياليون الجدد، إيديولوجيات الإمبراطورية، ط1، ترجمة معين الامام (الرياض : العبيكان للنشر، 2008)، ص40 . انظر أيضاً بهذا الصدد: أحمد فاروق عبد العظيم، النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب، (مجلة) السياسة الدولية، العدد 153 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز 2003)، ص151 .

[7] حسن البزاز (محرراً)، الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، ط1 (عمان : دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009)، ص120 . للتفاصيل عن هذا الموضوع أنظر : د.خليل حسين، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية، ضمن بحوث كتاب : مجموعة من الاساتذة والباحثين، نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية . العراقية / ندوة بيروت : مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية . العراقية المنعقدة في بيروت 23 . 24 / 5 / 2009، الصادر عن مركز العراق للدراسات / سلسلة كتب، (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص ص87 . 91 .

للمساعي الأمريكية بشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حال نجاح الحرب"[1].

لهذا فقد جاءت الحرب على العراق، للسيطرة على نفطه بحكم أن تلك السيطرة تحقق للاستراتيجية الأمريكية الشاملة السيطرة على نفط المنطقة ثم نفوط العالم، وفرض تلك الاستراتيجية[2]. فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إن من يمسك بنفط العراق يمسك بنفوط المنطقة العربية، وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها، وبالتالي الامساك بقدرات القرن كله[3]. وهذا ما دفع (وولفوتيز) للقول: "إن الولايات المتحدة ليس لديها أي خيار في العراق غير الاحتلال، لأنه بلد يطفو على بحيرة من النفط، وإذا استولت عليه فإنها ستعمل على تعزيز قوتها الاقتصادية"[4]. كما إن من ضمن الأهداف الاقتصادية البارزة لاحتلال العراق أيضاً هو دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأمريكي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ومن الأهداف الأمريكية الآخرى لاحتلال العراق، هو تعزيز وضمانة الأمن الإسرائيلي. فعلى الرغم من إن العراق لم يكن يمثلاً تهديداً حقيقياً لإسرائيل سيما بعد انشغاله بالحرب العراقية . الإيرانية للمدة 1980–1988 وخضوعه من ثم لقرارات مجلس الأمن منذ عام 1990 نتيجة لدخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلالها، إلاّ إن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ظل ينظر إلى العراق، بوصفه بلداً معادياً بحكم مواقفه المناوئة لإسرائيل[5]. وهذا وهذا ما دفع إسرائيل مراراً وتكراراً إلى تحريض الولايات المتحدة على تغيير النظام السياسي في العراق بنظام صديق[6].

ولاشك إن ضمان أمن إسرائيل وتفوقها كان هو الدافع الأساس وراء احتلال العراق .. وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) بقوله "إن إعادة تنظيم الشرق الأوسط سيحقق أمن إسرائيل بالدرجة الأولى .. وإن الهجوم على العراق هو أولاً وأخيراً من أجل إسرائيل"[7].

هذا، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أيضاً، إن غزو العراق واحتلاله، أضحى لا يخص العراق وحده كدولة، فأهداف الاستراتيجية الأمريكية من ذلك الاحتلال، هو تحقيق التمدد الامبراطوري الأمريكي ووضع قاعدة للقفز عبر العراق منها في كل الاتجاهات، في سوريا وإيران واليمن ولبنان والخليج ومصر وتونس والمغرب وليبيا .. ذلك التغيير الذي سيكون درساً مستقبلياً لدول المنطقة، وفرض رؤى وتوازنات جديدة عبر بوابة العراق[8].

وعليه يمكن القول، إن الاحتلال الأمريكي هو جزء من إستراتيجية أمريكية شاملة، لإعادة صياغة وترتيب اوضاع الشرق الأوسط جغرافياً وإستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً .. بما يخدم المصلحة الأمريكية والقائمة على محاولة تحقيق هيمنة أمريكية شاملة على العالم وإدامتها لأطول مدة ممكنة .

ولاشك، إن كل هذه العوامل الآنفة الذكر متفاعلة وغيرها، هي التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها بريطانيا، إلى احتلال العراق مستفيدة من:

1. مكانتها في النظام السياسي الدولي، وقدرتها على التأثير في تفاعلاته بحكم قواها وقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية.
2. توظيفها لمجلس الأمن لخدمة أهداف سياستها الخارجية، انطلاقاً من تلك القوى والقدرات وتفردها بالنظام السياسي الدولي.
3. استغلالها للاخطاء التي وقعت بها السياسة الخارجية العراقية .

---

[1] نقلاً عن : مروان سالم علي، المصدر السابق، ص176 .

[2] خير الدين حسيب، الحرب الأمريكية على العراق إلى أين ؟ (مجلة) المستقبل العربي، العدد 291، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003)، ص ص6 . 8 .

[3] سمير صارم، الابعاد النفطية في الحرب الأميركية على العراق، (دمشق : دار الفكر، 2003)، ص155 وما بعدها .

[4] نقلاً عن : طارق علي، بوش في بابل : إعادة استعمار العراق، ترجمة فاضل نعمة (القاهرة : سطور للمنشورات، 2003)، ص200 .

[5] خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص108 وما بعدها .

[6] أحمد كمال شعره، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج (القاهرة : مكتبة مدبولي، بلا)، ص ص72 . 76 .

[7] نقلاً عن : أريك لوران، عالم بوش السري، ترجمة سوزان فازان (بيروت : دار الخيال للطباعة والنشر، 2003)، ص202 .

[8] محمد مورو، ما بعد الهزيمة الأمريكية في العراق، ط1 (المنصورة : مكتبة الايمان، 2006)، ص7 . أنظر أيضاً : مروان سالم علي، المصدر السابق، ص ص179 . 180. أنظر أيضاً بهذا المعنى : ادوارد سعيد، إسرائيل . العراق . الولايات المتحدة، ط1 (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2004) ص266 .

4. استثمارها لاحداث 11 / أيلول / 2001 فيما بعد، للابقاء واستمرار التعامل مع العراق وفقاً لاحكام الفصل السابع.

والجدير بالذكر، إن لمجلس الأمن قرارات متعددة بهذا الشأن منذ احتلال العراق في 9 نيسان 2003 وليومنا هذا، أقر مجلس الأمن في القرار 1483 بتاريخ 24 مايس 2003 بإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتين قائمتين بالاحتلال، وبذلك فإن عليهما التزامات ومسؤوليات بموجب القانون الدولي، إلاّ إن هذا الوضع لم يستمر .. ففي 8 حزيران عام 2004 أصدر مجلس الأمن القرار 1546، الذي انهى بموجبه الاحتلال وعَدّ القوات المحتلة قوات متعددة الجنسية، الهدف من بقائها هو الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق ومطاردة الإرهاب .

وكان ذلك القرار بناء على طلب توجهت به الحكومة العراقية برئاسة السيد أياد علاوي آنذاك إلى مجلس الأمن، وقد توالت تمديد وجود القوات المتعددة الجنسية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث جرت العادة على تمديدها لمدة سنة وكان أخرها طلب الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي والذي انتهت في 31 كانون الأول عام 2008 .

وقد أعطت قرارات مجلس الأمن تلك الشرعية للوجود العسكري الأجنبي في العراق .. كل ذلك تحت غطاء البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز باختصار . لمجلس الأمن اتخاذ أي شكل من أشكال القوة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[1].

المسألة المهمة . وقتئذ . هي إن شرعية وجود القوات الأمريكية في العراق تنتهي مع نهاية عام 2008، وبذلك فإن بقاء الولايات المتحدة كان لابد أن يتم بأحد الطريقين، أما أن تتقدم الحكومة العراقية بطلب تمديد آخر إلى مجلس الأمن، أو أن تقوم الحكومة الأمريكية بإبرام اتفاقية مع الحكومة العراقية تنظم فيه وجود قواتها على الأراضي العراقية، وبهذه الحالة يتم خروج العراق من وصايا الفصل السابع الذي فرضه مجلس الأمن .

وكان الدافع والمصلحة العراقية تتطلب خروج العراق من الفصل السابع، وإن يكون دولة حرة مستقلة لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وخروجه منه يُعد بمثابة رسالة إلى دول العالم للتعامل بثقة مع العراق وعلى جميع المستويات . كما إن خروج العراق من الفصل السابع تُعد ضرورة تتطلبها المصلحة الأمريكية– وقتئذ– لأن الولايات المتخدة كانت تريد إنهاء وصاية مجلس الأمن والأمم المتحدة على العراق، أي إن الولايات المتحدة استنفذت اغراضها من تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فليس من مصلحتها بقاء العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، ودعواتها المتكررة بإنهاء الوجود الأجنبي على أرض العراق .. ونقل حالة العراق إلى خانة الاتفاقية الثنائية وعدم خضوعها إلى أية متابعة من الأمم المتحدة، فقرارات مجلس الأمن أصبحت . كما يبدو . عقبة تحول دون امتداد المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة ويتعين إزالتها .. سيما إذا أدركنا إن الاحتلال جاء ليجسد أداة تغيير أمريكية لتحّول العراق إلى ما يشبه رأس الرمح في تغيير معالم المنطقة برمتها، وهو ما نوه عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في شباط عام 2003 قائلاً : "إن عراقاً محرراً بإمكانه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير اقليم الشرق الأوسط بأهميته الإستراتيجية الكبيرة"[2].

وعلى هذا الأساس، وخلال المفاوضات حول عقد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، رافق تلك الجولات من المفاوضات وما بعدها تهديدات من الجانب الأمريكي، فالرئيس الأمريكي جورج بوش أعلن "إن مشروع الاتفاقية غير قابل للتعديل، وإن على السلطات العراقية توقيعه"[3].

ومن جهته حذّر رئيس الأركان للقوات المشتركة، الأدميرال (مايكل مولن) العراق بقوله :"إن العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الأمنية" وأعلن : "إن الوقت ينفذ، وإن العراقيين لا يدركون خطورة الوضع الآن"[4].

والسؤال الآن، كيف سيكون الشكل النهائي للاتفاقية طويلة الأمد، هل سيكون بديلاً أفضل للخروج من الفصل السابع بعد أن خرق العراق جزئياً بموجب القرارات 1956، 1957، 1958

---

[1] مقالة بعنوان، العراق والفصل السابع، الانترنيت .

[2] نقلاً عن : أحمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص341 .

[3] نقلاً عن : د.محمد طي، مشاكل الاتفاقية العراقية . الأميركية، ضمن كتاب : نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، ندوة بيروت، مركز العراق للدراسات (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص124 .

[4] المصدر نفسه، ص124.

الصادرة في 15 / 12 / 2010 عدا الحالة المتعلقة بالكويت ؟ أم أنه سوف يكرس الوجود الأمريكي والتبعية الاقتصادية والسياسية؟[1].

لا يمكن قراءة تداعيات ونتائج الاتفاق العراقي . الأمريكي على العراق والمنطقة، إلا من خلال التعرف على طبيعة الاتفاق والتوقف أمام النتائج المترتبة عليه عراقياً، وهل فعلاً سيؤدي هذا الاتفاق إلى جلاء القوات الأمريكية عن العراق جلاء تاماً، ونيل العراق استقلاله وسيادته من دون أي انتقاص/أم العكس سوف يحدث ؟ هذا ما سنتناوله في البحث الثاني.

المبحث الثاني : الاتفاقية الأمنية العراقية . الأمريكية وآثارها على السيادة العراقية

أولاً : في طبيعة الاتفاق ومخاطره :

ثمة ما يشبه الاجماع لدى الخبراء والمحللين وقوى عراقية عديدة، بإن الاتفاق الأمني العراقي . الأمريكي كرس الاحتلال ولم يشكل خطوة على طريق إنهائه، كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، في حدود الأجل الزمني الذي نص عليه الاتفاق، وهذه الخلاصة تستند إلى إن الاتفاق الأمني العراقي . الأمريكي أخرج الوجود العسكري الأمريكي في العراق من دائرة اشراف مجلس الأمن ونقلها إلى السلطة العراقية غير كاملة السيادة، والتي لا زالت تعمل تحت أشراف الاحتلال . وجاء هذا التوجه من قبل الولايات المتحدة في ضوء التطور الذي طرأ على العلاقات الدولية . إذ من المعروف إن مأزق الولايات المتحدة السياسي والعسكري، وانفجار الأزمة الاقتصادية في النصف الثاني من عام 2008 وضعا الإدارة الأمريكية في موقف ضعيف، دفع بدول عديدة من الخروج من دائرة الخضوع للإملاءات الأمريكية، ومن بين هذه الدول روسيا والصين[2].

فروسيا التي بدأت مسيرة استعادة نفوذها في مجالها الحيوي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، اصطدمت برغبة أمريكية وعزيمة بالسيطرة على هذه المنطقة . وكان واضحاً إن روسيا الاتحادية استأنفت خوض الصراع مع الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها قرب حدودها، وستحاول استغلال مأزق الولايات المتحدة وتقهقر مكانتها للدفاع عن مصالحها، وخوض صراعات ومساومات سيكون مجلس الأمن واحداً من ساحاتها . وفي هذا السياق لن يسهل على الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، إلاّ إذا حصلت روسيا على مقابل سواء داخل العراق ومنطقة الشرق الأوسط، أو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وأوربا الشرقية .. سيما وإن روسيا الاتحادية، تحظى بتفهم من قبل الصين التي تدفعها مصالحها الاقتصادية، وخصوصاً تأمين الطاقة للعمل من أجل ولادة نظام دولي جديد، قائم على تعدد القطبيّة، سيما وإن الصين تخوض صراعاً مع الولايات المتحدة والدول الغربية على النفط في أفريقيا[3].

هذا التحول في العلاقات الدولية، هو الذي دفع الإدارة الأمريكية لنقل ملف القوات الأجنبية وخصوصاً الأمريكية التي تحتل العراق من مجلس الأمن، الذي كان الجهة المعنية بالتمديد للقوات الأمريكية منذ احتلال العراق عام 2003، إلى الحكومة العراقية عبر الاتفاقية الأمنية ..

ويصنف الاتفاق الأمني بأنه يعكس رغبة الإدارة الأمريكية في أن تكون الاتفاقية الأمنية سنداً لمشروعية وجودها في العراق، والخروج من مظلة مجلس الأمن وتمديداته، والاستئثار بالعراق وحدها، بعيداً عن أية إحتمالات لمضايقات دولية خاصة بعد النمو الروسي على الساحة الدولية، واحتمالية استخدامه لحق (الفيتو) عند طلب التمديدات المستقبلية كوسيلة لاثبات روسيا لفاعلية تأثيرها في ميزان القوى الدولية .

وهكذا، فأن الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، تخرج الاحتلال الأمريكي للعراق من ولاية الأمم المتحدة كلياً، وتكسب الاحتلال والعدوان على العراق عام 2003 صفة شرعية باعتبار إن الاتفاقية وافق عليها الطرفان، فأصبحت عقداً ملزماً لهما معاً لا شأن لأي جهة آخرى به .

كما إن تمرير الاتفاقية في إطار اتفاق وليس معاهدة، حسب ما يؤكد ذلك الكثير من الحقوقيين .. وإن هذه الخطوة لم تكن صدفة، ولا تعكس فقط رغبة الإدارة الأمريكية في تجنب طرح الاتفاقية على الكونجرس حيث الاغلبية الديمقراطية، التي

---

[1] للتفاصيل عن هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المرقمة 1956، 1957، 1958 والمؤرخة في 15 / 12 / 2010 . أنظر : جريدة الصباح، العدد 2132، في 19 كانون الأول 2010 .

[2] حميدي العبد الله، الاتفاق الأمني العراقي . الأميركي وتداعياته على المنطقة، ضمن كتاب : مجموعة من الأساتذة والباحثين، نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، ندوة بيروت : للمدة من 23 . 24 / 5 / 2009، مركز العراق للدراسات، (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص98 .

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كانت أميل إلى رفضها لأنها تريد سحب القوات من هناك لوقفه حال الاستنزاف، أو على الأقل لا تريد تكبيل نفسها باتفاقات قد تعيد خياراتها المستقبلية .. لذلك حاولت إدارة الرئيس جورج بوش، عبر استبدال المعاهدة باتفاق أمني تجنب احتمال المساءلة أو الطعن بالاتفاق في المستقبل[1].

وهكذا، فإن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، حصرت مستقبل وجود القوات الأمريكية بين طرفين هما الحكومة العراقية والولايات المتحدة، وبات مستقبل وجود القوات الأمريكية في العراق رهن إرادة الطرفين وحدهما .

لكن هل سيتم الاتفاق نصاً وروحاً وتنسحب القوات الأمريكية إنسحاباً ناجزاً من العراق في نهاية عام 2011 ؟ أم أنه سيتم تمديد العمل بالاتفاق أو وضع اتفاق جديد يمدد بقاء القوات الأمريكية ؟

إن الوضع الأمني في العراق وبإشراف القوات الأمريكية سيشهد مداً وجزراً بصورة دائمة من الآن وحتى اقتراب موعد انتهاء الاتفاقية الأمنية، بما يسمح للولايات المتحدة تحقيق أهدافها وهو تمديد الاتفاق الأمني لما بعد عام 2011 . بمعنى أن الانسحاب الكامل، وتحقيق الاستقلال الناجز للعراق لن يتحقق على الاطلاق بنهاية عام 2011، وادعاءات الحكومة العراقية لجهة تشديدها على جلاء القوات الأمريكية بعد انتهاء أجل الاتفاقية الأمنية لا يمكن أخذها على محمل الجد، فالخلل في العلاقة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة واضح ولا لبس فيه، فضلاً عن ان القوات المسلحة العراقية لن تستكمل جاهزيتها، إلاّ بعد سنوات طويلة ربما تقترب من عام 2020 حسب تصريح رئيس اركان الجيش العراقي الفريق الركن بابكر زيباري .

ثانياً : آثار الاتفاقية على السيادة العراقية :

لقد واجهت الاتفاقية الأمنية الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها، على تحقيق الأهداف العراقية في السيادة والأمن والحرية وإستعادة الحقوق الوطنية كلها، التي ينتهكه الاحتلال الأمريكي يومياً . وكانت الحكومة العراقية ترد على من يوجه اليها اللوم في هذا الشأن بقولها، إنها تفعل ما تراه مناسباً وما تقدر عليه لإستعادة العراق موقعه الدولي بعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة وفصلها السابع .

السؤال الآن، ما هو تأثير الاتفاقية على سيادة العراق وأمنه ؟

الأصل في السيادة هو امتلاك السلطة على الذات من غير أن يكون هناك سلطة تعلوها .. وهذه الخصيصة التي تتميز بها (السلطة) تجعل منها "سلطة آمرة عليا" تنفرد بممارسة جملة من الاختصاصات تتجسد في "قدرتها على فرض إرادتها على غيرها من الهيئات والأفراد بأعمال من جانبها وحدها تكون نافذة من تلقاء نفسها" ودون اشراط قبول الأفراد بها، فالأصل بالسلطة ذات السيادة أن تكون لها إرادة تعلو على إرادة الأفراد والهيئات الآخرى ضمن حدود إقليمها، فسلطة الدولة ذات السيادة هي "سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد، ولكن تسمو على الجميع وتفرض نفسها على الجميع"[2]. بمعنى إن سيادة الدولة لا تعني قيام نظام سياسي معين بذاته ديمقراطي، أو استبدادي أو سواه، بل تعني وجود الهيئة المحلية الوطنية التي تحتكر السلطة، وتمارسها على الشعب كله بمفردها، وتكون هي السلطة الوحيدة، التي تضع النظام الوحيد التي يخضع له الجميع دون استثناء، وتنفذ هذا النظام بشتى فروعه القانونية على افراد الشعب .

إن من أهم مظاهر سيادة الدول، تتمثل كما هو متعارف عليه، في وجود السلطة الواحدة التي تمارس هذه السيادة بأسم الشعب (صاحب السيادة)، خاصة في حالات الدفاع والأمن والمال والعلاقات الخارجية، وامتلاك الثروات وإدارتها .. إنها السلطة التي[3]:

1. تستأثر بالأمن والدفاع، وتقوم باعبائهما بواسطة القوى الأمنية والعسكرية التي تأتمر بأمرها، دون شريك بشكل يمكنها من السيطرة منفردة على كل الحيز الجغرافي الواقع ضمن حدودها المعترف بها لها .

---

[1] المصدر نفسه، ص ص98 . 100 .

[2] أنظر : د.ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول . النظرية العامة للنظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية، 1964) ص36 . 38 .

[3] للتفاصيل أنظر : العميد الركن الدكتور أمين محمد حطيط، الاتفاقية الأمنية العراقية . الأميركية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والإقليمي، ضمن كتاب : أيضاً : د.طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1964) ص137 . نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، المصدر السابق، ص14 وما بعدها .

2. تفرض وحدة النظام المالي والعملة الوطنية الواحدة، وتمنع أي سلطة، أو جهة أياً كانت على فرض أو استعمال عملتها، أو التملص من مقتضيات النظام المالي للدولة .
3. تنظيم القضاء الواحد الذي يخضع لحكمه الجميع ويصدر احكامه بأسم صاحب السيادة (الشعب) .
4. تدير مرافقها العامة كلها، وتستأثر بامتلاك وباستعمال ثرواتها الطبيعية .
5. تعتمد منظومة قانونية واحدة، تخضع الجميع لها (وحدة النظام والقانون) .
6. توجد السلطة التنفيذية التي عليها تنفيذ القانون على كل مَنْ حل بأرضها من اتباعها (المواطنين)، أو من الاجانب من غير شريك أو مانع .

في ضوء هذه المفاهيم، هل حفظت الاتفاقية الأمنية العراقية / الأمريكية لسحب القوات الأجنبية في العراق السيادة العراقية ؟

بمراجعة نصوص الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة، نجد بوضوح إن الولايات المتحدة ستبقى في العراق تشكل سلطة تعلو السلطة العراقية في المسائل الأساسية الكبرى .. أما السلطة العراقية فلن يكون لها الأولوية الحقيقية الشاملة التامة كما تفترض مفاهيم السيادة على كامل اقليمها، وعلى الموجودين منه وبخاصة على القوات المسلحة الأمريكية والمجموعات المدنية الملحقة بهذه القوات .. ولا يكون بمقدور السلطة العراقية أن تمنع الأمريكيين من القيام بما يتجاوز حدود السيادة العراقية[1].

وبوضوح نقول، إن الاتفاقية لم تحفظ للعراق سيادته، لأن السيادة التي تمارسها السلطة الوطنية تواجه نوعان من الانتهاكات :

وجود القرار أو السلطة الأعلى، والثاني التنازع والازدواجية، فإذا كانت الدولة السيدة هي الدولة التي تقيم سلطتها من ابنائها وتفرض قانونها على كل من وجد على أرضها، وتمنع أي كان من دخول إقليمها أو استثمار ثرواتها، أو إقامة نظامه الخاص في هذا الأقليم، ويكون كل من وجد فيها خاضع لقضائها .. فأين كل هذا مما هو قائم في العراق اليوم مع هذه الاتفاقية ؟

في ضوء ذلك، نرى إن الاتفاقية أقامت واقعاً شرعت فيه للأمريكي على الأرض العراقية الوجود والنفوذ والعمل خارج القانون العراقي .. وبالتالي فإن هذا الوضع يقود إلى القول إن السلطة الأمريكية هي صاحبة السلطة العليا في العراق .. وهي التي ستبقى ممارسة لهذه السيادة، على وطن يصدق القول فيه أنه سيبقى محتلاً في ضوء الاتفاقية .

الخلاصة إن الاتفاقية :

1. تعطي دفعاً "شرعياً" جديداً، وإن العراق واقع لا محالة تحت الاحتلال وارادته مقيدة .. ولم يقتصر الأمر على المدة الماضية، بل تجاوزها إلى المستقبل .
2. تعطي الاتفاقية للولايات المتحدة حق التدخل مستقبلاً في العراق بحجة الدفاع عنه، والذي يمكن أن يتحول بكل سهولة إلى دفاع عن مطامع الولايات المتحدة في المنطقة العربية، العائمة على خزان هائل من النفط بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

وبالرغم من كل ذلك، وبالرغم مما تنطوي عليه الاتفاقية من سلبيات، فالعراق بحاجة إلى علاقات متينة مع دول العالم المؤثرة للنهوض بواقعه المتردي، فالاتفاقية قد تم تمريرها لكن ينبغي العمل على تعظيم المكاسب والفرص والحد قدر الامكان من الآثار السلبية المترتبة عليها من خلال :

1. تشكيل لجان متعددة متخصصة من أجل القيام بمراجعة دورية لجميع بنود الاتفاقية، وما يترتب على تنفيذ فقرتها ومن ثم إجراء عملية إعادة تقييم شاملة لبنود الاتفاقية في ضوء التنفيذ العملي لها، أي اخضاعها للمراجعة المستمرة.
2. عند انتهاء المدة المحددة للاتفاقية، وهي ثلاث سنوات تنتهي مع نهاية عام 2011، ينبغي عند طرح موضوع تجديدها إذا تطلب الأمر، تعديل بعض الفقرات بما يخدم مصلحة العراق وسيادته على الشعب العراقي من خلال الاستفتاء .
3. العمل بجدية على انهاء الوجود الأمريكي بشكل كامل– قدر الإمكان–والتحرر من التبعية الأمنية للولايات المتحدة.
4. بناء علاقات عراقية . أمريكية قائمة على أساس المصالح المشتركة والتكافؤ في العلاقة على وفق احكام القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة .

---

[1] أنظر : المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، (بغداد : مطبعة بابل، 2008)، من المادة (5)، المادة (11)، المادة (12)، المادة (14)، المادة (16) وما بعدها، ص ص5 . 12 .

الخاتمة

نخلص من هذا البحث، أنه منذ العام 1990 وبخاصة بعد دخول القوات العراقية للكويت في 2 آب من العام المذكور، كثر استخدام الفصل السابع في القرارات الخاصة بالعراق والتي زادت على (60) قراراً واستمرت حتى بعد استعادة الكويت سيادتها واستقلالها، وقد وضعت هذه القرارات تحت طائلة البند السابع المسخر لخدمة الأهداف الأمريكية، فكان العراق تحت الوصايا الأمريكية بمظلة الأمم المتحدة .. حتى جاءت القوات الأجنبية التي احتلت العراق في نيسان 2003 واعترفت وفق القرار الأممي 1483 بإنها قوات احتلال غازية، ثم عدلت إلى مفهوم جديد للتغطية على وجودها غير الشرعي في العراق، فاطلقت تسمية القوات متعددة الجنسيات على القوات الأجنبية في العراق بموجب القرار 1546 .

وعليه، فإن التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق قد حقق لها ما خططت له، ليكون لها موقع قدم في العراق ذي الموقع الإستراتيجي والنفطي .. ومن ثم كان عليها مؤخراً أن تنفرد بمقدرات الدولة بعيداً عن الحلفاء الذين أضفوا عليها الشرعية المزعومة، فكان عليها أن تعقد اتفاقية مع الحكومة العراقية .

إن من أهم القضايا المطروحة في الاتفاقية الأمنية الجديدة هو تحويل وجود الاحتلال الأمريكي والأجنبي إلى وجود قانوني مشروع تحت ستار اتفاقيات الصداقة والتعاون، وبمعنى أوضح إن وجود القوات الأجنبية في العراق سيكون استناداً إلى اتفاق ثنائي بين بلدين مستقلين يتمتعان (بالسيادة)، في حين اعترفت السلطة العراقية بموجب هذه الاتفاقية بوجود سلطة أجنبية تنازعها السيادة على أرض العراق عبر تجاهل ضمني أو واقعي لها واعتماد قوانين غير عراقية، لتنظم سلوكها واعطائها صلاحية في البلاد لا تكون بحسب مفاهيم السيادة والاستقلال والتي يجب أن تكون ألاّ للسلطة الوطنية، وإننا نرى إن العراق سيحتضن في ظل هذه الاتفاقية سلطتين معترف بها الأولى هي السلطة الأمريكية القادرة على فعل ما تريد، والثانية هي السلطة العراقية المقيدة بسلوكيات الأولى وقراراتها، فتكون السيادة العراقية غير متحققة في ظل هذه الاتفاقية.

وعليه يمكن القول، إن الاتفاقية أقامت واقعاً شرعت فيه للأمريكي على الأرض العراقية الوجود والنفوذ والعمل خارج القانون العراقي، إنها سلطة أمريكية فعلية قائمة على الأرض العراقية، بمعنى آخر إن العراق رغب أن يستعيد سيادته ويحقق أمنه ويحرر أرضه من الاحتلال الأمريكي فوقعّ مع الولايات المتحدة هذه الاتفاقية، وإذا به بعد الاتفاقية يجد نفسه قد شرع الاحتلال، ولم يستعد من السيادة إلاّ وهماً ومن الأمن إلاّ حلماً، ونأمل أن يتحقق الحلم بإعادة النظر في الإتفاقية بما يحقق المصلحة الوطنية العراقية.

مستقبل تأثير النفط في ا

الاستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

المقدمة

يدور جدل بين المختصين في شؤون النفط وفي الشؤون الدولية حول مستقبل تاثير النفط بوصفه احد مصادر الطاقة الاساسية في العالم. واشارت بعض الدراسات الى قرب انتهاء عصر النفط باعتباره مادة قابلة للنضوب وبسبب تناقص المخزون النفطي العالمي ومحدودية احتياطياته ونتيجة لذلك تجري ابحاث كثيرة في الدول المتقدمة من اجل ايجاد بدائل جديدة عنه. وتحدث بعض المختصين في شؤون الطاقة حول مرحلة الذروة النفطية، بل ان عدد منهم تحدث عن اجتياز العالم لهذه المرحلة ايذاناً بالبدء بانحدار الانتاج العالمي بشكل تدريجي، ومما يشير الى ذلك اليوم ارتفاع اسعاره بشكل غير اعتيادي. الا ان الملفت للنظر هو استمرار الاعتماد عليه بشكل كبير مما يبين بانه لايزال يمثل عنصر الطاقة الاول في العالم. ويشهد العالم ايضاً تصاعد وتيرة التنافس عليه بين الدول الكبرى المستهلكة ليس عن طريق المساعي للسيطرة على مناطق الانتاج كما كان يجري في السابق فقط وانما عن طريق الاستثمار والمشاركة في الحصص والانتاج ومد خطوط الانابيب ايضاً مما يعطينا ذلك تصوراً بانه لازال للنفط من مستقبل وتأثير في العلاقات الدولية لاسيما في المستقبل المنظور وهذا ما سنسعى للتأكيد عليه في هذا البحث.

اولاً :- احتمالات نضوب النفط.

ان ذروة الانتاج النفطي او الذروة النفطية peak oil مصطلح يستخدم للاشارة الى المرحلة التي يصل فيها الانتاج النفطي العالمي بمجموعه الى اعلى مستوى في الانتاج يمكن ان يصل اليه. اما مرحلة نضوب النفط فهي المرحلة التي تلي وصول الانتاج العالمي للنفط الى مرحلة الذروة. وخلال مرحلة نضوب النفط، يبدا الانتاج العالمي بالانخفاض التدريجي. ويكون العجز النفطي في مرحلة نضوب النفط اشد، وفي ازدياد مستمر، حيث انه اضافة الى ازياد الطلب، فان انخفاض الانتاج العالمي سيزيد من حجم المشكلة وسيؤدي الى

ارتفاع الاسعار ويفيد من ذروة الانتاج النفطي الى ان كمية النفط المتوفرة في العالم محدودة وان انتاج كل حقل نفطي محكوم بمعدلات للانتاج يصعب التأثير فيها. كما ان الانتاج النفطي العالمي في ازدياد ليواكب الطلب العالمي واذا كان لابد من وصول الانتاج العالمي الى ذروة لايستطيع تعديها بزيادة الانتاج، وذلك لان لكل حقل نفطي ذروة لايستطيع تجاوزها بزيادة الانتاج وهي الحد الاقصى للانتاج الذي لايمكن تعديه وبعدها يبدا الانتاج في النضوب التدريجي. وتبدا بعد نضوب الانتاج العالمي ، الفجوة بين الطلب المتزايد على النفط والانتاج المتناقص، في الاتساع، مايؤدي الى زيادات حادة في الاسعار[1].

بالاضافة الى ذلك ان ارتفاع اسعار النفط تعود الى ان الاكتشافات النفطية على مستوى العالم وصلت الى الذروة في اواسط القرن الماضي، وبعدها بدات الاكتشافات النفطية تنخفض. وكان معظم النفط المكتشف يزيد بكثير عن حاجة السوق، حيث لايستثمر، وانما يترك لحين ازياد الطلب على النفط والحاجة الى طاقة انتاجية اضافية. لذا فخلال القرن الماضي كان بالامكان مواكبة الزيادة في الطلب عن طريق زيادة الانتاج والمتأتية عن توسيع الاقتصاد العالمي وكلما اقترب الانتاج العالمي من الذروة، فأن هامش الزيادة في الانتاج يقل ، ولاتستطيع هذه الزيادة مواكبة ازياد الطلب، لذلك يبدا العجز في الانتاج ويقل تجهيز الاسواق بما تحتاج اليه، وعندئذ تأخذ اسعار النفط بالازياد، برغم توفر الطلب فتلك هي مرحلة الذروة في الانتاج[2].

ان انتاج النفط العالمي سيتبع المسار نفسه، حيث سيصل الى ذروته خلال العقود القادمة ثم يبدأ بالانخفاض نتيجة نضوب المصدر ، ومازال توقيت ذلك موضع جدال ، فهل سيصل الانتاج الى ذروته في وقت قريب خلال السنوات العشر القادمة او سيتاخر ذلك الى العقود القليلة القادمة؟ لقد اعطى التقرير الجيولوجي الامريكي تقديراً متفائلاً لاحتياطي النفط العالمي القابل للاستخراج بما يعادل ثلاثة تريليونات برميل بفرض ان الطلب العالمي على الطاقة يزداد بمقدار (2%) سنوياً اذ سيصل انتاج النفط الى ذروته في العالم 2030 ، ويعتقد بعض الخبراء ان هذا التقرير مبالغ فيه ، وان الكمية التي يمكن استخراجها لا تتجاوز تريليوني برميل فقط[3].

وفق هذا التقرير سيصل الانتاج العالمي الى ذروته في العام 2010 ، وما يؤكد صحة ذلك الانخفاض المستمر في الاكتشافات النفطية على مستوى العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية . وعندما يصل انتاج النفط الى ذروته فانه يتوقع ان يبدا بالتناقص بنسبة تقارب (3%) وذلك مع ازياد صعوبة استخراج الكميات المتبقية. في الوقت نفسه ستبدا اسعار النفط بالارتفاع بشكل قفزات مع انخفاض الانتاج مالم يتوافر وقود بديل بكميات كبيرة[4].

لقد تراجع الانتاج في الولايات المتحدة بعد ان تخطى اعلى مستوى له في مناطق الاستخراج المختلفة وكذلك تراجع انتاجها في حقولها البحرية بمعدل سنوي مابين (5الى 10%). وفي الاسكا فان الانتاج اخذ يتراجع واصبحت كميته تساوي نصف الكمية التي كانت تنتج سنة 1989 . ونفس الشيء اخذ انتاج بحر الشمال يتراجع بالنسبة لبريطانيا والنرويج ، لذا فان مقابل هذا التراجع اخذت دول اخرى تقوم بالتعويض بزيادة انتاجها[5].

ثانياً: استمرار التوسع والزيادة في الاستهلاك العالمي للنفط:

ان من اسباب الزيادة في اسعار النفط الحالية هو دخول الاسوق الناشئة مثل الصين . ففي العام 2008 وهو العام الذي شهد ارتفاع اسعار النفط حيث وصل سعر البرميل في نهاية شهر تموز – يوليو الى (27، 147) دولار . ففي الصين فان عدد السيارات الجديدة التي بيعت يفوق ما باعته الولايات المتحدة . ان زيادة عدد المستهلكين تعني زيادة في الطلب مما يعني الحاجة الى مزيد من العرض .

والحق ان هذا يرجع الى مسالة اكبر والمتمثلة في المنافسة بين الدول المستهلكة مثل الصين والولايات المتحدة حول موارد النفط ، والتي اشرنا اليها سابقاً . الصينيون هم

---

[1] د. فيصل حميد "النفط والحرب والمدينة : مصير الحياة الحضرية... الى طريق مسدود، بيروت " شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2007 ، ص 66 – 71

[2] المصدر السابق ، ص 72 .

[3] هوارد جيلر "ثورة الطاقة : نحو مستقبل مستدام " ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009 ، ص 32 .

[4] المصدر السابق ، ص 32 .

[5] كولن كامبيل واخرون " نهاية عصر البترول : التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل " ترجمة د. عدنان عباس علي ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد (307) سبتمر 2004 ، ص 96-100.

لاعبون جدد مستعدون وقادرون على دفع مبالغ طائلة للولوج الى مصادر نفطية موجودة وجديدة ، كما انهم يقدمون قروض الى البلدان المنتجة للنفط من اجل الحصول على امدادات في المستقبل . ومن المؤكد ان الصين التي تمتلك احتياطياً اجنبياً في النقد يفوق التريليوني دولار قادرة على تقديم القروض[1].

اما الولايات المتحدة فبالرغم من انها كانت طوال التسعينات ما تزال ثاني اضخم منتج للنفط في العالم الا انها فقدت منذ اوائل السبعينات قدرتها على سد احتياجاتها النفطية من المصادرالمحلية . ويرى البعض بان الولايات المتحدة بدات منذ العام 1950 تستهلك اكثر مما تنتج واتسعت هذه الفجوة بين الاستهلاك والانتاج في العقدين التاليين لكن هذه الصورة مظللة الى حدما ، لان اميركا كانت لعقود تنتج نفطها المحلي دون سعة الانتاج القصوى ، ذلك للمحافظة من جهة على الاسعار المحلية للنفط ، ومن جهة اخرى لاعتقادها بان على اميركا الاحتفاظ باحتياطياتها النفطية . وهكذا تحولت اميركا الى دولة مستوردة للنفط . وبعد ان تعرضت لصدمتي النفط 1973 – 1974 و 1979 وبعد انخفاض مؤقت في الاستهلاك نتيجة الاستعاضة عن النفط المستخدم في توليد الكهرباء وفي التدفئة بانواع بديلة من الوقود وبسبب تباطؤ النمو الاقتصادي للبلاد ، اخذ استهلاك الطاقة في توليد الكهرباء وفي التدفئة بانواع بديلة من الوقود ياخذ في الانخفاض ولكن بعد انخفاض واردات النفط في مطلع الثمانيات عادت الى الارتفاع مرة اخرى . وفي العام 1989، ولاول مرة في تاريخها ، كان اكثر من (50%) من احتياطات الولايات المتحدة النفطية يؤمن من بلدان اخرى منتجة للنفط، ومع حلول العام 2001 كان هذا الرقم قد ارتفع بالفعل إلى (54،3%) ويقارب (10،6) مليون برميل في اليوم. وفي الولايات المتحدة يستهلك النفط في مجالات متعددة في المنازل والشركات التجارية (للتدفئة المركزية) وفي الصناعة (في المراجل البخارية والافران ، ومختلف الاستخدامات غير الطاقوية لصناعة البلاستك وفي النقل). ومع ان الطلب على القطاعات المنزلية التجارية والصناعية (بما في ذلك قطاع الكهرباء) لم يتغير تقريباً منذ الثمانيات ، الا ان الطلب على النفط في قطاع النقل اخذ يتزايد[2].

ان زيادة الطلب على النفط لاسيما ، في قطاع النقل (الموطرة) اصبح حاجة ملحة في الولايات المتحدة . وهكذا تحولت السيارة الى قوة اقتصادية وسياسية ساحقة اقتضت من المعنيين في السياسة الخارجية الامريكية ، السعي الى اخضاع بقية العالم المنتج للنفط والسيطرة عليه لضمان استمرار تمتع الاميركين بالحياة غير الخاضعة للنقاش ، ومع الدخول في العام 2001 أخذت الموطرة تدفع في الحاجة الى مزيد من النفط[3].

لقد اخذت واردات النفط الامريكية تزداد تدريجياً وظهر مصطلح امن الطاقة . فذكرت شركات النفط الكبرى ان استهلاك احتياطيات النفط المحلية بات من الحدة بحيث اضحى استنفاذها وشيكاً لهذا السبب كان من المهم جداً للولايات المتحدة الوصول الى المنابع الاجنبية للنفط[4].

مع مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفع الطلب الامريكي على النفط مشفوعاً بارتفاع مسعور في الموطرة (قطاع النقل) من (17،7) مليون برميل في اليوم الى (19،7) مليون برميل في اليوم سنة 2000 ، حتى عندما عاد الطلب الى الانخفاض قليلاً الى (19،6) برميل في اليوم سنة2001 استمرت واردات النفط بالارتفاع وصلت الى (10،9) مليون برميل في اليوم منها (2،8) مليون برميل يومياً من منطقة الخليج العربي[5].

لم يكن استهلاك الولايات المتحدة من النفط الذي توقعته وكالة الطاقة الدولية ان يزداد بل ان استهلاك العالم كله اخذ يزداد من (74،9) مليون برميل في اليوم في العالم 1999 الى (119،6) مليون برميل في العام 2020 ، اذ ستستهلك منه الولايات المتحدة (22%) لكن ارتفاع الطلب على النفط في العالم النامي سيتخطى ، في الوقت نفسه نظيره في البلدان المصنعة الغنية . بالفعل يمكن ان تتجاوز الصين اليابان لتصبح ثاني اضخم مستهلك من النفط باكثر من الضعف بين عامي 1999و 2020 ، وذلك من (4،3) مليون برميل من النفط في

[1] دانيال بيرغن " لايزال النفط مسيطراً" Foreign Policy النسخة العربية ، سبتمبر – اكتوبر 2009 ، ص 28 .

[2] ايان ريتلدج " العطش الى النفط – ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي؟ " بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006 ، ص 28 – 29 .

[3] المصدر السابق ص 33 .

[4] المصدر السابق ، ص 151 .

[5] المصدر السابق ، ص 188–189.

اليوم . وما يشجع على استهلاك النفط في الصين هي انها تلحق الولايات المتحدة وبقية العالم المصنع على طريق الموطرة الشاملة (قطاع النقل) فالصين في طريقها الى ان تصبح ثالث اضخم سوق سيارات في العالم ، متخطية المانيا ، وربما اليابان التي تاتي حالياً في المرتبة الثانية[1].

بل هناك هناك توقعات الى ان تزداد الموطرة في الصين بزيادة لتصل الى خلال العقد الاول من هذا القرن الى (100) مليون سيارة[2].

ان ما يدلل على استمرار الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً اساسياً للطاقة هو التوقعات باستمرار استهلاك الطاقة العالمية في التوسع في العقود القادمة نتيجة للنمو الاقتصادي العالمي (3،2%) في السنة والنمو السكاني ايضاً . فمن حيث نسبته المئوية من المصادر الكلية للطاقة فانه لن يتغيرالا بشكل قليل جداً ، ويمكن لاستهلاك النفط ان يتجاوز (100) مليون برميل في اليوم حوالي العام 2020 مقارنة بـ(84) مليون برميل في اليوم حالياً وسوف يستخدم اساساً في النقل (الموطرة) ، فضلاً عن ذلك فان التوقعات تشير الى زيادة استهلاك الطاقة في العالم بسبب الزيادة في النمو الاقتصادي والسكاني كما ذكرنا[3].

وفي ضوء استنفاذ حقول بحر الشمال فان واردات النفط لدول الاتحاد الاوربي سوف تزداد بنحو (50%) وتتضاعف واردات الغاز ثلاثة اضعاف ، و نتيجة لذلك فان اعتماد دول الاتحاد الاوربي فيما يتعلق بالنفط يمكن ان يتصاعد الى (94%) بحلول العام 2030[4].

وتفيد بعض الاحصاءات بان الولايات المتحدة وأوربا واليابان ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستهلك 26،15،18 . برميلاً من النفط للشخص الواحد (على التوالي) فيما يستهلك العالم في باسره اليوم قرابة (85) مليون برميل في اليوم الواحد . ومن هنا فاذا الاستهلاك العالمي من النفط للشخص الواحد يتطابق مع استهلاك الفرد الامريكي ، فان الطلب العالي على النفط سيتجاوز حاجز الـ (300) مليون برميل يومياً ، واذا ما اخذنا معدل متوسط وهو اعتماد المستوى المتحقق في تايلند (4،5) مليون برميل تقريباً للشخص الواحد فان العالم سيكون بحاجة الى مستوى انتاجي يصل الى (140) مليون برميل يومياً بحلول العام 2020 او 2025[5].

ان المنتجات النفطية لن يتضاؤل استخدامها بصورة تدريجية متواصلة حتى اذا كانت هناك رغبة قوية لدى بعض الدول ان تفعل ذلك . وحتى اكثر التوقعات المستقبلية تفاؤلاً تدل على ان محرك الاحتراق الداخلي سيستمر في الهيمنة على وسائل النقل لوقت غير قليل ، يمتد الى عشرين عاماً كحد ادنى . وان شيوع المركبات التي تعمل بخلية الوقود ، مثلاً لا يمكن ان يحدث بسرعة وان ظهور ذلك لايمكن ان يتم الا بعد الاحلال بشكل كامل في وقت ما في المستقبل البعيد[6].

ويتوقع ان يزداد اعتماد منظمة التعاون والتنمية على النفط المستورد من (54%) عام 1997 الى (70%) في العام 2020 اذا ماتم الحفاظ على التوجهات الحالية للطاقة[7]. ويتوقع ايضاً ان يزداد اعتماد الدول الاسيوية وسترتفع حصة دول الخليج الاعضاء في الاوبك من الانتاج العالمي للنفط من (26%) عام 1997 الى (41%) في العام 2020 وذلك حسب سيناريو توقع استهلاك الطاقة العالمي لعام 2000 وبالنظر الى الدور الذي تلعبه منظمة اوبك وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي فان الدول المستوردة للنفط ستواجه تحديات اكبر ، سواء على المستوى الاقتصادي او الامني اذا ما تحقق هذا السيناريو[8].

من الجدير بالذكر ان قطاع المواصلات والنقل ممثلاً بالطائرات والشاحنات والحافلات والسيارات الخاصة اصبح القطاع الوحيد الذي لايزال ينمو نمواً مطرداً . فما يزيد على (96%) من انتاج العالم من النفط يستهلك من قبل وسائط النقل والمواصلات . ان (90%) من هذه الوسائط تتحرك بالطاقة النفطية . وهكذا ظل هذا القطاع من اكثر القطاعات تاثراً

---

[1] المصدر السابق ، ص 214 .

[2] المصدر السابق ، ص 215.

[3] جان بيار فافنيك " آفاق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية : المخاطر والاتفاقيات" في النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي " ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007 . ص213 وكذلك ص216.

[4] المصدر السابق ، ص 220 .

[5] هيرمان فرانسيس "أسعار النفط : تحديات امام المنتجين " في النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي " ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ، ص 67 – 68 .

[6] ديفيد هارت "تقويم مصادر الطاقة البديلة" في مستقبل النفط كمصدر للطاقة" ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2005 ، ص 111 .

[7] هوارد جيلر . مصدر سبق ذكره . ص29.

[8] المصدر السابق ، ص 29 .

بالطاقة النفطية وهو نفسه ايضاً يبدي اقوى معارضة ضرورة خفض الطاقة[1].

ثالثاً: تضاؤل اهمية نفط بحر قزوين وتألق نفط الخليج العربي.

كانت منطقة بحر قزوين تخضع لسيطرة الاتحاد السوفيتي وبعضها يقع على الحدود مع ايران لتسويق النفط والغاز الموجود في هذه المنطقة . ومن اجل ايصال النفط المنتج منها الى الاسواق يجب ايصاله عن طريق الانابيب . وقد عمل الامريكيون على ايجاد قواعد تشرف على هذه الانابيب وتتحكم بها ، وبالتالي التحكم باسعار النفط العالمية . وبالنسبة للامريكان فانهم عملوا على تحاشي مرور هذه الانابيب من خلال الاراضي الايرانية ، والتي ماتزال تشكل قوة نفطية ولاتزال مستقلة عن السيطرة الامريكية . وقد اقترح الامريكيون مشروعاً مكلفاً يقضي بتمرير هذه الانابيب عبر تركيا الى البحر المتوسط واخر عبر افغانستان الى باكستان . وقد وقع اختيار امريكا على المقترح الاخير . وعلى الرغم من دعم البنك الدولي والحكومات المحلية فان هذا المشروع يحتاج الى سنوات لانجازه وتبذل الجهود في الوقت الراهن من اجل اقامة قواعد عسكرية في منطقة بحر قزوين[2].

لقد كانت التوقعات وقتها تشير بان منطقة بحر قزوين في اسيا الوسطى تضم احتياطات هائلة تقدر بـ(200) مليار برميل من النفط اطلقت عليها بالسعودية الجديدة . وطبقاً لدراسة جدوى اولية قامت بها شركة اينرون Enron ، فأن اسهل وارخص طريقة لايصال نفط بحر قزوين الى الاسواق هي من خلال مد انابيب بين كازاخستان والحدود الباكستانية عبر افغانستان ولكن في العام 2002 وتحديداً بعد الحرب على افغانستان جاءت الاستكشافات النفطية في هذه المنطقة مخيبة للامال من حيث انها اعطت ارقاماً مبالغ فيها علاوة على النوعية الرديئة للنفط المستخرج

وبحلول العام 2003 تبين بأن الاحتياطات النفطية هي اقل كثيراً من ذلك حيث جاءت تقارير تشير الى ان هذه المنطقة تضم بين (10–20) مليار برميل نفط فقط ، عندئذ لم تعد هذه المنطقة تشكل المصدر الموعود او ما كان يطلق عليه بالشرق الأوسط الجديد[3]. ان هذا الرقم المتفائل (200) مليار برميل قدمته وزارة الخارجية الامريكية في تقرير لها الى الكونغرس في نيسان 1997 ، ويبدو انه لم يجر تقدير الفرق بين ماهو احتياطي مؤكد واحتياطي محتمل، و بالنظر لتفاؤل هذه التقديرات ساد الاعتقاد بانه في كل الاحوال فان منطقة بحر قزوين تؤدي دوراً مسانداً بدلاً من دور ريادي في توفير الامدادات النفطية لسوق النفط العالمية . ومن غير المحتمل ان تنتج هذه المنطقة خلال اي وقت اكثر من (4،5%) من الانتاج العالمي للنفط ، وحتى الوصول الى هذه النسبة يقتضي ايجاد الحلول المقبولة لعدد من الصعوبات اللوجستية والتجارية والسياسية التي اشرنا اليها . ان العائق الرئيسي امام تنمية نفط بحر قزوين وتصديره هو الافتقار الى البنية التحتية للنقل التي تتيح ربط الانتاج المستقبلي للنفط في المنطقة باسواقه المستقبلية . فحوض بحر قزوين منطقة مغلقة ومحاطة بالاراضي من جميع الجهات ، بالاضافة الى ان نظام خطوط الانابيب الموروث من تركة الاتحاد السوفيتي السابق لا يحتمل تصدير اكثر من كمية محدودة من نفط المنطقة ، وتنتقل تلك الكمية عبر روسيا التي بدت انها تمثل اشكالية كبرى بوصفها دولة عبور . ان قضية خطوط الانابيب العابرة للحدود تتداخل مباشرة مع اعتبارات السياسة الاقتصاد[4].

ومع تضاؤل توقعات الاحتياطات وحجوم الانتاج من مراجعة الى اخرى وتعكيرصفو العلاقات بين شركات النفط ونظام الحكم في كازاخستان وارتفاع تكاليف الانتاج وقسوة الضرائب بكازاخستان ، فأن اي امل في ان تصبح هذه المنطقة شرق اوسط جديد بدأ يتلاشى ، وفي احسن الاحوال فانها قد تستطيع انتاج ماتنتجه الامارات العربية لبضع سنوات وتدريجياً اخذت الامال حول قدرة او امكانية انتاج بحر قزوين وآسيا الوسطى في دورها في تحسين امن الطاقة الامريكية قد اخذ يتلاشى منذ أواخر العام 2002[5].

---

[1] كولن كامبل واخرون " نهاية عصر البترول : التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل " الكويت ، عالم المعرفة ، سبتمبر 2004 ، ص 181 – 182 .

[2] ريتشارد هاينبرغ "سراب النفط : النفط والحرب ومصر المجتمعات الصناعية" بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، 2005 ، ص 298 – 299 .

[3] عبد الحي يحيى زلوم " حروب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد" بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2005 ، ص 32 – 33 .

[4] لورنت روسكاس " تنمية نفط بحر قزوين : نظرة عامة " في "مصادر الطاقة في بحر قزوين : الامكانات والانعكاسات على منطقة الخليج العربي " ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2001 ، ص 26 – 27 .

[5] ايان ريتلدج ، مصدر سبق ذكره ، ص 189 .

اما انتاج بحر الشمال فقد ادركت بريطانيا ومنذ عهد بلير بان حصة الدولة في غاز ونفط بحر الشمال قد وصل الى ذروته في الفترة الممتدة بين عامي 1999–2000 وفي غضون فترة قصيرة ستكف بريطانيا عن كونها بلداً مصدراً للنفط وستنتقل لتصبح بلداً مستورداً لتغطي احتياجات والحصول على ماتريده من تقدم اقتصادي. كما ان انتاج بريطانيا من الفحم اخذ يتراجع . وهكذا ادركت الحكومة البريطانية ان بقاء اقتصاد بلادها قائماً يتوقف على الوصول الى مصادر الطاقة الموجودة في الخليج العربي[1].

وفي الولايات المتحدة الامريكية فان استمرارها في الاعتماد على النفط لاسيما في قطاع النقل اعاد اعتمادها على نفط الخليج العربي . وعلى الرغم من مساعي الادارة الامريكية للتحرر من الاعتماد على نفط الخليج العربي ، فأن ذلك لن يحمي المستهلك الامريكي من صدمة صعود كبير محتمل لاسعار النفط مصدره الشرق الاوسط في سوق عالمية مفتوحة . لذلك تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة الى منع هكذا صدمة من الحدوث اصلاً وبدون شك ان ما يدفع الادارة الامريكية الاستمرار في حماية مصالحها في الخليج العربي هو ماتواجهه من مقاومة من فنزويلا والمكسيك فضلاً عن تحول كثير من حكومات دول امريكا اللاتينية الى اتجاهات يسارية مناوئة للولايات المتحدة هذا ما يعني استمرار ارتباط الولايات المتحدة باحداث منطقة الخليج العربي . وقد كان تقرير ديك تشيني نائب الرئيس الامريكي الاسبق حول سياسة الطاقة توقع بوجوب تامين منطقة الخليج العربي ما بين (54% و56%) من امدادات النفط العالمية سنة 2020[2].

كل ذلك بالرغم من تكرار الادارة الامريكية سواء في عهد الرئيس جورج دبليوبوش او حتى في ظل الادارة الحالية لاوباما بضرورة عدم الاتكال او الادمان على نفط الشرق الاوسط بسبب عدم الاستقرار السياسي فيها[3].

وهناك من يشير الى ان مركز الطلب على النفط سيتحول من امريكا الشمالية الى اسيا في السنوات العشرين المقبلة طبقاً لوزارة الطاقة الامريكية فأن أسيا ستشتري ما يزيد على ثلثي انتاج الشرق الاوسط والخليج العربي من النفط بحلول العام 2020 وبأن نفط الخليج العربي سيشكل (80%) من الواردات الآسيوية من النفط[4].

والحق ان منطقة الخليج العربي تتميز بارتفاع كبير في الاحتياطي النفطي وتقدرنسبته بـ(62%) من الاحتياطي العالمي ويمكن ان يستمر الانتاج فيه في ضوء الطلب العالمي الحالي الى مدة تبلغ (80) عاماً في حين تبلغ اكثر قليلاً من 20عاماً في بقية العالم ويتميز نفط الخليج العربي بقلة تكاليف الانتاج . اذ ان هذه المنطقة تنتج في الوقت الراهن فقط (30%) من النفط العالمي وتستهلك فقط (7%) من النفط العالمي . وتحتوي هذه المنطقة على اعلى احتياطات النفط في العالم في ضوء وجود مناطق واعدة في العراق والسعودية لم تستكشف جيداً حتى الان . وتتصف تكاليف الانتاج في الخليج العربي بالانخفاض وتبلغ في المتوسط (3) دولارات للبرميل مقارنة بـ(15) دولاراً لاكثر الحقول صعوبة . ويصدق الشيء نفسه على تكاليف الاستثمار. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية انه خلال الفترة (2000 – 2030) سوف ياتي نحو ثلاثة ارباع امدادات النفط الاضافية من الخليج العربي وحينئذ سوف تمثل المنطقة نحو (40%) من امدادات النفط العالمية. وهكذا سوف يكون التحدي زيادة انتاج الشرق الاوسط من (27) مليون برميل الى (45) مليون برميل في اليوم خلال الفترة 2005 – 2030[5].

وعلى الرغم من ان واردات الاتحاد الاوربي من روسيا والنرويج والجزائر سوف تستمر في الزيادة فان الواردات من الخليج العربي سوف تمثل اكبر زيادة وان التدني في الانتاج الاوربي والشك الذي يحيط بالامدادات الروسية ، والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين والهند على الحصة المتنامية من انتاج افريقيا من الهيدروكربونات سوف يساعد على بروز دور اكبر للخليج العربي كمزود رئيسي للنفط في العالم[6].

واشارت بعض التوقعات الى انه بعد العام 2010 ستكون منطقة الخليج العربي من المصادر الرئيسية للامدادات النفطية في العالم وان سعر النفط سيكون مرتفعاً (وهو مايحدث الان) لكي يكون هناك توازن بين العرض والطلب الى مستوى

---

[1] ريتشارد هاينبرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 302 .

[2] إيان ريتسلدج ، مصدر سبق ذكره ، ص 275 .

[3] خالد حنفي علي " النفط الافريقي بؤدرة جديدة للتنافس الدولي " السياسة الدولية العدد (164) ابريل 2006 ، ص 19 وكذلك الامير تركي الفيصل " لماذا كلام بارك اوباما عن الاستقلال في مجال الطاقة ديماغوجي ليس الا foreign Policy النسخة العربية سبتمبر – اكتوبر 2009 ، ص 38 – 39 .

[4] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص 304 – 305 .

[5] جان بيان فافنيك ، مصدر سبق ذكره ص 222 – 224 .

[6] المصدر السابق ،ص 220 .

اقرب الى المنطق من المستوى الذي تتنبأ به حالياً معظم الهيئات الرسمية فضلاً عن ان المنتجون المرجحون للكفة في الامدادت العالمية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب هم " دول الخليج العربي الخمسة" السعودية والعراق وايران والكويت والامارات والتي سيكون لها الدور المرجح في احداث الفرق بين الطلب العالمي وما تستطيع الدول غير المرجحة ان تنتجه بكامل طاقتها[1].

ان التوقعات بتحويل مركز الطلب على النفط يعني ان اي تعطيل يصيب تدفق النفط من الشرق الاوسط كفيل باحداث أضرار كبيرة في عملية العولمة الاقتصادية والسياسية التي تديرها الولايات المتحدة خدمة لمصالحها وتجد الولايات المتحدة ان نجاح العولمة مرهون بضمان تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من سوق الاعمال الامريكي والاوربي الى الدول النامية . فالاقتصاديات البازغة (لدول المركز) مثل الصين والهند ، ستكون بحاجة الى عشرين تريليون دولار بحلول العام 2020 وعليه ، فأن دول مجموعة المركز الجديد ستعتمد على التمويل القادم في الاسواق المالية والاوربية ومن النفط ، ضمن عملية تضمن عودة الدولارات التي ستكسبها هذه الدول الى الولايات المتحدة لخدمة الديون والعجز التجاري الأمريكي[2].

وعلى الرغم من اهتمام امريكا بنفط الشرق الاوسط كان في الاصل مدفوعاً باعتبارات عسكرية ، فان هذه الاعتبارات اليوم قد انتقلت الى المرتبة الثانية لتحل محلها احتياجاتها الاقتصادية وعلى الرغم من ان الصراع بين شركات النفط الامريكية وبلدان الشرق الاوسط المضيفة لها حول تقاسم ريع النفط قد وصل الى اوجه في السبعينيات من القرن الماضي الا ان الولايات المتحدة لم تكن قادرة على الاستغناء عن نفط الشرق الاوسط خصوصاً بسبب اعتمادها عليه في قطاع النقل (الموطره) .لقد بدت امكانية تحررها من هذا الاعتماد غير قائمة ، اذ يرى بعض الاقتصادين الاميركين بانه حتى لو امكن تقليص الاعتماد على نفط الخليج العربي فأن ذلك لن يحمي المستهلك الاميريكي من صدمات صعود أسعار النفط مصدرها هذه المنطقة. وكانت النتيجة المنطقية لذلك هي اضطرارالولايات المتحدة الى منع حدوث هكذا صدمة اصلاً، وكان ذلك يعني الهيمنة على الشرق الأوسط والتحكم فيه[3].

وبعد اشهر قليلة من تولي ادارة جورج دبليو بوش واصلت هذه الادارة المساعي لتنويع واردات النفط الاميريكي واستيراده من مناطق غير الخليج العربي. ولكن العوائق التي قدمت من فنزويلا والمكسيك وبعد تنامي الدلائل على احتمال فشل حقول بحر قزوين في تحقيق الامال والتي علق عليها في البداية وجدت الولايات المتحدة نفسها انها مرتبطة ان شاءت ام أبت بالاحداث والصيرورة في منطقة الخليج العربي[4].

رابعاً : عدم قدرة المصادر البديلة على الاحلال:

منذ اندلاع الازمات النفطية ابتداءاً منذ العام 1973 – 1974 توجهت الدول الغربية المستهلكة للنفط نحو البحث عن بدائل للنفط . وصدرت العديد من الدراسات المتفائلة التي تبحث عن انتاج بدائل قادرة في التاثير على الصناعة النفطية، وربما تخفيض اسعار النفط عن طريق الاحلال. وهناك دراسات تدعو الى احلال الهيدروجين محل النفط، اذ يعد الهيدروجين من وسائط الطاقة الممكنة في المستقبل. وشكل الهيدروجين نسبة 50% تقريباً من غاز الاستصباح (او ما يسمى بغاز المدن) الذي كان يصنع من الفحم الحجري وفحم الكوك قبل شيوع الغاز الطبيعي على نطاق واسع. وقد استخدمت صناعة الفضاء الهيدروجين منذ وقت طويل بوصفه وقودها المختار. وعلى الرغم من صعوبة التعامل معه، فانه متعدد الاستعمالات ، ويمكن استخدامه كمستودع ثابت للطاقة ووقود لوسائل النقل على حد سواء، اذا كان بالامكان استخدام خلية الوقود بصورة اقتصادية في عالم الطاقة والبنى التحتية للمواصلات[5].

ويتم انتاج الهيدروجين بسهولة وكفاءة من الماء عن طريق التحليل الكهربائي ، ويمكن تخزينه بعد ذلك على شكل غاز مضغوط بدرجات مختلفة ، من الضغط وذلك حسب الاستخدام ، ثم يمكن ان يتحد ثانية مع الاوكسجين في خلية لانتاج الكهرباء والماء وبعض الحرارة ، او يتم حرقه في محرك احتراق داخلي معدل قليلاً[6] ويمكن أن يستفاد من الهيدروجين

---

[1] جان لاهيرير " النفط كمصدر للطاقة : حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل " في مستقبل النفط كمصدر للطاقة " ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2005 ، ص 61 ، وكذلك ص 71 .

[2] عبد الحي يحي زلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص 304 – 305 .

[3] إيان ريتلدج ، مصدر سبق ذكره ، ص 275 .

[4] المصدر السابق ، ص 275 .

[5] ديفيد هارت " تقويم مصادر الطاقة البديلة " في مستقبل النفط كمصدر للطاقة " مصدر سبق ذكره ، ص 102 – 103 .

[6] المصدر السابق ، ص 103 .

ليس لدعم الطاقة فقط وانما كوقود لوسائل المواصلات في الوقت الذي تعتبرفيه البنية التحتية اللازمة لتوريد المركبات التي تعمل بالهيدروجين قيد الإنشاء[1].

ولهذا يعتبر الهيدروجين بديلاً مناسباً للوقود الاحفوري المستخرج من باطن الارض . ولكن ازاء هذه الجوانب الايجابية هناك مساوئ . اذ ان البنى التحتية لطاقة الهيدروجين هي مختلفة بشكل كلي عن البنى التحتية للطاقة الحالية ، لذلك يتطلب الانتقال اليها وقتاً اطول واستثمارات بكمية طائلة من الاموال والطاقة . كذلك يجب نقل الاعانات الحكومية المالية الحالية من الطاقة النووية والفحم الى المصادر البديلة القابلة للتجدد وخلايا الوقود والهيدروجين . وتكمن المشكلة الاكبر في الاعتماد المستمر على الغاز الطبيعي لانتاج الهيدروجين استمرار توفر كمية كبيرة من الغاز الطبيعي كوقود ناقل . ومن دون بعض مصادر الهيدروجين لايوجد كم كافي من الطاقة الصافية المتوفرة من مصادر متجددة[2].

وهناك توقعات كبيرة حول دور الطاقة المتجددة في احلال بدائل منافسة للنفط ، لاسيما في قطاع النقل مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية . الا انه في الواقع لاتوجد مؤشرات بقرب حدوث اختراق تكنولوجي هائل يقلب الموازين راساً على عقب في صناعة الطاقات المتجددة ينتج عن تخفيف كبير في التكاليف وتخفيف السلبيات التي تعاني منها تلك الصناعة التي كانت السبب وراء الانتقادات ما يعني اضطرار تلك الصناعة الى التعايش مع التقنيات الحالية بكل مآخذها وخلال المستقبل المنظور . وكذلك يتوقع البعض زيادة مساهمة الطاقات المتجددة بنسبة متواضعة من (8،12%) في العام 2005 الى (2،13%) في العام 2030من اجمالي الطلب العالمي على الطاقة حيث تزداد نسبتها في مجال توليد الطاقة الكهربائية من 2،18% الى (7،20%) خلال تلك الفترة . وتزداد مساهمة الوقود الحيوي في قطاع النقل من حوالي (1%) في العالم 2005 الى حوالي (3%) في العام 2030 . ان التقنيات التي تشهد معدلات نمو عالية بشكل خاص هي تلك التي يطلق عليها الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح والجوفية والمد والجزر) والتي تشكل حالياً حوال (1%) من اجمالي توليد طاقة الكهرباء في العالم وتتميز بارضية منخفضة جداً ما يجعل محدودية مساهمتها المستقبلية بحيث لا يتوقع ان تزيد نسبتها عن (5%) من اجمالي توليد الكهرباء في العالم 2030[3].

اما الطاقة النووية فعلى الرغم من كونها بديل مهم جداً للنفط لانها لاتحتوي على الانبعاثات المتولدة عن النفط والغاز والفحم الحجري الا انها لازالت بعيدة عن الاحلال عن هذه الاخيرة . فبالرغم من المخاوف العالمية بشأن انتشار الاسلحة النووية والمخاوف المحلية بشان الحوادث والهجمات الارهابية وانعدام وجود اماكن لتخزين النفايات المشعة . ففرنسا تحصل على (80%) من حاجتها الكهربائية من المصانع النووية . وتستعد روسيا والصين والهند الان لنهضة جديدة في استخدام الطاقة النووية . اما الولايات المتحدة فأنها تحصل حالياً على (20%) من حاجتها الكهربائية من المصانع النووية . والولايات المتحدة لاتتجه الان نحو بناء مصانع نووية جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية قبل العام 2017 والتطور في هذا المجال لازال بطيئاً . ان بناء المصانع النووية يتميز بكلفة عالية وازدادت تقديرات كلفة بنائها أربعة اضعاف خلال اقل من عقد. وهناك من يرى ان اعتماد الطاقة النووية سيكون اكثر كلفة من الاعتماد على الطاقة الكهربائية بثلاثة اضعاف وهذا كان قبل ان ترتفع كلفة بناء مصانعها الى حد كبير لاسباب عديدة بما فيها ازمة القروض العالمية، وتضاؤل حجم القوة العاملة في المجال النووي، وصعوبة الحصول على المفاعلات لان شركة يابانية واحدة تحتكر سوق صناعة الفولاذ المستعمل في بنائها. وبالنظر لغلائها فانه تم التخلي مؤخراً عن خطط لبناء مصانع جديدة في كندا وعدة ولايات امريكية. وفي الوقت الذي اخذت فيه وسائل الطاقة المتجددة تجتذب ما قيمته (70) مليار دولار من الاستثمارات العالمية في العام 2007 في حين لم تجتذب المفاعلات النووية أية استثمارات[4].

اما انتاج الكهرباء من طاقة الرياح، فعلى الرغم من أنها آخذه بالازدياد وبنسبة الثلث في العام 2007 لكن بعد زيادة كمية الكهرباء المنتجة عالمياً عشرة اضعاف خلال عقد. الصين هي الان في صدارة البلدان المنتجة للكهرباء بواسطة الهواء،

---

[1] المصدر السابق ، ص 104 .

[2] ريتشارد هاينبرغ ، مصدر سبق ذكره . ص 228 – 230 .

[3] علي رجب " تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على اسواق النفط العالمية" النفط والتعاون العربي ، المجلد (34) العدد (127) خريف 2008 ، ص 77 –78 .

[4] مايكل غرونولاند " الطاقة الذرية هي الداء لادماننا على الفحم " في " سبع خرافات بشأن الطاقة البديلة" Foreign Policy سبتمبر – اكتوبر 2009 ص 52–54 وانظر كذلك ديفيد هويل وكارول نخلة "مأزق الطاقة والحلول البديلة" ترجمة أمين الايوبي ، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون ،2007 ،ص 68 .

واوربا بدات تعتمد على هذا المصدر ايضاً فهي لاتزال تنتج اقل من (2%) من مجمل الكهرباء المنتجة عالمياً. وكذلك ان توليد الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الجوفية تكنولوجياً مهمة بالقدر نفسه ولا تنظب لكنها لا تشكل حالياً، كما ذكرنا انفاً، نسبة تذكر من الانتاج الكهربائي العالمي[1].

ان استخدام الطاقة البديلة في العالم المتقدم سيستغرق وقتاً طويلاً في المرحلة الانتقالية ويتعين عليه التغلب على كثير من المثبطات والعوائق وسوف يستتبع تامين هذه الطاقة كلياً بالوسائل التقليدية تطورات ضخمة في البنى التحتية للامدادات اما اعتماد اشكال جديدة غير تقليدية من الطاقة فانه يتطلب استثمارات كبيرة . وقد تكون هناك فرص للنفط في نماذج الطاقة الناشئة التي لاتحمل خطورة على البيئة، ولكن تحت رقابة ضوابط صارمة[2].

خامساً : دور اوبك في تحقيق الاستقرار النفطي .

تستطيع اوبك (منظمة الاقطار المصدرة للنفط) ان تلعب دوراً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية المستهلكين من حدوث ازمات نفطية جديدة. لقد استطاعت اوبك ان تعوض الانتاج النفطي العراقي خلال حرب العراق في العام 2003 علماً ان انتاج فنزويلا ونيجيريا قد توقف آنذاك بسبب صعوبات سياسية حيث استطاعت دول اوبك الخليجية (السعودية والكويت والامارات) تزويد السوق بأمدادات اضافية محققة بذلك ضمان امن الطاقة للدول المستهلكة. ولعبت السعودية الدور الاكبر في تزويد السوق العالمية بالنفط حيث رفعت الانتاج بمقدار اجمالي بلغ مليون ونصف المليون برميل يومياً بدءاً من كانون الاول للعام 2002 عند البدء بالاضراب في فنزويلا . والواضح ان السعودية تركت المستهلكين يحددون مستوى انتاجهم وتجنبوا وجود فائض في المخزون كان سيؤدي إلى أضعاف الأسعار[3].

وتلتزم السعودية التي تمتلك نحو 25% من مخزون النفط العالمي بتامين امدادات مستقرة من الطاقة في العالم وسعت مرات عديدة في اطار منظمة أوبك الى رفع الانتاجية لسد الفراغ نتيجة احداث سياسية حفت بمنطقة الشرق الاوسط بدءاً بالثورة الايرانية في العام 1979 وخلال الحرب العراقية – الايرانية للتعويض عن خسارة النفط العراقي، وبعد هجمات 11 أيلول 2001[4].

تعتبر الاوبك الضامن لاستقرار النفط العالمي ليس بسبب قدرتها على الانتاج فقط وانما بسبب الاحتياطيات التي تحتوي عليها اذ انها تسيطر على المخزون العالمي للنفط ، وبالتالي عن مستقبل عمليات الانتاج والتصدير حيث تمتلك (78%) من الاحتياطي العالمي من النفط[5].

والحق ان قوة اوبك في السوق النفطية تاتي من اربعة مصادر.

اولاً: حصتها في السوق التي تحدد الاهمية النسبية لتغييرات السعر على مستوى الطلب عليها .

ثانياً: وضعها المالي، الذي يدل على قدرتها على التضحية بالعوائد القصيرة الاجل من اجل الكسب الطويل الاجل .

ثالثاً: تماسكها السياسي، أو استعداد اعضائها للعمل معاً .

رابعاً: توازن السوق، بما في ذلك مستويات المخزون ومقدار الطاقة الفائضة للاوبك وتوزيع هذه الطاقة والتي تدل على القدرة المادية لاعضائها. وتعد معظم هذه العوامل مناسبة الا ان حصة الاوبك في السوق قد ازدادت من مستوى منخفض نسبته (30%) في العام 1985 الى (43%) في الوقت الحالي ، على الرغم من ان التحسن كان بطيئاً خلال الاعوام الاخيرة . وعلى الرغم من انه من الصعب دائماً التنبؤ بعوامل مثل حصة الاوبك في السوق ، فإنها تبدو في ازدياد على أرجح تقدير في المستقبل ، وان كان هذا الازدياد بطيئاً[6].

واذا اخذنا في الاعتبار مستويات المخزون الحالية والمقدار المعتدل للطاقة الانتاجية الزائدة ، فأن النتيجة هي ان لدى الاوبك في الوقت الحاضر قوة سوق كبيرة ، وهذا بالطبع يعتبر جزئياً ظاهرة قصيرة الاجل ، لكنه مع ذلك يعني ضمناً انها تمتلك حرية كبيرة في تحديد السعر الذي تريده[7].

---

[1] مايكل غرونولاند، مصدر سبق ذكره ، ص 54 .

[2] ديفيد هارت "تقويم مصادر الطاقة البديلة" مصدر سبق ذكره ص 105 .

[3] مايكل لينش " الجغرافية السياسية الجديدة للنفط " في " المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية المتغيرة : الانعكاسات على منطقة الخليج العربي " مصدر سبق ذكره ، ص 32 – 36

[4] الامير تركي الفيصل ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 – 39 .

[5] د. حاتم الرفاعي " البترول : ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار " القاهرة ، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 19– 20 .

[6] مايكل لينش " البحث عن الاستقرار في سوق النفط " في مستقبل النفط كمصدر للطاقة " مصدر سبق ذكره ص 259 .

[7] المصدر السابق . ص 261 .

لقد استطاعت الاوبك ان تثبت انه بمقدورها ان ترجح الضعف في السوق النفطية وبمقدورها ان توازن بين العرض والطلب وان التماسك الذي استطاعت تحقيقه في السنوات الماضية يدل على نجاحها وذلك عن طريق تبني مبدأ توزيع الحصص على الدول الاعضاء وقد ساعد ذلك في الحفاظ على استقرار أسعار النفط[1].

لقد اخذت قدرات منظمة اوبك الانتاجية تتصاعد ليس فقط في السعودية ونيجيريا فحسب بل من قبل الجزائر وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي . والشيء المراد ذكره هو ان فوائض الانتاج خارج منطقة اوبك مضافاً اليها الفائض في انتاج المنظمة من الغاز الطبيعي قد تكون كافيه لتلبية الجزء الاكبر من النمو والتوسع في الاستهلاك العالمي من النفط[2].

كما تخطط دول اوبك لرفع قدراتها الانتاجية بمقدار مليوني برميل يومياً او اكثر خلال هذه السنوات ، فان قدرات الانتاج الاحتياطية ، ربما تزداد مجدداً في اخر الامر لتبلغ مستوى يدعو الى الاطمئنان . ولعل من شان هذه القدرات الاحتياطية ان تحمي من جديد قدرة المنظمة على ادارة الامدادات النفطية بصورة افضل وعلى فرص تاثيرها في أسعارالنفط على المدى المتوسط . وستبقى منظمة اوبك رائدة في مجال الانتاج النفطي لان انتاج دول خارج اوبك سيبدأ بالتراجع تدريجياً بعد ان يصل الى نقطة الذروة خلال العقد الحالي . لهذا يمكن القول ان عصر النفط الرخيص قد انتهى وان دول اوبك ستتحمل زمام المبادرة في الانتاج خلال السنوات القادمة[3].

وقد يتصور البعض بان الاحتياطات النفطية العالمية هي آيلة الى النضوب . وقد يبدو الامر حتمياً ولكن لايزال يتم اكتشاف حقول ضخمة جديدة . وقد وصل تقدير اجمالي الاحتياطات المؤكدة في العام 2006 الى 1200 مليار برميل وعلى الارجح انه ارتفع منذ ذلك الحين حيث تتوزع هذه الاحتياطات كما يلي[4].

الدولة او المنطقة	الكمية– بمليارات البراميل
الخليج العربي	743
امريكا الشمالية	59
فنزويلا	79
اوربا الغربية	17
روسيا والدول المجاورة لها	74
شمال افريقيا	55
افريقيا جنوب الصحراء	57
اسيا	40

جدول حول احتياطيات العالم من النفط

والولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى تعتمد الى حد كبير على استيراد النفط لتلبية احتياجاتها المتزايدة في الطاقة وهذ ما يجعل اقتصاديات الدول الغربية عرضة للخطر جراء تحديد سعر النفط من قبل الاوبك ، وبسبب الصدمات النفطية المحتملة، اضافة الى انها تشكل تهديداً للامن القومي بسبب احتمال حدوث اضطراب في امدادات النفط والتدخل العسكري للحفاظ على امدادات النفط الحيوية ، وما يترتب على ذلك من اثار جانبية لهذا الوجود العسكري الكبير. في الواقع ، لقد حدثت خلال الخمسين عاماً المنصرمة أربعة عشر اضطراباً شديداً في امدادات النفط في منطقة الخليج العربي ، معظمها مرتبط بالنزاعات السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط[5].

لقد كلفت صدمات النفط السابقة الولايات المتحدة الاف المليارات من الدولارات بسبب مااعقب ذلك من تضخم وركود وانتقال الثروة الى الدول التي تحتكر اسعار النفط، وتنفق الدول الغربية كل عام عشرات المليارات من الدولارات لحماية امدادات النفط في الشرق الاوسط. وقد انفقت مئات المليارات من الدولارات في حرب الخليج 1990–1991 حيث تم خوض هذه الحرب بشكل اساسي لحماية إمدادات النفط[6].

سادساً: النفط والامن القومي للدول الكبرى

الترابط شديد بين الحصول على النفط وحماية الامن القومي للدول، لاسيما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى مما ادى الى دخول النفط في حلبة الصراع الدولي لهذا سعت الدول الكبرى الى تعزيز مصالحها في المناطق المنتجة للنفط . فقد دعمت الولايات المتحدة انظمة حليفة لها في الشرق الاوسط بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والوصول الى احتياطات النفط الضخمة والتي تشكل ما يقارب ثلثي احتياطي

[1] المصدر السابق ، ص 262 – 263 .

[2] هيرمان فرنسيس " أسعار النفط : تحديات امام المنتجين " في " النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي " ابو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ، ص 56 .

[3] المصدر السابق ، ص 56 – 62 .

[4] ديفيد هويل وكارول نخلة : مأزق الطاقة البديلة " مصدر سبق ذكره . ص 142 – 143.

[5] هوارد جلير ، مصدر سبق ذكره ، ص 28– 29 .

[6] المصدر السابق ، ص 29 .

النفط العالمي. وكانت دول الخليج العربي المنتجة للنفط تعمل على ايداع عائدات النفط بالدولار الامريكي في المصارف الامريكية حيث وجدت الدول المستوردة في العالم نفسها مساهمة لدى البنوك الامريكية والاقتصاد الامريكي بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام. وحصلت الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط على حصص من عائدات النفط المستخرجة من بلدانهم واستثمروا هذه الحصص في الغرب وفي شراء الاسلحة الامريكية، بالمقابل قدمت الولايات المتحدة الحماية بهذه الدول[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي فقدت موسكو كل مالديها من نفوذ سابق في المنطقة، وبالنتيجة تلاشى اي ضبط كان يمارسه على العراق الذي كان في ذلك الوقت المنبع الاساسي لنفوذه في المنطقة. وبعد غزو العراق للكويت في العام 1990 لم يتمكن السوفيت من كبح جماع القيادة العراقية انذاك والتي لم تفهم قدرة واشنطن على بناء اجماع دولي مع بقية قوى العالم الغربي في اخراج العراق من الكويت. وكانت حرب الخليج في العام 1991 اول حرب في التاريخ الحديث تخاض من اجل النفط حيث اشار الرئيس الامريكي الاسبق بوش الاب الى الترابط بين الحصول على النفط والامن الاقتصادي للولايات المتحدة، وتذكر هذه الحرب بانه طالما بقيت موارد الطاقة اساسية لنمو الاقتصاد وطالما هناك حكومات كبرى تريد ضمان الوصول الى امدادات موارد الطاقة فان الالتزام باستخدام القوة لمنع اية حكومة منفردة من السيطرة على السوق سيبقى قائماً[2].

واعتبرت الولايات المتحدة بعد غزو العراق للكويت في العام 1990 الاسلحة الاقتصادية بمثابة ادوات يستطيع المجتمع الدولي ان يحقق اهدافها من دون التماس القوة العسكرية السافرة ، وقد جاءت هذه الافكار بعد ان كان سقوط الاتحاد السوفيتي ثمرة الحرب الاقتصادية وبخاصة مزيج من سباق التسلح والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد السوفيتي السابق[3].

بعد انتهاء الحرب الباردة إنساقت الولايات المتحدة في استخدام النفط سلاحاً لصالحها. فاسواق النفط آنذاك كانت مغرقة وميزان القوى بين المجهزين والمشترين كان لصالح الاخيرين وكان هذا الوضع هو النقيض المباشر لصورة عام 1973 ايام الحظرالنفطي العربي، حيث كان ميزان السوق يميل لصالح باعة النفط، وكان الاغراء الطبيعي عند المجهزين هو وقف الصادرات في سبيل تحقيق مكاسب سياسية خارج حلبة النفط[4].

ان مصالح الامن القومي لمنتجي النفط الاساسيين وخاصة دول الشرق الاوسط تختلف اليوم اختلافاً كبيراً عن مصالحها قبل جيل من الان. وان امن امدادات النفط في الغرب كان وسيظل قائماً على الدوام. الا ان هذا الترابط لم يكن ظاهراً خلال عقد السبعينات حتى نأت الدول العربية عن الولايات المتحدة بسبب دعمها لاسرائيل، لكن حرب الخليج لعام 1991 غيرت هذا الوضع تغييراً جوهرياً من نواح عدة، خاصة بالنسبة للكويت والسعودية والامارات. فبعد عام 1990 عدت الحاجة الى ربط الدفاع الوطني ووجود هذه الدول بضمانات امن اميركي اكثر وضوحاً واكثر قبولاً من الناحية السياسية في هذه البلدان[5].

والحق ان، ماساعد على تحقيق الامن النفطي للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة هو عدم وجود منافس لها نظير في النظام الدولي وكان من المرجح ان تظهر قوى كبرى اخرى مثل الصين لتحل محل الاتحاد السوفيتي السابق الا ان الزمن المطلوب لظهور مثل تلك القوى كان يتطلب اكثر من عدة عقود. لقد كانت الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية الضخمة في منطقة الشرق الاوسط خلال مدة الحرب الباردة بالاعتماد على الدول الاخرى. وكانت هذه الحالة ايجابية الى حد كبير بالنسبة للولايات المتحدة لان ذلك اتاح لها الفرصة لوضع المزيد من القوة العسكرية في اوربا واسيا حيث كان تعاظم التهديد السوفيتي هناك ولكن قلة الوجود الامريكي في منطقة الشرق الاوسط وتواجد الاتحاد السوفيتي كنظير منافس لها اعاق التخلص من اعدائها في المنطقة وحال

[1] ريتشارد هاينبرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 294

[2] ادوراد ل . مورس " هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط " في " النفط والاستبداد : الاقتصاد السياسي للدول الريعية" بغداد – اربيل –بيروت . معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص 34 – 35 .

[3] المصدر السابق ، ص 35 .

[4] المصدر السابق ، ص 36 .

[5] المصدر السابق ص 56 .

دون ممارسة ضغوط كبيرة على تلك الدول بهدف تغيير سياساتها الداخلية والاقتصادية ومجتمعاتها[1].

اما بعد انتهاء الحرب الباردة فان وجود الولايات المتحدة تعزز وان الدعائم التي اقامتها في نهاية الحرب الباردة في مصر واسرائيل والسعودية وتركيا كانت ولا تزال قائمة ، اضافة الى الدول الحليفة لها في منطقة الخليج العربي بالاضافة الى حلفاء موثوق بهم مثل الاردن والمغرب مما يؤمن لها اساساً قوياً في المنطقة يمكنها ان تمارس من خلاله نفوذها داخل وخارج الشرق الاوسط[2].

وبعد احتلال العراق في العام 2003 اصبح واضحاً ان دول مجلس التعاون الخليجي تشكل ضماناً لوجودها في المنطقة بعد ان رفضت تركيا السماح للقوات الامريكية المرور عبر أراضيها لفتح جبهة عسكرية في شمال العراق بسبب عدم موافقة البرلمان التركي على ذلك اذ عدت الولايات المتحدة القرار التركي بمثابة خيبة امل كبيرة. ومع ذلك فان منطقة الخليج العربي شهدت تواجد عسكري امريكي كبير حيث استضافت الكويت العدد الاكبر من القوات الامريكية في حرب العراق في العام 2003 ويوجد معسكر للقوات الامريكية جنوب مدينة الكويت. وفي قطر هناك معسكر السيلية وقاعدة العديد الجوية. ويعتبر معسكر السيلية مهم جداً لانه كان مقر القيادة التي تشرف على ادارة المعارك في العراق. وتعتبر قاعدة العديد الجوية هامة ايضاً بسبب قلة القيود التي يفرضها القطريون على استخدامها ولانها مركز قيادة العمليات الجوية المشتركة وادارة القوات الجوية في المنطقة التي كانت موجودة سابقاً في قاعدة الامير سلطان الجوية خارج مدينة الرياض وتم بناء قاعدة العديد الحديثة في اواخر العام 2001 لدعم العمليات التي تجري في افغانستان والخليج العربي. كما توجد قيادة الاسطول الخامس في المنامة في البحرين. وتستظيف الامارات قاعدة الظفرة الجوية . كما سمحت عمان للولايات المتحدة باستخدام اراضيها كقواعد جوية وبحرية في مسيرة والسيب وتمريت[3].

بالاضافة الى هذا الجانب، فأن امن النفط بالنسبة للدول الكبرى يعني استقرار اسعاره ايضاً . فلا السعر العالي كثيراً ولا السعر المنخفض كثيراً يخدم الاقتصاد السياسي للنفط فالاسعار المتدنية كثيراً تعني ضخامة اعباء التكيف في حين ان الاسعار فائقة الارتفاع تدفع بالاستثمارات الى مناطق اخرى مهددة بضياع حصتها في السوق . لقد كانت اسعار النفط على امتداد عقد التسعينيات شديدة التقلب الا انها بقيت واضحة في المدى المنظور. فمنذ العام 1991 بقي سعر الخام في غرب تكساس يتقلب بين (17 – 22) دولار للبرميل الواحد في (80%) من الوقت. اما حين تجاوز السعر (25) دولار للبرميل في اذار 1996، فان بلدان أوبك المالكة لقدرة انتاج فائضة فتحت الصنابير وكانت تامل ان يبزغ فجر اسعار عالية بعض الشيء تتيح لها توسيع طاقة الانتاج مع او بدون الرأسمال الخارجي. الواقع ان بعض البلدان الاساسية في الاوبك ، بما فيها السعودية، قامت بزيادة في الانتاج في العام 1997 لكن الازمة الاقتصادية في اسيا ووصول مليون برميل من صادرات النفط العراقي حطمت هذه الامال[4].

وبفضل ارتفاع اسعار النفط في السبعينات وصل معدل النمو في الاقتصاد العالمي الى اوجه وخصوصاً في البلدان الصناعية وعدلت الموازين، وبفضل المساعدات التي اغدقت من البلدان النفطية الى البلدان الفقيرة والتي زادات من مستورداتها من البلدان الصناعية استفادت هذه من تعديل عجزها التجاري مع البلدان النفطية[5].

كذلك تخشى الولايات المتحدة من اقدام بعض الدول النفطية من ابدال عملة عائداتها النفطية من الدولار الى اليورو. وهذا ما اقدم عليه العراق في العام 2002 وما اقدمت عليه ايران في العام 2003 ثم لجأت اليه اوكرانيا وكوريا الشمالية. ان مثل هذه السياسة المالية التي ربما تشجع دول اخرى للاقدام عليها مثل روسيا (النفط والغاز)، سوف تؤثر على السياسة المالية للولايات المتحدة وقدراتها الاقتصادية. اذ انه طالما بقي النفط مقوماً بالدولار الامريكي فان الولايات المتحدة ستكون اقدر من اي دولة اخرى على شراء النفط مهما وصل سعره لانها تسيطر على الدولار ولاينازعها الكل بما يتصل به. ان تغيير سعر النفط

[1] برادلي تاير" السلام الامريكي والشرق الاوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد 11 ايلول " بيروت ، الدار العربية للعلوم 2004 ، ص 20 – 21.

[2] المصدر السابق ، ص 21

[3] المصدر السابق ، ص 46-47 .

[4] نعيمة شومان " صدمة النفط : التاريخ يعيد نفسه " شؤون الاوسط ، العدد (124) خريف 2006 شتاء 2007 ، ص 75 .

[5] المصدر السابق ، ص 75 .

من الدولار الى اليورو سيضر بالاقتصاد الامريكي وبالمصالح الاميركية . ان فكرة بورصة ايران النفطية نبهت روسيا الى هدف حيوي لم تشراليه في الماضي هو تاسيس بورصة في بطرسبيرغ للتعامل بالنفط بالعملات الاجنبية كمرحلة اولى تتبعها مرحلة ثانية هي التعامل بالروبل. لقد انتقلت عائدات النفط العربي البترودولارية الى المصارف الاميريكية والبريطانية فاستخدمتها لاقراض الدول الفقيرة لان مجلس الاحتياطي الفدرالي الاميريكي اكتشف آنذاك ان الديون الدولارية ليست المشكلة بالنسبة لدولار بلا غطاء بل الحل لان الديون ضمنت اضطرار الدول المستدينة الى استبقاء الدولار اهم عملة احتياطية واقتناء المزيد منها لخدمة الديون. وبفضل النفط العربي أكتشفت الولايات المتحدة في سنوات لاحقة طريقة لشراء وارداتها ديناً يصعب سداده[1].

سابعاً : النفط في حلبة التنافس الدولي .

تشهد مناطق عديدة في العالم غنية بالنفط تنافساً محموماً بين الدول الكبرى من اجل الحصول على موطئ قدم وتحقيق منافع ليس فقط من اجل الحصول على امدادات النفط الحيوية لنمو وتطور اقتصادها وانما من اجل مكاسب استراتيجية وسياسية ايضاً. ففي منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى شهدت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، تنافساً حاداً بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين حيث كانت التوقعات آنذاك، لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة، وجود احتياطي هائل من النفط في هذه المنطقة[2]. فقدمت حينذاك الشركات الاميركية للحصول على استثمارات في كازاخستان واذربيجان وتركمنستان. ومن ابرز هذه الشركات اكسون موبيل وشفيرون وكذلك شركة توتال الفرنسية، حيث تشكل هذه الشركات ائتلاف شركات من دول متنوعة .من اجل القيام بالاستثمارات[3].

ففي كازاخستان كان هدف الولايات المتحدة في السيطرة على نفط هذه الجمهورية من الاتحاد السوفيتي السابق هو تحقيق نقل النفط من حقل كاشغان عن طريق الممر الذي يربط اذربيجان– جورجيا–تركيا من الشمال والذي يبلغ طوله (1700)كم على الرغم من ارتفاع كلفته (3) مليار دولار ، بينما يرى عدد كبير من المراقبين بان الطريق الافضل والاقرب والاقل كلفة لنقل هذا النفط هو ان يتجه صوب الجنوب عبر ايران وتركمنستان والذي ترفضه الولايات المتحدة والتي تسعى من وراء مد هذا الانبوب تقليل تبعته كازاخستان الى روسيا وايران وتفاديهما . والحق ان كازاخستان تقع في وسط معركة صراع على النفوذ بين قوى عديدة منها الولايات المتحدة وايران حيث تتنازعان الرقابة على توجيه خطوط النفط من كازاخستان والمحرومة من وجود ممر إلى الأسواق العالمية[4].

ومع احتلالها للعراق واقتراب انتاج النفط من ذروته ستعمل الولايات المتحدة على فرض مزيد من الجهود من اجل السيطرة عن مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين وافريقيا . ويرى بعض المعنيين ان احتلال امريكا للعراق كان بدوافع نفطية بالاضافة الى رغبتها في اقامة قواعد عسكرية والحصول على التسهيلات الضرورية من اجل مراقبة ومجابهة إيران[5].

وفي افريقيا هناك تنافس اميركي–صيني على خليج غينيا حيث دخلت الصين منافساً للولايات المتحدة . ففي نيجيريا اكبر منتج للنفط في افريقيا اخذت تقدم المساعدة لها في اقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم اسلحة خفيفة وإصلاح السكك الحديدية[6]. واستطاعت الصين أن تضع موطئ قدم لها في كل من انغولا والغابون والسودان وغينيا الاستوائية. ففي السودان تمكنت الصين ان تحل محل الولايات المتحدة التي خرجت منه منذ العام 1995. وحظيت الصين بأستثمارات نفطية، حتى اصبح اكثر من نصف صادرات السودان النفطية تذهب الى الصين. كما تمكنت شركة النفط الوطنية الصينية من شراء (40%) من اسهم شركة النيل الاعظم في السودان. وقامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط انابيب بطول 1500كم لنقل الانتاج النفطي السوداني الى ميناء بور سودان على البحرالاحمر. وهناك استثمارات نفطية لشركات صينية في تشاد ايضاً. ولعل هذا الاختراق الصيني للنفوذ الاميركي في مناطق تمركز النفط في افريقيا جاء نتاج استراتيجية تقوم على احلال

---

[1] عادل سعيد بشتاوي " تاريخ الظلم الاميريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد " بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ، 2007 ، ص 143 – 150 .

[2] د. عاطف عبد الحميد " ابعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين" . السياسة الدولية ، العدد 164 ، 2006 ، ص 76– 77

[3] جولياني ناني " التنافس حول احتياطات بحر قزوين " في مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مصدر سبق ذكره ، ص 168 – 173 .

[4] نعيمة شومان ، مصدر سبق ذكره ، ص 91.

[5] برادلي تاير " السلام الاميريكي في الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص 46 – 47 .

[6] نعيمة شومان ، مصدر سبق ذكره ، ص82 .

النفوذ الصيني في مناطق يضعف فيها الدور الامريكي. فتقوم الصين بتوريد السلاح لدول القارة بعد رفض الولايات المتحدة تصدير السلاح لها . واستطاعت الصين ان تقيم منتدى التعاون الصيني–الافريقي الذي يضم 46 دولة افريقية حيث تم اسقاط (1،2) مليار من ديون القارة[1].

ومع كندا اقدمت الصين في كانون الاول 2004 على خطوة واسعة عندما شاركت في عطاء التنقيب عن النفط الكندي في مقاطعة البرتا، حيث تم اكتشاف احتياطيات نفطية كبيرة وطبقاً للمشروع فأن خط انابيب سيصل الموقع بمحطة تحميل جديدة على الساحل الغربي لكندا، ومن ثم يتم الشحن بحراً الى الموانئ الصينية[2].

ومع امريكا الجنوبية تشهد العلاقات الصينية تطوراً كبيراً. وكانت جولة الرئيس الصيني الاسبق هوجينتاو في دول امريكا الجنوبية مهمة، حيث زار خلالها البرازيل والارجنتين وعدداً اخر من الدول وقع خلالها على عقود يصل حجمها الى (100) مليار دولار وهذا دفع الى زيادة مساهمة الصين في مشاريع النفط والغاز في هذه الدول. كما قام الرئيس الفنزويلي تشافيز بزيارة الى الصين في كانون الاول 2004، تم الاتفاق علي استثمار الشركات الصينية لاكثر من 350 مليون دولار في حقول النفط الفنزويلية واستيراد بكين (120) الف برميل من النفط الفنزويلي شهرياً . كما ان الصفقات المتفق عليها بين الصين والارجنتين في مجال النفط وسكك الحديد تقدر بعشرين مليار دولار. ومن جانبها وقعت البرازيل (11) صفقة ثنائية مع الصين في مجال الطاقة والمواصلات بقيمة (10) مليارات دولار. وجاء التحرك الصيني في منطقة تمثل عقر دار الولايات المتحدة وحديقتها الخلفية . جاءت الصفقات الصينية المذكورة في اعقاب صفقته الغاز الطبيعي التي وقعتها الصين مع ايران في العام 2004 بقيمة (100) مليار دولار، ومن المقرر ان تتضاعف على مدار السنوات الـ25 القادمة، وتنص الصفقة على استيراد الصين لعشرة ملايين طن من الغاز الايراني في العام. وعلى بناء (87) ناقلة غاز مسال جديدة خلال السنوات الخمس التالية . وتاتي الصفقة متجاهلة قانون الحظر، والذي اعلنته الولايات المتحدة على ايران التي تامل ان تقود هذه الصفقة مع بكين الى تحركات شجاعة من قبل المستثمرين الأوربيين بتجاهل الحظر الامريكي وضمن محاولتها الاستقلال عن واشنطن فيما يتعلق بالمصالح النفطية[3].

الخاتمة

مازال للنفط من مستقبل في التأثير على العلاقات الدولية. وان القول بان العالم قد دخل مرحلة الذروة النفطية لازال محل جدل بين المختصين في شؤون الطاقة حول تحديد المدة الزمنية للدخول فيها. ومع وجود مناطق انتاج متعددة في العالم حالياً، لاسيما في دول خارج منطقة الاوبك، ووجود احتياطيات كبيرة دفع دول العالم للاستمرار في الاعتماد عليه مقابل عدم وجود بديل جديد يحل محله بالرغم من التطورات في الابحاث التي تجري في الوقت الحاضر من اجل العثور على بديل جديد يحل محله ونستطيع ان نتوصل بان دول الاوبك ستلعب دوراً كبيراً في المستقبل في توفير الانتاج المناسب لتلبية الاحتياجات العالمية للنفط، ولاسيما في التعويض عن النقص في الانتاج في المناطق المرشحة للنضوب، بسبب الاحتياطيات الضخمة المتوفرة في منطقة الخليج العربي وباقي دول المنظمة.

ومع استمرار الاعتماد عليه وزيادة اسعاره اصبح النفط عاملاً حاسماً في تحقيق الامن القومي للدول الكبرى بدخول الصين والهند والاسواق الناشئة الاخرى بوصفها دول مستوردة جديدة للنفط، واستمرار حاجة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي واليابان الماسة اليه في الوقت الحاضر، ممايشير الى استمرار التنافس عليه بين الدول الكبرى وبذل مساعيها الى تعزيز تواجدها في مناطق الانتاج الرئيسة في العالم مثل الخليج العربي وقارة افريقيا واسيا الوسطى وبحر قزوين من اجل الحصول على موطئ قدم لها فيها.

ان التنافس الحالي بين الدول الكبرى من اجل السيطرة على مناطق الانتاج لايجري بالوسائل العسكرية فقط وانما عن طريق الاستثمار والمشاركة في حصص الإنتاج وشراء أصول الشركات أيضا. وستبقى منطقة الخليج العربي المنطقة الواعدة في العالم في التاثير على مستويات الإنتاج وترجيح الأسعار حيث تتوافر على احتياطيات نفطية ضخمة.

[1] خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره . ص 89 .

[2] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص 391 .

[3] المصدر السابق ، ص 392 .

هي سيلي رستم من اصل عربي، ورئيس الاكوادور عبد الله بوكرم وهو من اصل فلسطيني، وكان منافسه رجل اعمال من اصل فلسطيني ايضا، وغيرهم الكثيرون الذين لهم تاثير مهم في الاقتصاد والسياسة والثقافة في هذه القارة .

الوجود العربي والاسلامي في امريكا اللاتينية

الاستاذ الدكتور
جميل مصعب محمود(*)

المقدمة

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الحضور العربي في أمريكا اللاتينية، بحثا عن أفاق معيشية أرحب ومستقبل أفضل، وبمرور الزمن تحولت الهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة، وقد شهد هذا التحول حالة من التهميش أولا، ثم إلى الاندماج ثانيا، خاصة مع الجيل الثاني والثالث .

إن الهجرة العربية إلى أمريكا اللاتينية لم تكن لأسباب اقتصادية فحسب بل هناك دوافع سياسية ودينية... الخ ، جميعها دفعت العديد من العرب إلى الهجرة في بداية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، منها الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، والبريطاني على فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل، والحرب الأهلية اللبنانية، وحرب الخليج الأولى والثانية . المهم في الأمر، إن الجالية العربية استطاعت الاندماج بشكل كامل في المجتمعات المضيفة، وهو اندماج ساهم فيه دخول الأبناء مختلف مراحل التعليم، إضافة إلى الزواج المختلط، وغيرها من العوامل. وقد نجحت الجالية العربية بفضل ديناميكيتها وروح المبادرة والمثابرة عندها، بشق طريقها في هذه المجتمعات، والتي أصبح لها حضور متميز في شتى مجالات الحياة العامة السياسية والاقتصادية والثقافية...الخ. ويقدر عدد الجالية العربية هناك ما بين (10 الى 15) مليون عربي اومن اصل عربي ، بالرغم من عدم وجود احصائية رسمية. وصل عدد منهم الى مناصب سياسية عليا ، ففي الارجنتين تولى كارلوس منعم الرئاسة وهو من اصل سوري، كما ان وزيرة خارجية البارجواي

فرضية البحث: تذهب الى ان الجالية العربية لعبت وتلعب دورا فاعلا في تعزيز وتطوير الحوار العربي–الامريكي الاتيني، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ.

وقسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث: المبحث الاول وضح الهجرة العربية من التهميش الى الاندماج. والمبحث الثاني ناقش دور الجالية العربية من القضايا القومية .اما المبحث الثالث، فعالج كيف ان الاسلام حضور يتجددفي القارة اللاتينية.

ولدراسة هذا الموضوع المهم، طرحنا جملة أسئلة منها: ماهي أسباب الهجرة العربية إلى أمريكا اللاتينية؟، وما هو نشاطها الاقتصادي؟ وكيف استطاعت الاندماج بعد التهميش؟ وما هو موقفها من القضايا العربية؟ وما هي المشكلات والصعوبات التي تواجهها؟ وما هي أهم خصائصها ومساهماتها؟ وكيف نفسر تجدد ظهور الإسلام في أمريكا اللاتينية؟. إن هذه الأسئلة وغيرها سيحاول هذا البحث الإجابة عليها.

في البداية يتفق العديد من الباحثين الذين كتبوا عن الهجرة العربية إلى دول أمريكا اللاتينية أنها مرت بعدة مراحل[1](*).

---

[1] **انظر: خلدون نويهض: الهجرة السورية واللبنانية والفلسطينية إلى فنزويلا وكولومبيا والإكوادور تقيم ثقافي لعلاقة عمرها مئة وعشر سنوات ، انطونيا روبييدو واخرون :الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ، تقديم وترجمة عبد الواحد اكمير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005. صدر سابق، ص183.**

(*)قسم أخر من الكتاب ومنهم الدكتور بطرس لبكي يقسمون موجات الهجرة إلى خمس فترات وعلى النحو التالي: 1- الفترة الممتدة بين العامين 1850 و1914 وهي فترة نهاية الحكم العثماني. 2- الفترة الممتدة بين العامين 1920 و1945

1. مرحلة التأسيس: تمتد منذ عام 1880 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1920.
2. مرحلة مابين الحربين: تمتد ما بين عامي 1920-1945.
3. المرحلة المعاصرة: تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة (1945-1990).

وقد حمل المهاجرون الأوائل الذين وصلوا خلال المرحلة الأولى جوازات سفر عثمانية لأن المنطقة آنذاك كانت تحت السيطرة العثمانية، لذلك أطلقت عليهم تسمية (توركوس)، بينما حمل الذين وصلوا خلال المرحلة الثانية جوازات سفر صادرة عن سلطات الانتداب الفرنسي بالنسبة للسوريين واللبنانيين وسلطات الانتداب البريطاني بالنسبة للفلسطينيين، أما الذين وصلوا خلال المرحلة الثالثة فقد حمل السوريون واللبنانيون منهم جوازات سفر بلدانهم بعد أن استقلت، بينما حمل الفلسطينيون جوازات سفر أردنية بعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948. وكان عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط الذي صاحبه اندلاع حروب 1948م و1967م و1973م سببا أساسيا في حدوث مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية دفعت العديد من سكان المنطقة عموما ، والفلسطينيين منهم بشكل خاص ، إلى ترك بلادهم وخصوصا بعد احتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية ليتجهوا وجهات مختلفة ، منها قارة أمريكا اللاتينية، كما تسبب في هذه الهجرة أيضا ، اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 مما جعل العديد من اللبنانيين وبالتحديد من الطائفة المسيحية ، وكان اغلبهم من المثقفين للهجرة إلى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بفعل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب . وإن أوائل المهاجرين كانوا من منطقة بلاد الشام (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن)، وكانت اكبر الهجرات إلى البرازيل والأرجنتين وشيلي، وتوجد حاليا اكبر الجاليات العربية اللبنانية في البرازيل ،والسورية في الأرجنتين ، والفلسطينية في شيلي وأمريكا الوسطى[1].

المبحث الأول : الهجرة العربية من التهميش إلى الاندماج

أولا : أسباب الهجرة

كان من أسباب هجرة العرب إلى أمريكا اللاتينية جملة عوامل نذكر منها:

1 – 1 – **العامل الاقتصادي** ، الذي يعد السبب الرئيسي الذي دفع بأغلب المهاجرين إلى ترك بلدانهم الأصلية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تسيطر على اغلب المنطقة العربية وغيرها، حيث كانت تفرض على السكان الإتاوات والجزية التي لا يملكون سدادها ، فضلا عن ازدياد البطالة وفرض التجنيد الإجباري وتطبيق النظام الإقطاعي في الريف ،مما أسهم بشكل أساسي وواسع في زيادة عدد الفقراء والمحرومين. يقول احد المهاجرين السوريين الأوائل (كان كل شيء يدفعني لمغادرة حلب حيث الحياة من دون إي مستقبل، لم يكن بتلك المدينة ولو متجر واحد يفوق عدد المشتغلين فيه عشرين شخصا، ماذا يمكن أن يجد الإنسان هناك غير الفقر والحرمان)[2].

2 – 1 – العامل السياسي الذي أسهم هو الآخر في دفع العرب للهجرة إلى أمريكا اللاتينية خاصة بعد أن استلم السلطان عبد الحميد السلطة في تركيا عام 1876م وكانت الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية من أكثر المناطق تضررا من السياسة الحميدية ، لاسيما بعد ظهور جيل جديد من خريجي الجامعات في لبنان (الجامعة الأمريكية وجامعة القديس يوسف) الذين تأثروا بالأفكار القومية ، وعانوا نتيجة ذلك من الاستبداد الحميدي مما اضطرهم إلى مغادرة بلادهم إلى دول أمريكا اللاتينية[3]. وفي القرن العشرين وبسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد بلاد الشام التي شهدت العديد من الحروب، اضطر العديد من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين إلى الهجرة إلى أمريكا اللاتينية.

وهي فترة الانتدابات الفرنسية والإنكليزية. 3. الفترة الممتدة بين 1945 وحتى منتصف السبعينيات وتمثل فترة ما بين الاستقلالات وبداية الفترة النفطية في المشرق العربي. 4. الفترة الممتدة بين العامين 1975 و1990 وهي فترة صعود وهبوط (الطفرة النفطية) والحروب متعددة الجنسيات على الأراضي اللبنانية وحرب الخليج الأولى. 5. الفترة الممتدة أبان التسعينات من القرن العشرين أي بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الكتلة السوفيتية ونهاية الحرب الباردة ودخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة من المفاوضات. انظر: الدكتور بطرس لبكي: العرب وأمريكا اللاتينية، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، بتاريخ 8-11-1999.

[1] ساطع محلي: أمريكا اللاتينية، مطبعة خالد بن الوليد، بغداد، 1974، ص114.

[2] عبد الواحد اكمير: العرب في الأرجنتين النشوء والتطور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص23. نقلا عن،

Nissim Teubal: El inmigracion de Alpo a Buenos Airs. (Buenos airs: ed.s., 1953) p.71.

[3] المصدر السابق. ص 20.

3 – 1 – **العامل الطائفي** الذي كان سببا آخر للهجرة إلى العالم الجديد وخاصة من بلاد الشام، اذ وصل الصراع الطائفي ذروته هناك عام 1860م عندما اندلعت الحرب الأهلية التي ذهب ضحيتها 30,000 مسيحي، لذا نجد أن أوائل المهاجرين من العرب إلى أمريكا اللاتينية كانوا من المسيحيين (الموارنة) الذين شكلوا أهم طائفة من الناحية العددية لاسيما وان الحكومة كانت وراء هذا الصراع. يقول أحد المهاجرين المسيحيين (بالرغم من أن الأتراك كانوا يمارسون حيفهم ضد كل العرب، لكن بالخصوص ضد المسيحيين)[1].

4 – 1 – **زيارة الإمبراطور البرازيلي** بيدرو الثاني إلى بعض بلدان الشرق الأوسط، وبالتحديد إلى لبنان سنة 1876، حيث تذكر المصادر أنه عبر عن رغبته في رؤية اللبنانيين في البرازيل، ووعد من يهاجر منهم بالحماية والمساعدة لتكوين ثروة والعودة إلى بلدانهم الأصلية. وكان الموارنة في لبنان أول من استجاب لهذا الطلب خصوصا وأنهم كانوا يعيشون تحت أنواع من الضغط السياسي والاقتصادي والطائفي مما أغراهم بالأخذ بفكرة الإمبراطور الذي كان بالنسبة إليهم عاهلا مسيحيا لبلد كبير فاقتنعوا بأنهم سيعيشون في امن وسلام إن هم هاجروا إلى البرازيل[2].

5 – 1 – **استقلال بلدان أمريكا اللاتينية** في القرن التاسع عشر أفسح المجال لتقليد جديد يمكن أن نسميه تقليد الباب المفتوح حيث فتحت أبواب القارة على مصراعيها لاستقبال المهاجرين من مختلف الأجناس والثقافات والأصول الجغرافية الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى حاجة بلدان أمريكا اللاتينية المستقلة إلى السكان بشكل عام واليد العاملة بشكل خاص لتعمير المساحات الشاسعة من الأراضي وبالتالي ضمان السيادة الوطنية وإقرار الأمن وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية[3]. من هنا يتضح أن استخدام المهاجرين كان لتحقيق هذه الغاية وهو ما استمر لما يزيد على قرن من الزمن. لكن ذلك تسبب في نفس الوقت في خلق تركيبة اجتماعية جديدة تجمع بين السكان الأصليين من الهنود الحمر والبيض الذين اكتشفوا القارة من الأسبان والزنوج الذين جلبوا من أفريقيا ، والجماعات الهجينة الناتجة عن تزاوج هذه العناصر إضافة إلى المهاجرين الآخرين. لذلك كانت التركيبة الهرمية لمجتمع المهاجرين في قارة أمريكا اللاتينية تتكون من العناصر الآتية كما ذكرها (ارثورو خوار بيتشي) حين يقول:(يوجد في قمة الهرم المهاجرون المنتمون إلى بلدان أوربا الشمالية وبخاصة الاسكندينافيون والأنكلوسكسون والألمان، بعد ذلك يأتي الفرنسيون وبعدهم مباشرة الباسكيون (نسبة إلى إقليم إلباسك على الحدود الفرنسية الأسبانية)، ثم الأسبان والإيطاليون، وفي أسفل الهرم نجد (التركوس)وهم العرب نسبة إلى جوازات سفرهم العثمانية ، ثم اليهود ويطلقون عليهم (الروس) بحكم أن اغلبهم جاء من روسيا، وعلى الرغم من هذه التسميات الأوربيين والأسيويين لا تتضمن في ظاهرها ما يدفع إلى التحقير، فأن المهاجر يحسب أحيانا أنها تمثل بعدا تحقيريا خصوصا عندما يصبح الانتماء الجغرافي مقياسا للتعامل مع المهاجر[4].

6 – 1 –_**العامل الذاتي**، اذ لا يمكن أن نحصر عوامل الهجرة في العوامل الموضوعية فقط متمثلة بالأوضاع السوسيو – اقتصادية أو السياسية للبلد الأصلي، إنما هناك دوافع ذاتية من بينها رغبة الشخص المهاجر في تحقيق النجاح وجمع الثروة لتصبح هذه الهجرة ليس فقط وسيلة لضمان العيش الكريم فحسب بل وللحصول على تقدير الآخرين وإعجابهم ، إضافة إلى أن المهاجرين الأوائل كانوا يطلبون من ذويهم وأقربائهم وأصدقائهم اللحاق بهم لمساعدتهم في نشاطهم التجاري وذلك ما يسمى سلسلة المناداة (cadena de llamada)[5]. وقد نجم عن هذا، وحيثما وجدت هجرة عربية في كل بلدان القارة، انصهار بين مجموعات بشرية ترتبط بروابط القرابة تنتمي إلى القرية نفسها وتدين بالديانة نفسها.

---

[1] **المصدر السابق. ص 22.**

[2] **نزهة نايف النبهان: الجالية العربية في البرازيل بين التقليد والتجديد، انطونيا روبييدوواخرون :الوطن العربي وأمريكا اللاتينية، مصدر سابق، ص.156.**

[3] **نفس المصدر، ص157.**

[4] **ماريا روزا دي ماداریاغا، الفصل التمهيدي ، انطونيا روبييدو واخرون :الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ، تقديم وترجمة عبد الواحد اكمير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005. الباحثة هي المسئولة عن مشروع الحضارة في ثقافة أمريكا اللاتينية عبر أسبانيا والبرتغال، قطاع الثقافة، منظمة اليونسكو والمشرفة على الكتاب ، ص34.**

[5] **نفس المصدر، ص43.**

7 – 1 – **عامل الاستقبال** الحسن في بلدان المهجر حيث استقبل المهاجرون العرب إلى العالم الجديد بشكل عام استقبال حسن وكان وراء ذلك جملة عوامل نذكر منها[1]:

ا . إن بداية هجرتهم تصادفت مع الانفتاح الذي كانت تعيشه هذه البلدان نتيجة للتحول الاقتصادي الذي عرفته مع الانتقال من الاقتصاد القروي التقليدي إلى الاقتصاد التجاري الحداثي السابق لمرحلة التصنيع.

ب. إن أوائل المهاجرين، وجلهم من اللبنانيون الموارنة، كانوا يعون أنهم في بلدان مسيحية يمكنهم أن يمارسوا فيها شعائرهم بحرية دون ضغط أو مضايقة كما كان يحدث في بلدانهم الأصلية في عهد الحكم العثماني.

ج . إن بعض أوائل المهاجرين كانوا من ذوي الثقافة الفرنسية وهي ثقافة ذات إشعاع كوني كانت محط تقدير خاص من طرف المهاجرين والطبقات العليا والوسطى في البلدان المضيفة.

د . إن المهاجر العربي المسلم، كما هو شأن الإنسان الشرقي، كان يؤمن بأن القضاء والقدر أو ما نسميه (القسمة) هو الذي أتى به إلى هذه البلدان، وبالتالي لم يكن أمامه من خيار غير التأقلم مع بيئتها والتعايش مع أهلها.

8– 1 – **أسباب أخرى** ارتبطت ببدء الموجة الأولى للهجرة مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر في عصر تميز على صعيد العلاقات الخارجية بتغلغل متزايد للسلع ورؤوس الأموال الأوربية بالإضافة إلى المفاهيم الثقافية، كما تميز هذا العصر على الصعيد الداخلي بتحولات اجتماعية مهمة منها: بداية انهيار تدريجي لنظام الإقطاع القديم، وتغير في مواقع القوى بين الفئات الاجتماعية، وتزايد ديمغرافي غير متساو، ونزوح داخلي، ودخول الإصلاحات العثمانية حيز التنفيذ. وقد ساهمت هذه التحولات الخارجية والداخلية في انطلاقة ظاهرة الهجرة وتزايدها الأمر الذي تم بفعل الظروف الآتية[2]:

أ. تزايد ديمغرافي كبير.

ب. انهيار الحرف المحلية.

ج. التخصص في تصنيع منتج واحد معد للتصدير.

د. تدهور شروط التبادل التجاري الخارجي حيث كانت التجارة تجري في إطار تبادل غير متكافئ بين المشرق العثماني وأوربا المشرفة على عهد التصنيع.

هـ. تطور التعليم مما أدى إلى تخرج مئات من المتعلمين الذين واجهوا صعوبة بالغة في التكيف مع البنى الاجتماعية والسياسية القائمة.

ثانيا : 1– 2 النشاط الاقتصادي للمهاجرين : تذكر المصادر أن النشاط المهني للمهاجرين العرب الأوائل بدأ منذ عام 1876 وكان يتركز على التجارة وتحديدا الباعة (المتجولين) أو ما يطلق عليهم حاملي (البقجة) الذين كانوا يعملون في المناطق الداخلية وليس في المدن الكبرى. وقد حقق هؤلاء أرباحا مهمة استنادا إلى رواية احد أوائل المهاجرين العرب إلى الأرجنتين والذي أشار إلى أن المصنوعات التقليدية ذات الطابع الديني التي اقتناها من جبل لبنان بـ 150 ليرة لبنانية درت عليه ما يعادل 450 جنيها إسترلينيا، ويبدو أن تعلق الأرجنتينيين بكل ما هو قادم من ارض السيد المسيح من العناصر التي ساهمت في هذا الربح. لذا نجد أن السلع التي كان يتاجر بها المهاجرون الشرقيون في البداية كانت اغلبها ذات طابع ديني: صلبان وسبح وقلائد وغيرها، ثم فيما بعد: قنينات (ماء نهر الأردن المقدس) و(تربة الأرض المقدسة) و(زهرة الحمل) لمعالجة العقم[3]، وكل ذلك ساهم في تزايد أرباح الباعة المتجولين من المهاجرين. وينطبق الحال أيضا على المهاجرين إلى المكسيك حيث تشير المصادر ، إلى أن أوائل التجار اللبنانيين كانوا من الباعة المتجولين أيضا، وان أهم المنتجات التي كانوا يعرضونها للبيع هي: المرايا والأمشاط والدبابيس والأحذية والأقمشة، وكانوا ينتقلون من قرية إلى أخرى ومن بيت إلى آخر قاطعين المسافات البعيدة من سهول ووديان وجبال وغابات وضحى قسم منهم بحياته من اجل تامين لقمة العيش. ويقدم أحد الشعراء المهاجرين الذي بدا حياته المهنية في العالم الجديد كبائع متجول

---

[1] خلدون نويهض: الهجرة السورية واللبنانية والفلسطينية إلى فنزويلا وكولومبيا والإكوادور تقييم ثقافي لعلاقة عمرها مئة وعشر سنوات،انطونيا روبييد وآخرون : الوطن العربي وأمريكا اللاتينية، مصدر سابق، ص 182.

[2] بطرس لبكي: العرب وأمريكا اللاتينية، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي بتاريخ 1999/11/8، ص86.

[3] عبد الواحد اكمير: العرب في الأرجنتين، مصدر سابق، ص55.

وصفا حيا للظروف الصعبة التي كان يعيشها من يزاول هذا النشاط، حين يقول[1]:

كم طويت القفار مشيا وحملي فوق ظهري يكاد يقسم ظهري
كم قرعت الأبواب غير مبال بكـــلال وقر فصل وحر
كم توغلت في البراري وقلبي ســابح مثـل زورق في نهر
كم تعرضت للعواصف حتى خلت أن الثلوج في القفر قبري
كم توسدت صخرة وذراعي تحـــت راســـي وخنجري فوق صدري

ومن خصوصيات هؤلاء الباعة المتجولين البيع قرضا وبأثمان مناسبة جدا مما مكن سكان القرى، بمن فيهم أصحاب الدخل المحدود، اقتناء منتجات لم يكن لهم عهدا بها. ومن الصعوبات التي اعترضت حديثي العهد بالهجرة من الباعة المتجولين هناك اللغة التي كان عليهم أن يحفظوا جملا بعينها أول عهدهم بالمهنة احتفظت الذاكرة إلى اليوم بواحدة منها هي (to do por viente) أي كل ما يوجد في الصندوق ثمنه عشرون بيسو[2]. وبعد أن تحسنت أحوال هؤلاء التجار، تحولوا من التجارة المتجولة إلى التجارة المستقرة ومن تجارة التقسيط إلى تجارة الجملة، وأنشأ قسم منهم محالا تجارية كبيرة في المدن في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وتمكن قلة منهم من تكوين ثروة مهمة في التجارة سمحت لهم بالاستثمار في الصناعة وأساسا في صناعة النسيج. ويمكن اعتبار هذه الصناعة أهم القطاعات التي استثمر فيها المهاجرون في العديد من دول القارة، ويكفي التذكير بأن ما بين أعوام 1921 و1930 تم تسجيل 23 مؤسسة صناعية في أطراف مدينة (بوبيلا) في المكسيك، وفي عام 1935 وصل ما أنتجته المؤسسات العربية هناك 50% من النسيج الأرجنتيني. ولم يقتصر الأمر على صناعة النسيج فقد أسهم عدد غير قليل من المهاجرين العرب في الصناعة الثقيلة والخفيفة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية تحديدا ، وهو ما ينطبق بشكل خاص على المهاجرين اللبنانيين والسوريين الذين كان لهم تكوين جامعي في مجالات تقنية اقتصادية أهلهم ليدركوا عمق التحولات الاقتصادية التي كانت تشهدها البلاد وهو ما كان ينقص بعض المهاجرين والذين لم يجددوا هياكل مؤسساتهم الصناعية مما حكم عليهم بالتراجع منذ خمسينات القرن الماضي .

وكان الكثير من المهاجرين المنحدرين من أصول عربية من الأطباء والمهندسين والمحامين الذين زاولوا مهنهم إلى جانب عملهم في التجارة أيضا للحصول على المال من كل مصدر ممكن مما يعد إحدى خصوصيات الجالية العربية في المهجر. إن فاعلية هؤلاء ومثابرتهم ورغبتهم في النجاح للحصول على المال هي التي أوصلتهم إلى مراكز محترمة في المجتمع. وقد وصف (أميل فرحات) وهو روائي برازيلي من أصل عربي في عمل صدر له عام 1978 بالعبارات الآتية: (أمريكا اللاتينية جذابة لأنها عالم لا متناه، لا بداية له ولا نهاية له ولا حدود ولا جدران، إن الزمن لا يتوقف في أمريكا اللاتينية ولا مكان فيها للساعات الفارغة ولا للاستهتار. عليك أن تتحرك باستمرار لأنك إذا توقفت سيجرفك التيار، آنذاك يمكن أن تغرق.... في أمريكا اللاتينية الجميع يجري خلف السراب نفسه سراب البحث عن المال الذي إذا لم تعثر عليه في الشارع الذي تمر به فربما تعثر عليه في الشارع المجاور)[3].

2 – 2 : العرب من التهميش إلى الاندماج :

لقد عانى أوائل المهاجرين من التهميش الذي تراوحت دواعيه بين الدواعي الشكلانية والتي جسدها "مظهرهم الذي اعتبر رثا ووسخا، وملابسهم الشرقية الغريبة..، والطريقة المتعثرة التي يتكلمون بها الأسبانية " ، وبين الدواعي السلوكية والتي تركزت في "حرصهم المفرط على التوفير، والاكتفاء في الإنفاق على الضروريات.. وإقبالهم على العمل من دون توقف، واعتمادهم في ذلك على العائلة. كل ذلك كان وراء النظرات الفضولية التي أصبحت تلاحقهم ووراء استهزاء الأطفال بهم. وينظر لورينزو عكر في دراسته عن التشيلي إلى تلك الدواعي بوصفها تستند إلى أحكام قيمية مسبقة وإلى "مواقف مزاجية" أكثر من استنادها إلى دواع واقعية، ذلك أن المجتمع قام بتقييم المهاجرين العرب انطلاقًا من ثقافته دون النظر إلى أن الثقافة العربية تستند إلى مبادئ وقيم مخالفة

[1] **نفس المصدر، ص61. نقلا عن جورج صيدح: أدبنا وأدباؤنا في المهاجر الأمريكية، ط3 (بيروت، دار العلم للملاين، 1964، ص41)، ويتعلق الأمر بالشاعر مسعود سماحة.**

[2] **عبد الواحد اكمير، المصدر السابق، ص58.**

[3] **نزهة نايف النبهان، المصدر السابق، ص 167.**

لما هو سائد في الثقافة اللاتينية[1]. وقد تمثلت أحد مظاهر التهميش ضد العرب في إطلاق لقب "التوركس" عليهم والذي لم يكن يعني في البداية سوى القادمين من الولايات العثمانية سواء كانوا من العرب أم الأتراك، وبغض النظر عن المقدرة التصنيفية الضعيفة للمصطلح؛ فإنه سرعان ما حمل بعدا قدحي، إذ أصبح مدلوله يشير إلى مجموعة بشرية مرفوظة من قبل المجتمع اللاتيني، وخلف ذلك تأثيرات سلبية على العرب الذين أدركوا أن هجرتهم كانت إلى بلدان متخلفة مثل بلادهم ، ومع ذلك يتم إقصاؤهم وتهميشهم من قبل شعوب لا تمتلك مخزونا ثقافيا أو مستوى اجتماعيا أرقى من مستواهم. ونتيجة لذلك لم يجد العرب بدا من التكتل في أحياء هامشية على أطراف المدن عرفت باسم "أحياء التوركوس". وبرغم قسوة التهميش الذي عانى منه العرب فإن هناك عوامل عديدة أسهمت في التخفيف منه وفي تحقيق الاندماج في مرحلة تالية، وفي هذا السياق نشير إلى أن الاندماج الاقتصادي كان مقدمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي؛ فالارتقاء الاقتصادي يتبعه تحسن تلقائي في الوضعية الاجتماعية للمهاجر. كذلك لعبت بعض الزيجات المختلطة –على ندرتها– دورًا في دفع مسلسل الاندماج إلى الأمام. وعلى صعيد آخر سمحت مشاركة العرب في النضال السياسي للقارة إلى جوار اليسار اللاتيني في حدوث قبول ملحوظ للعربي داخل المجتمع اللاتيني.

أن درجة اندماج العرب في المجتمع اللاتيني لم تكن واحدة؛ إذ تفاوتت بحسب الانتماء الديني لمكونات الجالية العربية؛ فبينما استطاع المسيحيون عبر اللعب بـ"الورقة المسيحية" تحقيق اندماج عال؛ فإن الأمر كان أكثر صعوبة بالنسبة لنظرائهم من المسلمين واليهود. وفيما يتعلق بالمسلمين فإن نظرات التحفظ ظلت تلاحقهم باعتبارهم أقلية وسط أغلبية مسيحية. أما بالنسبة لليهود فيمكن اعتبارهم المجموعة الأكثر رفضًا وتهميشًا من طرف المجتمع، وهذا الرفض يستند إلى جذور تاريخية مرتبطة بمعاداة مجتمع ذي ثقافة كاثوليكية محافظة معادية للسامية، إضافة إلى كون اليهود يرمزون في المتخيل الجماعي اللاتيني إلى الخيانة والشر والوصولية[2].

وقد انعكس الموقف من العملية الاندماجية سلبًا على العلاقة بين مكونات الجالية؛ فبينما جاءت خطى المسلمين واليهود مترددة وخجولة على هذا الصعيد فإن المسيحيين لم يدعوا طريقا إلا وسلكوه لبلوغ الاندماج، حتى ولو تم ذلك على حساب علاقتهم بأبناء جلدتهم، وبهذا الصدد نشير إلى أن "بعض المسيحيين العرب فضلوا عدم التعامل مع أبناء جلدتهم من المسلمين، وروجوا عنهم ممارساتهم لعادات غريبة عن المجتمع البرازيلي مثل تعدد الزوجات والتعصب الديني"من جانب آخر قطع المسيحيون كل صلة لهم مع اليهود حرصا على عدم إثارة الرأي العام الكاثوليكي ضدهم[3].

على أية حال لم يتمكن العرب على اختلاف انتماءاتهم من تحقيق نقلة نوعية في المسألة الاندماجية إلا مع تحول هجرتهم من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة؛ إذ تولدت الرغبة لدى الآباء لتجنيب أبنائهم مرارة التهميش الذي عانوه، ومن ثم أقدموا على اتخاذ سلسلة من المواقف استهدفت تحقيق القبول لأبنائهم كان منها: إطلاق أسماء لاتينية على الأبناء، والإقدام على استبدال اللقب العائلي العربي بآخر لاتيني في بعض الأحيان، وإلحاق الأبناء بالمدارس العمومية التي تدرس بالإسبانية والبرتغالية، وتعمد عدم نقل مبادئ اللغة العربية إليهم، وأخيرا تجاهل تعليمهم شعائر الديانة التي يمارسونها –وهو ما يسري على أصحاب جميع الديانات– وحول ذلك يقول الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم الذي اعتنق الكاثوليكية "كان والدي مسلمين، يصومان رمضان ويؤديان بقية الشعائر، لكنهما لم يطلبا منا أبدا اعتناق الإسلام، وإنما تركا لنا الحرية المطلقة لاختيار الديانة التي نريد؛ لذا فأنا لم أتخل عن الإسلام لأنني لم يسبق لي أن كنت مسلما" وبهذا تحولت حالة الاندماج إلى حالة من الانصهار والذوبان، اوبتعبير الفيلسوف فيكتور مسوح ، إمام حالة من **الانتحار الثقافي**[4].

---

[1] انظر لورينزو عكر : العرب في تشيلي : سبل الاندماج الاجتماعي ، في كتاب الجاليات العربية ... مصدر سابق ، ص137 . انظر أيضا ، فاطمة حافظ : الحضور العربي أمريكا اللاتينية ... أسئلة الهوية والاندماج ، موقع الانترنيت http://www.biblioislam.net

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر نفسه.

[4] عبد الواحد اكمير: خلاصة تنفيذية خصوصيات الحضور العربي في أمريكا اللاتينية، خوسية البيرتو واخرون: الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات .. المصدر السابق، ص 31. انظر أيضا فاطمة حافظ : الحضور العربي أمريكا اللاتينية.. أسئلة الهوية والاندماج ، المصدر السابق .

ومن خلال ما ذكر يتضح أن المستويات الاقتصادية والثقافية والدينية كان لها تأثير واضح في ثلاث أجيال من المهاجرين العرب:

الجيل الأول: عجز عن تحقيق الاندماج وكان يضم مهاجرين ذوي إمكانيات اقتصادية محدودة جلهم من الأميين وقسم منهم لديه التعليم الابتدائي ، وغالبيتهم من أصول ريفية ولم يتعلموا اللغة الأسبانية بشكل جيد مما دفعهم للتجمع مع بعضهم في مدن صغيرة لم يندمجوا في مجتمعاتها ، وإذا ما تزاوجوا ففي إطار مجموعتهم الدينية نفسها، وكان اكبر استعداد للزواج خارج الجالية لدى الموارنة لتأثرهم أكثر من غيرهم بالثقافة الغربية في مقابل المسلمين الذين اعتقدوا أن هذا الاختلاط يشكل خطرا على هويتهم الدينية مما كان يدفعهم في حال تعذر عثورهم على زوجة في المهجر للعودة إلى الوطن لجلبها من هناك[1].

الجيل الثاني: وهم المهاجرون الذين وصلوا قبل الحرب العالمية الأولى وينتمون بشكل عام إلى المدن ومستواهم الثقافي عادة فوق المتوسط والذين تمكنوا قبل الحرب العالمية الثانية من جمع ثروات مهمة سواء من تجارة التصدير والاستيراد أو من صناعة النسيج. وقد مال هؤلاء إلى التقليل من علاقتهم مع مواطنيهم المنتمين أساسا إلى المجموعة الأولى بفعل رغبتهم في الاندماج في المجتمع مما يعكسه عدم تمكنهم من اللغة العربية ، وحملهم أسماء أسبانية وإحساسهم بالانتماء إلى البلدان التي ولدوا فيها إلى جانب تخرج العديد منهم من المدارس والجامعات والنجاح الذي حققوه في الحياة الاقتصادية والسياسية والمهنية مما كان وراء السرعة التي تبلور بها مسلسل اندماجهم ، ولكن دون أن يعني ذلك القطيعة الكاملة مع ثقافتهم الأصلية بدليل إنشائهم نوادي وجمعيات يحاولون من خلالها الحفاظ على بعض موروثاتهم الثقافية كالموسيقى والغناء والرقص الشعبي[2].

الجيل الثالث: وهم من المنحدرين من الجيلين الأول والثاني وهم الذين لا يتكلمون العربية ويحملون أسماء أسبانية ويدرسون في الجامعات وتزاوجوا مع أبناء المجتمع وهم حاضرون في مختلف المجالات المهنية فمنهم الأطباء والمهندسون والمحامون وأساتذة الجامعات والتجار ورجال الصناعة وغيرهم. ويمكن الحديث في هذا الجيل عن حالة الانصهار والذوبان (integracion) في المجتمع الذي يعيش فيه مما يجعلنا نعتبر أن الهوية العربية في دول أمريكا اللاتينية لهذا الجيل هي بشكل عام في طريق التلاشي ولا تتجاوز حدود الإحساس الذي يصفه احد المهاجرين العرب في الأرجنتين بقوله:(أنا أظن أن العروبة هي إحساس وليست جنسية)، ويضيف آخر معلقا على العلاقة بين الاندماج والثقافة العربية بالقول: (اعتقد أن هذا الاندماج تم بأسرع مما يتوقعه إنسان وكان على حساب هويتهم الأصلية التي يمكن القول بان الآباء لم يستطيعوا نقلها إلى الأبناء. وهكذا إذا قمت بدراسة إحصائية حول عدد المنحدرين من أصل عربي الذين يمكنهم الكتابة والقراءة باللغة العربية فسنجد أن النسبة ضعيفة جدا، وإذا استثنينا بعض المظاهر الجانبية التي تعبر عن الهوية العربية مثل الطبخ وعادة زيارة الآباء، فانه ليس هناك إي ارتباط فعلي للمنحدرين من أصل عربي بالثقافة العربية[3].

ونسجل هنا استثناء يطال المتدينين من المسلمين الذين بقوا متمسكين بهويتهم العربية ويلاحظ بين الشباب منهم نوع من الاهتمام بالثقافة العربية ورغبة في التعرف بها داخل المجتمع. أن مسلسل الحضور في ديناميكية مجتمعات دول أمريكا اللاتينية عرف تطورا مع الأجيال بحيث يمكن الحديث عن حالة التهميش مع الجيل الأول وعن الاندماج مع الجيل الثاني وعن الانصهار والذوبان مع الجيل الثالث مما يعني أن الهوية العربية أصبحت مهددة بالاندثار مع الجيل الأخير.

---

[1] عبد الواحد اكمير، المصدر السابق، ص 95.

[2] رويرتو مرين كوسمان، المصدر السابق، ص 150.

[3] عبد الواحد اكمير، مصدر سابق، ص209. لزيادة المعلومات عن الجالية العربية في الارجنتين ، انظر ، سيلفيا مونتينيغرو ، الجاليات العربية في الارجنتين ، الجاليات العربية في امريكا اللاتينية دراسة حالات ... ، مصدر سابق ، ص305 وما بعدها .

وحسب النظرية (السوسيولوجية) فان الذي يأتي من بلد يعيش حالة أزمة وعدم استقرار يندمج بسرعة في المجتمع المضيف عكس الذي يأتي من بلد مزدهر ... كما أن الاندماج بالنسبة للعربي تم بطريقة سهلة لان هناك تشابها كبيرا في الطباع بين العربي والأمريكي اللاتيني بشكل عام: فكلاهما عاطفي ثم أن الأمريكي اللاتيني، خصوصا المنتمين للمناطق الداخلية يشبه كثيرا العربي في كون كلاهما مقامر كبير، كما أن لهما معا تعلق كبير بالمرأة[1]. المهم في الأمر وباختصار، إن كلا المسلمين والمسيحيين اندمجوا بشكل تام في مجتمعاتهم المضيفة وهو اندماج ساهم فيه دخول الأبناء مختلف مراحل التعليم من ابتدائي وإعدادي وثانوي وجامعي. وقد نجحت الجاليات العربية بفضل ديناميكيتها وروح المبادرة والمواظبة عندها بشق طريقها في هذه المجتمعات حتي أصبح لها حضور متميز في شتى مجالات الحياة اليومية من أدب وسياسة وفن ورياضة ونشاط مهني. وبهذه المناسبة أود أن أشير أن اغلب رؤساء أمريكا اللاتينية صرحوا واقروا بصدق المغترب العربي ، وهنا نذكر على سبيل المثال الجنرال بيرون رئيس الأرجنتين عندما كان مدعوا من قبل الجالية العربية في بيونس ايرس عام 1959 قال: ببالغ السعادة والإعجاب اعترف كحاكم لهذه البلاد بفضل المغتربين العرب ، وجدهم الدائم بإعمالهم ، أحلامهم هي أحلامنا .. حياتهم حياتنا .. أمالهم آمالنا.. إخلاص العربي ووفاؤه لنا وللوطن لا حد لها ، لهذه الأسباب أيها السادة هذه الأرض لم تكن ولن تكن أبدا أجنبية للعربي الذي يشرفنا ويشرف وطنه أيضا بمشاركتنا حياتنا .. أهلا وسهلا بكم وبكل العرب الذين يحبون صحبتنا، طيلة حياتي عرفت وخبرت دائما أن العربي في هذا البلد لم يكن قط ذلك الفرد الشاكر فحسب، بل الإنسان المعطاء فيها[2].

المبحث الثاني: الجالية العربية والقضايا القومية

في البداية لابد من القول إن المعلومات الإحصائية والدراسات المتوفرة عن هذه الجالية شديدة التفاوت، فالمعلومات والدراسات المختصة بالجالية اللبنانية شبه مقبولة، والمعلومات والدراسات المتوفرة عن الجالية السورية اقل غنى، أما الدراسات والمعلومات المتوفرة عن الجالية الفلسطينية فكانت الأضعف رغم الاهتمام بها في العقود الأخيرة. وعلى العموم فان الأرقام المتداولة حول أعداد الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية (تنقصها غالبا الدقة والجدية ، لاسيما أن نسبة من المتحدرين انصهروا في المجتمعات التي ولدوا بها ويحملون جنسية بلدانها ، بشكل يتعذر معه ضبط أعدادهم) ،ومهما يكن من أمر ، يتراوح عدد أبناء الجالية ما بين (10 – 15) مليون نسمة أغلبيتهم وأكثرهم عددا وثروة من أصل لبناني تليهم الجالية السورية والفلسطينية ، وهناك قلة من الجالية من أصول مغربية ومصرية وعراقية[3]. في الوقت الذي تذكر صحيفة (الأهرام القاهرية ، حسب مراسيلها) إن عدد الجالية العربية في أمريكا اللاتينية هو(16) مليون نسمة عام 2005 ، اذ يوجد اكبر تجمع من أصل لبناني خارج لبنان في البرازيل(8) ملايين نسمة ، وجالية سورية في البرازيل والأرجنتين عددها(4) ملايين ، وعدد الفلسطينيين في تشيلي 500(إلف نسمة)، وتضم البرازيل التجمع الأكبر من المواطنين من أصول عربية نحو (12) مليونا ، ثمانية منهم من أصول لبنانية وأربعة ملايين من أصول سورية وبضعة ألاف من أصول فلسطينية ، وجالية مصرية تضم نحو (500) فرد ، يعملون في مجالات عدة . وتبلغ نسبة عدد الأعضاء من اصول عربية في مجلس الشيوخ البرازيلي 81 عضوا ، نحو 15%، وفي مجلس النواب 513 عضوا ، نحو 20% وتملك الجالية العربية في ساوباولو قناة تلفزيونية ووكالة إنباء ، ويشغل المصريون مواقع مرموقة كأساتذة جامعيون ومن أبرزهم ، الدكتور عادل العشماوي ، والدكتور محمد نصر أستاذ اللغة العربية بالجامعة الفيدرالية وهو مؤسس هذا القسم منذ 40 عاما ، وقام بإصدار أول ترجمة للقران الكريم باللغة البرتغالية[4].

وتعد الأرجنتين ثاني دولة في أمريكا اللاتينية تضم مواطنين من أصول عربية ويبلغ عددهم 2,1 مليون نسمة من بين 38 مليونا إجمالي عدد السكان . وتأتي فنزويلا في المرتبة الثالثة حيث يبلغ عدد ذوي الأصول العربية نحو مليون نسمة ، لكنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الموطنين المسلمين الذين يبلغ عددهم نحو 400 إلف نسمة . وتأتي شيلي في المرتبة الرابعة اذ يبلغ عددهم نحو 600 إلف نسمة ، 500 إلف منهم من أصول

---

[1] مقابلة أجراها عبد الواحد اكمير مع الأستاذ الجامعي خوليو محفوظ عام 1986 في الأرجنتين، في كتاب العرب والأرجنتين، مصدر سابق، ص 212.

[2] ماريا روزا دي ماداریاغا: مصدر سابق، ص 46.

[3] قيس توفيق المختار: البرازيل من أوراق دبلوماسي عراقي، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 37.

[4] إبراهيم نافع وآخرون : (أمريكا اللاتينية من بعثة الأهرام) العرب في أمريكا اللاتينية يسقطون نظرية صراع الحضارات ، 16 ابريل 2005 موقع الانترنيت www.ahram.org.eg

فلسطينية اكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين ، الأمر الذي شاع في المجتمع أن شيلي ثاني دولة فلسطينية ! ويحظى الشيليون من أصل فلسطيني بنفوذ اقتصادي كبير واحترام المجتمع[1].

الواقع يمكن أن نفهم مواقف هذه الجاليات من القضايا القومية وفقا لأصولها وأجيالها، فالنخبة المثقفة التي هاجرت إلى بلدان أمريكا اللاتينية منذ نهاية القرن 19 كانت متأثرة بالأفكار القومية التي ظهرت في أوربا خلال القرن 18 و19 فضلا عن تأثرها بالحركات التحررية السائدة خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، وقد وجد المثقفون العرب في تطلعات القوميين الايبو–امريكين التي انتهت بانفصال بلدان أمريكا اللاتينية عن الإمبراطورية الأسبانية الكثير من أوجه الشبه بتطلعات القوميين العرب الذين كانوا يحلمون بالتخلص من حكم الإمبراطورية العثمانية. وقد انعكس دخول تركيا الحرب العالمية الأولى والأحداث والتطورات التي شهدتها أقاليمها على الجالية العربية في أمريكا اللاتينية ، ومن هذه الأحداث مطالبة القوميين العرب من المسلمين والمسيحيين بإنشاء خلافة عربية محل الخلافة العثمانية بعد أن ظهر على مسرح الأحداث الشريف حسين بن علي أحد أمراء الحجاز. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى اتضح للقومين العرب أن وعود انكلترا للشريف حسين فارغة من أي محتوى لاسيما وأنها تزامنت مع توقيع اتفاقية (سايكس–بيكو) ووعد (بلفور) بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، إضافة إلى فرض الانتداب الفرنسي على كل من سوريا ولبنان. وقد حفز ذلك أحد القادة القوميين وهو الدكتور (خليل سعادة)[*] رئيس الجامعة السورية آنذاك للدعوة لعقد المؤتمر العربي الأول في (بيونس آيريس) في الأرجنتين عام 1919، ولبى الدعوة العديد من القوميين العرب الموجودين في مختلف أقطار أمريكا اللاتينية ، وأصدروا بيانا يشجب الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وقد لعب الدكتور (جورج صويا) من خلال حزبه (الحزب القومي العربي) ، وكذلك من صحيفة " يقظة العرب " دورا بارزا في فضح الأطماع الاستعمارية الفرنسية في المنطقة حين قال (نحن ضد الحكومة الفرنسية الامبريالية الجشعة المتنكرة في غطاء جمهوري والتي تريد أن تلتهمنا وتقضي على قوميتنا وتلعب بمشاعرنا ، أننا ضد كل دولة تستهزئ بإرادة الأمة العربية وتهاجم أراضيها ...أننا عرب في بلد عربي ونطالب بان نحكم بلادنا بأنفسنا[2]. واثر اندلاع الحرب العالمية الثانية تعهدت فرنسا بمنح الاستقلال لسوريا ولبنان بعد انتهاء الحرب، وعبرت الجالية العربية عن ارتياحها لوعود الحلفاء التي تمنت أن يلتزموا بها. وفي عام 1941 وباقتراح من الأمير (شكيب ارسلان) المقيم في جنيف عقد في العاصمة الأرجنتينية المؤتمر العربي الثاني للجاليات العربية بأمريكا اللاتينية الذي شارك فيه ممثلون عن الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية ولأورغواي وتشيلي وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين، وخرج المؤتمر بالقرارات الآتية:

- تقديم الدعم التام واللامشروط لسوريا ولبنان وفلسطين.
- رفض الانتداب الفرنسي والبريطاني.
- السعي لتكثيف التعاون بين الجاليات العربية في الأقطار الأمريكية اللاتينية من اجل القضاء على الخلافات الإقليمية والطائفية.

وبعد استقلال لبنان عام 1943 وسوريا عام 1945 ، أحيت الجالية العربية في الأرجنتين احتفالات كبرى بالمناسبة ، وعبر أفرادها على غرار ما تم في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية عن دعمهم اللامشروط لحكومتي بلديهم ، ونجح بعض أصحاب النفوذ منهم بإقناع حكومات بلدان هجرتهم ، مثل الأرجنتين والبرازيل والاراغواي ، بالاعتراف باستقلال سوريا ولبنان ، وإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وعليه ربطت لبنان علاقات دبلوماسية مع البرازيل عام 1945 ، وبالمكسيك عام 1946 ، وبكولومبيا عام 1948 ، وقامت سوريا بالأمر نفسه مع البرازيل عام 1946 ،ومع الأرجنتين عام 1950، ومع تشيلي عام 1953 . ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، بل قامت الجاليتان اللبنانية والسورية بجمع التبرعات من مواطنيها لشراء مقرين لسفارتي بلديهما ، وقدمتهما

---

[1] المصدر نفسه.

[*] الدكتور خليل سعادة، تخرج كطبيب من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1883، وانتقل في ما بعد إلى القاهرة حيث انشأ بمعية رفيق وحقي العظم وعبد الحميد الزهراوي اللجنة المركزية في القاهرة عام 1912، وهناك كان له أول اتصال بالقوميين العرب المقيمين في الأرجنتين والذين زاروا القاهرة للمشاركة في التحضير للمؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس، وقد هاجر عقب المؤتمر المذكور إلى الأرجنتين. انظر: عبد الواحد اكمير،العرب في الارجنتين ، مصدر سابق، ص134.

[2] انظر: عبد الواحد اكمير،الهجرة العربية إلى الأرجنتين ، في كتاب الوطن العربي وأمريكا اللاتينية مصدر سابق، ص83.

كهديتين للحكومتين السورية واللبنانية . من جهتها قامت الحكومتان بتعين قناصل فخريين من المهاجرين في مختلف مدن أمريكا اللاتينية، حيث توجد جالية عربية مهمة عدديا. ولم يقتصر دعم الجالية لبدأنهم المستوى السياسي فقط بل شمل أيضا الجانب الاقتصادي ، إذ ساهموا في أعادة بناء أوطانهم من خلال تشيد المدارس والمستشفيات وغيرها من المنشئات في المدن والقرى التي ينتمون إليها ، وكذلك من خلال الحوالات المالية التي كانوا يبعثون بها ، والتي شكلت موردا مهما لتفعيل الاقتصاد ، وهذا ما يؤكده تقرير لوزارة المالية اللبنانية ، إذ بلغ مجموع ما أرسله اللبنانيون في المهجر إلى عائلتهم خلال الشهور الأربعة الأولى من سنة 1955 إلى ما يعادل ، 48,345,000 دولار و 9,750,000 جنيه إسترليني ، وهو ما شكل 72%من مدا خيل لبنان خلال تلك الفترة المذكورة[1].

وبعد انتصار مصر على العدوان الثلاثي عام 1956، قام وفد من المغتربين من دول أمريكا اللاتينية بمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وقال السيد (يوسف عساف) عن مغتربي أمريكا الجنوبية مخاطبا الرئيس (ناصر) بالقول : (باسم وفود مغتربي أمريكا الجنوبية أحييكم واحيي في شخصكم النهضة المباركة التي شهدناها في كل مكان، لقد خلقت روحا جديدة متحررة تعرف معنى العزة والكرامة بفضل ما تسبغونه عليها من روحكم العظيمة، لقد كانت وقفتنا بالمحلة الكبرى وقفة اعتزاز بالنهضة الصناعية كما كانت وقفة عز وفخر يوم تأميم القناة ويوم بور سعيد المجيدة...)[2]. وبدعم من الجالية العربية اتخذ برلمان (سان باولو) في البرازيل قرارا استنكر فيه العدوان الثلاثي على مصر جاء فيه : (إن مجلس نواب مدينة سان باولو يعلن احتجاجه الشديد ضد غزو الأراضي المصرية من قبل القوات المسلحة الغاشمة المتوحشة لخدمة الدول الاستعمارية، وان هذا الغزو الذي وقع والذي يمثل أفظع اعتداء على مبادئ تقرير المصير وحرية الشعوب ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهو لا يستحق إلا رده باحتقار وهو يتنافى مع الكرامة الإنسانية واعتداء صارخ على حرية وسلامة الشعوب....)[3]. وبعد إعلان الوحدة المصرية – السورية عام 1958، أصبح عبد الناصر بمثابة رمز قومي لعرب أمريكا اللاتينية باعتباره أول من نقل الفكرة القومية من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، وقد علقت صور عبد الناصر في منازل المهاجرين ونواديهم، وانتشر اسما جمال وناصر بين المنحدرين من أصل عربي ممن ولدوا خلال هذه الفترة وبعدها. وكانت هناك علاقة صداقة وطيدة بين عبد الناصر وبيرون ، حتى عندما نفي الأخير إلى مدريد ، يقول خورخي انطونيو " احد المقربين من الجنرال بيرون، وهو أرجنتيني من أصل سوري (كانت لبيرون علاقة وطيدة مع زعماء عدد من البلدان العربية عندما كان مقيما في منفاه في مدريد ، خصوصا مع عبد الناصر الذي كانت تربطه به علاقات صداقة ، وقد ذهب مرات متعددة إلى مصر لأعراض مقترحات بيرون على عبد الناصر أو أعود بمقترحات من عبد الناصر إلى بيرون)[4].

ولابد من ذكر أن من أهم سمات الجالية العربية في أمريكا اللاتينية أن قياداتها السياسية والمالية والاقتصادية عصامية ، وهي في أغلبيتها لا تريد ربط نفسها عضويا بمشاكل الشرق الأوسط وصراعاته ، وتكتفي بالتأييد والتعاطف حفاظا على مصالحها وانتمائها للدول الموجودة فيها واهتمامها بالمشاركة في الحياة العامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا دون شبهة ولاء لغيرها ، لاسيما وان الجزء الأكبر من هذه الجاليات قد هاجر في ظل ظروف معيشية قاسية سواء أثناء الحكم العثماني أو الاحتلال الفرنسي أو إنشاء

---

[1] المصدر السابق، ص84.

[2] حسين البلدي: عشت في أمريكا اللاتينية، كتب سياسية، العدد 155، القاهرة للطباعة، 1960، ص 19.

[3] نفس المصدر السابق، ص 6.

[4] عبد الواحد اكمير: الهجرة العربية إلى الأرجنتين ، في كتاب الوطن العربي وأمريكا اللاتينية مصدر سابق، ص85.

لزيادة المعلومات عن العلاقة بين العرب ويهود الأرجنتين ، انظر سيلفيا مونتنيغرو : الجاليات العربية في الأرجنتين ، الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات ... ، مصدر سابق، ص332.

دولـة إسـرائيل. ومـن ثـم فـان هجـرة الأغلبيـة العظمـى مـنهم كانـت بـلا عـودة، كمـا أن كبـار المسـئولين السياسيين في هذه الدول من أصول عربية ونجحوا في الوصـول إلـى الصـفوف الأولـى للحيـاة السياسـية ، ولا باس من ذكر رؤساء الجمهوريات على الأقل ممن هم من أصـل عربـي كمـا حـدث فـي المكسيك عـام 1930 برئاسة اليأس انكايسي، وفي كولومبيا عام 1978 حين ترأسـها خوليـو سـمير طربيـة ، وأيضـا هنـاك مـن كـان قـاب قوسـين أو ادنـي مـن اسـتلام رئاسـة البرازيـل قبـل سنوات وهو السيد معلوف ، وفي الإكوادور انتخب أبو كـرم وجميـل معـوض، وفـي فنـزويلا كـارلوس مـنعم وغيرهم[1].

1- 2 – عرب المهجر والصراع العربي – الإسرائيلي

كانـت العلاقـة التـي تـربط بـين المهـاجرين سـواء مـن السـورين او اللبنـانيين مـن مسـلمين ومسـيحيين ومـواطنيهم مـن اليهـود المقيمـين فـي دول أمريكـا اللاتينيـة قبـل الحـرب العالميـة الثانية وقيام دولـة إسرائيل علاقة ودية، لكنها توترت بعد ظهور دولة إسرائيل إذ عبر اليهود عن دعمهم اللامشروط لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين ، في حين تناسى المسلمون والمسيحيون خلافاتهم الطائفية واعتبروا أن الخطر الحقيقي هو ما تمثله دولة إسرائيل. وقد ظهر ذلك جليا في عام 1947 ، عندما عرضت القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة، تحولت الأرجنتين إلى مسرح للصراع بين الجاليتين العربية واليهودية ، لذا أنشاء العرب (لجنة الدفاع عن فلسطين)، وحل وفد من جامعة الدول العربية بهدف شرح موضوع القضية الفلسطينية للجالية العربية والحكومة الأرجنتينية، وكان يضم كلا من أكرم زعيتر ونصري معلوف وتوفيق اليازجي ، الذين زاروا كذلك عددا من بلدان أمريكا اللاتينية، وقد دامت مهمتهم حوالي سنة ، وأسفرت هذه الزيارة عن أنشاء لجنة ثانية لمؤازرة القضية الفلسطينية هي (اللجنة العربية لمساعدة فلسطين)، التي حددت نشاطها بما يلي:

أ. تعريف الرأي العام والحكومة الارجنتينية بالقضية الفلسطينية.

ب. العمل على خلق تلاحم بين المهاجرين لمواجهة العدو المشترك .

ج. جمع التبرعات للقضية الفلسطينية[2].

من جانبه كان التيار القومي العربي ، ومن خلال مجلة الوحدة العربية الصادرة في بوينس ايرس المطالبة من الجالية العربية بشجب الصهيونية ومن يساندها ، وفي الطرف الأخر كشف يهود الأرجنتين حملاتهم المؤيدة لإسرائيل ، وكان من تداعيات ذلك حدوث مواجهات كبيرة بين الجالية العربية ، والجالية اليهودية مما أدى إلى حدوث مواجهات بين الطرفين ، وقد سجل الجنرال (خوان دومينكو بيرون) الذي كان يتولى السلطة آنذاك في مذكراته: كيف استدعى زعماء الجاليتين وأمرهم بضرورة العمل على إيقاف هذه المواجهات وخاطبهم قائلا : (عليكم أن تحلوا مشاكلكم من دون أن يدفع بقية الأرجنتينيين الثمن، لم يمنعكم أحد من دخول هذا البلد الذي تتمتعون به بكامل الحرية، لكن حلوا مشاكلكم من دون أن تثيروا انتباه الأرجنتينيين إلى الخلافات الموجودة بينكم)[3]. إن الاندماج الذي حققه المتحدرون من أصل عربي من الجيل الثاني والثالث في المجتمع الأرجنتيني ، جعلهم يكسبون عطف رجل الشارع والقادة السياسيين ، بخلاف اليهود الذين على الرغم من مرور ما يزيد على قرن من هجرتهم إلى هذا البلد ، لم يندمجوا ، واضعين أصلهم اليهودي فوق كل اعتبار. عن هذه الوضعية يقول الجنرال بيرون (لقد كانت تجمعني بالجالية العربية صداقة متينة ، أنها جالية بيرونية بالقلب ، إما الجالية اليهودية فهي بيرو نية من اجل المصلحة فقط ... في رأي أن العرب يتفوقون على اليهود بقدرتهم الكبيرة على الاندماج ، حيث سرعان ما يصبحون أبناء البلد الذي يحلون فيه ، بينما اليهود يبقون دائما غرباء لا يندمجون ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب عرقية او دينية[4]. المهم إذا كان بعض البيرونيين العرب يعتبرون إن تعاطفهم مع القضية الفلسطينية نابع في الأساس من أصلهم العربي ، فان هناك فئة داخل الحزب نفسه ترى أن هذا التعاطف هو بحكم أيمانهم بعدالة القضية الفلسطينية ، في هذا الإطار يقول رئيس

---

[1] شاكر حارس: تاريخ الهجرة العربية في أمريكا اللاتينية، الانترنيت الموقع http;//www.an.-nour.com

[2] عبد الواحد اكمير،العرب في الأرجنتين ، مصدر سابق، ص151.

[3] نفس المصدر ، ص 152 . نقلا عن:

Juan Domingo Peron :[et al],yo,juan Domingo Peron : relato autobiografico, espejo del mundo ; 2 (Barcelona : editorial planeta 1976) , pp. 90-91

انظر لزيادة المعلومات عن العلاقات بين العرب ويهود الارجنتين ، سيلفيا مونتينغرو ، الجاليات العربية في الأرجنتين ، الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية .. مصدر سابق ، ص 333 .

[4] عبد الواحد اكمير ، العرب في الأرجنتين ، ص153.

الأرجنتين السابق (كارلوس منعم) (بعض خصومي وبعض الأوساط يعيبون علي عروبتي لكني فخور بها، غير أني لا انظر إلى مشكلات الشرق الأوسط بوصفي عربيا بل من كوني إنسانا مأخوذا بالعدالة وحب السلام، واني أتساءل كيف يمكن إرساء السلام في الشرق الأوسط إذا استمر الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه والاعتداء على كرامته). ويضيف (اكمير) فضلا عن ذلك فإن هناك ظاهرة أخرى لا يمكن القفز فوقها ، وهي أن عددا من الساسة المنحدرين من أصل عربي لا يعبرون عن رأيهم بوضوح بشان الصراع العربي – الإسرائيلي، ويستشهد بقول (سليم امادوا) أحد قيادي الحزب الراديكالي الأرجنتيني في هذا الخصوص ، أنا عربي لكني لست سوريا، يعني أن جنسيتي ليست سورية وإنما أرجنتينية، إن جذوري العربية خلقت لدي نوعا من المحبة والاحترام لأصل لا يمكن نكرانه، لكن ذلك لا يعني أنني اعبر عن دعم لقضايا سياسية لبلاد لا انتمي إليها، إن المشكل العربي – الإسرائيلي أو مشاكل سوريا السياسية، هي قضايا تهم والدي أو عمي الذي يعيش هناك، أما قضيتي فهي حرب ألمالوين أو مشاكل الحدود مع تشيلي[1].

من جانب أخر، أسس المهاجرون الفلسطينيون في هندوراس جمعيات غايتها لم شملهم والحفاظ على عاداتهم والدفاع عن قضيتهم ، وكان للكنيسة الأرثوذكسية في هندوراس دائما مساهمة فعالة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ، وقد تجلى ذلك في مظاهر متعددة ، مثل جمع التبرعات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، وأحياء القديسات الدينية لفائدة مناضلي الانتفاضة ، ونشر مقالات في الصحف تدافع عن القضية الفلسطينية[2]. وفي نيكاراغوا أصبح بعض المتحدرين من أصول فلسطينية في هذا البلد من العناصر الفاعلة في التنظيم الثوري السندينى منهم سليم وألبرتو شبلي ، والشاعرة سعاد ماركوس فرج ، وقد نجح هذا التنظيم في الإطاحة بنظام سوموزوا وتولى الحكم في البلاد عام 1979 ، وبعد الاستقلال فتح السندينيون سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية في ماناغوا تعتبرالاولى من نوعها والوحيدة إلى ألان في أمريكا الوسطى ، وتبين هذه الخطوة مدى اهتمام نيكاراغوا وتفهمها حقوق الشعب الفلسطيني ، بخلاف بلدان أخرى في المنطقة ، مثل كوستاريكا والسلفادور اللتين نقلتا في بداية الثمانينيات القرن الماضي سفارتيهما في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس ، على الرغم من أن ذلك يتعارض ومواثيق الأمم المتحدة التي توصي بإضفاء الطابع الدولي على هذه المدينة[3]. المهم يسجل في الوقت الحاضر اكبر اهتمام بالقضية الفلسطينية في البلدان التي توجد فيها جاليات فلسطينية مهمة من حيث العدد والنفوذ السياسي والاقتصادي ، مثل تشيلي والبيرو ونيكاراغوا ولهندوراس والإكوادور وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل ...الخ ، وهي بلدان تشهد تعاونا مكثفا بين شبابها من ذوي الأصول الفلسطينية ، خدمة لقضية وطن الآباء والأجداد . إن اهتمام الجالية العربية بالصراع العربي – الصهيوني سوف يتجدد بحكم تطوراته مثل حربي عامي 1967 و1973 واتفاق السلام عام 1993 وخصوصا الانفجار المدوي الذي شهدته السفارة الإسرائيلية في بيونس ايرس سنة 1992 ، وانتفاضة الأقصى ، والعدوان على غزة ، وموقف اليسار اللاتيني الداعم للقضية الفلسطينية[*].

2 – 2 – أهم الاتحادات والمنظمات العربية والإسلامية في أمريكا اللاتينية

1 – فيأرب:

إن أهم الهيئات التي تضم الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية، هي الاتحاد العام لاتحاد الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أو يطلق عليها فدرالية المؤسسات العربية. وتعتبر هذا الفدرالية والتي يختزل اسمها في (فيارب FEIRAB) شاهدا على نجاح العمل الجمعي للجالية العربية في الأرجنتين ، وكان تأسيسها ثمرة لقاءات متكررة بين المهاجرين العرب المقيمين في مختلف بلدان ما وراء البحار، ولعل النجاح الذي حققه المؤتمر الرابع للمؤسسات العربية في أمريكا اللاتينية التي نظمتها في كاراكاس عام 1979 (فدرالية الجمعيات الأمريكية – العربية) والذي شارك فيه 530 من مجموع 600 جمعية عربية توجد في أمريكا اللاتينية وجميعها تعمل من اجل خدمة القضايا العربية وأساسا القضية الفلسطينية . وتعمل (فيارب) من خلال فروعها

---

[1] نفس المصدر، ص154.

[2] روبيرتو مرين كوسمان : المساهمة الاقتصادية والثقافية للمهاجرين العرب في أمريكا الوسطى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، في كتاب الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ، مصدر سابق ، ص133.

[3] المصدر السابق ، ص141 .

[*] انظر بحثنا ، امريكا اللاتينية واليسار : الابتعاد عن الجار الامريكي اقتراب من فلسطين في مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر في بيروت ، العدد 79 ، صيف2009 ، ص86 .

في مختلف بلدان القارة على توثيق التعاون بين البلدان التي توجد فيها وبين البلدان العربية ، ومن بين المهام التي تضطلع بها هذه الفروع نذكر[1]:

أ. التعريف بثقافة الشعوب العربية والأمريكية اللاتينية ، وإبراز التأثير التاريخي للحضارة العربية في الثقافة الأمريكية اللاتينية عبر شبه الجزيرة الأيبيرية.

ب. تشجيع التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان العربية والأمريكية اللاتينية .

ج. دعم تبادل الخبرات بين طرفي الحوار من خلال برامج ثقافية وعلمية ورياضية وسياحية.

د. تسخير كل وسائل الأعلام والاتصال الممكنة للدفاع عن القضايا التاريخية العادلة للبلدان العربية والأمريكية اللاتينية ولشعوبها.

هـ. تشجيع تبادل البعثات الطلابية وتقديم منح خاصة للطلبة والعمل من اجل توقيع مشاريع بين بلدان المنطقتين في المجال الثقافي والعلمي والمهني والفني والرياضي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتحاد فدرالية المؤسسات العربية (فيا راب) فرع الأرجنتين تضطلع بدور مهم كناطق باسم الجالية بخصوص النزاع العربي–الإسرائيلي، إذ أصدرت عدة بيانات تعبر عن دعم الجالية للشعب الفلسطيني، وتناشد المنظمات الدولية للعمل من اجل جلاء القوات الاسرائلية من الأرضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذا من الأراضي السورية واللبنانية. وتحصر الفدرالية خطابها في المطالبة بتحقيق (السلم والعدالة والكرامة لكل شعوب ودول المنطقة، وفي أقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية).

وقد حدث انقسام بين الفلسطينيين واللبنانيين أبان الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 مما اثر سلبا على أنشطة (الاتحاد) وفاعليته، كما اتخذ الاتحاد نفس الموقف السوري والفلسطيني من مبادرة السلام المصرية واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، لكنه تغير بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمرها في الجزائر بقراري مجلس الأمن 242و338 عام 1987 ثم مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر عام 1991[2]. وقد دفع هذا التذبذب في المواقف بعض الكتاب إلى القول بان من الأصح تسمية الجالية العربية هناك بالجاليات العربية ، لأنها تنقل الصراع في الوطن العربي إلى الجاليات في أمريكا اللاتينية، ويصل الأمر إلى حد ظهور خلاف حتى بين أبناء الجالية الواحدة من قطر عربي واحد، فالصراع بين الجماعات المختلفة في لبنان انتقل إلى الجالية اللبنانية في البرازيل على سبيل المثال، ولو كانت هناك إستراتيجية عربية موحدة للعمل مع الجالية لكان بمقدورها أن تؤثر في صنع القرار السياسي البرازيلي[3]. المهم أن اتحاد (الفياراب)، ونتيجة للصراع بين الحكومات العربية، فهو الأخر شهد خلافات وانقسامات ومشكلات بين السوريين والفلسطينيين، بشأن رئاسته وكل طرف يتكلم بما يرى وفقا لسياسة حكومة بلاده الأصلية، لذلك فقد انخفضت فاعلية هذا الاتحاد ولم يعد له أي نشاط سياسي موحد لمصلحة الجالية، ولكن الاتحاد بدا يستعيد عافيته لاحقا .

2 – المنظمة الإسلامية بأمريكا اللاتينية : وتأسست في 25 يوليو 1997 ، اذ انبثقت من اجتماع رؤساء جمعيات ومراكز عربية وإسلامية في 19 دولة لاتينية بهدف تنسيق العمل الجماعي وتمثيل المؤسسات إمام الحكومات، واختيرت العاصمة الأرجنتينية بيونس ايرس مقرا للأمانة العامة للمنظمة ، وينتخب أمين عام لها كل ثلاث سنوات ، وتقوم المنظمة بالعديد من الأنشطة من بينها ترجمة وإصدار كتب عربية وإسلامية باللغة الاسبانية وشرائط فيديو للتعريف بالثقافة العربية[4].

3 – اتحاد المؤسسات الإسلامية بالبرازيل[*]: تأسس في 19 أغسطس 1980 عندما دعت الحاجة إلى ضرورة تجمع الجالية

---

[1] سيلفيا مونتينغرو : الجاليات العربية في الأرجنتين ،كتاب الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية .. مصدر سابق، ص 328.

[2] المصدر السابق، ص338. انظر أيضا السفير رخا احمد حسن وآخرون ، المجلس المصري للشئون الخارجية : العلاقات العربية–الأمريكية اللاتينية، ورقة عمل قدمها السفراء المصريون الذين عملوا في دول أمريكا اللاتينية، مصدر سابق .

[3] قيس توفيق المختار، المصدر السابق، ص 35.

[4] إبراهيم نافع وآخرون : (أمريكا اللاتينية من بعثة الأهرام) العرب في أمريكا اللاتينية يسقطون نظرية صراع الحضارات ، 16 ابريل 2005 موقع الانترنيت www.ahram.org.eg ، لزيادة المعلومات عن المؤسسات الإسلامية ، انظر سيلفيا مونتينغرو : الجاليات العربية في الأرجنتين ،كتاب الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية .. مصدر سابق، ص 328.

[*] إن عدد الجوامع والمساجد في البرازيل حتى عام 1998 زهاء 65 جامعا ومسجدا. وقد تم إنشاء أول مركز إسلامي في الأرجنتين بمدينة بيونس ايرس بين عامي 1924–1925 ويرجع شرف تأسيسه إلى عالمين هما المصري الأزهري سيف الدين رحال ، واللبناني خالد عبد الواحد. فهذان الرجلان يعتبران ركيزتي الديانة الإسلامية في الأرجنتين وقد هاجر الأول إلى هناك قبل الحرب العالمية الأولى بينما كانت

الإسلامية وتوحيدهم ، وبدأت أنشطة الاتحاد بوضع اللوائح الخاصة بأسلوب الذبح الحلال مع بداية توجه البلدان العربية والإسلامية نحو استيراد اللحوم من البرازيل وتوسعت نشاطات الاتحاد حيث انشأ المركز الإسلامي بولاية ساوباولو، والتي يعيش فيها نحو عشرة ملايين من أصل عربي ومدرسة عربية من الحضانة وحتى المرحلة الثانوية وتدرس المناهج البرازيلية إلى جانب اللغة العربية والدين الاسمي ، كما يعمل الاتحاد حاليا برئاسة حسين ألزغبي على إنشاء أول جامعة عربية بأمريكا اللاتينية في الولاية ، وينفذ الاتحاد ثلاثة برامج وضعها تتضمن : الدعم المالي للمؤسسات والمراكز والمدارس الإسلامية والعمل على التقارب بين أبناء الجاليات العربية وتعريف غير المسلمين بالدين الإسلامي من خلال وسائل الإعلام إلى جانب برامج التامين الصحي والإسكان والغذاء للعاملين بالاتحاد ومؤسساته . ويقيم الاتحاد علاقات تعاون مع كل من وزارة الأوقاف المصرية ورابطة العالم الإسلامية بالسعودية، حيث يرسلان إلى هناك الدعاة للعمل بالمركز الإسلامي[1].

4 – المركز الإسلامية : وتنتشر هذه المراكز في اغلب عواصم دول أمريكا اللاتينية ومن أهمها المركز الإسلامي بساو باولو، والمركز الإسلامي في كاراكاس والمركز الإسلامي في سنتياجو.

وهناك أيضا اتحاد الجمعيات اللبنانية وله ناد يطلق عليه (نادي جبل لبنان)، وهناك اتحاد المؤسسات الفلسطينية للكاريبي وأمريكا اللاتينية (كوبلاك) يجمع الفلسطينيين فقط وله فروع في دول أمريكا اللاتينية، وللسوريين نواد خاصة بهم وتحمل أسماء مدن سورية.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الغزو العراقي للكويت سنة 1990 واتخاذ بعض المهاجرين العرب موقفا مؤيدا للرئيس العراقي صدام حسين ، مس بصورة العرب، بخاصة مع الحملة المعادية للعروبة التي شنتها بعض الصحف الأمريكية اللاتينية التي تدور في فلك الولايات المتحدة وحلفائها، والتي أعادت إلى الأذهان ذلك الرفض الذي تعاملت به مجتمعات أمريكا اللاتينية في الماضي مع المهاجر العربي . وتتحدث (ليلي برطيط) في دراستها حول حرب الخليج الأولى في صحافة أمريكا اللاتينية ، عن الخطاب التي تبنته تلك الصحافة على النحو التالي (أن الصور التي تبناها الخطاب المدروس عن العروبة ليس بتلك التي تفترض احترام رأي الأخر وعاداته وتقاليده ، والسبب هو أن هذا الخطاب لم يكتف بالتعامل مع الحدث الذي يريد أن يتناوله ، وإنما تجاوزه إلى خلفية متراكمة لدى صاحب الخطاب)[2]. وقد شهد النصف الأول من التسعينات حدثين آخرين أثرا سلبا في صورة العرب بأمريكا اللاتينية هما : تفجير السفارة الإسرائيلية في بيونس ايريس سنة 1992 ، وتفجير مقر جمعية التعاضد الاسرائيلية في المدينة نفسها سنة 1994 ، والذين خلفا عشرات القتلى ، في وقت أشارت فيه أصابع الاتهام إلى تنظيمات إسلامية متطرفة، ومن انعكاسات التفجيرين حدث نوع من التوتر بين العرب واليهود في أمريكا اللاتينية[3].

غير أن انعكاسات حرب الخليج الأولى وتفجيري بيونس ايريس اثر على صورة العرب في أمريكا اللاتينية ، تبقى محدودة أذا ما قورنت بانعكاسات تفجيرات 11 أيلول – سبتمبر، بخاصة على عرب البرازيل والبراغواي والأرجنتين وبنما، وهي البلدان التي شهدت خلال العقود الأخيرة هجرة أعداد مهمة من العرب المسلمين ، من فلسطين وسوريا ولبنان . وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا على الحكومات اللاتينية التي ذكرناها قبل قليل ، لتشديد المراقبة على عرب ما يسمى بمنطقة الحدود الثلاثية (الأرجنتين والبرازيل والبراغواي) وكذا على عرب المنطقة الحرة في بنما ، يحركها إضافة إلى الهاجس الأمني رغبتها في مراقبة اقتصاديات المنطقتين التي يسيطر عليها العرب بشكل كبير. غير أن تشويه صورة العرب بعد تفجيرات 11 أيلول سبتمبر ، لم يكن بالثقل نفسه على المهاجرين والمنحدرين ، لان هذه الفئة الأخيرة وبحكم اندماجها في المجتمعات التي ولدت فيها كان وقع أحداث التفجيرات عليها

هجرة الثاني عام 1923 وهما من كبار المثقفين ومع ذلك فقد انهيا حياتهما فقيرين منسيين، تعرف لماذا ؟ لان الرجل المثقف لا يحظى بعطف غير المثقفين، إن هناك نوع من المقاومة من طرف رجل المال نحو رجل العلم. إن هذا يذكرني بمثل صيني يقول (صديق الكتب صديق الفقر)، للمزيد من المعلومات عن المؤسسات الإسلامية في أمريكا اللاتينية ، انظر عبد الواحد اكمير ، العرب في الأرجنتين ، المصدر السابق ، ص221 . انظر أيضا لنفس المؤلف ،خصوصيات الحضور العربي في أمريكا اللاتينية ، مصدر سابق ، ص40 وما بعدها ، انظر أيضا سيلفيا مونتيغرو : الجاليات العربية في الأرجنتين ، مصدر سابق ، ص329 .

[1] إبراهيم نافع وآخرون ، المصدر السابق .

[2] ليلى برطيط : حرب الخليج في الصحافة الأمريكية اللاتينية ، انطونيا روبيدو وآخرون : الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ، مصدر سابق ، ص 359.

[3] عبد الواحد اكمير ، خلاصة تنفيذية خصوصيات الحضور العربي في أمريكا اللاتينية ، خوسية البيرتو واخرون : الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات .. المصدر السابق ، ص 35 .

اقل . كما انه لم يكن بالثقل نفسه في كل بلدان القارة، فقد كان الواقع أقوى في بلدان حيث نفوذ اللوبي اليهودي كبير، وحيث المصالح الأمريكية المتجذرة مثل الأكوادور وكوستاريكا وشيلي والأرجنتين والبرازيل ، منه في بلدان آذ يوجد عداء ورفض تاريخيان لليهود مثل المكسيك ، وخصوصا في بلدان تناصب الولايات المتحدة العداء لأسباب تاريخية وأيديولوجية ، مثل كوبا وفنزويلا[1]. وقد شهدت صورة العرب في مجتمعات أمريكا اللاتينية الكثير من التحسن، بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، إذ خرجت تظاهرات حاشدة في عدد من عواصم القارة منددة بالغزو ، الذي فسر كانتقام غير منطقي للولايات المتحدة من العرب والمسلمين عقب تفجيرات 11 أيلول – سبتمبر . ومن الأمور الأخرى التي ساعدت على تحسين صورة العرب في أمريكا اللاتينية الدور الذي تضطلع به بعض فعاليات المجتمع المدني، وبعض التيارات السياسية التي أصبحت تعرف باسم (الماركسيين الجدد) والتي سجلت حضورها في السنوات الأخيرة ، ووصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات مثل فنزويلا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وتشيلي ..... الخ.

3 – 2 – : الجالية العربية، مشاكل وصعوبات

تاريخيا وحتى يومنا هذا يبدو أن الجالية العربية في أمريكا اللاتينية لم تستطع أن تشكيل لوبي عربي (كما هو اللوبي اليهودي) ، لأنهم لم يكونوا من أصل بلد واحد ، وكانت بينهم خلافات، فالعربي المسلم لا ينظر بارتياح إلى اللبناني المسيحي، والأخير لا ينظر بعين الرضا إلى المسلم، فعندما أثير موضوع التسمية وقيل إن الجالية هنا يجب أن يطلق عليها اسم الجالية العربية، قال البعض أنا لست عربيا أنا سوري أو لبناني أو فلسطيني، وكان السبب في ذلك الخلافات العربية – العربية التي تترك صداها هنا وهناك ، ففي عهد عبد الناصر كانت هناك فعلا فئة ناصرية وفئة ضد عبد الناصر. وعن إمكانية الاستفادة من الجالية العربية في أمريكا اللاتينية يقول (د. بطرس بطرس غالي) في ثمانينيات القرن الماضي، توجد هناك ثلاث صعوبات: الصعوبة الأولى أن العالم العربي منقسم فكيف يخاطب تلك الجاليات. الصعوبة الثانية أن هذه الجاليات هاجرت إلى أمريكا اللاتينية عندما كانت الدول العربية خاضعة للاستعمار بما في ذلك الاستعمار العثماني، وقد تعاقبت فيها ثلاثة أجيال ولم نعرف كيف نستفيد منها منذ البداية. الصعوبة الثالثة أننا لم نحاول أبدا أن نهتم بهذه الجاليات وهو أمر يحتاج إلى إمكانيات مالية قوية ولكن هناك استعداد لدى هذه الجاليات لتقديم العون لنا وهناك نوع من الارتباط العاطفي بين هذه الجاليات، لكن لم نعمل شيئا حتى الآن ولا يوجد لدينا حتى الآن الأجهزة التي بمقتضاها نستطيع أن نتصل مع هذه الجاليات...ويضيف، لا يوجد عندنا الوعي ولا توجد الإرادة السياسية لان لدينا مشاكل داخلية كافية، وإذا أجرينا إحصاء بالنسبة لأمريكا اللاتينية سوف نجد الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية تفوق أكثر من عشر مرات الجاليات اليهودية ولها مناصب ممتازة[2]. ومع هذا هناك اليوم العديد من المشكلات يحددها (محمد يوسف هاجر) – وهو الأمين العام للمنظمة الإسلامية في أمريكا اللاتينية مقرها بيونس ايرس في العاصمة الأرجنتينية – هي عدم توفر وسائل تعليم اللغة العربية بالشكل المطلوب والموارد المالية اللازمة لذلك ، وعدم إلمام موفدي إلهيات الإسلامية بلغة أهل أمريكا اللاتينية (الاسبانية والبرتغالية) ، وعدم وجود مدارس عربية كافية ، وعدم توفر المطبوعات الثقافية والدينية والمعلوماتية عن العالم العربي ، إلى جانب حالة الانعزالية التي تفرضها بعض التجمعات العربية على نفسها وعدم التواصل مع الآخرين ، ويطالب عرب أمريكا اللاتينية الحكومات العربية بضرورة إنشاء قنوات اتصال مع حكومات أوطانهم الجديدة ، وتقديم دعم مالي للجامعة العربية لتمكينها من إعادة فتح مكاتبها في المكسيك والبرازيل والأرجنتين وغيرها ، والتي أغلقت أبوابها بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الجامعة العربية[3]. من جانب أخر ، ترفض الجاليات العربية اتهام بعض الحكومات لها بعدم لعب دور ملموس في تطوير العلاقات العربية اللاتينية أو التأثير في الموقف الرسمي للحكومات اللاتينية أو الرأي العام تجاه القضايا العربية ، ويفند (محمد حسين ألزغبي) – رئيس اتحاد المؤسسات الإسلامية بالبرازيل – هذه الاتهامات قائلا : إن مهمة تطوير العلاقات هي مهمة الحكومات وليس المواطنين ، كما إن الموطنين من أصل عربي يلعبون دورا مهما بالفعل ، إذ أسسوا اتحاد ي غرفتي

[1] نفس المصدر ، ص38 .

[2] بطرس بطرس غالي: مصر وأمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 83، لسنة 1986، ص 134.

[3] إبراهيم نافع وآخرون : (أمريكا اللاتينية من بعثة الأهرام) العرب في أمريكا اللاتينية يسقطون نظرية صراع الحضارات ، 16 ابريل 2005 موقع الانترنيت www.ahram.org.eg

التجـارة والصـناعة داعيـا الحكومـات العربيـة إلـى الاهتمـام بالعلاقات وتنشيطها ، زد على ذلك ، إن دول أمريكا اللاتينية تتخذ مواقف لصالح القضية الفلسطينية والعراق منذ زمن طويل برغم ضغوط من قوى كبرى ولصالح قضايا ربما تخلى عنها أصحابها !!مشيرا إلى أن التظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني وضد احتلال العراق لم تشهدها عاصمة عربية واحدة[1].

4 – 2 – : خصوصيات ومميزات ومساهمات الجالية العربية

إن من ابرز خصوصيات الجالية العربية في أمريكا اللاتينية تتمثل بما يلي[2]:

- الثقل العددي ، والذي يتمثل ببلدين استقطبا إعداد كبيرة جدا من المهاجرين هما البرازيل والأرجنتين ، وبلدين بقيت الهجرة العربية إليهما متوسطة الأهمية هما التشيلي والمكسيك ، وبلدين لم يعرفا هجرة عربية إلا بشكل محدود هما البيرو والبراغواي .
- الانتماء الجغرافي ، هناك ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية ، كان اغلب المهاجرين إليها من السوريين واللبنانيين ، هي البرازيل والأرجنتين والبارغواي ، وبين بلدين اثنين اغلب المهاجرين إليهما من الفلسطينيين ، هما التشيلي والبيرو ، وبين بلد واحد اغلب المهاجرين اليه من اللبنانيين ، هو المكسيك .
- التطور (الكرنولوجي) ، يلاحظ من بين ثلاثة بلدان لم تتجدد فيها الهجرة منذ منتصف القرن العشرين ألا بشكل محدود ، هي البيرو والتشيلي والمكسيك ، وبين ثلاثة أخرى وصل إليها خلال الأربعين سنة الأخيرة إعداد مهمة ن المهاجرين هي الباراغواي ، والبرازيل والأرجنتين .
- إن من أهم دول أمريكا اللاتينية التي تشهد حالة التطور الاقتصادي والتنمية هما البرازيل والمكسيك ، ويعتبران من بين البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث عدد السكان ، وبلدين عرفا إقلاعا اقتصاديا مهما خلال السنوات الأخيرة هما الأرجنتين والتشيلي ، وبلدين يعتبران من البلدان الفقيرة داخل القارة ، ويعانيان من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ، هما البيرو والبارغواي .

ومن أهم مميزاتها هي:

أولا: إن هذه الهجرات قدمت في معظمها من المشرق العربي وبالتحديد من لبنان وسوريا وفلسطين.

ثانيا: إن هذه الهجرات نهائية وذات طابع اندماجي بالمجتمع الأمريكي اللاتيني رغم احتفاظ أفرادها بالكثير من خصائصهم الثقافية والاجتماعية.

ثالثا: إن هذه الهجرات اندمجت غالبا اندماجا ناجحا في مجتمعاتها الجديدة، وأنها ساهمت وتساهم في تكوين النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

رابعا: إن هذه الهجرات كانت بالدرجة الأساس بدافع تحسين الأوضاع الاقتصادية وإيجاد مكان تكمن فيه ممارسة النشاطات الاجتماعية والدينية والسياسية بحرية، وان معظم المهاجرين زاولوا في البداية التجارة المتجولة قبل الاستقرار في محال تجارية في المدن.

إما أهم **مساهمات الجالية العربية في أمريكا اللاتينية فتتمثل بالنقاط الاتية**[3]:

1 – أذا كان الحكم هو **عدد السكان** ومناطق تواجدهم، فان الجالية العربية هي أفضل مجموعة مهاجرة من حيث السكان داخل أمريكا اللاتينية، ومع هذا لم يتمركزوا في الأماكن الساحلية فقط مثل مجموعات مهاجرة أخرى.

2 – أذا كان الحكم هو **الاقتصاد** ، فان تأثير الجالية العربية جاء من خلال قيامهم بإعادة توزيع الثروة ، إضافة إلى أنهم ساهموا في تعديل أساسي في المعاملات الاقتصادية وذلك بإدخالهم طريقة البيع بالتقسيط ونظام القروض ، وان الباعة الجوالة (باعة المفرق) هم الذين فتحوا الطرق التجارية إلى الأماكن النائية في القارة في بداية الهجرة ، وبعد ذلك فتحوا العديد من المصانع والمعامل والغرف التجارية وشركات التامين، والعديد من البنوك ، و يرجع تاريخ أنشاء أول

---

[1] نفس المصدر.

[2] عبد الواحد اكمير ، خلاصة تنفيذية خصوصيات الحضور العربي في أمريكا اللاتينية ، خوسية البيرتو واخرون : الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات.. المصدر السابق ، ص 35 .

[3] مساهمات عربية في هويات ايبروامريكا . الموقع على الانترنيت http:forexpros.ae
انظر أيضا عبد الواحد اكمير ، مصدر سابق ، ص 38 وما بعدها . للمزيد من المعلومات عن الحركة الادبية ، انظر حنا جاسر : الحركة الأدبية الأمريكية العربية في أمريكا اللاتينية : تعليقات حول هجرة المثقفين ، الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ، مصدر سابق ، ص 261 وما بعدها .

بنك عربي في أمريكا اللاتينية إلى عام 1925 في بيونس ايرس ، وحمل اسم " البنك السوري – اللبناني للنهر الفضي " ، وفي سنة 1931 أسست عائلة مراد في المكسيك " بنك مراد " ، وفي سنة 1937 أسس العرب في تشيلي " بنك القروض والاستثمارات " ، وفي سنة 1943 أسسوا بنك "كروزير دوسول " في ساو بولو في البرازيل ، وفي سنة 1953 أسس بنك أخر اسمه " ميركانتيل دي ديسكونتوس " في المدينة نفسها ، وفي الوقت الراهن ساهم بعض المتحدرين من أصل عربي في تأسيس بنوك أخرى خلال العقود الأخيرة ، غير أن هذه البنوك مندمجة بشكل كامل في النسيج الاقتصادي للبلدان التي توجد فيها.

3 – أذا كان الحكم **اجتماعيا** ، فأنهم اوجدوا شبكة تضامن اجتماعي وديني نظرا لقيامهم بتوسيع التنوع الديني في أمريكا اللاتينية بهويات جديدة لم يعرفها التاريخ من قبل . في الجانب الاجتماعي نجد أن الجالية العربية أسست العديد من النوادي الاجتماعية في اغلب الدول اللاتينية التي تتواجد فيها ، وفي وقتنا الراهن ، أسس النادي الثقافي الهندوراسي – العربي في سان بيدرو " الهندوراس " ونادي الاتحاد العربي في " هافانا " ، ونادي الأرز في بيونس ايرس . وفي الجانب الديني وضحنا ذلك عندما تكلمنا عن المؤسسات والمركز الدينية في القارة .

4 – أذا كان الحكم هو **ثقافي** ، فأنهم قاموا بزيادة التنوع اللغوي والثقافي ، آذ أسس نخبة من المهاجرين الذين شكلوا حركة تجديدية تتضمن أدب المهجر ، والذي يعتبر انعكاس للعمل الأدبي الذي حققه جبران خليل جبران في الولايات المتحدة ، إيليا أبي ماضي ، صيدح ، معلوف ، زيتون ، المغربي ، ألخوري ، نعيمة ، قنصل ، وغيرهم الكثير الكثير . أضف إلى ذلك تأسيسهم النوادي الأدبية منها :1 – الرابطة القلمية 2 – العصبة الأندلسية 3 – المركز الثقافي للثقافة في ساو باولو 4 – عصبة الأدب العربي في البرازيل 5 – ندوة الأدب العربي في بيونس ايرس .

5 – أذا كان الحكم **السلطة السياسية** ، فقد كانت الثروة طريقا للسلطة بين أعضاء الجالية العربية ، إذ أن نجاحهم في التجارة سمح لهم جمع ثروات كبيرة ، وبالتالي القفز إلى عالم الصناعة والبنوك، وعن طريق وضعهم الاقتصادي المميز تمكنوا من الوصول إلى أركان الجيش والسلطة السياسية، يقول (اكمير) مثل حالة أل يافت في البرازيل، والتي كانت تمتلك في أربعينيات القرن العشرين، واحدة من اكبر ثروات البرازيل، وقد تولى ريكاردو يافت خلال العقد المذكور أهم منصبين سياسيين في الدولة لهما علاقة بالاقتصاد ، هما رئيس بنك البرازيل ثم وزير المالية . ومشوار الدكتور كارلوس سعد اللبناني الأصل الذي تولى منصب رئيس البنك المركزي في تشيلي ، وجورج انطونيو – المستشار الاقتصادي لبيرون في الأرجنتين ، وكذلك الرئيسين السابقين ، خوليوثيسار في كولومبيا أو عبد الله بوكرم في الإكوادور ، وألبرتو ضاحك عام 1995 وهو متحدر من أصل عربي وكان يشغل منصب نائب الرئيس في الأكوادور ، وجميل معوض عمدة العاصمة كيتو الذي فاز في الانتخابات الرئاسية عام 1998 . ولا ننسى الحضور القوي للمرأة العربية في الحياة السياسية هناك ، مثل اليزا ابو كرم ، التي شغلت منصب عمدة ولاية غواياكيل " ثاني أهم ولاية في الإكوادور "إضافة إلى وجود وزيرتين في الحكومة الحالية في هذا البلد هما أيفون عبد الباقي وزيرة التجارة الخارجية ، وغلاديس الخوري وزيرة السياحة . وفي تشيلي هناك سليمة حاتم التي حتى سنة 2005 ، لديها منصب رئيسة برلمان كولومبيا ، وهي أول امرأة عربية تشغل هذا المنصب " بما في ذلك داخل الوطن العربي ، وجميع الذين ذكرناهم يعتبرون مثلا للاندماج العربي في أمريكا اللاتينية، ولا ننسى بان العرب من الجيل الثالث والرابع ألان يعتبرون أنفسهم مواطنين أمريكيين لاتينيين من الدرجة الأولى.

من جانب أخر ، إذا كان الحكم هو **الأفكار اليسارية** والأحزاب الاشتراكية الماركسية (يقول عبد الواجد اكمير) . نجد في الأرجنتين فرناندو ندرة ، الذي كان أمينا عاما للفدرالية الجامعية الأرجنتينية ، وبعدها التحق بالحزب الشيوعي . وفي بوليفيا نجد خوان لاشين الذي أسس الكونفدرالية العمالية البوليفية ، ثم أصبح وزير المناجم والبترول بعد نجاح الثورة . وفي كوبا نسجل الفريدو جبور معلوف الذي ساهم في نجاح الثورة الكوبية التي قادها فيديل كاسترو عام 1959 ، ليصبح بعد ذلك وزير العدل . وفي الإكوادور يبرز لنا بيدرو سعد الذي أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي الإكوادوري للفترة من 1952 حتى 1980 ،

وبعده جاء ابنه ليتمم مسار والده ، وتولى عدة مناصب منها مستشار رئيس الجمهورية ، ووزير المواصلات ، وسفير الإكوادور في روسيا . وفي فنزويلا نسجل خوزخي ظاهر والذي تولى عدة مناصب وهو مؤسس "الحركة اليسارية الثورية " وفي سنة 1973 عينه حزبه مرشحا للانتخابات الرئاسية ، بعد ذلك بزغ نجم ابنه دوكلاس ظاهر داخل الحزب الذي أسسه والده ، ليصبح نائبا في البرلمان الفنزويلي . وفي نيكاراغوا كان لليساريين المتحدرين من أصل عربي ، دورا فاعلا ومهما في نجاح الثورة التي قادها دانييل اورتيغا عام 1979 ، نذكر منهم إضافة إلى موسى حسن احد قادة اللجنة الثورية ، أربعة وزراء هم : كارلوس زوق الذي تولى وزارة الدفاع ، وسعاد فرج حقيبة الداخلية ، وشقيقها يعقوب وزارة الصحة ، وجيمس زبلخ وزيرا للاقتصاد .

6 – أذا كان الحكم تأثير **إحداث 11 سبتمبر** على الجاليات العربية في العالم، فان تأثيرها كان قليل جدا على الجالية العربية في أمريكا اللاتينية. ناهيك عن إن العديد منهم اكتشفوا حتى من غير المسلمين لهويتهم بما حفز بعض العرب بمن فيهم المتحدرون أحساسا ووعيا بهوية مختلفة عن الآخر الذي سلم بما يروج عنهم .

المبحث الثالث : الإسلام حضور يتجدد في القارة اللاتينية

يعد الوجود العربي بشكل عام والإسلامي بوجه خاص في أمريكا اللاتينية من الموضوعات الثرية والمثيرة للجدل ، خاصة فيما يتعلق ببداية الوجود الإسلامي في القارة ، الأمر الذي قد يتطلب الحديث عنه دراسات مستفيضة ، إلا إننا سنتناول الخطوط العريضة في محاولة لنقل صورة واضحة لتاريخ المسلمين في القارة اللاتينية ، ونبدأ بتقرير نشرته إذاعة "بي بي سي" في صفحتها الاسبانية على شبكة الانترنت تحت عنوان " المسلمون والعرب في أمريكا اللاتينية" جاء فيه " يقدر عدد المسلمين في أمريكا اللاتينية بستة ملايين ، وهو ما سجلته المنظمة الإسلامية في أمريكا اللاتينية ، التي أوضحت إن مليونا ونصف المليون منهم يعيشون في البرازيل و700الف في الأرجنتين ، حيث يتسم هذان البلدان بأكبر وجود أسلامي في القارة[1]، أما عدد المسلمين في تشيلي ، فيقول الدكتور سامي المشطاوي – مدير العلوم الإسلامية في سنتياغو – أن عدد المسلمين في هذا البلد فيقدر بنحو 50الف مسلم ، بيد أن معظم هؤلاء لا يعرف من الإسلام ألا الاسم[2]. على أية حال ، تاريخيا شهدت القارة اللاتينية تواجدا إسلاميا مهمًا عبر ثلاث موجات للهجرة:

الموجة الأولى : والتي تعود إلى نهايات القرن الخامس عشر مع وصول أعداد من المسلمين ضمن أوائل المكتشفين للقارة قادمين من أسبانيا والبرتغال، وتؤكد بعض الأدبيات التاريخية والإثنوغرافية الحديثة "أن التاريخ الرسمي لم يتحدث عن ذلك؛ لأن الأمر كان يتعلق بـ مسلمين سريين مارسوا عقيدتهم في الخفاء وهي ممارسة أخذت هذا المنحى أولا في أسبانيا بعد سقوط غرناطة، ثم في العالم الجديد" ، وهذا ما نسجله مثلا عن الباحث المغربي الراحل علي الكتاني الذي يرى أن الحضور العربي الإسلامي في البرازيل يعود إلى سنة 1500 ، ويضيف في هذا السياق " عندما قام البرتغاليون بغزو البرازيل ، منعوا المسلمين من الهجرة إلى هناك، غير إن هذا المنع لم يحل دون وصول العديد من الذين كانوا من الكثرة، بحيث أشهروا في القرن السادس عشر إسلامهم. كما نسجل ذلك عند (كليد احمد ونترز) وهو مسلم كندي يهتم بدراسة الحضور الإسلامي في الأمريكيتين، وقد وضع كرونولوجية للإسلام الزنجي في أمريكا، تحدث فيها عن وصول مسلمين زنوج من غرناطة إلى أمريكا عام 1492 برفقة كولومبس ، وكان بعضهم من الأغنياء[3]. وتمضي المصادر مؤكدة أن أمريكا اللاتينية عرفت "انبعاثا للإسلام" لفترة قصيرة قبل أن يتم التضييق عليه من طرف السلطات الأسبانية والبرتغالية التي عقدت محاكم للتفتيش فوق الأراضي اللاتينية، ونفذت أحكاما قاسية بحق موريسكيين مسلمين تمثلت في إعدام أو إحراق أو استبعاد الآلاف منهم . والموريسكي[*] هو المسلم الذي بقي في

---

[1] مروة عامر: مفكرة الإسلام ، الإسلام في أمريكا اللاتينية ، الموقع http;ll.www.islammemo.cc

[2] مسلمو أمريكا اللاتينية يواجهون تحديات لتعزيز وجودهم الحضاري وهويتهم الإسلامية ، الموقع على الانترنيت www.isesco.org

[3] سيلفيا مونتيننغرو : العرب في البرازيل ، خوسية البيرتو واخرون : الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات .. المصدر السابق، ص208. انظر أيضا، فاطمة حافظ: الحضور العربي أمريكا اللاتينية... أسئلة الهوية والاندماج ، موقع الانترنيت http://www.biblioislam.net

[*] الموريسكوس ،يطلق هذا المصطلح على المغاربة من بقايا العرب في اسبانيا المعتنقين المسيحية ، وكانوا اغلبهم من الصناعيين والفنانين المهرة، ويعدون من

غرناطة ولم يغادرها بعد استلام المسيحيين عليها ، وعندما أجبرته السلطات الرسمية على التعمد لم يكن مسيحيا إلا في الظاهر فقط، وظل يؤدي شعار الإسلام سرا[1]. يقول (ميغيل دي لونا) وهو موريسكي وكان طبيب في غرناطة المتوفي 1618، كان عدد الجالية (المدجنة) الموريسكية في قشتالة ، قد انخفض إلى ما يتراوح بين 17 ألفا و20 ألف شخص في السنوات التي سبقت مباشرة عام 1502[2]. وعن محاربة الموريسكين يقول الموريسكي (ابن داود)، (الذي يعتبر صاحب النظرية السياسية لثورة 1568) في رسالته الاعتراضية التي بعث بها إلى (سلطان الشرق) قائلا فيها: لابد أن تعلموا يا سادة أن المسيحيين قد أمرونا بترك اللغة العربية ، ومن يفقد لغته العربية يفقد دينه[3]. الواقع لم تتحد الدراسات نقطة انطلاق من حقيقة أن مئات الآلاف من الأسبان الموريسكيين الذين اجبروا على ترك وطنهم بالقوة، على ترك بيوتهم وأراضيهم، رجال ونساء اجبروا على ركوب السفن والرحيل إلى أراضي غريبة لم تكن تنتظرهم فيها الجنة التي امن بها الرسول محمد (ص) بل كان في انتظارهم المعاناة والفضائع والموت، أنهم جزء من اسبانيا لهم حقوق مثل غيرهم من الأسبان، ولكن حكم عليهم بالفناء مثل الملح في الماء[4].

الموجة الثانية: على حين تعود الموجة الثانية إلى القرن التاسع عشر مع قدوم أفواج من الرقيق الأفارقة المسلمين في إطار السيطرة الكولونيالية على القارة، وتشير احدي الإحصائيات أن عدد الأفارقة الذين نقلوا من أفريقيا " الكثير منهم من المسلمين" كرقيق تجاوز (20) مليون نسمة خلال فترة ممارسة هذه التجارة القذرة[5] وكان من بين تلك المجموعات ذات مستوى ثقافي لا بأس به؛ إذ كانت على دراية بمبادئ القراءة والكتابة؛ فتمايزت بذلك عن بقية الزنوج الأفارقة، وقد قاد الزنوج المسلمون أهم الثورات الزنجية ضد نظام الرق في القارة، وتربط بعض الدراسات بين "الإسلام والثورة"(*)؛ فالإسلام، حسب الدراسات، "ديانة تبعث على عزة النفس، وتقاوم كل محاولات التبشير"، والزنوج المسلمون "أناس متشامخون لهم عزة نفس"[6].

الموجة الثالثة: وهي الأخيرة فقد انطلقت في أعقاب حرب فلسطين 1948 التي وقفت وراء تجدد الهجرة العربية إلى أمريكا اللاتينية، واستمرت هذه الموجة حتى الثمانينيات، وقد شكل الفلسطينيون واللبنانيون السواد الأعظم من المهاجرين، حيث استقروا في منطقة الحدود الثلاثية التي تتقاطع عندها حدود البرازيل والبار اغوي والأرجنتين،وفي هذه المنطقة حاليا يعيش حوالي 25 ألف عربي–مسلمين ونصارى– وتشكل هذه الجالية نسبيا أهمية في أمريكا اللاتينية سواء لعددها أو لتركيزها، وبدأت قمة الهجرة للحدود الثلاثية في عقد السبعينات ببناء سد ايتايبو للكهرباء المائية، الأمر الذي شجع على زيادة أعمار المنطقة وظهور المصانع وقطاع الخدمات به، ويتولى مواطنون عرب نسبة كبيرة من التجارة في المدينتين الحدوديتين "فوزدوايغواسو" في البرازيل و"مدينة الشرق " في باراغواي[7]. المهم تتسم هذه الهجرة بعدة خصوصيات، وهي، أولاً: غلبة الطابع الإسلامي عليها لكون جل المهاجرين من المسلمين فضلا عن أنها تعرف حضورا شيعيا لا بأس به. ثانيا ممارسة أفرادها للنشاط التجاري، وإن كنا نلحظ أن المهاجرين الجدد لم يمارسوا التجارة المتجولة كأرباب الهجرة القديمة. ثالثا انشغال معظم المهاجرين بالقضايا السياسية لأوطانهم؛ فالاهتمام بالقضايا العربية حاضر بقوة بين هؤلاء. رابعا الإصرار على استخدام اللغة العربية كلغة للتواصل داخل المجال الخاص وفي الفضاء العام[8]. والذي يسترعي الانتباه أنه بينما أثيرت مشكلة

الطبقة الوسطى في المجتمع آنذاك، وقد اضطهدتهم الحكومة الاسبانية وأجبرتهم على ترك البلاد منذ عام 1609، وذهب قسم كبير منهم إلى أمريكا اللاتينية . انظر، عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1989، ص 250.

[1] فرانثيسكو ماركيث بيانوبيا: القضية الموريسكية من وجهة نظر أخرى، ترجمة عائشة محمود سويلم، المجلس الأعلى للثقافة، دمشق، 2005، ص21 .

[2] نفس المصدر، ص 61.

[3] نفس المصدر، ص 62.

[4] نفس المصدر، ص 67.

[5] سعد ناجي جواد: التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 1990 ص32.

(*)انظر بحثنا في هذا المجال: آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، المنشور في مجلة مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد الثاني والثلاثون ، 2007 .

[6] سيلفيا مونتيننغرو : العرب في البرازيل ، خوسية البيرتو واخرون : الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات .. المصدر السابق، ص207 .

[7] مروة عامر:مفكرة الإسلام ، الإسلام في أمريكا اللاتينية ، الموقع http;ll.www.islammemo.cc

[8] فاطمة حافظ : الحضور العربي أمريكا اللاتينية ... أسئلة الهوية والاندماج ، موقع الانترنيت http://www.biblioislam.net

الاندماج فإن مشكل الهوية لم يطرح معها تباعا لكون المهاجرين يبدون تمسكا بهويتهم التي يتماهى فيها الإسلام بالعروبة على نحو يتعذر فيه الفصل بينهما. ويلح "خطاب الهوية الإسلامي العروبي" الذي يتبناه هؤلاء على أن الهوية العربية تمت صياغتها وبلورتها مع ظهور الإسلام. وقد أضحى حضور المهاجرين العرب في منطقة الحدود الثلاثية موضع جدل بفعل بعض التداعيات السياسية الإقليمية والدولية؛ فقد كان لتفجيري الأرجنتين عامي 1992، 1994 وقع سلبي على أبناء الجالية في منطقة الحدود الثلاثية الذين تعرضوا لموجة من التضييقات والملاحقات والتوقيفات الجماعية بتهمة التورط في التفجيرات، إلا أن التأثيرات السلبية لهذه التفجيرات يظل محدودًا مقارنة بتداعيات الحادي عشر من سبتمبر؛ إذ مارست الولايات المتحدة ضغوطا قوية على كل من بنما – التي شهدت موجة من الهجرة العربية مؤخرا– وعلى حكومات منطقة الحدود الثلاثية من أجل التضييق على النشاطات الإسلامية بالمنطقة، وحفلت المنطقة بعدد من أجهزة الاستخبارات الدولية وعلى رأسها جهاز المخابرات الأمريكي، والمخابرات الإسرائيلية، والألمانية، علاوة على أجهزة المخابرات المحلية حتى أضحت المنطقة مكتظة بالجواسيس، حسب تعبير سيلفيا مونتنيغرو. غير أن تضرر العرب من تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر لم يكن بالثقل ذاته في كافة بلدان القارة؛ فقد كان الوقع أقوى وتعرض العرب للتنكيل في البلدان ذات العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة مثل كوستاريكا والأرجنتين والباراغوي، منه في بلدان أخرى مثل كوبا وفنزويلا والبرازيل التي استطاعت توفير نوع من الحماية لمواطنيها ضد الضغوط والملاحقات الدولية، وأن البرازيل تعرضت لضغوط قوية من جانب الولايات المتحدة للإقرار بوجود خلايا إرهابية إسلامية ينبغي ملاحقتها والتضييق عليها ، وهو ما نفته السلطات البرازيلية التي جاء على لسان وزير دفاعها قوله: إن "هذه المنطقة متعددة الأعراق تضم جالية عربية.. وأعدادًا مهمة من المسلمين وكل هؤلاء يعيشون في سلم وأمان وفي انسجام تام مع محيطهم؛ لذا فإن القيام بأي خطوة متسرعة أو اتخاذ أي قرار من دون أي أساس ضدهم يعتبر عملا عنصريا. والبرازيل.. تدين هذه التصرفات وهذه الأحكام الجاهزة ضد الجالية العربية"[1].

وختاما، على الرغم من قتامة الواقع الاندماجي العربي الحالي؛ فإن الحماية التي توفرها بعض الأنظمة اللاتينية للجالية العربية تدفعنا إلى الاستنتاج بأن المستقبل ربما يحمل فرصا أفضل لتحقيق الاندماج في ظل وصول اليسار الجديد إلى الحكم في عدد من بلدان القارة، ومع تنامي موجة العداء للهيمنة الأمريكية بين الرأي العام اللاتيني. ويظل الحفاظ على الهوية رهنا بتمسك المهاجرين بجذورهم الثقافية، وكذلك في قيام الوطن بدوره في التواصل مع أبنائه في المهجر، وهو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الملحقيات والمكاتب الثقافية العربية بالخارج بما يكفل بناء جسور للتواصل مع المهاجرين تسمح بالإبقاء على الأواصر التي تربطهم بأوطانهم الأصلية.

الصعوبات التي تواجه الجالية المسلمة: تواجه الجالية الإسلامية العديد من الصعوبات منها[2]:

1. الافتقار للدراية الكافية بالدين والثقافة الإسلامية.
2. التقصير في ممارسة التعاليم الإسلامية من قبل البعض، ويرجع ذلك إلى عدم فهم المسلمين أنفسهم للإسلام، ومحاولتهم أحيانا أن يبدو مثل سكان المجتمعات التي يعيشون بها لينتهي بهم الحال بتقليد عاداتهم.
3. فقد الاهتمام بتعليم اللغة العربية.
4. الافتقار لموارد اقتصادية.
5. الافتقار لمرشدين دينيين يعلمون اللغة الاسبانية وعادات الدول التي ينشرون الدعوة بها.
6. عدم توفر مساعدة للأطفال والشباب.
7. عدم وجود لجنة لإدارة المصالح الإسلامية "الوقف".
8. عدم توفر مؤسسات دراسية أسلامية وعربية للمستوى الثانوي.
9. عدم توفر مادة أسلامية باللغة الاسبانية.

---

[1] **سيلفيا مونتيننغرو : العرب في البرازيل ، خوسية البيرتو وآخرون : الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية دراسة حالات .. المصدر السابق ،ص205 .**

[2] **مروة عامر:مفكرة الإسلام ، الإسلام في أمريكا اللاتينية ، الموقع http;ll.www.islammemo.cc.**

10. الافتقار لوجود تنسيق بين أنشطة الهيئات الإسلامية.
11. عدم التواصل بين المسلمين على كل المستويات: الفردية والأسرية وبين الهيئات والمنظمات.
12. عدم عقد مؤتمرات واجتماعات دينية.
13. الافتقار لوجود مجموعة معدة تتولى مسئولية الرد على وسائل الإعلام.
14. نقل بعض وسائل الأعلام المحلية صورة خاطئة عن الإسلام والمسلمين، وتعمل المنظمة الإسلامية لأمريكا اللاتينية على وضع خطة عمل مشتركة ودقيقة للتصدي لهذه الصعوبات وتطبيقها من خلال الهيئات الإسلامية في دول أمريكا اللاتينية.

الخاتمة

وفي ضوء كل ما ذكر يمكن القول ، إن المهاجرين العرب الأوائل إلى أمريكا اللاتينية استطاعوا وبفضل ما حققوه من نجاح اقتصادي من تسلق درجات السلم الاجتماعي بشكل سريع، ودفع بهم هذا النجاح الاقتصادي إلى إرسال حوالات مالية إلى أوطانهم الأصلية أما لمساعدة الأقارب والأصدقاء أو للإسهام في تحسين الظروف الاقتصادية لبلدانهم. أما أبناء الجيل الثاني فقد اندمجوا بشكل تام في مجتمعات البلدان التي ولدوا فيها ومن مظاهر اندماجهم عدم تمكنهم من اللغة العربية وحملهم أسماء أسبانية وإحساسهم بالانتماء إلى البلدان التي ولدوا فيها وأن تخرجهم من المدارس والجامعات والنجاح الذي حققوه في الحياة الاقتصادية والسياسية والمهنية كان وراء سرعة اندماجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه دون أن يعني ذلك قطيعتهم التامة مع بلدانهم الأصلية. أما فيما يتعلق بأبناء الجيل الثالث فيوجد لديهم نوع من الاهتمام الخاص بالثقافة العربية والرغبة في التعرف بها داخل المجتمع بهدف تحقيق تقارب اكبر بين السكان الأصليين من جهة والمهاجرين العرب المنحدرين منهم من جهة أخرى. والمؤكد أن هذه الجالية لن تعود إلى بلدانها الأصلية مهما حدث في المنطقة العربية من أحداث تدعو إلى التفاؤل مثل التعايش الاجتماعي بين مختلف الطوائف في لبنان والسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والنمو الاقتصادي والتطور الصناعي في منطقة الخليج البترولية، والاستقرار السياسي في سوريا (وجميعها لم تحدث حتى يومنا هذا). ويمكن أن نلخص طبيعة الهجرة العربية والإسلامية إلى بلدان أمريكا اللاتينية بنص ورد في رواية كولومبية تحمل عنوان: (خطوات وآثار) تتحدث عن أخوين عربيين مهاجرين ينتميان إلى عائلة واحدة حيث نقرأ فيها "خطوة هنا ، وخطوة هناك، اثر هنا، واثر هناك، لقد تركوا جميعهم خطواتهم وآثارهم في البلدان التي حلوا بها".

المقدمة

1. هنالك علاقة وطيدة ما بين الحرب والإستراتيجية والإستراتيجية العسكرية فالحرب تعني صراع ارادتين من اجل بلوغ الأهداف التي تتبناها السياسة العليا للدولة أو ما يطلق عليها الإستراتيجية العليا والشاملة فالحرب وسيلة لبلوغ الهدف والإستراتيجية العليا هي التي تضع الخطوط العريضة للوصول إلى الأهداف اذن فلإستراتجية حيث تقع الإستراتيجية الشاملة العليا في القمة وتخضع مباشرة للسلطة السياسية ومهمتها هي التعريف بكيفية والية إدارة الحرب الشاملة ووضع الغايات لكل من السوق السياسي والسوق العسكري والسوق الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي والتي بدورها تؤلف المكونات الأساسية للسوق العام وتامين درجة عالية من التنسيق بينهما جميعا ، وبغير السوق العام كما ذكرنا انفاً من اختصاص القيادة السياسية العليا أو رؤساء الدول والحكومات وبمعاونة رؤساء الاركان والمستشارين ومجلس الدفاع الاعلى أو مايطلق في بعض الدول مجلس الأمن القومي ويكون السوق العام أما السوق مباشرة أو غير مباشرة .
2. لقد عرف ليدل هارت الإستراتيجية بأنها(السياسة التي تقود سير الحرب)[1]، كما عرفها كلاوزفنز (استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب) حيث أن هذا التعريف يخلط ما بين مسؤوليات السلطة العليا للدولة وبين عمل القادة العسكريين ، مع أن الإستراتيجية العليا أو السوق العام هو عمل من أعمال الدولة فالدولة هي التي ترسم الإستراتيجية أو السوق العام في مختلف ميادين الحياة ، ويرى الجنرال يوفر بان الإستراتيجية ليست كلاً لايتجزأ ويرى انها ليست جامدة لكنها (اسلوب في التفكير) يسمح بدراسة الاحداث

(*) باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية

[1] ليدل هارت (نظرة جديدة الى الحرب) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بيروت ، ترجمة اكرم ديري 1965 ص 79 .

ة العسكرية-مقاربة نظرية

العميد الطيار الركن
عباس محمد الفتلاوي

وتصنيفها حسب اهميتها واختيار الوسائل الفعالة الملائمة لها وهي الإستراتيجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع تلك الدولة ومواردها المادية والمعنوية نسبة إلى قوة وامكانيات الخصم أو الدولة المعادية .

3. الإستراتيجية أو السوق العام لايمكن فصلها عن مركباتها الاساسية فهي إستراتيجية شاملة تتداخل في المواقف السياسية إلى حد كبير أي انها لديها توقع كامل للاحداث ومجرياتها على ضوء الافتراضات والمعطيات المختلفة مع السلوك الواجب اتخاذه ازاء كل احتمال ويدخل هنالك الحل العسكري كاحد الاحتمالات التي قد تضطر الدولة لسلوكها من خلال قيادة العمليات العسكرية وبصورة متوازية السلوك الدبلوماسي مع الدول الأخرى صديقة أو معادية ، فالإستراتيجية والدبلوماسية تابعان للسياسة حيث ينبغي أن تتطابق الحرب تطابقاً تاماً مع النوايا السياسية وعلى السياسية أن تتلائم ايضاً مع الوسائط الحربية الجاهزة فالإستراتيجية العسكرية مسؤولة على وضع الخطط لتنفيذ هذا الواجب وهي تعني (فن توزيع واستخدام مختلف هذا الهدف فان كل التحضيرات التي تسبق هذا العمل وتهيئ له وتتنفذه التعبئة العملياتية . اذن فان العلاقة مابين الإستراتيجية العليا الشاملة والتي من خلالها تصاغ الإستراتيجية العسكرية والتي تعتبر العلاقة بينهما علاقة متداخلة ومترابطة ، أي أن الإستراتيجية العليا تمثل الاب الراعي للابناء[1].

4 . فالإستراتيجية العليا تقوم بوضع الخطط الإستراتيجية والتي هي عبارة عن مجموعة من الاعمال المنسقة للازمة لتحقيق الأهداف والمهمات وتحتوي هذه الخطط على اساليب التنفيذ والتوصيات والاسبقيات وتحديد لموارد المادية والبشرية والمسؤوليات ومدى التنفيذ اما الإستراتيجية العسكرية فهي تعني كافة الفعاليات العملياتية والتعبوية ونجاحها يعني نجاح تطبيق الإستراتيجية الشاملة ومن مستوى أدى الانه في الوقت نفسه فان من ميزات الإستراتيجية العسكرية بأنها محدد بفترة الحرب والإستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحرب وهو السلم الذي يعقبه والتنسيق والتنيسق ما بين مختلف وسائط الحرب وتنظيم استخدامها .

تعريف الأستراتيجية العسكرية

5 . **العقيدة العسكرية** . وتعرف العقيدة العسكرية هي (كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم، التي تستخدمها القوات المسلحة سلما وحربا) وتعتبر ظل العقيدة السياسية، وان الإستراتيجية العسكرية تبدأ من حيث تنتهي العقيدة العسكرية

6 . **الأستراتيجية العسكرية** . تعرف المدرسة الغربية الإستراتيجية العسكرية هي (فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية، وإنها فن حوار القوى وحوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها(، أي أن الإستراتيجية تضع مُخططات الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك، وفي تعريف أخر لها هي (علم وفن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف حددتها السياسة وذلك باستخدام القوة أو التهديد بها)[2].

تعد الإستراتيجية العسكرية من يث محتواها أعلى مجال من مجالات النشاط العسكري وهي تعبر عن مزاوجة العلم النظري والخبرة العملية في أعداد القوات المسلحة للدولة، واستخدامها الأمثل في الحرب، وكذلك نشاط القيادة العسكرية العليا عند تنفيذ المهمات الإستراتيجية في الصراع المسلح بغية تحقيق النصر، ويقسم فن الحرب الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الفن الاستراتيجي، الفن ألعملياتي، فن التكتيك (أو ما يطلق عليه اصطلاح "تعبئة).

الاستراتيجية هي "علمٌ وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه من غير ذلك السبيل". إن الاستراتيجية متعددة الأنواع فمنها الأستراتيجية العليا والمباشرة وغيرالمباشرة والإدارية، وغير ذلك من الأنواع

[1] السوق العام ، مختارات سوقية ، مجلة تصدرها مديرية التصوير القتالي – دائرة التدريب ، وزارة الدفاع / العدد 7 السنة الرابعة شباط 1988 ، ص22 .

[2] اللواء الركن احمد داود سلمان ، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة ، دار الحرية للطباعة والنشر ، 1988 ص37.

إن الاستراتيجية غير المباشرة هي تحاشي الدخول في مواجهات ومجابهات مباشرة مع الأعداء وذلك انتظاراً لظروف تكون أكثر ملاءمة بحيث يمكن التفوق على العدو تفوقاً كاملاً وبدرجة يمكن معها تدمير العدو تدميراً كاملاً والقضاء عليه، فلذلك يعتمد أسلوب هذه الاستراتيجية على توريط الخصم في معارك جانبية تستنزف موارده وترهق معنوياته وتنال من صلابته وتماسكه، فكل ذلك يضعف من إمكانات الخصم العسكرية وقدراته في معارك المواجهة الرئيسية. منذ قديم الزمان ونحن نسمع ونرى حتى وقتنا الحاضر نموذجان للحرب هما النموذج المباشر والنموذج غير المباشر ويسمى هذان النموذجان في لغة التكتيك العسكري الاستراتيجية المباشرة والاستراتيجية غير المباشرة.

أ . **الاستراتيجية المباشرة** . والتي تبحث في تحقيق الأهداف للدولة بالطرق السريعة أو الوسائل الاكثر قوة ، فحيث تعتبر القوة العسكرية الإدارة الرئيسية لتحقيق الأهداف وبدعم من العناصر الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافة والتكنولوجيا والتي تشكل اجزاء اخرى مكملة للقوة والعسكرية وهي تظهر في ثلاث صور فرعية .

اولا . إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول على النصر نتيجة الاشتباك مع قوات العدو لتحقيق النصر .

ثانيا .إستراتيجية مباشرة تستهدف الحصول النصر ليس عن طريق الاشتباك المباشر ولكن باستخدام المناورة السوقية أو التعبوية والتي تخل بتوازن العدو وازعاجه ومباغته.

ثالثا . إستراتيجية مباشرة تبحث في تحقيق الهدف عن طريق التهديد باستخدام القوة النووية. تعني في الفهوم العسكري هي أخذ الثور من قرنيه[1]، أي الاشتباك المباشر وتتصف هذه الاستراتيجية بالقيام بهجوم لشل حرحة الخصم وافشال خططه العسكرية العملياتية والتعبوية وافشال خططه الهجومية وترتيباته الدفاعية وطريقة تفكيره بستخدام كافة انواع القوات البرية والجوية والبحرية، وخير من يقوم بتنفيذ هذه الأستراتيجية هي القوات الجوية السوقية والقوات الصاروخية ارض/ارض وقوات العمليات الخاصة، منلال ضرب اهداف العدو السوقية كوسائل الأصالات المختلف التي تشمل منظومات ومراكز القيادة والسيطرة والقواعد الجوية والأهداف السوقية الحيويه المختلفة ، تعقبها عمليات تجريد شامله تقوم بها القوة الحوية التعبوية ، ذلك من خلال ضرب الناطق الأدارية خلف ومراكز التموين المختلفة للقطعات ومحطات الوقود ، وتدمير الجسوروالنقاط الحرجة كالأنفاق التي تعرقل حركة القطارات والأليات التي تستخدم لأسناد القعطات ، اي ان الغاية من هذه العمليات هي لشل حركة العدو وعزل قطعاته الدفاعية ام الهجومية ، تصحبها تنفيذ الهجوم المباشر البري الدعوم بالطائرات السمتية .

ب . **الاستراتيجية غير المباشرة** . وهي إستراتيجية بالغة التعقيد ورهيبة الفعالية معتمدة على المخادعة السوقية والتعبوية وتكمن اهميتها بحرية العمل ،وخاصة باستخدام الاسلحة النووية ، وهي تبحث عن تحقيق الأهداف الوطنية والقومية بوسائل تكاد تكون غيرمتوقعة بالدرجة الأولى ، وباتباع هذه الأستراتيجية والتي من خلالها سيتم انهاك قوة العدو بالدرجة الثانية ، وتظهر هذه الإستراتيجية بخمسة وجوه فرعية منها (استخدام الاساليب الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية اللجوء إلى حرب العصابات طويلة الأمد كما في الجزائر وفيتنام وفتح جبهات ثانوية داخل اراضي واقاليم العدو اثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية داخل الاقاليم ، والاستيلاء على هدف جزئي بسرعة كبيرة باستخدام المباغتة السوقية وبتفوق القوات .

ففي النموذج الحربي تتصف صذه الأستراتيجية بالصبر والطموح اللتان يشكلان دوران أساسيان في هذه الاستراتيجية ، وتتضمن هذه الاستراتيجية إخلال توازن وزعزعة وإزعاج الخصم وتفتيته مادياً ومعنوياً ، بالاقتراب من الخصم من اتجاهات لا يتوقعها قبل الإجهاز عليه إجهازاً تاماً .

ولفهم هذه الاستراتيجية يجب علينا ان نضع بنظر الأعتبار أن هذه الاستراتيجية غير خالية من القتال او المفاجآة لو ان العدو قد قد تمكن من عرفة نوايا تلك الدولة التيقد تسلكها، كما حدث للأنزال الأمريكي في ايران من اجل انقاذ الرهائن. فهي تمثل حالة المزج في القتال بين مجموعة من الناورات المختلفة البرية او الجوية اوعمليات الأنزال الجوي في اماكن او اهداف غير متوقعة بالنسبة للعدو لغرض زعزعة خططه وتوقعاته لمحور الهجوم الرئيسي . وتشمل هذه تنفيذ العمليات ضد المواصلات والشؤون الإدارية للعدو وغيرها من الأهداف الستراتيجية الأخرى، فالهدف من هذه الاستراتيجية هو تفكيك العدو وتفتيته قبل الإجهاز عليه واجباره على تغيير خططه

[1] **ليدل هارت (الاستراتيجية وتاريخها في العالم) دار الطليعة ، بيروت ، ترجمة هيثم الايوبي ، الطبعة الاولى ، 1976 ، ص 64-65 .**

العسكرية او القيام بعمليات انسحاب غير منظم . ويدخل في عداد هذه الاستراتيجية نظرية التقرب غير المباشر[1].

فالتقرب غير المباشر هو التقدم نحو العدو من اتجاهات غير متوقعة ، وبتغييراخر تلك الاتجاهات التي قد نصرف تفكير العدو عن أهدافنا الحقيقية. وهذا ماأتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في هجومها البري على العراق من خلال سلوك طريق الصحراء وتفادي المدن وقيامها بعمليات انزال في مناطق متعددة من العراق وخاصة في المناطق الغربية بأتباع تعبئة التخي للمدن العراقية وتثبيت قواتها من اجل اشغالها عن المحور الرئيسي للهجوم .

إن مناورة التقرب غير المباشرة وسيلة تفرض نفسها على أحد الطرفين المتنازعين إذا كان أحد الطرفين لا يثق بنفسه أنه على قدر كاف من القوة بحيث يستطيع النصر على خصمه في أرض الطرف الثاني، ونتيجة لذلك لا يستطيع أي طرف الدخول في حرب مباشرة إلا عن طريق مناورة التقرب غير المباشر حتى لو أحس أحد الطرفين أنه أقوى من خصمه ، فإن اتباع استراتيجية التدخل المباشر قد يكلف هذا الطرف خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات العسكرية المختلفة ، فان الفكرة الرئيسة لمناورة التقرب غير المباشر هي قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بمناورة التقرب غير المباشر لا بالقتال، فيجب علينا أن لا نجابه العدو من البداية مجابهة مباشرة بل نستعين بمناورة دقيقة وناجحة نهدف من وراء هذه المناورة إلى التعويض الموجود في عدد القوات المتيسرة لدينا بالنسبة لقوات العدو. لقد وجدت مناورة التقرب غير المباشرة ذات الطابع الجغرافي تطبيقاً في الاستراتيجية الشاملة لمختلف النزاعات التي يريد فيها أحد الخصمين الوصول لنتائج عسكرية ليست عن طريق القوة المباشرة ويرجع ذلك إلى نتيجة خوف أو ضعف أو استخدام القوة النووية عند أحد الطرفين، ولذلك لا بُد من تسمية مناورة التقرب غير المباشرة بالاستراتيجية غير المباشرة[2].

اولا .أهمية الاستراتيجية غير المباشرة . إن الاستراتيجية غير المباشرة في عصرنا الحاضر أصبحت مهمة واتسع عملها بسبب وجود السلاح الذري وتصفية الاستعمار ولذلك هي استراتيجية بالغة التعقيد رهيبة الفاعلية تتصف باتباع مناورة المخادعة السوقية إن الشيوعيين هم أول من طبق هذه الاستراتيجية وذلك على النطاق الدولي، أنهم أكثر لناس تطبيقاً لهذه الاستراتيجية في ظروف الصراعات الدولية التي خاضوها ضد خصومهم.

ثانيا .دور الحالة المعنوية الاستراتيجية غير المباشرة . إن للقيم المعنوية أساساً وأهمية كبيرة في كل الصراعات العسكرية ، فالقيم المعنوية تدخل في كل لحظة فتستطيع الهزيمة تحطيمها والنصر رفعها وزيادة حيويتها. يقول (كلاوزفيتز): وتلعب القوى المعنوية في مناورات الاستنزاف والإجهاد دوراً أساسياً في تعزيز حالة المعنويات ورعايتها ، وهي من ضمن المهمات السياسية القومية العليا للدولة، ويمكن للعوامل المعنوية وكما هي بالنسبة للعوامل المادية أن تضمحل وتذوب مع الزمن بسبب خطأ قد ترتكبه الحكومة أو القيادة بحق المواطنين ، وترتبط المعنويات إلى حد كبيربالجهود الذي تبذلها الدولة في المجال الداخلي لبناء المجتمع من خلال اهتمامها بالمواطن واعتباره غاية وهدف استراتيجي . وفي مجال تنمية الفضائل مثل الرجولة والشهامة وحب الوطن والشعور بالمواطنة لدى أبناء الأمة.

ثالثا . مميزات الاستراتيجية غير المباشرة .

(1) تقوم على انتظار نتائج الحسم بوسائط غير عسكرية ، ولا يكمن الفرق الأساسي في الاستراتيجية غير المباشرة وبين التقرب غير المباشر في الطابع الجغرافي فحسب ، بل التقرب غير المباشر هدفه إحراز النصر العسكري وتحضيراته غير المباشرة ، لكن الاستراتيجية غير المباشرة لا تسعى لإحراز النصر العسكري بأستخدام الألة العسكرية فحسب بل بطرق عديدة غير القوة العسكرية ، لكن في الوقت نفسه فان القوة العسكرية تكون عامل اساسي في التأثير لأجل حسم الصراعات وتعتبر عامل مساعد وداعم للعامل السياسي .

(2) تكمن مميزات هذه الأستراتيجية في ذات الطابع الخاص الذي تتخذه فيها حرية العمل. وقد كانت هذه الميزة شائعة الأستخدام قبل ظهور السلاح الذري ، فلا يمكن أن يجري أي صراع إلا داخل هامش حرية من العمل محدد بصورة جيدة بسبب الانعكاسات التي قد يسببها تطوره على الوضع الدولي، فكلما ضاقت حرية العمل كلما

---

[1] **محمد فاروق الهيتي ، الاستراتيجية الاسرائيلية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، 1986 ص25.**

[2] **السوق العام / مختارات سوقية ، مصدر سبق ذكره ص 21.**

أصبحت مهمة ، لأن حرية العمل هي التي تسمح لوحدها بمجابهة الوضع القائم الذي يدعى الردع النووي محافظته عليه. وكذلك كلما ازدادت حرية العمل تماسكاً من أبناء الدولةالمستخدمة لها اصبحت وسائل استثمارها دقيقة وملتوية. ففي عصرنا هذا العصر النووي تبدو لنا **الاستراتيجية غير المباشرة(على أنها فن معرفة أفضل استخدام لهامش حرية العمل الضيق الذي أفلت من الردع بالأسلحة النووية والحصول بواسطته على نجاحات حاسمة رغم التحديد والتحديد القاسي أحياناً للوسائط العسكرية التي يمكن استخدامها فيه**

7 . **العلاقة بين الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجية العسكرية:**

أ . تكون المهمة الاساسية للاستراتيجية العامة هي تكييف وتطويع مختلف الوسائل ضمن حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة وتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية والداخلية والعسكرية .

ب . أما بالنسبة للاستراتيجية العسكرية فهي تهتم بتفاصيل اساليب تحقيق بعض الأهداف من خلال استخدام القوة وهي مسؤولة عن وضع الخطط العسكرية الاختصاصية وهي ليست مثل الخطط الإستراتيجية العامة .

8 . **فالإستراتيجية العسكرية تتمثل بحقيقتين اساسيتين هما :**

أ .**الأستمرارية** . حيث تتميز باستمرار فعالياتها في اعداد وتنظيم القوات المسلحة وتكييف خططها وهي تتدخل باستمرار في حسابات الإستراتيجية الشاملة وفي تصورها للاهداف القومية .

ب . القدرة . على تحقيق الأهداف والمهمات الوطنية والقومية وهي تعتمد بصورة دائمية على الخطط الإستراتيجية العامة المنبثقة من أهداف القيادة السياسية وطموحاتها .

9. **عناصر الإستراتيجية العسكرية . تتحدد بعنصرين هما :**

أ .**استمرارية الموارد** . وهي تحقيق واقرار الموارد البشرية والموارد المادية اللازمة من القوات المسلحة من ناحيتين الكم والنوع اضافة للعامل النفسي الذي لا يقل تاثيره عن تاثير الموارد الأخرى.

ب .إستراتيجية العمليات (العمليات التعبوية). وهي باستخدام القوات المسلحة باعمال ذات طابع عملياتي وتعبوي لغرض احداث التاثيرات المطلوبة فان الاعمال تحتسب من خلال الموقف الخاص لتلك القوات على ضوء الأهداف المطلوب تحقيقها وطبيعة مقاومة العدو[1].

10.غراض الإستراتيجية . وهي تختلف من دولة إلى اخرى ومن حلف إلى اخر وذلك انعكاساً لاهداف الإستراتيجية العامة سواء كانت إستراتيجية تعرضية أو إستراتيجية دفاعية أو إستراتيجية ردع صاروخي او نووي ، ومن اهم الأهداف الثابتة للاستراتيجية العسكرية هي .

أ . **منع الحرب** . ويتحقق هذا الغرض من خلال امتلاكها قوة رادعة سواءاً كانت تقليدية أذا كان العدو لايمتلك الاسلحة النووية أو كانت قوة نووية .

ب . دعم واسناد السياسة العليا للدولة . وذلك من خلال تبني فكرة الإستراتيجية الغير مباشرة ومع تهياة القوات المسلحة وجعلها على اهبة الاستعداد للتدخل عند الحاجة .

جـ . **ربح المعركة** . عن طريق تحقيق النصر العسكري وفرض الارادة على العدو وتدمير قواه النفسية والمادية وهذا ينطبق على الحرب المحدودة وقد لايتطبق على استخدام النصر في ظروف الحرب النووية

مستويات الإستراتيجية

11. تكون الإستراتيجية من ثلاثة مستويات :

أ. **المستوى الوطني الشامل** . وهي الستراتيجية العليا أو الشاملة أو الكبرى .

ب. **المستوى التخصصي** . كالاستراتيجية السياسية ، الإستراتيجية العسكرية .

ج. **المستوى الفرعي** . تهتم بنوع في مجال معين كالتصنيع أو التجارة وغيرها.

مشاكل الإستراتيجية – العسكرية

---

[1] **كفلا عن اللواء الركن ، احمد داود نظريات الاستراتيجية العسكرية ، مصدر سبق ذكره ، ص50-52.**

12.عندما نتحدث عن مستوى الإستراتيجية العسكرية يجب أن نضع في اعتبارنا ايضا حل جميع مشاكل هذه الإستراتيجية التي تتألف من ناحيتين:

أ. **الجانب النظري.** تهتم هذه الإستراتيجية باعتبارها مادية علمية تبحث العلاقات الشاملة والارتباط المتبادل كظاهرة الحرب، وعلى ضوء ذلك يتم صياغة الإستراتيجية العسكرية وتشمل (قوانيين الإستراتيجية، مبادئها، القواعد، المتطلبات المتعلقة بشتى امور ونواحي الصراع).

ب. **الجانب العملي.** يهتم هذا الجانب العملي من الإستراتيجية العسكرية في مجال اخر من نشاط القيادة السياسية والقيادة العليا والاركان العليا وهو (فن اعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب، أي اعداد الدولة عسكريا للحرب وخوض الصراع المسلح في ظروف زمنية راهنة).

الإستراتيجية العسكرية ومكانتها في علم وفن الحرب

13. إن الإستراتيجية العسكرية ، في المفهوم الحديث، هي نظريات وتطبيقات الإعداد للحرب وخوضها بمجملها، وبعض مراحلها وحملاتها،وعمليات الجبهات (مجموعات الجيوش) ومجموعة الجبهات، المنفذة بالجهود المشتركة لجميع أنواع القوات المسلحة بغية تحقيق الغايات السياسية للحرب أو غايات إستراتيجية أضخم منها، بحيث أصبح لا يفهم من الإستراتيجية العسكرية كنظرية ذات منهج متكامل متناسق في الوقت الحاضر التطبيق العملي فحسب، وإنما يفهم منها أيضاً نظرية الإعداد للحرب وخوضها.يُفهم من محتوى مضمون الإستراتيجية العسكرية، مجموعة من المشاكل التي تعترض الإستراتيجية العسكرية ذاتها. وإن محتوى هذا المضمون الذي نتحدث عنه يتعلق بالمهمات والمشاكل التي تحلها الإستراتيجية العسكرية، وبالقوى والوسائط التي تضعها السياسة (أي الدولة) تحت تصرفها من أجل تحقيق غايات وأهداف سياسية معينة[1]. وينتمي إلى المشاكل **والمهمات التي تشكل بمجموعها محتوى الإستراتيجية العسكرية في الوقت الحاضر ما يلي:**

أ . قانونية الصراع المسلح، الإستراتيجية المتبعة، وحساباتها، واستخدامها في النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية

ب . وشروط الحرب المقبلة وطبيعتها وإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب.

ج . أنواع القوات المسلحة واستخدامها الاستراتيجي.

د . أساليب خوض الصراع المسلح. هـ .التأمين المادي والفني للصراع المسلح.

و . طرق قيادة القوات المسلحة في الحرب.

ز . وجهات النظرالاستراتيجية للأعداء المحتملين.

ح . مبادئ الدفاع المدني.

حيث لا يعتبر محتوى الإستراتيجية العسكرية ثابتاً كمفهومها نفسه بل يتبدل بحسب التصورات المتبناة، بالنسبة للوقت الراهن عن ماهية الإستراتيجية، والمهمات التي تضعها سياسة الدولة، وإمكاناتها المادية والروحية أمام الإستراتيجية.

تعتمد الإستراتيجية العسكرية في حل هذه المشاكل وانجاز تلك المهمات الأنفة الذكر، على معرفة قوانين الحرب المعتبرة تاريخياً والمقررة علمياً وموضوعياً والتي تقرر بأن العلاقة بين سير الحرب ونهايتها والعوامل المادية الفنية (اللوجستية)، المعنوية السياسية (الروحية)، ذا مفعول متساوي الدرجة في أية حرب، وبالنسبة لأي جانب من الطرفين المتحاربين.ولهذا السبب يتوجب على القيادة السياسية والعسكرية العليا للبلاد أو لدولة ما، عند إعدادها البلاد للحرب أن تدخل في اعتبارها أن الحرب عبارة عن امتحان شامل للقوى المادية والمعنوية والروحية لكل أمة.

14 . وعندما نتحدث عن محتوى الإستراتيجية العسكرية يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن حل جميع مشاكل الإستراتيجية العسكرية له ناحيتان: ناحية نظرية،وناحية عملية. وعلى الرغم من أن هاتين الناحيتين على ارتباط جدلي متبادل فيما بينهما إلا أن هناك فرقاً بينهما سنراه لاحقاً.

أ . الجانب النظري للإستراتيجية العسكرية . تهتم نظريات الاستراتيجيات العسكرية باعتبارها مادية علمية ببحث العلاقات الشاملة والارتباط المتبادل لظاهرة الحرب، وعلى ضوء نتائج هذه البحوث تصاغ النظريات الإستراتيجية العسكرية:(**قوانين الإستراتيجية ومبادئها، والقواعد والمتطلبات والنصائح المتعلقة بشتى أمور ونواحي الصراع المسلح)**. وإن معرفة القوانين العامة للصراع المسلح تساعد القيادة السياسية والعسكرية على توقع طابع الحرب المقبلة، واستخدام هذه القوانين بنجاح عند قيادة الحرب، وتوجيه نشاط القوات المسلحة بشكل مدركٍ وواعٍ.تشمل نظريات الإستراتيجية العسكرية دراسة طابع الحرب المقبلة، وعلى ضوء الاستنتاجات التي تضعها هذه النظريات، وانطلاقاً من الشروط الراهنة الفعلية للموقف السياسي

[1] اندريه لفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، دار الطليعة بيروت ، ترجمة اكرم ديري وهيثم الايوبي ، الطبعة الثانية 1970، ص44-45.

والاستراتيجي، ومع اعتبار الإمكانات الفعلية)الحقيقية)، **تقوم القيادة السياسة العسكرية، والقيادة العسكرية العليا وهيئةوالأركان العليا** بالتخطيط العملي لإعداد البلاد للحرب وتوجيه القوات المسلحة والسكان للحرب، وبناء على هذه الاستنتاجات عن الحرب المقبلة والخبرة التاريخية أيضاً تحدد مكان ودور جميع أنواع القوات المسلحة ، وأسس استخدامها الاستراتيجي في الحرب القادمة. والأساليب المتوقعة لخوض مثل هذه الحرب، وأسس قيادة القوات المسلحة عموماً.

في ضوء معطيات النظريات او المعطيات الحربية تقوم القيادة العسكرية السياسية، والقيادة الإستراتيجية في البلاد ببناء أنواع القوات المسلحة عملياً، ووضع الأنظمة والمراجع التي تلقي ضوءاً على أساليب الصراع المسلح،ودور أنواع القوات المسلحة وصنوف القوات في الصراع المسلح، وتحقق القيادة الفعلية للقوات المسلحة في أثناء الحرب.

ب الجانب العملي (التطبيقي) للإستراتيجية العسكرية . ان هذا الجانب العملي من الاستراتيجية العسكرية في مجال آخر من نشاط القيادة لسياسية، والقيادة العليا والأركان العليا **وهو (فن إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب،أي إعداد الدولة عسكرياً للحرب وخوض الصراع المسلح في شروط زمنية راهنة.**

تطبيقات الأستراتيجية العسكرية

15 . وننوه هنا أن تطبيقات الإستراتيجية العسكرية على الرغم من أنها تدخل في حساباتها جميع الاستنتاجات النظرية إلا أنها قد لا تستخدمها جميعاً أو دائماً لأنها على علاقة مباشرة وواقعية بالحرب الراهنة، وبقوات مسلحة معينة ووسائط صراع مسلح محدد،وعلى علاقة أيضاً بالقادة والمسؤولين العاملين في مجال السياسة والحرب،فلهؤلاء خصائص وقدرات ومعارف إستراتيجية مفيدة وخبرات عملية إستراتيجية مختلفة، وهنا يتجلى ماهية الإستراتيجية العسكرية . اذ إن الطبيعة المزدوجة للإستراتيجية العسكرية النظرية والعملية تحدد بيئتها للعلم العسكري، وفن الحرب، حيث أن الأسس العلمية لنظريات الإستراتيجية العسكرية في كشف قوانين الصراع المسلح تجعل منها أي (من الإستراتيجية العسكرية) جزءاً أساسياً من العلم العسكريكما أن الحلول العملية للمشاكل الإستراتيجية هي مجال من مجالات فن الحرب لذا تحتل الإستراتيجية العسكرية مكان الصدارة في كل من العلم العسكري وفن الحرب بآن واحد، فهي التي تحدد مهام الصراع المسلح ووسائطه الحربية لفن العمليات وهذا الأخير أي فن العمليات يُحدد بدوره مهام التعبئة ووسائطه القتالية.

فالتكتيك كما نعرف يهتم بنظريات تحضير المعركة وتطبيقاته معاً.نستدل مما سبق آنفاً **أن نظريات الإستراتيجية العسكرية عبارة عن الجزء الرئيسي من العلم العسكري** (علم الحرب)، **وهي تبحث في القوانين المميزة للصراع المسلح الحديث، أما التنفيذ العملي للمهام الإستراتيجية في ضوء قواعد نظريات الإستراتيجية العسكرية ونصائحها فينتمي إلى فن الحرب،** ولهذا تعتبر الإستراتيجية العسكرية أيضاً أحد الأقسام الأساسية لفن الحرب. وعلى هذا يقسم فن الحرب الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

الفن الاستراتيجي،الفن ألعملياتي، فن التعبئة ، وكل قسم من أقسام فن الحرب يرتبط بالقسم الأعلى مستوى منه بصورة عضوية ويؤثر في مساره.

16 .**الأسلحة النووية والصاروخية . ومن هنا لا بد من التنويه أن ظهور الأسلحة الصاروخية والنووية** أدى إلى حدوث تغيير جذري على التصورات السابقة عن طبيعة الحرب، لأن الحرب الصاروخية النووية الحديثة استناداً إلى قدرتها التدميرية ،التخريبية الفائقة ومجالاتها الواسعة وحركتيها المميزة، لا يمكن أن تقارن مطلقاً مع أية حرب سابقة. فقد ازدادت رقعة الحرب الحديثة اتساعاً. كما أن المدى في وسائط إيصال القذائف النووية غير المحدود تقريباً، يعطي الحرب المعاصرة اتساعا غير محدود أيضاً بحيث يلغي جميع الحدود بين جبهات القتال والمؤخرات او (المناطق الإدارية) ويبدل مفهوم مسرح الأعمال الحربية .

.إن الإستراتيجية العسكرية في شروط الحرب العالمية الحديثة هي إستراتيجية الضربات (الصاروخية النووية العميقة المشتركة مع إعمال جميع أنواع القوات المسلحة بغية التأثير على العدو بآن واحد، وعلى قدراته الاقتصادية وقواته المسلحة وتدميرها في كامل عمق أراضيه من أجل تحقيق غايات او أهداف الحرب في فترة قصيرة. ومن كل ما ذكر آنفاً **يمكن القول أن الإستراتيجية العسكرية من حيث**

محتواها هي أعلى مجال من مجالات النشاط العسكري . وهي تعبير الجهاز العلمي لوجهتي النظر (النظرية والعملية) في بناء القوات المسلحة للدولة،واستخدامها الاستراتيجي في الحرب، وكذلك في مجال نشاط القيادة العسكرية العليا عند تنفيذ المهمات الإستراتيجية في الصراع المسلح الحديث من أجل النصر على العدو.

تطبيقات الإستراتيجية العسكرية

17 . كما نعلم أن تطبيقات الإستراتيجية العسكرية وعلى الرغم من انها تدخل في حساباتها جميع الاستنتاجات النظرية، الا انها لا تستخدمها جميعا أو دائما لانها على علاقة مباشرة وواقعية بالحرب الراهنة وبقوات مسلحة حقيقية ووسائط صراع مسلح محدد، وعلى علاقة وطيدة بالقادة والمسؤولين العاملين في مجال السياسة والحرب والاستفادة من خبراتهم، وكذلك كشف الاسس العلمية لنظريات الإستراتيجية العسكرية والتي بدورها تساعد في كشف قوانين الصراع المسلح والتي تجعل من الإستراتيجية العسكرية جزءا اساسيا من العلم العسكري، لذلك تحتل هذه الإستراتيجية مكان الضرورة في كل من العلم العسكري وفن الحرب.

18. ومن تفرعات الستراتيجية العسكرية هنالك التعبئة أو التكتيك ، اذ تهتم بنظريات التحضير للمعركة وتطبيقاته ، وان نظريات الإستراتيجية العسكرية تعبر عن الجزء الرئيسي من العلم العسكري (علم الحرب) ، وهي تبحث في القوانيين المميزة للصراع المسلح ، أما التنفيذ العملي للمهام الإستراتيجية وفي ضوء قواعد نظريات الإستراتيجية العسكرية ونصائحها فيستمر إلى فن الحرب، لذلك تعتبر الإستراتيجية احد الاقسام الرئيسية لفن الحرب ، وهذا القسم هو الفن الاستراتيجي والفن العملياتي العمل التعبوي ، وكل قسم من اقسام فن الحرب يرتبط بالقسم الاعلى منه بصورة عفوية ويؤثر في مساره سلبا وايجابا.

الأستراتيجية العسكرية وسياسة الردع الأمريكي

19 . حددت الولايات المتحدة الأمريكية تقريرها لأطار العمل الإستراتيجي لوزارة الدفاع عن كيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة ،وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للحروب القادمة، كما وحدد التقرير قائمة الأهداف الإستراتيجية، وشكل المخاطر والتهديدات المحتملة في الفترة المحددة ، وكذلك إدامة زخم الإنفاق العسكري، وقد أعلنت الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011 والتي قدرت بـ 708.8 مليارات دولار لهذه السنة وبزيادة مقدارها 44 مليار دولار عن العام الماضي ، و تضمنت ميزانية حربي العراق وأفغانستان التي تبلغ قرابة 320 مليار دولار لعامي2010 – 2011 ، مما يؤكد استمرار العمل بسياسة المهارشة الإستراتيجية بالوجود المباشر وتخفيف الأنفاق عبر القضم بالقدرة المكتسبة اي الأستراتيجية المركبة، وكذلك استخدام العمليات العسكرية الخاصة الأقل كلفة وذلك باستخدام الطائرات بدون طيار، وخصخصة المعلومات، وتنفيذ العلميات الخاصة النوعية[1].

وتؤكد الإستراتيجية بان النزعة العسكرية الأمريكية لا تزال قائمة ، وباستخدام مطرقة الإرهاب النووي الأمريكية بدلا من نزع أسلحة الدمار الشامل ،وذلك يوسع قائمة الإرهاب وفق المنظور الأمريكية، ونجد أن الإستراتيجية تعتمد التوازن البراغماتي الواقعي، والمتمثل بتقليل الإنفاق الحربي الامريكي ، ولكنه لم يعالج ترهل الانفتاح العسكري الاستراتيجي في القواعد البرية والبحرية ونشر الأساطيل في البحار وتكاليف إدامتها عملياتيا ولوجستيا، وكذلك تراجع القدرة العسكرية وأنهاك القوات المسلحة ، ناهيك عن تعزيز الاحتياط الاستراتيجي، والإنفاق الإضافي للانفتاح ألمخابراتي ألشبحي في أسيا وأوربا والباكستان والسودان واليمن والصومال ولبنان وافغانستان والعراق والخليج العربي....الخ.وفق تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية الوسيطة من اجل استعادة قدرتها الصلبة، لكنه من الملاحظ ان هنالك انخفاض في سقف الأهداف الإستراتيجية العسكرية، ولعل ابرز المحاور الأساسية التي طرحت عبر التقرير هي:

أ . **إدامة تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية المنصوص عليها في الإستراتيجية العليا/ الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ، والمحددة في الإستراتيجية العسكرية .**

ب .**أعادة تقييم البيئة الاستراتيجة ، وتحديد قائمة التهديدات الرئيسية والتحديات الآنية والمحتملة التي يواجهها الجيش الأمريكي ضمن تلك الفترة الزمنية .**

---

[1] ل ر مهند العزاوي ، الاستارتيجية العسكرية الاميركية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، دراسات وتقارير شبكة الانترنيت http://www.alzaytouna.net/arabic/?c

ج .**إعادة تأهيل القوات المسلحة الأمريكية، ورفع مستوى جاهزيتها ، وتحقيق التوازن بين مختلف القدرات العسكرية لتحقيق ما يسمى النصر في الحروب الحالية..**

د .**الاستمرار في مشاريع التسليح الحالية وتطوير القدرات الفضائية بغية التعامل مع الحروب المتوقعة ضمن لوحة الحرب الأمريكية .**

هـ . **استمرار العمليات والأنفاق العسكري على حربي العراق وأفغانستان .**

و . **عسكرة السياسية الخارجية بالاعتماد على التحالفات القديمة والشراكات الجديدة .**

ز . **تقيم العدو القادم بمزدوجي الدول والفاعلين الغير حكوميين .**

20 . تضع الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تهديد المصالح الأمريكية عبر العالم في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية، وقد شددت على فلسفة الردع الامريكي ، وإمكانية خوض حروب كبرى ومحدودة في بيئة مجافية، إضافة الى التعامل مع التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين ، ولمعالجتها يتطلب تعزيز قوة الردع الأمريكية عبر القدرات البرية والجوية والبحرية والمعززة بالقدرات الفضائية والصاروخية والأسلحة نووية، مع تسخير شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية المنتشرة في العالم حسب نوع وطبيعة التهديد، أما على المستويين المتوسط والبعيد، فإن على القوات المسلحة الأمريكية التخطيط وتهيئة شروط النصر العسكري في عدد واسع من العمليات التي قد تتم في مسارح متعددة وأوقات متزامنة في الخارج،وتعزيز قدرة القوات على الفوز في نفس الوقت على دولتين قويتين في ان واحد .

لذلك فقد اعتمدت فلسفة الردع الامريكي بالدرجة الأولى على حماية الداخل الأمريكي من حدوث تهديدات إرهابية ويعد هذا من صلب مهام وزارة الدفاع ، وإذا فشل الردع في القيام بمهمته كما يقول التقرير، وقام خصوم الولايات المتّحدة بتحدّي مصالحها سواء كان ذلك بالتهديد باستعمال القوة أو باستعمالها فعلا، فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للرد بقوة على ذلك، وعلى الرغم من أنّه قد لا تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة العسكرية في جميع الحالات، فإن مهمة وزارة الدفاع تتمثل في أن تكون مستعدة لمواجهة هذه المخاطر من خلال توفير مختلف الخيارات الممكنة للرئيس في مواجهة جميع الاحتمالات التي قد تتضمن الرد على هجوم ما، أو على كارثة طبيعية ما تضرب الولايات المتحدة الأمريكية أو على اعتداء من قبل دولة خصم، أو على مساعدة ودعم لدولة هشّة وتأمين الاستقرار فيها .

التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية

21 . تضع الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تهديد المصالح الأمريكية عبر العالم في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية، وقد شددت على فلسفة الردع الامريكي ، وإمكانية خوض حروب كبرى ومحدودة في بيئة مجافية، إضافة الى التعامل مع التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين ، ولمعالجتها يتطلب تعزيز قوة الردع الأمريكية عبر القدرات البرية والجوية والبحرية والمعززة بالقدرات الفضائية والصاروخية والأسلحة نووية، فهذه القدرة مهمة لحماية مصالح الولايات المتحدة ، وكذلك في ضمان الأمن والاستقرار في مناطق حساسة على الصعيد العالمي، ويشير بذلك الى كوريا وإيران بتحديهما للمعايير الدولية عبر اختبار أنظمة صواريخ بالستيّة جديدة بالغة الدقة، وتتمتع بمدى أطول من صواريخ "سكود "العراقية التي تم استعمالها في العام 1991، وباتت قدرات هذين البلدين التي هي في نمو مطرد، تهدد الانتشار الأمريكي في مناطق مختلفة، بصورة لم يعهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية . حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية تضع في نظر الأعتبار ما يحدث في العالم من ثورة صناعية وبكافة الأتجاهات والصناعة العسكرية خاصة، مما تشك هذه الدول تحدي لمصالحها وسياساتها الخارجية / ومن اهم هذه التحديات هي:

أ . تعمل الصين في إطار خطة لتحديث قواتها المسلحة وتطوير عدد كبير من الصواريخ المتطورة المتوسطة والبعيدة المدى، مثل صواريخ "كروز"، فضلا عن صنع غواصات هجومية جديدة مزودة بأسلحة متطورة، وأنظمة صاروخية دفاعية طويلة المدى إضافة إلى قدراتها في مجال الحرب الالكترونية وشبكات الكمبيوتر، وكذلك المقاتلات الحديثة، وأنظمة المواجهة الفضائية، وهذا يثير الشكوك حيال نواياها المرتبطة بهذه التحديثات في ظل انعدام الشفافية أو مشاطرة المعلومات أو الإفصاح عنها .

ب . حصول او امتلاك العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة على عدد من الصواريخ كروز المتطورة والصواريخ المضادة المضادة للسفن، وغواصات صامتة، وألغام متطورة إضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي باتت تشكل تهديدا للعمليات البحرية ويعد هذا تحديا.لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية

ج . ستواجه القوات الجوية الأمريكية تحديات جسيمة في النزاعات المستقبلية من قبل الأنظمة الدفاعية المتكاملة الأكثر تطورا وفتكا والتي تمتلكها بعض الدول المعادية، فالأنظمة المتطورة لصواريخ أرض/جو والتي تساعد روسيا على انتشارها ستفرض تحديا متعاظما للعمليات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، خاصّة وأن العديد من الدول تمتلك القدرة على تعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية التي تستخدم للاتصالات أو المراقبة أو الأعمال العسكرية .

د . التحدي العسكري للفاعلين الغير الحكوميين ، والذين باتوا اليوم يمتلكون طائرات من دون طيار، وأنظمة صواريخ جوية دفاعية محمولة على الكتف من إيران، ومن الممكن أن يؤدي انتشار ولو ترسانة صغيرة من الأسلحة النووية من قبل الخصوم ووضعها في يد مثل هذه الجماعات إلى اهتزاز التوازنات الأمنية، بالمناطق الرئيسية في العالم، وهو ما سيقوض الأمن العالمي بشكل خطير .

هـ . يعد انتشار القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية والراديولوجية سواء بين الدول أو الفاعلين غير الحكوميين، يشكل خطرا على قدرة الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها وعن مصالح حلفائها، مثلما يحد من قدرتها على تحقيق الأمن والسلام وضمان الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين، كما أن استعمال القدرات النووية أو البيولوجية سيكون له تداعيات عالمية شديدة الخطورة، سواء على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو على صعيد الأمن العالمي، وعليه فإن منع انتشار واستخدام هذه الأسلحة يشكل أولوية قومية لا يمكن التهاون فيها، وهو ما يتطلب القيام بعملية احتواء جغرافي للمناطق ذات الاهتمام لضمان عدم وقوع هذه الأسلحة والمواد المرتبطة بها في أيدي أعداء الولايات المتحدة .

و . أصبح مجال الإنترنت وتأمينها بالنسبة لوزارة الدفاع يوازي أهمية مجال الفضاء والبر والبحر والجو، وأن القوات المسلحة والاستخبارات وتكنولوجيا الأسلحة في الولايات المتّحدة باتت تعتمد على شبكات الاتصال وعلى فضاء الاتصال الإلكتروني (الإنترنت). وليس باستطاعة الجيوش الحديثة في القرن الـ21 القيام بعمليات فعالة ودقيقة من دون الاعتماد على المعلومات الدقيقة وشبكات الاتصالات، والولوج الأكيد إلى شبكة المعلومات وفضاء الاتصال الإلكتروني (الإنترنت) ويتطلب هذا الأمر قيام وزارة الدفاع بتأمين شبكات التواصل الإلكتروني بشكل فعّال، وهو أمر معقد خصوصا إذا علمنا أنّ وزارة الدفاع تدير أكثر من 15 ألف شبكة كمبيوتر موزعة على ار بعة آلاف منشأة عسكرية أمريكية حول العالم، وهناك حوالي سبعة ملايين كمبيوتر وأداة اتصال تابعة لوزارة الدفاع تعمل يوميا في 88 بلد ، وكما أنّ الهجمات في مجال الفضاء الإنترنتي وسرعتها يميل لصالح كفّة الهجوم وليس الدفاع، وهذه الميزة للمهاجمين آخذة في الازدياد مع توفر أدوات القرصنة بشكل أرخص وأكثر تطورا ، وأسهل للتوظيف والاستخدام من قبل المنافسين مما كان عليه الأمر سابقا[1].

الاسلحة النووية والصاروخية

22 . لقد اثر ظهورها واستخدامها إلى حدوث تغيير جذري على التصورات السابقة عن طبيعة الحرب والأستراتيجيات التقليدية للحب المشتركة التقليدية، فالحرب النووية لايمكن مقارنتها استناداً الى طبيعة وحجم الدمار ومساحة التاثير وطبيعة الأطلاق والتوجيه ودقة الاصابة وماتحمله من دمار شامل غير محدود والذي بدوره يلغي جميع الحدود بين جبهات القتال والمناطق الادارية للقطعات ويتبدل مفهوم مسرح الاعمال الحربية .

والإستراتيجية العسكرية في شروط الحرب الكونية هي إستراتيجية الضربات الصاروخية النووية العميقة المشتركة مع جميع أعمال القوات المسلحة بغية التاثير على العدو وقدراته في أن واحد من اجل تحقيق غايات أو أهداف الحرب عليه يمكن القول أن الإستراتيجية العسكرية من حيث محتواها هي اعلى الكمجالات النشاط العسكري وهي تعبر عن وجهتي النظر النظرية والعملية في بناء القوات المسلحة للدولة واستخدامها الاستراتيجي في الحرب وكذلك مجال نشاط القيادة العليا عند تنفيذ المهمات الإستراتيجية في الصراع المسلح الحديث من اجل تحقيق النصر .

---

[1] **تقرير الاستراتيجية العسكرية الامريكية ، مركز الشرق للدرسات الحضرية والاستراتيجية 2010/4/22.**

الخلاصة

23 . تعرف المدرسة الغربية الإستراتيجية العسكرية هي (فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية، وإنها فن حوار القوى وحوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها(، أي أن الإستراتيجية تضع مُخططات الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك، وفي تعريف أخر لها هي (علم وفن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف حددتها السياسة وذلك باستخدام القوة أو التهديد بها) .

24 . والأستراتيجية نوعان ، الأستراتيجية المباشرة والتي (تبحث في تحقيق الأهداف للدولة بالطرق السريعة أو الوسائل الاكثر قوة ، فحيث تعتبر القوة العسكرية الإدارة الرئيسية لتحقيق الأهداف وبدعم من العناصر الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافة والتكنولوجيا والتي تشكل اجزاء اخرى مكملة للقوة والعسكرية وهي تظهر في ثلاث صور فرعية تبحث كلها للوصول الى تحقيق النصر) . وهي إستراتيجية بالغة التعقيد ورهيبة الفعالية معتمدة على المخادعة السوقية والتعبوية وتكمن اهميتها بحرية العمل ،وخاصة باستخدام الاسلحة النووية ، وهي تبحث عن تحقيق الأهداف الوطنية والقومية بوسائل تكاد تكون غيرمتوقعة بالدرجة الأولى ، وباتباع هذه الأستراتيجية والتي من خلالها سيتم انهاك قوة العدو بالدرجة الثانية ، وتظهر هذه الإستراتيجية بخمسة وجوه فرعية منها (استخدام الاساليب الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية اللجوء إلى حرب العصابات طويلة الأمد كما في الجزائر وفيتنام وفتح جبهات ثانوية داخل اراضي واقاليم العدو اثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية داخل الاقاليم ، والاستيلاء على هدف جزئي بسرعة كبيرة باستخدام المباغتة السوقية وبتفوق القوات .

25 . هنالك علاقة وطيدة مابين الأستراتيجية الشاملة للدولة والأستراتيجية العسكرية ، فالمهمة الأساسية للأستراتيجية الشاملة هي هي تكييف وتطويع كافة الوسائل بضمنها الموارد المختلف من اجل دعم وانجاح الأستراتيجية العسكرية ، والتي هي تهتم بتفاصيل اساليب تحقيق الأهداف المختلفة من خلال استخدام القوة . والأستراتيجية العسكرية تتمثل بحقيقتين اساسيتين هما الأستمرارية بفعالياتهاوتنظيمها وتكييف خططها من جانب ، والقدرة على تحقيق الأهداف والمهمات الوطنية والقومية من خلال اعتمادها على الخطط الأسترتراتيجية وامعتمدة على عناصرها الساسية وهما استمرارية الموارد واستراتيجية العمليات .

فالإستراتيجية العسكرية في المفهوم الحديث، هي نظريات وتطبيقات الإعداد للحرب وخوضها بمجملها، وبعض مراحلها وحملاتها،وعمليات الجبهات (مجموعات الجيوش) ومجموعة الجبهات، المنفذة بالجهود المشتركة لجميع أنواع القوات المسلحة بغية تحقيق الغايات السياسية للحرب أو غايات إستراتيجية أضخم منها. حيث لا يعتبر محتوى الإستراتيجية العسكرية ثابتاً كمفهومها نفسه بل يتبدل بحسب التصورات المتبناة، بالنسبة للوقت الراهن عن ماهية الإستراتيجية، والمهمات التي تضعها سياسة الدولة، وإمكاناتها المادية والروحية أمام الإستراتيجية.

26 . حددت الولايات المتحدة الأمريكية تقريرها لأطار العمل الإستراتيجي لوزارة الدفاع عن كيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة ،وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للحروب القادمة، كما وحدد التقرير قائمة الأهداف الإستراتيجية، و شكل المخاطر والتهديدات المحتملة في الفترة المحددة ، وكذلك إدامة زخم الإنفاق العسكري، وقد أعلنت الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011 والتي قدرت بـ 708.8 مليارات دولار لهذه السنة وبزيادة مقدارها 44 مليار دولار عن العام الماضي . وتؤكد الإستراتيجية بان النزعة العسكرية الأمريكية لا تزال قائمة ، وباستخدام مطرقة الإرهاب النووي الأمريكية بدلا من نزع أسلحة الدمار الشامل ،وذلك يوسع قائمة الإرهاب وفق المنظور الأمريكية . تضع الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تهديد المصالح الأمريكية عبر العالم في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية، وقد شددت على فلسفة الردع الامريكي ، وإمكانية خوض حروب كبرى ومحدودة في بيئة مجافية، إضافة الى التعامل مع التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين ، ولمعالجتها يتطلب تعزيز قوة الردع الأمريكية عبر القدرات البرية والجوية والبحرية والمعززة بالقدرات الفضائية والصاروخية والأسلحة النووية .

27 . تضع الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تهديد المصالح الأمريكية عبر العالم في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية، وقد

شددت على فلسفة الردع الامريكي ، وإمكانية خوض حروب كبرى ومحدودة في بيئة مجافية، إضافة الى التعامل مع التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين، ولمعالجتها يتطلب تعزيز قوة الردع الأمريكية عبر القدرات البرية والجوية والبحرية والمعززة بالقدرات الفضائية والصاروخية والأسلحة نووية. وحددتالأولويات التي قد تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في العالم . كالتطور الهائل في تطوير وصناعة الصوارخ العابرة للقارات التي تنتجها الصين، ووكذلك ايران وكوريا الشمالية، كذلك شخصت المخاطر الناتجة من الأنترنيت على وزارة الدفاع ، والتي قارنتها بما يوازي اهمية مجال الفضاءوالبر والجو والبحر، من خلال انتشار هذا الكم الهائل من شبكات الأنترنيت وهو أمر معقد خصوصا إذا علمنا أنّ وزارة الدفاع تدير أكثر من 15 ألف شبكة كمبيوتر موزعة على ار بعة آلاف منشأة عسكرية أمريكية حول العالم، وهناك حوالي سبعة ملايين كمبيوتر وأداة اتصال تابعة لوزارة الدفاع تعمل يوميا في 88 بلد، وكما أنّ الهجمات في مجال الفضاء الإنترنتيت وسرعتها يميل لصالح كفّة الهجوم وليس الدفاع، وهذه الميزة للمهاجمين آخذة في الازدياد مع توفر أدوات القرصنة بشكل أرخص وأكثر تطورا، وأسهل للتوظيف والاستخدام من قبل المنافسين مما كان عليه الأمر سابقا .

وكانت اولى بوادر الحرب الباردة داخل اروقة الامم المتحدة هي ازمة ايران عام 1946 ، عندما تقدمت بشكوى الى مجلس الامن بسبب تدخل الاتحاد السوفيتي (السابق) في الاقاليم الشمالية لايران لمساندة الاذربيجانيين وكذلك تقدم الاتحاد السوفيتي السابق شكوى ضد بريطانيا لمساعدتها الحكومة اليونانية ضد المعارضة الشيوعية، ونتج عن ذلك

اشكاليات منظمة الامم المتحدة و[illegible]

الاستاذ المساعد الدكتورة
اسراء شريف الكعود(*)

(*) عضو الهيئة التدريسية في قسم التاريخ / كلية التربية للبنات

مقدمة

ان منظمة الامم المتحدة ، هي اداة من ادوات تنظيم التعاون الدولي ، فهي لم تحل محل الدول ، ولم تنشأ للقضاء على سيادتها ، ولم تكن بديلاً عن وسائل تعامل الدول التقليدية ، وانما كانت وسيلة اخرى اوجدتها الدول لتشبع حاجاتها وتحل مشاكلها ، لذا كان من الطبيعي ان تتأثر بأي تطور يطرأ على النظام الدولي بعد صدور الميثاق عام 1945.

ولاسيما في اهم متغيرين : الاول يتعلق بالحرب الباردة والصراع بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق وان ادوات الاستقطاب لكلا الطرفين لم تكن بمنأى عن المنظمة الدولية او بعيدة عنها. واما المتغير الثاني فهو زوال الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قطباً منفرداً لقيادة التنظيم الدولي مع وجود معارضين لها وحلفاء حذرين منها.

ولم تتمكن الامم المتحدة بآلياتها كافة ومؤسساتها من ان تحد من جذوة الصراع او تخفف منه ، بل على العكس تأثرت به واصبحت احدى ساحات الصراع وهذا الانعكاس او التأثر بذلك النظام الدولي لم يكن تأثيراً ايجابياً ، بل ادى الى مخرجات سلبية كانت قد ظهرت في اداء المنظمة الدولية ونشاطها ، وما كان يرجوه المجتمع الدولي هو ان تضطلع هيئة الامم المتحدة بمهام كانت فشلت عصبة الامم في ان تنجح في تحقيقها.

مواجهات كلامية بين المندوب السوفيتي ووزير خارجية بريطانيا . وبوجه عام يمكن القول ان المنظمة الدولية ماهي الا مجموعة من المؤسسات تمارس نشاطاً بحسب اختصاص كل جهة وما اسند اليها من اختصاص ، وطبقاً للميثاق المنظم لشؤونها ، لذا ارتأت الباحثة تخصيص هذا البحث حول اشكالات الامم المتحدة التي نتجت عن وضع الصراع الدولي اثناء الحرب الباردة وكذلك انفراد الولايات المتحدة الامريكية بمنظمة الامم المتحدة واداء وظيفتها ووفقاً للمبادىء والقواعد القانونية للميثاق والاجابة عن سؤال ماهي محطات الاصلاح والاشكالات المتعلقة باجراء هذا الاصلاح ؟ . وسنبحث في الموضوع على النحو الاتي :

1- مفهوم الاصلاح في اطار الامم المتحدة (اطار نظري).
2- الاشكالات التي انعكست على الهيكلية التنظيمية لمنظمة الامم المتحدة.
3- الاشكالات التنفيذية لمنظمة الامم المتحدة.
4- المشاريع المطروحة لاصلاح منظمة الامم المتحدة.

المبحث الاول

مفهوم الاصلاح في اطار منظمة الامم المتحدة

لقد تعددت التعاريف المطروحة بشأن مفهوم الاصلاح ، لذلك سوف نحاول توضيح مفهوم الاصلاح ، فالاصلاح قد يكون جزئياً او كلياً ، الاصلاح الجزئي هو الجهود ذات الاعداد الخاص الهادف الى ادخال تغييرات اساسية في المنظمة من

خلال اصلاحات اساسية على مستوى النظام في الاقل من خلال وضع معايير لتحسين واحد او اكثر من عناصرها الرئيسية[1].

أي انه يعني تشخيص الامراض والعلل من جانب معين تشخيصاً علمياً ودقيقاً ومن ثم تحديد نوعية الدواء الذي يحقق القضاء على هذه العلل او تلك الامراض.

اما مفهوم الاصلاح الكلي فالمقصود به التغيرات الكلية والجذرية المخططة لنشاط المنظمة لغرض التحسين والتجديد من اداء المنظمة وتدور هذه التغيرات بصفة عامة حول الهياكل والعلاقات الاساسية للمنظمة التي تتصف بالشمولية والعمومية[2].

اما مفهوم الاصلاح في اطار منظمة الامم المتحدة ، فقد استخدمت كلمة الاصلاح في النظام الاساسي لوحدة التفتيش المشتركة لتحديد مهام المفتشين .

فلقد سعى موريس برتراند مع مجموعة من زملائه منذ انشاء وحدة التفتيش عام 1998 من اجل تفسير مفهوم الاصلاح ، حيث توصلوا الى انه يعني ضمناً احداث تغيرات في الاساليب والممارسات والاجراءات والهياكل المصممة لتحسين اداء مختلف المنظمات وليس المقصود به اصلاحات جذرية للهيكل الفعلي للمؤسسات او المنظومات ككل[3].

وعليه فالمقصود بالاصلاح لم يكن سوى اقتراحات من اجل تحقيق اصلاح جزئي ومحدد لتحسين اداء مختلف المنظمات وليس المقصود به اصلاحات جذرية للهيكل الفعلي للمؤسسات او المنظومة ككل[4].

فالاصلاح اذن هو عملية تحويل او الغاء ماهو قائم من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات ، وقد يتضمن اقامة مؤسسات جديدة واستحداث كل ما يتصل بها من مفاهيم ونظم ، اذ يعد الاصلاح وسيلة للانتقال على ماهو موجود اليوم الى ما يريد ان يراه المصلحون في المستقبل[5].

بعبارة اخرى ، ان مفهوم الاصلاح في اطار الامم المتحدة ، يقصد به ان المنظمة بحاجة لاعادة تشكيل ملموس وذلك لكي تؤدي ما يطلبه المجتمع الدولي منها بشكل افضل ، فالهدف الاساسي لهذا الاصلاح هو بلوغ اقصى فعالية مؤسسية للامم المتحدة[6].

والاصلاح اذن يسعى الى جعل المنظمة اقل تعقيداً واكثر تركيزاً وتكاملاً بحيث تكون قادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها وذلك باسلوب يتسم بالتعزيز المتبادل وبانجح طريقة ممكنة[7].

بمعنى اخر ان الاصلاح السياسي والمؤسسي يجب ان يكون عملية مستمرة. فعملية الاصلاح لا تعد حادثة وقتية وانما هي عملية مستمرة لا تنتهي مع نهاية التقرير او المقترح المقدم للاصلاح ، فالافتراضات مستمرة لذلك فان اهمية عملية الاصلاح لا تتعلق فقط بالنسبة للاساليب المحددة التي ادت بالنتيجة الى جعل الامم المتحدة اكثر مرونة وقوة ، ولكن ايضاً التوجه الرئيس في انجاز نقل التطورات الحاصلة الى المنطمة[8].

لذلك تلقي عملية اصلاح الامم المتحدة الضوء على اصرار الامم المتحدة والعناصر المكونة لها على اعادة التفكير بالعدد الهائل من المواضيع والمسائل التي تحيط بالمنظمة[9].

فالاصلاح لا يعد غاية بحد ذاته ، بل وسيلة لتطوير اداء المنظمة وما تقدمه من خدمات للدول الاعضاء ، وهو المسؤولية المشتركة لكل من الدول الاعضاء وسكرتارية الامم المتحدة[10].

---

[1] – نجم العزاوي ، المدخل الى الادارة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1985 ، ص .351

[2] – نجم العزاوي ، المصدر اعلاه ، ص .352

[3] – الوثائق الرسمية للامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، تقرير مرفوع من موريس برتراند ، وثيقة الامم المتحدة Jiu / Rep / 85 / 9 والوثيقة A/40/988, 6-December , 1985 , P.1 .

[4] – الوثائق الرسمية للامم المتحدة ، بعض الافكار بشأن اصلاح الامم المتحدة ، المصدر اعلاه ، ص .71

[5] – امنة معين حسن المؤمن ، اصلاح الامم المتحدة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، 1999 ، ص .44

[6] – الوثائق الرسمية للامم المتحدة ، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة المقدم الى الدورة (51) للجمعية العامة ، اصلاح الامم المتحدة ، تدابير ومقترحات الوثيقة : A/51/950/23 September / 1997 , P. 10.

[7] - Boutros Ghali , Confronting New Challenges , Annual Report on the work of the organization , 1955 United Nation , New York , 1995 , P. 6.

[8] - Renewing the United Nation , A Programe for Reform , Repont of the Secretary General A/51/150 . United Nation July , 1997 , P. 9.

[9] - Focus on Reform , United General take Decisive First step on U.N. November , 1997 . P. 3.

[10] - Javier Berez De Cuellar , Report of The Secretary General on the Organization , United Nation , November , 1997 , P. 3.

وعليه فأن ما يسمى باصلاح الامم المتحدة يعد موضوعاً سياسياً بالدرجة الاولى فهو مرتبط بالتوجه الذي تسعى اليه بعض الدول الكبرى لفرضه على المنظمة الدولية وذلك يعكس الصراع مابين الذين يريدون ان تؤدي الامم المتحدة دوراً في عملية التنمية والذين لا يريدون ذلك[1].

فالغرض من اصلاح الامم المتحدة ، ينبغي ان يتمثل في تمكينها من ان تستجيب لصورة فعالة لاطار البيئة الدولية الذي يتغير بشكل ملحوظ والذي ينتظر ان تعمل فيه الامم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بطريقة شاملة ومتوازنة لكفالة اعادة تنشيط المنظمة وجعلها قادرة على البقاء وعلى موازنة التحديات الكبيرة[2].

واذا ما تم التوصل الى اتفاق بشأن التدابير الرامية الى احداث عملية الاصلاح من اجل ادارة افضل فمن الضروري ان يكون من الممكن وضع هذه التدابير في حيز التطبيق دون ابطاء مع ابقائها تحت المراقبة لضمان عدم تداخلها مع عمليات الاصلاح اللاحقة.

رغم تلك الايضاحات حول مفهوم الاصلاح فإن مفهوم الاصلاح لم يرد ذكره في ميثاق منظمة الامم المتحدة.

من ذلك يتبين ان الهدف الاساس لهذا الاصلاح هو بلوغ اقصى فعالية مؤسسة للامم المتحدة من خلال جعلها اقل تعقيداً واكثر تركيزاً وتكاملاً بحيث تكون قادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها وذلك باسلوب تتسم بالتعزيز المتبادل وبانجح طريقة ممكنة.

المبحث الثاني

الاشكالات التي انعكست على الهيكلية التنظيمية لمنظمة الامم المتحدة (1945-1989)

عند متابعة سلوك المنظمة الدولية ونشاطها ، يمكن تلمس امتداد الصراع الذي كان قائماً بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي السابق آنذاك على مستوى المنظمة الدولية وانعكاسه على الهيكل التنظيمي فيها على النحو الاتي :

أ- مشكلة العضوية في الامم المتحدة (Membership)

لما كانت المنظمة الدولية ذات اختصاص عالمي ، كان من الطبيعي ان تتوسع العضوية فيها لاسيما ان العديد من الدول كانت قد حصلت على استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية[3]. بيد ان المسألة اضحت احدى القضايا الخلافية الرئيسة بين الدول الاعضاء ، ويعود ذلك الى ان انضمام الدول الجديدة الى عضوية الامم المتحدة كان احد الاسلحة المهمة التي تسلحت بها الدول العظمى في صراعها مع بعضها البعض سواء كان ذلك داخل الامم المتحدة ام خارجها ، ولاسيما في العقد الاول من تاريخ المنظمة (1945-1955) ، لذا فقد وصفت تلك الحقبة واحدة من اكثر الحقب المظلمة في تاريخ منظمة الامم المتحدة . وتفسير ذلك يرجع الى حرص كل من الدولتين العظميين آنذاك على استمالة الدول الجديدة الراغبة في الانضمام الى عضوية الامم المتحدة والحيلولة دون وقوعها في فلك الدول للانضمام الى المنظمة الدولية وفقاً للميثاق ، بسبب اصرار كل من الدولتين على استخدام حق النقض (Veto) لمنع انضمام اية دولة موالية للدولة العظمى الخصم ، أي ان مسألة العضوية قد استخدمت من لدن قطبي النظام الدولي في حقبة مابعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة (Cold war) باعتبارها مجالاً من مجالات الصراع فيما بينهما ، الامر الذي حرم المنظمة من امكان توسيع نطاق عضويتها قرابة عقد من الزمن[4] ، الى ان تم التوصل الى اتفاق بين الطرفين وذلك بقبول (16) دولة في ايلول عام 1955 ثم تلاها انضمام (17) دولة وفي شهر ايلول في عام 1960[5].

ب- عدم استكمال بناء الميثاق وآلياته :

ان تصاعد وتائر الخلاف والصراع على النفوذ داخل المنظمة الدولية ادى الى عرقلة تنفيذ بعض مواد الميثاق التي

---

[1] - احمد يوسف القرعي ، بطرس غالي وتجربة اصلاح الامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام . القاهرة ، العدد 126 ، 1996 ، ص 126-127.

[2] - الوثائق الرسمية للامم المتحدة ، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن اعمالها في دورتها (37) ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والخمسون ، الملحق رقم (16000) A/52/16/Add1 . الامم المتحدة ، نيويورك ، 1972 ، ص 6.

[3] - مرسيل ميرل ، سوسيولوجية العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نوفل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 37.

[4] - صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام لدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد (122) ، 1955 ، ص 10 ،

[5] - د. محمد عزيز ، الامم المتحدة والمستقبل الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد 34 ، 1973 ، ص 140.

من خلالها كان قد تم انشاء اهم اليات الامم المتحدة وهي الاداة العسكرية وذلك من خلال الاتي :

1- تجميد لجنة اركان الحرب ، وجعلها هيئة من دون وظيفة.

2- اهمال المادة (43) من الميثاق وعدم ادخالها في مجال التنفيذ.

كانت لجنة اركان الحرب التي نصت عليها المواد (45 ، 46، 47) من الميثاق قد بدأت عملها على نحو فعلي وكان من الطبيعي ان تصبح اولى مهامها مناقشة ووضع مشروع الاتفاقية او اتفاقيات كما وردت في المادة (43) [1] ، التي يمكن بموجبها انشاء الية عسكرية دائمة وجاهزة للاستخدام ووضعها تحت تصرف مجلس الامن وهذا ما حصل فقد قام المجلس بمقتضى القرار الصادر في 16 / شباط / 1946 بتكليف لجنة اركان الحرب بدراسة الابعاد العسكرية للمادة (43) وتحديد كيفية وضع الترتيبات التي تجعلها موضع التنفيذ ، وعلى اثر هذا التكليف عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات تمكنت خلالها من صياغة المبادىء الاساسية التي يجب ان تحكم عملية تشكيل قوات الامم المتحدة المسلحة وتنظيمها وفقاً لما نصت عليه المادة (43) وارسلت اللجنة تقريراً بهذه المبادىء الاساسية الى مجلس الامن في بداية عام 1947 ولكن لاشتداد حدة الصراع والخلاف بين الاطراف بسبب ظروف الصراع بين الدولتين العظميين آنذاك ، تبين للجنة انها لن تستطيع ان تعمل في ظل المناخ الدولي المختلف تماماً عن البيئة السائدة في اثناء مدة اعداد الميثاق والرؤى الدولية التي حكمتها ، وما كانوا يتوقعونه لما ستكون عليه الامور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ورفع التقرير الى مجلس الامن عام 1948 ، والذي تضمن اعترافاً واضحاً وصريحاً ليس فقط بعدم قدرتها على التوصل الى اتفاق حول كيفية وضع الترتيبات المنصوص عليها في المادة (43) موضع التنفيذ ، ولكنه تضمن ايضاً عجزها عن تحديد الاعمال والمهام المستقبلية للجنة نفسها طبقاً للمواد (45 ، 46 ، 47) من الميثاق[2].

وهكذا تجمدت اعمال اللجنة تماماً وفقدت أي عمل على الرغم من استمرار وجودها على الصعيد القانوني ووصفت اللجنة من قبل المهتمين بالشؤون الدولية بأنها (قطعة في متحف المنظمة الدولية) من الناحية العملية ، وبعد هذا الفشل استعاض مجلس الامن عن تلك اللجنة المعطلة بحلول واقعية ، فقد جرت العادة على مواجهة حالات الاخلال بالسلام او العدوان في العديد من الحالات بموجب توصيات تقبلها الدولة المعنية ، ويتم تنفيذها على ارض الواقع عن طريق قوات مؤقتة تشكل لكل حالة على انفراد من عناصر عسكرية تابعة لدول متعددة اغلبها من الدول الصغيرة او المتوسطة ، سميت هذه القوات (قوات الامم المتحدة لحفظ السلام) مثل هذه القوات مخصصة لمواجهة ازمة محددة ويرتبط وجودها باستمرار الازمة نفسها وبعد عام 1989 جرت العادة الى الركون لحالات متعددة تمثلت بتفويض الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية وغيرها لكي تتولى تنفيذ بعض العمليات العسكرية في نطاق منظمة الامم المتحدة وضمن الفصل السابع من الميثاق[3].

ج- تنازع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين

لما كان مجلس الامن والجمعية العامة هما الجهازان الرئيسان للمنظمة الدولية ، لذا كانا يعدان ساحتين للصراع بين

---

[1] - تنص المادة (43) في فقراتها الثلاثة على تعهد جميع الدول الاعضاء ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ما يلزم من القوات المسلحة وان يجري تحديد تلك القوات وانواعها ومدى استعدادها وفقاً لاتفاقات بين الاطراف وبأسرع ما يمكن وتصدق عليها الدول الموقعة ومن مقتضيات اوضاعها الدستورية : ينظر : عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، دار المروج ، بيروت ، 2003 ، ص .260

[2] - ان المواد (45 ، 46 ، 47) من الميثاق قد اسندت الى لجنة اركان الحرب مهام كبيرة للحفاظ على السلم والامن الدوليين فقد نصت المادة (45) بأنه ((في حالة استخدام تدابير قمعية عاجلة لردع العدوان من قبل احدى الدول الاعضاء تتم عملية تحديد تلك القوات التابعة للدولة وخطط عملها بمساعدة لجنة اركان الحرب، اما المادة (46) فنصت على ان ((الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان الحرب ، اما المادة (47) فنصت على ما يأتي :

أ- تشكيل لجنة من اركان تبدي المشورة والمونة الى مجلس الامن وتعاونه بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدوليين.

ب- تشكيل لجنة من اركان الحرب من رؤوساء اركان حرب الاعضاء الدائميين في مجلس الامن او من يقوم مقامهم.

ج- لجنة اركان الحرب مسؤولة تحت اشراف مجلس الامن عن التوجيه الاستراتيجي لاي قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس.

د- للجنة اركان الحرب ان تنشىء لجاناً فرعية اقليمية اذا خولها ذلك مجلس الامن.

ينظر : عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص 261.

[3] - عدنان السيد حسين ، المصدر اعلاه ، ص 254.

الكتلتين الغربية والشرقية او بين القطبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي السابق في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية ، اذ حاول كل طرف سوق الجهازين او احدهما لصالحه ، وان تطلب ذلك التحايل او التجاوز على الميثاق في كثير من الاحيان على الرغم من وجود مواد في الميثاق تبين طبيعة العلاقة بين الجهازين وتحددها بحدود من خلال المواد (10 ، 11 ، 12) من الميثاق التي تجيز ان تنظر الجمعية العامة في اية مسألة تتصل بسلطاتها او سلطة احد فروع المنظمة وترفع ما تراه مناسباً من التوصيات فيما عدا المسائل التي ينظر فيها مجلس الامن ، اذ لا يحق للجمعية ان تنظر فيها ، الى جانب المادة (13) الفقرة (2) التي تعطي امكانية مناقشة أي مسألة متعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين ، الا انها تؤكد ضرورة احالتها الى مجلس الامن ، سواء كان ذلك قبل بحث القضية او بعدها وبحسب نص المادة نفسها(*). اما المادة (12) من الميثاق ، فانها تضع حداً فاصلاً وقاطعاً ، اذ يحظر على الجمعية العامة اصدار اية توصية بشأن أي نزاع او موقف مطروح على مجلس الامن للنظر فيه مالا يطلب اليها المجلس ذلك[1].

ان اول قضية ظهرت حول تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي كانت القضية الاسبانية عام 1946 ، وذلك بسبب عجز مجلس الامن عن اتخاذ قرار لحل القضية، الامر الذي دفع الجمعية العامة للتدخل لبحث حل هذه القضية . فضلاً عن تشكيل جمعية مصغرة من لدن الجمعية العامة في 13 / تشرين الثاني / 1974 بتوجيه من الولايات المتحدة الامريكية لتقوية دور الجمعية العامة على حساب مجلس الامن ، وذلك استناداً الى المادة (22) من الميثاق ، في حين عد الاتحاد السوفيتي (السابق) هذا الامر ، نوعاً من الالتفاف على الميثاق ، على اساس ان مجلس الامن هو الجهاز الدائم الوحيد المختص والمعني لحفظ السلم والامن الدوليين ، وانشاء جهاز يزاحم مجلس الامن هو اضعاف له[2].

اما المسألة الاخرى التي اثارت تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الامن فهي اصدار الجمعية العامة قرارها المرقم (377) في 3/ تشرين الثاني / 1950 والذي عرف بقرار (الاتحاد من اجل السلام) ، وهي المحاولة الثانية من الولايات المتحدة الامريكية لتوسيع سلطات الجمعية العامة واختصاصاتها ، كماهو منصوص عليها في الميثاق[3]. ولاسيما ما ذهب اليه الاتحاد السوفيتي السابق في ان اهمية النزاع وصلته بالسلم والامن الدوليين يعد اساس توزيع الاختصاصات فاذا كان النزاع على درجة من الاهمية ، ومن شأنه ان يعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، فالنزاع ينظر فيه مجلس الامن ، اما النزاعات الاقل اهمية فتنظر فيه الجمعية العامة ، مع ضرورة تأكيد المادة (12) والمادة (34) من الميثاق اللتين تبينان صلاحيات مجلس الامن ، وكان الاتحاد السوفيتي (السابق) قد تبنى مبدأ احقية اصدار قرار تنشأ بمقتضاه قوات دولية لحفظ السلام في مجلس الامن ، وليس في الجمعية العامة ، فليس لمجلس الامن أي حق في ان يقوم بأي دور في هذا الخصوص[4].

د- المشكلة المالية لمنظمة الامم المتحدة

ان اساس ظهور الازمات المالية في الامم المتحدة هو :

1- عدم استعداد الدول الاعضاء لتحمل الاعباء المالية الناجمة عن تكلفة ارسال وتمويل انشطة القوات الدولية التي يتم ارسالها الى بعض مناطق التوتر في العالم وحقيقة الامر ان ذريعة ظاهرية للتدخل في مظاهرية الاختلافات الحادة في وجهات النظر بين الدول في مدى شرعية وقانونية القرارات الخاصة بمجلس الامن ، او التباين او الاختلاف في قضية ارسال القوات الى مناطق النزاع بحسب مصالح كل دولة[5].

فمثلاً كانت هنالك معارضة سوفيتية وفرنسية ، اذ اعلنتا صراحة رفضها تحمل الاعباء المالية ، ليس لعدم المقدرة الاقتصادية ، وانما لعدم اقناع تلك الدول بارسال تلك القوات الى تلك المناطق لاسباب ذاتية اكثر من كونها اسباباً موضوعية وفي المقابل طالبت الولايات المتحدة

---

[1] – عدنان السيد حسين ، مصدر سابق ، ص .260

[2] – د. محمد فتح الله ، القوى السياسية في الامم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1962 ، ص .16

[1] – صادق محروس ، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 122 ، 1995 ، ص .11

[2] – د. سهيل حسين الفتلاوي ، المنازعات الدولية ، دار القادسية ، بغداد ، 1985 ، ص .98

[3] – د. نهى المكاوي ، كشف حساب الامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، عدد 122 ، 1995 ، ص .220

الامريكية بايقاع الجزاء الذي تضمنته المادة (19) من الميثاق التي تنص على الحرمان من التصويت في الجمعية العامة للاعضاء الممتنعين عن دفع اشتراكاتهم ، وهذا غير ممكن لانهما دولتان دائمتان (فرنسا والاتحاد السوفيتي) في مجلس الامن ، وان الغرض من ذلك هو التصعيد من قبل الولايات المتحدة في المنظمة الدولية[1].

3- ان مسألة ارسال قوات لحفظ السلام وتحمل تكاليف تلك القوات تخضع للرؤية الذاتية للدول ، وليس وفق سياقات موضوعية ، وعلى مدى الحاجة لارسال تلك القوات ولما كان هناك معسكران متعارضان في الامم المتحدة ، فمن البديهي ان الرأي والقرار كان لجهة معينة على الضد من رأي الجهة الاخرى ومقرراتها ، بصرف النظر عن مدى صواب أي طرف منهما وموضوعيته.

المبحث الثالث

الاشكالات التنفيذية لمنظمة الامم المتحدة

لا يخفى عن ذي لب ان سلوك الدول الاطراف في داخل منظمة الامم المتحدة وهيئاتها ، يعد افضل مقياس يمكن اللجوء اليه لمعرفة نمط سير التطبيق القانوني للميثاق مع مراعاة السير السياسي ومستوى الصراع والتفاهم الذي يمكن ان يسود الدول داخل المنظمة الدولية ولذلك كان هنالك انعكاسات بدت واضحة على افعال وردود افعال المنظمة الدولية وقراراتها ، من خلال مختلف هياكلها ومؤسساتها ، التي خرجت على ما نص عليه الميثاق في كثير من الاحيان ومن خلال الاتي :

أ- مشكلة النقض (Veto)

تعد مشكلة النقض (Veto) من المشاكل المهمة التي تواجه مجلس الامن فقد حصل خلاف حول اختيار نظام التصويت المراد اتباعه ووضعه للاخذ به في الامم المتحدة مما ادى الى ظهور اتجاهين لمفهومين متضادين :

اولهما : مفهوم نادت به الدول الكبرى التي اكدت ضرورة ايجاد امتيازات خاصة بها في التصويت تكفل لها سبب قوتها ومركزها الدولي المتميز عن باقي الدول.

اما **المفهوم الثاني** فقد نادت به مجموعة الدول الصغرى وحاولت مقاومة اتجاه الدول الكبرى للاستئثار ببعض المزايا التصويتية مع ايمانها الشديد لضرورة الاخذ بالمساواة ولذا جاء ميثاق الامم المتحدة نتيجة للصراع بين هذين الاتجاهين ، متضمناً اتجاهاً يميل الى ترجيح مدلول المفهوم الاول وهو اعطاء امتيازات للدول الكبرى تمثلت في المقاعد الدائمة لمجلس الامن[2].

وعندما عرض مشروع الميثاق في سان فرانسيسكو وتحديداً المادة (27) منه حول احكام التصويت ، احتدم الخلاف انذاك وتعرضت امتيازات الدول الكبرى لهجوم من قبل سائر دول العالم وتعهدت الدول الكبرى بانها لن تستعمل حق النقض (Veto) الا في حدود ضيقة جداً ولهذا تمسكت الدول الكبرة بالصيغة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر يالطا[3].

واكدت الدول الكبرى المرة تلو الاخرى انها لن تستعمل حق النقض (Veto) في حدود ضيقة[4]. وان الاحساس بمسؤوليتها تجاه الدول الصغرى سيحملها على تقرير مصالح تلك الدول ويمنعها من التعسف في استعمال هذا الحق[5].

اذن فان اصل المشكلة هو حق النقض للدول الكبرى وعلى حساب سائر الدول الاخرى وسرعان ما كانت واحدة من اهم اسباب البدء بالحرب الباردة (Cold war) وبدأ حق النقض بوصفه احد ادوات او صيغ ذلك الصراع الدولي أي انه يمكن القول ان الانعكاسات المباشرة للصراع بين القطبين قد وجدت داخل مجلس الامن وكان الصراع الدولي على مراحله المختلفة في مستوى حدتها قد انعكس على استخدام حق النقض باشكال مختلفة لكل اطراف الصراع بسبب مدى نفوذ اطراف الصراع وقوتها بحسب كل مرحلة.

ومن خلال تتبعنا لعدد حالات استخدام حق النقض (Veto) من الاعضاء الدائميين الخمس من (1946-1992) نرى ازدياداً في عدد مرات استخدام حق النقض لكل دولة او

---

[1] – مصطفى عبدالعزيز ، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة ، مركز الابحاث ، بيروت ، 1968 ، ص .111

[1] – المكتب الاعلامي للامم المتحدة ، حقائق سياسية عن الامم المتحدة ، دار الهنا للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1970 ، ص .13

[2] – ان هذه الوعود في عدم استخدام حق النقض كان غرضه التهدئة والاطمئنان ، ولم تكن ثمة نصوص قانونية وكانت عبارة عن نصوص شفهية غير ملزمة وصيغ غير رسمية سرعان ما ثبت عدم صحتها . ينظر : مجلس الامن ومأزق الامن الجماعي ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152 ، 2003 ، ص 56. وكذلك خليل اسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، 1991 ، ص .207

[3] – د. هالة سعودي ، الولايات المتحدة والامم المتحدة ، ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص .23

[4] – د. نهى المكاوي ، مصدر سابق ، ص .12

لاحد حلفائها وذلك يعود الى طبيعة النفوذ في تلك المرحلة ، اذ شهد ارتفاعاً لصالح الاتحاد السوفيتي (السابق) في العقد (1946–1965) ثم تراجع بعد ذلك لصالح الولايات المتحدة الامريكية في العقود (1975–1992) مع تزايد ملحوظ لكل من فرنسا وبريطانيا وبقيت الصين بعدد متواضع لاسيما بعد تسلم حكومة الصين الشعبية لمقعدها الشرعي لان علاقاتها باطراف الصراع الدولي كانت وطيدة وخاصة مع الاتحاد السوفيتي (السابق) ، ثم تعززت مع الولايات المتحدة الامريكية بعد عام 1971[1].

من ذلك يتبين ان الدول الكبرى لم تفي بوعودها لدول العالم على انها لن تستخدم حق النقض الا في حالات محدودة بل يمكننا القول ان هنالك افراط في استخدام حق النقض لاسيما من قبل الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية.

ب– فشل نظام الامن الجماعي

لقد قام نظام الامن الجماعي على اساس ثلاثة فرضيات اساسية وهي :

1– يجب ان يكون هذا النظام قادراً في كل وقت على حشد قوة كبيرة لاستخدامها ضد أي معتدى.
2– على جميع الدول التي تقوم قواتها المشتركة بتنفيذ الفرضية الاولى ذات الطبيعة الامنية ان تحمل المفاهيم الامنية نفسها التي يفترض على جميع الدول ان تدافع عنها.
3– يجب ان يكون لدى الدول مجتمعة الرغبة في اخضاع ما قد يحصل بينها من تناقضات سياسية متضاربة مع الصالح العام على صعيد الدفاع الجماعي لجميع دول الاعضاء[2].

ولكن على الرغم من هذه المقومات الاساسية التي قام عليها نظام الامن الجماعي الا انه فشل في التطبيق ويعود سبب فشله الى ان سياسة الامن الجماعي ناقضة وذلك لانها تفتقر الى العنصر الرابع والاساس الا وهو عنصر الفعالية عند العصيان او التمرد[3]. وهذا ما ادى الى فقدان الامن الجماعي القدرة على اداء دوره في العالم المعاصر.

وفي غياب نظام فعال للامن الجماعي بعد ظهور نظام اخر خارج نطاق الامم المتحدة يعتمد على مناطق النفوذ فقام حلف (شمال الاطلسي) في 4/ نيسان / 1949 وحلف (وارسو) في 14 / ايار / 1955 ، ان ذلك يعني تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وهذا ما يتعارض كلياً مع نظام الامن الجماعي الذي تشارك فيه كافة الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ويعتبر أي عدوان يقع على أي دولة فيه هو اعتداء على المجتمع الدولي كله وعليه ان يتضامن لصد هذا العدوان وفقاً لمعايير موحدة ومتفق عليها من الجميع[4].

ومع زوال احد القطبين متمثلاً بالاتحاد السوفيتي عام 1989 وفيما بعد انتهاء حلف (وارشو) لكن نظام الامن الجماعي بقى معطلاً ولم يفعل الا في قضية الغزو العراقي للكويت عام 1990 وفيما بعد حرب افغانستان واسقاط نظام طالبان عام 2001 ثم سقوط بغداد في 9 / نيسان / 2003 على يد قوات التحالف وانهاء حكم الرئيس صدام حسين واخيراً اشتراك قوات التحالف المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول اخرى في ايقاف اعمال العنف في ليبيا والقيام بعمليات عسكرية في 19/اذار / 2011.

ج– تشويه الدبلوماسية البرلمانية في الامم المتحدة

ان محتوى الدبلوماسية البرلمانية او غايتها في المنظمة العالمية هي تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية لمنع قيام الحرب ، ولكفالة الاستقرار في العلاقات بين الدول وضمان الامن الجماعي ووسيلتها هي المناقشة والمداولة للوصول الى قرار قريب من ارادة المجتمع الدولي والواقع انها صيغة متطورة للدبلوماسية المفتوحة ابان الحرب العالمية الثانية ، اما الحرب الباردة فكانت مضامينها تنطوي على تحقيق الاهداف المنظمة للقائمين عليها بالتهديد واستخدام اساليب القوة التي تصل الى حد التلويح باستخدام الاسلحة النووية ، وكانت واحدة من مخرجات الحرب الباردة على المنظمة الدولية ،

---

[1] – هانز . ج. مورغنثاو ، السياسة بين الامم والصراع من اجل السلطان والسلام . تعريب : خيري حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ج3 ، بلا تاريخ ، ص .42

[2] – د. محمد طلعت الغنيمي ، التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1974 ، ص 98. وكذلك :
Charles , O. Lerche , J.R. and Marg et E. Lerch , Reading international Politics Concepts and issues New York , Oxford University , Second Printing , 1961 , P. 20.

[3] – د. حسن نافعة ، الامم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ، كراسات ستراتيجية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1992 ، ص .17

[4] – د. حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 ، ص .129

استخدام الدبلوماسية البرلمانية كأحدى ادوات او صيغ الصراع داخل المنظمة ، واخذ الخلاف الثاني التقليدي يصل الى ابسط اللجان ، فكل طرف يحاول ان يحرز تقدماً ومكانة ويمرر ارادته على سائر الارادات وبالذات على ارادة الخصم الاخر والواقع ان تاريخ الامم المتحدة حافل بالشواهد على ازمات دبلوماسية في انعقاد دورات الجمعية العامة التي تعقد سنوياً كل ثالث ثلاثاء من شهر ايلول ، وكذلك الحال بالنسبة للجان والوكالات التابعة للامم المتحدة ، وليس ادل على ذلك من مشهد الخلاف الذي جرى بين المندوبين الامريكي والسوفيتي ومن تحالف معهما حول غلق نوافذ التكيف في قاعة اجتماع الجمعية العامة والتي كادت تنفجر بازمة حادة لولا ان العقل والحكمة سادا عند نهاية الاجتماع[1].

وهنالك مشاكل اخرى تعتري منظمة الامم المتحدة كضعف الاداء الذي يرجع الى عدة عوامل اهمها قلة اهتمام الدول الكبرى بانشطة الامم المتحدة لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك غياب التواصل والحوار بين الاعضاء مع هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية اذ بدأت الامم المتحدة تنفذ عقود (البيئة والاسكان والمرأة والمناخ وحقوق الانسان وغيرها) ومما ينسجم مع مصالح الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الرابع

المشروعات المطروحة لاصلاح منظمة الامم المتحدة

عرضت عدة مشاريع لاصلاح منظمة الامم المتحدة ، اقر البعض منها ورفض البعض الاخر ورغم صعوبة هذه المهمة فأن المفكرين والسياسيين الحريصين على بقاء المنظمة لكي يتلاءم مع الاوضاع الجديدة لم يتوانو عن الاستمرار في المحاولة لاصلاح المنظمة[2].

وتعد محاولة (موريس برتراند) حول اصلاح الامم المتحدة ، الاعتراف بالدور التاريخي الذي اضطلعت به المنظمة واهمية الاصلاح وفائدته وبأن الهدف هو زيادة تلك الفعالية في الاطار السياسي فهو لا يقترح الاصلاح نتيجة لفشل المنظمة بل يستهدف تدعيم نجاحها[3].

ومن خلال المشكلات القانونية والفعلية التي لازمت منظمة الامم المتحدة في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى بدء حقبة جديدة في النظام الدولي فقد تم الانتقال من مرحلة الثنائية القطبية bipolarity الى الاحادية القطبية Unipolarity بيد ان محاولات الاصلاح الجادة تعود الى عام 1956 عندما قدمت اقتراحات مثل العمالة الزائدة غير الكفوءة وانهاء البرامج التنموية التي ثبت عدم جدواها ، واعادة توزيع الموارد وترتيب الاولويات الى جانب اعادة النظر في الميثاق (قانون المنظمة) وفتح باب العضوية في مجموعة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن[4]. أي ادخال اصلاحات اساسية على اسلوبها والياتها وهياكلها ولاسيما بعدما تبين عجز المنظمة عن الاضطلاع بوظائفها الرئيسية خلال السنوات الاولى للحرب الباردة ، ثم بدأت المقترحات الاصلاحية تأخذ ابعاداً جديدة بعد منتصف الثمانينات بعد قرار الرئيس الامريكي رونالد ريغان تخفيض حصة الولايات المتحدة في ميزانية الامم المتحدة ما لم تقدم المنظمة الدولية على ادخال اصلاحات جوهرية على نظامها وهياكلها الرئيسية . وتركزت المطالب الامريكية على النظامين المالي والاداري للمنظمة وبعد زوال المد الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي وتغير معالم النظام الدولي من القطبية الثنائية الى القطبية الاحادية اصبح موضوع تطوير الامم المتحدة موضوعاً ملحاً على مختلف الصعد الى درجة ظهرت بعض المطالب (المحدودة) بانشاء منظمة بديلة تتناسب مع مقتضيات النظام الدولي القائم[5].

ان هنالك مقترحات طرحت يمكن ان تكون الاساس لعملية اصلاحية شاملة وهي لم تصل بعد الى رؤية متكاملة ومتفق عليها ويمكن تقسيمها على ثلاثة اقسام .

أ- المقترحات التي تقدم بها الامناء العامين للامم المتحدة.

---

[1] – عند انعقاد الجمعية العامة في 1959 طلب المندوب السوفيتي رئيس الجمعية العامة في تلك الدورة الايعاز الى مدير القاعة لتخفيف التكييف او غلقه لانه مصاب بوعكة صحية ، واعترض على ذلك احد حلفاء الولايات المتحدة وتقابل الطرفان بالاعتراض والتأييد حول غلق التكييف في قاعة الجمعية. ينظر : نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص 210.

[1] – د. ابراهيم شحاتة ، ميثاق الامم المتحدة بين النص والتطبيق ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 6 كانون الاول ، 1965 ، ص 133.

[2] – الجمعية العامة ، الدورة (40) بعض الافكار بشأن اصلاح الامم المتحدة بقلم موريس برتراند . وثيقة الامم المتحدة (Jiv / Rep / 85 / 9) والوثيقة : A / 40 / 988 , 6 december , 1980 , P. 51

[3] – د. نهى المكاري ، مصدر سابق ، ص 220.

[1] – د. حسن نافعة ، مصدر سابق ، ص 360

ب- المقترحات المقدمة من اللجان المتخصصة التي شكلتها الامم المتحدة.

ج- اتجاهات الدول الاعضاء في اصلاح منظمة الامم المتحدة.

فيما يتعلق بالامناء العامين للامم المتحدة الذين تولوا مسؤولية الامانة العامة في اثناء الحرب الباردة هم :

1- تريجفي لي (نرويجي 1946-1952).
2- داك همرشولد (سويدي 1953-1961).
3- يوثانت (بورمي 1961-1971).
4- كورت فالدهايم (نمساوي 1972-1981).
5- بيريز دي كولاير (بيرو 1982-1991).

ولكل واحد من هؤلاء الامناء الخمسة تجربته الخاصة واسلوبه في التعامل مع الاحداث الدولية الكبرى وكل منهم كان يدرك حقيقة فاعلية المنظمة الدولية من واقع ومدى الحاجة الى الاصلاح والتغيير ، بيد ان الظروف الدولية لم تساعد على تنفيذ ذلك ، او الاستمرار بالمطالبة بها[1].

اما ما تبقى من الامناء العامين ، فكانا اكثرهم نشاطاً في تقديم مقترحات لاصلاح منظمة الامم المتحدة لكونهم تولوا منصبهم اثناء الاحادية القطبية وهم كل من :

1- بطرس بطرس غالي (مصري 1991-1996).
2- كوفي عنان (غاني 1996-2006).
3- بان كيمون (كوري جنوبي 2006 - لحد الان).

انحصرت معظم الرؤى الاصلاحية في الامناء العامين كونهم يتمتعون بصلاحيات تقديم التوصيات للجمعية العامة عند تقديم التقرير السنوي وفقاً للمادة (98) من ميثاق الامم المتحدة ، وفي النهاية عليهم تنفيذ ما تتفق عليه الدول الاعضاء ، وبناء على ذلك فان موضوع الاصلاح هو موضوع سياسي في المقام الاول ومرتبط بالتوجه السياسي للدول الكبرى ، ولكنه يصاغ بقواعد (قانونية) كمواد في الميثاق (القانون الاساس لمنظمة الامم المتحدة) فكان الامناء العاميين اثناء مدة الاحادية القطبية عام 1991 اكثر من قدم مشارع الاصلاح التي تركزت على الجوانب الرئيسية التالية[2] :

أ- تأكيد القيم والمبادىء وهي احترام الحرية والمساواة ، واحترام الطبيعة وتقسيم المسؤولية.

ب- السلم والامن ونزع السلاح ، وذلك من خلال احترام سيادة القانون وزيادة قاعلية الامم المتحدة في صون السلم والامن وتعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والحد من التسلح ونزع السلاح ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية لجميع ابعادها والسعي على القضاء على اسلحة التدمير الشامل[3].

ج- التنمية والقضاء على الفقر ، وذلك من خلال معالجة القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً واعتماد برامج لتحقيق ديون البلدان الفقيرة ومنح المساعدات الانمائية وهذا ما دعا اليه الامين العام للامم المتحدة بان كيمون في 24/ايلول/2010 ضمن اعمال الدورة (65) للجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك اذ دعا الى حشد الجهود والطاقات لتحقيق الاحتياجات التي تفتقر لها الامم والشعوب الفقيرة للوصول الى عالم اكثر رخاءً[4].

د- حماية البيئة الطبيعية المشتركة ، من خلال تأكيد نفاذ بروتوكول (كيوتو) في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتكثيف التعاون من اجل خفض الكوارث الطبيعية واثارها وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر[5]. وبدأت وبدأت محاولات جادة للامين العام بان كيمون لتلافي اثارها منوهاً انه بحلول عام 2050 سيزداد العالم بنسبة 50% مما يدعو وضع تغيرات مناخية قيد المراقبة .

هـ- التأكيد على حقوق الانسان والديمقراطية من خلال احترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 او التقيد باحكامه ومكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة ومنذ استلام بان كيمون الامانة العامة للامم المتحدة جعل من اولويات المشاريع المقدمة هواصلاح المنظمة الدولية[6].

---

[2] – عبدالله صالح ، حول منصب الامين العام خلال (50) عاماً ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 22 ، 1995 ، ص 221.

[1] – تقرير الامين العام كوفي عنان لعام 2000 ، وثائق الامم المتحدة (A/55/1) .

[2] – د. اسراء شريف الكعود ، لجنة الامم المتحدة الخاصة بنزع اسلحة التدمير الشامل العراقية ، بغداد ، 2009 ، ص 35-38.

[4] – http : //www. Sana. Sy/ ara / 3 / 2010 / 19923 Do. 30925 / htm.

[4] – د. عبدالغفور كريم علي و د. بشتيوان علي عبدالقادر ، القانون الدولي العام ، بحوث علمية مختارة ، اربيل ، 2008 ، ص 60.

[5] – انظر الوثيقة الصادرة من الامم المتحدة : A / Res / 60 / 283 ,

و- اعداد قسم خدمات الشبكة العالمية بالامم المتحدة وهذا ماتم طرحه عام 2006 وشمل عدة محاور اهمها[1] :

1- زيادة السلطة التقديرية الممنوحة للامين العام فيما يتصل بالانفاق بمقدار (20) مليون دولار في كل فترة سنتين.

2- استيفاء المكتب الاخلاقي العدد الكامل من الموظفين وان يكون جاهزاً للعمل .

3- انشاء وظيفة رئيس تكنولوجيا المعلومات للاشراف على تكامل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الامانة العامة.

4- استخدام جيل جديد من نظم تخطيط موارد المؤسسات او ما يعادله وذلك كي يحل محل النظم القديمة.

5- الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

6- زيادة صندوق رأس المال المتبادل الى مبلغ (150) مليون دولار.

7- الاذن بالمضي في تحسين نظام المشتريات والموافقة على تخصيص 700.000 دولار من اجل تدابير التحسين الفورية.

ز- التركيز على جانب الاستثمار وهذا ما تناوله تقرير المنظمة لعام (2006) المعنون ((الاستثمار في الامم المتحدة) وذلك من اجل استثمار اقوى على الصعيد العالمي والذي تم فيه التأكيد على ان المنظمة الدولية في حاجة الى استثمار كبير حتى تتمكن من تعيين موظفيها وتطويرهم واستيعابهم وكيفية اقتنائها السلع وخدمات الموارد وكيفية ادارتها لاموال دافعي الضرائب وغيرها[2].

ح- تعيين رؤوساء المؤسسات المالية العالمية بطريقة تأخذ الموقع الجغرافي في الحسبان مما يعني تناوب مناطق مختلفة على رئاسة تلك المؤسسات والغاء الاحتكار الاقليمي لوظائف معينة[3].

من ذلك تدل الوتيرة التي يسير بها النظام الدولي المتسم بالعولمة على ان التغير اصبح من الثوابت وليست منظمة الامم المتحدة بمعزل عن هذا فقد تزايدت بشكل كبير طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة وامانتها العامة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ويتوقع من الامم المتحدة ان تقدم نوع من الخدمات اكثر من أي وقت مضى رغم الاشكاليات التي تعاني منها ، فقد وضعت من خلال المقررات التدابير الاولى لتنفيذ التعديلات في مؤتمر القمة العالمي لعام (2005) اذ أقرت اعتمادات اضافية فورية بمبلغ 4.43 مليون دولار في اطار الميزانية العادية[4].

وتوالت الدعوات لاصلاح الامم المتحدة وليس ادل على ذلك ما حصل في اعمال الدورة (65) للجمعية العامة للامم المتحدة والتي افتتحت في نيويورك في 24 / ايلول / 2010 فقد دعا امير قطر الشيخ حمد بن خليفة الثاني ورئيس طاجيكستان بانوكوفيتش ووزير خارجية سوريا وليد المعلم الذين دعوا الى تحديث جوهر الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن ولابد من ادخال دول جديدة لتكون اكثر توازناً ومراعاة مصالح المجموعات الاقليمية الممثلة تمثيلاً ناقصاً كما دعوا الى اصلاح هيكلية الامم المتحدة[5].

على الرغم من الاتفاق الدولي حول موضوع الاصلاح فأن الاشكالات التي يصطدم بها كبيرة متمثلة بهيمنة القطب الواحد وهي الولايات المتحدة الامريكية التي لها شروطها في تمرير مشاريع الاصلاح بصفتها المتحكمة بالمنظمة الدولية وكلما تعرض مشاريع الاصلاح على بساط البحث تطفو الى السطح عدة تساؤلات اهمها :

أ- ماهي الاختلالات او الاشكالات التي تعاني منها الامم المتحدة؟

ب- ماهي المقترحات لاصلاح الامم المتحدة ؟

ج- ماهو مستقبل الامم المتحدة ؟

سنركز على ميثاق الامم المتحدة الى جانب الاشكالات التي تعاني منها المنظمة الدولية التي يمكن تلمسها من خلال تقييم ادائها ومدى فاعليتها ودرجة استقلاليتها ، ولكنها جميعاً يتم قياسها وفقاً للميثاق الذي يتكون من ديباجة قصيرة و (111) مادة موزعة على (19) فصل ، الى جانب النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية والذي يتكون من (70) مادة ، ويعد جزءاً من الميثاق ، وجميعها توضح المبادىء والاهداف والمقاصد التي انشأت من اجلها الامم المتحدة ، وطبقاً لهذه المجموعة من

---

[1] – انظر الوثيقة : A/60/622 الواردة في الموقع الالكتروني www. Un. Org / Arabi / reform.

[2] - A / Res / 62 / 283 , 9 , July , 2006 .

[3] - htt p : /// www. Almanar. Con. Ib / News Site / New details .

[3] – انظر الوثيقة : - A / Res / 60 / 283 , 7 / July / 2006 .

[5] - http : www. Sana . Sy / ara / 3 / 2010 / 90 / 23 / 309245 / htm.

الواجبات تقع على عاتقها يفترض ان تضطلع بها ، وبما يتفق مع الميثاق ، يمكن تقسيمها اختصاراً على النحو الاتي[1] :

أ- الواجبات ذات الطابع القانوني والسياسي.

ب- الواجبات المتعلقة بسيادة القانون.

ج- الواجبات ذات الطابع الاقتصادي.

د- الواجبات ذات الطابع الاجتماعي.

هـ- الواجبات المتعلقة بالتنمية.

و- الواجبات المتعلقة برعاية الطفولة.

يمكننا اعتبار الاشكال الحاصل على مستوى الميثاق واحداً من اهم المشكلات في الامم المتحدة ، لان الميثاق يمثل الاطار القانوني الذي تتحرك من خلاله الامم المتحدة ، وثمة اعتبارات ثلاثة تجعل اعادة النظر في الميثاق من ضرورات الاصلاح واولوياته وباتت من المسائل الملحة وندرجها على النحو الاتي :

أ- مضت مدة طويلة من الزمن على ابرام الميثاق اتاحت الفرصة من خلال الممارسة للكشف عن مواطن الضعف والقوة فيه.

ب- دخول العالم مرحلة جديدة من مراحل التطور متمثلة بضغط الاثار الناجمة عن معدلات التسارع الرهيب في التطبيقات العلمية والتكنولوجية ، ولاسيما في مجال الاتصالات ونقل المعلومات ، الامر الذي يتطلب تفكيراً جديداً مختلفاً حول الاسس والمنطلقات الفلسفية للتنظيم الدولي[2].

ج- التغير في النظام السياسي الدولي ، اذ ان الميثاق جاء محصلة لتفاعلات كانت سائدة ضمن مرحلة القطبية الثنائية ، وقبلها الحرب العالمية الثانية مروراً بمرحلة الاحادية القطبية مما جعل الدولة المهيمنة موجهة لتلك المنظمة الدولية ومن ثم فقدت المنظمة استقلاليتها[3].

ان تعديل الميثاق واعادة النظر فيه معرض لان تتجاوزه طبيعة المتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي اذ لا يمكن اعداد وثيقة قادرة على التكيف مع كل التطورات والدليل المؤكد لهذا الادعاء هو الوضع الحالي للمنظمة الدولية.

وفي العموم يمكننا الاشارة الى المسائل التي تحتاج الى الاصلاح على مستوى الميثاق وذلك على النحو الاتي:

1- عدم الدقة في صياغة الميثاق.

2- عدم تنفيذ العديد من المواد في الميثاق.

3- سيادة ارادة الدول الكبرى.

فيما يتعلق بالنقطة الاولى فان مسألة التقدير وترك الامور وعدم تحديدها في الميثاق ادى الى ان تكون هنالك فسحة واسعة في التلاعب وتوجيه تلك الاهداف والمبادىء من قبل الدول الكبرى من خلال الانتقائية وتكريس مبدأ (الكيل بمكيالين) لحالات متشابهة او متقاربة من خلال تبني مبدأ الانحياز لهذه الدولة او تلك[4].

ان الميثاق ينطوي على العديد من المبادىء والقواعد التي تسمح بتطبيق المعايير المزدوجة وهي على النحو الاتي[5] :

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء.

ج- عدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها في حل النزاعات الدولية.

د- مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

اما فيما يتعلق بعدم تنفيذ العديد من مواد الميثاق ، فالحالة المثالية التي تضمنتها بعض النصوص والفقرات – ان صح التعبير – لم تتمكن من النفاذ الى الحيز العملي وراحت ضحية الصراع بين القوتين العظميين ولازالت في ظل الوضع الحالي الجديد ولاسيما المواد المتعلقة بالجانب العسكري او الجزائي او الالزامي للمنظمة الدولية ، ومن يتولى زمام التحكم والسيطرة والتي تمثلت في عدم دخول المادة (43) حيز التنفيذ وتجميد لجنة اركان الحرب التي باتت من دون وظيفة والمنصوص عليها في المادة (47) [6].

اما فيما يخص سيادة الدول الكبرى على المنظمة الدولية ، فقد ظهر مدى قوة الدور الذي ادته الدول الكبرى في تشكيل ذلك

---

[1] – بحسب المادة (39) اذ اوكل الميثاق لمجلس الامن في تحديد العوامل التي تشكل تهديد السلم والامن الدوليين . ينظر : عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص .259

[2] – عبدالاله بلقزيز ، ماذا تبقى من الامم المتحدة ؟ بيروت ، 1990 ، ص .113

[3] – د. خليل اسماعيل الحديثي ، النظام الدولي واصلاح الامم المتحدة ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (12) ، 1994 ، ص .35

[2] – د. حسين عمر ، المنظمات الدولية ، دار الفكر العربي ، 1993 ، ص 95.

[1] – د. حسن نافعة ، مصدر سابق ، ص .241

[2] – د. احمد ابو الوفا ، الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 122 ، 1995 ، ص80.

التنظيم الدولي ، وكان واضحاً من خلال سلسلة المؤتمرات المتعاقبة لتنسيق جهودها من خلال لجان اخذت على عاتقها مناقشة الميثاق وتحريره وصياغته ، واستعان برأي العديد من الفقهاء والمشرعين الاستشاريين واستطاعت الدول الكبرى ان تحافظ على نفوذها وان تمرر ما ارادت تمريره من خلال التحضيرات واللجان والفقهاء والمساعدين وفي الظاهر والخفاء (وراء الكواليس) فالميثاق يعترف بمركز ممتاز للدول الكبرى عن طريق حق النقض (الفيتو) والذي ظلت تعارضه الدول الصغرى بشدة[1].

نجد ان الميثاق قد وضع في تناقض ظاهر ، من ناحية كون المنظمة قائمة على مبدأ المساواة في السيادة بين اعضائها الا انها من ناحية اخرى تستند الى الوزن الواقعي للدول الكبرى وبأمكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية من خلال منحها حق النقض (الفيتو) [2].

يتضح مما سبق ان الاختلال القانوني الذي تعاني منه منظمة الامم المتحدة هو اساس كل الاختلالات الاخرى ، وقانون المنظمة الاساس (الميثاق) قد افضى الى ان يكون اداء المنظمة الدولية اداءاً متعثراً ، لا يتناسب وما يفترض ان تضطلع به من واجبات وان التقصير في ادائها كان على حساب تنامي دور قوى دولية اخرى ، اخذت على عاتقها القيام بهذه الواجبات او بمعنى اصح وادق انها استولت على وظائف الامم المتحدة بذريعة عدم القدرة والكفاءة مما ادى بالنتيجة الى تراجع مكانة منظمة الامم المتحدة وانعكس في النتيجة على تراجع مكانتها كونها الملاذ الذي تلجأ اليه الدول الفقيرة والضعيفة في اوقات الازمات والكوارث والحروب.

واخيراً نختتم البحث بتأكيد اهمية دعوات الاصلاح التي تضمنت التصدي المبكر للاشكالات والتحديات التالية :

1- التحديات التي يطرحها عالمنا المتغير الراهن.
2- تحديات التنمية والامن وحقوق الانسان.
3- تحديات التحرر من الفاقة.
4- تحديات الرؤية المشتركة للامن الجماعي.
5- تحديات محاربة الارهاب عبر القارات.
6- تحديات الحد من اسلحة التدمير الشامل.
7- تحديات تفعيل عمليات حفظ السلام وبنائه.
8- تحديات استخدام القوة المفرطة من قبل الامم المتحدة من الحفاظ على الاجماع الدولي.
9- تحديات سيادة القانون في العلاقات بين الدول.
10- تحديات نشر الديمقراطية في العالم.
11- تحديات تعزيز دور الامم المتحدة من خلال اعادة التوازن بين اجهزة الامم المتحدة ومجلس الامن اذ اضحى لمجلس الامن سلطة تفوق سلطات سائر الاجهزة[3].

من كل ما تقدم من الاشكالات والتحديات ، تبقى اشكالية تحديث الميثاق (لاسيما انه لم يعدل سوى مرتين فقط ، الاولى لتوسيع عضوية مجلس الامن ، والثانية لتوسيع عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي) فتحديث الميثاق وتعديله مرهون بالارادة الدولية ومشيئة الدول الموجهة للنظام الدولي القائم ، وكذلك ارادة الدول الطامحة لتأدية دور في التنظيم الدولي بجعل المنظمة الدولية قادرة على مواجهة التحديات العالمية في اللحظة التاريخية الراهنة والمستقبلية.

الخاتمة

تمثل منظمة الامم المتحدة الصورة الارقى لفكرة التنظيم الدولي التي يجب ان تعبر عن نظام دولي يسود المجتمع الحديث والمتطور نحو المجتمع العالمي الواحد. ولقد عبرت الامم المتحدة عن ازمة هيكلية اكثر من تعبيرها عن مصالح المجتمع الدولي لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية التي افرزت نظاماً دولياً مختلفاً لذلك فقد كان التفكير بموضوع واعادة النظر

---

[4] – ابراهيم شحاتة ، مصدر سابق ، ص 132.

[1] – د. احمد ابو الوفا ، الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد ، مصدر سابق ، ص 80.

[2] – قدمت مقترحات عديدة لزيادة اعضاء مجلس الامن لتضم دولاً اخرى . ينظر : نانسي موفريت ، تكييف هيكل الامم المتحدة لتواكب عالماً يتغير سريعاً ، مجلة الواقع ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد (4) ، 1993 ، ص 44.

في الميثاق او تعديله يعكس الكثير من واقع الحياة الدولية سواء داخل الامم المتحدة او خارجها.

صحيح ان الكثير من التطورات قد حدثت منذ انشاء الامم المتحدة وحتى وقتنا الحاضر ، الا ان معرفة الاساس الذي قامت عليه يجعلنا ندرك ان هذه التطورات لم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية ميثاقها ، وذلك بسبب ان الامم المتحدة لم يراد لها ان تكون منظمة فوق الدول. الا ان هذه التطورات الدولية والتي من اهمها ظهور كتلة دول العالم الثالث وهيمنتها الغالبة على شؤون الجمعية العامة وبقية الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عدا (مجلس الامن) قد احدثت تغييراً نوعياً في طبيعة النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الامم المتحدة ، ومن خلال ذلك امكن للجمعية العامة عن طريق الاعلانات التي اعتمدتها ان تكمل نواقص الميثاق او تفسر بصورة تكميلية بعض احكامه طبقاً لمتطلبات التطورات الجديدة.

والان وبعد انقضاء اكثر من (65) سنة من عمر الامم المتحدة ، وبالنظر الى المكانة التي باتت تشغلها الامم المتحدة في العلاقات الدولية منذ عام 1945 كان لابد من وقفة لدراسة الدور الحالي للمنظمة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة من خلال دراسة متعمقة لدورها خلال سنوات الحرب الباردة ثم انهيار الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي اذ اصبح العالم احادي القطبية واختفت احد اهم التكتلات العسكرية التي كانت جزءاً من مرحلة الحرب الباردة والمتمثل بـ (حلف وارشو) . والجدير بالذكر ان اختفاء هذا التكتل العسكري الذي كانت جزءاً من مرحلة الحرب الباردة قد حصل بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي وترك المجال (لحلف شمال الاطلسي) ليتولى دون غيره اليات حفظ الامن والسلم الدوليين باسم المنظمة الدولية، نتيجة لذلك برزت عدة محاولات لتصحيح واصلاح اوضاع الامم المتحدة وتعديل مسارها وتعددت المقترحات المتعلقة باصلاح وتطوير الامم المتحدة.

لقد تباينت المقترحات المتعلقة باصلاح الامم المتحدة مابين المحدودية والجزئية وبين الشمولية والكلية ، فلقد دعا بعضهم وكما بينا الى احداث تغييرات شاملة في المنظمة واعادة صياغة بعض المبادىء والاسس التي سيقوم عليها الميثاق وتحديدها ووضع هيكل جديد لاجهزة الامم المتحدة وفروعها ، يحدد لها وظائفها وطريقة صنع القرار فيها ، في حين تركزت الاصلاحات الاخرى على توسيع نطاق العضوية في مجلس الامن والدعوة الى وضع نظام وضوابط جديدة للتصويت ، وذلك لما له من اهمية ودور خاص تميزه عن باقي اجهزة الامم المتحدة ، لذا فان متطلبات المرحلة القادمة تتطلب ما يأتي :

1- القيام باصلاحات جذرية في تركيبة مؤسسات الامم المتحدة ، وذلك من خلال اقناع المزيد من الدول الاعضاء بأهمية احداث تغييرات اساسية في هياكل وآليات عمل المنظمة الدولية ، وحتمية النظر في ميثاقها بحيث يكون معبراً عن نظام عالمي جديد تشارك في بناءه جميع دول العالم دون استثناء من اجل احلال السلم والامن في العالم وايجاد الحلول المناسبة لمشاكلها السياسية والاقتصادية وفقاً لاستراتيجية جديدة يراعى فيها حقوق وواجبات جميع الدول.

2- تتصدر الاصلاحات في مجلس الامن ، قائمة الاصلاحات في هياكل ومؤسسات المنظمة الدولية ، فقد اسس مجلس الامن وبنيت اجراءاته وتقاليد عمله في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية وما آلت اليه . ويمكن تقسيم الاصلاحات المقترحة لمجلس الامن الى قسمين :

أ- يطالب الاقتراح الاول بتعديل هيكلي أي بمعنى توسيع قاعدة العضوية في مجلس الامن بالشكل الذي يتناسب مع الزيادة في عضوية المنظمة ، وذلك بحيث تمثل فيه دول من قارات اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية الى جانب القوى الدولية الكبرى الخمس وبذلك سيتضمن جميع دول العالم الرئيسية التمثيل في المجلس.

ب- يطالب الاقتراح الثاني بتعديل الوسائل أي بمعنى السعي من اجل خلق وسيلة دائمة متمثلة بانشاء (قوات دولية دائمية مستقلة) تكون بأمرة المنظمة الدولية لاستخدامها في عمليات حفظ السلام والامن الدوليين في أي بقعة من العالم يتطلب فيها تدخل المنظمة الدولية.

3- مشاركة جميع دول العالم كبيرها وصغيرها وبشكل ايجابي في اقامة صرح النظام العالمي الجديد المستند في بناءه على اسس عادلة والمنطلق من نظرة واقعية تتلاءم وروح العصر ومستجداته من اجل الوصول

الى الحلول والوسائل السلمية كي تصبح منظمة الامم المتحدة اداة فعالة لحماية الامن والسلم الدوليين.

من كل ما تقدم تبقى حقيقة ثابتة هي ان منظمة الامم المتحدة وجدت لتبقى ولا يمكن ان يتصور هذا العالم من دون هذه المنظمة ومن الصعب تصور بديلاً عنها، خصوصاً ونحن ربما نشهد طفرة حقيقية وتنامي قوة جديدة سمحت لها الظروف الدولية الجديدة بالبروز والتي لم تكن موجودة من قبل .

ان الاصلاح لابد منه سعياً لانقاذ منظمة الامم المتحدة من الخلل الذي دب في اوصالها، وعليه فان اعادة هيكلية الامم المتحدة ومؤسساتها مهمة اساسية لخدمة الشعوب التي انشأت من اجلها اولاً واخيراً.

المقدمة :

أهمية الموضوع :

تتبع أهمية الموضوع من أهمية المنطقة في إستراتيجيات القوى الكبرى المتنافسة عليها و في مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية ، فالمنطقة كونها مخزون هائل للطاقة سواء من حيث النفط او

الغاز الطبيعي و غيرها من الموارد الاخرى شكلت ثاني أهم منطقة في العالم بعد منطقة الشرق الاوسط ، فضلاً عن ما يميزها من موقع جيوستراتيجي مهم .

كما يكتسب الموضوع أهميته من خلال دراسته لفترة حددت الادراك و التعامل الاميركي ليس للمنطقة فحسب ، بل للعالم أجمع بعد احداث 11 ايلول 2001 و من ثم الحرب على ما يسمى بالارهاب في افغانستان تشرين الاول 2001 و ما تبعه من تحولات في الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة لاسيما فيما يتعلق بأهميتها في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الاميركية و حلفائها في افغانستان .

وشكلت الدراسة أهمية ايضاً فيما يخص رؤية الولايات المتحدة الاميركية لدورها في المنطقة خاصة في ظل وجود منافسين يسعون الى تقليص نفوذها المتزايد هناك و على رأسهم روسيا و الصين و بعض القوى الاقليمية الاخرى كأيران ، واستناداً الى ذلك عكست الدراسة طبيعة التعامل الاميركي مع تلك الاستراتيجيات المتنافسة في المنطقة و كيفية مواجهتها وفقاً لمصالحها ، فالولايات المتحدة الاميركية أمتلكت نفوذاً في المنطقة لكن هذا النفوذ لم يكن يتجسد فعلياً بوجود عسكري فعلي فيها الا بالتغيرات التي رافقت احداث 11 ايلول 2001 و الحرب على ما يسمى بالارهاب .

و للدراسة أهميتها من خلال تحديدها لمستقبل القوى المتنافسة على المنطقة كذلك تحديد المشاهد المستقبلية المحتملة لإدوار هذه القوى .

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

التنافس ى ـ ر ـ ى 11 ايلول 2001

المدرس الدكتورة
لبنى خميس مهدي(*)

إشكالية الدراسة :

إن اهمية المنطقة سواء من حيث الطاقة او الموقع الجيوستراتيجي فرضت واقعاً على الولايات المتحدة الاميركية تمثل في سعي الدول المتنافسة الى مد نفوذها عليها و استناداً الى مصالح و اهداف مختلفة سياسية و اقتصادية و أمنية مما شكل عائقاً للاستفراد الاميركي بالنفوذ على المنطقة . و الحقيقة انه رغم التفوق الاميركي في كثير من الجوانب داخل المنطقة و خاصة فيما يتعلق بتقبل دول المنطقة لهذا التدخل الاميركي ، الا ان الولايات المتحدة الاميركية لازالت تشعر بحالة من عدم الامان فيما يتعلق بالسيطرة على المنطقة نظراً لما للقوى المنافسة الاخرى من رغبة في استبعاد التدخل الاميركي او على الاقل الحد منه إن أمكن ، مما شكل اشكالية امام سعي الولايات المتحدة الاميركية لبسط نفوذها على المنطقة .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالمنطقة جاء نتيجة لما تمتلكه المنطقة من موارد للطاقة كذلك ما يميزها من موقع جيوستراتيجي اكسبها هذه الاهمية بالنسبة لقوى عظمى كالولايات المتحدة الاميركية ، فضلاً عن قوى كبرى منافسة على المنطقة كروسيا و الصين الساعيات للنفوذ على المنطقة سياسياً و عسكرياً و اقتصادياً و هو ما دفع بالولايات المتحدة الاميركية الى مزيد من الدور في المنطقة .

و لمعرفة صحة هذه الفرضية تطرح التساؤلات الآتية :

– ما الذي تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيقه في هذه المنطقة ؟

– كيف ساهمت الاوضاع الدولية في زيادة الوجود الاميركي في المنطقة ؟

– ماهي توجهات الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة بعد الحرب على افغانستان تشرين الاول 2001 ؟

– ما هي المرتكزات التي ساهمت في زيادة النفوذ الاميركي داخل المنطقة ؟

– ما هو تأثير دور القوى المنافسة في المنطقة على المصالح الاميركية ؟

– ما هي المشاهد المستقبلية لدور الولايات المتحدة الاميركية و القوى المنافسة على المنطقة ؟

منهجية الدراسة :

تطلبت الدراسة اعتماد اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي المتبعة في كتابة البحوث العلمية ، فتم أستخدام المنهج التاريخي لمتابعة الاحداث التي مرت بها المنطقة ابتداءاً من انهيار الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة ووصولاً الى احداث 11 ايلول 2001 ، هذا فضلاً عن اتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحديد طبيعة الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة بعد الحرب

على افغانستان فضلاً عن استراتيجيات القوى المتنافسة فيما بينها ، كذلك اعتماد منهج الاستشراف المستقبلي لتحديد الرؤية المستقبلية للدور الاميركي و القوى المتنافسة في المنطقة .

هيكلية الدراسة :

تتوزع الدراسة بالاضافة الى المقدمة و الخاتمة الى اربعة محاور اساسية وكالآتي :

المحور الاول – اهمية منطقة آسيا الوسطى في الاستراتيجية الاميركية .

المحور الثاني – تحولات الاستراتيجية الاميركية بعد احداث 11 ايلول 2001 و انعكاساتها على منطقة آسيا الوسطى .

المحور الثالث – الولايات المتحدة الاميركية و التنافس على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى .

المحور الرابع – مستقبل الدور الاميركي في منطقة اسيا الوسطى .

1- اهمية منطقة اسيا الوسطى في الاستراتيجية الاميركية :

واجه الامن القومي الاميركي تحديات كبيرة بعد احداث 11 ايلول 2001 ابرزها كان الارهاب و ما حمله من تهديدات من وجهة النظر الاميركية[1] مما اثر على الاستراتيجية الاميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى*، المنطقة التي تمتلك طاقة توصف بالعظيمة و المهمة استراتيجياً ، وأزداد التوجه الاميركي نحو المنطقة بعد ان اخذ موقع افغانستان الاستراتيجي يُنظر اليه على انه مرتكز مهم لتوسيع النفوذ الاميركي في المنطقة او لبسط السيطرة على مقدرات المنطقة الهائلة من النفط و الغاز الطبيعي[2] .

و تفاوت الاهتمام الاميركي بمنطقة آسيا الوسطى استناداً الى طبيعة الدور الذي تلعبه دول هذه المنطقة في الاستراتيجية الاميركية و علاقاتها مع بقية القوى الدولية و الاقليمية الاخرى كروسيا ، الصين ، الهند ، باكستان ، ايران و تركيا من جانب و ما تتمتع به المنطقة من مخزونات ضخمة من النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و اليورانيوم من جانب اخر[3] .

ان طبيعة المصالح الاميركية في منطقة آسيا الوسطى[4] تنحصر بأهمية المنطقة من ناحية الجيوبولتيك[5] . هذا بالاضافة الى الاهمية من الناحية الامنية واهميتها من حيث مصادر الطاقة النفطية التي تقدر احتياطياتها[6] بـ (200 مليار برميل) و مع طاقة انتاجية بلغت (1 مليون برميل يومياً) في العام 2001 ووصلت في العام 2010 الى بـ (3.4 مليون برميل يومياً) مع العلم ان معظم الانتاج النفطي يأتي من كازاخستان و اذربيجان و بنسبة (80%) كما تتركز اكثر من (85%) من الاستثمارات الاجنبية النفطية هناك و من المتوقع ان يصل انتاج منطقة آسيا الوسطى من النفط بحلول عام 2015 الى (4 مليون برميل يومياً)[7]. و الجداول الآتية

---

(1) Ariel Cohen , U.S Interests and Central Asia energy security , report , The Heritage Foundation , 15-11-2006 , www.heritage.org
- كذلك ينظر الى : نيك ميغوران و جون هيثرشو ، الخطر و السياسة الغربية نحو آسيا الوسطى ، ص3 ، للموقع : www.chathamhouse.org.uk . و ينظر الى : محمود ابراهيم محمود ، الارهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، ع(147) ، 2002 ، ص44 .

* المنطقة التي تُمثل الدويلات الخمس التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه (كازاخستان ، قيرغيزستان ، توركمانستان ، اوزباكستان و كازاخستان) . ينظر الى :
Bahram Amirahmadian, Geopolitical, Geo-strategic and Eco-strategic Importance of Central Asia , www.Int-politics.com.

(2) زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى (الأولوية الامريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية) ، ترجمة أمل الشرقي ، الاهلية للطباعة و النشر ، 1997 ، ص158 . كذلك : عبد الله حارم ، رؤية في ابعاد الحرب الاميركية الجديدة في آسيا الوسطى ، مجلة الباحث ، ع(3) ، جامعة ورقلة ، تونس ، 2003 ، ص98 .
كانت الثروات النفطية هي المدخل الذي تحركت من خلاله الولايات المتحدة الاميركية تجاه المنطقة ، ففي عام 1994 وقعت اذربيجان اتفاقيات حول استخراج النفط مع (8 شركات) اميركية و بريطانية حول الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها . حيث شملت الاتفاقية ثلاث حقول كبيرة قُدرت قيمتها بـ (74 مليار دولار) . ينظر الى : توفيق المديني ، الصراع على آسيا الوسطى ، مجلة سترون ، ع(75) ، ايلول 1998 ، ص23 . كذلك : عبد الله حارم ، مصدر سبق ذكره ، ص98 .

(3) Bahram Amirahmadian, , Op.Cit , www.int-politics.com .

(4) Strategic Assessment of Central Eurasia, January 2001, The Atlantic Council of the , United States, Washington D.C.
- تتعاون كل من روسيا و الصين لتخفيض الوجود الاميركي في المنطقة من خلال إظهار التواجد الاسيوي في المنطقة كقوة اقتصادية لمواجهة التواجد العسكري الاميركي في المنطقة . ينظر الى:
Bahram Amirahmadian, Op.Cit , www.Int-politics.com.

(5) Sean L. Yom , Power Politics in Central Asia, Volume VI , 4 Autumn 2002 , www.asiaquarterly.com.

(6) Bahram Amirahmadian , , Op.Cit , www.Int-politics.com.

(7) Uzma Shujaat , THE GEOPOLITICAL AND ECONOMIC IMPORTANCE OF ENERGY RICH CENTRAL ASIA: POSSIBILITY OF AN EU-RUSSIA ALLIANCE , Journal of European Studies , Paper presented at a Seminar on Europe's Political and Economic Interests in Central Asia and Caucasus after 9/11 held by Area Study Centre for Europe, University of Karachi on August 21, 2007.
يذكر الى ان معظم احتياطيات الهيدروكاربون يوجد في منطقة بحر قزوين و خصوصاً في أذربيجان اما في آسيا الوسطى فتأتي كلاً من كازاخستان، أوزبكستان، وتوركمانستان بالمراتب الاولى .
ينظر الى : Bahram Amirahmadian , , Op.Cit , www.Int-politics.com.
كذلك : Ariel Cohen , U.S Interests and Central Asia energy security, , Op.Cit , www.heritage.org .

(8) ROBERT LEGVOLD , Great Power Stakes in Central Asia, THINKING STRATEGICALLY , www.thinkingstrategically.com .

(9) عبير ياسين ، سياسة خطوط الانابيب و الاستقرار في بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية / الاهرام ، القاهرة ، ع(101) ، كانون الثاني 2003 ، للموقع : www.siyassa.org .

توضح احتياطي بعض دول المنطقة من الغاز الطبيعي و النفط للعام 2005 و 2006 على التوالي :

جدول رقم (1)

احتياطي بعض دول آسيا الوسطى من النفط و الغاز الطبيعي للعام 2005

البلد	مقدار ما موجود من النفط		مقدار ما موجود من الغاز الطبيعي	
	المقدار (بليون برميل)	مقارنة بالمجموع العالمي	الكمية (ترليون متر مكعب)	مقارنة بالمجموع العالمي
كازاخستان				
تركمانستان		%		
اوزباكستان		%		

المصدر نقلاً عن : **Bahram Amirahmadian** , Op.Cit , www.Int-politics.com

جدول رقم (2)

احتياطي بعض دول آسيا الوسطى من النفط و الغاز الطبيعي للعام 2006

البلد	المثبوت وجوده من الغاز الطبيعي	المحتمل وجوده من الغاز الطبيعي	المعدل
كازاخستان			
تركمانستان			
اوزباكستان			

المصدر نقلاً عن : **US Department of energy , Energy information Administration, "Caspian sea region :survey of key oil and Gas statistics and forecasts , july2006, at : www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspian /images/caspian_balance.pdf (November 9,2006) .**

وساهمت الولايات المتحدة الاميركية في تشجيع استثماراتها النفطية في المنطقة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بلدان المنطقة بأقامة خطوط الانابيب[8] مستخدمة سياسة تقوم على الاستبعاد و الضم لدول الجوار ، اي استبعاد الدول غير المرغوب فيها مثل ايران و تقريب الدول الحليفة لها مثل تركيا و باكستان[9] .

و تواجه الولايات المتحدة الاميركية في منطقة آسيا الوسطى العديد من التحديات لاسيما في الجانب الاقتصادي والمتمثل بزيادة النفوذ الروسي و الصيني في المنطقة مما يضع عقبات ليست بالهينة على الولايات المتحدة الاميركية تتطلب من وجهة نظرها آلية لمواجهتها مستقبلاً لضمان سيطرتها على المنطقة خاصة وانها تمتلك ميزة غير متوافرة للدول المنافسة الاخرى و هي ميزة منح المعونات او المساعدات الاقتصادية التي ساهمت في دعم الاصلاحات الاقتصادية لدول المنطقة وهو ما وفّر لها الارضية المناسبة للنفوذ الاميركي في المنطقة[10] .

إن المصالح الاميركية شكلت احد الابعاد الاساسية للحرب على افغانستان ، فأفغانستان من وجهة النظر الاميركية مثلت عُقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا فهي على تماس حدودي مع ست دول (ايران ، الصين ، باكستان ، تركمانستان ، اوزباكستان و طاجاكستان) كما انه ليس من المصادفة ان هذا التماس الجغرافي السياسي يجعل هذا البلد (افغانستان) على تخوم مع اثنين من الاهتمامات الاميركية الاستراتيجية **الاول:** فتح الطريق الى آسيا الوسطى بعيداً عن السيطرة الروسية و **الثاني:** التحكم بالتوازنات الاقليمية في آسيا لمواجهة تنامي القوة في ثلاث دول صنفتها الدراسات المستقبلية الاميركية بالدول (الخصم) و هي : الصين ، روسيا و الهند[11] .

اما فيما يتعلق بموضوع المضاعفات التي حملتها الحرب الاميركية على افغانستان ، فأن الكثير من الخبراء و المحللين الاستراتيجيين يؤيدون فرضية ان احداث 11 ايلول 2001 قد فتحت الباب على مصراعيه امام الوجود العسكري الاميركي المتزايد و غير المحدود في منطقة آسيا الوسطى ، تحت غطاء مكافحة الإرهاب في أفغانستان ، بّيد أن مدة بقاء هذه القوات تثير الكثير من الشكوك و الجدل لدى دول كروسيا والصين وإيران حول طبيعة النوايا الاميركية في المنطقة لاسيما و ان الولايات المتحدة الاميركية تمتلك مجموعة من القواعد العسكرية في منطقة آسيا الوسطى والتي يمكن تحديدها بالآتي[12] :

– مطار خان آباد اول قاعدة اميركية في منطقة آسيا الوسطى و تقع في أوزباكستان . و يبعد عن العاصمة طشقند بـ500 كم

يذكر ان الولايات المتحدة الاميركية قلقة من ايران ليس بسبب ما تزعمه الولايات المتحدة الاميركية من دعم ايران للارهاب بل ايضاً لخوضها التنافس للنفوذ على منطقة آسيا الوسطى و من هذا المنطلق اتجهت الولايات المتحدة الاميركية و لزيادة نفوذها في المنطقة دعم حلفائها كتركيا و باكستان .

ينظر الى : فرغلي هارون محمد ، هل كانت أحداث ١١ مؤامرة اميركية ، مجلة ديوان العرب ، سوريا /دمشق ، بتاريخ 16 ايلول 2010 ، للموقع : www.diwanalarab.com .

(10) US. Department of the state , US Engagement in central Asia successes , Washington DC , November 27 , 2002 , www.state.gov .

يذكر الى ان العلاقات الصينية الروسية شهدت تقارباً واضحاً خلال عام 1996 صاحبه مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية فضلاً عن التعاون العسكري و بناء مفاعلات نووية روسية في الصين مما يدل على ان الدولتان قد توصلتا الى تفاهم استراتيجي لن يرتقي الى مستوى التحالف الاستراتيجي لادراك كلاً منهما ان ذلك يمكن ان يخلق تعقيدات مع الولايات المتحدة الاميركية . ينظر الى :

محمد سعد ابو عامود ، السياسة الامريكية في آسيا ، مجلة السياسة الدولية (ملف) ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية / الاهرام ، القاهرة ، ع(127) ، 1997 ، صص 134-135 .

وعن الحدود الأوزبكية الأفغانية بـ200 كم فقط ، وهو أول قاعدة عسكرية أميركية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على الإطلاق .

– مطار توزيل في أوزباكستان و القريب من طشقند ايضاً وهي قاعدة عسكرية أميركية مصغرة جرى فيها تنسيق بين القائد الأفغاني عبد الرشيد دوستم والأميركيين حول الدور الذي يمكن أن تقوم به أوزبكستان في الهجوم على افغانستان و حكومة طالبان.

– قاعدة كارشي الأميركية و التي أُلغي استخدامها من قبل الولايات المتحدة الاميركية عام 2005 حيث كانت قاعدة للاتحاد السوفيتي قبل تفككه .

– مطار "مناس" الدولي الموجود في العاصمة بشكيك والذي يعد أكبر مطار في قيرغيزستان وقد اختارته الولايات المتحدة الاميركية عام 2001 لطول مدرجه البالغ 4270 متراً ويعد المدرج الأطول في البلاد . و الاهم بين القواعد الاميركية في المنطقة . حيث يمكنه استقبال طائرات الشحن الأميركية طراز سي– 5 غلاكسي .

ورغم أن الخطة الأساسية تقتضي باعتبار هذه المنشآت قواعد مؤقتة ، الا انها مثلت أساساً للوجود العسكري الأميركي الدائم في منطقة آسيا الوسطى و التي باتت بحكم قربها الجغرافي من أفغانستان منطقة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية[13] . حيث يأتي هذا الانتشار تلبية للاحتياجات الجيواستراتيجية الأميركية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملياتية بدلاً من القواعد الكبيرة والدائمة كما كانت عليه إبان الحرب الباردة[14] . فعملية ملء الفراغ في المناطق التي كانت خاضعة للهيمنة الروسية ، دفعت الولايات المتحدة الاميركية الى البحث عن تسهيلات وقواعد أخف وأكثر ملاءمة للتحديات الأمنية الجديدة، ومصممة لتتناسب والتكتيكات و التكنولوجيا العسكرية الحديثة كذلك امكانياتها لتوفير اسناد لوجستي و استناداً الى ما روج له العديد من المسؤولين الأميركيين وعلى رأسهم وزير الدفاع الاميركي السابق دونالد رامسفيلد الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية إستراتيجية وحيث يكون لواشنطن أنظمة وحلفاء ، يمكن الاعتماد عليهم عند الضرورة[15] .

---

(11) فريد هاليداي ، ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر : أسباب ونتائج ، ترجمة : عبد الإله النعمي، دار الباقي ، ط1 ، 2002 ، ص26 .

للمزيد حول الحرب الاميركية على افغانستان ينظر الى : المشكلة الافغانية و اولى حروب القرن (قبل طيء سجل حرب الافغان) ، تقارير ، مجلة كلية الملك خالد للدراسات العسكرية ، المملكة العربية السعودية ، ع67 ، 1 كانون الاول 2001 ، للموقع : www.kkmaq.gov.sa . كذلك ينظر الى : وليم شعيا ، الصراع في آسيا الوسطى يفرض تغيراً في الحسابات و يتجه نحو تحالفات جديدة ، جريدة الشرق الاوسط ، المملكة العربية السعودية ، ع8458 ، 2 كانون الثاني 2002 ، للموقع : www.aawsat.com .

(12) يذكر ان العلاقات الاميركية /الاوزبكية قد شهدت طفرة مفاجئة بعد احداث 11 ايلول 2001 حيث اصبح المطار مركزاً للمعلومات و العمليات الأميركية على الحدود الأفغانية ، وأن أعداداً من العسكريين الأميركيين والبريطانيين تدفقت إلى أوزبكستان . وقد غطى الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف هذا الاختراق الأميركي لبلاده بعقد اتفاقية مع واشنطن وصفها المراقبون بأنها أشبه "باتفاقية دفاعية عسكرية"، مبرراً ذلك بأنها جاءت لمواجهة الإرهاب الذي تعاني منه بلاده على حد قوله . نقلاً عن : شعبان عبد الرحمن ، القواعد الاميركية و سياسة الزحف الهادىء لاحتواء روسيا ، المعرفة ، 2004/10/3 ، للموقع : www.aljzeera.net .

يذكر الى ان الصين ضغطت لإغلاق القاعدة الأميركية بأوزبكستان عام 2006 كما و تسعى من خلال منظمة شنغهاي للتعاون الى اغلاق بقية القواعد الاميركية الاخرى في المنطقة . ينظر الى : مطيع الله تائب ، الصين و ايران و تركيا .... اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى ، ملفات خاصة ، المعرفة ، 2007/8/12 ، للموقع : www.aljazeera.com .

إن قبول قيرغيزستان للوجود الأميركي على أراضيها جاء نظير تقديم الولايات المتحدة الاميركية مساعدات ضخمة لحل مشاكل البلاد الاقتصادية التي تبلغ نسبة الفقر فيها أكثر من 80% .

ينظر الى : المصدر نفسه .

تؤكد الادارات الاميركية المتعاقبة على اهمية المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الاميركية في دعم سياستها الخارجية وحماية أمنها القومي .

ينظر الى : مالك عوني ، الاستراتيجية العسكرية الامريكية و موقعها من السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية (ملف) ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية / الاهرام ، القاهرة ، ع(127) ، 1997 ، صص 96–97 .

(13) محمد سلمان القضاة ، القواعد العسكرية الاجنبية في آسيا الوسطى ، المعرفة ، 2007/7/22 ، للموقع : www.aljazeera.net و للمزيد عن القواعد الاجنبية ينظر : واشنطن تعزز وجودها العسكري في آسيا الوسطى ، وكالات ، نقلاً عن المعرفة ، 2002/1/19 ، للموقع : www.aljazeera.net . كذلك : www.foreignpolicy.com/story/cms . يذكر ان القاعدة الاميركية في قيرغيزستان تواجه مصيراً غامضاً بأحتمالية إغلاقها من قبل القوميين بعد ان حققوا فوزاً مفاجأً في الانتخابات التشريعية مما يجبر الولايات المتحدة الاميركية على إجراء مفاوضات جديدة لاستمرار هذه المنشأة الحيوية لعملياتها في أفغانستان . ينظر الى : القاعدة الأميركية في قيرغيزستان تواجه مصيرًا غامضًا ، مفكرة الاسلام ، 2010/10/14 ، للموقع : www.islammemo.cc .

(14) نور الدين جبنون ، علاقات الولايات المتحدة مع جمهوريا آسيا الوسطى ، المعرفة ، 2007/7/15 ، للموقع : www.aljazeera.net .

(15) المصدر نفسه .

(16) Sean L. Yom , Op.cit , www.asiaquarterly.com .

انخرطت روسيا مع الصين في إستراتيجية تهدف إلى تحجيم دور الولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة من خلال استخدام منظمة تعاون شنغهاي للتعاون الإقليمي التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقيرغيزستان و كزاخستان

و من خلال ما تقدم يمُكن طرح التساؤل الاتي : ما الذي تسعى الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيقه في هذه المنطقة ؟

و للاجابة على هذا التساؤل لابد لنا من تتبع توجهات الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة ، فغداة استقلال دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كثفت واشنطن من حملتها الدبلوماسية لمحاولة إقناع هذه الدول بفتح حقولها أمام استثمارات الشركات النفطية الغربية والأميركية منها على وجه الخصوص . ويمكن تفسير اهتمام واشنطن بإعادة هيكلة وتأهيل القطاع النفطي لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين لإن هذه الاحتياطيات تأتي من خارج الإطار التقليدي لمنظمة الأوبك . ولهذا السبب فهي تحظى بأهمية سياسية وأولوية اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الاميركية التي تسعى إلى تقليص اعتمادها على النفط في منطقة الشرق الاوسط الى اقصى حد ممكن ، وذلك عبر تنويع مصادر استيرادها للطاقة ، لاسيما و ان الجزء الأكبر من نفط منطقة آسيا الوسطى مخصص للتصدير، كما إن الاحتياجات الاستهلاكية المحلية لمنطقة آسيا الوسطى قليلة ويتوقع أن تستمر على هذه الوتيرة . كما أن الافتقاد إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب عن الموارد النفطية والغازية جعل هذا القطاع الحيوي بحاجة الى الشركات الأميركية التي مثلت مرتكز تحقق من خلاله واشنطن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة من خلال عملية نفوذ جيواستراتيجية مكنتها من السيطرة على هذه المصادر الهامة للطاقة ، و لتحقيق ذلك تسعى واشنطن لإخراج دول المنطقة المنتجة للطاقة من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية و القوى المنافسة الاخرى التي تستهدف جميعها لزيادة نفوذها في المنطقة[16] ، خاصة أن التوجهات الأميركية تندرج في إطار اعتراف واشنطن لمنافسيها في آسيا الوسطى باعتبارات وهواجس الأمن ولكنها ترفض في الوقت نفسه الاعتراف بمجالات ومناطق النفوذ للمنافسين فيها .

أن اغلب دول منطقة آسيا الوسطى استجابت بإيجابية للتدخلات الأميركية فيها لاعتبارات داخلية اقتصادية وسياسية[17] ، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحفظات عدة من جانب بعض الدول على السياسة الأميركية ، لإحتواء التدخل الأميركي في شؤونها ، كما أن الصحوة الروسية التي بدت واضحة بعد أزمة أوسيتيا الجنوبية في أب 2008* ، وما اتخذته روسيا من إجراءات في الفترة التي تلتها لاستعادة نفوذها في المنطقة ، شكلت العامل الأساسي في التأثير على طبيعة النفوذ الأميركي في المنطقة لاسيما مع تنامي المد الروسي مرة أخرى كخصم للولايات المتحدة الاميركية[18].

إن توازنات القوى الحالية في المنطقة تعكس إرهاصات تفاهم دولي لتقسيم مناطق النفوذ في العالم ، فهناك دور اميركي كبير في المنطقة و في المقابل هناك عودة للدور الروسي و ادوار اخرى لقوى منافسة ما يؤكد ذلك هو ردة الفعل الأميركي تجاه أحداث قيرغيزستان الأخيرة التي أطاحت بحليف لها دفعت به إلى السلطة عام 2005[19] . ورغم ما

وطاجيكستان ، والتي تشكلت في عام 2000 كتطوير لمجموعة عمل عرفت من قبل باسم "مجموعة شنغهاي" وعقدت عام 1996 في مدينة شنغهاي وضمت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى ، وحاولت المنظمة عام 2006 توسعة نفوذها فوجهت الدعوة لإيران والهند وباكستان للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب . ينظر الى : التحالف الاقليمي بين دول آسيا الوسطى ، ملفات خاصة ، المعرفة ، 2007/7/15 ، للموقع : www.aljazeera.net . كذلك : ليلي دي بوبو ، منظمة شنغهاي للتعاون على حافة عصر جديد ، تدقيق : موريا اندرووشون ، قوقاز يورونيوز ، 2006/9/7 ، للموقع : www.caucaz.com .

رغم المحاولات الأميركية لإحتواء الهيمنة الروسية على الثروات الطبيعية لمنطقة آسيا الوسطى في قطاع النقل بالأنابيب فإنه لا تزال شركة غازبروم الروسية تهيمن على قطاع نقل الغاز في آسيا الوسطى دون منازع . وعليه فلا يمكن إخراج روسيا بسهولة من معادلة الطاقة القائمة في هذه المنطقة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة ، =

== موسكو من الاحتفاظ بعلاقات تقليدية مع هذه الدول تقوم على اساس المصالح المشتركة وثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ رغم التوجهات الغربية لمعظم هذه الدول. ينظر الى : نور الدين جبنون ، صراع الاستراتيجيات في آسيا الوسطى ، ملفات خاصة ، المعرفة ، 2007/4/4 ، للموقع : www.aljazeera.net . كذلك : زيد ابو زيد ، صراع النفوذ في آسيا الوسطى ، نظريات و مواقف ، 2009/9/12 ، للموقع : www.jeeran.com . كذلك ينظر الى : أيكن بي. رومر ، التحديات الستراتيجية لإدارة بوش (وجهات نظر معهد الدراسات الستراتيجية القومي) ، روسيا ، ترجمة : اسماعيل انور العزي ، منشورات جامعة الدفاع القومي ، واشنطن آذار 2001 ، ص 79 .

(17) عانت المنطقة بعد انفصالها من الاتحاد السوفيتي السابق العديد من المشاكل الاقتصادية تمثلت في آحادية النظام الاقتصادي فضلاً عن مشاكل سياسية تمثلت في العديد من الانقلابات العسكرية التي ساهمت فيها الولايات المتحدة الاميركية لغرض اسقاط غير المرغوب فيهم من حكومات المنطقة ، ولايخفى ان روسيا ليس لها تأثيراً عسكرياً نظراً لانشغال المؤسسة العسكرية الروسية بمعضلات تبدأ من الصعوبة في اتخاذ قرار بتحويل الجيش المترهل إلى مؤسسة محترفة ، وتنتهي عند مشكلة صرف معاشات الجيش من الضباط والعسكريين المتقاعدين . هذا فضلاً عن أن اقتصاد السوق الذي تنتظره آسيا الوسطى والذي لن تستطيع اليد الروسية المغلولة داخليًا بمواجهة المشاكل الاقتصادية في البلاد ان تقدمه . و بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق استنكر الكثيرون التوقعات بأن روسيا تحتاج ما بين 40 و50 عاماً لتخرج من كبوتها ، وما يجري في دول المنطقة يؤكد أن الولايات المتحدة الاميركية مقتنعة بأبعد من هذه التوقعات . فمن يرى تنظيم 34 قاعدة عسكرية أقامتها واشنطن في دول آسيا الوسطى وأفغانستان وما حولها من شبه

تقدم يمكن القول ان هناك جملة من العوامل ساهمت بتزايد الوجود الاميركي في المنطقة على حساب المنافسين الاخرين وكالآتي :

1- استجابة دول المنطقة على نحو إيجابي للتواجد الأميركي ليس فقط لتأكيد الانقطاع عن الماضي السوفيتي، والتخلص من أي هيمنة روسية على شؤونها ، ولكن لآمالها وتوقعاتها في أن تقدم الولايات المتحدة الاميركية المساعدات المالية والاقتصادية التي كانت تحتاجها هذه الدول .

2- ترجمة الولايات المتحدة الاميركية هذا الاهتمام في المنطقة من خلال تعزيز إقصاء دول المنطقة عن روسيا ، ودمجها في المؤسسات الغربية . وذلك من خلال دمج دول المنطقة في المؤسسات الأمنية الغربية ، وأهمها حلف الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي . ففي كانون الثاني1992 انضمت الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى إلى منظمة الأمن والتعاون الأوربي . وفي قمة حلف الناتو في تشرين الاول 1993 اقترحت الولايات المتحدة الاميركية تدشين برنامج "الشراكة من أجل السلام" لإقامة علاقات تعاونية مكثفة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في مجال حفظ الأمن والسلم في المنطقة ، والتعاون لمواجهة التهديدات في المنطقة . وقد بدأ البرنامج في كانون الثاني 1994، وانضمت جمهوريات آسيا الوسطى تباعاً على النحو التالي: كازاخستان (ايار 1994) ، تركمانستان (ايار 1994) ، قيرغيزستان (حزيران 1994) ، أوزبكستان (تموز 1994) ، طاجيكستان (شباط 2002)[20] .

3- لقد أعطتْ الحرب على الإرهابِ الولايات المتّحدة الاميركيةَ ، موطئ قدم رئيسي في التأثير على المنطقةِ من خلال : أ- الوصول الى نفطَ المنطقةَ الغنيَ وإحتياطيات الغازِ . **ب**- تسعى الشركاتَ ألاميركيةَ الى تُطوّيرَ مصادر الطاقةِ في المنطقة لصالحها . **جـ**- الحضور القوي للولايات المتحدة الاميركية في آسِيَا الوسطى يُمْكِنُ أَنْ يُستَعملَ كقوة داعمة في زيادة تأثيرِها السياسي على المنطقة .

4- ان هذه القضايا مُرتَبَطة عند بَعْض مُحلّلي و خبراء الطاقةِ ، بإدّعاء ان النفط المسيطر عليه أميركياً ووجود أنبوبِ غاز مِنْ آسِيَا الوسطى ممتد من خلال باكستان والهند يُمْكِنُ أَنْ يجلب

الجزيرة العربية إلى تركيا ، يعرف أن الوجود الأميركي في دول الاتحاد السوفياتي السابق جاء ليبقى لأجيال مقبلة . ينظر الى : عاطف معتمد عبد الحميد ، 15 سنة من الاستقلاق .. ماذا جنت آسيا الوسطى ، المعرفة ، 2006/11/18 ، للموقع : www.aljazeera.net . كذلك ينظر : أحادية النظام الاقتصادي في دول آسيا الوسطى ، ملفات خاصة ، المعرفة ، 2007/7/15 ، للموقع : www.aljazeera.net . وايضاً ينظر الى : عاطف معتمد عبد الحميد ، انقلابات آسيا الوسطى ... إرادة الشعوب و إرادة واشنطن ، المعرفة ، 2005/4/20 ، للموقع : www.aljazeera.net .

* في 8 آب 2008 هاجمت جورجيا أوسيتيا الجنوبية و ابخازيا . وأدت الحرب الجديدة في القوقاز الى اعلان استقلال أوسيتيا الجنوبية وابخازيا وقطع العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وجورجيا سبقتها دخول القوات العسكرية الروسية الى الاراضي الجورجية لاجبارها على الانسحاب من أوسيتيا الجنوبية و ابخازيا . يذكر ان الموقف المتصلب الذي اتخذته روسيا في ذلك الوقت قد دفع بجورجيا الى الانسحاب من اوسيتيا الجنوبية وابخازيا و اعلان روسيا الرسمي الاعتراف بها كدولة مستقلة في 26 أب 2008 . ينظر الى : الحرب في القوقاز ، مجلة روسيا اليوم ، موسكو ، بتاريخ 2011/1/2 ، للموقع : www.arabic.rt.com . كذلك : اوسيتيا الجنوبية: التاريخ والسياسة والمستقبل...12 قتيلاً من القوات الروسية في اوسيتيا الجنوبية ، بتاريخ 2008/8/8 ، للموقع : www.syrianet.net . و ينظر الى :

Helen Womack, Russia bombed Georgia beyond South Ossetia in "Nato joins US in condemning Russia's South Ossetia",11 Aug 2008, www.guardian.co.uk .

(18) يذكر إن هناك تغلغل اقتصادي صيني لمواجهة النفوذ الأميركي في منطقة آسيا الوسطى . ينظر الى :

Sébastien Peyrouse, The Economic Aspects of the Chinese-Central Asia Rapprochement, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program –A Joint Transatlantic Research and Policy Center Johns Hopkins University-SAIS, 1619 Massachusetts Ave. NW, Washington, D.C. 20036, U.S.Institute for Security and Development Policy, V. Finnbodav. 2, 131 30 Stockholm-Nacka, Sweden , September 2007 , www.silkroadstudies.org .

و ينظر الى : مطيع الله تائب ، الصين وإيران وتركيا ..اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى ، 2007/8/12 ، للموقع : www.islamonline.com .

(19) عاطف معتمد عبد الحميد ، قيرغيزستان .. عواصف الحاضر و هواجس المستقبل ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010/7/11 ، للموقع : www.aljazeera.net.studies . في آذار 2005 أطاح الثوار بالرئيس (عسكر أكاييف) متهمين إياه بالفساد واستغلال النفوذ، ونصبت المعارضة في النهاية (كرمان بك باكاييف) رئيساً للبلاد ، و بعد خمس سنوات ، وفي أيار 2010 تكرر المشهد فأطاح الثوار بالرئيس (كرمان بك باكاييف) تغرق البلاد في فوضى . ينظر الى : المصدر نفسه .

(20) آسيا الوسطى و منظمة التعاون الامن و التعاون الاوربي ، 2009/10/5 ، للموقع : www.asuaalwsta.com . كذلك ينظر الى : احمد المصري ، حلف شمال الاطلسي ، 2010/1/13 ، للموقع : www.alqudslaw.com . و ايضاً : نزار اسماعيل الحيالي ، دور حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، عرض : علي الزكري ، 2010/4/30 ، للموقع : www.alwihda.com .

(21) Gas pipeline project Turkmenistan-Afghanistan-Pakistan-India approved ،"Alexander's Gas & Oil Connections، Retrieved on 18/5/2008 . All so look at : Deepak Joshi; Kamal Siddiqi" .India Joins Gas Pipeline Project ،"Downstream Today ، Retrieved on 24/4/2008 , www.marefa.org .

عائداتَ مالية كبيرة لدول المنطقة مما يُعطي التأثير الاعظم للولايات المتحدة الاميركية على معادلة الامن و الاستقرار في المنطقة[21] .

5- تمسك الولايات المتحدة الاميركية بتقوية نفوذها بالاعتماد على المساعدات الاقتصادية و الدعم السياسي و الاستثمار في المنطقة .

2- تحولات الاستراتيجية الاميركية بعد احداث 11 ايلول 2001 و إنعكاساتها على منطقة آسيا الوسطى :

حملت احداث 11 ايلول 2001 في جعبتها تأثيرات كبيرة ليس فقط على الولايات المتحدة الاميركية و انما على العالم اجمع ، فطبيعة التغيرات في الاستراتيجية الاميركية حملت المتتبع لطبيعة هذه الاستراتيجية بأن يجدها قد غيرت في ادوات تنفيذها لكنها لم تغير من عناصرها . بل على العكس كانت دائماً تضيف عنصراً جديداً كلما حدث متغير دولي جديد . و بصرف النظر عن طبيعة تلك الأحداث و من يقف وراءها سواء كانت من قبل جماعات (إرهابية) خارجية او من صناعة اميركية ، فأن هذه الهجمات كان لها الاثر الكبير على تحرك الاستراتيجية الاميركية تجاه العديد من مناطق العالم و من ضمنها منطقة آسيا الوسطى .

ان احد تلك الاثار المهمة لاحداث 11 ايلول 2001 تجسد في انها عجلت من الخطة الأميركية لبسط النفوذ على كل آسيا بعد ان كانت قد أجلتها تعقيدات العلاقات الآسيوية البينية ، و اليوم تبدو الحرب الاميركية على أفغانستان مصلحة كبيرة للاستراتيجية الاميركية التي اتخذت من تلك الأحداث ذريعة للتعجيل بتنفيذ تلك الاستراتيجية المرسومة منذ عقود ، فهذه الحرب وصفت بأنها حرب المصالح بين القوى المنافسة[22] . لاسيما مع السعي الاميركي للسيطرة على المنطقة و احلال النفوذ العسكري محل النفوذ السوفيتي السابق و عبر مظلة امنية و سياسية واسعة يشارك فيها حتى حلف الناتو سبيلاً لتحقيق استراتيجيتها التي تقوم على الآتي[23] :

1- تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً ، بمعنى عدم الاعتماد بصفة أساسية على نفط الخليج الذي يشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط و انما الاعتماد على مصادر طاقة بديلة فالنفط في بحر قزوين الذي يقدر مخزونه بحوالي 200 مليار برميل يُعد احد الدعائم الأساسية لأمن الطاقة الاميركي .

2- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد ، إذ لا يكفي تعدد مصادر الطاقة بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض الولايات المتحدة الاميركية القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع نفط الخليج عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغييرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً ، وللسبب ذاته رفضت الولايات المتحدة الاميركية مروره بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور .

3- الحصول على النفط بأسعار مناسبة (رخيصة) وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة ، وقد كان لضخامة تقديرات نفط قزوين الأثر في دفع الدول المنتجة إلى المسارعة بزيادة إنتاجها قبل دخول بحر قزوين حلبة الإنتاج فتنخفض الأسعار .

4- هدف استراتيجي جديد أضافه الكونجرس الأميركي مطلع عام 2000 و نص على حرمان ما تعدهم الولايات المتحدة الاميركية (دولاً مارقة) وعلى رأسهم ايران من تطوير صناعاتها النفطية أو الاستفادة من عمليات نقل الطاقة عبر تحصيل رسوم على الكميات التي تنقل عبر أراضيها .

لقد دفعت احداث 11 ايلول 2001 جهات عديدة إلى القول أن الولايات المتحدة الاميركية قد غيرت من استراتيجيتها العالمية ، لكن الواقع يؤكد بقاء الاستراتيجية مع إعادة صياغة بعض

---

(22) هارون حيدر سيد ، الدوافع وراء الغزو الاميركي لافغانستان ، 2010/2/20 ، للموقع : www.translate.googleusercontent.com

، Retrieved on 18/5/2008 . All so look at : Deepak Joshi; Kamal Siddiqi" .India Joins Gas Pipeline Project ،" Downstream Today ، Retrieved on 24/4/2008 , www.marefa.org .

(23) Elizabeth Wishnick , US and increasing entrance in central Asia , Oct 2002 , at : www.cnie.org .

(24) Leandro Natividad , The US war in Afghanistan and the grab for Central Asian oil , January 2002 , www.revolutionarydemocracy.org .

* بروفيسور متخصص في شؤون الامن القومي و الشؤون الاسيوية و دراسات المحيط الهادي . ينظر الى : www.fas.org .

العناصر فيها عبر ترتيب جديد لاسيما و ان الاستراتيجية الاميركية تقوم على المبادئ الأربعة ذاتها[24] :

أولاً: تعدد مصادر الطاقة .

ثانياً: تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد .

ثالثاً: الحصول على النفط بأسعار مناسبة و رخيصة .

رابعاً: حرمان أعداء الولايات المتحدة الاميركية من تكنولوجيا النفط .

و هنا يقول توماس ويلبورن* في دراسته عن المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا : "يتداخل الهدف الأمني مع الأهداف الأميركية الاقتصادية في المنطقة حيث يهيئان المناخ الذي يدعم النشاط الاقتصادي فيها ، كما أن الاستقرار يتيح للمشروعات الأميركية التي يعمل بها أميركيون أن تساهم في الانتعاش الاقتصادي لاسيما أن الاستقرار شرط ضروري لتأمين ممتلكات ومصالح الولايات المتحدة الاميركية في شرق آسيا والمحيط الهادئ و منطقة آسيا الوسطى إلى جانب تأمين حلفائها في المنطقة"[25] .

لم تتغير الاستراتيجية الاميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى عن المراحل التي سبقت احداث 11 ايلول 2001 ، بل على العكس فالاحداث وما تلاها من الحرب على افغانستان تشرين الاول 2001 عُدت بمثابة استكمال لمرحلة سابقة من توجهات الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة[26] . و رغم ان الاهتمام الأميركي بآسيا الوسطى ظل محدودًا حتى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث تركز اهتمامها في البداية على توسيع النفوذ الأميركي في المنطقة ، إلا أن موارد الطاقة الهائلة في المنطقة شكلت جذباً للمصالح الأميركية ، وتم إنشاء العديد من مراكز البحوث و المعلومات المتخصصة في المنطقة لدراسة سياساتها ، كذلك تعزيز نشاط رجال الأعمال هناك ، وتوالت زيارات المسؤولين لهذه الدول ، مع سعي حلف شمال الأطلسي لإقامة قواعد عسكرية على أراضي دولها كتمهيد للانضمام إليه ، كما و سعت بعض دول المنطقة كأوزبكستان وكازاخستان ، وقيرغيزيستان إلى تسويق نفسها كمرتكز إستراتيجي للوجود الأميركي في المنطقة[27] . و أهتمت الولايات المتحدة الاميركية منذ تسعينيات القرن الماضي اهتمامًا شديدًا بالقضايا القزوينية ، إلى جانب الاهتمام بتنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد ، الذي يمر بعدد من دول آسيا الوسطى مستهدفة في ذلك التأثير في المنطقة بالتزامن مع دور كل من روسيا ، والصين ، وكل القوى المنافسة[28] ، أضف إلى ذلك هدف آخر وهو احتواء نفوذ إيران ودعم دور تركيا كأنموذج غربي علماني تنوي الولايات المتحدة الاميركية دعمه في تلك المنطقة لاسيما وان الولايات المتحدة الاميركية تُعد نطاق منطقة آسيا الوسطى كمنطقة غير مستقرة تعج بالصراعات ، مما يوفر الأجواء الملائمة لتهريب الأسلحة لما يُسمى الدول المارقة كـ (إيران وكوريا الشمالية)[29] . وتشير العديد من المصادر إلى أن الولايات المتحدة الاميركية قامت بالاستثمار في معظم حقول البترول في منطقة بحر قزوين ، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ، وهي تسعى إلى مد أنابيب ناقله عبر الأراضي الأفغانية[30].

---

(25) نقلاً عن : Ibid .

(26) المصالح الاميركية في آسيا الوسطى ، مفكرة الاسلام ، 2002/9/8 ، للموقع : www.islammemo.cc .

(27) احمد ثابت ، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 من يلول ، بقلم : نجلاء صلاح الدين ، مركز الدراسات الآسيوية، أوراق آسيوية، ع(45) ، جامعة القاهرة ، للموقع : www.asiaalwista.com .

(28) المصدر نفسه . من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الاميركية كانت من اولى الدول التي اعترفت بأستقلال جمهوريات آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق ، لتفتح الباب لاقامة العلاقات الدبلوماسية معها و قد كانت المصالح الاميركية في تلك الفترة قد تلخصت في الاصلاح الاقتصادي و تحقيق الامن وضمان الوصول للطاقة . وقد ركزت الولايات المتحدة الاميركية على جهود إرساء الاستقرار و الامن ، ففي كانون الاول عام 1993 وقعت كلاً من كازاخستان و الولايات المتحدة الاميركية على اتفاقية كان بضمنها الاتفاق على ازالة الاسلحة النووية السوفيتية . ينظر الى :

Elizabeth Wishnick, "Growing US Security Interests in Central Asia "،US Army War College Strategic Studies (Institute) , October 2002, p5 .

(29) Stephen .j . Blank , US Interests in Central Asia and the challenges to them , strategic studies institutes , monograph , march 2007 , p2-3 , www.revolutionarydemocracy.org .

(30) Martha Brill Olcott ،Central Asia's Second Chance ,Washington: The Brookings Institution Press, 2005 , p.66.

(31) مندن جوناثان مايجر، إعادة النظر في الاستراتيجية الاميركية في آسيا الوسطى ، 2009 ، للموقع : www.islammimo.cc .

سعت الولايات المتحدة الاميركية بعد احداث 11 ايلول 2001 الى تحقيق المصالح الامنية الاميركية في المنطقة والتي تقف في المقدمة منها إزالة المخزونات النووية للحقبة السوفيتية السابقة و في كازاخستان تحديداً فضلاً عن محاولة التصدي لما تسميه التيار الاسلامي الاصولي المتطرف في المنطقة . ينظر الى : المصدر نفسه .

(32) Sergei Blagov , "Russia Celebrates its Central Asian Energy Coup ،May 16, 2007 , www.Eurasianet.org .

ينظر كذلك الى : بسام العسلي ، الولايات المتحدة و بناء تحالف دولي ضد الارهاب (الجحفل العالمي في مكافحة الارهاب) ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، 2005 ، للموقع : www.alahram.org .

لقد مثلت منطقة آسيا الوسطى مصلحة حيوية للاستراتيجية الاميركية كان لابد فيها من منع زحف (الاسلام الاصولي المتطرف) لاسيما من افغانستان[31] . و في المقابل ساهمت دول المنطقة في دعم التحالف الاميركي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية بالضد من حركة طالبان[32] ، و رغم التأييد الكبير الذي حُظيت به الولايات المتحدة الاميركية من قبل دول المنطقة بعد احداث 11 ايلول 2001 فيما يتعلق بدعم التواجد العسكري الاميركي المباشر في افغانستان والمصحوب بإقامة قواعد عسكرية اميركية في منطقة آسيا الوسطى والتي عدتها الولايات المتحدة الاميركية كفيلة لمواجهة و ردع اي منافس او تهديد في المنطقة .

لقد كشفت احداث 11 ايلول 2001 و من ثم الحرب الاميركية على افغانستان او ما أُصطلح على تسميتها من وجهة النظر الاميركية بـ (الحرب على الارهاب) مدى عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الاميركية و دول المنطقة ، والتي تستند على مجموعة من المرتكزات اهمها الآتي :

1- المرتكز الامني : يتمثل بالتواجد العسكري الاميركي في المنطقة والذي سعت من خلاله الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيق الآتي :

أ- مواجهة ما تسميه الولايات المتحدة الاميركية الحركات الاسلامية المتشددة و الاصولية[33] .

ب- احتواء القوى المتنافسة في المنطقة كروسيا و الصين و ايران[34] .

جـ- منع الصراعات الداخلية بين دول المنطقة حفاظاً على استقرارها الداخلي ، لاسيما ان بعض هذه الدول فيها حركات اسلامية تتخوف الولايات المتحدة الاميركية من وجودها وتصفها بالارهاب و التطرف* .

2- المرتكز الاقتصادي : و الذي يستند على الآتي :

أ- تقديم المساعدات الاميركية لدول المنطقة لدعم واقعها الاقتصادي و بالاخص بعد احداث 11 ايلول 2001 ، و في ذلك نذكر ان ابرز المساعدات الاميركية كانت قد قُدمت الى كازاخستان التي تُعد الدولة الابرز في منطقة آسيا الوسطى ، فضلاً الى توقيع جملة من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الاميركية و دول المنطقة نذكر منها الاتفاقية الطويلة الامد بين اوزباكستان و الولايات المتحدة الاميركية و التي تهدف الى ضمان الامن و الاستقرار بالاضافة الى بعدها الاقتصادي[35].

ب- دعم الاستثمارات الاميركية الضخمة في المنطقة لاسيما في جوانب الطاقة و مد خطوط الانابيب من جهه[36] ، و دعم الاصلاحات الداخلية لدول المنطقة و على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من جهة اخرى[37] . ومن الجدير بالذكر ان مجال تقديم الاصلاحات داخل دول المنطقة لم يكن و منذ احداث 11 ايلول 2001 و الى الان بالمستوى المطلوب ، فهناك من يجد في حكومات هذه البلدان بأنها قامت بالكثير من الاجراءات لمنع الحريات الاساسية ، مما حدى بالبعض الى القول ان ما تنادي به الولايات المتحدة الاميركية حول تحقيق الاصلاحات في دول المنطقة ما هو الا غاية اميركية الهدف منها التقرب الى دول المنطقة و تعزيز التعاون معها و ليس بغرض اقامة الاصلاحات فعلياً[38] .

أستناداً الى ذلك تتحدد اهداف الولايات المتحدة الاميركية في منطقة آسيا الوسطى بعد احداث 11 ايلول 2001 بالآتي :

1- مواجهة ما تسميه الولايات المتحدة الاميركية التطرف الاسلامي و محاولات امتداده لمنطقة آسيا الوسطى ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الاميركية .

2- تحقيق الاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حتى و ان كانت من الناحية الظاهرية إسوة بالدعوات الاميركية المعلنة لتطبيق الحرية و الديمقراطية و حقوق الانسان في كافة المناطق الحيوية بالنسبة لمصالحها كما في منطقة الشرق الاوسط .

3- محاولة التقرب من دول المنطقة من خلال تقديم الدعم الاقتصادي و السياسي و محاولة تحقيق الاستقرار الداخلي فيها حفاظاً على المصالح الاميركية عبر الابقاء على القواعد العسكرية الاميركية لما تمثله من تواجد يفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة والتقليل من نفوذ القوى المتنافسة و محاولاتها المستمرة لتقليص النفوذ الاميركي و في مقدمتها روسيا و الصين

و ايران وكذلك العمل على تقريب القوى الحليفة و محاولة زيادة نفوذها في المنطقة و في مقدمتها اسرائيل و تركيا .

واستناداً الى ذلك يمكن ان نخلص الى الرؤية الآتية :

1) إن النفوذ الاميركي في المنطقة هو في حالة تزايد مستمر رغم التحديات التي تواجهه هناك .

2) ان الولايات المتحدة الاميركية في مراجعة مستمرة لإستراتيجيتها في المنطقة و استناداً الى طبيعة التهديدات و الاهداف .

3) هناك تصاعد في نفوذ و أدوار القوى المنافسة للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة كروسيا و الصين .

4) هناك رغبة اميركية حقيقية في الابقاء على القواعد العسكرية في المنطقة لما تمثله من اهمية لها في المحافظة على أمن الطاقة و لتقديم الدعم اللوجستي لقواتها في افغانستان[39] .

5) ان الرؤية الاميركية الحالية لمنطقة آسيا الوسطى في ظل إدارة الرئيس الاميركي الحالي باراك اوباما و التي لا تختلف عن رؤى الادارات الاميركية السابقة حول المنطقة تتحدد من خلال ربط مصالح الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة بالمحافظة على الاستقرار و الامن لفترة طويلة الاجل من خلال دعم ما يسمى مكافحة الارهاب و القضاء على المخدرات و الاتجار بها فضلاً عن تقديم الدعم والمساعدات لغرض تطوير موارد الطاقة الاخرى و تعزيز الديموقراطية و حقوق الانسان و فتح الاسواق و التجارة الحرة ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى في فترة الرئيس الاميركي الحالي باراك اوباما الى احباط المخاطر التي يتعرض لها أمن المنطقة من قبل نقل تكنولوجيا الاسلحة غير التقليدية لاسيما الاسلحة الكيمياوية و البايولوجية و منع وصولها الى ايدي الجماعات المسلحة من وجهة النظر الاميركية[40] .

3- الولايات المتحدة الاميركية و التنافس على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى :

أصبح الهدف الأول للولايات المتحدة الاميركية هو بقاءها كدولة وحيدة مسيطرة على العالم ، ولن تتكامل آليات تحقيق هذا الهدف إلا بركن أساسي يتمثل بالسيطرة على مناطق النفط في العالم . لذلك أصبحت منطقة آسيا الوسطى ساحة للتنافس ليس فقط بين الولايات المتحدة الاميركية والقوى الإقليمية والدولية بل ايضاً بين القوى الاقليمية و الدولية نفسها.

إن موارد الطاقة المنتشرة في منطقة آسيا الوسطى مثلت اغراءاً لا يمكن تجاوزه للقوى المتنافسة على المنطقة و سعيها لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة أوراسيا ، وهو ما كان قد حدده مستشار الأمن القومي الاميركي الاسبق زبغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى و الذي جاء بطرح فكره تتمثل في ان التحكم في منابع الطاقة وخطوط الإمداد ، سيكون المحدد الرئيسي للمستقبل السياسي والاقتصادي لمنطقة آسيا الوسطى والضابط لعملية إعادة ترتيب أولويات المثلث الإستراتيجي الذي يدير زواياه ثلاث قوى رئيسة الولايات المتحدة الاميركية و روسيا و الصين[41]. و هذا يتطابق مع ما حدده سابقاً وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر في كتابه سنوات البيت الابيض الذي حدد فيه ذلك المثلث الاستراتيجي الذي يمثل كلاً من الولايات المتحدة الاميركية و روسيا و الصين[42] ، فالولايات المتحدة الاميركية تمثل القوة الكبرى التي لاتزال تمتلك قوة عسكرية لايمكن الاستهانة بها اما الصين فأنها دولة ضخمة و بلد قوي من الناحية الاقتصادية لانها تتمتع بنمو اقتصادي سريع[43] .

و سنحاول هنا تحديد ابرز الاطراف المتنافسة على المنطقة :

- روسيا :

تُعد منطقة آسيا الوسطى من اكثر المناطق اهمية من الناحية الاستراتيجية لروسيا ، لاسيما و ان السيطرة الروسية

---

(39) مندن جوناثان مايجر، إعادة النظر في الاستراتيجية الاميركية في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .

(40) يذكر الى ان العديد من النقاد ينظرون الى ان مصالح الولايات المتحدة الاميركية قد تغيرت منذ احداث 11 ايلول 2001 ، إذ اقتصرت الاستراتيجية الاميركية في السابق على حماية المصالح الاميركية في منطقة آسيا الوسطى استناداً الى ما يحققه الحلفاء من نتائج داخل المنطقة مما ينعكس ايجابياً على مصالح و اهداف الولايات المتحدة الاميركية فيها . ينظر الى : جيم نيكول ، الامن في آسيا الوسطى : القضايا و انعكاساتها على المصالح الاميركية ، دائرة البحوث في الكونغرس ، 2011/3/11 ، للموقع : www.crs.gov . تُعد كلاً من قرغيزستان وطاجيكستان من أكثر دول آسيا الوسطى معاناة من تجارة المخدارت نظراً لموقعهما الحدودي مع أفغانستان التي تكثر فيها زراعة المخدرات . ينظر الى : الفساد والمخدرات في جمهوريات آسيا الوسطى ، المعرفة ، 2007/7/15 ، للموقع : www.aljazera.net. و ينظر الى :

Larry Napper, US and Kazakh leaders discussed allowing international coalition forces to use an airbase in certain unspecified emergency situations .RFE/RL News line ، Vol. 6, No. 62, Part I, April 3 ،2002 ، www.rferl.org .

(41) زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص185 .

على المنطقة أبان وجود الاتحاد السوفيتي السابق قد وفرت لها السيطرة على نصف القارة الاوربية و مد نفوذها على اجزاء متعددة من مناطق أستراتيجية مهمة كمنطقة الشرق الاوسط و شرق آسيا ، و من هذا المنطلق تتبع المخاوف الروسية الحالية من إمكانية تراجع نفوذها على هذه المنطقة الاستراتيجية . لاسيما مع تزايد الوجود الاميركي الذي عدته روسيا بمثابة البداية لانسحابها من فضاء المنطقة[44] . لاسيما بعد الحرب الاميركية على افغانستان .

وتنظر روسيا الى منطقة آسيا الوسطى من زاوية جديدة تقوم على الآتي[45] :

1- ان للمنطقة اهمية استراتيجية توصف بالحيوية من وجهة النظر الروسية لامتلاكها مصادر الطاقة و مصادر طبيعية اخرى غنية جداً .

2- المنطقة تُشكل تهديداً كبيراً من وجهة النظر الروسية كونها قريبة من منطقة مقلقة و غير مستقرة و المقصود هنا افغانستان .

3- ترى روسيا ان من واجبها تجاه المنطقة بحكم الرابط التاريخي الطويل ضرورة حماية المنطقة من التهديدات الخارجية و حفظ استقرارها و تقوية سيطرتها على موارد الطاقة ، فالمنطقة من وجهة النظر الروسية كانت و لاتزال تشكل مجالاً حيوياً لها .

4- تسعى روسيا الى موازنة وجودها في المنطقة مع لاعبين رئيسيين لم تعد روسيا قادرة على منعهم من التغلغل داخل المنطقة نتيجة لزيادة ارتباطاتهم العسكرية و الاقتصادية كالولايات المتحدة الاميركية او مصالحهم الاقتصادية المتزايدة في المنطقة كالصين .

5- تسعى روسيا للمحافظة قدر المستطاع على المنطقة و محاولة زيادة تأثيرها بفعل العلاقات الجيدة التي تربط ما بين روسيا و دول المنطقة ، إذ ان لروسيا القدرة للمحافظة على استقرار المنطقة اكثر من قدرتها على اصلاحها من جوانبها السياسية و الاقتصادية من وجهة النظر الروسية .

6- تنظر روسيا الى المنطقة من زاوية محاولاتها الدائمة لزيادة نفوذها السياسي و الاقتصادي قدر المستطاع ، كما و تنظر في نفس الوقت الى صعوبة المحافظة على الزيادة او البقاء على نفس الوتيرة على اقل تقدير نتيجة لتعاظم الوجود الصيني في المنطقة مما يجعل روسيا كقوة اضعف مقارنة بالمد الصيني .

7- التغلغل الصيني المتزايد في المنطقة قد يدفعها مستقبلاً الى زيادة تعاونها مع الاتحاد الاوربي لإظهار تأثيرها في المنطقة لتستطيع من خلال هذا التعاون الوقوف بوجه المد الصيني المتزايد في المنطقة .

8- يبقى قلق روسيا الاستراتيجي في منطقة آسيا الوسطى هو الحفاظ على الاستقرار الداخلي للمنطقة من خلال منع الاضطرابات التي قد تقودها جماعات اسلامية أصولية تتحدى الانظمة العلمانية في المنطقة مما قد يُهدد الامن و الاستقرار في روسيا[46] .

9- ابقاء روسيا على نفوذها العسكري في المنطقة إذ ان لها في طاجيكستان و قيرغيزستان ثلاث قواعد عسكرية و بالشكل الآتي[47] :

---

(42) Henry A. Kissinger , The White House Years , Little Brown and CO , October 1979 , 1st print , p165 .

كذلك ينظر الى : اليكسندر جيم ، وراء الستار في آسيا الوسطى : حدود لانبعاث روسيا ، مصدر سبق ذكره . و ينظر الى : فاركهوب تولبوف ، معضلة الاستراتيجية في آسيا الوسطى ، روسيا في الشؤون العالمية ، بمشاركة الفورين افيرس ، رقم (4) ، تشرين الاول 2006 ، للموقع : www.lenta.yandex.ru .

كذلك ينظر الى : اليكسندر جيم ، وراء الستار في آسيا الوسطى : حدود لانبعاث روسيا ، تشرين الاول 2009 ، للموقع : www.2.tku.edu.tw .

. و ينظر الى : فاركهوب تولبوف ، معضلة الاستراتيجية في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .

(43) ماو مينغ هوي ، العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين و روسيا منذ بداية إدارة بوش : (المثلث الاستراتيجي) ، آب 2003 ، للموقع : www.theglobalist.com . كذلك ينظر الى : اليكسندر جيم ، وراء الستار في آسيا الوسطى : حدود لانبعاث روسيا ، مصدر سبق ذكره .

كذلك ينظر الى : فاركهوب تولبوف ، معضلة الاستراتيجية في آسيا الوسطى ، روسيا في الشؤون العالمية ، مصدر سبق ذكره .كذلك ينظر الى الدراسة نفسها على : الموقع : www.eng.globalaffairs.ru .

(44) احمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد الشكل الرسمي للصراع المسلح ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ع(147) ، كانون الثاني 2002 ، ص45 .

(45) Igor Torbakov , FROM HEGEMONY TO NEW GEOPOLITICAL COMPETITION: ASSESSING RUSSIA'S STRATEGIC FOOTPRINT IN CENTRAL ASIA , BRIEFING PAPER 22, 6 October 2008, THE F- INNISH INS T I TUT E OF INT ERNAT IONAL AFFAIRS, p2 .

كذلك ينظر الى : اليكسي مالاشينكو ، علاقات روسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى ، المعرفة ، 2007/7/11 ، للموقع : www.aljazeera.net .

يذكر انه كلما تردت علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع دول آسيا الوسطى والدول الغربية تحسنت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا . ينظر الى : اليكسي مالاشينكو ، مصدر سبق ذكره . و ينظر ايضاً الى :

Uzma Shujaat , THE GEOPOLITICAL AND ECONOMIC IMPORTANCE OF ENERGY RICH CENTRAL ASIA: POSSIBILITY OF AN EU-RUSSIA ALLIANCE , Op.cit .

1- قاعدة دوشنبه : وقد حصلت عليها روسيا بعد اتفاقية أمنية مع طاجيكستان عام 2004 ويتمركز فيها نحو 5000 جندي روسي. ويستخدمها الروس كقاعدة لمكافحة ما يسمى (الإرهاب) ومواجهة هجمات من يصفونهم بالمتطرفين .

2- قاعدة كيولياب : تتمركز فيها وحدة عسكرية روسية وتبعد نحو 300 كيلومتر إلى الجنوب من العاصمة دوشنبه ، و100 كيلومتر من الحدود الأفغانية. هذه القاعدة مجهزة لتسع 50 طائرة عسكرية بما في ذلك المروحيات .

3- قاعدة كانت الروسية في قيرغيزستان : والتي افتتحت في تشرين الأول 2003 ، ويوجد فيها 500 جندي روسي، و200 مدني ونحو 200 مقاتلة وطائرة نقل ومروحية و تعد هذه القاعدة الأولى لروسيا منذ 1991 في دولة سوفياتية سابقة . تبعد هذه القاعدة مسافة 48 كيلومترا عن قاعدة ماناس الأميركية في قيرغيزستان .

وفي المقابل هناك قاعدة كانط و هي قاعدة مهمة تابعة لقوات الرد السريع لمنظمة معاهدة الامن الجماعي في آسيا الوسطى التي أُنشئت في نيسان 2000 و كانت تستخدم للتدريبات المشتركة للدفاع الجوي وتمت الاستفادة الروسية من القاعدة فقد قامت وزارة الدفاع الروسية بإرسال قواتها لاصلاح الطرق المؤدية الى القاعدة ، وتحديداً مستودع مواد التشحيم الذي يقع داخل القاعدة ، كذلك اصلاح خطوط السكك الحديدية ، والتي عُدت الإصلاحات الاولى من نوعها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق لتسهل التحرك السريع للقوات الروسية ولإمدادات الجيش والذي يوفر امكانية وصول القوات الروسية إلى مركز تجاربها البحرية في إيسيك كول ، و سيكون من الممكن نقل طوربيدات جواً إلى قاعدة كانط ومن ثم إلى وجهتهم عن طريق السكك الحديدية ، بدلاً من الطريق البري القائم من خلال كازاخستان وقيرغيزستان[48] .

و اتبعت روسيا نهجاً استباقياً في الدخول الى المنطقة التي ترى روسيا انها تركت فيها فراغاً زمنياً اكثر من كونه فراغاً مكانياً[49] ، حيث تنظر روسيا الى منطقة آسيا الوسطى كونها منطقة تشكل أولوية رئيسة لسياستها الخارجية و الامنية و هي منطقة لمصالحها الحيوية واستناداً الى رؤية مفادها "ان الاميركيين هنا الان ، في حين نحن في المنطقة الى الابد"[50] .

لم تتغير توجهات الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى في عهد الرئيس الروسي الحالي ديميتري ميدفيديف الذي تسلم السلطة عن سابقه فلاديمير بوتين في أيار 2008 خاصة و ان بوتين اصبح رئيساً لوزراء روسيا ، و هو ما جعل الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة تتحرك بنفس الوتيرة[51] ، من

---

(46) Ibid , p3 -4 .

يذكر ان اغلب الانظمة في منطقة آسيا الوسطى هي انظمة علمانية و قائمة على قاعدة جماهيرية هشة ، وهي انظمة عشائرية و لا تعرف معنى تطبيق الديمقراطية بصورتها الفعلية و الاصلاح الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي خاصة في أوزباكستان و طاجاكستان .

ينظر الى : . Ibid , p 4 .

كذلك ينظر الى : العلاقة بين الاسلاميين و السلطة في آسيا الوسطى ، ملفات خاصة ، المعرفة ، /2007/7 ، للموقع : www.aljazeera.nrt . يذكر الى ان روسيا

تواجه خطر الهجره المتزايدة من قبل سكان منطقة آسيا الوسطى الذين يتوجهون الى الاراضي الروسية كأيدي عاملة و يعود الخطر في وجودهم لان اغلبهم يدخلون الاراضي الروسية بصفة غير قانونية . مع العلم ان غالبية الطبقات الاجتماعية في منطقة آسيا الوسطى هي طبقات فقيرة و مهمشة .

ينظر الى :. Igor Torbakov , Op.cit ,p4 .

كذلك ينظر الى : عاطف عبد الحميد ، 15 سنة من الاستقلال ... ماذا جنت آسيا الوسطى ، تحليلات ، المعرفة ، 2006/11/18 ، للموقع : www.aljazeera.net .

(47) محمد سلمان القضاة ، القواعد العسكرية الاجنبية في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .

التنامي المتواصل للوجود العسكري الأميركي في المنطقة يزيد من مخاوف روسيا من النوايا الأميركية هناك . ويمكن القول إن المخاوف الروسية تقوم على معلومات لدى روسيا عن وجود خطة أميركية ترمي إلى احتواء روسيا عسكرياً باختراق حلف الناتو للمنطقة عسكرياً واقتصادياً وتحجيم النفوذ الروسي على دول المنطقة . وهناك رؤية طرحها سفير روسيا لدى الأمم المتحدة قسطنطين شوفالو بين عامي 1990 و2000 استناداً إلى رفض عولمة دور حلف الناتو بعيداً عن الشرعية الدولية، لأنه في هذه الحالة سيقوم مقام الشرعية في حل النزاعات كما حدث في البلقان ، وممكن وفقاً لذلك أن يتكرر نفس السيناريو في نزاعات الدول السوفياتية المستقلة ، خاصة أن أصواتاً من الطبقة الحاكمة في القوقاز وآسيا الوسطى طالبت بمزيد من الالتزام الغربي بأمن المنطقة. و أياً كان الأمر فإن الطرف الأميركي حرص على أن لا يكون الصراع عنيفاً وفضّل بدلاً من ذلك منهج الاحتواء ، فروسيا وفق رؤية مستشار الأمن القومي الأميركي الاسبق زبغنيو بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" دولة غير مستقرة سياسياً وتمتلك في نفس الوقت ترسانة نووية، ومن المحتمل أن تشهد فوضى سياسية قد تؤدي إلى تهديد أوروبا من

انتشار أسلحة الدمار الشامل، لهذا يسير الاتجاه الأميركي في التعامل معها نحو الاحتواء والمساومة وليس الاستفزاز والصدام .

نقلاً عن : شعبان عبد الرحمن ، القواعد الاميركية و سياسة الزحف الهادىء لاحتواء روسيا ، مصدر سبق ذكره .

هذا المنطلق يمكن تحليل نتائج حركة الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى و تقييم الموقف الروسي من خلال وثيقة الامن القومي الروسي عام 2008 و التي تؤكد (إمكانية عودة روسيا بتطلعات عالمية و بالمسؤوليات الاقرب على الصعيد الخارجي)[52] . كذلك اكدت الوثيقة ان (وجود القدرة الحقيقية للعب روسيا دوراً على الصعيد العالمي باعتبارها واحداً من مراكز النفوذ في العالم)[53] . و بحسب الوثيقة ايضاً فأنها تدعو إلى (تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة ، للمساعدة في القضاء على بؤر التوتر القائمة والصراعات في المناطق المجاورة للاتحاد الروسي. . . ومنع ظهور صراعات جديدة)[54] . كما ان هنالك ثمة هدف آخر وفقاً للوثيقة هو (السعي الى تعزيز عمل الشركات الرامية الى تحقيق جوهر الاستقرار في المنطقة فضلاً عن المجموعة الاقتصادية الآوراسية و منظمة شنغهاي للتعاون على وجه الخصوص بقيادتها الروسية و منظمة معاهدة الامن الجماعي كأدوات لضمان الامن المتبادل و مكافحة التهديدات على نطاق واسع مثل (الارهاب) و الاتجار بالمخدرات و الحركات الاسلامية المتطرفة و الجريمة العابرة للحدود و الهجرة غير المشروعة)[55] . لقد تحددت مصلحة روسيا الاساسية في المنطقة في المحافظة على أمن المنطقة الحيوية كذلك تعزيز " الشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة"[56]من أجل ضمان عبور آمن و مستقر للطاقة .

وتقر روسيا وفقاً لوثيقة الامن القومي بتفاقم الوضع المقلق في افغانستان مما يمثل تهديداً لأمن مجالها الحيوي المتمثل بالمنطقة و في الواقع فأن الولايات المتحدة الاميركية تشعر بالاحباط من جراء الجهود الروسية لعرقلة دورها و دور حلف الناتو في افغانستان و منطقة آسيا الوسطى خاصة بعد التورط الروسي المكشوف في اقناع قيرغيزستان لإخراج الولايات المتحدة الاميركية من قاعدة ماناس الجوية و العمل على اغلاقها[57] .

مما تقدم يمكن القول ان روسيا تسعى الى تأكيد ان منطقة آسيا الوسطى هي منطقة نفوذ ومجال حيوي لها ، فروسيا تريد ان تكون سيدة المجال الحيوي في منطقة آسيا الوسطى و ان الكلمة الاخيرة في منطقة آسيا الوسطى لابد ان تُحسم لصالحها ، و انها تسعى الى تحقيق مصالحها الإستراتيجية أكثر من سعيها لتحقيق تعاون على أرضية مشتركة مع القوى المنافسة الاخرى في المنطقة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان روسيا تفضل الحفاظ من جانبها على مجموعة العلاقات الثنائية و المساومات السياسية مع دول المنطقة بدلاً من إقامة منتدى او الاشتراك في منظمة متعددة الاطراف لان ذلك و من وجهة نظرها لا يمكن

---

(48) تم افتتاح القاعدة في تشرين الاول عام 2003 ، و تم تدريجياً توسيع نطاقها لتشمل ثلاثة أسراب من الطائرات الروسية سو هجوم – 25 و الطائرات المقاتلة سو –27 و طائرات النقل الروسية (وهو–26) و عدد قليل من طائرات الهليوكوبتر وطائرات التدريب لام–39 . اما وضع القاعدة الحالي فتتمثل بـ 700 فرد ، على الرغم من أن هذه الأرقام والطائرات التي تم نشرها في كانط من شأنها أن تزيد بشكل ملحوظ خلال أي عملية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي . في تشرين الثاني عام 2008 وصلت طائرات مقاتلة روسية جديدة الى قاعدة كانط بعد اختبار في احد المطارات في طاجيكستان . و هذا يتناسب ونمط يتحدد حالياً في آسيا الوسطى ، هو رغبة روسيا في تعزيز وجودها العسكري في المنطقة وهدفها في نهاية المطاف يبدو في إنشاء قاعدة جوية في طاجيكستان ، وتحويل قاعدة كانط في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الى قاعدة عمليات متقدمة . ينظر الى : روجر ماكديرموت ، كانط قاعدة جوية والتخطيط الاستراتيجي لروسيا في آسيا الوسطى ، اوراسيا دايلي مونيتور، ع(41) ، 3 آذار 2009 ، للموقع: www.translate.googleusercontent.com .

(49) خوسيه بونسترا ، روسيا و آسيا الوسطى : من الاهتمام الى القيادة الحريصة ، مركز الاتحاد الاوربي وروسيا ، 8تشرين الاول 2008 ، للموقع : www.eu-russiacentre.org .

(50) شايكوتدينوف و روي أليسون ، إعادة زعم الاستراتيجية في آسيا المركزية "سياسة روسيا" ، مجلة الشؤون الدولية ، 2 آذار 2004 ، للموقع : www3.interscience.wiley.com/cgi-bin/fulltext .

(51) The Foreign Policy , Concept of the Russian Federation , 12 July 2008 , www.eng.kremlin.ru .

(52) Ibid .

(53) Ibid .

(54) Ibid .

(55) Ibid .

(56) Ibid.

يذكر ان روسيا قد شكلت اتحاد كمركي مع اغنى دول المنطقة (كازاخستان) بالاشتراك مع بيلاروسيا في الاول من كانون الثاني عام 2010 ، ففي التاسع من كانون الاول 2009 أصدرت روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا ، في قمة بموسكو، إعلانًا حول تشكيل الفضاء الاقتصادي الموحد بين الدول الثلاث . وينص الإعلان على أنه بموجب خطة العمل سيتم تشكيل الفضاء الاقتصادي الموحد بين الدول الثلاث . وينص الإعلان على أنه بموجب خطة العمل ستدخل الوثائق الخاصة بهذا المشروع حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 كانون الثاني2012 ، ما يعني بدء عمل الفضاء الاقتصادي وأعلن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف، في ختام قمة الاتحاد الجمركي بموسكو، أن الفضاء الاقتصادي الموحد والاتحاد الأوراسي في المستقبل سيكونان مفتوحان أمام انضمام دول أخرى . ينظر الى : ابرز احداث عام 2010 في آسيا الوسطى و (فضائح و يكيليكس) ، 2011/1/2 ، للموقع : www.asiaalwsta.com .

(57) Clifford J. Levy, "Poker-Faced, Russia Flaunts Its Afghan Card," New York Times ،21 February 2009, WK3, www.nytimes.com .

(58) اليكسندر جيم ، وراء الستار في آسيا الوسطى : حدود لانبعاث روسيا ، مصدر سبق ذكره .

(59) Kyrgyzstan: Russia Seeks Second Military Base in Central Asian Nation, Rattling Uzbekistan," Eurasianet.org, 13 July 2009, at : www.eurasianet.org .

ان يُحقق السيطرة التامة على اعضائها[58] . و اذا ما استعرضنا الضغوط الروسية فيما يخص قاعدة ماناس على دول المنطقة فضلاً عن اعلانها عن رغبتها بفتح قاعدة لمنظمة معاهدة الامن الجماعي في أوش في جنوب قيرغيزستان[59] فأن ذلك يمثل دليلاً على السعي الروسي لتعزيز تواجدها في المنطقة مع إدراكها تصاعد الدور الاميركي في المنطقة التي تتمتع اغلب الول فيها بفقدان الارادة السياسية لإنظمتها المتأرجحة بين القوى الدولية الساعية للسيطرة عليها .

الصين :-

بدت ملامح الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى منذ نهايات تسعينات القرن الماضي و بالاخص عام 1996 حينما تحركت الصين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة ، فجاءت فكرة منظمة شنغهاي للتعاون ، بالتعاون مع روسيا وكل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان و اوزباكستان ، وكان واضحاً أن الصين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى و في المقابل منه كانت روسيا تبحث عن حليف قوي في آسيا لوقف الزحف الأميركي المتزايد نحو مناطق نفوذها[60] .

وجاءت تحديات جديدة مع تفكك الاتحاد السوفياتي السابق عام 1991 . فالمنطقة التي كانت تابعة منذ فترة طويلة الى الاتحاد السوفيتي ، و أصبحت فجأةً مجموعة من الدول المستقلة حديثاً ، ثلاثة منها و (أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان) حتى الآن معرضة لخطر فشل الدولة ، وفقاً لمعهد كارنيغي للسلام 2008 كمؤشر للدول الفاشلة[61] . و يساور الصين قلق كبير من المنطقة غير المستقرة الممتدة من التبت في آسيا الوسطى السوفيتية السابقة ، إلى شينجيانغ (تركستان الشرقية) ، ذلك الاقليم الذي يحاول الانفصال والمحاذي لحدودها فضلاً عن باكستان و افغانستان[62] . ووفقاً لرؤيتها و لغرض تأمين أمنها خاصة من جانب الحدود الغربية اي (اقليم شينجيانغ) و لتأمين مصالحها في المنطقة سعت الصين الى تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون لحماية مصالحها .

ومثلها مثل روسيا ، تنظر الصين إلى منطقة آسيا الوسطى باعتبارها مصدراً مهماً للطاقة في المستقبل . وفي هذا السياق شرعت الصين الى توطيد علاقاتها مع معظم دول المنطقة[63] وفقاً للدوافع الآتية :

1- تشهد الصين نمواً اقتصادياً يفوق 10% سنوياً[64] ، وفي ظل حاجتها الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان عليها البحث عن بدائل رخيصة وأكثر أماناً لتلبية احتياجاتها . ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة في منطقة آسيا الوسطى القريبة منها ، غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا التي تتخوف من شريكتها الإستراتيجية الجديدة في أن تزاحمها في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز . كما تشكل المنطقة سوقاً استهلاكياً رائجاً للسلع الصينية[65] ، فمعدلات التجارة مع المنطقة قفزت من مليار دولار عام 1997 إلى قرابة عشرة مليارات دولار عام 2006 ، مع أن الرقم لا يشكل سوى 1% من تجارة الصين مع العالم ، إلا أن الرقم يُعد كبيراً بالنسبة لدول آسيا الوسطى نفسها[66] . وتزخر آسيا الوسطى حالياً بمئات المشاريع الاستثمارية الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة[67] : كالتنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة و بناء الطرق وسكك الحديد .

2- رغم الدوافع الاقتصادية اعلاه للتحرك الصيني نحو منطقة آسيا الوسطى ، فإن الجوانب السياسية والأمنية لا يمكن إغفاله . فالصين استطاعت أن تقنع دول المنطقة لممارسة ضغط على ناشطي المعارضة الأيغورية الذين يكافحون من أجل حريات أكثر في اقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) والتي بقيت تنشط في آسيا الوسطى حيث تسعى الصين لمنع دول آسيا الوسطى من أن تُستخدم كقاعدة لجماعات اليوغور الذين يسعون الى وطن

---

(60) مطيع الله تائب ، الصين و ايران و تركيا .... اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .

(61) David k.Schneider , The Shanghai Cooperation Organization : A League of Auto crises , Commentary and Analyses , 16 September 2008 , at : www.americandiplomacy.org .

(62) Ibid .

(63) تعلمت الصين الدرس من احتلال الولايات المتحدة الاميركية للعراق عام 2003 حيث رأت في هذه الحرب محاولة من واشنطن للاستئثار بمنابع النفط في العالم مما حدا بالصين إلى تبني ردة فعل تجسدت في اختراقاتها المتتالية لاسيما في المجال الاقتصادي لدوائر النفوذ التقليدية لواشنطن في كل من أميركا اللاتينية والخليج العربي وزيادة نفوذها في آسيا الوسطى . ينظر الى : نور الدين جبنون ، صراع الاستراتيجيات في منطقة آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر الى : الصراع الدولي في آسيا الوسطى ، برنامج نقطة ساخنة ، بتاريخ 2002/1/31 ، للموقع : www.aljazeera.net .

(64) Sébastien Peyrouse, The Economic Aspects of the Chinese-Central Asia Rapprochement, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program ..... Op.cit .

مستقل في مقاطعة شينجيانغ ، حيث تم استرداد بعض هذه القيادات مؤخراً مما أثار غضب الكثير من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما أن التغلغل الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى متمثلاً في إغلاق القاعدة الأميركية في أوزبكستان عام 2006 . ومن جهتها نجحت منظمة شنغهاي للتعاون التي تعُد الصين عضواً مؤسساً فيها في استقطاب دول أسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة هناك و التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فكثيراً ما يعلن زعماء منطقة آسيا الوسطى تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأميركية من العاصمة الصينية بكين[68] .

(65) Ibid .
(66) Ibid .
(67) Robert Legvold , Great Power Stakes in Central Asia , Op.cit .
اشترت الصين شركة بتروكزاخستان النفطية بـ4.18 مليارات دولار عام 2005 كذلك اتفقت مع تركمانستان على مشروع لنقل الغاز لمدة ثلاثين عاماً إلى الصين والذي تم توقيعه بين بكين وعشق آباد في نيسان 2006، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركمانستاني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند . ينظر الى : Sébastien Peyrouse, The Economic Aspects of the Chinese-Central Asia Rapprochement, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program ..... ,Op.cit .
اعتمدت الصين في تطوير التجارة على الحدود المتاخمة بينها و بين دول المنطقة من خلال منح تأشيرات دخول اليها بأجراءات مبسطة جداً و من خلال ما نشرته الصين من قنصليات على الحدود لتسهيل مرور التجار و الافراد الاعتياديين مثال على ذلك كلاً مع كازاخستان و قيرغيزستان ، و رغم ذلك تشغل الصين مجموعة من القضايا الامنية في المنطقة كقضايا المخدرات و التهريب و الاسلحة ... الخ . ينظر الى: Sébastien Peyrouse, The Economic Aspects of the Chinese-Central Asia Rapprochement, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program ..... ,Op.cit .
أبدتْ الصين اهتمامها في الغاز التركمانستاني ففي نيسان 2006 وقعت صفقة لمد خط انابيب تصدير من تركمانستان الى الصين و اشترت الصين ما يقارب (30 مليار مترمكعب) من الغاز الطبيعي من تركمانستان وبصفقة امدها ثلاثون عاماً بدأت منذ العام 2009 . ينظر الى :
Robert Legvold , Great Power Stakes in Central Asia , Op.cit .
تعتبر الصين أحد المساهمين في خط أنبوب باكو/جيهان ، كذلك للصين جهود كبيرة لتطوير التعاون مع كل من روسيا والهند في مجال الطاقة والاستفادة من الموارد الطبيعية التي توفرها منطقة سيبيريا الروسية . ينظر الى : نور الدين جبنون ، صراع الاستراتيجيات في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .
(68) Ibid .
يذكر ان الصين تسعى لمواجهة الدور الاميركي المتزايد في الشؤون الاسيوية و تعده عائقاً لممارسة دور اكبر لها في آسيا . ينظر الى : استراتيجية الولايات

ورغم ذلك تتخوف الصين شأنها شأن روسيا من التواجد العسكري الاميركي في المنطقة و محاولات الانتشار الاميركية التي تتصدى لها الصين بقوة خوفاً على أمنها القومي لاسيما و ان الرؤية الصينية تتفق مع الرؤية الروسية حول عدم جدوى بقاء القوات الاميركية في المنطقة فيما لو تحقق الهدوء على الاراضي الافغانية ، رغم ان الولايات المتحدة الاميركية استمرت و منذ دخولها افغانستان عام 2001 الى تبديد هذه الشكوك[69] . واستناداً الى ذلك اقامت الصين قاعدة عسكرية في قيرغيزستان و يعود سبب قيام تلك القاعدة الى نقطتان مهمتان الأولى هي التوجه العسكري لمنظمة شانغهاي للتعاون نحو بناء الثقة ، ومكافحة الإرهاب ، وأمن الحدود داخل المنظمة نفسها وليس تجاه المشاكل الأمنية خارج نطاق المنطقة والنقطة الثانية ، ان الصين قد بدأت في إدخال قواتها العسكرية ، وتأكيد مصالحها الأمنية ، في المنطقة مؤكدةً انها ستكون اللاعب الرئيس في المنطقة في القرن الحادي و العشرين[70].

واستناداً الى ذلك يمكن القول ان الصين تسعى الى تحقيق الآتي[71] :

1- تطوير العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية مع دول المنطقة .

2- تعزيز العلاقات العسكرية وعبر القواعد العسكرية مع دول المنطقة .

3- امكانية الاحلال تدريجياً محل روسيا باعتبارها قوة مهيمنة إقليمية و كبرى لكن من دون استفزاز روسيا .

4- الحفاظ على استقلالية دول آسيا الوسطى من الهيمنة الاميركية و الروسية على حدٍ سواء .

5- مواجهة تأثير الوجود الأميركي في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى .

6- تعزيز العلاقات السياسية مع دول المنطقة و بما يسمح لها من منع تسلل الانفصاليين من اقليم شينجيانغ كذلك منع الاتصال بين المجموعات الاسلامية المتواجدة في اقليم شينجيانغ

المتحدة مع الصين و الهند : تحقيق التوازن لتجنب الصراع ، سلسلة مفاهيم الدفاع ، مركز دراسات الدفاع المتقدم ، واشنطن ، آب 2006 ، للموقع : www.c4ads.org
(69) ROBERT LEGVOLD , Great Power Stakes in Central Asia, Op.cit .
(70) David k.Schneider , The Shanghai Cooperation Organization : A League of Auto crises , Commentary and Analyses, Op.cit .

و المجموعات الاسلامية الاخرى في منطقة آسيا الوسطى و باكستان .

و من الملاحظ ان الصين بتحركاتها داخل منطقة آسيا الوسطى تعتمد على منظمة شنغهاي للتعاون التي توفر لها كعضو مؤسس و فعال داخل المنظمة ، ممارسة دور في المجال الامني و السياسي ناهيك عن استغلال موقعها في المنظمة للضغط على دول المنطقة للحد من التواجد العسكري الاميركي في المنطقة والذي تعده الصين غير مبرر من وجهة نظرها وهو ما يؤكد شدة التنافس بين القوى الرئيسة داخل المنطقة[72] . مع إلتزام الصين بتوجهات لاتثير الى حد ما الولايات المتحدة الاميركية أو روسيا أو الجهات المنافسة الاخرى[73] .

ايران :-

وفر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فرصة ذهبية لإيران للتحرك نحو منطقة آسيا الوسطى وإيجاد أرضيات مشتركة مع بعض دولها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي . فإيران شأنها شأن القوى السابقة لها مصالح استراتيجية مهمة تسعى الى تحقيقها في منطقة آسيا الوسطى ، زيادة على اهمية موقعها في قلب المنطقة الزاخرة بثروات النفط والغاز والتي تبدأ من كازاخستان شرقاً وتنتهي بالعراق غرباً وتبدأ من بحر قزوين شمالاً وتصل إلى دول الخليج جنوباً ، لتشكل أحد أهم وأكبر مخزون للطاقة الهيدروكربونية في العالم تعتمد عليه الاقتصاديات الكبرى في العالم .

ان ابرز توجهات ايران في المنطقة التي تعُدها مجالاً حيوياً لها يُمكن تحديده بالآتي :

1- أن مصالح إيران الإستراتيجية تتركز حالياً في الحفاظ على العلاقات السياسية الفاعلة مع دول المنطقة و بما يوفر لها مجالاً للتوسع التجاري والاستثماري على المدى الطويل لاسيما في مجال الطاقة ، مع إمكانية ان تستثمر ايران هذه العلاقات لاجل الخروج من العزلة الدولية والحصار الأميركي المفروض عليها .

2- سعي إيران لتنفيذ هذه السياسة عبر العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول المنطقة على حدة ، كذلك في إطار التحالفات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي إيكو التي تضم عشر دول هي: (إيران- أذربيجان- كازاخستان- طاجيكستان- تركمانستان- قيرغيزستان- أوزبكستان- باكستان- تركيا- أفغانستان) والتي من أهدافها هو تطوير وتحقيق التنمية المستدامة فيما بين دولها الأعضاء ، والسعي لزيادة التعاون الاقتصادي بين هذه الدول ، وتدعيم الروابط التاريخية والثقافية بين شعوب تلك الدول ، أوعبر منظمة شنغهاي للتعاون التي تسعى إيران للانضمام إليها بدعم روسي/صيني رغم ما يعترضها حالياً من صعوبات لإنضمامها بسبب الضغوط الأميركية[74].

3- تسعى ايران لدعم الجوانب الثقافية عبر نشر اللغة الفارسية في طاجيكستان التي ما زالت تتعامل رسمياً باللغتين الروسية والطاجيكية[75] . وتشكل إيران وأفغانستان وطاجيكستان ثلاثية للدول الناطقة باللغة الفارسية . كما أن طاجيكستان تشهد حضوراً قوياً للوسط الفني الإيراني في محاولة مستمرة لربط طاجيكستان المستمر بالثقافة الإيرانية .

4- تحظى كل من تركمانستان وطاجيكستان باهتمام إيراني كبير نظراً للحدود المشتركة مع تركمانستان كذلك اللغة والثقافة المشتركة مع طاجيكستان، أما بقية الدول فلم تتجاوز العلاقات معهاالمستوى الرسمي والتعاملات الدبلوماسية العادية.

5- تتحدد العلاقات الايرانية مع الدولتان اعلاه في التالي[76] :

- شبكة المشاريع الإقتصادية المشتركة في مجال الطاقة والغاز والنقل إلى الأسواق العالمية .
- شبكة الطرق وخطوط السكك الحديدة الرابطة لتركمانستان ببقية دول آسيا وبتركيا ومنها إلى أوروبا .

المشاريع الرامية لربط إيران بأوزبكستان وطاجيكستان عن طريق شمالي أفغانستان ، كذلك محاولة تصدير الغاز التركماني إلى الأسواق العالمية عبر إيران .

---

(71) باجوريا جاشري ، روسيا و علاقات الأمن في آسيا ، مجلس العلاقات الخارجية ، التحليل اليومي ، 2008/8/28 ، للموقع : www.cfr.org .

(72) المصدر السابق .

(73) المصدر نفسه .

(74) خديجة عرفه محمد ، ايران و علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز ، 2011/1/2 ، للموقع : www.asiaalwesta.com .

(75) ليلي دي بوبو ، منظمة شنغهاي للتعاون على حافة عصر جديد ، تدقيق : موريا اندرووشون ، مصدر سبق ذكره .

(76) خديجة عرفه محمد ، مصدر سبق ذكره . كذلك ينظر الى : ROBERT LEGVOLD , Great Power Stakes in Central Asia, Op.cit .

(77) داريو كريستياني ، ايران المصالح و تزايد النفوذ في آسيا الوسطى ، السياسة في العالم ، 2010/9/10 ، للموقع : www.ranreview.org . كذلك ينظر الى : إلكسندر ميرينسون، الأهداف الإيرانية من العلاقات مع جمهورية أذربيجان ،

6- هدف ايران النهائي هو أن تصبح قوة متغلغلة في المنطقة ، وتحقيقاً لهذا الهدف ، تسعى ايران لتقوية علاقاتها السياسية و الثقافية مع دول المنطقة دور اكبر للعامل الاقتصادي ، بما في ذلك الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الضخمة . كمشاريع الانفاق Anzab في طاجيكستان ، التي بنُيت من قبل شركة ايرانية ومولت جزئياً من قبل طهران ، كذلك مشاريع السكك الحديدية والطرق السريعة construciton .

كما اصبحت المنطقة ايضاً هدفاً رئيسياً لاستخدام ايران لقوتها الناعمة من خلال فتح ابواب المُنح الدراسية للطلبة ، والمعونة الاقتصادية ، و التي وفرت لايران ميزة في التقرب من دول المنطقة[77] .

رغم ما ذُكر تواجه ايران العديد من العوائق في اختراق منطقة آسيا الوسطى و التي ابرزها الآتي :

1- الخلاف الإيراني/الأميركي شكل أحد أهم الأسباب التي تمنع دول منطقة آسيا الوسطى من تعزيز علاقاتها مع ايران ، كما أن إيران تواجه صعوبات للعب في ملعب آسيا الوسطى لاسيما مع تواجد لاعبين كبار مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية، وقوى حليفة اخرى للولايات المتحدة الاميركية كتركيا وباكستان والهند، وهو ما دفعها الى البحث عن أدوار ثانوية من خلال المحور الروسي/الصيني داخل منظمة شنغهاي للتعاون حيث طالبت بعضوية كاملة فيها[78] .

2- إدراك ايران بأن وجود القوات الأميركية على حدودها يشكل تهديداً استراتيجياً لامنها القومي . زيادة على المشاكل المتعلقة بحالة عدم الاستقرار في أفغانستان و التي يمكن أن تؤثر عليها . فعلى سبيل المثال شكل الاتجار بالمخدرات ، وتدفق اللاجئين على طول الحدود الايرانية مع افغانستان تهديدات كبيرة للامن القومي الايراني[79] .

3- علاقات ايران مع روسيا والصين . رغم ان كلتا الدولتان يدعمان الى حد ما بعض مواقف طهران الرئيسة لاسيما في مجلس الامن الدولي في مواجهة جهود الولايات المتحدة الاميركية الرامية لفرض مزيد من العقوبات على ايران بسبب برنامجها النووي . ومع ذلك ، فأن كلاً منهما ما يزال ينظر إلى إيران بمنظار حذر و على الرغم من الرمسي و الصيني الداعم الى حد ما إنضمام ايران لمنظمة شنغهاي للتعاون فأن السعي الإيراني للعضوية الكاملة في المنظمة رفض مؤخراً ليس بسبب عقوبات الامم المتحدة فقط و انما لرفض بعض دول منطقة آسيا الوسطى ككازاخستان و بدعم اميركي انضمام ايران للمنظمة ، وهو ما ترك ايران على وضعها الحالي كمراقب داخل المنظمة[80] .

4- إدراك ايران بأن الولايات المتحدة الاميركية ساهمت في خلق النزاعات و المشاكل بينها وبين دول المنطقة ، بهدف خلق حالة من سوء التفاهم كذلك العمل على تشويه صورة ايران عبر ربطها بتصدير الارهاب و دعمه .

5- الدور الاميركي في الحيلولة دون مرور خطوط أنابيب النفط عبر إيران و استبدالها مع دول اخرى حليفة للولايات المتحدة الاميركية كالهند .

6- إدراك اغلب دول منطقة آسيا الوسطى بأن التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية سيوفر لها مزايا في الجانب الاقتصادي[81] .

7- هنالك اعتبارات متصلة بقضايا خارجية ، كالبرنامج النووي الايراني كذلك حالة عدم الثقة القائمة بين ايران والولايات المتحدة الاميركية شكلا من وجهة النظر الايرانية تهديداً لغرض التعاون بينها و بين دول المنطقة .

مركز بيغن/ السادات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، نقلاً عن صحيفة القدس العربي ، دراسة استراتيجية إسرائيلية تحذر من تنامي قوة إيران في آسيا الوسطى ، 2010/7/17 ، للموقع : www.asiaalwesta.com .

(78) ليلي دي بوبو ، منظمة شنغهاي للتعاون على حافة عصر جديد ، تدقيق : موريا اندرووشون ، مصدر سبق ذكره . ففي أعقاب الزيارة التي قام بها ديك تشيني نائب الرئيس الاميركي السابق في نيسان 2006 والاتفاق مع أذربيجان وكازاخستان على الانضمام إلى انبوب باكو/تبيليسي/جيهان (بي تي سي) ، اعلن الرئيس الكازاخي نزاربابيف ان بلاده لا تريد ان تعرض علاقاتها للخطر مع الدول الغربية ، و إنها تتردد في النظر بالشراكة في منظمة شنغهاي مع دولة منبوذة مثل إيران ينظر الى : ليلي دي بوبو ، منظمة شنغهاي للتعاون على حافة عصر جديد ، تدقيق : موريا اندرووشون ، مصدر سبق ذكره .

(79) خديجة عرفه محمد ، مصدر سبق ذكره .

(80) داريو كريستياني ، ايران المصالح و تزايد النفوذ في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره . هناك الكثير من التقارير التي تفيد بأن الرئيس الإيراني لم يكن مدعواً في قمة المنظمة المنعقدة عام 2010 ، على الرغم من وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف نفى هذه المزاعم ، مشيراً إلى أنه تم دعوة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد لكنه قرر عدم الحضور . ينظر الى : المصدر نفسه.

(81) حث الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد في أوائل آب 2010 ، في مؤتمر القمة الثلاثي الرابع بين ايران وافغانستان وطاجيكستان و الذي عقد في طهران ، قادة البلدان الأخرى في المنطقة إلى الانضمام في تحالف يوازي وجود حلف شمال الاطلسي المتنامي في منطقة آسيا الوسطى . والإعلان هنا يعكس رغبة طهران في

و رغم ما ذكر من معوقات للدور الايراني في المنطقة ، الا ان ايران تتجه حالياً نحو زيادة اهتمامها بالمنطقة التي تشترك معها بعلاقات جغرافية و ثقافية و اقتصادية و تاريخية ، و نتيجة لذلك يلاحظ سعيها لزيادة نفوذها في المنطقة ومن المؤمل مستقبلاً ان تلعب ايران فيها دوراً مميزاً و ان كان هذا الدور لا يوازي طموحاتها و اهدافها .

- **هنالك قوى اقليمية و دولية اخرى تسعى لان يكون لها دور في المنطقة** كتركيا . و التي عملت بدأب لاستغلال علاقاتها الثقافية مع أذربيجان ، تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان . كما أن لتركيا مصلحة في منع روسيا وإيران من الهيمنة على المنطقة، خاصة و انها في ظل توجهات حكومتها الحالية و تغاضيها عن الانضمام الى الاتحاد الاوربي من المؤمل ان توجه اهتماماتها الى منطقة آسيا الوسطى لا بل و قد تزيدها خاصة اذا ما علمنا أن الولايات المتحدة الاميركية تستخدم حلفائها و بضمنهم تركيا لزيادة نفوذها داخل المنطقة[82]

لمواجهة المنافسين غير المرغوب فيهم من وجهة النظر الاميركية كأيران على وجه الخصوص .

و تتحدد التوجهات التركية تجاه المنطقة بالتالي[83] :

1- ظهور توجهات جديدة في مفهوم السياسة الخارجية التركية لاسيما مع وصول حزب العداله والتنمية عام 2002 الى السلطة ، حيث شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات كبيرة و بضمنها تجاه منطقة آسيا الوسطى .

2- التحولات الجديدة في هذه السياسة عكست تبني مبدأ تصفير المشاكل أي حل مشاكل تركيا مع جيرانها ، مما أهل تركيا لأن يكون بإمكانها التأثير على صياغة الأمن للمنطقة ، وتصدير الاستقرار إلى محيطها ، وتمثل هذا في سياسة نشطة لتركيا في محيطها القريب ، وكانت حركة تركيا تقوم على المبادرة والتقدم لحل المشاكل والأزمات ، مما أكسبها صفة الدولة المنتجه للأمن ، وهذا ما ظهر بوضوح أثناء الصراع الروسي/الجورجي، حيث ظهرت قدرتها على إنتاج الأمن من خلال التدخل بواسطة التحالف التركي القوقازي لايجاد نوع من الاستقرار للمنطقة .

3- تعتبر تركيا نفسها دولة مركزية بالنسبة لآسيا الوسطى مستغلة موقعها الاستراتيجي للتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقاتها مع الدول الكبرى الأخرى ، مما مكنها من زيادة تأثيرها فى المحيط الإقليمي ، وما يرسخ هذا التوجه هو سعي تركيا نحو المنطقة لسد احتياجاتها من الطاقة ، ورغبتها في فتح ألاسواق أمام منتجاتها .

4- كما حاولت تركيا عدم مواجهة اي منافس كذلك عدم استبعاده من حساباتها داخل منطقة آسيا الوسطى ، من خلال خلق نوعاً من التعاون معهم عوضًا عن علاقة التنافس .

لعب دور أكبر في التحركات الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى . ينظر الى : المصدر السابق .

(82) هناك مجموعة من المقومات تعطي لتركيا امكانية ان تكون لاعب مهم في المنطقة : 1-تحتل تركيا المرتبة السادس عشَرَ طبقاً لسكانِها بين 185 بلد ، و الثاني والثلاثون طبقاً لمساحةِ الأرضِ والسادسة عشرةِ بالنسبة إلى القوّةِ الإقتصاديةِ. كذلك تَحتلُ تركيا جغرافية سياسية مهمة ومركز جيوإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسطِ وبحر قزوين اللذان يحويان الإحتياطيات النفطية الأعظمُ في العالمِ ؛ ولها موقع قريب جداً من منطقة آسيَا الوسطى2- انها دولة علمانية ديمقراطية قائمة على نظام إقتصاد سوق . 3- أحد أهم الطرقِ لنقلِ النفطِ والغاز الطبيعي مِنْ بحر قزوين وآسيَا الوسطى إلى الغربِ.4- لها أهمية في تركيبِ الأمنِ الأوروبي، و عبر عضويتها في حلف شمال الأطلسي.5- لها قوّة مُسَلَّحة كبيرة ، في المنطقةِ من ناحية والحجمِ و الامكانيات .6- كنتيجة للتَطَوّراتِ الجذريةِ والسريعةِ التي حَدثتْ في نهايةِ القرنِ العشرونِ فأن تركيا كان لا بُدّاً لها أنْ تجد لها مسؤولياتَ مُخْتَلِفةً و هو ما قدم لها فرص جديدة لتكون في موقع مركزي في الحزامِ الأوراسيوي الذي يُوصلُ أوروبا إلى آسيا .7- تُشكّلُ تأليف رائع مِنْ الثقافاتِ المُخْتَلِفةِ . 8- عضويتها في المنظماتِ الدوليةِ فهي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي و المجلس الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية و منظمة تعاون البحر الأسود الإقتصادي وقمة-20 ومنظمة المؤتمر الإسلامي. 9- تركيا تشكل جسر طبيعي لنقل المصادرِ الطبيعيةِ لمنطقة بحر قزوين وآسيَا الوسطى إلى الغرب. 10- سبعون بالمائة (70%) مِنْ مصادرِ طاقةِ العالمَ الطبيعيةَ واقعة حول تركيا. ينظر الى :

TURKEY'S GEOPOLITICAL: GEOSTRATEGIC AND ECOSTRATEGIC IMPORTANCE, This is the summary of the article with the same title , White Book 2000 (Ministry of National Defense) ,Photos: SAVUNMA ve HAVACILIK Magazine, www.byegm.gov.tr.

(83) عبد المعطي زكي ، الدور التركي في آسيا الوسطى ... الواقع و التحديات ، 2010/12/8 ، للموقع : www.asiaalawsat.com .

*** مثلت التوجهات التركية لمنطقة آسيا الوسطى في تسعينيات القرن الماضي دافعًا لصناع القرار لاستلهام سياسة خارجية نشطة نحو هذه الدول، فزادت من مسؤليتها تجاه المنطقة ، خاصة في عهد توركوت أوزال رئيس الوزراء التركي الاسبق ، وهذا الحماس الزائد دفع تركيا إلى اتخاذ مواقف متسرعة دون تخطيط واضح ، حتى وصل الأمر إلى الحديث عن القرن الحادي والعشرين بأنه القرن التركي.كما و ان هذا التوجه جعل تركيا تسوق نفسها بأنها الأخ الأكبر والدولة النموذج في منطقة آسيا الوسطى ، واتساقًا مع هذا التصور منحت تركيا هذه الدول هبات وقروضًا ، وقدمت**

ومما سبق يتضح أن السياسة التركية في المرحلة الحالية أصبحت ترتكز على أسس أكثر واقعية من حيث الأهداف عما كان مرسوماً في سنوات التسعينيات* . كذلك فإن تركيا تواصل دعم المنطقة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية والمساعدات المالية والمواصلات والتعليم، وهذا يزيد من متانة علاقتها مع دول المنطقة[84] .

وفيما يخص الاتحاد الاوربي فهو يسعى الى تحقيق اهداف مشتركة بينه و بين دول آسيا الوسطى تتعلق بالدرجة الاساس بأنجاز الاستقرار و الازدهار الاقتصادي و التعاون و التطوير على كافة المستويات الاقتصادية و السياسية ، كما ان الاتحاد الاوربي أخذ يعلن عن رغبته الدائمة في تقديم خبرته و تجاربه لاستفادة دول المنطقة منها .

و مما لاشك فيه ان الاتحاد الاوربي يهدف من وراء تقربه من دول المنطقة الى إمكانية الاستفادة من تجهيزات الطاقة في المنطقة مما يعني تنوع مصادر الطاقة التي يحصل عليها كذلك ما يوفره ذلك من امكانية تحقيق أمن الطاقة من وجهة نظره ، فتقوية اسواق الطاقة المحلية في المنطقة وتحسين الاستثمار سيساهم في زيادة الانتاج في المنطقة مما سينعكس ايجابياً على الاتحاد الاوربي[85] . من خلال استراتيجية و برنامج للمساعدات بدأ منذ عام 2007 و مستمر حتى العام 2013 ويقوم على تحديد أولويات التعاون مع دول المنطقة مستقبلاً[86] .

4- مستقبل الدور الاميركي في منطقة اسيا الوسطى :

مع تصاعد اهمية منطقة آسيا الوسطى بأعتبارها حجر الزاوية في "الجزيرة العالمية" وفقاً لطروحات هالفرد ماكندر اصبح أمراً قائماً مع بداية مرحلة جديدة تمثلت بأنهيار الاتحاد السوفيتي و ظهور العديد من القوى المنافسة على المنطقة نظراً لما تتمتع به المنطقة من اهمية على مستوى الجغرافية السياسية او على المستوى الاقتصادي أو الامني ، مما أسهم في ظهور تفاعلات كبيرة بين القوى المتنافسة من داخل المنطقة وخارجها قد تقود مستقبلاً الى تحقيق الهيمنة من قبل قوة معينة او الصراع بين القوى المتنافسة او حتى امكانية التفاعل فيما بينها فيما لو اتفقت هذه القوى على نسق معين من العلاقات تجمعها المصالح المشتركة داخل المنطقة .

ونظراً لطبيعة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة ، فأن المنطقة و استناداً لما تملكه من موارد كبيرة للطاقة فأنها مرشحة لمزيد من التنافس بين القوى الكبرى لاسيما و ان جميع هذه القوى تُظهر في الوقت الحاضر تصميماً كبيراً على ضمان مكانتها في المنطقة من أجل منع أي قوة أخرى من تحقيق الهيمنة . ووفقاً لذلك سنقوم بتقديم مشهدان يحددان مستقبل دور الولايات المتحدة الاميركية و القوى المتنافسة على المنطقة .

1- مشهد الهيمنة الاميركية* على المنطقة :

ان ما يدعم تحقيق هذا المشهد هو توافر الولايات المتحدة الاميركية على جملة من المقومات اهمها الآتي :

أ- لا يزال مفتاح اللعب في المنطقة يتم من قبل الولايات المتحدة الاميركية فهي صاحبة التأثير الاكبر على الدول التي ولدت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي .

ب- لعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً مهماً في حشد الجوانب الاقتصادية والسياسية لغرض استقلال هذه الدول .

جـ- الوجود العسكري الاميركي في افغانستان ، مكن الولايات المتحدة الاميركية من لعب دوراً مهماً في التأثير السياسي على دول المنطقة .

د- ان القوى المنافسة للولايات المتحدة الاميركية لا تزال في مرحلة إعادة تعريف دورها العالمي و الذي تحاول تشكيله في هذه المرحلة كروسيا و الصين .

هـ- من المتوقع ان الولايات المتحدة الاميركية ستلعب وعلى المدى الطويل دوراً مهماً في المنطقة . وان فرضية ابعادها عن المنطقة هي فرضية غير واقعية نتيجة لادراك دول المنطقة للحاجة الى ضمان الامن و الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الاميركية ، هذا فضلاً عن التواجد العسكري و المساعدات الاقتصادية و المالية و الاستثمار اللامتناهي للولايات المتحدة الاميركية في هذه البلدان .

لها وعودًا لم تستطع الوفاء بها مما شكل خيبة أمل بالنسبة لدول المنطقة ، كما عمدت تركيا في تلك الفترة الى استبعاد روسيا من سياستها تجاه آسيا الوسطى ، مما أثار قلق روسيا وريبتها. كما أن تعامل تركيا مع الجمهوريات من منطلق قومي طوراني أثار انزعاج روسيا ، وجعلها تعلن أن مناطق الاتحاد السوفيتي السابق مناطق نفوذ لها . ينظر الى : عبد المعطي زكي ، الدور التركي في آسيا الوسطى .... ، مصدر سبق ذكره .

(84) مطيع الله تائب ، الصين و ايران و تركيا .. اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى ، مصدر سبق ذكره .

(85) ينظر الاتحاد الاوربي الى ضرورة تحقيق التعاون الثنائي بينه و بين دول المنطقة فيما يخص قضايا اقتصادية و حقوق الانسان و محاربة الجريمة المنظمة و الاسلحة و المخدرات و قضايا عدم الانتشار و الارهاب و الطاقة و تلوث البيئة و الهجرة غير الشرعية . ينظر الى :

و– انه و للاسباب التي تم ذكرها فأن التواجد الاميركي في المنطقة أضحى أمراً في غاية الضرورة ليس فقط اميركياً و انما ايضاً من قبل دول المنطقة التي تتسم اغلبية حكوماتها بالنزعة الغربية ، كما ان من غير المؤمل من وجهة نظر الباحثة ان تشكل منظمة تعاون شنغهاي بقيادتها الروسية و الصينية اي بديل عن الدور الاميركي في المنطقة نتيجة لاعتبارات عديدة ذُكرت سابقاً .

2– مشهد التشارك في قيادة المنطقة :

و ما يُدعم تحقيق هذا المشهد هو الآتي :

أ– ان القوى المنافسة الاخرى لا تقل امكانياتها في التواجد في المنطقة سواء من الناحية العسكرية أوالاقتصادية أو الثقافية كروسيا و الصين و التي تأتي في مقدمة القوى التي تقف بالضد من التطلعات الاميركية الساعية للسيطرة على المنطقة بالكامل .

ب– ان المنطقة تمتلك من موارد الطاقة ما يُصعب على البلدان اعلاه (روسيا و الصين) التنازل عنها بسهولة اخذين بنظر الاعتبار ان كلتا الدولتان لهما موطيء قدم في المنطقة عسكرياً و اقتصادياً .

جـ– ادراك الولايات المتحدة الاميركية بأنها لن تكون وحدها مهيمنة على شؤون العالم اقتصادياً وعسكرياً و سياسياً بل سيكون هناك قوى مهمة أخرى ، ربما ليس على قدم المساواة معها عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً ولكنها لا تزال قادرة على الهيمنة في مناطقها الخاصة ، و سيكون على الولايات المتحدة لاميركية هنا خوض هذا التنافس بكل تأكيد .

د– من غير المتوقع ان تنحرف روسيا عن مسارها المتمثل بتأثيرها داخل المنطقة التي تعدها من الناحية الاستراتيجية منطقة مصالح و مجال حيوي لها من الطراز الاول فضلاً عن الجانب السياسي و العسكري و التاريخي الذي يربطها بها .

هـ– الصين مثلها مثل القوى المنافسة الاخرى تسعى الى زيادة نفوذها داخل المنطقة لاعتبارات عديدة ، و من المؤمل مستقبلاً ان يكون لها دوراً اكثر انتشاراً خاصة و انها تُعد اليوم عملاق اقتصادي لايمكن الاستهانة به في العالم .

و– رغم ان دول المنطقة ترفض التدخل الايراني الا ان مثل هذا الرفض لم يمنع ايران من النفوذ خاصة في ظل علاقاتها مع بعض دول المنطقة التي تنظر الى ايران كعامل مساعد للنهوض بأقتصادياتها ، وفي الواقع مع رغبة ايران الواضحة في تطوير التكنولوجيا النووية ، و امتلاك سلاح نووي ما يوفر لها من وجهة نظرها المزيد من التفوق و القوة و الامكانية لمد نفوذها داخل منطقة آسيا الوسطى و ان كانت الولايات المتحدة الاميركية تعارض ذلك بشدة . وتنظر الباحثة الى ان دوافع ايران في آسيا الوسطى تنطلق من عد ايران المنطقة كمجال حيوي لها و لمصالحها .

ز– لابد من الاشارة هنا الى عامل مؤثر على القوى المتنافسة داخل المنطقة و هو عامل التنوع بين بلدان المنطقة مما جعلها تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض ، ولكن هنالك مصلحة هامة و مشتركة بين بلدان المنطقة هو ضمان بقائها مستقلة سياسياً واقتصادياً . فبالنسبة للعديد منها لا زالت تحصل على الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية من خارج المنطقة ، كما ان المساعدة المقدمة لهم تخضع لتقلبات خارجة عن سيطرة هذه البلدان . و ان جميع هذه البلدان تولي اهتماماً خاصاً لعلاقاتها مع القوة الأقرب جغرافياً لها . و هذا يدعم فرضية تصاعد دور الصين و روسيا و ايران في المنطقة مستقبلاً .

ح– ان امتلاك القوى المنافسة على المنطقة اسلحة أو تكنولوجيا للاسلحة النووية ربما يدفعها الى الشعور بالقلق حيال طبيعة التنافس القائم على المنطقة ، مما قد يدفع نحو الرغبة في قيادة المنطقة بصورة مشتركة لضمان تقاسم النفوذ فيها و من ثم تحقيق إمكانية التوازن المطلوب بين تلك القوى .

ط– مما يزيد من رجحان كفة هذا الطرح هو ان اغلب القوى المتنافسة على قدر متقارب و ان كان بعض الشيء من القوة و في مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية ، فمن لا يمتلك من تلك القوى جانباً نجده متفوقاً على الطرف الاخر في الجانب آلاخر .

و تنظر الباحثة ال رجحان المشهد (2) على المشهد (1) مع الاخذ بنظر الاعتبار الآتي :

أ– ان الولايات المتحدة الاميركية وفقاً لمقومات هذا المشهد ستقبل بمبدأ القيادة التشاركية داخل المنطقة و من غير المؤمل ان تخوض الولايات المتحدة الاميركية على الاقل في المستقبل المنظور تنافساً مع القوى الاخرى (روسيا و الصين) ، بنائاً على قناعة أميركية بأن التشارك حالياً مع القوى المنافسة سيوفر حرية اكثر للحركة بالنسبة لها .

ب– ان كلاً من روسيا و الصين يعدان قوى لا يمكن التغاضي عن تواجدها و مصالحها داخل المنطقة ، مما يعني ان اي تحرك اميركي بالضد من توجهات القوتان اعلاه قد يؤدي الى

حالة من عدم الاستقرار داخل منطقة آسيا الوسطى ، نظراً لما ترتبط به كلتا القوتان من مجالات للتعاون لها الاهمية البالغة بالنسبة لدول المنطقة .

جـ- ان الولايات المتحدة الاميركية تنظر الى القوتان المتنافستان معها في المنطقة (روسيا و الصين) من زوايا جديدة تتمثل بالآتي :

1- تشكل روسيا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية شريك لا غنى عنه في مكافحة ما يسمى الارهاب الدولي خاصة بعد الاسناد الروسي للولايات المتحدة الاميركية بعد احداث 11 ايلول 2001 ، والادراك الروسي بضرورة الاعتراف بأهمية الوجود العسكري الاميركي في المنطقة كونه ضامن لتحقيق الاستقرار والسلامة الاقليمية فيها .

2- فيما يخص الصين فلا يُمكن للولايات المتحدة الاميركية التغاضي عن الوجود الصيني في المنطقة خاصة و ان الصين عملاق اقتصادي له دور كبير في استقرار المنطقة نظراً لارتباطاتها السياسية و الاقتصادية و تفعيلها المستمر لمنظمة شنغهاي للتعاون في سبيل تقوية الروابط بينها و بين دول المنطقة و على كافة الميادين ، مما اعطى لها القدرة في التأثير على العديد من دول المنطقة .

و رغم ترجيحنا للمشهد (2) غير انه و من وجهة نظر الباحثة تبقى اهمية هذه المنطقة مرهونة بتوجهات الولايات المتحدة الاميركية فمن المرجح ان تبقى الولايات المتحدة الاميركية صاحبة التأثير و النفوذ الاكبر و لكنه ليس الوحيد في المنطقة نظراً لما تتمتع به من مزايا و مقومات تؤهلها للتفوق على القوى الاخرى المنافسة على المنطقة لاسيما و ان كل القوى المتنافسة تسعى لتعزيز مكانتها للفوز بالهيمنة السياسية و الاقتصادية و العسكرية على المنطقة .

الخاتمة : -

إزدادت اهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية تحديداً بعد احداث 11 ايلول 2001 ، استناداً الى طبيعة الدور الذي لعبته دول المنطقة في الاستراتيجية الاميركية في هذه الفترة و طبيعة علاقتها مع القوى المنافسة . و نظراً لطبيعة المنطقة و أهميتها كمورد كبير للطاقة لم يقتصر الاهتمام الاميركي على هذه الزاوية فقط و انما شمل التحرك الاميركي تجاه المنطقة لاسيما بعد احداث 11 ايلول 2001 مصالح و اهداف اخرى تجسدت بالامن ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل هذا فضلاً عن اهمية المنطقة من الناحية الجيوبولتيكية لاسيما و ان احداث 11 ايلول 2001 قد وفرت للولايات المتحدة الاميركية و بحجة القضاء على الارهاب تواجداً عسكرياً مكثفاً في المنطقة .

لقد شكلت المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية اهمية خاصة في ما يسمى محاربة الارهاب خاصة لقربها الجغرافي من افغانستان ، هذا فضلاً عن ان الولايات المتحدة الاميركية ووفقاً للرؤية اعلاه اخذت تزيد من تواجدها في المنطقة والتي وجدتها في حالة من الاستيعاب لهذا الوجود سواء في الجانب العسكري ام في الجانب الاقتصادي ، فضلاً عن ان دول المنطقة قد أيدت الى حدٍ ما هذا التواجد بدافع محاربة الارهاب ووقف زحفه على هذه الدول التي تتسم غالبية حكوماتها بالتوجهات العلمانية .

و دون شك ان التواجد الاميركي في المنطقة بأختلاف اشكاله قد أُستقبل بالشك و التخوف من قبل القوى المنافسة على المنطقة ، تلك القوى التي تنظر بأن لها الحق ايضاً في الوجود بالمنطقة لاسيما مع ما تمتاز به اغلب هذه الدول من قرب جغرافي او روابط تاريخية و ثقافية .

لقد أوجدت القوى المتنافسة مع الولايات المتحدة الاميركية على المنطقة مشهداً جديداً كان لابد للولايات المتحدة الاميركية التعامل معه لاسيما و انه عكس انماط مختلفة سواء من ناحية اقامة منظمات ذات طابع سياسي – اقتصادي او من خلال الوجود العسكري او من خلال التغلغل الثقافي او عبر الاستثمارات الاقتصادية الضخمة أو مد انابيب الغاز مع دول المنطقة مع الاعتراف ان كل ذلك لم يكن بمنأى عن التدخلات و الضغوط الاميركية .

لقد شكلت كلاً من روسيا و الصين قوى دولية كبرى منافسة للوجود الاميركي هناك ، و رغم وجود كلتا الدولتان الا انه من المرجح ان تبقى الولايات المتحدة الاميركية صاحبة النفوذ الاكبر في المنطقة مع التأكيد على ان هاتان القوتان لايمكن الاستهانة بهما على المستوى العسكري و الاقتصادي فضلاً عن ان الولايات المتحدة الاميركية ترغب حالياً في ايجاد صيغة من التعاون المشترك مع تلك القوى نظراً لصعوبة استبعادهما من المنطقة .

المقدمة :

لعقود طويلة ، ارتبطت سياسة تركيا جاهدة مع الغرب (اوروبا والولايات المتحدة) سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً في حين لم تهتم بمسألة أقامة سياسة مماثلة مع دول الجوار العربي ولا سيما العراق منها.

ولكن مع الاحداث التي ترافقت مع حشد الولايات المتحدة الامريكية حلفائها لأحتلال العراق أظهرت وبصورة جليه طبيعة السياسة التركية القائمة على مبدأ التحرك الحذر والمتدرج ، والذي كان واضحاً لكل المتتبعين بعد رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب ؛ لكسب التأييد والدعم من الداخل التركي ، ولفرض تركيا نفسها وبالقوة الناعمة في منطقة الشرق الاوسط ، ولكسب الدعم الاوروبي ، وفي الوقت نفسه كانت تسعى الى عدم خسارة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتمثل ذلك في المسارعة بمعالجة الموقف بالسماح للولايات المتحدة باستخدام المجال الجوي التركي للطائرات الامريكية واستخدام المطارت التركية للأغراض اللوجستية ، سعيا من تركيا الى عدم اخراجها من عملية اعادة التوازن في العراق ، لهذا اتجه النشاط الاقليمي للسياسة التركية نحو العراق ، وذلك في اطار الترتيبات الاقليمية الجديدة والبحث عن الدور ، وقد تزامن هذا التوجه مع تغيرات شهدها الداخل التركي ، ولاسيما صعود التيار الاسلامي الى الواجهة السياسية التركية المتمثل بحزب العدالة والتنمية ، وهذا العامل المتجسد في الداخل لابد ان يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية ، اذ يعمل التيار الاسلامي جاهداً للأرتباط بالدائرة الحضارية الاسلامية.

اهمية الموضوع :

تكمن اهمية البحث من ان حرب الخليج الثالثة بظروفها والنتائج التي افرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزء لا يتجزأ من لعبة الامم في الشرق الاوسط وذلك من

سياسة تركيا حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الواقع واتجاهات المستقبل)

المدرس الدكتور
محمد ياس خضير (*)

(*) قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

خلال عوامل المياه والنفط والامن والاقليات القومية ، لاسيما الاقلية الكردية منها في شمالي العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمسها مباشرة الوضع الجيو – امني لتركيا.

هدف البحث :

يهدف البحث الى امكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية أزاء العراق حاضراً ومستقبلاً.

مشكلة البحث :

ان السياسة التركية تجاه العراق بالتعاون تارة وبالتوتر تارة اخرى ، بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بينها بعد الحرب العالمية الاولى .

ويمكن اجمال مشكلة البحث من الأسئلة التالية:

- ما اهمية العراق الاستراتيجية في الادراك التركي؟.
- ما المتغيرات المؤثرة في سياسة تركيا حيال العراق؟.
- ما مستقبل السياسة التركية حيال العراق بعد عام 2003؟.

فرضية البحث :

ترتكز فرضية البحث على انه" نتيجة للأهمية الاستراتيجية للعراق في الادراك التركي ، فأن سياسة تركيا حيال العراق تتحدد في ضرورة حماية مصالح تركيا الاستراتيجية وبكل الوسائل الممكنة ، سواء كانت دبلوماسية او عسكرية ، فهي تغلب الوسائل الدبلوماسية في التعامل اذ ما حصلت استجابات عراقية وتوافقات حول المصالح المتبادلة والمسائل الخلافية ، وقد تغلب الوسائل العسكرية في التعامل اذ ما تضررت مصالحها نتيجة انعدام التوافق والتواصل بينها وبين الاطراف العراقية ".

منهجية البحث :

يستعين البحث بالمنهج التاريخي لفهم واقع السياسة التركية حيال العراق قديماً ، واعتماد المنهج التحليلي في قراءة الاهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية التركية ، والقضايا التي تشغل هذه السياسة والعقبات التي تعترضها ، والمنهج الاستشرافي للوقوف على الاتجاهات المستقبلية لسياسة تركيا حيال العراق ، وفي ضوء ذلك تحددت هكلية البحث بالمحاور الاتية :

الاول اهتم : تطور السياسة التركية حيال العراق منذ (1923–2003) اما الثاني فيبحث في اهمية العراق الاستراتيجية في الادراك التركي اما الثالث : فيتناول العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة تركيا حيال العراق والمحور الرابع يدرس : مستقبل السياسة التركية حيال العراق من خلال افتراض ثلاث مشاهد مستقبلية.

المحور الاول: مدخل تاريخي في تطور السياسة التركية حيال العراق للأوام (1923–2003)

تطورت سياسة تركيا حيال العراق وبشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عقد الثلاثينيات، فقد مهدت معاهدة 1926 المبرمة بين بريطانيا وتركيا والعراق الطريق لتطوير العلاقات التي قامت على أساس حسن الجوار والتنسيق والتعاون لضبط امن الحدود والاتفاق على استثمار النفط والتجارة [1] ، واستمرت العلاقات حتى سقوط النظام الملكي في العراق، وبعد سقوط الحكم الملكي في 14 تموز 1958 جاء أول رد فعل رسمي تركي على لسان وزير الخارجية (فطين رشدي زورلوم) الذي قال في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة في 17 تموز 1958، أن تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، لأنه نظام غير شرعي، وسعت لدفع حلف شمال الأطلسي للتدخل في العراق، وطلبت من الحكومتين الأمريكية والبريطانية مساعدتها للتدخل العسكري والإطاحة بالنظام الجديد، وقد رفضت الحكومة الأمريكية الطلب، وكانت واثقة من عدم إقدام تركيا على القيام بأي عمل عسكري ضد العراق دون الدعم والإسناد الأمريكي، واقترحت تركيا على دول حلف بغداد في أب 1958 دعمها للقيام بعمل عسكري يطيح بنظام الحكم الجديد

---

[1] صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية. ميثاق سعد اباد. معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثليات العراقية في استانبول وأنقرة 1930–1953(بغداد : بيت الحكمة، السلسلة الوثائقية(4)، 2002) ص41–44.

في بغداد، وذكر عدنان مندريس إن بإمكان بلاده تهيئة أربع فرق عسكرية لغزو العراق، ورفضت إيران وباكستان المقترح، مما أدى إلى إحباط فكرة التدخل في العراق فاضطرت تركيا للاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق خشية إن يؤدي امتناعها عن ذلك إلى الإضرار بمصالحها وعلاقاتها مع الدول العربية، وصرح وكيل وزارة الخارجية التركية في تلك المدة بأن حكومة بلاده ترغب في استمرار العلاقات الحسنة، وديمومة المصالح المتبادلة بين تركيا والعراق دون ان يلغي استمرار توجس تركيا من النظام الجمهوري الجديد حتى بعد سقوطه يوم الثامن من شباط عام 1963 [1].وفي النصف الثاني من عام 1965 اعاد الأتراك علاقاتهم مع العراق نتيجة جملة من الأسباب ومنها انكفاء تركيا بعد ازمة الصواريخ الكوبية1962 وموقف الولايات المتحدة والعالم الغربي من هذه الازمة [2] فضلا عن الموقف الغربي المؤيد لليونان في صراعها مع تركيا حول جزيرة قبرص . وتطورت العلاقات العراقية التركية في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية أذ تطورت العلاقات التجارية بين البلدين في الاعوام 1965–1975.

وقد ازداد التبادل التجاري بين الطرفين في عقد الثمانينيات ، بعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية ، وقد تصدر العراق قائمة الدول العشرة الأولى المصدرة إلى تركيا، واحتل المركز الثاني بين هذه الدول عام 1986، وتضاعفت استيرادات تركيا من العراق بين عامي 1987 و1988 وتحديداً في الجانب النفطي .

وقد تراوحت طبيعة علاقة تركيا مع العراق في التسعينيات بين تغليب لغة الصراع والتعاون الاقتصادي ، وشاركت تركيا مشاركة فاعلة في حرب الخليج الثانية عام 1991 بمساعدتها لقوات التحالف في هذه الحرب ، والتي كانت تسعى عن طريقها إلى إرجاع قيمتها الإستراتيجية التي تراجعت نتيجة زوال الخطر السوفيتي التي وصفت بعدها "الشريك الخجول"، واستطاعت بمشاركتها هذه أن تجد لها مكانا جديدا في التحالف الاستراتيجي الغربي ، عن طريق تأييد السياسة الأمريكية ، كما صرح تورغت اوزال" إن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه ، وكان سيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت ، وكان تصرفنا حكيما في مساندة الولايات المتحدة في قضائها على هذا التهديد ، ولهذا وافقت تركيا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجر ليك"[3]واستطاعت تركيا وعلى لسان رئيس الأركان التركي السابق إن تستعيد مكانتها بمشاركتها في هذه الحرب ، فضلا عن ذلك فقد حصلت على وعود من الرئيس الأمريكي جورج بوش في إن يبذل جهود جدية في مسألة التأثير على الدول الأوربية من اجل انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة آنذاك فضلا عن سعي تركيا للحصول على اعتراف من الغرب بانتزاع 38% من الجزيرة القبرصية التي استولى عليها في 15 تموز عام 1974 [4].

وقد شهدت سياسة تركيا إزاء العراق ، في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ولاسيما منذ عام 1994 ، تغييرا كبيرا اختلف عن موقفها الحازم خلال فترة الحرب ، ويرجع ذلك لأدراك تركيا لأهمية العراق الاقتصادية بالنسبة لها [5]. لذلك سعت تركيا الى تطوير العلاقات الاقتصادية في التسعينيات على الرغم من الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، واستمرت حتى عام 2003 ، فقد بقي الموقف التركي حيال العراق وهو التعاون من اجل خدمة الاقتصاد التركي والمصالح التركية الأخرى ، وهذا اصبح واضحاً من خلال السعي التركي

---

[1] علي حسين احمد ، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير(غير منشوره) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2005 ، ص ص ،149–150

[2]اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفيتي ابان ازمة الصواريخ الكوبية أن يسحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا ، لهذا أدركت تركيا بأن الولايات المتحدة والعالم الغربي يمكن أن يستغني عن تركيا من اجل الحفاظ على مصالحهم ، لهذا حاولت تركيا أن تغير في طبيعة توجهاتها وسياساتها الخارجية وتعزز ذلك بعد الموقف الأمريكي من تدخل تركيا في قبرص . وللتفاصيل أكثر ينظر :

Graham T. Allison , Conceptual Models and the Cubian Missile Crisis, in Book Denial J. Kaufman and Jay M. Parker and others ,Understanding International Relations ,The Value of Alternative Lenses , (New York :The McGraw-Hill Companies .Inc, Fourth Editions,1999)p.p.633-654.

[3] نقلا عن : لقمان عمر محمود احمد ، العلاقات التركية – الأمريكية1975 – 1991 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية الآداب ، جامعة الموصل ،2004 ،ص 235.

[4] د. احمد نوري ألنعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد 39 ،2002 ، ص 9.

[5]د.جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1998) ص 136.

في تحديد مستقبل العراق ، ومشاركتها الموسعة في الاجتماعات التي عقدتها دول جوار العراق في بداية اذار 2007 في شرم الشيخ والاجتماع الذي دعت له تركيا في اسطنبول في اوائل تشرين الثاني من العام نفسه ، وجاء هذا السعي التركي لاداء دور فاعل في منطقة الشرق الاوسط القائم على مبادئ اربعة حددها احمد داود اوغلو : بتوفير الامن الجماعي لمنطقة الشرق الاوسط والاعتماد على الحوار في حل المشكلات وتحقيق التبادل الاقتصادي الذي يتحقق ليس من خلال الاقتصاديات المعزولة ، فضلاً عن ذلك التعايش والتعدد الثقافي بين دول الشرق الاوسط[1].

المحور الثاني : اهمية العراق الاستراتيجية في الادراك التركي

أدركت تركيا أهمية العراق الإستراتيجية منذ مدة طويلة ، فقد عدته في مراحل سابقة مفتاحها إلى الشرق الأوسط منذ العهد الملكي ، وكانت تركيا تحاول في ذلك أن تؤدي دورا قياديا في منطقة الشرق الوسط انطلاقا من مصالحها الذاتية بالدرجة الأولى والرامية إلى جعل تركيا قوة مركزية في الشرق الأوسط ، وبالدرجة الثانية تنفيذا لدور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى السيطرة على منطقة الشرق الوسط ، فالعراق يمتلك مقومات عده دعت تركيا للأهتمام به ، ولعل في مقدمتها القدرات الاقتصادية ، فضلا عن المشكلات الأمنية التاريخية والحدودية والتركيبة السكانية المعقدة ناهيك عن القدرات الاقتصادية التي يتمتع بها العراق.

أولا : الأهمية الجيو– إستراتيجية

يتمتع العراق بأهمية جيو– استراتيجية ناتجة من الموقع الجغرافي ، فضلا عن التركيبة السكانية التي يتمتع بها هذا البلد والقدرات البشرية والعسكرية ، فتركيا لها حدود مشتركة مع العراق بنحو 330 كيلومترا ، مما شكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا وتحدي كبير لتركيا ، لأنها تعد من اكثر الحدود غير المستقرة وقد جاءت أهمية العراق من منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية للقوى الكبرى بما تمتلكه من مؤهلات جيوبوليتيكية واقتصادية[2] . فهي تتمتع بأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية ، بسبب امتلاكها ثروات نفطية وموقعها الاستراتيجي المهم ، فمنذ القدم ثمة دول كبرى عمدت الى السيطرة والنفوذ إلى هذه المنطقة الحيوية خدمة لمصالحها الحيوية [3] ، اذ ان للمنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها الاكراد تأثير مهم في التوازنات الدولية والاقليمية ، فهذه المنطقة تربط اقليم الاناضول الداخلي ببلاد الرافدين من جهة وبالأعماق الاسيوية عبر ايران من جهة اخرى ، مما اكسب هذا الاتصال اهمية بالغة بالنسبة لتركيا [4] كما يؤلف العراق أهمية أمنية بالغة ايضا نتيجة تمركز بعض عناصر حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق ، إذ تمثل هذه القضية عقبة امنية كبيره امام الأمن القومي التركي ، وكان إنهاء هذه المسألة من صميم أولويات الأمن القومي لبلادهم ، لهذا ابرموا العديد من الاتفاقات مع العراق لمحاربة حزب العمال الكردستاني PKK ، كما عملت تركيا مع حلفائها ، ولاسيما الولايات المتحدة من اجل انهاء هذا الخطر، وتحديداً بعد ان احتلت الولايات المتحدة العراق ، فقبيل الحرب على العراق عام 2003 قدم المسئولون الأتراك أربعة شروط لدعم العملية الأمريكية في العراق ، والتي عبرت وبشكل واضح عن ملامح واتجاهات سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 ومنها[5]: عدم إقامة "دولة كردية" في شمالي العراق وان تقدم الولايات المتحدة تعويضات عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جرّاء هذه العملية وعدم سيطرة الاكراد على الموصل وكركوك.

ترسخت هذه المطالب (الاهداف) التركية نتيجة الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها العراق ، فتركيا تريد العراق ان يكون كيان موحد لأن العكس من شأنه ان يهدد أمنها الداخلي

---

[1] **AHMET DAVUTOĞLU, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight.TurkeyVol.10/No.1/2008.p.p.8487.AvailableAt:http://insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf**

[2] **للأستزادة حول هذا الموضوع ينظر بالتفصيل : مايكل كلير ،الحرب على الموارد : الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة ، عدنان حسن (بيروت : دار الكتاب العربي، 2002) ص ص . 60–94.**

[3] **د.فكرت نامق ، العراق في الأدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية ،دراسات عراقية ، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،بغداد ،العدد7، السنة الثالثة ، حزيران 2007، ص 85.**

[4] **احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات و بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010) ص 474.**

[5] **د.لقمان عمر محمود ، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق ، مركز الدراسات الأقليمية ، جامعة الموصل ،2006، ص 9.**

ومصالحها الحيوية ، وهي بذلك سوف تتحرك حيال أي محاولة لتقسيم العراق و لمنع الأكراد من تأسيس دولة مستقلة يمكن ان تضم كركوك وبالنتيجة تهدد وجود الاقلية التركية ، ويمكن ان يهدد مستقبلاً كيان الدولة التركية نتيجة للهواجس التاريخية التي نجمت عن اتفاقية سيفر في آب 1920 ، والذي شرع بأقامة دولة ارمينية في شرق الاناضول ومنطقة حكم ذاتي كردي في جنوبه ، واذا كان الخطر الارمني غير واقعي نظراً لصغر مساحة أرمينيا وقلة سكانها وضعفها العسكري والاقتصادي ، فان الخطر الكردي واقعي لأن الاكراد يختلفون عن الارمن في وجودهم الكثيف في مناطق جنوب شرق تركيا نحو 10–12 مليون من جهة ، ومن جهة أخرى ان الاكراد خاضوا غمار ثورات وتمردات مشابهة لم تنقطع منذ عام 1925 حتى اليوم ، فضلاً عن التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين عامي 1984–1999 الذي كاد ان يقضي على وحدة الاراضي التركية [1].

وفي اطار ادراكها للأهمية الجيو– استراتيجية للعراق ، تسعى تركيا في سياستها حيال العراق الى تحقيق الاتي:

1. منع إقامة أي كيان كردي مستقل في العراق ، فضلا عن معارضة اي توجه يرمي الى تقسيم العراق لما له من اثر على مصالحها الأستراتيجية ، فالمسؤولون الأتراك أعلنوا عن ان أية محاولة لتقسيم العراق سوف يدفع بتركيا لحماية مصالحها في العراق ، كما انه يشكل خطراً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني ، أذ عد اردوغان في تصريح له في 9 كانون الثاني 2007 ان " تقسيم العراق امراً خطير جداً وغير مقبول والعراق له عندنا اولويه حتى على الاتحاد الاوروبي" [2] .
2. منع سيطرة الأكراد على مدينة كركوك نتيجة الأهمية المركبة لهذه المدينة بالنسبة لتركيا ، فالنفط الموجود فيها يمكن ان يساعد الأكراد – اذا ما سيطروا عليها– في إنشاء دولة مكتفية ذاتيا ، فضلا عن ان هذه المدينة تحتوي على أقلية تركمانية.

ثانيا : الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بلد غير نفطي ، وهو البلد الوحيد مع اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط الذي لا يملك ثروة او غاز طبيعي [3] ، وهي بذلك تصنف كدولة غر منتجة لمصادر الطاقة الامر الذي يدفعها للأعتماد على جيرانها لمواكبة التطور الصناعي الذي تشهده البلاد منذ بداية الألفية الثالثة ، أذ يبلغ إنتاجها من النفط نحو 43 ألف برميل يوميا، حسب مؤشرات عام 2007، في حين يبلغ استهلاكها منه 676 ألف برميل يوميا ، ويبلغ إنتاجها من الغاز 893 مليون متر مكعب، في حين يصل استهلاكها نحو 37 مليار متر مكعب. وتنتج تركيا من الفحم والغاز الطبيعي 40 ألف ميجاوات، أو نحو نصف حاجتها من الكهرباء، في حين تشكل الطاقة المتولدة من الماء(Hydropower) ثلث استهلاك البلاد، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 46% بحلول عام 2020. وفي أواخر عام 2007، وإن مسألة الطاقة تشكل معضلة حقيقية بالنسبة لتركيا، حيث شهدت احتياجاتها من مصادر الطاقة تناميا ملحوظا، فأصبحت تستهلك ما يتجاوز مائة مليون طن من النفط ومشتقاته سنويا، وفقا لتقديرات وزارة الخارجية التركية، يسهم النفط وحده فيها بنسبة 36%، بينما يسهم الغاز الطبيعي بنسبة 26%، [4].

لهذه العوامل وغيرها تدرك تركيا أهمية العراق الاقتصادية ، وكان هذا مترسخاً في لدى صانع القرار التركي منذ حرب الخليج الثانية بعد ان تعرض الاقتصاد التركي لخسائر أقتصادية كبيرة بعد قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق ، لهذا سعت تركيا في وقتها للحصول على تعويضات اقتصادية [5] ، وكان العراق الدولة الأولى في الدول العربية التي وصل تعاونه الاقتصادي مع تركيا إلى مستويات كبيرة قبل حرب الخليج الثانية ، بينما نلاحظ بعد انتهاء الحرب

---

[1] د.محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور (بيروت : رياض الريس للنشر والكتب ، 2008) ص ص 236–237.

[2] د.محمد نور الدين ، السياسة الخارجية ... اسس ومرتكزات ، في كتاب علي حسين باكير ومجموعة باحثين ، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات) (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) ص 136.

[3] المصدر نفسه ، ص 236.

[4] بشير عبد الفتاح ، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة الاهرام الرقمي ، القاهرة ، 2010 متاح على الموقع التالي : http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=165.

[5] د.جلال عبد الله معوض ، المصدر السابق ،ص 136.

تراجع حجم التبادل التجاري وهذا ماكانت تخشاه تركيا [1]، لذلك حذر المسؤولون الاتراك من ان الضغط على تركيا من اجل فرض حظر اقتصادي على العراق له نتائج خطيره جداً على الاقتصاد التركي، لانه في حالة قيام تركيا بذلك سيوقف العراق بيع النفط لتركيا وسيوقف ايضا دفع ديونه لها، لهذا فأن خسارة هذه المصالح يصبح من المستحيل تعويضها كما يذكر كبار المسؤولون الاتراك [2].

إن الجانب الاقتصادي أصبح محددا لسياسة تركيا الخارجية بعد ان تجاوز حجم التجارة البينية معه في اعوام ما قبل عام 1990 الخمسة مليارات دولار سنويا ، لان العراق يعد منفذا لتركيا في تجارتها مع دول الخليج العربي . [3].

كما يعد العراق من الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بما يمتلكه من موارد اقتصادية طبيعية وفي مقدمتها النفط ، والتي تعد السلعة الإستراتيجية الاولى بالنسبة للدول الصناعية، ولاسيما مع تنامي الطلب العالمي على النفط التي يقابلها نضوب مستمر في هذه السلعة في كثير من مناطق العالم ، و كما يشير الى ذلك نائب الرئيس الأمريكي الاسبق (ديك تشيني) "من الواضح لنا جميعا بأن انتاج النفط آيل للنضوب ، ولهذا يترتب استكشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية وتطويرها كل عام ، بما يعادل حجم الأنتاج في ذلك العالم ، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب ، وهي لاتمس الشركات النفطية فحسب ، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام " [4] فضلا عن ذلك فأن ندرة هذه السلعة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وبالأخص في المناطق المتوترة مثل منطقة الشرق الأوسط ، والتي يعدها تشيني "منطقة الجائزة الكبرى" ، إذ يشير"في الوقت الذي توفر فيه بعض المناطق في العالم فرصا حقيقية ، يظل الشرق الأوسط ، بما يمتلكه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط ، يشكل منطقة الجائزة الكبرى " [5].كما إن النمو الاقتصادي المطرد ، ممكن فقط مع التوصل إلى نفط وفير ورخيص ، لذلك فأن احتياطيات النفط هي المفتاح لتحقيق التنمية والتي يمتلك الشرق الأوسط حوالي 65% من احتياطيات العالم [6].

وقد نشرت أدارة معلومات الطاقة في ابريل 2004 Energy Information Administration توقعاتها الخاصة بحجم إنتاج منطقة الشرق الأوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة ، وتوقعت ان العراق سوف يكون ثاني بلد في العالم من حيث الأنتاج بعد السعودية* (انظر جدول 1).

جدول (1) توقعات انتاج النفط في منطقة الخليج [7]

(مليون برميل يوميا)

البلد	إنتاج 2001	إنتاج 2025
السعودية	10،2	22،5
إيران	3،7	4،9
العراق	2،8	6،6
الأمارات العربية المتحدة	2،7	5،2
الكويت	2،4	5،0
قطر	0،6	0،8

المصدر : وليام بولك ، لكي نفهم العراق (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2006) ص 24.

لذلك فأن سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 في المجال الاقتصادي تسعى الى تحقيق الاهداف الاتية :

---

[1] للاستزادة حول هذا الموضوع ينظر : المصدر نفسه ، ص ص،327-329.

[2] نقلا عن :د. احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص25.

[3] بشير عبد الفتاح ، العلاقات الأمريكية –التركية ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الأستراتيجية ، القاهرة ، عدد150 ،اكتوبر 2002 ،ص 136.

[4] وليام بولك ، لكي نفهم العراق (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2006) ص 22.

[5] المصدر السابق نفسه .

[6] نيال فيرغسون ، اعادة التفكير بالقوة ، مجلة foreign affairs (النسخة العربية) يناير 2003. ص 14.

* فقد اشار كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ان الاحتياطي الكلي للنفط العراقي تجاوز حاجز ال170 مليار برميل. وقال الشهرستاني في تصريح صحفي ان الزيادة الاضافية المتوقعة في الاحتياطيات العراقية ستكون "بحدود 30 مليار برميل ، اي ستزيد مجمل الاحتياطيات الثابتة من 143,1 مليار برميل الى اكثر من 170 مليار برميل. واضاف سنعلن في كل مرة عن الاحتياطيات المكتشفة بعد التثبت من ارقامها بدقة. ولفت الى ان هذه الزيادة لا تتضمن الحقول المستكشفة الجديدة، بل هي احتياطيات الحقول المستكشفة ،قبل اكثر من 20 سنة، ونحن الان نتثبت من احتياطياتها ونسجلها. ونوه الشهرستاني ان هناك شركات استشارية اجنبية تتعاون مع العراق في تأكيد ارقام الاحتياطي النفطي. المصدر : صحيفة العرب اليوم ، الشهرستاني يكشف عن تجاوز احتياطي النفط العراقي ال- 170مليار برميل ، العدد 5014 الأربعاء 30 أذار 2011م ، متاح على الموقع : http://www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=287915

[7] وليام بولك ،المصدر السابق ، ص 24.

1. استمرار التبادل التجاري بين البلدين من اجل انعاش الأقتصاد التركي باعتبار العراق سوق رائجة للسلع والبضائع التركية (انظر جدول 2 الصادرات التركية الى العراق بعد عام 2003) وفي زيارة رئيس الوزرء التركي رجب طيب اردوغان الى العراق في 28 / اذار/ 2011 سعى الى رفع مستوى التبادل التجاري ليصل الى 10 مليار دولار ، وان يبلغ في المستقبل 25 مليار دولار بعد ان كان في 2010 بنحو 5.7 مليار دولار[1].
2. ضرورة استمرار تدفق النفط العراقي الى موانئها .
3. العمل على جعل العراق منفذا تجاريا للبضائع التركية لتصديرها الى دول الخليج العربي.

جدول 2 [2]

الصادرات التركية الى العراق بعد عام 2003

(بالمليون دولار)

الصادرات الى العراق (القيمة والنسبة المئوية)	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
	2,75.1	–	2,589.4	–	2,811.7	–	474.1	2.2	829.0	5.1

Source : Turk Stat (SPO) ,TR. Prime Minister , State Planning Organization,2009.

المحور الثالث: المتغيرات المؤثرة في سياسة تركيا حيال العراق

هنالك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في سياسة تركيا حيال العراق ولعل اهمها : المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية ، فضلا عن القضايا الخلافية بين البلدين (الاكراد والمياه ومشكلة الموصل وكركوك).

اولاً :المتغيرات الداخلية

لا شك ان الداخل التركي ينقسم الى اتجاهين في طبيعة السياسة الواجب اتباعها حيال العراق كما هو الحال مع مشكلة قبرص، فالرأي الاول : يمكن ان يطلق عليه النهج الليبرالي في التعامل ؛ ودعاته مجموعة من الليبراليين المؤيدين لاوروبا ولاندماج تركيا الى اوروبا ، وتمثل هذا الاتجاه في حزب العدالة والتنمية والنخب الكردية في تركيا المتمثلة بحزب المجتمع الديمقراطي ، اما الاتجاه الثاني فيسمى بالنهج الواقعي في التعامل ؛ ويدعم هذا الاتجاه ، النخب الامنية التقليدية والمؤسسة العسكرية واحزاب المعارضة الرئيسة وهما حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل القومي [3].

فالاتجاه الاول يطرح مجموعة من المبررات في انفتاحه في سياسته الخارجية حيال العراق ولعل في مقدمة هذه المبررات:

1. ان المسألة الكردية أصبح من الضروري حلها بالطرق السلمية ، نتيجة ان الداخل التركي يتأثر في طبيعة السياسة المتبعة من قبل تركيا ، وان الاوضاع في في شمالي العراق قد تشجع اكراد تركيا الى حذو حذوهم في المستقبل ، يضاف الى ذلك ان السعي التركي في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي يقابل بإعاقة من قبل الاتحاد نتيجة عجز الدولة التركية في التعامل مع هذه المسألة ، كما ان الموقف التركي المتأزم من حكومة اقليم كردستان يعرقل تواصل العلاقات التركية الأمريكية في اطار التحالف الاستراتيجي ، ولاسيما بعد ان وصلت حجم استثمارات تركيا الى اكثر من 3 ملايين الدولارات ، كما ان الكثير من النخب السياسية في تركيا ترى ان من غير المعقول استمرار الاتراك لوم اكراد العراق على ما يحدث في الداخل التركي ، فتركيا بحاجة الى اصلاح الداخل واستيعاب اكراد تركيا

[1] بي بي سي ، اردوغان في العراق لبحث قضايا التجارة والاقتصاد ، 28 اذار 2009 ، متاح على الموقع التالي : http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110328_iraq_turkey_erdogan.shtml .

[2] Turk Stat (SPO) ,TR. Prime Minister , State Planning Organization,2009.

[3] TARIK OĞUZLU , Turkey's Northern Iraq Policy: Competing Perspectives, Insight Turkey , Vol. 10 / No. 3 / 2008,p.10

حل هذه المسألة [1] وهذا اصبح واضحا من خلال تأكيد الرئيس التركي عبد الله غول على **ان** " المشكلة الكردية سوف تحل عاجلا او أجلاً"[2] وأشار في وقت لاحق الى "سوف نقدم دعم لا محدود لحل المشكلة الكردية "[3].

2. كما يرى هذا الاتجاه ان تعامل تركيا الايجابي مع اكراد العراق يمكن ان يؤدي الى تحسين العلاقات التركية – الامريكية ، ويمكن ان يؤدي الى ان تدعم الولايات المتحدة سعي تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي بهدف تحقيق تفوق تركي اقليمي ، من منطلق ان شمالي العراق هو المنطقة الاكثر استقرار في العراق وهذا يمكن ان يبرر ولو جزئيا للداخل الامريكي ضرورات الحرب على العراق.
3. ان النهج اعلاه يمكن ان يحافظ وبشكل اكبر على حقوق التركمان من النهج السابق ، من خلال سعي دعاة هذا الاتجاه الى الحصول على تأكيدات من قبل اكراد العراق والحكومة المركزية في ضمان حقوق التركمان [4] ، ولاسيما بعد حددت تركيا مرتكزات علاقاتها مع العراق من قبل قيادات حزب العدالة والتنمية في ضرورة عدم اقامة دولة كردية والوقوف ضد تطبيق المادة 140، لحماية حقوق التركمان وضمان بقاء كركوك بعيدة عن سيطرة الاكراد[5].

اما الاتجاه الثاني فيطرح مجموعة من المبررات [6]:

1. ان أقامة دولة كردية في شمال العراق لا يمكن قبوله بأي حال ، نتيجة التداخل العرقي بين شمال العراق والاراضي التركية ، وان اقامة مثل هكذا دولة هو تهديد حقيقي للامن القومي التركي ، كما ان الوضع الحالي بوجود منطقة كردستان العراق التي تتمتع بشبة استقلال هو بحد ذاته تهديد للامن القومي التركي.
2. كما يعتقد دعاة هذا الاتجاه الى ان دول الاتحاد الاوروبي ما زالت تنظر الى تركيا باطار ما تمخضت عنه معاهدة سيفر وهي تريد ان تقسم تركيا (عقدة سيفر) ، إذ يرى اصحاب هذا الاتجاه ان قبول تركيا بوضع العراق الحالي هو الاتجاه وبطرق اخرى الى شبه ما حصل بعد توقيع اتفاقية سيفر ، لا بل وصل الحد الى مطالبة الجنرال المتقاعد، والأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي التركي Tuncer Kilinc أمام "جمعية العقيدة الكمالية " الى في أيار 2007فأنه "يتوجب على تركيا الخروج من حلف شمال الأطلسي وبحث فرص التعاون مع روسيا ومراكز قوة أخرى في المنطقة "[7].
3. كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان دعم حكومة اقليم كردستان للتمرد الكردي لا يحتاج الى اثبات ، وهذا يعقد جهود تركيا لايجاد حل دائم لإرهاب حزب العمال الكردستاني ، كما ان حكومة إقليم كردستان ترى في حزب العمال الكردستاني ورقة مساومة ضد تركيا .
4. ان النفط ليس هو العامل الوحيد لتشكيل نهج تركيا تجاه مسألة كركوك. فهذه المدينة على وفق الميثاق الوطني لعام 1920 هي داخل حدود الجمهورية التركية ، وان وجود وتأثير الثقافة التركية في المدينة لا يمكن إنكاره.

ثانياً : المتغيرات الخارجية : وتنقسم الى متغيرات اقليمية ومتغيرات دولية

1. المتغيرات الاقليمية

مما لا شك فيه ان للمتغيرات الاقليمية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا حيال العراق واهمها :

أ- الدور التركي الاقليمي الفاعل في منطقة الشرق الاوسط

يبدو ان الاتراك قد حددوا خياراتهم في طبيعة الدور الذي يمكن ان يؤدوه في المرحلة المقبلة ، بالرغم من أن الاتجاهات

---

(1) Ibid .pp.10-12

(2) SEDAT ÖZHAN ÇAMPresident Gül: Kurdish problem will be solved, sooner or later , Today's Zaman, 12 March 2009, Availabl at: http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?load=detay&link=169350

(3) YONCA POYRAZ DOĞAN, Gül gives unconditional support to solving Kurdish problem , Today's Zaman, 28 August 2010, Availabl at: http://www.todayszaman.com/news-220288-103-gul-gives-unconditional-support-to-solving-kurdish-problem.html

(4) TARIK OĞUZLU ,Op.Cit .pp.13-14

(5) AHMET DAVUTOĞLU, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Op.Cit. p.86.

(6) TARIK OĞUZLU , Op.Cit. pp.14-17

(7) نقلا عن : عمر تشبينار ، سياسات تركيا في الشرق الاوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة ، اوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، بيروت ، العدد10 ، ايلول 2008 ، ص 32.

الداخلية في تركيا بجانبها العلماني والاسلامي تعارض انغماساً مكثفاً في الشرق الاوسط ، الا ان العلاقات الجيدة لتركيا مع غالبية دول الشرق الاوسط تتيح لتركيا اداء دوراً فاعلاً ومؤثراً سيما اذا ما لاقى هذا الدور قبول امريكي[1].

ب- المتغير الايراني

ان العلاقات التركية الايرانية قد تحسنت طبيعتها وانتقلت من جانب التعاون الاقتصادي[2] الى التعاون العسكري والامني ، ولاسيما منذ بداية احداث 11 ايلول عام 2001 ، بعد ظهور نية الولايات المتحدة التدخل في العراق ، مما اثار مخاوف تركيا في ان يتم انشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق نتيجة تحالفها الوثيق مع اكراد العراق ، مما دفع تركيا الى قوية تحالفها مع ايران لمواجهة هذا التهديد ، وتحديداً بعد ان قام حزب العمال الكردستاني انشاء PJAK للقيام بعمليات داخل ايران ، هذا الامر زاد من التقارب بين تركيا وايران ، ولاول مرة في تاريخ علاقاتهما اقاموا عمليات عسكرية مشتركة [3].

ومع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 ، ازداد التعاون بين تركيا وايران في كثير من المسائل و اهمها :

- التعاون في المجالات الامنية لمواجهة التهديدات المشتركة على حدودهما .
- التعاون في المجالات الاقتصادية حيث بلغ حجم التبادل التجاري لغاية عام 2010 الى اكثر من 10 مليار دولار [4].
- تفعيل الوساطة التركية في موضوع البرنامج النووي الايراني ، فتركيا مازالت تقود الوساطة بين ايران والعالم الغربي لايجاد حلول للملف النووي الايراني .

وعليه فان العلاقات التركية – الايرانية تتحدد في ضوء المصالح المتبادلة فيما بين اطراف العلاقة ، فايران بحاجة الى الدعم التركي ، قد تؤيد تدخلاً تركيا في العراق اذا ما كان هذا التدخل مقبولا من قبل الاطراف العراقية القريبة من ايران ، كما ان التدخل الايراني المتزايد في العراق كان دافعا لتركيا في اداء دور موازٍ وان لايكون بأي حال من الاحوال اقل فاعلية من الدور الايراني.

2. المتغيرات الدولية : (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي)

أ- الولايات المتحدة الامريكية

ان المواقف التركية من الحرب على العراق عام 2003 أدت إلى تحديد دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية ، وهذا ما أشار إليه (بول وولفوفيتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ، اذ قال " إن تركيا ارتكبت خطأ كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في حربها ضد نظام صدام حسين..." وأضاف موجهاً كلامه للأتراك " حاولنا أشراككم في معادلة إقليمية تشمل على السواء (منطقة الشرق الاوسط) كانت فرصة لحل الكثير من مشاكلكم وتوفير الكثير من احتياجاتكم ، لكن قيادتكم رجحت الرهان على قوى ودوافع وأماكن أخرى متجاهلة أهمية العلاقات مع واشنطن وشموليتها " مستطرداً بقوله " ومن اجل تجاوز السلبيات الناجمة عن الموقف الأخير فان الاعتراف بالخطأ وحده لا يكفي بل من اجل إعادة العلاقات الإستراتيجية إلى سابق عهدها ، فان على تركيا إتباع سياسة خارجية تنسجم ومواقف وسياسات واشنطن.... وتجنب السير في اتجاه المجهول السوري الإيراني" ، فضلا عن ذلك فقد وصل الحد إلى التهديد بقوله إن " شمال العراق ، ليس حديقة خلفية لتركيا ، انه تحت سيطرتنا ألان ، ولم يعد مسموحاً لتركيا الدخول والخروج منه كما تشاء... وحتى ملف حزب العمال الكردستاني PKK سيعالج بالتنسيق معنا "[5].

لم تؤثر هذه المسألة في دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية إلى حد كبير بقدر ما حددت مسارات هذا الدور ، فقد تغلبت على ذلك أهميتها الإستراتيجية وموقعها ، ولاسيما بعد احتلال العراق ، وحاجة الولايات المتحدة الامريكية لدور تركي

---

(1) للأستزادة ينظر : محمد نور الدين ، تركيا : الصيغة والدور المصدر السابق ، ص ص . 291-292.

(2) في المدة السابقة كان التعاون اقتصادي بين تركيا وايران وبالاخص في مجال الطاقة ، فاتفاقيات الطاقة مع ايران تعود الى عام 1996 نتيجة ان تركيا تعد "استمرار تدفق نفط إيران مجالاً حيويا لأمنها القومي" كما يذكر ذلك الدكتور احمد داود اوغلو. المصدر:
AHMET DAVUTOĞLU, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Op.Cit. p.91.

(3) حقي اوغور ، تركيا وايران ... البعد عن حافة الصدام ، في علي حسين باكير باكير واخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) ص 229..

(4) المصدر نفسه ،ص 234.

(5) تركيا بين أمريكا والاتحاد الأوروبي ، مجلة الديمقراطية ، عدد 354، أيار 2003 ، متاح على موقع : www.democracy.com وينظر أيضا : جريدة الشرق الأوسط ، الخميس 18 يوليو 2002، العدد 8633.

فاعل في الشرق الاوسط وفي اطار مشروع الشرق الاوسط الكبير .

وقد تعززت مكانة تركيا في الاستراتيجية الامريكية وبشكل لافت بعد فوز الديمقراطيين في الولايات المتحدة الامريكية ، فالولايات المتحدة دفعت بتركيا الى اداء دور فاعل في المنطقة من منطلق انموذجاً أسلامياً يجب ان يطبق في العالم الاسلامي ، وقد اشار الرئيس الامريكي باراك اوباما عند زيارته الى تركيا في 6/ نيسان / 2009 امام البرلمان التركي بقوله " أن بلاده ليست في حرب مع الإسلام ، وأنه سيعمل جاهدا من أجل عالم أفضل وسيركز على الشراكة مع العالم الإسلامي" مضيفاً " أن تركيا حليف مهم وشريك مسؤول في العلاقات عبر الأطلسي"[1].

كما ان الولايات المتحدة الامريكية دعمت جهود تركيا في محاربة حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية كجزء من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ، لهذا قدمت الولايات المتحدة دعما لوجستيا مهما لتركيا لضرب مواقع حزب العمال الكردستاني .

علاوة على ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من قرار البرلمان التركي الرافض لمشاركة تركية في الحرب ، قد اعادت التفكير في اهمية تركيا الاستراتيجية في تثبيت الاستقرار في العراق خدمة لمصالح الطرفين ، كما ان لهجمات حزب العمال الكردستاني الفضل الكبير في اعادة توجيه الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين الطرفين وتحول دور تركيا من " محطة" رئيسه في مساعدة القوات الامريكية المتواجدة في العراق الى فاعل رئيس في الساحة العراقية ، بعد ان سعت الولايات المتحدة الى تهدئة العلاقة بين تركيا واكراد العراق وتحول الموقف الكردي والحكومة المركزية في العراق الى التأييد الكامل لسياسات انقرة في طبيعة التعامل مع ملف حزب العمال الكردستاني ، لاسيما بعد ان نجحت تركيا في توظيف المنهج الوظيفي (الاقتصاد) بتوسيعها العلاقات التجارية والاقتصادية.

ب- الاتحاد الأوروبي

يعد السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم مرتكزات السياسة التركية ومنذ مدة قد تصل الى نصف قرن ، فقد سخرت تركيا إمكاناتها الاقتصادية وبشكل منهجي منذ توقيع اتفاقية أنقرة 1963 والى الوقت الحاضر.

وبعد ان تشكل الاتحاد الاوروبي عام 1993بموجب اتفاقية ماسترخت ، سعت تركيا الى تحقيق الاندماج الكامل بالاتحاد الاوربي[2] ،وقد وضعت دول الاتحاد الاوروبي مجموعة من الشروط والمعايير للدول الراغبة في الانضمام التي اطلق عليها معايير غوبنهاجن[3] ، اذ جاء في مقدمة هذه المعايير " أن تكون الدولة ذات مؤسسات مستقرة تحافظ على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان وحماية واحترام الأقليات" ، ومن ثم فالاستقرار السياسي والامني وحماية واحترام حقوق الاقليات يعد من المعايير الاساسية في انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، وان طبيعة التعامل التركي مع المسألة الكردية يثير اشكالات عده امام انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.

ثالثاً : القضايا الخلافية

1. المسألة الكردية

ان المسألة الكردية تعد مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا في الداخل والخارج والتي تفاقمت بشكل كبير بعد ان تأسس حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkeren Kurdistan) والذي يعرف بـ(PKK) في 27 تشرين الثاني 1978 والذي نفذ اولى عملياتة ضد الجيش التركي في 15 اب 1984. [4] وانتقلت عمليات حزب (PKK) الى قلب بعض المدن التركية ، ولاسيما في استنبول وقد اسفرت عمليات هذا الحزب عن سقوط العديد من القتلى ، فضلا عن انها تكلف الميزانية التركية اكثر من 10 مليارات دولار سنوياً حتى وصلت الى عام2010 الى

---

[1] نقلا عن : مؤسسة الاذاعة والتفزيون التركي TRT، أوباما: الولايات المتحدة ليست في حرب مع الإسلام، في 2009/4/6 ، متاح على الموقع التالي :
http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=b6cc1e81-7bca-42da-a1eb-56eda1daaa3e

[2] للأستزادة حول تركيا والاتحاد الاوروبي ينظر : د. محمد ياس خضير ، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي من 1993-2010(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

[3] للاستزادة حول معايير غوبنهاجن ينظر :
Ali M. El-Agraa, The European Union Economics &Politics, Seventh Edition (England: Prentice Hall, 2004) p.498.

[4]محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ،قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت :مؤسسة الريس للكتب والنشر ،1997) ص 95.

ما يقارب 400 مليار دولار وقتل مايقارب 40.000 شخص[1] ، مما شكل خطرا كبيرا ودافعا امام تركيا لتخطيط سياسة فاعلة من اجل مواجهة هذا الخطر، كما تغيرت علاقة تركيا بالأكراد من حامي ووسيط إلى متدخل عند الضرورة لمنع تطلعات أكراد العراق في تشكيل دولة مستقلة [2]، واستمر هذا الحال مع صعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002 ، الذي استخدم القوة ايضاً لمواجهة تحركات وعمليات حزب العمال الكردستاني.

وقد أستمرت هذه المسألة حتى الوقت الحاضر كمشكلة معقدة لها أثار مباشرة في علاقات البلدين ، وعلى طبيعة سياسة تركيا حيال العراق ، فأختلاف المواقف في طبيعة المعالجات لهذه المسألة شكلت بنتائجها سياسة الاطراف ، فالعراق بعد عام 2003 اختلفت فيه طبيعة الرؤى والتوجهات لحل هذه المسألة ؛ وبالتحديد أختلفت الحكومة المركزية في الرأي والتوجه مع سلطات أقليم كردستان العراق في طبيعة الحل والعلاقة مع تركيا لهذا وجهت تركيا سياستها الخارجية في اتجاهات وخيارات محددة في التعامل مع العراق ، وفي كثير من الاحيان ادت الى انعدام التوافق بين تركيا والولايات المتحدة غي طبيعة الحلول المقدمة ممن تركيا لمنع تشكيل دولة كردية قد تكون امتداداتها داخل تركيا ، مما قد يشكل تهديدا كبيرا لأمنها القومي ، لذلك استخدمت تركيا وسائل عديدة من اجل مواجهة هذا الخطر ولاسيما القوة العسكرية منذ مدة طويلة من اجل مواجهة أي احتمالات قد تترتب من جراء قيام كيان كردي مستقل ، فضلاً عن ذلك فإن المؤسسة العسكرية التركية ظلت قادرة علي زيادة الضغط علي الأكراد العراقيين لاتخاذ سياسات لا تهدد امن تركيا التي بوسعها أن تغلق المعبرين الحدوديين الرئيسيين، واللذين يشكلان طريقاً لمرور الأغذية، والوقود، والسلع الأخرى المتجهة إلي الأكراد العراقيين. كما تستطيع أن تقطع صادراتها من الطاقة الكهربية إلي شمال العراق [3].

لقد حاولت تركيا في سياستها التي تعاملت بها مع الأكراد ان تبرز قوتها العسكرية ، الامر الذي شكل مصدر قلق للعراق ، الامر الذي ادى الى ارباك العلاقات العراقية التركية [4]، فضلا عن تدخلها المتكرر في شمالي العراق وبقوات عسكرية كبيرة بعد توقيع اتفاق امني بين تركيا والحكومة العراقية في ايلول عام 2007 بين وزير الداخلية العراقي جواد البولاني ووزير الداخلية التركي بشير اتلاي ، وبموجب هذا الاتفاق تعهد البلدان باتخاذ كل الإجراءات اللازمة بما فيها الإجراءات المالية والاستخباراتية لمحاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني وجماعات متشددة أخرى، والاتفاق على عقد اجتماعات متكررة كل ستة أشهر لتنسيق الجهود الخاصة بهذا الاتفاق ، وقد تبع ذلك تدخل تركي في شباط 2008 [5].

كما عدت هذه المسألة من اهم دوافع التوجه التركي حيال العراق منذ سنوات بعيدة لانها تشكل معوقا امام الدور التركي في العراق.

ان سياسة تركيا في التعامل مع المسالة الكردية تهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف واهمها:

أ- انتهاج سياسة متعددة الابعاد لمنع استمرار اعتبار العراق مصدر تهديد حيال تركيا[6].

ب- كسب ثقة جميع الاطراف العراقية ذات التأثير الفاعل في سياسة العراق ، فضلاً عن كسب الدعم الاقليمي والدولي لعملياتها العسكرية المتواصلة في شمال العراق ، عن طريق سعيها في استخدام القوة الناعمة في الوصول الى اهدافها ، مثل عقد المؤتمرات التي تهتم بالشأن العراقي ومناقشة تبعات ونتائج هجمات الاكراد عل تركيا لتوفير أرضية ملائمة لمواجهة هذه التهديدات ، وقد اثمرت هذه الجهود التركية في توفير غطاء شرعي لعملياتها العسكرية ضد الاكراد فلم تنقد خلال عملياتها في عام 2008 لا من قبل العراق ولا حتى من قبل الاطراف الاقليمية والدولية [7]، وهي من

---

[1] للأستزادة حول هذا الموضوع ينظر :
YONCA POYRAZ DOĞAN, Gül gives unconditional support to solving Kurdish problem, Op.Cit.

[2] د.جلال عبدالله معوض ، المصدر السابق ، ص ص150-151.

[3] Steven A. Cook Elizabeth Sherwood-Randall. Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations . COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS CSR NO. 15, JUNE 2006 .pp 9-11

[4] خالد عمر عبد الحليم ، العراق والأكراد وتركيا .. علاقات متشابكة تنتظر الحسم ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد 171 ، يناير 2008.

[5] العربية نت ، تركيا والعراق يوقعان اتفاقا لمحاربة المتمردين الأكراد الأتراك بكردستان ،28 سبتمبر 2007م ،http://www.alarabiya.net.

[6] احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ... ، المصدر السابق ، ص 621.

[7] لمصدر نفسه، ص ص 623-624.

من العوامل التي ادت الى تسهيل قبول الدور التركي السابق هي [1]:

- الجذور الاسلامية التي حكمت وحددت طبيعة هذه العلاقة.
- الموقف التركي الحيادي من كل أطراف النزاعات في المنطقة.

ت- منع إقامة دولة كردية في شمال العراق ، لأنها تهدد بأنفصال جزء من اراضيها التي يقطنها الأكراد، والتي ان فقدتها سوف تخسر موارد اساسية مثل المياه والنفط والفحم والفوسفات والمنغنيز، فهي ليست مستعدة للتخلي عن ممارسة النفوذ والتأثير على جيرانها من خلال قضايا المياه والحدود المشتركة مع العراق وسوريا وايران [2].

ث- حماية مصالحها الأقتصادية ومنفذها الأقتصادي لدول الخليج العربي ، فضلا عن استمرار تدفق النفط عبر موانئها والتي تجني منها عائدات اقتصادية مهمة .

ج- حماية التركمان في العراق من اي تهديد او تغييب في الساحة العراقية ، فضلا عن ضمان بقاء كركوك بعيده عن سيطرة الأكراد .

2. المياه:

ظهرت مشكلة المياه في الشرق الأوسط نتيجة تفاعل عوامل عدة تقف في مقدمتها الأستخدام المفرط وغير المقنن لهذه الثروة ، فضلا عن قيام دول المنبع بتحديد كمية المياه المنسابة للدول الأخرى ، والمشكلة بالنسبة للعراق تفاقمت نتيجة سعي تركيا لانشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي يعد احد اكبر مشاريع التنمية الأقليمية في العالم ، فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني ، بما في ذلك أنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية ، وقد بدأ العمل به منذ عام 1965 [3] ، وقد أقامت تركيا أكثر من 20 سدا على نهري دجلة والفرات ، وكان أهمها (سد أتاتورك) على نهر الفرات و(سد اليسو) على نهر دجلة ، وتحاول تركيا ان تستخدم هذا المشروع (GAP) لارواء الاراضي التركية اضافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على سوريا والعراق ، فضلا عن ذلك فأن سعي تركيا الى استكمال سد اليسو وسد جزرة على نهر دجلة [4] سوف يؤثر وبشكل كبير على كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر ، ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا الى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها[5].

ان سياسة تركيا المائية تستند الى رؤية مفادها انها تعتبر حوض دجلة والفرات حوضا واحدا، وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا (تتريك) نهري دجلة والفرات ، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون الأخذ بنظر الاهتمام الأضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا [6] كما ان تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي لذلك تحاول بيع المياه للعرب ، فقد اصدر وزير تركي بيانا في أيلول 1997 ذكر فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب " [7].

استخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات، كما رفضت اية تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي ، فقد رفضت الموافقة على الأتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في 21 /1997/5،ومن اهم ما تضمنته "الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان ، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم او ذي شأن

---

[1] د.محمد نور الدين ، السياسة الخارجية ... اسس ومرتكزات ، المصدر السابق ، ص 142.

[2] محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، المصدر السابق ، ص 131.

[3] خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1995، ص164.

[4] يعد نهر دجلة المجرى الحيوي للعراق فهو يغذي اغلب محافظات العراق ، ويبلغ ويبلغ طوله من منبعه الى مصبه 1900 كم منها 1415 كم داخل العراق و300 كم داخل الاراضي التركية ، وتعتمد على مياهه المحافظات (نينوى ، دهوك ، اربيل ، كركوك ، صلاح الدين ، بغداد ، ديالى ، الانبار ، واسط ، بابل ، الديوانية ، العمارة ، الناصرية ، البصرة) ، فضلا عن ان اغلب المناطق الحضرية والزراعية في هذه المحافظات ، ولاسيما محافظة بغداد تعتمد عليه ، وان اي محاولات لتقليل مياهه سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على العراق.

[5] د.محمد عبد صالح و م.م. حسين مشتت طريو ، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين ،العدد (12) حزيران 2007 ،ص19.

[6] مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة .....، جريدة البيان الأماراتية ، 19 ايلول 1999..www.albayan.net

[7] د.جلال عبدالله معوض ، المصدر السابق ، ص213.

ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة ، والالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها– أي المشروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها ، ويحتمل ان تكون لها اثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع ، وقد برر المسؤولين الأتراك موقفهم بـ"ان هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها ، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الأفريقية" [1].

تحاول تركيا في سياستها المائية بعد عام 2003 حيال العراق الى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والأقتصادية ومنها :

أ– تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشاكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا.

ب– الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ، وتوضح ذلك منذ حرب الخليج الثانية ، فقد بدأ الاتراك الربط بين مسألة المياه ودخول العراق للكويت محاولين تبرير سياستهم المائية التي اتبعوها حيال سوريا والعراق ، مستغلة بذلك الوضع الناشئ عقب دخول العراق للكويت من اجل تغيير سياسات بعض الدول العربية التي وقفت مع العراق في قضية المياه [2].

ت– محاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي ، فهي تريد تبادل المياه بالنفط ، وتعدها سلعتين إستراتيجيتين ، بالرغم من الأختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء بأعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهي متجددة.

3 . مسألة الموصل وكركوك

ما يزال الكثير من الاتراك يعدون الموصل وكركوك جزء من الأراضي التركية على الرغم من ان معاهدة حزيران 1926 بين العراق وتركيا وانكلترا حسمت نهائيا الخلاف التركي –الانكليزي ، واعترفت تركيا بالحدود الحالية بينها وبين العراق ، وبالتالي فالموصل وكركوك هي جزء من الأراضي العراقية [3].

اقترنت بداية العلاقات التركية – العراقية بمشكلة الموصل عام 1923، اذ طالبت تركيا بولاية الموصل التي تشمل على مدن (الموصل واربيل وكركوك والسليمانية وتوابعها) وكانت تلك المطالبة من اخطر التهديدات التي واجهتها الدولة العراقية الحديثة في مرحلة التأسيس [4]، وتذرع الاتراك في مطالبتهم بولاية الموصل بالمادة الاولى من الميثاق الوطني التركي، فقد اكدت هذه المادة على عدم التنازل عن أي جزء من اراضي الدولة العثمانية لم تتمكن قوات الحلفاء من احتلاله قبل عقد هدنة مودروس، وقد عد الاتراك اكمال احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية بعد التوقيع على الهدنة عملاً غير قانوني واخلالاً بشروطها [5].

إن المادة الثالثة من معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا التي تم التوقيع عليها في لوزان في 24تموز 1923، نصت على تثبيت خط الحدود بين تركيا والعراق، وتسوية مسألة ولاية الموصل بترتيب ودي بين بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق وتركيا [6].

وقد اعيد التأكيد على هذه المسألة في سنوات لاحقة ولاسيما في حرب الخليج الثانية ، فقد كان الأتراك يخططون لدخول واحتلال الموصل وكركوك اثناء العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة عام 1991 ، فقد ذكر اوزال في 15 كانون الثاني 1991 مخاطبا رئيس الحكومة بيلديريم اقبولوت ورئيس اركان الجيش التركي الجنرال نجيب طورمتاي "... انني اقول انه حالما تطأ قوات التحالف الدولي الاراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك" ، ولكن عارض كل من رئيس الأركان ورئيس الحكومة هذا الأمر ، وكانت هدف اوزال من ذلك هو " لو قمنا بهذه العملية لكان اكراد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت اشرافنا

---

[1] المصدر نفسه ، ص ص212–213.

[2] د. احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص 9.

[3] محمد نور الدين المصدر السابق ، ص 244.

[4] ولتفاصيل اكثر عن مشكلة الموصل انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية–التركية وفي الرأي العام، الطبعة الاولى(بغداد: ، 1955).

[5] علي حسين احمد ، المصدر السابق ،142–143 .

[6] للأستزادة حول هذا الموضوع ينظر بالتفصيل : المصدر السابق.

عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركرك" [1].

ان هذا التصور رسخ في عقول واذهان الأتراك احقيتهم في كلتا المدينتين ، وانهم بذلك لا يقبلوا اي تهديد محتمل يمكن ان تشكلة هذه المنطقة على الامن القومي التركي ، فقد اشار وزير الخارجية التركي الى هذا الامر بقوله " ان حساسية مسألة كركوك بالنسبة لتركيا ترجع الى مبررات تاريخية ، فعندما تخلت تركيا عن كركوك والموصل كانت قد وضعت أساسين لهما قابلية الاستمرار هما الا يمثل العراق بالنسبة لتركيا تهديداً ، وأن يتطور الاقتصاد التركي داخل أطار من السلام المتبادل" [2] ، فضلا عن تزايد اهميتهما فكركوك تتمتع بقيمة فريدة في الحسابات الأستراتيجية ، وتشكل مصلحة حيوية لتركيا فهي تتمتع بعدة مزايا ومنها [3]:

أ- مدينة نفطية فضلاً عن الغاز الطبيعي والتي سميت على ضوء ذلك بمدينه النار الأزلية . إذ يؤلف الإحتياطي المؤكد لحقول النفط في كركوك حوالي خمس الاحتياطيات الكلية للعراق [4].

ب- التركيبة الديموغرافية المعقدة في هذه المدينة ، فهي تتكون من قوميات مختلفة (انظر جدول رقم (4) [5]:

جدول (3) نسب القوميات في كركوك حسب احصائيات (1957- 1977-1997)

ت	القومية	نسبتها في 1957	نسبتها في 1977	نسبتها في 1997
1	العرب	%28	%45	%72
2	ألأكراد	% 48	%38	% 21
3	التركمان	% 21	%17	%7
4	أقليات	%3	%7	-

المصدر : **ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد ، أزمة كركوك : السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية ، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: مركز دراسات عراقية، 2009) ص 76.**

ان هذه التركيبة تعطي تركيا دافعا من اجل حماية مصالحها -حقوق التركمان- لذلك استخدمت تركيا نفوذها كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة واجلت العمل في المادة 140 الخاصة بالأستفتاء حول مصير كركوك ، لهذا سوف تعمل تركيا على ضرورة حماية التركمان ومنع الأكراد من السيطرة على هذه المدينة ، فضلا عن استخدامها كوسيلة ضغط تستخدمها في سياستها حيال العراق ، مما اثار هذا الامر وبشكل مستمر طرفي العلاقة ، فالاكراد يعدون الاهتمام التركي هذا بكركوك هو تدخل في شؤون العراق الداخلية ، وان هذا التدخل سوف تكون له نتائج معاكسة ، كما اشار رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني في مقابلة صحفية في نيسان 2007 ، بقوله " أن الأكراد سوف يتدخلون في قضية ديار بكر وعدد من المدن التركية التي تقطنها أغلبية كردية في حال ما تدخلت انقرة في قضية مدينة كركوك" ، وهذا اثار موجه استياء كبيرة ليس فقط من قبل الاتراك الولايات المتحدة الامريكية معاً ، فقد ذكر المتحدث باسم الخارجية الأميركية (شون ماكورماك) في لقاء مع الصحافيين في 10 نيسان 2007 ال " إن التصريحات الأخيرة الصادرة عن البرزاني سلبية للغاية ولا تسهم في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تعزيز التعاون التركي العراقي في القضايا ذات الإهتمام المشترك، بما فيها محاربة حزب العمال الكردستاني ومناهضة الغارات التي يشنها عبر الحدود ضد تركيا ويقوم فيها بقتل مدنيين أتراك أبرياء" ، اما موقف الاتراك فقد أعلنه رئيس الوزراء التركي وبكل وضوح بقوله "يجب أن يكون الأكراد العراقيين حريصين للغاية في إنتقائهم للكلمات وإلا ستسحقهم هذه الكلمات وقد تجاوز برزاني حدوده مرة ثانية"[6].

---

[1] نقلا عن : محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص ص245-246.

[2] احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي .. ، المصدر السابق ، ص 622.

[3] د.محمد عبد صالح و م. م. حسين مشتت طريو ، المصدر السابق ص ص15-16.

[4] ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد ، أزمة كركوك : السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية ، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: مركز دراسات عراقية، 2009)ص 81.

[5] تختلف الإحصائيات حول النسب الدقيقة في هذه المدينة فبعض الدراسات تشير تشير إلى ان التركمان كانو يشكلون نسب أعلى من ذلك والأخرى تشير الى ان الأكراد كانت نسبتهم السكانية اعلى لهذا لا توجد إحصائيات دقيقة مستقلة توضح النسب الحقيقية للقوميات في مدينة كركوك.

[6] وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، واشنطن تنتقد تصريحات البرزاني وتشيد بالدور التركي في العراق، في 10 ابريل 2007 ، متاح على الموقع التالي : http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/4/225197.htm

ان النهج التركي هذا يعبر عن ان سياسة تركيا حيال العراق سوف تتطور لتصل الى مستويات متقدمة طالما هنالك شكوك تركية حول سياسات العراق ، ولاسيما اذ ما تعلق الأمر بالأكراد ، لهذا سوف تستخدم تركيا جميع الوسائل الممكنة للضغط باتجاه تحقيق مصالحها ، مع وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق ، بما فيها كركوك اذ ترى تركيا وبحسب قول وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو " ينبغي توفير الحياة بشكل أمن وسلمي في العراق للأكراد والتركمان والعرب على حد سواء " ، مضيفاً " ان بغداد وكركوك اللتين تتداخل فيهما كافة المكونات منطقتان تستوجبان الحصول على وضعية خاصة" [1].

المحور الرابع : مستقبل السياسة التركية حيال العراق بعد عام 2003

يمكن دراسة مستقبل سياسة تركيا حيال العراق وذلك من خلال ما تقدم للانطلاق بتصورات واضحة حول المستقبل واتجاهاته، لذلك سوف نبحث مستقبل هذه السياسة من خلال ثلاثة مشاهد مفترضة التحقق وفي أطار المستقبل المتوسط:

أولا : استمرار السياسة التركية باتجاهاتها الحالية ، فهذا السيناريو يفترض ان السياسة الخارجية التركية سوف تستمر على ما هي علية ، نتيجة بقاء المسائل الخلافية في مسألة الأكراد والمياه ومشكلة الموصل وكركوك) وعدم استعداد الاطراف المتصارعة لايجاد صيغة حلول تخدم المصالح التركية ، ولاسيما بعد مطالبة بعض الساسة الاكراد بحق تقرير المصير ودفع اطراف واقليات عراقية للمطالبة بأنشاء اقاليم خاصة ، فضلا عن سعي تركيا في تغليب استخدام الوسائل العسكرية في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني، وتطلعاتها في ضرورة ان يكون لها نفوذ في مدينة الموصل وكركوك وبما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية ، وهذا المشهد يستند على مجموعة مبررات وهي:

1. ضعف المعالجات التي يمكن ان يقدمها العراق لحل مشكلة التمرد الكردي (حزب العمال الكردستاني) نتيجة حالة الانقسام في الرؤى والقرارات المناسبة بهذا الشأن بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان ، ففي السنوات الأخيرة بعد ان تحول الكرد الى طرف فاعل في الساحة العراقية فقد تحولت مكانتهم الى دور حاملي الميزان، مما أعطاهم ميزة عن باقي الاطراف السياسية، وهذا يمكن ان يمنحهم قوة دفع للمطالبة ببعض الامتيازات الاخرى مستغلين ضعف الاوضاع الداخلية العراقية، وهو ما عبر عنه رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في 2010/12/11 بقوله " ظلت المؤتمرات السابقة للحزب تؤكد أن الشعب الكردي يملك حق تقرير المصير، اليوم يرى الحزب أن المطالبة بحق تقرير المصير والكفاح العاصي والسلمي لبلوغ الهدف تنسجم مع المرحلة المقبلة" واستتبع كلامه: بالاتكال على الله سنطرح مسألة تقرير المصير امام أعضاء المؤتمر بأعتبار الحق جوهرياً..." واشار "ان الدستور يضمن حقوق كل الشعب العراقي، ويضمن المادة 140 التي بتطبيقها يزول الكثير من الظلم والاستبداد" –مثل ما هو معروف ان هذه المادة تنص على اجراء استفتاء حول (المناطق المتنازع عليها)– ، ومشيرا الى ان " المرحلة تنسجم مع ذلك"[2]،هذا الأمر من شأنه ان يدفع تركيا الى تفعيل استخدام القوة العسكرية في معالجة المسألة الكردية ، فضلا عن استمرارها استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق، والتلويح المستمر بالتدخل لحماية التركمان في كركوك والتأكيد على مسألة الحقوق التاريخية للاتراك في الموصل وكركوك .
2. التأييد الأمريكي لتطلعات تركيا في أن يكون لها نفوذ في شمال العراق ، لانها دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أيد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب تطلعات اوزال في السابق للسيطرة على مدينة الموصل وكركوك أبان حرب الخليج الثانية عام 1991. ونتيجة استمرار بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العراق واشتداد حدة الصراع بينها وبين إيران مما يتطلب استعانة الولايات المتحدة بالتدخل التركي لضمان امن شمالي العراق في حالة ساءت الامور.

---

[1] احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ... ، المصدر السابق ، ص ص 621-622.

[2] نقلا عن قناة العربية الفضائية ، رئيس اقليم كردسان العراق يطالب بحق تقرير المصير امام قادة البلاد ،في 11 ديسمبر 2010 ، متاح على الموقع التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2010/12/11/129194.html

3. تنامي المصالح الاقتصادية التركية في العراق ، مما يتطلب أن تبذل تركيا جهودها في حمايتها وبكل الوسائل الممكنة .

ثانيا : التغيير في طبيعة السياسة الخارجية التركية ، نحو اقامة علاقات متوازنة ، نتيجة تغير طبيعة السياسة التركية حيال العراق عن المراحل السابقة ، وهذا المشهد يفترض حدوث تغييرات في الساحة العراقية والساحة التركية تدفع بأتجاه ذلك ، أي تعمل الاطراف العراقية الى حلحة هذه المسائل من خلال ارسال رسائل تطمين للجانب التركي ، والاخير بدورة يكف عن تغليب استخدام الوسائل العسكرية لمعالجة المسائل الخلافية وهذا المشهد يستند على افتراضات عدة ومنها :

1. انتهاء عمليات حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق نتيجة سعي الأكراد والحكومة العراقية الى إنهاء وجود الفصائل المسلحة المتواجدة في المناطق الوعرة في شمالي العراق ، وانتهاء التهديد الامني الذي يمثلة شمال العراق للامن التركي.
2. إدراك صانع القرار التركي أن مصالح تركيا في العراق ليست في خطر ، ولاسيما مسألة كركوك وحقوق التركمان ، فضلا عن سعي العراق الى حلحلة المشكلات العالقة وتفعيل التعاون الاقتصادي مع تركيا والقيام بالزيارات المتبادلة ، وتطمين هواجس تركيا، من قبل القيادات الكردية .
3. الضغط الأوروبي على تركيا في ضرورة حل المشاكل مع العراق ، لاسيما قضية حزب العمال الكردستاني بالطرق السلمية وتجنب الوسائل العسكرية ، فتركيا ترى مستقبلها في اوربا لذلك سوف تعمل على الأستجابة الى الضغوط الأوربية المتكررة ، وكما يذكر وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو " ان تركيا تشعر بأنزعاج خطير من الموقف الاوروبي والامريكي ، فالنظرة الاوروبية الى المسألة الكردية ، تؤثر على علاقات تركيا الثنائية مع بعض الدول الاوروبية .... ، فضلا عن ان هذه النظرة تمثل أحد عناصر المفاوضات بين تركيا والاتحاد الاوروبي" [1].

ثالثا: التغيير والاستمرارية في سياسة تركيا حيال العراق ، وهذا المشهد يجمع بين استمرارية سياسة تركيا الحالية وبين تغيير الاوضاع الداخلية في العراق باتجاه فاعلية اكبر للحكومة المركزية بمعالجة مثل هذه القضايا وتراجع الجانب الكردي في العراق عن المطالبة بكركوك ورفضه نشاطات حزب العمال الكردستاني ، نتيجة للمتغيرات المؤثرة في اعادة رسم الاستراتيجيات سواء كانت داخلية او اقليمية او دولية .

وفي اطار هذا التصور لن تتنازل تركيا عن مصالحها في العراق ، وفي نفس الوقت تعمل على زيادة التعاون بين العراق وتركيا في المسائل الأمنية ، ولاسيما في معالجة حزب العمال الكردستاني، فالعراق وحسب هذا الأفتراض سوف يسمح لتركيا بالتعامل مع أي تهديد امني يمكن ان يمس امنها القومي وبالوسائل الفاعلة ، فتركيا لن تتخلى عن القضاء على حزب العمال الكردستاني ، لأنه من اهداف الأمن القومي التركي التي لا يمكن التنازل عنها ، فضلا عن حصول تركيا على تطمينات وضمانات بعدم تشكيل حكومة كردية في شمالي العراق والحفاظ على مصالح التركمان في مدينة كركوك، وعدم سيطرة الأكراد على هذه المدينة ، وان هذا الأمر يمكن ان يعيد توجية السياسة الخارجية التركية حيال العراق وبما يخدم مصالح الطرفين.

الخلاصة والتوصيات:

توصل البحث الى مجموعة من الأستنتاجات والتوصيات حول سياسة تركيا حيال العراق ومنها:

1. إن السياسة الخارجية التركية حيال العراق يساهم في صياغتها تياران اساسيان ، الاول يهدف الى اتباع سياسة واضحة قائمة على مبدا تصفير المشكلات ، وهذا الاتجاه يمثلة حزب العدالة والتنمية واكراد تركيا ، اما التيار الاخر فيرى ان من الواجب اتباع سياسات اكثر حده مع العراق ، ولاسيما في طبيعة المعالجات المتبعة للمشكلة الكردية ، ويمثل هذا الاتجاه الكثير من القادة العسكريون والاحزاب العلمانية.

---

[1] احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ،المصدر السابق ، ص 481.

2. تسعى تركيا إلى ضمان أمنها الخارجي ، وبالأخص حول حدودها مع العراق وأنها مستعدة لاستخدام كل الوسائل والإمكانات المتاحة لديها من اجل ذلك.
3. ويخلص البحث ايضاً ، الى ان سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 ونتيجة للادراك التركي لاهمية العراق الجيو –استراتيجية تأثرت وبشكل كبير بالداخل التركي ، والتأثير الاقليمي والدولي ، كما كان للقضايا الخلافية الدور الكبير في تحديد طبيعة الوسائل المتبعة في سياسة تركيا الخارجية ، وبهذا فأن البحث اثبت فرضيته ، في ان سياسة تركيا القائمة على ادراك اهمية العراق الاستراتيجية ، تسعى الى حماية المصالح التركية في العراق وبكل الوسائل ، وان طبيعة هذه الوسائل تتحدد في طبيعة الاستجابات التي يبديها العراق ، على اعتبار ان سياسة تركيا الخارجية حيال العراق هي فعل مؤثر ، مستندا الى ردود افعال الاطراف العراقية.

التوصيات :

1. تمتلك تركيا إمكانات عسكرية كبيرة ومتفوقة فضلا عن انها عضوا في حلف شمال الأطلسي ، لذا ينبغي على العراق ان يتعامل مع هذه المعطيات وبشكل حذر والعمل على تجنب أية مواجهة مع تركيا والعمل على طمأنة هواجس تركيا الأمنية ، وزيادة التعاون معها في المجالات الاقتصادية ، والعمل على حل المشكلات البينية بالطرق السلمية والابتعاد عن التصريحات الاعلامية التي ممكن أن تعقد الأوضاع ،
2. ان سياسة تركيا المائية تهدف الى استفادة تركيا وبأكبر قدر ممكن من المياه في تحقيق عملية التنمية ، وتتم هذه العملية عن طريق إنشاء السدود ضمن مشروع الكاب(GAP) ، ولاسيما سد اتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة ،والتي لها أثار سلبية على دول المصب وتحديدا العراق ، والتي تسعى تركيا الى استغلال هذه المسألة في الضغط على العراق ، لذا يتوجب على العراق ان يكون لدية سياسة مائية واضحة تعمل على تجنب الشحة المتوقعة في المياه في السنوات القادمة ،
3. ان على الاطراف العراقية ادراك طبيعة مستقبل التعامل التركي مع العراق، فهو قد لا يصل بكل الاحوال الى شن حرب شاملة اذ ما تضررت مصالح تركيا في العراق وللأسباب الاتيه :

- أن المؤسسة العسكرية التركية ليست لها مصلحة في تحمل المخاطر المترتبة علي التورط في الصراع الطائفي في العراق. ذلك أن أي غزو علي نطاق واسع من شأنه أن يستفز المقاتلين الأكراد العراقيين إلي معركة دموية مطولة ضد القوات التركية، ولن يؤدي هذا إلا إلي إضعاف الدعم الذي تلقاه حكومة أردوغان في الداخل والخارج.
- أن الحكومة التركية ترغب في تعزيز مساعيها في الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي، وغزو العراق من شأنه أن يعطل هذه العملية بالكامل. وكما أكد خافيير سولانا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي بوضوح أن أوروبا تعارض بشدة أي عمليات عسكرية تركية واسعة النطاق في العراق.

الولايات المتحدة وتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي

الاستاذ المساعد الدكتور خضر عباس عطوان(*)

الاستاذ المساعد الدكتور

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المقدمة:

نشطت الدبلوماسية الأمريكية بعد العام 2003 بهدف تحقيق تسوية بين العرب ومعهم الفلسطينيين وبين الإسرائيليين، وطرحت تلك الدبلوماسية في العام 2003 خريطة طريق حددت الخطوات التي ستتبع في سبيل التوصل إلى غاية إنشاء دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل، وكذلك قادت في العام 2007، جهدا دوليا لعقد لقاء انابوليس بين الدول العربية التي ارتضت بنهج التسوية، وبين إسرائيل، وبحضور بعض الأطراف الدولية، ثم جاءت إدارة اوباما التي لحت على إجراء مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية بقصد التوصل إلى اتفاق على قضايا الحل النهائي وبضمنه إنشاء دولة فلسطينية، بيد ان الولايات المتحدة ما برحت ان خفضت سقف توقعاتها إلى التزام مسار لإنشاء دولة فلسطينية، وإلى إعلان إن المفاوضات هي خطوة لانطلاق عمليات السلام، وإجراء المفاوضات حول القضايا الخلافية.

وتاريخيا، يرجع المجهود الأمريكي لالتزام مسار تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي إلى العام 1991، في أعقاب أزمة وحرب الخليج الثانية، عندما رأت ان احد أسباب اللااستقرار في منطقة الشرق الأوسط تكمن في استمرارية ذلك الصراع، كما أرادت بطرح نهج التسوية في حينه تلبية جانب من مطالب العرب في تسوية عوامل اللااستقرار الإقليمي في هذا الصراع.

أهداف البحث وحدوده: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1–إن الصراع في أصله هو صراع عربي–إسرائيلي، وان بات يظهر وجود قضايا خلافية فلسطينية–إسرائيلية، وهو متعلق ببحث إسرائيل عن شرعية وجود في المحيط العربي، بعد ان وصل بفعل القوة التي تملكها إسرائيل إلى صعوبة إنهاء احد الأطراف للآخر،

2–إن القضايا التي تتعلق بالمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية يتطلب حلها تقديم تنازلات متبادلة، لهذا تسعى إسرائيل لكسب أوراق مهمة على صعيد قضايا الحل النهائي: القدس، والحدود، واللاجئين، والمستوطنات، مستغلة امتلاكها التفوق في عناصر القوة،

3–لا زالت الولايات المتحدة طرفا غير محايد في علاقات الصراع العربي–الإسرائيلي مهما كان تذرعها، وبهذا هي لا يمكنها أن تكون وسيطا نزيها حيال أطراف الصراع،

4–ان تسوية الصراع تسير بمنحنى سينتهي إلى صعوبة إخراج دولة فلسطينية بفعل استمرار عمليات الاستيطان، ووصول الأراضي التي يمكن ان يتشكل عليها الدولة إلى مجموعة جزر لا رابطة بينها.

أما حدود البحث: فزمنيا، يعالج الاتجاه نحو نهج التسوية بعد العام 2001، مرورا بمرحلة الرئاسة الأمريكية في عهد الرئيس باراك اوباما، وينتهي في العام 2011، ومن حيث قضايا البحث، فقد تم تناول موضوعة التسوية ذاته كفكرة ومنهج، وكيفية التعامل مع قضايا الصراع.

مشكلة البحث: وينطلق البحث من مشكلة بحثية صيغت على شكل سؤال مفاده: هل يمكن ان تحقق السياسة الأمريكية تسوية للصراع العربي–الإسرائيلي؟

وفي ضوء هذه المشكلة، تثار الأسئلة الآتية: هل طرحت التسوية كخيار عربي أم بوصفها خيار إسرائيلي؟ أم هي خيار أمريكي؟ وهل هناك بالفعل تسوية لهذا الصراع؟

هل مصالح الولايات المتحدة تقتضي معها تسوية هذا الصراع؟ وما هو الدور الذي اضطلعت وتضطلع به الولايات المتحدة في عملية التسوية؟ وهل الذي تؤديه الولايات المتحدة من ادوار وما تمارسه من سياسات بغية تسوية الصراع كفيل بتحقيق التسوية؟

هل هناك فرق في الجهود الأمريكية في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي بين عهدي الرئيس بوش الابن وباراك اوباما؟ وإلى أين تتجه الجهود الأمريكية في التسوية، هل نحو النجاح في تلبية مطلب إنشاء دولة فلسطينية؟ أم نحو الفشل؟ ولماذا؟

الفرضية: يسعى البحث إلى التحقق من صحة فرض مفاده: طالما إن حجم التقاطع في مصالح أطراف الصراع العربي–الإسرائيلي المعنية لا يعين على إجراء تسوية تامة ترضي جميع الأطراف، فإن درجة الارتباط الأمريكي بإسرائيل لا تتيح توافر فرص لإجراء تسوية حقيقية تراعي مصالح كافة أطراف الصراع.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الاستنباطي، بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام في أثناء التحليل، واعتماد مدخل التحليل النظمي للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضية في أعلاه.

هيكلية البحث: في ضوء المعضلة البحثية والفرضية في أعلاه، قسم البحث إلى خمسة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول، الصراع والتسوية في العلاقة العربية–الإسرائيلية

يلاحظ على الصراع المتعلق بأرض فلسطين التاريخية والذي يضم العرب وإسرائيل أن أسسه ومرجعياته كانت ولا تزال قائمة على مكونين هما المكون التاريخي والمكون الديني: فمن هو الأحق بامتلاك الأرض؟، وهل يرضى اليهود التخلي عن المرجعية الدينية لقيام كيانهم، أم هل يرضخ العرب للضغوط الإستراتيجية المفروضة ولا يطالبوا بحقهم في هذه الأرض؟

ولم تنف تلك المرجعيات أن المسلمات الظاهرة في علاقة الصراع اختلفت حسب تطور مراحل الصراع، فما ساد حتى حرب حزيران عام 1967 هو صراع وجود، فلا وجود عربي في ارض فلسطين إلا بإزالة الوجود العبري عنها. هذه المسلمة تراجعت في المرحلة اللاحقة لصالح سيادة صراع الحدود، حيث أدرك العرب عدم جدوى مواجهة الكيان العبري. ولم يلغِ هذه الرؤية حرب تشرين عام 1973، بل انتقل العرب إلى وضع الصراع في إطار فكري مفاده أن الصراع هو بين قوى التقدم والتحرر (العرب)، والقوى الإمبريالية (الصهيونية)، وما إسرائيل إلا كيان ممثل لتلك القوى على الأرض العربية، ومن ثم فالصراع دائم مع تلك القوى التي تنتقص من حقوق العرب.

لقد أحدثت حرب 1967 انتكاسة عميقة لدى العرب من واقع واحتمالات الصراع مع إسرائيل، ولم تستطع أن تعالجها ردود الأفعال الشعبية أو الرسمية في السياسات العربية. وكان من إفرازاتها تعالي أسوار القطرية على حساب الاعتبارات القومية، وإضعاف للتيارات القومية الداعية إلى معالجة كلية الصراع، في حين يلاحظ أن إسرائيل خلال هذه المرحلة استطاعت بنا مقومات قوة إقليمية كبرى. وعند النظر إلى علاقات الصراع، يلاحظ أن المتشائمين من العرب قد استقر رأيهم على رؤية مفادها، أن إسرائيل صارت أقوى من أن يحاربها العرب، والقبول بها (فرصة) لتجاوز ردود أفعالها تجاههم. في حين رأى آخرون إن الرؤية القومية لهذا الصراع ليست كافية للتعامل مع إسرائيل؛ وكان ذلك مقدمة لنمو تنظيمات تدعوا إلى إعادة إبراز الرؤى الدينية–الإسلامية لماهية الصراع، وسبل مواجهته[1].

أن ما حققته إسرائيل على ارض الواقع، ما كان له ليكرس لولا دعم القوى الكبرى، فالمداخلات الدولية كان لها اثر حاسم في تطويع الإرادات العربية ضمن ما تريد تلك القوى تحقيقه في الأرض العربية. ومن جهة أخرى، انتهى الواقع العربي إلى تثبيت وضع إسرائيل الدولي، واكسبه شرعية عملية، فالعمل العربي المشترك شهد مزيد من الانحسار (من دعوات فاعلة للتكامل إلى القبول بالتضامن؛ على صعيد الخطاب السياسي)، وحفز لنزوع بعض الدول العربية نحو قبول التسوية السلمية للصراع، ترويجاً أو تبريراً. وزادت حظوة إسرائيل الإقليمية في أعقاب تحييد مصر في علاقات الصراع (اتفاقية كامب ديفيد 1979)، وتركز جهد العراق على الحرب مع إيران 80–1988، علاوة على الحرب الأهلية اللبنانية 75–1989،.. ولم يكن بمقدور العرب إلا الإقرار بحقيقة هذا التفوق في مؤتمر القمة في فاس 1982، الذي كرس نهاية الفعل العربي العسكري المشترك

1–قارن مع، مختارات من وثائق المخابرات المركزية الأمريكية ما بين (1950–1970)، الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 وانطلاق حركات المقاومة الفلسطينية، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، 2008، ص ص27–29.

في مواجهة إسرائيل، وصار الصراع مع إسرائيل صراع دول عربية وليس صراع العرب. لذلك، لم يلاحظ اندلاع عمليات عسكرية ومقاومة ضد إسرائيل إلا على الجبهة اللبنانية–الفلسطينية، وأسباب ذلك ترجع إلى تماس الحدود، ووجود قوى قومية وإسلامية فيهما ترفض الوجود الإسرائيلي، في حين وجد من بين الدول العربية من لا يعتبر نفسه في حالة صراع مع إسرائيل[1].

أمام هذه الأوضاع، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية القبول الرسمي بوجود دولة إسرائيل، وحقها في البقاء، عام 1988، ومهدت الحرب الأمريكية ضد العراق عام 1991 بانحسار الصراع، واتسع هامش التسوية ليس في الفكر الفلسطيني ومنهجيته في التعامل مع إسرائيل فحسب، بل في مجمل التفكير العربي. ويلاحظ أن إسرائيل ومعها القوى الداعمة لها قد تبنت كل ما من شأنه شل الإرادة السياسية العربية، وإخضاعها. وسعت إلى تصفية الوعي القومي العربي الذي يجعل من قضية فلسطين أحد محاور اهتمامه الرئيسة لصالح إعادة تشكيل وعي جديد للعلاقة بثوابت ومسلمات جديدة داعمة لنهج التسوية، وتعظم من كلف خيارات المواجهة[2]. وترافق ذلك مع انهيار التضامن العربي–العربي؛ والذي يجد أسبابه الأولى في انتفاء الثقة بين الأنظمة السياسية العربية. وآمنت الأنظمة العربية بأن أوراق الاستقرار في المنطقة هي بيد الولايات المتحدة، وهو ما جعلها منكشفة إزاء مطالب الأخيرة في فرض تسوية مع إسرائيل. في حين يلاحظ أن الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي قد مهد لبروز مضاف في قوة إسرائيل إلى مستوى القدرة على الهيمنة على المنطقة كافة، ففي هذه البيئة باتت إسرائيل لا تجد ما يهددها جدياً. خلافه، وجدت الدول العربية في إقرار تسوية معها فرصة للتهرب من باقي التزامات التضامن العربي–العربي (الالتزام الأخلاقي بالخطاب القومي)، وهو خطوة للتكيف مع الوضع الإقليمي والعالمي الجديد. في هذه البيئة صارت الدول العربية تتطلع نحو إقرار تسوية للصراع وتسويقه داخلياً. وهكذا، ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي، اتجهت أطراف الصراع نحو الدخول في عملية تفاوضية بغية الخروج بحصيلة تدخل المنطقة في استقرار ملائم.

وقادت متغيرات عدة بتلك الدول للوصول لهذا المستوى في التفكير والسياسات، أولها، أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى نتيجة أن الصراع لا يتوجب حله بقدر ما يتوجب إدارته عبر إدخال عناصر جديدة إليه تفيد بإعطاء قدر من الوقت لسماع مشاكل العرب، وليس تقليص الدعم لإسرائيل[3]. أما العرب (الرسميين)، فقد تباينوا في اندفاعاتهم نحو الولايات المتحدة، فالبعض أسرع وأعلن (تسوية) مع إسرائيل. وآخرون اكتفوا النظر بطرف العين قبولاً بإسرائيل واستحياءً من فقدان ما تبقى من شرعية شعبية لبقائهم، والبقية من الدول العربية راغبة لكنها تتطلع نحو حل القضايا موضع الخلاف أولاً. لكن هل تحققت الحقوق العربية بفعل ذلك؟ الشيء المثبت على الخريطة السياسية أن مصر والأردن عقدت اتفاقات السلام الثنائية، ونحو 40% من أراضي الضفة وقطاع غزة قد تم مراجعة انتشار الجيش الإسرائيلي فيها، وواقعياً هذا كسب لإسرائيل وليس للعرب. فإسرائيل أزاحت عن نفسها تكاليف حمايتها لحدود طويلة وخفض لتكاليف الانتشار في مناطق التواجد الفلسطيني، ونفضت عن نفسها كلفة موقف دولي كونها طرف لا يعطي حقوق الغير. لكن هل قبلت إسرائيل قضايا حق عودة اللاجئين، أو تسوية مشكلة القدس والمستوطنات؟ أو بوجود دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والاستقلال وقابلية العيش؟ هذه عناصر تمهد أو تلغي الثقة، ولا تزال غير محسومة. والعرب هم، حقيقة، دائرة حسم الصراع الفعلي، إلا انه وكما هو ظاهر، نجد أن الأنظمة العربية باتت في وضع محرج أمام شعوبها، فالميزانيات، المترهلة بالأصل بفعل سياسات الحفاظ على النظم، قد أنهك بعضها هذا الصراع، وعُطلت بعض التطورات السياسية بمسوغات ذلك الصراع، وأن عملية التسوية ستدفعها نحو إعطاء أولوية لبناء مجتمع مدني فيها، لذلك دخلت عملية (التسوية) وقدمت التنازلات.

ويلاحظ، أن ما قدم عربياً لم يجد ما يقابله إسرائيلياً، فإسرائيل تزيد من بناء قدراتها في مرحلة (التسوية)، وحصلت على اعتراف عربي بوجودها، في حين رمت الأنظمة العربية بأعباء الصراع على الفلسطينيين. وإزاء ما حدث في الأراضي

1–خضر عباس عطوان، تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، الاحتمالات، مجلة الآداب، العدد 89، (بغداد: كلية الآداب/ جامعة بغداد)، 2009، ص ص321–332.

2–انظر، مجدي حماد وآخرون، نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي–الإسرائيلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2000، ص ص9–12.

3–انظر، برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط. ترجمة عماد فوزي شعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2004، ص ص92–93.

الفلسطينية خلال العقد الماضي لم تستطع الشعوب العربية من كبح مشاعرها القومية أو الدينية، فطالبت حكوماتها بإعادة النظر في مواقفها من إسرائيل، كونها طرفاً غير صديق في الأقل، وأن تتقصى جدوى الاستمرار بعملية التسوية، كون ذلك بات ضرورة ملحة؛ وهو ما دفع العرب إلى إعلان توقف عملية التسوية الرسمية عام 2000. ونتساءل، هل ان خيار التسوية قد تقلصت مرتبته لدى أطراف الصراع؟[1]

ان ما يجري اليوم في الدول العربية من تغييرات متباينة الدوافع والنتائج، وما رافقها من تحول عن الاهتمام بقضايا الصراع العربي–الإسرائيلي، لا تنف ان التسوية لم تتحقق رسميا، انما تمت عمليات تسوية متباينة، وجمد الصراع في قضايا عدة، ولا زال الموقف حيال قضايا الداخل الفلسطيني وأهمها قضايا الحل النهائي غير متبلور. بيد ان ذلك يدفعنا إلى تقصي المواقف المختلفة من عملية التسوية، للأطراف ذات العلاقة المباشرة.

يوجد في إسرائيل، اليوم، تيار يميني قوي ومتطلع إلى تحقيق صورة النقاء اليهودي للكيان العبري بطرد العرب المقيمين فيها (1.2 مليون عربي ضمن حدود 1948)، والمتطلع كذلك إلى توسيع الكيان إلى حدود "إسرائيل الكبرى" عبر أسلوب الحروب التوسعية. وفي كلا الحالتين النقاء اليهودي والحدود المتوخاة، وما يترتب عليهما من طرد للفلسطينيين والعودة إلى أسلوب الحرب التوسعية قد يولد نمطا غير مستقر في العلاقة العربية–الإسرائيلية–وقد عبر عنه الناخب الإسرائيلي نسبياً في انتخابات الكنيست 2002، و 2006، و 2009، عندما فاز على التوالي حزب الليكود بزعامة أرائيل شارون، وحزب كاديما بزعامة ايهود اولمرت، وحزب العمل بزعامة بنيامين نتنياهو. اما شارون فمواقفه المتشددة من الفلسطينيين لا تحتاج إلى تحليل مطول، ويكاد لا يختلف عنه اولمرت الذي طرح فكرة رسم حدود إسرائيل من جانب واحد، وجدد فكرة سلفه شارون بالفصل مع الفلسطينيين؛ بل ودعا قبل لقاء انابوليس إلى ضرورة اعتراف العرب والفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية كشرط للتوصل إلى اتفاق مبادئ حول القضايا الخلافية، أما نتنياهو فانه وضع برنامجه على أساس أفكار متشددة من قضايا الصراع، وشكّل حكومته من ائتلاف اليمين الذي يدعو بعض أطرافه إلى طرد الفلسطينيين وإنشاء وطن نقي لليهود، والمفارقة هنا هي في موقف إسرائيل والولايات المتحدة الرافض لوجود حركة حماس ضمن السلطة الفلسطينية في أعقاب اتفاق المصالحة الفلسطينية في شهر آيار 2011، بحجة عدم اعترافها بإسرائيل في حين تضم الحكومة الإسرائيلية تيار يميني متطرف تجاه الحقوق الفلسطينية. إن الفرضية الأساسية التي حكمت وجود إسرائيل ولا تزال تحكمها إلى حد ما هي: وجود أراض كافية وملائمة لطموحات الشعب اليهودي يتطلب إزاحة الوجود العربي. إذن، ينظر إلى الصراع إسرائيليا، انه صراع وجود (بقاء أو عدم بقاء) مكوناته التاريخ والدين. لذلك، نجد أن الإسرائيليين متفقين عند الحديث عن القضايا الأمنية التي تمس وجودهم[2]–وهذا مما يشجع التيار اليميني المتطرف نحو إعادة تشكيل الرأي العام لدعم سياساته القسرية.

وقد يذهب البعض في تحليل أسباب الصراع فيقول، أن صراع الوجود مرجعه تقاطع في الإيديولوجيات والعقائد الدينية العربية–الإسلامية واليهودية، فالإيديولوجية العربية والديانة الإسلامية يتقبلان وجود الآخر، إذا لم ينته هذا الوجود إلى محاولات تهديم الكيان القومي، والبنيان الديني. في حين نجد أن إسرائيل تصور ديني لدى اليهود ينتهي بالعودة إلى أرض الميعاد، وتحقيق "إسرائيل الكبرى" بعد تشتت دام طويلاً، وهذا الحلم لا يتحقق إلا بتطهير أرض فلسطين من الأقوام الأخرى. والمرجعية الدينية استطاعت تأمين الأرض، وإنشاء دولة، ودوام تدفق الهجرة اليهودية–وهذا ما يفرض على العرب التقاطع معها. وعقائدياً، حكمت دولة إسرائيل إيديولوجية عنصرية تفيد أن المشروع الإسرائيلي يتطلب النظر في تأسيسه الاستحواذ على مصادر قوة قسرية تجبر العرب على الاعتراف بحقائق الوضع القائم، واعتبار ذلك خطوة نحو اكتمال المشروع الديني. لذلك تطبيع العلاقات مع العرب ليس بديلاً عن تعزيز القدرات الإسرائيلية أو الإجراءات الأمنية التي تقوم بها، ولا تشكل إجراءات لبناء الثقة بالنسبة لإسرائيل[3].

1–خضر عباس عطوان، تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، الاحتمالات، مرجع سابق، ص ص332–334.

2–للتوسع ينظر، كولن شندلر، إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني، السلطة، السياسة والايدولوجيا من بيغن إلى نتنياهو، ترجمة محمد نجار، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع)، 1997، ص ص58–69.

3–ينظر، ذياب مخادمة؛ خالد وليد محمود، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية)، صيف 2008، ص ص54–64.

في ضوء ما تقدم، هل يمكن أن يحدث توافق عربي–إسرائيلي بشأن التسوية؟ إن القضايا موضع الخلاف كفيلة بالإجابة عن ذلك التساؤل، فمواقف الطرفين من قضية القدس مثلاً، تطرح معضلة أي الطرفين أسبق في الإقامة في أرض فلسطين؟ وأي المشروعين أحق بدعاوى الإقامة فيها، المشروع العربي–الإسلامي أم المشروع اليهودي؟ إذا سلمنا بدعاوى المشروع الأول (العربي–الإسلامي) انتفى مصداقية المشروع الثاني (التبرير الديني لنشوء الدولة الإسرائيلية)، وإذا سلمنا بالمشروع الثاني، سيسلم العرب بإحدى المقدسات لديهم (القدس) باعتبارها حقا لإسرائيل، ويعتبروا هم المعتدين طوال القرون السابقة. إذن كيف ستحسم هذه التقاطعات؟ ولا يلغي قيمة النقاش ما طرحته الإدارة الأمريكية منذ العام 2004، من قبول بإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية، أو ما انتهت إليه اللجنة الرباعية[1] من طرح لمبادرة خريطة الطريق 2003، وما انتهت إليه إسرائيل تحت حكم زعامات حزب كاديما في أثناء انتخابات آذار 2006 من كونها ستعمل على رسم حدود الدولة الإسرائيلية من جانب واحد.

مما تقدم نقول، أن القضايا صعبة المعالجة، وبنى الصراع مليئة بالتناقضات القابلة للانفجار، واذا ما نظرنا إلى مبادرات التسوية في هذا الصراع، سنجد، ان الصراع قد عرف عدة مبادرات لتسويته وفقا لصيغ مختلفة، قد تبتعد أو تقترب من حقوق الأطراف ومصالحهم، ومن تلك الجهود خريطة الطريق التي صيغت من قبل أطراف اللجنة الرباعية وقدمت إلى مجلس الأمن في 6 آيار 2003، وتستند في خطوطها الرئيسية إلى قرار مجلس الأمن رقم 1397 في عام 2002، الذي ذهب إلى ضرورة إيجاد دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، إلا أن من الواضح أنه لم يظهر التزام جدي بمضمونها. وكان قد سبق هذه المبادرة قرارات عدة من الأمم المتحدة، أهمها القرارات 242، و338، و425،.. وكلها دعت إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

وهنا، علينا ان لا نغفل ان مطالب التسوية كانت في الأصل مطالب للبيئة الخارجية، إلا أنه وبفعل استراتيجيات تلك البيئة بالتعامل مع الصراع وأطرافه، استطاعت جعل العرب يعتنقوا فكرة نهج التسوية كوسيلة للتحلل من الالتزامات المكلفة للصراع، بقصر نظر واضح، كون علاقات القوة تعاني اختلالا إسرائيليا دائما كونها طرف مدام بفعل عناصر خارجية أكثر منه بفعل عناصر داخلية. والضعف العربي قاد إلى بروز تدخل للقوى الكبرى في علاقات وقضايا الصراع، ووصل التدخل، في أحيان، إلى درجة التحكم وتقرير شكل تلك العلاقات والقضايا. فكيف يجري تلمس هذا التدخل؟

ابتداءاً ان العلاقة العربية–الإسرائيلية ذات أبعاد متشعبة إقليمياً وعالمياً، فالصهيونية لم تسع إلى إقامة دولة فقط، بل سعت وبكل جهد لإلغاء فاعلية العرب، ولم تعتمد في ذلك على القوة العسكرية فحسب بل انطلقت من رؤى أيديولوجية دينية وقيمية يعتنقها الغرب رأت بموجبها أنها صاحبة حق، وإن مشروع دولة إسرائيل الذي تبناه الغرب موجودة وسط عالم عربي مسلم. وهذا ما يجعل الإسرائيليون يحرصون على أمنهم كأهم قضية حياتية بالنسبة لهم، وهذا الأمن لا يتحقق إلا على أساس بناء سلام دائم وشامل مع الدول العربية المجاورة في أقل تقدير، أو اعتماد الخيار العسكري في تأكيد ضمان ذلك الوجود. وإزاء الضعف العربي، لم يكن مستغرباً فشل العرب في تقرير حسم عمليات المواجهة مع إسرائيل، لذلك بدأ التحول في الموقف العربي عموماً يميل إلى الابتعاد عن خيار الحرب، ووصل مرحلة خطيرة بتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، وبلغ التوجه الفلسطيني نحو استحالة الحسم العسكري للصراع ذروته في مبادرة المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988، في الجزائر، بقبول مبدأ قيام دولتين على ارض فلسطين التاريخية كأساس لمفاوضات (من أجل سلام عادل)[2]. وجاءت أحداث أزمة وحرب الخليج الثانية 1990/ 1991 لتمهد لبدء عمليات التسوية بين أطراف هذا الصراع، الذي انطلق قطارها رسميا في مدريد عام 1991. وبفعل إرادة الولايات المتحدة انتهت أطراف الصراع وتحديدا العربية منها إلى إقرار (نسبي) بوجود حقوق متبادلة، ومنها حق الوجود والبقاء والأمن. وبعد جولات تفاوضية حول إقرار سلام في المنطقة والتعايش بين كياناتها المختلفة، (تعهدوا) بتنفيذ التزامات متبادلة إزاء تلك

1–تتألف اللجنة الرباعية الدولية من: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وشكلت لكي تكون طرفا مساهما في رعاية عملية السلام بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل.

2–رفضت إسرائيل المبادرة، في حين اعتبرتها الولايات المتحدة غير كافية من اجل (تحقيق السلام)، انظر حيدر عبد الشافي، مستقبل عملية السلام السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الرسالة، العدد 7،(دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، 1998، ص8.

الحقوق. والملاحظ، ان الدول العربية دخلت عملية التسوية وهي تعاني من تفكك في نظامها الإقليمي جراء تداعيات أزمة وحرب الخليج الثانية، وغياب قوة دعم دولية لها، مما تسبب بتزايد وزن وتأثير البيئة الدولية، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة ، في إجمالي السياسات العربية.

وإذا ما وقفنا عند دور القوى الفاعلة في النظام الدولي في تفاعلات هذا الصراع وعمليات التسوية المصاحبة له، سنجد وجود توجه دولي نحو إدارة هذا الصراع[1]، يقابله قبول العرب بتدويل الصراع، حيث يلاحظ أن القوى الكبرى تتخوف من ظهور العرب كقوة كبرى الأمر الذي يترتب عليه الحيلولة دون تسهيل عملية استغلال الموارد العربية بواسطة تلك القوى. ويلاحظ مثلا، ان الولايات المتحدة مثلا تذهب إلى ان إدارة الصراع تتطلب ليس النفوذ إلى المنطقة فحسب، بل الهيمنة عليها[2]، ومن ابرز مسالك تلك الهيمنة هي: التواجد المباشر في أو بالقرب من المنطقة، وتنفيذ سياسات الهيمنة بواسطة القوى المحلية والإقليمية. ومبعث الاهتمام هنا ليس هذا الصراع لذاته، إنما تلمس سبل الريادة على النظام الدولي ككل. وتسعى ومنذ أحداث 11 أيلول 2001، لإعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة العربية من حيث درجة الانضباط في تفاعلاتها وعدم إظهار سياسات معادية وصريحة للولايات المتحدة. وتشير معظم الدلائل اليوم ان تلك الهجمات لم تكن بعيدة عن تداعيات هذا الصراع؛ بسبب الانحياز الأمريكي إلى الضد من المصالح العربية–الإسلامية. واستطاعت الولايات المتحدة احتساب هذا المتغير وحاولت التعاطي معه في سياساتها اللاحقة[3]، هذا ما يربطنا بالمسلك الثاني لتصريف سياسات الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، أي البحث عن حلفاء، وخاصة إسرائيل بوصفها الضامن للمصالح الغربية–الأمريكية. فلقد كانت إسرائيل وما تزال جزءاً من العالم الغربي، وتحمل ارثه القيمي، أو هكذا تحاول ان تطرح نفسها في الأقل. ورغم وجود أكثر من مصلحة في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، بيد ان الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل إمكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية. وهذا الأمر قد مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الأضعف في المعادلة السياسية للصراع. وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة إسرائيل بوصفها الضامن الأساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها وإطلاق يدها في المنطقة العربية. ويعتمد أمن إسرائيل في جانب أساس منه على دعم الغرب له في مواجهة أي سياسات عربية بالضد منه؛ فالغرب يعتبر إسرائيل المعبر عن وجوده في المنطقة، ومن ثم يجوز الخلاف مع بعض أوجه سياسات وممارسات هذا الكيان، لكن "لا يجوز تحويل النقد إلى إدانة، ولا يجوز للخلافات التي قد تنشأ أن تؤدي إلى التشكيك بشرعية قيام إسرائيل، ولا يجوز ممارسة أية ضغوط عليها كي تحدد ماهية حدودها، ولا يجوز إنزال أية عقوبات بها، إنما يتم الحديث عن حدوث تعبئة مكثفة لإقناعها بالكف عن اعتداءاتها المحرجة"[4].

ان اشتداد حالة الصراع لا يخدم مصالح الولايات المتحدة، فهو يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، لذلك اتجهت نحو نزع فتيل العوامل التي قد ترفع من حدة الصراع وصولاً إلى دفع أطرافه نحو خوض عملية التسوية، بغية تحقيق ترتيبات إقليمية تلبي مصالحها. واليوم، تتفق أطراف الصراع على إعطاء الولايات المتحدة وزناً اكبر في عملية التسوية وتذييل أدوار القوى الأخرى، وربما تغييبها، ولا يسقط من الحساب ان الولايات المتحدة تقدم دعماً لا محدود لإسرائيل، فأدوار الولايات المتحدة لم تكن تتسم بالحيادية رغم محاولتها عدم إظهار تغليب تعسفي أو دعم لأحد أطراف الصراع[5].

المبحث الثاني، أطروحات التسوية

تطرح قضية التسوية مسألتان، أولهما قضايا الخلاف التي ما زالت تؤثر على إمكانية التسوية، وثانيهما، مشاريع ومفاوضات تسوية تلك القضايا الخلافية.

1–خضر عباس عطوان؛ وإخلاص قاسم، مستقبل تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي بين السياسات الأمريكية والطموحات الإسرائيلية، مجلة الدراسات العليا، العدد 13، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا)، خريف 2002، ص ص67–69.

2–كمال خلف طويل، أمريكا والعرب من منظور عربي–أمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002، ص114.

3–دينيس روس، القيم مهمة، السياسة الخارجية تشكلها القيادات والأحداث وليس اللوبيات، في، لورانس ديفيد؛ جون ميرشيمر؛ وآخرون، إعادة التفكير في العلاقات الإسرائيلية–الأمريكية، ترجمات إستراتيجية، العدد 36، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، كانون الثاني 2007، ص ص22–24.

4–كلوفيس مقصود، الغرب والصراع العربي–الصهيوني، في إبراهيم أبو لغد وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل، ج1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2000، ص91.

5–خضر عباس عطوان، تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، الاحتمالات، مصدر سابق، ص ص335–336.

أولا، قضايا الخلاف الرئيسة في الصراع، وأطروحات التسوية التي دعي إليها:

ان المتتبع للصراع، قد يتساءل: ان كانت أطرافه قد انطلقت في مشروع التسوية منذ مدة ليست بالقصيرة، وهي جادة في عملية التسوية، فلماذا لم تتحقق؟ الواقع، ان الصراع يتعامل مع قضايا تاريخية ودينية متقاطعة، كما لا يمكن تصور ان يسوي الصراع إلى الضد من إرادة الطرف الأقوى، انما يمكن تصور ان الطرف الأقوى يجد مخارج لا تنتقص من مكانته، وهذا ما حدث عندما انطلق نهج التسوية إذ اتفاق العرب (والفلسطينيين) والإسرائيليين على تأجيل النظر ببعض القضايا وعدم طرحها على جدول مفاوضات التسوية، نظرا لحجم الخلاف بشأنها، والى ان تكون الجدية والثقة ظاهرة في سير أعمال المفاوضات حتى تكون أطراف الصراع متقبلة لنتائج التسوية، وتلك القضايا هي:

1- **القدس:** الموقف الفلسطيني من القدس إنها مدينة محتلة وجميع الإجراءات فيها باطلة، وهو موقف محصن بمجموعة من القرارات الأممية الصريحة وأهمها قرارات مجلس الأمن: 252 عام 1968 ، و 267 عام 1969 ، و 298 عام 1971، و 476 و 478 عام 1980، في حين ان الموقف الإسرائيلي قد استند إلى سياسات واقعية في تهويد القدس الشرقية والاتجاه نحو تهويد القدس الغربية منذ لحظة احتلالها؛ إضافة إلى إعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل،

2- **المستوطنات الإسرائيلية:** تعتبر قضية الاستيطان من أكثر المعضلات حرجا للتسوية، فإسرائيل قامت ببناء العديد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية التي توسعت فيها منذ عام 1948، بقصد ضمان حصول تغير ديموغرافي يفرض نفسه في أي تسوية محتملة قد تفرض عليها مستقبلا. وإذا ما تجاوزنا الأراضي التي احتلتها قبل حزيران 1967، فان ما احتلته بعد حزيران أقامت عليه مستوطنات عدة، ولا يمكن القبول بوجود تمييز بين مستوطنات مرخص بها ومستوطنات غير مرخص بها، فالواقع القانوني يبين ان كلاهما هو مستوطنات غير قانونية كونه بني على أرض محتلة بموجب القوانين الدولية. وحتى تضمن إسرائيل تغير فعلي على الأرض فإنها عمدت على بناء جدار عازل يحيط تلك المستوطنات ويعزلها عن التجمعات السكانية الفلسطينية. والأكثر من ذلك أنها باتت تبني خارج منطقة الجدار العازل الذي هو في الأصل يتجاوز إلى الأرض التي احتلتها في حزيران عام 1967[1]. وتطالب إسرائيل ان تكون تلك المستوطنات ضمن حدود إسرائيل في أي تسوية نهائية، ويطرح بعض الإسرائيليين مقايضة هذه المستوطنات بخروج فلسطينيي عام 1948 من الأراضي الإسرائيلية لتكون الدولة الإسرائيلية دولة يهودية، في حين تذهب بعض التحليلات ان تلك المستوطنات سياسة مخطط لها لفرض أمر واقع متدرج حتى ينتهي أي خيار بإمكانية تأسيس دولة فلسطينية على ارض فلسطين التاريخية،

3- **اللاجئين الفلسطينيون:** وفيما يتعلق باللاجئين خارج أرض فلسطين، والذين تتباين تقديراتهم بين نحو (6 مليون) لاجئ خارج ارض فلسطين التاريخية ونحو (4) مليون نازح داخل ارض فلسطين التاريخية، فان الحلول التي طرحت بشان هؤلاء متباينة وتقع بين ثلاثة عناوين عريضة: التوطين في الدول التي لجئوا إليها أو التوطين في دولة أو دول ترضى بهذا الخيار دون أية حقوق مقابل هذا الخيار (أو مع تعويضات تفرض على الدولة الإسرائيلية)، أو وجوب العودة لهؤلاء جميعا (أو قسم منهم) إلى أراضيهم التي غادروها، أو ضمان حق اختياري للعودة إلى أرض فلسطين وتعويض من يرفض العودة. والواقع ان حق العودة من الصعب تطبيقه عمليا، فإسرائيل تستمر بالاستيطان من جهة، وترفض مناقشة قضايا الحل النهائي بطرح قضايا جانبية ومنها أمن الدولة الإسرائيلية والعنف الذي يمارسه الفلسطينيون وعن عدم وجود قيادة فلسطينية يمكن التحاور معها،.. كما ان الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية المعنية بالشأن الفلسطيني تحاول إيجاد بدائل لحق العودة، وقد يكون التوطين أو العودة المشروطة والمحدودة إحداها؛ كما يطرح بعض الإسرائيليين خيار الوطن الفلسطيني البديل خارج أرض فلسطين التاريخية،

4- **سيادة الدولة الفلسطينية:** ان المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية يكاد لا يتجاوز أربعة احتمالات: قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، أو قيام دولة واحدة تضم كل أرض

1-ينظر، قحطان عدنان الجبوري، الجدار العازل وتأثيره في الشعب الفلسطيني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 11، (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد)، حزيران 2010، ص ص61-63.

فلسطين التاريخية مهما كان الاسم الذي ستأخذه، أو ان تبتلع إسرائيل كافة الأراضي الفلسطينية، أو ان تسقط دولة إسرائيل وتنتهي بفعل عربي أو بفعل فلسطيني وتظهر دولة فلسطين على كافة أرض فلسطين التاريخية. أما قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، فانه اعتبر احد النتائج التي يؤمل ظهورها من توقيع اتفاقات السلام الفلسطينية–الإسرائيلية منذ اتفاق اوسلو 1993، بيد انه اجل النظر في هذا الموضوع حتى تنتهي الأطراف المعنية من علاج القضايا الخلافية اليسير حلها، واعتبر إعلان قيام دولة فلسطينية من بين قضايا الحل النهائي. وخلال المدة اللاحقة على عام 1993 طرحت مسألة إنشاء دولة فلسطينية والخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى تلك المرحلة، وإزاء التعثر المستمر تجاه الالتزام ببنود اتفاقية اوسلو وبقصد احتواء التوتر الذي يمكن ان يصيب المنطقة من جراء التأخر في تسوية قضايا الصراع، أعلنت اللجنة الرباعية الدولية عام 2003 خريطة طريق لإعلان قيام دولة فلسطينية والتي حددت خطوات إنشاء هذه الدولة صراحة، إلا انه وتحت طائل العراقيل الذي يتسبب به استمرار الاستيطان، طرح البعض إجراء تقديم الاتفاق على حدود الدولة الفلسطينية لتثبيت الإجراءات غير المسموح لإسرائيل القيام بها بقصد إقرار الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية، ثم بعدها يتم الاتفاق على ما عداها من قضايا خلافية. وتعتبر قضية أمن إسرائيل قضية معرقلة لاستكمال الاتفاق بشان الحدود، اذ تكاد تلغي فكرة قيام دولة فلسطينية، فهذا الأمن ينظر له إسرائيليا بالمنظور المطلق وهو مسالة غير قابلة للتحقق في ظرف إنشاء دولة فلسطينية إلا في حالة كونها كانتون تابع لإسرائيل. وبقصد تلبية متطلبات الأمن الإسرائيلي تبنت مقترحات السلام السابقة (بما في ذلك معايير الرئيس الأمريكي كلينتون في كانون الأول 2000) تصوراً لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وعلى الرغم من ذلك فإنها تسمح للفلسطينيين ببناء قوات أمن داخلية. وقد اقترحت معايير كلينتون أيضًا: حق إسرائيل في الاحتفاظ بثلاث محطات للإنذار المبكر على الأراضي الفلسطينية، وان تشمل السيادة الفلسطينية المجال الجوي وذلك باستثناء تلبية احتياجات الأمن الإسرائيلي، وحق القوات العسكرية الإسرائيلية في اختراق الأراضي الفلسطينية في ظل إعلان حالة "الخطر الوشيك للأمن القومي الإسرائيلي ذي الطبيعة العسكرية"، وتمثل هذه المعايير تنازلات هامة فيما يتعلق بالسيادة الفلسطينية. وفي الواقع، فإنه من الصعب التفكير في قيام دولة مستقلة تواجه قيود مماثلة، ومن ثم فالترتيبات الأكثر ترجيحًا لقيام دولة فلسطين المستقبلية تتمثل في تعظيم أمن إسرائيل عن طريق ضمانة رئيسة، هي التأكد من كون دولة فلسطين الجديدة ليست في وضع يهدد أمن إسرائيل ويتيح لإسرائيل اتخاذ الخطوات التي تراها ضرورية لحفظ أمنها في حالة فشل الاتفاقية. وقد أشار عدد من المراقبين أن أكثر الحلول الواعدة بشأن هذا التحدي يتمثل في شكل ما من أشكال قوات حفظ سلام دولية، فهذا من شأنه أن يطمئن إسرائيل بشأن التهديدات المحتملة الناجمة عن قيام دولة فلسطين وفي الوقت نفسه حماية الدولة الجديدة من الضغوط الخارجية[1].

ثانيا، أطروحات ومفاوضات التسوية:

منذ انطلاق قطار التسوية رسميا، طرحت الأطراف المعنية بالصراع عدة رؤى ومبادرات لتسويته:

1–العرب: لقد طرح العرب عدة رؤى لتسوية قضايا الصراع، وأهمها المبادرة العربية عام 2002، والتي تقبل بأساس قيام دولتين على ارض فلسطين التاريخية. وهنا يرى الأمير السعودي تركي الفيصل:" إننا اليوم أمام عمليةِ سلامٍ متعثرةٍ كان الأملُ معقوداً عليها بأن تُتَوَّجَ بتسويةٍ سياسيةٍ تاريخيةٍ عادلةٍ يتفق عليها الفلسطينيون والإسرائيليون تقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين في أرض فلسطين وحَلٍّ لقضية القدس واللاجئين،.. ومبادرةُ سلامٍ عربيةٌ تشكل الحد الأدنى الذي توافقت عليه جميع الدول العربية والسلطة الفلسطينية،.."[2]. ويقول في موضع آخر:" إن أخذ أية خطوات تجاه التطبيع الدبلوماسي قبل عودة الأرض إلى أصحابها الحقيقيين يمثل تقويضا للقانون الدولي وتجاهلا لعمل غير أخلاقي،.. وفي الوقت الحالي، يلمح قادة إسرائيليون إلى أنهم راغبون في إعادة أجزاء من هذه الأراضي المحتلة إلى العرب، ولكن إذا مُنحوا أولا تنازلات

1–إيمان مصطفي عبد القادر، حل الدولتين يحقق الأمن لإسرائيل، تقرير واشنطن، العدد 253، 28 أبريل 2010.
http//www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1545
2–تركي الفيصل، المصالحة العربية ومستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11087، 6 ابريل 2009.

عسكرية واقتصادية. وبالنسبة للعرب، فإن قبول مقترح كهذا يشجع على وقوع اعتداءات مشابهة في المستقبل بمكافأة الغزو المسلح. ويشار إلى أنه بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، اتخذت الدول العربية خطوات تجارية وقنصلية من أجل تحسين العلاقات مع إسرائيل، ومع ذلك، استمرت إسرائيل في بناء مستوطنات وجعلت جيرانها غير راغبين في بذل المزيد دون الحصول على الدليل بأن إسرائيل سوف تقدم شيئا في المقابل... ومن أجل تحقيق السلام والوصول إلى حل دولتين دائم، يجب أن تكون إسرائيل مستعدة لأن تعطي مثلما تأخذ،.. وفي نفس الوقت، يجب على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل كي تتخلى عن جميع الأراضي العربية ليس من أجل الحصول على تنازلات غير مستحقة، ولكن لإثبات النوايا الطيبة،.. وقد قدم العالم العربي، في مبادرة السلام العربية التي وافقت عليها 22 دولة عام 2002، لإسرائيل السلام والتطبيع مقابل انسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي العربية، بما فيها القدس الشرقية، على أن يتم حل قضية اللاجئين بعد ذلك برضا الطرفين"[1]. وذهب وزير خارجية مصر السابق السيد احمد ماهر للقول: "ان إسرائيل استطاعت أن ترسخ في الأذهان قصة وهمية مؤداها (أن رئيس الوزراء باراك طرح عرضاً غير مسبوق لو قبله الفلسطينيون لكانت لديهم الآن دولة مستقلة تتمتع بالرفاهية مثل سنغافورة، ولكن عرفات لم يجد لديه الشجاعة للقبول ولم يجد من الدول العربية تشجيعاً على أن يسير قدماً)،.. والحقيقة لا تتفق مع هذه الرواية التي فضحها بعض أعضاء الفريق الأمريكي المفاوض ذاته ممن شعورا أن ضميرهم وإخلاصهم للحقيقة يقضي ألا يصمتوا،.. ان الحاضر الذي نعيشه كل يوم يتلخص في مواقف أمريكية وإسرائيلية لا تستهدف التوصل إلى تسوية حقيقية تتسم بالعدالة التي تضمن لها مقومات البقاء، وفي انقسام فلسطيني يتحمل الطرفان المتنازعان مسؤوليته، بينما تستمر إسرائيل في قضم الأرض الفلسطينية حتى لا يبقى منها قابلاً لأن يصبح دويلة إلا شراذم متفرقة تفصلها جدران من الإسمنت المسلح، ومستعمرات، وطرق ممنوع المرور عليها لأهل البلد، بينما تستمر المحاولات لتفريغ تلك الدويلة الافتراضية، ويأخذ هذا التفريغ أشكالاً عدة من القتل والتجويع والطرد والاعتقال، والقضاء على جيل كامل بعدم السماح له بالانتظام في دراسة أو عمل،.. ولا نرى العالم المتمدن ينتفض مطالباً وفارضاً وقفها حتى يمكن بالفعل إقامة سلام حقيقي،.."[2]، ويكاد هذا الرأي يلخص مواقف تيارات عريضة في العالم العربي بشان المواقف من التسوية.

2-الولايات المتحدة: اما على صعيد الولايات المتحدة، فالواضح انها تحمل وجهات نظر متباينة إزاء مشاريع التسوية بحكم التنوع السياسي الذي تعيشه، والتباين يظهر على صعيدي السلطة التشريعية والتنفيذية، كما يوجد تباين بين وجهتي نظر الحكومة ووجهة نظر المؤسسات غير الحكومية، والكفة الغالبة في المواقف هي تلك التي تميل إلى التماثل مع موقف إسرائيل أو تدعمه بلا تحفظات، وتُعد المساعدات التي يقرها الكونغرس الأمريكي لإسرائيل أحد أهم أدوات دعم إسرائيل، وتعدّ إسرائيل أكبر متلق سنوي للمساعدات الخارجية من الولايات المتحدة، وتحضى بمزايا غير متاحة لدول أخرى، مثلاً، يمكن لإسرائيل أن تستخدم المساعدات العسكرية الأمريكية للبحث والتطوير والمشتريات العسكرية. ويشمل الدعم أيضاً تأييد لما تقوم به إسرائيل من خطوات في سبيل حماية أمنها، وهو ما أكده قرار مجلس الشيوخ (الوثيقة: S.Res.10) الذي تم الموافقة عليه بالإجماع في 8 كانون الثاني 2009، وقرار مجلس النواب (الوثيقة: H.Res.34) في 9 كانون الثاني منه، والذي اعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات التي تتعرض لها من الأراضي التي يقطنها الفلسطينيون (قطاع غزة). وتشكل الجماعات الداعمة لإسرائيل عنصر ضغط هام، مثلا بعث (71) سيناتور بمجلس الشيوخ الأمريكي برسالة إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما يطلبون منه الضغط على الدول العربية للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها، وتنص الرسالة على أن جهود إسرائيل تجاه السلام لم تقابل على قدم المساواة من قبل الدول العربية. وأشارت إلى أن

1-تركي الفيصل، الأرض أولا.. ثم السلام، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11249، 15 سبتمبر 2009. والى أطروحات متقاربة ذهب ولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن خليفة، ينظر، الشيخ سلمان بن خليفة، العرب بحاجة إلى الحديث مع الإسرائيليين، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11192)، 20 يوليو 2009.

2-احمد ماهر، نظرات إلينا وإليهم، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10741، 25 ابريل 2008.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتينياهو، قد وافق على فكرة وجود "حل الدولتين"، وأنه يريد استئناف محادثات السلام، وأن المسئولين الإسرائيليين قد عملوا على تحسين الحياة في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم فإن هذه الأعمال أثبتت أن إسرائيل مستعدة لدعم أقوالها بأفعال ملموسة، حتى في مواجهة التهديدات المستمرة لأمنها، وطالب أعضاء الكونغرس الأمريكي القادة العرب باتخاذ خطوات ملموسة مماثلة لإظهار التزامهم بعملية السلام[1].

ومقابل ذلك الدعم، دعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون في شباط 2009، إلى تسوية مفادها: تسليم مهمات الأمن في الدولة الفلسطينية المرتقبة إلى قوة دولية تابعة للحلف الأطلسي، ويستمر وجود هذه القوات ثلاث سنوات فقط، تقوم خلالها القوات الإسرائيلية بالانسحاب من وادي الأردن، والاحتفاظ بمحطات إنذار. وفي الوقت ذاته، تنتقل مهمات السيطرة على المعابر الحدودية إلى السلطة الفلسطينية. أما بالنسبة إلى عملية تسليح الشرطة الفلسطينية، فإن طبيعة الدولة المنوي إنشاؤها لا تسمح لها إسرائيل بامتلاك أسلحة هجومية ثقيلة، وتقتصر سيادتها على المجال الجوي المدني؛ وهذا ما تعارضه حركة حماس وما ترفض التفاوض بشأنه لإيمانها بأن إسرائيل تريد الحصول على السلام العربي مقابل السماح للسلطة بأن تتولى شؤون مطار مدني. أما بالنسبة إلى مبدأ التفاوض (الأرض مقابل السلام)، فإن المشروع الأميركي الذي طرحته الوزيرة يتحدث عن تعديلات على حدود 1967 يتبادل فيها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مساحات من الأراضي، بما يسمح بإبقاء معظم المستوطنين اليهود (270 ألف) نسمة في مستوطنات الضفة الغربية، على أن تشملهم سيادة إسرائيل. وحول موضوع القدس، يقترح المشروع الأميركي إعادة الممتلكات إلى الطوائف، أي كل ما هو عربي ينبغي أن يعود إلى الفلسطينيين ودولتهم، وكل ما هو يهودي أن يعود إلى الإسرائيليين؛ مع ملاحظة انه كان قد أقرّ في مفاوضات كامب ديفيد مبدأ تقسيم القدس إلى عاصمتين لدولتين[2]. وتبقى في المشروع المطروح نقطة خلاف جوهرية تتعلق بمسألة حق العودة للفلسطينيين، وهو حق معلن كفلته القرارات الدولية بدءا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) في 11 كانون الأول 1948[3]،

3-إسرائيل: أما الأطروحات التي تتعلق بإسرائيل، فالواقع إننا أمام مشهد سياسي متنوع، إلا انه مشهد يتجه نحو التشدد والتعصب، وما يطرح داخل النظام السياسي من أفكار بشان التسوية شيء وما يتم تبنيه من قبل الحكومة كالتزام شيء آخر. وفي المرحلة الراهنة، يوجد في داخل إسرائيل انقسام بشان تحقيق سلام مع الفلسطينيين، بين تيارات ثلاثة وهي[4]:

أ-تيار يمثله الأحزاب اليسارية، مثل حزب ميرتس، وحركة السلام الآن، يدعو إلى الإسراع بإبرام اتفاقات سلام مع الفلسطينيين،

ب-وتيار الأحزاب اليمينية بقيادة الليكود والأحزاب الدينية، ويدعو إلى التمسك بمقولة ارض إسرائيل التاريخية، ويرفض التنازل عن السيطرة على المناطق المحتلة بعد العام 1967، ويرى التيار ان أمن إسرائيل يتحقق من خلال امتلاك القوة، وان القوة هي القادرة على فرض السلام دون تقديم تنازلات في

1-رضوى عمار، الكونغرس يبحث عن دور في صراع العرب وإسرائيل، تقرير واشنطن، العدد (227)، 12 سبتمبر 2009.
http//www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1376

2-سبق وان وافق الرئيس كلينتون على اقتراح يقضي بأن تبقى السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف، بينما تنحصر سيادة إسرائيل بالجدار الغربي. وطرح مارتن انديك، السفير السابق ومستشار وزارة الخارجية (2009-)، خطة على الوزيرة كلينتون، ومفادها ان المدينة القديمة والمواقع الدينية فيها تكون تحت إشراف دولي. بكلام أوضح، يصار إلى وضع نظام خاص لإدارة المدينة القديمة مع إبقاء الأماكن المقدسة داخل جدران المدينة تحت رعاية الهيئات الدينية الثلاث. وسبق للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في مطلع العام 2009 ان قال، عن موضوع مستقبل القدس، ان المناخ الحالي لا يسمح بحوار هادئ حول قضية مشحونة بالمشاعر والرموز:" أنا اعتقد بأن القدس يجب ان تكون مدينة مفتوحة ومنزوعة السلاح،.. موحدة سياسياً، ولكنها مقسمة دينياً. ولتأخذ كل طائفة من الطوائف المعنية مسؤولية الأماكن المقدسة الخاصة بها". نقلا عن، سليم نصّار، كلينتون تحمل إلى المنطقة مشروع سلام دولة فلسطينية، صحيفة الحياة اللندنية، 28 فبراير 2009.

3-ترى إسرائيل حق العودة كقنبلة ذرية ديموغرافية يمكن ان تهدد وحدة إسرائيل وتماسكها، ويرى الفلسطينيون ان هذا الحق هو اعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والمعنوية والأدبية عن خلق مشكلة اللاجئين، ويرى بعض القانونيون ان اعتراف إسرائيل بحق العودة يعادل اعتراف الدول بجرائم الحروب التي اقترفتها، فالتهجير القسري لم يكن أقل من إبادة جماعية. ينظر مثلا، قحطان عدنان الجبوري، قضية اللاجئين والنازحين في الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، رؤية تحليلية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 8، (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية)، كانون الأول 2008، ص ص40-41.

4-ذياب مخادمة؛ خالد وليد محمود، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، مصدر سابق، ص ص62-63.

مجال الأرض، وهو يدعو إلى إمكانية قيام حكم ذاتي فلسطيني في ظل سيادة إسرائيلية،

ج–التيار الأخير وهو الوسط يمثله حزب كاديما، ويدعو إلى فك ارتباط أحادي من قبل إسرائيل وتدعيم الجدار العازل، وبإنشاء هذا الجدار أصبح التياران السابقان أمام أمر واقع، كما انه أنهى مبدأ مهم في التفكير الإسرائيلي التاريخي ألا وهو إسرائيل الكبرى. كما ان هذا التيار اسقط مبدأ آخر وهو الأرض مقابل السلام، فتوقيع اتفاقية اوسلوا ثم انسحاب إسرائيل من عدة أراضي: قطاع غزة، جنوب لبنان، تنظيم وجودها في الضفة الغربية، ثم إنشاء الجدار العازل، والمفاوضات بشان قضايا الحل النهائي، بات يفيد ان إسرائيل باتت ستتخلى عن أراض عدة محتلة لمصلحة ضمان أمن إسرائيلي وفي إطار حسابات ديموغرافية وأمنية، دون البحث عن هوية شريك فلسطيني في عملية السلام تقبل به، فإسرائيل ستكون ماضية في فرض حل نهائي من جانب واحد.

وقراءة المشهد الانتخابي بوصفه واحدة من الدالات على ما يرغب به الإسرائيليون، مثلاً انتخابات 2009، تبين ان الإسرائيليون استقروا على إعطاء أصواتهم للتيارات المتشددة، وهو ما مكنها من تشكيل حكومة ائتلافية، وما من دليل أفضل من ذلك يُظهر رفض إسرائيلي مجتمعي للسلام[1]. ويذهب جيرالد شتينبرج Gerald Steinberg المستشار بوزارة الخارجية الإسرائيلية ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة بار–إيلان الإسرائيلية، إلى ان المفاوضات مع الفلسطينيين انما جاءت لمراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة: "لا أعتقد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أو وزيرة خارجيته تسيبي ليفني قد حققا كثيرًا في إطار المفاوضات مع حكومة محمود عباس منذ مؤتمر أنابوليس في عام 2007 إلا أنهم استمروا في التفاوض استجابةً لمطالب الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش ومن المرجح أن تستمر الحكومة الإسرائيلية الجديدة كذلك في المفاوضات دون التوصل لنتائج؛ استجابةً لضغوط إدارة الرئيس باراك أوباما لأن مصلحة إسرائيل تقتضي عدم توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة"[2].

والواقع، ان أطروحات التسوية لا تحضى بأغلبية داخل إسرائيل، انما هناك شبه اتفاق عام على خيارات الوسط واليمين الإسرائيليين، بل ان اليمين لهم سطوة داخل الحكومة والكنيست الإسرائيليين بسبب الأساس التاريخي والديني لدولة إسرائيل، فمثلا يلحظ أطروحات البروفسور عوزي أراد المستشار السياسي الأول ورئيس مجلس الأمن القومي في حكومة نتنياهو (2009 –)، اذ يرى أن من الضروري الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، لهذا أيد خطة شارون في الفصل الأحادي، ودعم رأيه بكونها حكيمة وضرورية بدلا عن أطروحات خطة تفصيلية للتسوية الدائمة للصراع. وأراد يؤمن بالحلول الأحادية الجانب، التي تطرحها إسرائيل لأنه لا يتعامل مع الطرف الفلسطيني معاملة الند بالند. وقد صرح في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت في 22 حزيران 2007، بأن:" المفاوضات مع الفلسطينيين يجب أن لا تكون عنصرا أساسيا في سياسة إسرائيل، فنحن غير ملزمين بالتشاور مع الفلسطينيين، وعلينا أن نركز اهتمامنا على حلفائنا الأميركيين. معهم نتفاوض. ومعهم نتفق،.. (أضاف إن التسوية مع الفلسطينيين) يجب أن تعتمد على ضمان إسرائيل كدولة ذات أكثرية يهودية". كما انه قد دعا إلى ضم الضفة الغربية إلى الأردن ومعها يريد التخلص من منطقة المثلث الفلسطينية، التي تُعتبر جزءا من تخوم إسرائيل في حدود ما قبل 1967 ويعيش فيها نحو (200 ألف) عربي من فلسطينيي 1948، وبهذا تقوم دولة فلسطين باتجاه شرق الأردن، يتفق فيها الفلسطينيون والأردنيون على شكل تقاسم السلطة، وتصبح تلك دولة يسميها بـ(فلسطين الهاشمية)[3]. وفي موضع آخر في تصريحات لصحيفة هآرتس، يوم 9 حزيران 2009 قال إنه:" لا يوجد أمل حقيقي في تسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وإن دولة فلسطينية لن تقوم قبل سنة 2015، وحتى في ذلك

1–اما حصلت عليه الأحزاب الوسطية واليسارية هو (55) مقعدا فالتيار الوسط المتمثل بـ تسيبي ليفني زعيمة حزب الوسط (كاديما)، حصلت على (28) مقعد من أصل (120) مقعد، وحصل ايهود باراك زعيم حزب العمل اليساري على (13) مقعدا، أما حزب ميريتس اليساري وهو الحزب الوحيد الذي نظّم حملةً من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، فقد فاز بثلاثة مقاعد. في حين حصلت أحزاب اليمين المتمثل بحزب الليكود بزعامة نتنياهو على (27) مقعد، واليمين المتشدد بزعامة أفيغدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا على (15) مقعد، واجمالي مقاعد اليمين بلغ (65) مقعدا. ينظر، باتريك سيل، إسرائيل، حليف أميركا المزعج، صحيفة الحياة اللندنية، 13 فبراير 2009.

2–حزب الليكود ومعضلة حل الدولتين (حوار مع جيرالد شتينبرج أجراه برنارد جورتزمان)، تقرير واشنطن، العدد 200، مارس 2009.
http//www.taqrir.org/article.cfm?id=1209

3–تقرير، مستشار نتنياهو السياسي غير مرغوب به في واشنطن.. ويدعو للخيار الأردني، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11088، 7 ابريل 2009.

الحين ستكون دولة على أرجل دجاجة (ضعيفة) مثل قطاع غزة،.."[1].

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو فقد تحدث بعد تشكيله للحكومة عن (سلام اقتصادي) مع الفلسطينيين كبديل عن الالتزام بقيام دولة فلسطينية. ومن اللافت أن أول من بدأ الترويج لهذا المصطلح إعلامياً هو توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق ومبعوث اللجنة الرباعية، ففي حواره مع مجلة تايم الأميركية في 20 نيسان 2009، قال:" إن رئيس الوزراء الجديد نتانياهو بالفعل واضح في أنه يريد تغييراً اقتصادياً وأمنياً في الضفة الغربية. وهذا هو ما اتفقت معه على عمله. هناك شيء أو شيئان يمكن أن يعنيهما تعبير (سلام اقتصادي) الذي يستخدمه نتانياهو، أحدهما أن التنمية الاقتصادية هي بديل عن دولة. واضح أن هذا غير مقبول، لكنني شخصياً أعتقد أنه يريد المعنى الثاني وهو أن يبني الدولة الفلسطينية من القاع إلى القمة وهذا أفهمه وأقبله". وعلى حد تعبير هنري سيغمان رئيس (مشروع أميركا والشرق الأوسط) في نيويورك فإن الحقيقة هي أن نتانياهو:" يعتبر قيام دولة فلسطينية كارثة يجب تجنبها، لكن توني بلير يريدنا جميعا أن نفهم ضرورة تهيئة الظروف أمام نتانياهو قبل أن يتمكن من إطلاع العالم على حرصه على إقامة دولة فلسطينية"[2].

وبالطبع، توجد داخل الحكومة الإسرائيلية آراء تدعو إلى إتمام التسوية مع العرب، ومثالها أطروحات أفيشاي برافرمان، وزير شؤون الأقليات في الحكومة الإسرائيلية (2009–)، وهو من حزب العمل ومن المتبنين إلى ضرورة التفاوض مع الفلسطينيين لغرض تنفيذ حل الدولتين، اذ يقول:" ولو كنت رئيس حكومة إسرائيل الآن، لكنت أعلنت عن تبني مبادرة السلام العربية. فهذه مبادرة تاريخية لصنع السلام الشامل مع الأمة العربية،.. وأنا اليوم أقول إنها تصلح أساسا للتسوية،... إنها تحتوي على 5 أسس مهمة لي كيهودي إسرائيلي. أولا: حدود 1967 كأساس مع ضمان تبادل أراض، ثانيا: قضية اللاجئين، فالمبادرة تتحدث عن تسوية باتفاق مشترك إسرائيلي–فلسطيني حول الموضوع، وثالثا: القدس، ورابعا: إنهاء الصراع، وخامسا: علاقات سلام وتطبيع. لقد حاربنا عشرات السنين من أجل ذلك، وعندما يأتي العرب ويقترحونه علينا نرفضه؟ علينا أن نقبل المبادرة، لا أقول نقبلها برمتها، بل كأساس للتسوية. فهي تنطوي على تحول تاريخي لدى العرب يستحق تحولا تاريخيا عندنا،.."[3].

وطرحت داخل القيادة الإسرائيلية في مستهل العام 2009 دعوات لطلاق مبادرة للسلام توازي ما تبنته الدول العربية عام 2002، وتقوم على فكرة دولتين لشعبين، لكن ما يميز الدعوات الإسرائيلية أنها لا تظهر جدية في تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية، بل أنها تتجه نحو تحقيق غلق للملف الفلسطيني من الناحية العملية عبر سياسة التوطين لليهود في الأراضي الفلسطينية، بمعنى فرض سياسة الأمر الواقع[4]. وخلال خريف 2009 طرحت القيادة الإسرائيلية فكرة الحدود المؤقتة لدولة فلسطينية تقام على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما رفضه المفاوض الفلسطيني والدول العربية، التي طلبت من الحكومة الإسرائيلية التفاوض على الحدود النهائية للدولة الفلسطينية، فذلك هو ما يفتح الطريق أمام الاتفاق على قضايا الوضع النهائي. وترى إسرائيل ان الاتفاق على ترسيم حدود الدولة الفلسطينية سيبدو كأنه يشكل اعتراف مسبق بفلسطين، ويطرح الأمريكيون ان يبدأ بذلك، على أساس خط الرابع من حزيران 1967، على ان يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على تبادل أراضي مناسب يتيح حل الخلافات الناشئة بسبب الأمر الواقع بفعل الاحتلال. وفي هذه الأثناء يتم تأجيل قضيتي القدس واللاجئين إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

وفي أفضل الأحوال فان خيار التفاوض والتسوية الإسرائيلي لا يلتزم سوى بمصالح الدولة الإسرائيلية وأمنها لدى كافة التيارات، فمثلا ذهب رئيس وزراء إسرائيل السابق ايهود اولمرت للقول:".. لقد وضعنا (إسرائيل والولايات المتحدة) تصورا لحل الدولتين لكونه الطريقة الوحيدة لإنهاء الصراع بتبني خارطة الطريق وتنفيذها وما يتبعها. وبأغلبية ساحقة، صادق الكونغرس على رسالة الرئيس بوش في عام 2004 والذي يوضح فيه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ضد أي تهديد ويعترف بحقائق

1–نقلا عن، تقرير، إدارة أوباما تلجأ إلى قادة اليهود الأميركيين للضغط على نتنياهو، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11183، 11 يوليو 2009.

2–نقلا عن، محمود عوض، رؤية أوباما لمستقبل التَسوية: الشيء ونقيضه!، صحيفة الحياة اللندنية، 22 نيسان 2009.

3–تقرير، أفيشاي برافرمان، ارتكبنا خطأ فاحشا عندما لم نتلقف مبادرة السلام العربية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11613، 14 سبتمبر 2010.

4–أسعد تلحمي، أزمة تلوح في الأفق بين نتنياهو وباراك في شأن إطلاق مبادرة سلام إقليمية جديدة، صحيفة الحياة اللندنية، 20 ابريل 2009.

جديدة على أرض الواقع، حيث ستكون مراكز السكان اليهود في الضفة الغربية جزءا لا ينفصل عن دولة إسرائيل في أي اتفاق على وضع دائم في المستقبل. واعترفت الولايات المتحدة بأن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستمثل حلا لمشكلة اللاجئين، حيث سيعاد توطينهم هناك وليس في إسرائيل. وفي تشرين الثاني 2007، اجتمعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإدارة بوش في أنابوليس بهدف حل جميع القضايا المعلقة، ولوضع نهاية للصراع ولجميع المطالب. ولكن اليوم، بدلا من العملية السياسية، أصبحت قضية بناء المستوطنات هي التي تقود جدول الأعمال بين الولايات المتحدة وإسرائيل،.. والمستوطنات قضية خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تؤيد إقامتها، بل في بعض الأحيان كانت تعترف بالواقع الذي تطور على مدار 40 عاما. وقد وصل شارون إلى نقاط تفاهم مع الإدارة الأميركية فيما يتعلق بالنمو وبناء المستوطنات، كجزء من خارطة الطريق. وتضمنت نقاط التفاهم: لن يتم بناء مستوطنات جديدة، ولن يتم تخصيص أراض جديدة أو مصادرتها من أجل بناء المستوطنات، ويجب أن تتم أي أعمال إنشاء في المستوطنات داخل حدود البناء الحالية، ولن تقدم حوافز اقتصادية تشجع على التوسع في بناء المستوطنات، وسيتم تفكيك أي مواقع غير مصرح بها بنيت بعد آذار 2001. وعلاوة على ذلك، في أثناء الإعداد لمؤتمر أنابوليس وفي الاجتماعات التي عقدت هناك، أوضحت للإدارة الأميركية والقيادة الفلسطينية أن إسرائيل ستستمر في بناء المستوطنات فيما يتماشى مع المعايير السابقة. ودعوني أوضح: بدون تلك النقاط، لما كانت عملية أنابوليس لتخرج بأية صورة،.. ولن يقوي الإصرار على وقف كامل لبناء المستوطنات، الذي من المستحيل تماما تنفيذه، من الجهود الفلسطينية لتعزيز إجراءات الأمن، وبناء المؤسسات المهمة للغاية من أجل تنمية دولة فلسطينية، وتحسين حركة الفلسطينيين ودخولهم، وكذلك لن يضعف من حكومة حماس في غزة. ولن يجلب المزيد من الأمن إلى إسرائيل، ولن يساعد على تحسين علاقة إسرائيل بالعالم العربي أو يقوي من تحالف الدول العربية المعتدلة أو يحول الميزان الإستراتيجي في الشرق الأوسط"[1].

لكن، إزاء السعة في أطروحات التسوية، والمواقف المتباينة منها، وانطلاق قطارها منذ العام 1991 في مدريد، هل تحققت تسوية لقضايا الصراع أو بعضها؟ الواقع، وكما يذهب الأكاديمي عوني فرسخ، ان اتفاقات التسوية لم تحقق للفلسطينيين حقوقهم، فهي حين استبقاء مستوطنات داخل القدس الشرقية ومحيطها باعتبارها إحياء يهودية جعل ما تبقى للفلسطينيين نحو 14% من أراضي القدس الشرقية التي احتلت عام 1967، ناهيك عن التفريط التام بالقدس الغربية التي يملك العرب نحو 70% من عقاراتها؛ وكلاهما القدس الشرقية والغربية لا تزال منطقة تحت الوصاية الدولية بموجب قرار التقسيم (181) لعام 1947. أما إذا استقر الحال على خيار رفض العودة والتعويض الكلية للاجئين الفلسطينيين، فانه يكون موقفا سياسيا يهدر حقوق نحو (5 مليون) فلسطيني، اما موافقة إسرائيل على ما تدعوه تيارات اليمين باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، فانه يمس مصالح نحو (1.3 مليون) عربي فلسطيني يعيشون في المناطق المحتلة منذ العام 1948،.. وما تبقى من ارض فلسطين لا يصلح ان يكون إلا مجموعة ما بشرية فاقدة للسيادة الفعلية ومرتبطة بإسرائيل ارتباط تبعية، وليس لها قدرة تامة للسيطرة على الحدود مع مصر والأردن؛ فضلا عن فقدان السيادة العسكرية على أجوائها، كما تكون السلطة الفلسطينية ملزمة بحماية امن إسرائيل[2].

مما تقدم، يمكن الاستنتاج ان إسرائيل هدفت من وراء الدخول في عملية التسوية مع العرب إلى تكريس واقعة ان جوهر الصراع لا يدور حول الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط وإلا لكانت قد حسمته مسبقاً، انما في مدى تقبل العرب للوجود الإسرائيلي والإقرار النهائي بشرعيته، وان إنهاء الصراع من خلال اتفاقات سلام لا يتحقق دوامه إلا عبر بقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً حتى بعد تحقق التسوية، وإنشاء علاقات مع الدول العربية بما يسمح لإسرائيل التطبيع والنفوذ داخل المجتمعات العربية. لهذا، لم تحقق عملية التسوية إلى اليوم أية تسوية حقيقية للمصالح العربية وبضمنها الفلسطينية طالما ان هدف التطبيع غير متحقق.

المبحث الثالث، المصالح الأمريكية وسياسات تسوية الصراع

1-إيهود أولمرت، كيفية تحقيق سلام دائم، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11192، 20 يوليو 2009.

2-عوني فرسخ، مستجدات ومتغيرات الصراع لعربي-الصهيوني، سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد 36، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، آب 2004، ص ص25-29.

ان مناقشة ادوار الولايات المتحدة في تسوية الصراع، تستلزم رؤى موسعة لماهية مصالح الولايات المتحدة في إجمالي منطقة الشرق الأوسط، ومناقشة مدى الترابط بين سياساتها والقضايا المطروحة للمناقشة والتحليل، فهذه القضايا والرؤى الكلية للسياسة الأمريكية، هي ما تجعل الولايات المتحدة لا تنطلق نحو التزام تسوية سريعة للصراع، رغم ان ذلك الصراع يعد واحد من القضايا التي سرعت من إحداث تغير في شكل الإدارة الأمريكية بصعود الرئيس باراك اوباما، لتبدأ معه دعوات جديدة في سياسات تسوية الصراع.

ومناقشة حجم الوجود الأمريكي في المنطقة وأسبابه يدفعنا إلى الإشارة لثلاثة نقاط أساسية، وهي: أسباب تعلق الولايات المتحدة بقضايا المنطقة العربية، والتزام السياسات الأمريكية قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي باعتبارها مصلحة أمريكية، والولايات المتحدة والتزام إسرائيل في مشاريع التسوية.

أولا، مصالح الولايات المتحدة وحجم التزامها قضايا المنطقة

شهدت السياسة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين جملة من التحولات، ومن بينها نظرتها إلى كيفية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، وكان الحدث الرئيس هو أحداث 11 أيلول 2001، والتي دفعت الولايات المتحدة نحو بلورة استقطاب حاد في النظام الدولي أما العمل مع الولايات المتحدة وسياساتها في ما أطلق عليه مكافحة الإرهاب العالمي، أو الوقوف ضدها، في قضايا عدة ومنها ما طرح في سلم الأولويات: إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، وإسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق، فضلا عن التوسع في مراقبة كافة الأنشطة عالميا، من الاتصالات إلى الاقتصاد،.. ونشوة الانتصار السريع قادت الولايات المتحدة للتحول في سياساتها من تبني الاستباقية كنهج في إدارة النظام الدولي وقضاياه (2001– 2002)، بمعنى التصرف المسبق ضد مصادر خطر قائمة ما زالت في حالة غير هجومية، إلى تبني الوقائية كنهج سياسي (2002–2004)، بمعنى التصرف الوقائي ضد مصادر يتوقع ان تشكل خطر على المصالح الأمريكية خلال المستقبل، كما طرحت مشروع طموح لتحويل المنطقة وفقا لما تريده وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير (2003– 2004)، بمعنى إعادة صياغة خريطة المنطقة والتفاعلات داخلها.

وانتهى دخول الولايات المتحدة في العراق إلى حدوث تحول هام في السياسة الأمريكية، كنتيجة لما تحملته من كلف متصاعدة كادت ترهقها، مما استدعى تحولا آخر في السياسة الأمريكية تضمن الدعوة إلى تبني الفوضى الخلاقة (2005) بمعنى دعوة المجتمعات العربية للحراك السياسي وصولا إلى حدوث فوضى تصعد بعدها قوى مؤهلة وشرعية وقادرة على استيعاب المجتمعات العربية[1].

عموما، يتفق المحللون الأكاديميون والسياسيون على ان الولايات المتحدة تمارس أوسع الأدوار المؤثرة في المنطقة العربية، وفي قضاياها المصيرية، ويزيد من ثقل هذا الدور وحساباته ان معظم الدول العربية مغيبة الإرادة عن تنفيذ سياسات هادفة إلى حماية مصالحها، أو التعبير عنها. والأكثر من ذلك عدم وجود إرادة دولية راغبة في منافسة الولايات المتحدة، والمثال على ذلك الصراع العربي–الإسرائيلي. فلماذا هذا الحضور الأمريكي والرغبة في الاستحواذ على الأسبقية في قضايا المنطقة؛ بمعنى الرغبة بالتفرد في إدارة قضايا المنطقة؟

تاريخيا، استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس لها مصالح حيوية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشرت الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1967 بدء مرحلة جديدة من علاقات الدول العربية البينية والدولية مفادها عدم إمكانية استبعاد الولايات المتحدة أو تخطيها في هذه العلاقات، لاسيما وان القيمة السياسية المترتبة عن ذلك عالية، ويصعب تحمل كلفها. واليوم، ترتبط معظم الدول العربية وإسرائيل مع الولايات المتحدة بمصالح عدة، ومنها:

أ–المصالح السياسية، والتي تربط بين النخب السياسية الموجودة في المنطقة بالولايات المتحدة،

ب–التبادلات الاقتصادية بين الأطراف المختلفة والولايات المتحدة، والتي تشمل تبادلات عدة، منها المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، والتبادل التجاري والذي يدخل ضمنه قيمة ما تصدره الولايات المتحدة من أسلحة لدول المنطقة: إذ بلغت للمدة بين 2000– 2004، ما مجموعه: (2.58، و 1.18، و 1.4، و 0.3 مليار) دولار، لكل من مصر

1-Anthony H. Cordesman, Security and Stability in the Greater Middle East, (Washington: The Center for Strategic and International Studies), 2008, pp:39-41.

وإسرائيل والإمارات والأردن على التوالي[1]، ناهيك عن وجود استثمارات عربية فيها،

ج-كما ترسل معظم الدول العربية وإسرائيل الطلبة والباحثين للدراسة في الولايات المتحدة،

د-وتقدم دول المنطقة تسهيلات عسكرية وتواجد دائم للقوات الأمريكية في اغلب الأحيان.

وعملت الولايات المتحدة إلى استمرار استثمارها لتلك الثروات والموارد والمزايا. بمعنى، أضفى وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وحضورها في قضاياها المصيرية إلى إعطائها مركزاً دولياً، وسمعة وهيبة متميزين. وكون المنطقة العربية ذات قيمة في اعتبارات القوى الكبرى المتنافسة، كان ذلك حافزاً لاستمرار الولايات المتحدة في احتكار النفوذ والهيمنة عليها، وتسيير معظم تفاعلاتها.

وانتهت الولايات المتحدة، وبمساعدة بعض الأنظمة العربية، إلى زيادة المتراكم من الإخفاقات العربية، والقيام بأوسع عمليات ترويض ممكنة، وأطولها زماناً لشعوب المنطقة، ولم تستطع الإرادة العربية على اتخاذ مواقف مستقلة عنها، أو ان تعبر عن رغبتها في كيفية ضمان مصالحها. ما تقدم، أعطى الولايات المتحدة مركزاً بارزاً في إجمالي تفاعلات المنطقة وبضمنها قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، لكن ذلك لا يعف من طرح تساؤل: هل يمكن الاعتداد بالدور الأمريكي في تفاعلات المنطقة بوصفه خياراً نزيهاً، محايداً وذي جدوى لدول المنطقة؟ وهل هي خيار نزيه في قضايا الصراع الصراع-الإسرائيلي؟

ثانيا، السياسات الأمريكية والصراع العربي-الإسرائيلي

وحتى نعرف حجم التزام الولايات المتحدة لقضايا هذا الصراع، يلحظ ان هذا الصراع هو أحد ابرز قضايا المنطقة العربية، منذ ظهوره، اذ انه ساهم في حدوث عدة تداعيات وكان سبب في حدوث عدة ظواهر منها: زيادة عدم الاستقرار الإقليمي، وزيادة التسلح وعسكرة المجتمعات، وزيادة نسبة استبداد الأنظمة العربية بحجة متطلبات الصراع مع العدو، ومعضلة اللاجئين الفلسطينيين، والربط بين النفط وإسرائيل في سياسات الولايات المتحدة ومن ثم تحمل الدول العربية للضغط الأمريكي المستمر،..

ان تعلق الولايات المتحدة بقضايا الصراع يرجع إلى بدايات تأسيس الكيان الإسرائيلي، عندما أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لحق اليهود بإنشاء وطن قومي لهم على ارض فلسطين التاريخية، واعترفت به بعد إعلانه، وقدمت له الدعم غير المحدود بعد حرب عام 1956، ومنذ ذلك العام كان تعلقها بإسرائيل مرتبط بغايات منها: ارتباط تطورات الوضع في الشرق الأوسط بقضايا الحرب الباردة، وإرضاء جانب من ضغط جماعات الضغط اليهودية، وتشكيل ضاغط على العرب لإبقائهم تحت المظلة الأمريكية،..

والواقع، ان ارتباط الولايات المتحدة بقضايا الصراع تجسد بعدة صياغات منها: تقديم دعم غير محدود لإسرائيل، وطرح مشاريع تسوية لحل هذا الصراع، ودعم وجهة نظر إسرائيل في المحافل الدولية التي سعت لتسوية قضايا الصراع، والضغط على الدول العربية والفلسطينيين من اجل قبول تسوية للصراع وفقا للاشتراطات الإسرائيلية، ومن اجل عدم الاعتراف ببعض التيارات والفصائل الفلسطينية المتشددة تجاه المشروعين الإسرائيلي والأمريكي، ومن اجل عدم ربط قضايا المنقطة مع بعض، واعتبار الصراع العربي-الإسرائيلي ظاهرة مستقلة عنها،..

وقدر تعلق الأمر بمرحلة ما بعد العام 2001، فإنها تستند على ما تركته مرحلة الإدارة السابقة في عهد الرئيس الأسبق بيل كلنتون، ففي منتصف تموز 2000 فشلت قمة كامب ديفيد في التوصل إلى تسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كونها كانت تركز على تفاهمات بوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات،.. ومع نهاية العام حدثت الانتفاضة الفلسطينية، ترافقت مع انتخاب إدارة الرئيس جورج بوش الابن في الولايات المتحدة، وقد تعاملت الحكومة الإسرائيلية بعنف وقسوة بالغة معها، ويلحظ هنا ان الإدارة الأمريكية تعاملت مع ذلك وفق منطق عدم التدخل. وحتى وقوع أحداث 11 أيلول عندها بدأ ظهور خطاب سياسي أمريكي فيه بعض التغير عما سبق، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية دعمها لجهود إسرائيل في محاربة ما أسمته بالإرهاب، كما إنها أعلنت عن ضرورة تسوية الصراع بشقيه العربي والفلسطيني، ومسببات التغير البسيط في ذلك الوقت هو رغبة الإدارة الأمريكية بالحصول على دعم عربي في

1-انظر، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، ترجمة حسن حسن وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية)، 2005، ص ص614-615.

أفغانستان والعراق، في ظرف تعاني مشاريع التسوية الجمود، وكانت اتجاهات الشارع العربي تلاحظ تجاهل الولايات المتحدة للربط بين قضايا المنطقة وازدواجية تعاملها مع تلك القضايا،..

وبعد أحداث 11 أيلول، وبقصد تلافي أسباب إخفاق قمة كامب ديفيد عام 2000، وعدم إحداث إثارة واسعة من قبل المسلمين تجاه الولايات المتحدة، أعلنت الإدارة الأمريكية ان هناك ضرورة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. ورافقه فتح مجال لادوار أخرى موازية ومنها الدور الأوروبي وآخر للأمم المتحدة للمشاركة بعملية التسوية.

ولما زاد تورط الولايات المتحدة في المنطقة في أعقاب احتلال العراق، طرحت خطوات متتابعة لتسوية الصراع ولإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة تحت مسمى خريطة الطريق، وإزاء عدم استجابة الدول العربية والفلسطينيين مع أطروحات خريطة الطريق الأمريكية كونها كانت تفرض وجوب تجاوز المرجعيات السابقة كشرط في التسوية، اتجهت إلى أشراك اللجنة الرباعية، وإعادة صياغة بعض جوانب مشروع خريطة الطريق الذي طرح رسمياً عام 2003، وكان هدفه التسوية وإنشاء دولة فلسطينية خلال مدة زمنية محددة. وبالفعل بدأت مفاوضات في إطار هذه المبادرة، إلا إنها لم تصل إلى تحقيق غاياتها أو تحريك الجمود في مفاوضات التسوية مما جعلها تتعرض للجمود والتوقف. فمثلا، في العام 2006 تصرفت الولايات المتحدة بشكل مغاير لخطابها السياسي، فخطابها يدعو إلى حق الشعوب في اختيار حكوماتها، وهي قد شجعت الفلسطينيين على ذلك، لكن عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وأصبح لها حق تشكيل الحكومة، لم توافق الولايات المتحدة على التعامل معها، ودعت الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى إعلان التزام بثلاثة مبادئ اشترطتها اللجنة الرباعية، وهي: الاعتراف بإسرائيل، ووقف المقاومة المسلحة، والقبول بالتفاوض الثنائي مع الدولة العبرية حول موضوع اللاجئين وأراضي العام 1967 والقدس بعيدا عن القرارات الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات. وتحركت الولايات المتحدة عبر أكثر من مسار، وأهمه: فرض عقوبات وعزل لحكومة حماس، ودعوة الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل، وانتهت تلك السياسات إلى إسقاط حكومة حماس عام 2007، ثم اتجهت إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام لبحث القضية الفلسطينية وهو ما تم في انابوليس في تشرين الثاني عام 2007.

والملاحظ، ان خريطة الطريق، ولقاء انابوليس، وما تم في إطارهما من مفاوضات لم تستطع ان تحرك مفاوضات التسوية. واستجد في العام 2008 جديد في الموقف الأمريكي، ففي ظرف جدد الرئيس الأمريكي جورج بوش تأكيده على ضرورة قيام دولة فلسطينية، إلا انه في المقابل أكد على يهودية دولة إسرائيل[1]. ومبدأ يهودية الدولة له عدة أبعاد، أهمها، في حالة تحققه، حق إسرائيل في طرد المتبقي من الفلسطينيين العرب من داخل إسرائيل،.. إلا ان عهده انتهى ولم تتحقق وعوده بإنشاء دولة فلسطينية.

ما تقدم، كان مقدمة لتصاعد تطورات الأحداث على الأرض الفلسطينية وتحديدا في قطاع غزة بعد انقطاعه عمليا عن الضفة الغربية، ومحاصرته، مما يسر على إسرائيل مهاجمته نهاية العام 2008، والذي تضاربت الآراء بشان مدى مشاركة قوى فلسطينية في السلطة في التحريض عليه، أو العلم بحدوثه وعدم الاعتراض عليه، وخلاله كان موقف الولايات المتحدة مميز فهي لم تدنه ولم تدعو لوقفه.

وبعد تولي الرئيس الأمريكي باراك اوباما مهامه، عين جورج ميتشل كمبعوث للسلام في الشرق الأوسط على نحو عكس وجود اهتمام ظاهر بتسوية هذا الصراع، ودعا في منتصف العام 2009 إلى ضرورة إقامة دولة فلسطينية، وكرر في أيلول 2009 وجوب استئناف المفاوضات وتسوية قضايا الوضع النهائي، بيد ان جملة من القضايا لم تجعل وعود اوباما تسير بذات السرعة مع سياسته، فقد كان الفلسطينيون بلا وسائل ضغط، كما ان الولايات المتحدة نفسها عانت من وطأة وضعها الاقتصادي الداخلي، وحدوث تحول في أولويات إستراتيجية اوباما من تسوية القضية الفلسطينية إلى حل الملف الأفغاني، ولم يحدث بعض التحول في الموقف الأمريكي إلا في العام 2010 عندما استقرت الولايات المتحدة انه من الضروري حدوث بعض التقدم في ملف المفاوضات بقصد نزع الورقة الفلسطينية من يد إيران، التي وجدت في تجاهل الدول العربية لها بل ومشاركتهم في عزل حركة حماس عن محيطهم العربي فضلاً عن عدم جدية الولايات المتحدة وإسرائيل في تسوية قضايا

1-محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، 2009، ص ص205-206.

الصراع فرصة لنفوذها إلى القضية الفلسطينية، ومن ثم زادت أوراقها الضاغطة في المنطقة[1].

ثالثا، الولايات المتحدة والتزام إسرائيل في مشاريع التسوية

الملاحظ، أنه طوال العقود السابقة قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم الدعم المتواصل لإسرائيل في كافة مفاصل وحلقات صراعها مع العرب، وهي لم تخف ذلك بل أظهرته في سياساتها العملية. وقد يطرح رأي مفاده ان السياسة الأمريكية سعت إلى تحقيق السلام في المنطقة منذ تقديمها لمشروعها القاضي بضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع؛ المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران 1967، ومروراً باتفاقية كامب ديفيد 1979، التي أنهت صراعاً مسلحاً متواصلاً بين مصر وإسرائيل، وإنها عمدت إلى أن تكون الراعي لعملية التسوية. لكن إعادة القراءة التاريخية للدور الأمريكي تبين عدة حقائق[2]، ان السياسات الأمريكية هدفت إلى إخماد المطالب الفلسطينية، وإرضاء جماعات الضغط الصهيونية، وتثبيت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية. وإذا ما راجعنا مرجعية قرارات الأمم المتحدة ومؤتمر مدريد 1991، واسلوا 1993 وغيرهما، سنراها تشير إلى ضرورة تحقيق تسوية شاملة، لكن المنهج الأمريكي في التعامل مع قضايا التسوية انتهى بتلك المرجعيات إلى أدنى المراتب، إذ حول الصراع إلى مجموعة صراعات جزئية: أزمة مصرية–إسرائيلية، مشاكل حدود لبنانية–إسرائيلية، نزاع حدودي سوري–إسرائيلي، علاقات أردنية–إسرائيلية غير مستقرة، وعنف في العلاقة مع الفلسطينيين، والحاجة لضمان أمن إسرائيل،.. وهذا الأمر أفضى إلى عدم استقرار المنطقة برمتها، وأعطى لإسرائيل في الوقت نفسه وأعطاها القدرة على تسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة: الأرض مقابل السلام، الشرق أوسطية، بناء الثقة،.. لكن، هل كانت الولايات المتحدة جادة في ان تكون طرفا غير محايد في علاقات الصراع؟ أم إنها تعتقد ان ما تقوم به هو قضية تراعي مصالح كافة أطراف الصراع؟

تاريخيا، عدّ الصراع العربي–الإسرائيلي معضلة للسياسات الأمريكية، واختباراً دائماً لمدى صدقيتها في تنفيذ التزامات وإقرار حقوق متبادلة لأطرافه، وهذا ما يتضح عندما أظهرت الدعم لإسرائيل على حساب العرب. واليوم لم تختلف هذه السياسات، فمهام الوساطة التي قامت بها بين العرب، وبضمنهم الفلسطينيين من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة أخرى، تظهر تجليات الأحداث ان تلك المهام لم تكن تتجاوز التكتيك بهدف امتصاص زخم النقمة والسخط العربيين نحو الإدارة الأمريكية ونحو إسرائيل، فهي لم تقدم شيئاً مضافاً أو جديداً عن أطروحات الأخيرة وشروطها لاستمرار عملية التسوية: الأمن، ووقف العنف الفلسطيني، وبناء الثقة،... نقول بهذا التحليل لأن كافة تلك المهام لم تقدر على إعادة تأهيل مفاوضات التسوية، بل وأفرغت النتائج السابقة من مضمونها، خاصة اتفاقية اوسلو 1993، وحتى خريطة الطريق التي أريد بها إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ولم يكن الموقف الأمريكي، على لسان الرئيس جورج بوش الابن، من قبول لفكرة إنشاء دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل، بالمستوى المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية؛ كما سنرى. وهكذا، فالقول بوجود صحوة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع تلك، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، إذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي مضمونة التحقق، ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة. كما ان جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسة الأمريكية، أو على الكونغرس، أو في الرأي العام الأمريكي إزاء قضايا هذا الصراع.

وتجد الولايات المتحدة في إسرائيل أفضل حليف يمكن ان يضمن ضبط دائم للتفاعلات العربية والإقليمية، طالما ان التقلبات الممكنة والمحتملة التي تتعرض لها الأنظمة العربية تجعل من الصعب على الولايات المتحدة ان ترتقي بالعلاقة مع الدول العربية إلى مستوى الحليف الاستراتيجي الدائم، فكان سقف دعمها لإسرائيل غير محدود، واستغلت إدراك إسرائيل عدم قدرتها، بشكل مستقل، على مواجهة الدول العربية، على المدى الزمني المتوسط والبعيد، فكيانها هش وفقاً لاعتبارات الجغرافيا والسكان، وهذا ما يفرض عليها السير المستمر باتجاهين[3]:

1–محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، 2010، ص ص240–246.

2–حسن حمدان العليكم، السلام بين العرب وإسرائيل، دراسة استشرافية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، (الكويت: جامعة الكويت)، 1996، ص ص79–81.

3–خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع)، 2010، ص ص158–159.

أولهما، بناء مفردات القوة الذاتية، طالما أن فكرة تنفيذ اتفاقات سلام دائمة مع العرب شبه مستحيلة، والتقلبات السياسية في المنطقة يمكن ان تجعلها مجرد حبراً على ورق. ناهيك عن كون هكذا اتفاقات غير مرغوبة إسرائيلياً في اغلب الأحيان، فتطبيع العلاقات مع العالم العربي ليس بديلاً عن الإجراءات الأمنية. ويذهب ايهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، إلى القول "نحن لا نستطيع الانسحاب إلى حدود عام 1967،.. وسوف نصر على القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يحدث ابداً ان يجد اليهود أنفسهم منفيين ثانية من قلب تأريخنا ووطننا،.. إذ يجب ان يكونوا المستفيدين من السلام وليس ضحاياه"[1]، لذلك تعتبر تلك الإجراءات ترتيبات وقتية وعلاجات مرحلية ليس إلا،

وثانيهما، توفير متطلبات الأمن من الخارج، اذ تجد إسرائيل في اعتماد ثنائية الوكيل–الكفيل في توزيع الأدوار مع الولايات المتحدة ما يلبي تلك المتطلبات. لهذا فهي في وضع التلبية المستمرة لحماية مصالح الأخيرة في المنطقة العربية. بمعنى آخر، ان إسرائيل تعوض عن حاجتها في البقاء والأمن عبر العمل على تنفيذ التزامات، لصالح حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، اما كوسيلة هي ارتضتها أو كمحصلة وتحصيل حاصل لأفعالها[2].

وفضلاً عما تقدم من كون الولايات المتحدة ترى في إسرائيل حليف يمكن الوثوق به في المنطقة، يمكن ان نعزو أسباب العلاقات الخاصة جدا بين الطرفين لعدة تفسيرات منها[3]:

1–ان العلاقة تستند إلى العامل الثقافي، الذي يتحدد لدى البعض بعامل الديمقراطية وان إسرائيل دولة ديمقراطية، وآخرون يرونه يتمثل بعامل اعتقادي ديني متعلق بالترابط الذي يقيمه اليمين المسيحي في الولايات المتحدة مع إسرائيل،

2–وتوجد تفسيرات ترى ان إسرائيل ليست حليف يمكن الاعتماد عليه في رعاية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط فحسب، إنما هي أداة بيد الولايات المتحدة،

3–في المقابل، هناك من يرى ان إسرائيل وجماعات الضغط المؤيدة لها داخل الولايات المتحدة نجحت في توجيه السياسات الأمريكية بما يرضي مصالحها.

لكن، إذا كانت إسرائيل هي حليف يمكن الوثوق به أمريكياً، فلماذا تتدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر كلاعب إقليمي في المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي؟

ما يلاحظ على الموقف الأمريكي، انه لم يقف في يوم ما موقف حياد من قضايا الصراع، سواء ما كان منه في وقت الحروب العربية–الإسرائيلية أو في أوقات ما أطلق عليه بنهج التسوية، فهي تتدخل بمختلف الوسائل والأساليب بقصد ضمان تفوق إسرائيل، ويسعف في هذا حجم التغلغل الإسرائيلي في دوائر صنع السياسة الأمريكية[4]. والبعض قد يفسر الارتباط الخاص هنا كون ما يصنع من سياسات أمريكية في المنطقة قائم على حجم التأثر الذي يتعرض له صانع القرار في الإدارة والكونغرس الأمريكيين، وداخل مراكز الأبحاث التي تعد صانعة مهمة للسياسة الأمريكية[5]. ورغم ذلك التأثير، إلا انه حدثت انتقالة مهمة في التفكير الأمريكي في التعامل مع قضايا المنطقة، فالعلاقة الأمريكية–الإسرائيلية انتقلت من دعم الولايات المتحدة (حق) إسرائيل بالوجود، إلى كون إسرائيل ذخيرة أمريكية أساسية في الحرب الباردة، إلى توثيق العلاقة في فكر وسلوكيات البلدين، فالولايات المتحدة لم تتدخل مباشرة لمساعدة إسرائيل في مسألتي حزب الله أو حماس إلا إنها دعمتها، لكن اليوم، باتت إسرائيل قادرة على التصرف بشكل منفرد في إطار المصالح التي تعنيه في المنطقة. ويضيف وزير خارجية الولايات المتحدة السابق جورج شولتز، ان من أسباب وجود اللوبي والدعم

1–نقلاً عن عدنان كنفاني، قضايا، صحيفة الحياة اللندنية، 12 تموز 2001، ص8.

2–انظر، دافيد رودمان، ديناميات الوكيل–الكفيل، رسم خريطة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ترجمة هالة سعودي، سلسلة ترجمات إستراتيجية، العدد 17، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، 1998.

3–غريس هالس، يد الله، لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل إسرائيل؟ ترجمة محمد السماك، (القاهرة: دار الشروق)، 2001، ص ص86–93.

4–الواقع، ان الدعم الأمريكي لا يتعلق بالمواقف السياسية فحسب، إنما شمل دعم اقتصادي، وسياسي، بل وشجعت الولايات المتحدة على تستر إسرائيل على أنشطتها النووية، ينظر مثلا،

The Joint Operating Environment (JOE), Challenges and Implications for the Future Joint Force, United States Joint Forces Command, Center for Joint Futures, 2008, pp:11-22.

5–ينظر، دينيس روس، القيم المهمة، السياسة الخارجية تشكلها القيادات والأحداث وليس اللوبيات، في، لورانس ديفيدستون، وآخرون، إعادة التفكير في العلاقة الإسرائيلية–الأمريكية، ترجمات إستراتيجية، العدد 36، (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)، كانون الأول 2007، ص ص22–24.

لإسرائيل داخل الولايات المتحدة هو ان:" نظام الأخيرة هو نظام مفتوح. والقول ان الجماعات اليهودية مؤثرة ونافذة في الولايات المتحدة أمر صحيح، إلا ان الفكرة القائلة بان هذه الجماعات تملك أي شيء من نوع أجندة متماثلة، وبان السياسة الأمريكية في إسرائيل والشرق الأوسط هي نتيجة هذا النفوذ هو وببساطة أمر خاطئ. وسبق للولايات المتحدة اتخاذ قرارات سياسية لم ترض الجماعات اليهودية النافذة، ومنها فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ثمانينيات القرن الماضي، ومبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية،.. إنما موقف الولايات المتحدة لا ينبع من ضغط سياسي أو نفوذ إنما من اعتقاد قادته ان دعم إسرائيل هو أمر سوي وسليم سياسيا وعادل أخلاقيا. وفي المحصلة، تتصرف الولايات المتحدة وفقا لمصالحها الخاصة وهي المسئولة عن السياسات التي تتبناها وليس أي دولة أو لوبي أو جماعة مما يسعى أو يؤثر في السياسة الأمريكية"[1]. بمعنى آخر، ان الولايات المتحدة صارت ترى ان تدخلها ضروري لإعادة ضبط الخريطة الإقليمية في المناطق التي لها فيها مصالح حيوية، لهذا كان قرار تدخلها كلاعب إقليمي في قضايا المنطقة رغم وجود إسرائيل كحليف يمكن الوثوق به.

ويذهب حسن نافعة للقول انه صحيح أن العلاقة الأميركية–الإسرائيلية تنتمي إلى النمط التعاوني، إلا أنها، مع ذلك، لا تخلو من مظاهر صراع في بعض الأحيان، ومثالها وجود عمليات تجسس من طرف إسرائيل، غير أن هذا النمط الشاذ من العلاقة لم يعد في ما يبدو قابلاً للاستمرار لأسباب ثلاثة[2]:

1–أن الولايات المتحدة تغيرت أو في طريقها للتغير، والتغير الذي بدأت ملامحه تتبلور، نجم عن إدراك متزايد من جانب أجهزة صنع القرار والنخبة السياسية الأوسع بعجز القوة الأميركية عن الاستمرار في قيادة النظام الدولي لفترة طويلة، وذلك للأسباب الآتية:

أ–فشل الولايات المتحدة النسبي عسكريا في العراق وأفغانستان. فقد بنيت الإستراتيجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على افتراض أن القوات الأميركية المسلحة قادرة على أن تخوض بنجاح حربين متزامنتين في منطقتين مختلفتين، وهو ما لم تثبت صحته بعد أن تبين أن هناك حروباً يستحيل تحقيق نصر نهائي فيها بقوة السلاح وحده،

ب–تراجع واضح في جاذبية "نمط الحياة الأميركي" كنموذج يحتذى به على الصعيد العالمي. وكان النظام الأميركي قد نجح في صياغة نموذج للقيم ونمط للحياة تمتع على مدى عقود عدة بجاذبية قوية على الصعيد العالمي، إلا أن إدارة المحافظين الجدد في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن، والتي اتسم سلوكها باحتقار شديد لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، نجحت في تبديد هذا الرصيد المهم،

ج–أزمة مالية واقتصادية بلغت من الضخامة حدا فرض على الإدارة الأميركية في عهد الرئيس اوباما مراجعة أسس النظام الرأسمالي نفسه، خصوصاً في صورته أو طبعته الأميركية المتطرفة، والذي ظلت الولايات المتحدة تروج له وتتزعمه على مدى عقود طويلة، عبر السماح للدولة بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية.

د–إدراك متزايد أيضا بالعجز عن عرقلة صعود قوى دولية أخرى بدت طامحة للمشاركة في قيادة النظام الدولي، مثل الصين وروسيا الاتحادية والهند والبرازيل.

ولأن هذه التغييرات تبدو عميقة إلى الدرجة التي تفرض على الولايات المتحدة إعادة النظر في خريطة تحالفاتها الدولية، فمن المتوقع أن تدفع في اتجاه السعي لإعادة صياغة العلاقة الأميركية مع القوى الحليفة والنظم التي لها بها مصالح تؤثر على وضع الولايات المتحدة الدولي ومنها العلاقة مع إسرائيل على أسس جديدة ترتكز على تغليب المصلحة الأميركية أولا.

2–وأن إسرائيل بدورها في طريقها للتغير، والتغير الذي طال الساحة الإسرائيلية يتمثل بتراجع دور اليسار الإسرائيلي في صياغة مستقبل المشروع الصهيوني. ومن المعروف أن هذا

1–جورج ب. شولتز، أسطورة اللوبي الإسرائيلي، أوراق إستراتيجية، الناشر: (Research Services Group)، 9 أيلول 2007.
http://www.ipileb.com/modules.php?name=News&file=article&sid=253
ويؤيد هذه الرؤية، مارتن كرايمر، المصلحة الأمريكية، ظرف واقعي بالنسبة للتحالف الأمريكي–الإسرائيلي، أوراق إستراتيجية، الناشر: (Research Services Group)، 21 تشرين الثاني، 2006.
http://www.ipileb.com/pdf/SP/usa/SP17.pdf
2–النقاط الثلاث بتصرف عن، حسن نافعة، إلى أين تتّجه العلاقة الأميركية–الإسرائيلية؟، صحيفة الحياة اللندنية، 15 ابريل 2009.

اليسار الذي اتسم بسمات خاصة فرضتها طبيعة المشروع الصهيوني نفسه ولعب الدور الأكثر حسماً في تأسيس دولة إسرائيل التي راح يتعهدها بالرعاية إلى أن أصبحت تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لرسم سياسة خارجية مستقلة، كان يتبنى سياسة براغماتية تتحرك في إطار ما هو ممكن، وليس ما هو مرغوب، ما سهل من مهمة القوى الدولية والإقليمية الحليفة لإسرائيل، في رسم سياسة مرنة سمحت لها بتقديم أكبر دعم ممكن لإسرائيل مع تجنب الدخول في مواجهة مع الدول العربية في الوقت نفسه. لكن ما أن بدأ المشروع الصهيوني ينتقل من مرحلة بناء دولة "قابلة للحياة" إلى مرحلة بناء دولة إسرائيل الكبرى على كامل ارض فلسطين حتى بدأ عقد اليسار الإسرائيلي ينفرط ويتآكل تاركاً الساحة تدريجياً ليمين بدا أكثر قدرة وتأهيلاً على استكمال بقية أهداف المشروع الصهيوني. وهكذا، تمكن اليمين المتطرف من احتلال موقع القلب وبدأ تراجع اليسار وانسحابه نحو الهامش والأطراف، وهو ما كشفت عنه انتخابات العام 2009، بل إن حزب العمل نفسه بدأ يتغير من الداخل، خصوصاً بعد أن آلت قيادته إلى جناح يميني لم يتردد في المشاركة في حكومة يقودها كافة أجنحة اليمين الإسرائيلي،

3-وأن التغيير الحادث في البلدين يسير في اتجاهين متعارضين قد يستحيل التوفيق بينهما. وهكذا، يبدو ان التغير في البلدين جاء في سياق مختلف ويسير في اتجاه يبدو متعاكس تماماً، وسيكون من الصعب جدا على حكومة يمينية في إسرائيل تبني سياسة قابلة للتجاوب من قبل الإدارات الأميركية التي ستضع نصب عينها مصالح الولايات المتحدة بشكل مباشر، فحكومة نتنياهو-ليبرمان تضع على رأس أولوياتها: تصفية المشروع النووي الإيراني وحزب الله وحركة حماس، وليس لديها ما تقدمه للسلطة الفلسطينية وللفلسطينيين غير ما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بـ" سلام اقتصادي" لا معنى له، وتتبنى "إستراتيجية تستهدف إثارة الفتن الطائفية وشغل الدول العربية الرئيسية بصراعات داخلية تحول دون انخراطها في الصراع العربي-الإسرائيلي،.. ولأن سياسة كهذه تبدو متناقضة بالمطلق مع سياسة أميركية تسعى لتقليل كلف التزاماتها في المنطقة بدءا بالانسحاب من العراق والانفتاح على إيران والتحالف مع تركيا والاستمرار في اعتماد حل الدولتين كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، فسوف يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بين الدولتين على المدى البعيد. ولأنه ليس من المتصور في الوقت نفسه أن تسعى الحكومة الإسرائيلية للدخول في صدام مباشر مع الإدارة الأمريكية، فمن المتوقع أن تسعى أولا لاحتوائها بوسائل عدة، وفي سياق كهذا لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كانت السياسة الأميركية تجاه إسرائيل ستتغير، إنما حول متى وكيف؟

لقد أظهرت الولايات المتحدة ومعها الغرب دعما غير محدود لإسرائيل، ومن الصعب الاعتقاد بأن السبب الرئيسي وراء هذا الدعم هو ما بقي من الشعور بالذنب في ضمير الشعوب الغربية لاضطهادهم السابق لليهود، وليس من المؤكد أن دفع إسرائيل عن طريق تشجيعها الدائم-بالتسليح وتقديم الغطاء الدبلوماسي-على التوسع والعدوان على جيرانها، كان بالفعل خدمة لليهود المعذبين وتعزيزا لأمنهم. بالعكس، أن مثل هذا الدعم الذي تحول إلى تجنيد حقيقي لإسرائيل في الحرب على العرب، لا يمكن فهمه ولا تفسيره من خارج إطار الصراع والتنافس اللذين ميزا علاقات الغرب بالعرب والمسلمين عموما، التي كرست السيادة الغربية العالمية، في إبقاء العالم العربي تحت السيطرة الشاملة وتحت المراقبة، وحرمانه من فرص التكتل والتعاون التي يمكن أن تحوله إلى لاعب مستقل في المتوسط. وقد زاد من حدة هذا الصراع حيازة المنطقة على أهم احتياطيات الطاقة الهيدروكاربونية في العالم.

وخلال السنين القليلة الماضية، أظهرت الولايات المتحدة بوادر تغير في سياستها في عهد إدارة الرئيس اوباما (2009) تجاه القضايا العربية عامة، ويذهب برهان غليون للقول:" لا ندري إذا كانت هذه السياسة التصالحية الجديدة مبادرة شخصية من قبل الرئيس لا تزال تحتاج إلى التفاوض عليها بين الأطراف ومراكز القوى المختلفة في الإدارة الأميركية، أم أنها موضع إجماع؟ كما لا ندري إذا ما كان هذا الإجماع نتيجة استنتاجات نهائية بخطأ السياسة التقليدية تجعل منها مبادرة إستراتيجية، أم أنها انعطافة تكتيكية تهدف إلى امتصاص النقمة العربية والإسلامية ضد واشنطن وسياساتها المنحازة؟ لكن إذا كانت تعبر بالفعل عن اقتناع عميق لدى النخبة الحاكمة الأميركية بخطأ السياسات المعتمدة على القوة وسلبية نتائج تطبيقها في الشرق الأوسط، فهي تشكل خطوة أولى لكن خطوة مهمة على

طريق التغيير ووقف الانحدار وبداية عملية انتشال الشرق الأوسط من الهوة الخطيرة، السياسية والاقتصادية والأخلاقية، التي سقط فيها نتيجة تحويله إلى مسرح للنزاعات والحروب والمواجهات الدولية، وتهميشه في دورة الحضارة والتنمية والتقدم العلمي والتقني العالمية"[1]. وما يعطي مبرر لهذا الشك، انه ورغم كل ما ظهر من خطاب سياسي أمريكي يفيد بضرورة تسوية القضية الفلسطينية، ومراعاة مصالح العرب، إلا ان السياسة الأمريكية قد تعاملت مع قضايا الخلاف بتهاون غير مبرر، ومنها مثلا ما ستئول إليه قضية الاستيطان الإسرائيلي التي تكاد تنهي أي أمل بإقامة حل الدولتين، إنما سيصبح الفلسطينيون والعرب على واقعة ابتلاع إسرائيل لكافة أراضي فلسطين[2]. وهنا، اشرنا إلى قضية الاستيطان، كون الموقف العربي منه منبعه استمرار تقلص المساحات التي يقطنها الفلسطينيون، على نحو بات ينذر بالتحول إلى حالة شعب بلا ارض يمكن ان يقيم عليها دولته.

المبحث الرابع، الولايات المتحدة وخيار الدولة الفلسطينية

لقد تسبب القرار الإسرائيلي بمواصلة الاستيطان في عرقلة شبه دائمة للمفاوضات، ورغم الضغوط الأمريكية إلا ان المفاوضات توقفت في خريف العام 2010، واتجهت السلطة الفلسطينية ومعها الدول العربية إلى إعداد مسودة قرار يصوت عليه في الأمم المتحدة، يدين سلوك الاستيطان الإسرائيلي، وأكد رياض منصور، رئيس البعثة الفلسطينية الدائمة لدى الأمم المتحدة، ان:" مشروع القرار أصبح مشروع قرار رسمي وموجود في اللون الأزرق على وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، ويحمل توقيع (122) دولة، وهذا الرقم مرشح للزيادة،.. وحظي بتأييد ودعم (14) دولة في مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة،.. (وأضاف) التراجع غير وارد، وكل ما في الأمر هو تحديد متى التصويت،.. وليس ثمة حاجة إلى التسرع لأن من شأنه أن يأتي بفيتو أميركي سريع فتضيع الجهود هباء،.. الجهود مبذولة الآن لإقناع الأميركيين بعدم تعطيل القرار، وعندما يأتينا الضوء الأخضر بأنهم لن يعطلوا سنطرح مشروع القرار للتصويت،.. نحن نطمح إلى إقناعهم بالتصويت للقرار، ولكن في أسوأ الحالات لا نريدهم أن يستخدموا الفيتو، والاكتفاء بالامتناع، فبذلك يمرر القرار،.. وأجمع الكل على أن الاستيطان غير قانوني وغير شرعي وعقبة رئيسية في طريق السلام، وعلى إسرائيل إيقافه في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة،.. أما الولايات المتحدة فأكدت أن موقفها في قضية الاستيطان لم يتغير، لكنها لا تريد لمجلس الأمن أن يتدخل في هذه القضية بحجة أن الاستيطان هو قضية من قضايا الحل النهائي ويجب التعاطي معها بالتفاوض بين الطرفين المعنيين، وتخشى واشنطن من أن طرح القرار للتصويت سيحرجها في وقت لا تريد نقض القرار كي لا تتهم بالانحياز تجاه إسرائيل، في حين أفاد الناطق باسم الخارجية الأميركية، بي جي كراولي، علينا معالجة كل القضايا، من القدس إلى الحدود واللاجئين والأمن وقضية المستوطنات في إطار المفاوضات"[3].

لقد بدءنا بقضية الاستيطان، كون الهدف من التفاوض وعملية التسوية هو الوصول إلى حل الدولة الفلسطينية التي تراعي مصالح الفلسطينيين وعلى نحو لا تدفعهم في مرحلة لاحقة للمطالبة بحقوق أخرى سبق وان تأسست عليها دولة إسرائيل، وان عملية التسوية تسير باتجاه تقليص تحقق ذلك الهدف، ومن ثم سيكون الحديث عن حدود لدولتين غير واقعي، وستنتفي مبررات التفاوض وعلى الفلسطينيين التفكير ببدائل أخرى غير التفاوض للحصول على دولة، من قبيل[4]: شن حرب لتحقيق حقوقهم، أو الاندماج في دولة إسرائيل الكبرى، أو اللجوء إلى دول أخرى بوصفها أوطان بديلة، أو تأسيس دولة فلسطينية في أراض أخرى كما يطرح بعض الكتاب الأمريكان (خيار الأردن بوصفه وطناً ممكنا يستوعب الفلسطينيين).

1- برهان غليون، أوباما.. لا مهدي منتظر ولا أعور دجال، الجزيرة معرفة، 20 حزيران 2009.
http///www.aljazeera.net/NR/exeres/24B59928-6080-4315-A2D6-556E0357A7AE.htm

2- تجاوزت إسرائيل على الأعراف الدبلوماسية عندما أعلنت نيتها الاستمرار بالاستيطان في ربيع العام 2010، في أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إسرائيل ووجود خطاب أمريكي رسمي صريح بانتقاد استمرار عملية التسوية. ينظر، عمرو عبد المعطي، خبراء مجلس العلاقات الخارجية وقضية المستوطنات الإسرائيلية، تقرير واشنطن، العدد 251، 6 أبريل 2010.
http//www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1530

3- تقرير، مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة، لا مجال للتراجع عن مشروع قرار إدانة الاستيطان، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11743، 22 يناير 2011.

4- ينظر، خضر عباس عطوان؛ قحطان عدنان الجبوري، الصراع العربي الإسرائيلي، إعادة قراءة لفرض احتمالات الحرب، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية العدد 9، (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد)، حزيران 2009، ص ص27-44.

وهنا يطرح التساؤل الآتي: هل الولايات المتحدة مع إنشاء دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967، أو حدود معدلة عن حدود حزيران 1967؟ أم أنها مع خيارات أخرى في التعامل مع تسوية نهاية لقضية الفلسطينيين لا تطرح ضمنها خيار إنشاء دولة فلسطينية على أجزاء من ارض فلسطين التاريخية؟ ان الإدارة الأمريكية محكومة بجملة اعتبارات، أولها الداخل الأمريكي، فهذا الداخل يتأثر بالمصالح الأمريكية وكيفية حمايتها ويتأثر بضغوط جماعات الضغط والمصالح، وإذا كانت الأولى تعيق إنكار الولايات المتحدة حق الفلسطينيون في تأسيس دولتهم، فان الثانية تتيح دعما لإسرائيل من اجل إتمام سيطرتها على الأرض الفلسطينية. ومن جانب آخر، اعترف الكونغرس على ضم إسرائيل لمدينة القدس واعتبرها عاصمة لإسرائيل، وطالبا الإدارة الأمريكية في حزيران 1997 التأكيد على أن القدس يجب أن تبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل، وحظر التعامل مع السلطة الفلسطينية في القدس، ولم تعترف وزارة الخارجية الأمريكية بذلك بدعوى أنها لم تعترف بالقدس كلها كجزء من إسرائيل، واعتبرتها موضوعًا مطروحًا على طاولة المفاوضات[1]. ومن جانب ثالث، تجابه الولايات المتحدة بحقائق على الأرض مفادها ان إسرائيل تمسك بخيوط اللعبة، وتستولي على الأرض الفلسطينية، وتفرض تغييرا تدريجيا على تركيبة الأرض الفلسطينية عبر بناء متواصل للمستوطنات،.. والواضح، ان هذه الاعتبارات جعلت إدارة اوباما لم تخرج عن السقف الذي وضعته إدارة الرئيس جورج بوش الابن للمشكلة الفلسطينية. ان حلّ الدولتين، وهو حل صعب للقضية الفلسطينية لما يتضمنه من إنهاء مشكلة اللاجئين، وإنهاء كل مطالبة سابقة لحرب حزيران 1967، أي كل ما قام عليه الكيان الإسرائيلي، ثم ما ستسفر عنه المفاوضات الثنائية من ضم للقدس الكبرى إلى إسرائيل عدا الأجزاء التي تقوم عليها المقدسات في القدس القديمة، حيث ألمحت إدارة اوباما إلى ترتيبات دولية للإشراف عليها، في حين كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس قد تحدثت عن شطريْ القدس (والسقف هنا أعلى من سقف اوباما من وجهة نظر المفاوض الفلسطيني). أما بالنسبة إلى مختلف القضايا الأخرى المتعلقة بالدولة الفلسطينية والحدود والمستوطنات والجدار وطرق ربط المناطق التي يتواجد عليها الفلسطينيون كأغلبية، فقد تركتها إدارة اوباما كما فعلت إدارة بوش للمفاوضات الثنائية واتفاق الطرفين. وباختصار حلّ الدولتين يعني الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وهذا الحل ما زال غير ممكن عمليا. والاهم، ان الولايات المتحدة اتجهت إلى تفسّير حل الدولتين بقيام (دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية)، وزيادة (اليهودية) هنا ليست بلا معنى، فالشرط الأساسي لامتناع نتنياهو عن تأييد حل الدولتين يرمي إلى الضمان المسبق للاعتراف بيهودية الدولة من قِبَل الفلسطينيين. وظهر فارق بسيط بين إدارتي بوش وأوباما في ما يتعلق بالاستيطان، فالأولى طالبت بوقف النمو الاستيطاني بينما استمرت في المفاوضات الثنائية، أما الثانية فطالبت بوقفه قبل العودة إلى استئناف المفاوضات المتوقفة أصلاً، في المرحلة الأولى من خطابها لكن ما لبثت ان عادت إلى ذات نهج إدارة بوش، فالطرفان لم يمسّا جوهر الاستيطان باعتباره غير شرعي. يضاف لما تقدم، ان إدارة اوباما استمرت في التأكيد على خريطة الطريق وشروط الرباعية الدولية ونهج أنابوليس في إجراءات عملية التسوية، والمتضمن الاستمرار ببناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقيادتها لتكون قادرة على تصفية كل ما من شانه الإخلال بأمن إسرائيل، والتغير الحاصل هو في تكثيف الاتصالات غير المباشرة وعبر وسطاء، لتحقيق ما لم تستطع إدارة بوش تحقيقه في تعاملها مع حماس، بوصفها حركة غير منسجمة مع عملية التسوية[2].

وعلى صعيد العلاقة مع الدول العربية، وصف اوباما مبادرة السلام العربية بكونها "خطوة إيجابية ولكن غير كافية"، وطالب بأن يكون الاعتراف بإسرائيل بمجرد بدء مفاوضات التسوية وليس بعد إتمامها، كما كانت تطالب إدارة بوش؛ ومن هذه الزاوية يسجل على اوباما موقف أشد سوءاً من موقف إدارة بوش[3].

مما تقدم، يلاحظ ان إدارة اوباما قد سعت إلى تصفية القضية الفلسطينية عن طريق إلغاء حق العودة وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة والاعتراف بالقدس عاصمة لها، وإخضاع الضفة الغربية للمفاوضات، مما يعرّض أجزاء أساسية منها للمصادرة أو

1-رضوى عمار، الكونغرس يبحث عن دور في صراع العرب وإسرائيل، تقرير واشنطن، مصدر سابق.

2-منير شفيق، اوباما و"حل الدولتين" التصفوي، موقع الجزيرة المعرفة، في 2/ 7 / 2009.
http//www.aljazeera.net/NR/exeres/75BD15ED-1A45-4977-A3E1-08E6C0C829E8.htm

3-منير شفيق، اوباما و"حل الدولتين" التصفوي، المصدر نفسه.

المبادلة بأراض في صحراء النقب. فضلاً عن إيجاد قوى أمنية فلسطينية ترى في إسرائيل صديقاً أو حليفاً بينما ترى العدو في المقاومة والممانعة، وهي القوات المرشحة لأن تكون عماد (الدولة) الفلسطينية المرتقبة. لكن، هل يمكن فعلا تصور إمكانية قيام دولة فلسطينية ضمن حدود حزيران 1967، أو بحدود معدلة عنها؟

ان إسرائيل ترى في خيار الدولة الفلسطينية ضمن حدود حزيران 1967 المعدلة خيار ممكن التحقق، إلا انه لا يحضى بإجماع داخلها، فالإسرائيليين يطرحون عدة رؤى منها[1]:

أ-البعض يرى ضرورة تشكل الدولة اليهودية على ارض إسرائيل، بمعنى طرد الفلسطينيين العرب منها، وترك المناطق التي يتواجد عليها الفلسطينيون للفلسطينيين بضمانات دولية وإقليمية ضامنة لأمن إسرائيل، ومقايضة المستوطنات بهجرة فلسطينيو 1948 منها،

ب-والبعض يرى، ضرورة إكمال إسرائيل سيطرتها الفعلية على أراضي الضفة الغربية والقدس لإنهاء إمكانات بناء دولة فلسطينية على أي ارض لفلسطين التاريخية، وسيكون الحل للقضية الفلسطينية في واحد من خيارات أخرى بديلة، ومنها اندماج في الدولة الإسرائيلية أو هجرة إلى خارجها،

ج-والبعض الآخر يرى ضرورة ان يستوطن الفلسطينيون في الدول الأخرى التي هاجروا إليها أو سيهاجرون إليها،

د-والبعض الآخر يتحدث عن الوطن البديل للفلسطينيين على ارض أخرى،..

ومن بين الأطروحات المهمة في هذا الشأن هي رؤية شيمعون بيريز، فهو يرى:" إنني أعتقد أن حل الدولتين ليس هو الخيار الأمثل لهذا الصراع الطويل، لكنه الخيار الذي يمكننا تحقيقه. وحل الدولة الواحدة به من العيوب والأخطاء الجوهرية ما يجعله غير قابل للتحقيق على الإطلاق. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فليس من الممكن للشعب اليهودي أن يقبل ترتيبا يعني نهاية وجود الدولة اليهودية. ومن وجهة النظر الفلسطينية، فليس من المقبول حرمان الشعب الفلسطيني من فرصة تقرير مصيره القومي. ويرى مخالفو حل الدولتين أن غزة والضفة الغربية صغيرتان، ولا يمكن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فيهما. لكن ذلك هو ما سوف تكون عليه الحال مع حل الدولة الواحدة كذلك، حيث ستكون هناك دولة تبلغ مساحتها (24,000) كيلومتر مربع وتمتلئ بعدد من السكان يزيد على (10 ملايين نسمة، بينهم 5,5 مليون يهودي و4,5 مليون عربي). وفي الوقت الذي قد يشكك فيه المتشائمون في حجم الضفة الغربية وغزة، فإن المتفائلين ينظرون إلى سنغافورة كمثال على صحة وجهة نظرهم،... إن طريق تأسيس دولة واحدة متعددة الأطياف طريق غامض لا تتضح معالمه تماما، وهو يعزز من احتمال تخليد الصراع.،.. إن صعوبات حل الدولتين تعد فلا تُحصى، لكنه يبقى الحل الواقعي الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ويرى معارضو هذا الحل أنه بعد تأسيس الدولة الفلسطينية، فإن الجزء الأوسط من إسرائيل سوف يكون ضعيفا تماما-ستة أميال فقط-بحيث لا يمكن ضمان أمن مواطني إسرائيل. وفي واقع الأمر، فإن ستة أميال سوف تكون مساحة قليلة لضمان الأمن الكامل، وهو الأمر الذي يعزز من اعتقادنا بأن أمن إسرائيل لا يتمثل فقط في الدفاع الجغرافي، ولكن في السلام كذلك. فالسلام يوفر بسط الجناحين، حتى لو كان الوسط هزيلا"[2].

أما الأطروحات الأمريكية تجاه حل الدولتين، فهي تدعو لذلك في خطابها السياسي، إلا ان السياسات المنفذة تقود لالتباس، إذ يكاد يضيق احتمال أو إمكانية نشوء دولة فلسطينية. وينتهي الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، إلى بلورة رؤية للحل في الأراضي الفلسطينية بالقول:" وقد وجدنا شعورا متزايدا بالقلق واليأس بين أولئك الذين يراقبون سرعة بناء المستوطنات والاستمرار في التوسع في بنائها، حتى إنها تتعدى على القرى ومنحدرات التلال وأراضي الماشية والمناطق الزراعية وبساتين الزيتون الفلسطينية. وهناك أكثر من (200) مستوطنة من هذه المستوطنات في الضفة الغربية، بل إن هناك توسعا مقلقا آخر يحدث في القدس الشرقية الفلسطينية،.. ويرى الفلسطينيون البائسون فرصة محدودة لانفراج أزمتهم،.. وقد رأينا اهتماما بنداء خافير سولانا الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، للأمم المتحدة بتبني حل الدولتين، وقد عرض سولانا اعتراف الأمم المتحدة بحدود ما قبل 1967 بين إسرائيل وفلسطين، والتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية المشاركة في القدس.

1-جيرالد شتينبرج، حزب الليكود ومعضلة حل الدولتين، حوار أجراه برنارد جورتزمان، تقرير واشنطن، العدد 200 مارس 2009.
http://www.taqrir.org/article.cfm?id=1209

2-شيمعون بيريز، منطقة واحدة ودولتان، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11033، 11 فبراير 2009.

وسوف تكون فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة... والبديل الأرجح للوضع الحالي هو حل الدولة الواحدة، وهو ما يبدو هدفا للقادة الإسرائيليين الذي يصرون على احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويفكر أغلب القادة الفلسطينيين الذين قابلناهم في القبول بحل الدولة الواحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. ومن خلال التخلي عن حلم الدولة المستقلة، فإنهم سوف يصبحون مواطنين مع جيرانهم من اليهود، ومن ثم يحق لهم المطالبة بحقوق عادلة في ظل الديمقراطية،.. وهم يدركون الاتجاهات الديموغرافية، وبشكل غير اليهود أغلبية ضئيلة في هذه المنطقة، وبعد عدة سنوات سوف يصبح العرب أغلبية كبيرة. ومن الواضح أن حل الدولتين هو الحل الأمثل،.. والبديل الأمثل للمستقبل هو التوصل إلى اتفاقية سلام يتعايش فيه الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي على الحدود بين دولتين ذوات سيادة"[1].

وهناك الرؤية التي تقدم بها جون بولتون، السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة، وتعتبر من الأطروحات المتشددة في واقعيتها، ويرى:" ان الفلسطينيين قد أسسوا أنموذجا للسلطة ثبت فشله، فهي لم توحد الفلسطينيين بل زادتهم انقساما، وساء الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وانفتح الفلسطينيون على قبول التأثير الإقليمي. وهذا ما يدعنا نتساءل عن السبب في استمرار الإلحاح على حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين حيث يتعايشان جنبا إلى جنب في سلام، كما يقال دائما. من الواضح أننا لا نحرز أي تقدم، بل إننا ربما نتراجع،.. (ان) السلطة الحالية فشلت، وأن أي حل يرتكز على أساس الدولتين يقوم على السلطة الفلسطينية، هو حل محكوم عليه بالفشل. فقد قتلت حماس الفكرة، بل إنها ترى أن الأرض المقدسة لا تصلح إلا لبعث واحد فقط. وبدلا من ذلك الحل، فإن علينا أن نفكر في التوجه نحو حل الدول الثلاث حيث يتم إرجاع غزة إلى السيطرة المصرية، ويتم إرجاع الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية. ومن بين المفارقات العجيبة التي نشهدها، أن صراع اليوم يجري على حدود ثلاث دول من المفترض أنها تنعم بالسلام. وبعمل الدولتين العربيتين على إعادة تمديد سلطتهما السياسية السابقة، فإن ذلك من شأنه أن يمدد رقعة السلام،.. إن المراقبين الدوليين، لا يستطيعون تحقيق ما هو ضروري، فنحن نرغب في دول حقيقية لديها قوات أمن حقيقية؛ وهنا على إسرائيل قبول بأدوار إدارية وسياسية من قبل مصر والأردن على قطاع غزة والضفة الغربية، وبهذا التقسيم سيتحقق الاستقرار لكافة الأطراف والاهم انه الخيار الأفضل للفلسطينيين من دولة اقتصادها وسيادتها وهميتان وتتألف من أجزاء غير مترابطة"[2].

ان الاستيطان، ومعضلة الأمن الإسرائيلي تجعل من إمكانية تحقق خيار الدولتين خيار تقل حظوظه، وعلى الفلسطينيين والعرب والولايات المتحدة تأكيد مواقفها فيما يخص خيار الدولة الفلسطينية. ويرى بعض الأمريكيين ممن شغل مواقع رسمية ولهم تجربة وعلاقة بتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، وشاركوا في إدارة مفاوضات فلسطينية–إسرائيلية في سنوات ماضية، ان تسوية القضية الفلسطينية يعتريها عدة معضلات، وقدموا عدة نصائح وملاحظات للرئيس اوباما في خريف 2010 حول السبل الكفيلة لإنجاح المفاوضات، وذلك من خلال تجاربهم الماضية وضرورة الإفادة من الأخطاء السابقة، ومن بين هؤلاء، مارتن إنديك، السفير الأميركي الأسبق لدى سوريا وإسرائيل ورئيس مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط بمؤسسة (Brookings Institution)، فقد أشار إلى أن المفاوضات غالبا ما تكون مصحوبة بنشاطات إرهابية لكسب نقاط محددة، وان تعزيز المفاوضات يحتاج إلى تشجيع وإبراز التعاون الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية، وأكد على ضرورة بدء المفاوضات بتحديد حدود الدولة الفلسطينية حتى يسهل تخطي عقبة تجميد أو استئناف البناء في المستوطنات، وان ضم أكبر عدد من الدول العربية إلى مسيرة المفاوضات هو من الأمور الغاية في الأهمية، وان تدخل إيران وأذرعها يسبب نتائج سلبية على المفاوضات. أما روب مالي، الذي شغل منصب مساعد الرئيس الأسبق، بيل كلينتون، فلفت نظر اوباما إلى مشكلة أساسية تواجه هذه المفاوضات وهي أنه على الرغم من الخلافات الكبيرة في مواقف الإسرائيليين، فإن نتنياهو يتمتع بإجماع قومي في إسرائيل، بينما الفلسطينيون ممزقون إداريا وتنظيميا، على الرغم من أنهم جميعا يؤمنون بالتسوية على أساس دولتين للشعبين[3].

1–جيمي كارتر، نظرة الكبار إلى الشرق الأوسط، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11244، 10 سبتمبر 2009.

2–جون بولتون، خيار الدول الثلاث، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10997، 6 يناير 2009.

3–تقرير، اوباما يطرح سيناريو المفاوضات وتناقضاتها في حديث مع رجال دين يهود، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11611، 12 سبتمبر 2010.

ورأى مارتن إنديك في مقالة بصحيفة (International Herald Tribune) يوم 24 شباط 2009، أن الوضع الناجم عن صعود اليمين في إسرائيل لا ينبغي اعتباره نهاية لحل الدولتين وخيار السلام في الشرق الأوسط وذلك لثلاثة أسباب[1]:

1-الأداء القوي الذي ظهر به حزب كاديما بزعامة تسيبي ليفني، وهو ما يعني عدم إمكانية تجاهل كاديما بالنظر لضعف الأغلبية التي يحظى بها نتنياهو في الكنيست، علما ان كاديما مع حل الدولتين،

2-رغبة نتنياهو نفسه في عدم الخضوع لسيطرة الأحزاب اليمينية التي قد تدفعه نحو استمرار التوسع في بناء المستوطنات ووقف جهود السلام، الأمر الذي قد يدفعه لصدام مع الإدارة الأمريكية مشابه للذي حدث مع إدارة كلينتون، خاصة وقد سبق لمبعوث السلام الأمريكي جورج ميتشل أن أعلن عام 2001 رفضه ليس فقط لبناء مستوطنات جديدة ولكن أيضًا لتوسيع المستوطنات القائمة،

3-إمكانية تقارب توجهات اوباما ونتنياهو من خلال أطروحات اليمين المتشدد بزعامة ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا، الذي يرغب في تقديم تنازلات للفلسطينيين في الضفة الغربية مقابل الحفاظ على إسرائيل كدولة لليهود، وإبقاء السيطرة على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية. وهذا التنازل قد يصل إلى مستوى مساومة: اعتراف فلسطيني-عربي بيهودية دولة إسرائيل مقابل السماح بتشكل دولة فلسطينية على حدود معدلة عن حزيران 1967، وتبادل السكان الفلسطينيون العرب في إسرائيل بالمستوطنات.

وأمام هذه الأطروحات، هل ستختار الولايات المتحدة دعم خيار إنشاء دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967 (أو المعدلة عنها)؟

المبحث الخامس، الولايات المتحدة ومستقبل التسوية

ابتداءا، إذا ما أريد حل القضية الفلسطينية بطريقة عادلة، فان الحال ينصرف إلى الاعتراف بوجود حقوق محددة لليهود (بحكم الأمر الواقع) وللفلسطينيين (وهي حقوق قانونية)، وعدم إنكارها[2]، ومن ثم تكون هناك احتمالات محددة للتسوية تتعلق بعدم تجاهل حقوق أيا من الطرفين.

ان المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية يكاد اليوم لا يتجاوز أربعة احتمالات:

1-قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، على ارض فلسطين التاريخية، ومهما كان سعة كل منهما ومهما كان خط الحدود الذي يفصل بينهما، المهم ان هناك اعتراف متبادل فلسطيني-إسرائيلي بكون الخط هو خط حدود دائم، ويفصل بين شعبين مستقلين، وهذا التقسيم سينهي المطالبات بالأرض وسينهي الحديث عن المستوطنات، وينهي الحديث عن قضية اللاجئين،

2-أو قيام دولة واحدة تضم كل أرض فلسطين التاريخية مهما كان الاسم الذي ستأخذه، وتضم في ثناياها الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمنح كلاهما حقوق مواطنة الدولة الممكن إقامتها، وهذا من شانه ان ينهي قضية الصراع العربي-الإسرائيلي من الأصل، كون الدولة الجديدة ستنشأ على أساس معيار المواطنة وليس على أساس عوامل التاريخ والدين والتفوق، وستحل تلقائيا قضايا الصراع المطروحة، ربما باستثناءات بسيطة تتعلق بقضية اللاجئين،

3-أو ان تبتلع إسرائيل كافة الأراضي الفلسطينية، وعندها لن يكون هناك ارض يطالب بها الشعب الفلسطيني، وسيكون الواقع فارضا على الفلسطينيين أما الاندماج ببلاد بديلة وهي أوطان اللجوء، أو الضغط على المجتمع الدولي من اجل تكوين وطن بديل خارج ارض فلسطين التاريخية ليعالج العالم قضية أخلاقية تسبب بها العالم الغربي،

4-أو ان تسقط دولة إسرائيل وتنتهي بفعل عربي أو بفعل فلسطيني وتظهر دولة فلسطين على كافة أرض فلسطين التاريخية، وهذا الخيار سينهي مأساة فلسطينية إلا انه سيخلق مأساة يهودية وكيفية استيعاب نحو (5.5 مليون) يهودي، هل سيتم ذلك ضمن الدولة الفلسطينية؟ أم انه سيتم تهجيرهم إلى بلدانهم التي هاجروا منها؟ وما هو مصير من ولد هو وأباه في ارض فلسطين؟[3]

1-نقلا عن، محمد علاء، هل تصطدم حكومة نتنياهو بإدارة اوباما؟، تقرير واشنطن، العدد (199)، 1 مارس 2009.
http//www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1205

2-مفيد عرنوق، أضواء على الصراع العربي-الإسرائيلي، (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع)، 1990، ص ص164-167.

3-ينظر، بيرنار غرانوتييه، إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة، ترجمة اللواء الركن محمد سميح السيد، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1984، ص ص67-

والواقع، ان كل من هذه الاحتمالات له ما يبرره، واحتمالات قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، اعتبر احد النتائج التي يؤمل ظهورها من توقيع اتفاقات السلام الفلسطينية–الإسرائيلية منذ اتفاق اوسلو 1993، بيد انه اجل النظر في هذا الموضوع حتى تنتهي الأطراف المعنية من علاج القضايا الخلافية اليسير حلها، واعتبر إعلان قيام دولة فلسطينية من بين قضايا الحل النهائي.

لقد عرف الصراع مبادرات عدة لتسويته وفقا لصيغ مختلفة، قد تبتعد أو تقترب من حقوق الأطراف ومصالحهم، ومن تلك الجهود خريطة الطريق التي تبنتها اللجنة الرباعية وقدمت بشكل رسمي إلى مجلس الأمن في 6 آيار 2003، وتستند في خطوطها الرئيسية إلى قرار مجلس الأمن رقم 1397 (2002)، الذي يذهب إلى إيجاد دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وامن، إلا أن من الواضح أنه لم يظهر التزام جدي بمضمونها. وتكاد دعوات التسوية لا تتعلق باللجنة الرباعية فحسب، انما ظهرت دعوات عدة للتسوية، ومنبهة لخطورة استمرار الصراع، وضرورة توفير بديل قابل للحياة للمعتدلين في المنطقة على كل من الجانبين الإسرائيلي والعربي، فمثلاً قال روبرت مالي مدير برنامج المجموعة في الشرق الأوسط: "بسبب الحالة النفسية المنتشرة في المنطقة وبين اللاعبين الدوليين الرئيسيين، فإن أي تحرك صوب التسوية سيكون صعب للغاية،.. (وأضاف) ولكن الهشاشة الشديدة للوضع والرغبة المتجددة للدول العربية البارزة لإيجاد طريق نحو السلام، تتيح فرصة مهمة للأفكار الجديدة لكي تبرز وليتم دفعها قدماً". وقال رئيس المجموعة السيد غاريث إيفانز: "بعد الفوضى التي سادت المنطقة، هناك شعور ملح إزاء إيجاد سلام شامل، وعادل، ودائم،.. (وأضاف) كما يوجد إدراك دولي عريض النطاق لما يلزم لحل الصراع نهائياً. بيد أنه توجب أن تضاء الشعلة بطريقة ما وأن تبدأ عملية جديدة جادة"[1]. لكن، هل الواقع مهيأ لقبول حل الدولتين بشكل جدي؟

إذا ما أتينا إلى الواقع الفلسطيني، نلاحظ: يوجد انقسام فلسطيني بين تيارين عريضين، ففي أعقاب فوز حركة حماس بالسلطة انقسم الشارع الفلسطيني بين مجموعتين بارزتين، مجموعة تؤيد مواقف حركة فتح، ومجموعة تؤيد مواقف حركة حماس، وتردى الوضع الفلسطيني تحت وطأة ضغط قوى المجتمع الدولي الفاعلة وحساباتها في عزل حماس، وزادت حالة الفوضى والانقسام، على نحو اشر إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية. كما لا يوجد اتفاق بين التيارين على التعامل مع القضايا العالقة (قضايا الحل النهائي)، ومن ثم عدم إمكانية تحقق حل الدولتين لان لا إجماع فلسطيني حوله[2]، وأتاح الاختلاف الفلسطيني فرصة لإسرائيل لكي تتملص من التزاماتها تجاه الفلسطينيين وتنطلق في مشروع إكمال تهويد الأراضي الفلسطينية وضمها ضمن ما يعرض بسياسة الاستيطان، وسياسة الاستيطان المستمر سيتسبب بإنهاء عملي لأي فرصة لقيام دولة فلسطينية.

أما على الجانب الإسرائيلي، فنلاحظ: ان موقف إسرائيل ينطلق من واقع قوة، بحكم ما تمتلكه من عناصر قوة وعلاقات مع الغرب داعمة لبقاء ولقوة إسرائيل، وان أي حل للقضية الفلسطينية لابد ان يكون على حساب قوة إسرائيل، فهو سيمكن الفلسطينيين من جانب ليكونوا دولة، كما انه سيأخذ جانبا من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل، والاهم ان إسرائيل على قاب قوسين من إكمال تهويد كافة الأراضي الفلسطينية، بسبب استمرار التهويد، وما زالت المواقف العربية والفلسطينية لا تشكل لإسرائيل تحديا يفرض إعادة موقفها بشان الدولة الفلسطينية، أو بشان قضايا اللاجئين الفلسطينيين،..[3].

---

85. وكذلك، عزمي بشارة، قراءة في احتمالات الحرب، غزة ولبنان وسوريا، موقع الجزيرة معرفة، 24 شباط 2010
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/68A84128-3787-44C7-8C00-9E89F4B07AB1.htm

1–نقلاً عن، تقرير، المجموعة الدولية للأزمات، نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، موقع المجموعة، في 2006/9/22.
http//www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4388&l=6

2–المجموعة الدولية للأزمات، الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية، التراجع عن حافة الهاوية (خلاصة وتوصيات)، تقرير الشرق الأوسط رقم (54)، 13 حزيران 2006، ص ص4–8.

3–يفترض البحث في شكل التسوية المقبلة للقضايا التفاوضية، القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات المائية والأمنية والاقتصادية، استجابة للمطالب الفلسطينية، ولمطالب العديد من الأطراف الدولية والإقليمية، من دون أن يعني ذلك البحث في تفصيلات هذه القضايا، أو في وضع جداول زمنية. وتفيد التجربة التفاوضية برفض إسرائيل تدخل أي طرف في شأن مفاوضاتها مع الفلسطينيين، لكي لا تتواجه مع تدخلات تجد أنها لا تتلاءم مع تعريفها لأوضاعها ومصالحها. وفي كل ذلك كان الفلسطينيون عرضة لاستفراد إسرائيل، وتحت رحمة ابتزازاتها، فهي التي تقرر ما تعطيه وما لا تعطيه، وما تبحثه وما لا تبحثه في المفاوضات، فليس ثمة مرجعية قانونية أو دولية، بالنسبة إلى إسرائيل. واستطاعت إسرائيل تحويل عملية التسوية إلى متاهة يصعب التحرك في دهاليزها، كما يصعب الخروج منها، فالتسوية التي يفترض أنها تتطلب إنهاء الاحتلال للضفة والقطاع، إذ بها تتطلب مئات الصفحات من اتفاقات ومذكرات وبروتوكولات، ومئات المفاوضين، والجلسات التفاوضية الطويلة، الثنائية والمتعددة والدولية، وبالنسبة إلى الأراضي

أما على الجانب الأمريكي، فنلاحظ: ان المصالح الأمريكية في المنطقة العربية تجد ضمانتها في قوة إسرائيل وليس في مواقف العرب، وان قيام دولة فلسطينية لا يمكن ان يحقق للولايات المتحدة سوى خفض في معدلات الصراع، ولن يحقق أو يؤثر على مصالحها في المنطقة، كما ان مواقف التيارات الأمريكية الضاغطة هو مع دعم لا محدود لإسرائيل، ولا يتوقع حدوث تغير خلال الأعوام القليلة القادمة.

ما تقدم، لا ينف ان هناك عددا من الأرصدة التي تطرح لتجعل خيار تسوية تقوم على فكرة الدولتين خيارا ممكنا، وهي[1]:

أ-أن استطلاعات الرأي العام تشير بوضوح إلى أن الغالبية من الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي تؤيد التوصل إلى صفقة سلام، إذا ما تم حل المسائل المعلقة بين الطرفين،

ب-أن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يفكران في تعامل جدي مع معضلات الجغرافيا والديمغرافيا، وكلاهما يقودانهما إلى حل الدولتين،

ج-أن القيادتين تريدان حلا يتضمن السلام كنوع من الرؤية طويلة المدى، وحتى داخل حركة حماس من هم على استعداد لهدنة طويلة مع دولة إسرائيل،

د-شهدت المنطقة تصعيد خطير في تموز-آب 2006، تمثل بالهجوم الإسرائيلي ضد لبنان، وكذلك استهداف عمق إسرائيل بالصواريخ. وكان يمكن للتصعيد أن يتطور نحو استهداف الصناعة الكيميائية أو المناطق كثيفة السكان في تل أبيب وحيفا، أو إذا أسفرت الغارات الإسرائيلية عن أعدادٍ كبيرةٍ من الإصابات، أو إذا حدث هجومٌ بريٌّ كبير، أو إذا اتسعت الحرب لتشمل سوريا وإيران، هذا ما جعل الحل السياسي للأزمة في فلسطين أولويةً ملحّة. وليس من شأن الانتظار والأمل في أن تفضي العمليات العسكرية إلى تحقيق أهدافها المزعومة أن يفضي إلى عواقب إنسانيةٍ مدمّرة فحسب؛ فمن شأن هذا الانتظار أن يزيد كثيراً في صعوبة جمع الحطام السياسي بعد وقف القتال[2]،

هـ-سعي المجموعة الرباعية الدولية لتطوير خطوات بناء الثقة واتخاذ خطوات إضافية فورية لوفاء الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالالتزامات السابقة، بما فيها الالتزامات المندرجة في إطار خريطة الطريق واتفاق التنقل والعبور داخل المناطق الفلسطينية، وذلك بغرض تهيئة مناخ إيجابي يفضي إلى إحراز تقدم نحو حل الدولتين. وعملت اللجنة الرباعية على استعراض دوري للتقدم المحرز نحو بناء مؤسسات فلسطينية ومناقشة سبل مبتكرة وفعالة لدعم المزيد من الإصلاح الفلسطيني، وتنمية اقتصاد فلسطيني، ومؤسسات الحكم التي ستشكل أساس دولة فلسطينية[3].

لكن، هل استفادت الولايات المتحدة من هذه الفرص في التوصل لتسوية للقضية الفلسطينية؟

إن إسرائيل هي التي عوّقت عملية التسوية، وتملصت من استحقاقاتها، على رغم كل الإجحاف الكامن فيها بالنسبة إلى حقوق الفلسطينيين، والانطباع بأن إسرائيل تلهث وراء التسوية، وأن هذه التسوية (على علاتها) مطلب إسرائيلي، يؤكد الطابع الملتبس والإشكالي للموقف الإسرائيلي، في هذه القضية. وما يؤكد ذلك ان أي حكومة إسرائيلية، لا العمل ولا الليكود ولا كاديما، استطاعت أن تحقق انجازات حقيقية للانفصال عن الفلسطينيين، وتمكينهم من الاستقلال وإقامة دولتهم المستقلة،

فقد باتت الضفة الغربية في اتفاقات أوسلو (1993) مقسمة إلى مناطق (أ، ب، ج)، وكل منطقة لها بروتوكول خاص بها، وهناك أراض فيها مصالح إسرائيلية أمنية أو مائية أو دينية. وبالنسبة إلى المستوطنات تصنّف إلى كتل استيطانية، ومستوطنات أمنية، وأخرى عشوائية، ومستوطنات شرعية وغير شرعية، من دون الدخول في إلى قضايا تبدو مستحيلة كقضيتي القدس واللاجئين. بمعنى إن إسرائيل تتعمد شراء الوقت، في حين تتضاعف أعداد المستوطنين والمستوطنات منذ انطلاق المفاوضات عام 1991، في الضفة الغربية والقدس، وتشييد الجدار الفاصل، الذي يعزل المناطق الفلسطينية ويطوقها من كل جانب، وينهي أي تواصل بينها. ينظر، ماجد كيالي، لمناسبة الدعوة للاجتماع الدولي.. خبرات المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وتعقيداتها. صحيفة الحياة اللندنية. 2007/10/21.

1-عبد المنعم سعيد، البدائل ليست أفضل حالا!، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10837 ، 30 يوليو 2008.

2-المجموعة الدولية للأزمات، إسرائيل/فلسطين/لبنان، الخروج من الهاوية (ملخّص تنفيذي وتوصيات)، تقرير الشرق الأوسط رقم (57)، 25 تموز 2006، ص ص3-6.

3-بيان المجموعة الرباعية بشأن اجتماع أعضائها الأساسيين، 23 أيلول/سبتمبر 2007.

http//www.un.org/arabic/news/focus/middle_east/quartet070923.html

وقدم منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، مايكل ويليامز، إحاطة لمجلس الأمن يوم 2007/7/25، عن الوضع في الشرق الأوسط، قائلا، "إنه وخلال الشهر الماضي برزت عدة تطورات سياسية هامة تمنح الأمل في دفع عملية السلام"، مشيرا إلى ازدياد اهتمام المجتمع الدولي وخصوصا اللجنة الرباعية وإسرائيل بالحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض بدلا من حكومة حماس. ينظر موقع أخبار الأمم المتحدة.

http//www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=7638#

بصرف النظر عن حجمها، ومستوى سيادتها. وسبب هذا التمنع حقيقة هو الخلاف بين الإسرائيليين على المقابل المتوجب انتزاعه من الفلسطينيين، ان بالنسبة لحجم الأراضي التي يمكن أن تنسحب منها، أو في شأن ماهية الحل المتعلق بقضايا القدس[1] واللاجئين والعلاقات المستقبلية الثنائية. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة، فإسرائيل في ظل حكومة شامير عارضت مؤتمر مدريد عام 1991، وهي شهدت مصرع واحد من أهم رؤساء حكوماتها، وهو اسحق رابين عام 1995 على يد متطرف إسرائيلي، كونه وقع اتفاقاً للتسوية مع الفلسطينيين. وعندما تبوأ بيريز مكانه لم يستطع الحسم في عملية التسوية، وتوجه نحو انتخابات مبكرة عام 1996، جلبت بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، حيث ضيّع ثلاث سنوات من عمر التسوية في التملصات طوال المدة 1996– 1999، وحتى عندما وقع نتنياهو مذكرة (واي ريفر) عام 1998، المتضمنة انسحاباً إسرائيلياً متفاوتاً من 13% من مساحة الضفة، اضطر تحت ضغط المعارضة للتوجه لانتخابات مبكرة أخرجته من الحكم. وبعده، جاء ايهود باراك الذي طلع ببدعة التحول للمفاوضات على قضايا الحل النهائي، قبل أن تفي إسرائيل بتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، في مراوغة منه للتملص من هذه الاستحقاقات، وتحميل المسؤولية للفلسطينيين. ومعلوم أن هذه السياسة، التي دعمت من إدارة بيل كلينتون، أدت إلى إطلاق مفاوضات (كامب ديفيد– 2) عام 2000، في ظروف غير مواتية للفلسطينيين، وبشروط وأطروحات إسرائيلية، ما أدى إلى تقويض الثقة بين الطرفين، ومن ثم تحول الفلسطينيين نحو الانتفاضة. وبعد ذلك جاءت حكومة آرائيل شارون ليحرر إسرائيل من استحقاقات اتفاق اوسلو، وحتى من تأثيرات خطة خريطة الطريق عام 2003، بدعوى الانتفاضة والمقاومة ومحاربة الإرهاب. ثم انتقل شارون في أواخر حياته السياسية إلى خطة الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة عام 2005. وبعد ذلك جاءت حكومة كاديما والعمل، على خلفية انقسامات وتحولات في حزبي الليكود والعمل، أدت إلى طرح هذه الحكومة فكرة الانسحاب الأحادي من الضفة الغربية (بحسب الرؤى الإسرائيلية)، ثم ما لبثت أن طويت اثر إخفاق حرب لبنان عام 2006[2].

ويترافق مع ما تقدم، ان الولايات المتحدة رأت أن استمرار مفاوضات التسوية من شانه ان يحد من الدور الإيراني ويحجم من تأثيره[3]. كما من شأنه دفع سوريا نحو التفاوض لتحقيق التسوية للصراع، وترى المجموعة الدولية للأزمات، إن مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا ستحدث تغييراً عميقاً في المنطقة؛ وعقد صفقة سلامٍ بينهما من شأنه إحداث تحولات جوهرية في المنطقة. واعتبرت النزاع بين إسرائيل وسوريا هو الأكثر تكلفة، وحالت دون تطبيع أوسع للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي وساعدت في إدامة التوتر الإقليمي الذي قد يتحول إلى نزاعٍ مسلحٍ آخر. وفي الوقت الذي قد تفضل فيه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إعطاء أولوية للمسار الفلسطيني قبل المسار السوري، فإن عدم الحركة على المسار الأخير سيعيق التقدم على المسار الأول، فسوريا لديها وسائل عديدة لتقويض المحادثات الفلسطينية–الإسرائيلية، سواءً عن طريق تشجيع حماس أو الجهاد الإسلامي للجوء للعنف؛ أو المهاجمة الشفوية للتنازلات الفلسطينية؛ أو عبر اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وإسرائيل، بالمثل، ما لم تعقد اتفاقاً مع سوريا، لن تستطيع تحقيق التطبيع مع العالم العربي–وهو هدف جوهري سيجد قادة إسرائيل أنهم إن لم يستطيعوا تحقيقه فسيكون من الصعب عليهم إقناع شعبهم بالموافقة على تنازلات تاريخية للفلسطينيين. وفي الوقت الذي كانت فيه معارضة رسمية واضحة في إسرائيل لاستئناف المفاوضات، فإنها أخذت تتضاءل بسرعة في أوساط كل من الشخصيات العسكرية والاستخبارية الكبيرة وفي أوساط المؤسسة السياسية، الذين أدركوا قيمة المسار السوري في مفاوضات التسوية، والمخاطر التي تترتب على تجاهله. وفي سوريا، ربما تكون الرغبة في محادثات قد تضاءلت–نتيجة للرفض الإسرائيلي المتكرر، وعدم رغبتها

1–ان مستقبل العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية يعتمد على تسوية قضية القدس، وتحاول إسرائيل بإجراءاتها أن تشدد من قبضتها على منطقة شاسعة في وحول المدينة لتخلق مدينة قدس أكبر بكثير ونحو أراضي الضفة الغربي وعزل القدس الشرقية. وإذا كان المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة جادين في الحفاظ على تسوية والعمل من أجل التوصل لحل قابل للحياة مبني على إقامة دولتين، فعليهم أن يتحدثوا بوضوح أكثر وبإصرار لوقف الأعمال التي تعرض ذلك الهدف للخطر. وإذا كان لذلك الحل أن يرى النور يوما ما فعليهم جميعا أن يكونوا واضحين فيما يتعلق بإلغاء التغييرات التي حدثت منذ بدء عملية التسوية على وضع المدينة. ينظر، المجموعة الدولية للأزمات، القدس.. برميل بارود (ملخّص تنفيذي وتوصيات)، تقرير الشرق الأوسط رقم (44)، 2 آب 2005، ص ص7–9.

2–ماجد كيالي، لمناسبة الدعوة للاجتماع الدولي.. مصدر سابق.

3–انظر، سيم ضاهر، رفض لمؤتمر أنابوليس أم لعملية السلام؟، الحياة اللندنية، 2007/10/21.

بالظهور في موقف المتسول–ولكنها استمرت في الدعوة للمفاوضات مع ذلك. الأهم من أي شيء أن المسئولين السوريين قدموا مؤشرات تبين أنهم سيستأنفون المفاوضات دون أية شروط مسبقة، وأن موقف البلاد إقليمياً وفي علاقاتها مع حماس وحزب الله وإيران سيتغير حتماً في أعقاب عقد اتفاقية سلام. بعبارة أخرى، من الممكن تحقيق ما تطالب به إسرائيل من تحييد التأثير الإيراني في الصراع، ولكن فقط كجزء من اتفاقية نهائية، وليس شرطاً مسبقاً لاتفاقية كهذه. وحتى مع افتراض أن سوريا مهتمة بمسار العملية نفسها أكثر من النتيجة فمجرد حقيقة تفاوض السوريين مع الإسرائيليين ستنتج تأثيرات ارتدادية في المنطقة، فالشروع في عملية سلمية سيؤثر على سلوك الحركات المسلحة الموالية لسوريا؛ فحماس وحزب الله ليستا مجرد أداتين للسياسة السورية ولكنهما متمرستان في قراءة الخارطة الإقليمية وسيكيفان سياستهما، على الأرجح، رداً على أي بوادر تغير في العلاقات السورية–الإسرائيلية. ونفس الشيء ينطبق على إيران، فليس من المحتمل لسوريا أن تقطع علاقاتها مع حليفتها المقربة منذ عقدين، ولكن سيتعين على إيران تعديل سلوكها عندما تواجه احتمال عقد اتفاقية سلام[1]، إلا انه جراء استمرار التصعيد في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة والغرب، وعدم تخلي سوريا عن موقفها في التسوية، دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض مستوى التوقعات بشان احتمالات التسوية الشاملة، سواء وفقا لما تريده إسرائيل أو وفقا لما تريده الولايات المتحدة.

وبعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس منتصف تشرين الأول 2007، للمنطقة اتضح عدم التوصل إلى نتائج مهمة بشأن تسوية قضايا الصراع، فوثيقة المبادئ التي كان من المفروض أن يتوصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون قبل لقاء انابوليس، انتهت إلى نتائج مخيبة للفلسطينيين، اذ جرى تسويق الولايات المتحدة لأفكار إسرائيلية تسقط قضية اللاجئين ولا تطالب بوقف الاستيطان، وتترافق مع سقف زمني وليس جدول زمني. وحجة الولايات المتحدة آنذاك هي ان الحكومة الإسرائيلية في حينه بزعامة اولمرت ستسقط إذا أبدت مرونة في القضايا الأساسية وإذا وافقت على الجدول الزمني، وتزداد الصعوبات بكون السلطة الفلسطينية في الأساس تعاني من معضلة إقناع الداخل الفلسطيني بجدوى خيار التفاوض[2].

وإجمالا، ان الأفكار التي طرحتها الولايات المتحدة لتسوية الصراع، لم تتعدى الدعوة لإقامة مؤتمر دولي بشان التسوية، انطلق الأول في مدريد، وانطلق الأخير في انابوليس، وعقد لقاءات محدودة بين الفلسطينيين وبعض الدول العربية وإسرائيل، وتبني رعاية لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإرسال مبعوث دائم لعملية التسوية، بقصد المساعدة في إيجاد تسوية شاملة للصراع في المرحلة الراهنة، وتسوية القضايا الضاغطة والطارئة. وتتلخص رؤية الولايات المتحدة للتسوية بدعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة في العام 1967، مع الاعتراف بالأمر الواقع الذي حصل خلال السنين اللاحقة على العام 1967، مقابل دعوتها لجميع العرب بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات سلمية معها. وهذه الرؤية جرى التفاوض حولها بين إسرائيل والعرب عام 2000، وصادقت عليها جميع الدول العربية في آذار عام 2002. وقد أعربت أغلبيات عربية وإسرائيلية واسعة عن دعمها لهذا الاتجاه السلمي المفضي للأمن وعلاقات حسن الجوار بين بلدانها وإسرائيل.

وما تجابه به الولايات المتحدة في دعم أي نهج لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي متمثل بكون كافة جوانب الصراع هي شديدة التشابك والارتباط مع بعضها البعض، ما يجعل حل جانب منها دون الآخر أمراً مستحيلاً ومتعذراً، إلى جانب تصاعد في مستوى ونوع التحديات التي تجابه الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وإيران مما يصعب معه ترك الصراع العربي–الإسرائيلي على الغارب حتى ينفجر ويفلت تماماً عن السيطرة في هذه المرحلة التاريخية[3]. لهذا، اتجهت الولايات المتحدة إلى إعلان متزايد لتبني حل الدولتين من ناحية الخطاب السياسي، خلال السنوات القليلة الماضية، إلا إنها من الناحية العملية ما زالت لا تفرض على إسرائيل أي ضغوط من اجل تسهيل تسوية تقوم على حل الدولتين.

1–انظر، المجموعة الدولية للأزمات، استئناف المفاوضات الإسرائيلية–السورية (ملخّص تنفيذي وتوصيات)، موقع المجموعة، في 2007/4/10.
http//www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4758&l=6

2–هاني المصري، حصاد جولة رايس، وثيقة غامضة من دون جدول زمني، الحياة اللندنية، 2007/10/23.

3–هيلينا كوبان، نحو تسوية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن (ICAWS)، 2006/8/16.
http//www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/583.htm

ما تقدم، يدفعنا للقول، أن هناك احتمالات للفشل بالتوصل إلى تسويات أو اتفاق في إقامة دولتين، والمبررات التي يمكن الاستناد إليها هي[1]:

1-أن أطراف الصراع ما زالت ليست جاهزة داخليا لمفاوضات جادة لتحقيق تسوية:

أ-فلسطينياً، حيث الانقسام الأيديولوجي بين تنظيم فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة أقسى من الانفصال الجغرافي بين الضفة والقطاع؛ وسيظهر هذا الانقسام إذا ما مررت اتفاقات للتسوية تحت ضغوط، عند الاستفتاء عليها من قبل الشعب الفلسطيني.

ب-وإسرائيلياً، حيث الضعف بادي على حكومة نتنياهو نتيجة عدم وجود أغلبية وإنما اعتمادها على ائتلاف عريض اغلب مكوناته متباينة الاهتمام والاتجاه بشان التسوية، فإن الظروف غير ملائمة لاتخاذ قرارات صعبة، وكافة الأجنحة الإسرائيلية ما تزال تتراوح بين رفض السلام صراحة، أو عدم إطلاق موقف إيجابي واحد عن السلام يمكنه ان يحقق المصالح الفلسطينية.

ج-وبالتأكيد فإن الولايات المتحدة التي قدمت نفسها كجهة راعية للتسوية تمر بوضع سياسي دولي واقتصادي داخلي غير ملائم لتحقيق تسوية،

2-أن الفجوة بين الطرفين إزاء كافة القضايا الأساسية ما تزال واسعة خاصة ما تعلق منها بالقدس أو اللاجئين، بحيث يستحيل معها التوصل إلى إعلان مبادئ، فضلا عن اتفاق يمكن تنفيذه،

3-أن كلاً من المناخ الإقليمي والعالمي لا يبدو هو الآخر مواتيا لتبني تسوية متفق عليها، لأن العالم بات مرهقا من معضلات الشرق الأوسط، وعدم معرفة كيف يمكن تحقيق تسوية بين أطراف لا توجد لديها من الدوافع ما يكفى لإبرام اتفاق فيما بينها،

4-ولمن يفكر أكثر في تاريخ هذا الصراع فإنه لن يجد قيادات جاهزة ومستعدة للتعامل مع القضية الفلسطينية بأبعادها الكثيرة والمعقدة. وهناك جماعات كثيرة على الجانبين العربي والإسرائيلي ممن يعتقدون أن تحقيق السلام ليس مستحيلا فقط، بل أنه غير مطلوب لأسباب دينية وتاريخية.

ولكن المعضلة مع كل ذلك هو أنه يستحيل (على الفلسطينيين تحديدا) استمرار الأوضاع الراهنة والتي يبدو أنها البديل الوحيد المتاح حيث تسود حالة من اللاسلم واللاحرب.

الخاتمة:

لقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1-إن الصراع في أصله متعلق ببحث إسرائيل عن شرعية وجود في المحيط العربي،

2-إن قضايا الصراع الفلسطينية-الإسرائيلية تتداخل فيها الأبعاد التاريخية بالدينية، وحلها يتطلب تنازلاً من جانب الفلسطينيين، ومن جانب إسرائيل، لهذا تسعى إسرائيل لكسب أوراق مهمة على صعيد قضايا الحل النهائي: القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات،

3-ما زالت الولايات المتحدة طرفا غير محايد في علاقات الصراع،

4-ان سياسات إسرائيل تسير بمنحنى سينتهي إلى صعوبة إخراج دولة فلسطينية بفعل استمرار عمليات الاستيطان، ووصول الأراضي التي يمكن ان يتشكل عليها الدولة الفلسطينية إلى مجموعة جزر يتضاءل حجمها ولا رابطة بينها.

لقد بين البحث في متنه إن الصراع بشان مستقبل فلسطين في أصله هو صراع عربي-إسرائيلي، أكثر مما هو فلسطيني-

---

1-عبد المنعم سعيد، البدائل ليست أفضل حالا!، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، مصدر سابق.

إسرائيلي، وان بات يظهر وجود قضايا خلافية فلسطينية–إسرائيلية، فالصراع متعلق ببحث إسرائيل عن شرعية وجود في المحيط العربي. لكن، ما يثير اللبس هو كون إسرائيل تبحث عن شرعية في المحيط العربي، وتواصل مفاوضات التسوية مع السلطة الفلسطينية، إلا إنها في المقابل تعمل على كسب أوراق مهمة على صعيد قضايا الحل النهائي: القدس، والحدود، واللاجئين، والمستوطنات. بمعنى آخر، إنها تعطي انطباعا إنها غير جادة في مسيرة المفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية.

ومن جانب آخر، نفذت الولايات المتحدة عدت سياسات كونها طرفاً وسيطاً في علاقات الصراع العربي–الإسرائيلي، لكنها في المقابل، كانت تمارس سياسات الدعم غير المحدود لإسرائيل لكي تكون في موقف أقوى في علاقات الصراع، وبهذا تقدم مؤشرات كونها طرفا غير محايد ولا يمكنها أن تكون وسيطا نزيها حيال أطراف الصراع أو قضاياه، في أي عملية تسوية يمكن ان تقام.

ومن خلال مراجعة لمسار التسوية، سواء بعد العام 1991 أو بعد العام 2001، يلاحظ، ان أعمال الصراع تسير بمنحنى سينتهي إلى صعوبة إخراج دولة فلسطينية بفعل استمرار عمليات الاستيطان، ووصول الأراضي التي يمكن ان يتشكل عليها الدولة الفلسطينية إلى مجموعة جزر لا رابطة بينها، ومن ثم ستكون الأطراف المختلفة أمام احد الحلول: ابتلاع إسرائيل لكافة الأراضي الفلسطينية، أو تكوين دولة جامعة للفلسطينيين والإسرائيليين بإرادة فلسطينية–إسرائيلية مشتركة، أو إلحاق الضفة الغربية بالأردن وإلحاق قطاع غزة بمصر وإنهاء الصراع. والواقع، ان هناك اتجاه بات مطروحا ألا وهو اللجوء إلى خيار الدولة الواحدة وعدم التمسك بخيار دولتين (فلسطينية وإسرائيلية)، كونها ستكون قادرة على امتلاك عناصر دولة متجانسة جيبوليتيكيا، إلا إنها في المقابل تتطلب تضحية إسرائيلية بخيار التجانس ويهودية الدولة، بمعنى التضحية بواحد من أهم الأطروحات التي حارب من اجلها الإسرائيليون ألا وهو إقامة وطن لليهود. والمهم هنا، هو كيفية تعامل الولايات المتحدة مع هكذا فكرة، أي إمكانية تدخل السياسة الأمريكية بقصد ضمان تسوية للصراع، سواء كانت قائمة على فكرة الدولتين، وهو ما تدعو إليها في خطابها السياسي، أو بتكوين دولة واحدة جامعة للفلسطينيين والإسرائيليين لضمان استقرار أفضل للمصالح الأمريكية في المنطقة ككل، كون ذلك سينهي الصراع، أو بتدعيم تكوين دولة إسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية من خلال استمرار الاستيطان وهو ما تغض الولايات المتحدة الطرف عنه عملياً. وبذلك، يكون البحث قد اثبت فرضيته: طالما إن حجم التقاطع في مصالح أطراف الصراع العربي–الإسرائيلي المعنية لا يعين على إجراء تسوية تامة ترضي جميع الأطراف، فإن درجة الارتباط الأمريكي بإسرائيل لا تتيح توافر فرص لإجراء تسوية حقيقية تراعي مصالح كافة أطراف الصراع، إنما هي تتجه إلى إنهاء احتمالات قيام دولة فلسطينية من الناحية العملية، وتهيئ الأساس للا استقرار قد تشهده المنطقة خلال السنوات القادمة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن ان نقدم التوصيات الآتية:

1–تقتضي زيادة قوة الموقف التفاوضي العربي والفلسطيني إشراك أكبر عدد من الدول العربية في مفاوضات التسوية، وعدم تبني نهج التسوية الثنائية، ومشاركة الدول العربية الفلسطينيين في أية مفاوضات تسوية يتم اعتمادها،

2–اعتماد تحرك في مسارين لكسب أوراق إضافية في قضايا الحل النهائي: القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات، وذلك عبر التحرك في الأمم المتحدة وفي المحاكم الدولية،

3–ممارسة ضغط على الولايات المتحدة باستغلال حجم مصالحها في المنطقة، لكي يحدث تحول في موقفها نحو كونها طرفا محايد في علاقات الصراع العربي–الإسرائيلي،

4–ان غاية عملية التسوية هو حصول الفلسطينيين على حقوقهم، ويمكن لهذه الحقوق ان تتحقق في بدائل أخرى عن إنشاء دولة فلسطينية، مثلا اعتماد حل الدولة الواحدة التي تستوعب العرب واليهود في دولة مواطنة وتعايش، وهو خيار على الفلسطينيون عدم تجاهله.

والفصل بين السلطات مع التركيزعلى استقلال القضاء وحياده...والى غير ذلك مما تحفل به الكثيرمن دساتير حكومات الدول. وإنما العبرة تكمن في احترام الدستور وتوظيف المؤسسات ومزاولة الإجراءات بدرجة يعتد بها من الايجابية ومن الفاعلية ، ويقتضي ذلك سيادة ثقافة سياسية ديمقراطية تحتوي العديد من الخصائص ، منها احتواء الثقافات الفرعية والاعتراف بها وتعمل في الوقت نفسه على استنبات وترسيخ روح المشاركة الديمقراطية والانتماء بين أفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم العرقية والمذهبية والدينية والسياسية من أجل إرساء قيم ومبادئ الديمقراطية والتمهيد لبناء هياكل وبنى وأركان اصلاح سياسي ديمقراطي يؤمن بالمشاركة والتعددية والتداول السلمي للسلطة وحقوق المواطنة وتؤسس لها، وتلك قضايا لا تتم بقرار أني

آليات التحول الديمقراطي بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم (مداخل نظرية ونماذج مختارة)

المدرس الدكتور

المدرس الدكتور

زيد عدنان محسن(*)

(**)

المقدمة

اصبحت الديمقراطية، بعد تحولات دولية عدة منذ انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة كقطب اوحد وثورة الاتصالات التي قوضت حدود المرئي والمسموع ، مطلباً جماهيرياً حاملا لوعدود التغيير ، وضغطاً على الحكومات الشمولية التي تقلصت ادواتها بمواجهة العديد من الادوات الداخلية والدولية الرادعة لتعسف السلطة ، فبدء الحديث عن اصلاحات ديمقراطية . أن الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها ، فيها حكام ومحكومون لكن وجود مواطنين فيها يتوقف على مدى ديمقراطية هذه الأنظمة . لذلك يشار إلى النظام السياسي الديمقراطي بأنه ذلك النظام الذي يضمن لإفراد المجتمع كافة شروط المواطنة فهو يُسلم بحقوق الإفراد وحرياتهم الأساسية ، ويوفر لهم فرصة ممارستها على قدم المساواة من دون تمييز . إن العبرة في الديمقراطية وفي نظامها السياسي ليست مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات السياسية ، مثل وجود دستور يحتوي على نصوص تعترف بحقوق وحريات الإفراد ومستعجل بل تستلزم تحولا واصلاحا في البنى والهياكل التقليدية للدول الشمولية ووسائل لتقويم هذا التحول عبر معايير عدة .

لذلك سيتم البحث في هذه الدراسة عن ماهية النظام الديمقراطي وعملية التحول الديمقراطي ومؤشرات الاداء ، من خلال أولاً دراسة ماهية النظام الديمقراطي ، وثانياً عملية الآصلاح السياسي ، وثالثاً آليات التحول الديمقراطي ، ورابعاً مؤشرات الأداء الديمقراطي ، وخامساً قد خصص لعملية تقييم الأداء الديمقراطي في دول مختارة.

أولا:-ماهية النظام السياسي الديمقراطي.

النظام الديمقراطي مفهوم مركب ، إذ الديمقراطية تعبر عن النظام كصفة، والنظام هنا يشير إلى النظام السياسي الذي يعرف بأنه "مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"[1].

[1] **حسان شفيق العاني: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد 1986 ص 13-14.**

أمـا المعنـى الـواقعي لكلمـة الديمقراطيـة ارتـبط بفكـرة الانتخابات فإعطـاء (حق الانتخـاب) لجميـع أفراد الأمـة يجسد المعنى الواقعي للكلمة، إذن النظام الديمقراطي قائم على أساس الانتخاب السياسي والاختيار الجماعي الاجتماعي، لذلك تعرفه الموسوعة السياسية بأنه "نظام سياسي اجتماعي يقيم علاقة بين أفـراد المجتمـع والدولـة وفـق مبـدأ المسـاواة بـين المـواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"[1].

وهكـذا يجـري تحديـد مفهـوم النظـام الـديمقراطي بدلالـة اعتمـاده لآليـة حكـم تقوم علـى مبـدأ المشـاركة السياسـية وحريـة الـرأي وهذا مـا يميـز أنظمـة الحكـم الـديمقراطي عـن غيرهـا مـن الأنظمـة فطريقـة ممارسـة السـلطة وانتقالهـا فيـه تسـمح بمشـاركة الجمهـور وامتلاكـه المؤسسـات السياسـية اللازمـة لتمكيـنهم مـن المشـاركة . فالديمقراطيـة هدفها العميق هو أن تضيف للإنسان فـي الواقـع اكبـر قـدر ممكـن مـن الحريـة فـي الجماعـة ، عكـس الأنظمـة غيـر الديمقراطيـة التـي تتجاهـل الشـروط الـلازم توفرهـا لتذوق معنـى الحريـة . أي أن الذي يميز النظام الديمقراطي هو التكيـف مـع حركـة التفـاعلات فـي المجتمـع الـذي يعبـر عنـه، وتوجيـه هـذه التفـاعلات بمـا يحـول دون تصـادم المصالـح المتعارضـة للفئـات الاجتماعيـة المختلفـة ، أو طغيـان مصـالح احـدها علـى الأخـرى بالاعتمـاد علـى نظـام مؤسسـي يتسـم باستمرارية الثبات ، ونجاح الدولـة في أداء هذه الوظيفة يجعلها تمتاز بالقوة والشرعية . غير أن الديمقراطية لا تعبر عن حقيقة مؤسساتية فحسب بل على ثقافة سياسية لا يمكن أن تنشأ مالم يكـن هنـاك فهـم وأدراك للمجتمـع السياسـي ، بمـا هـو تركيبـة مؤسساتية ترمـي بالدرجـة الأولـى إلـى التوفيـق بـين حريـة الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية بذلك يكون للديمقراطية جانبين متمايزين عقلاً وعملاً:-

1.هو حقوق الإنسان أو الحريات العامة من خلال الضمانات الدستورية.

2.أن يكـون للنـاس صـوت مسـموع فـي أدارة دفـة الحكـم وأدراك لأهمية هذا الصوت أن يكون هناك ثقافة سياسية ديمقراطية.

فالديمقراطيـة لا تعبـر عـن مضـمون أيـديولوجي بقـدر تعبيرهاعن كونها نظاماً بالمعنى السياسي وكيف أن تحقيقها لا يكون إلا على حاملة نظام وحيد هي الدولة ، والديمقراطية نهاية مسار تطور الدولـة من الإكراه إلـى القانون[2]. أن مفهوم النظام الديمقراطي يأتي معبراً عن خصائص النظام الذي يعرف بأنه تنظيم اجتماعي سياسي اقتصادي ثقافي شامل يقوم على عدد من الركائز الأساسية ، منها ثبات النظام الدستوري والقانوني وتأمين الحريات العامة وتعميق الديمقراطية المنظمة وتجذرها من خلال أحزاب حقيقية متنافسة ، وبناء توافق يشمل فكرة التداول السلمي للسلطة واستبعاد إلية الانقلاب السياسي أو العسكري ، وقبـول المؤسسـة العسـكرية للسـيادة المدنيـة بصـورة مسـتقرة ، ومساهمة المجتمع عبر المشاركة السياسية بصورة منظمة . في العادة يجري التمييز بين أنظمة الحكم من ناحية كونها ديمقراطية أم غير ديمقراطية بدلالة إلية الحكم المعتمدة ضمنها . وينصرف مفهوم إلية الحكم للتدليل على الطريقة التي تجري بهاعملية ممارسة السلطة السياسية وانتقالها ضمن أطار النظام السياسي ، وهكذا يجري تحديد نظام الحكم الديمقراطي بدلالة اعتماده لإلية حكم تقوم على المشاركة السياسية الديمقراطية الواسعة ، فنظام الحكم الديمقراطي يختلف عن غير الديمقراطي بكون طريقة ممارسـة السـلطة السياسـية وانتقالهـا فيـه ، تسـمح بمشـاركة المـواطنين الواسـعة وامتلاكـه للمؤسسـات السياسـية اللازمـة لتمكينهم منها. وعليه فأن الفارق بين هذين النوعين من أنظمة الحكم ، يكمن باعتماد آلية الحكم ضمنها للمشاركة السياسية الواسعة من عدمها ، الأمر الذي يجعل المشاركة السياسية عنصراً تكوينياً بالنسبة لنظام الحكم الديمقراطي ، فآلية الحكم الديمقراطي تنطوي على العمل لتوفير المؤسسات السياسية وآلاليات التي تمكن المواطنين من المساهمة النشطة في بناء وعمل السلطة السياسية وذلك من خلال اعتمادها المعايير والأسس الآتية[3]:

1. تداول السلطة عن طريق الانتخابات العامة الحرة والسرية.

2. الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث مع التركيز على استقلال القضاء.

3. مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين إمامه ودعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة

---

[1] عبد الرحمن الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981، ص 75.

[2] احمد يوسف احمد وآخرون : ندوة عن "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر" مجلة المستقبل العربي ، العدد 276 ، شباط 2002 ، ص 121.

[3] حسين علوان البيج : التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة دراسات إستراتيجية جامعة بغداد ، العدد الرابع ، 1998 ، ص163 .

4. المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.

وفي داخل النظام الديمقراطي تنتظم العلاقة بين الأدوار المتمايزة التي يؤديها الإفراد بمعنى العلاقة بين من يتولى اتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة ، وبين المواطنين العاديين ، في أطار نمط من الممارسة السياسية يقوم على فسح أوسع مجالات المشاركة السياسية ويكون مؤطراً بقواعد ومعايير والآليات خاصة . أن ما يميز أنظمة الحكم التي استقر فيها النهج الديمقراطي أنها عادةً ماتكون مقيدة بدساتير دائمة مدونة باستثناء (الدستور البريطاني) ومستفتى عليها شعبياً ، يغلب عليها طابع الجمود النسبي حفاظاً على الثوابت التي تؤسس عليها الإجماع الذي يحقق استقرار المجتمع واستمرار قدرته على أدارة أوجه الاختلاف سلمياً ، فالدستور الديمقراطي هو القانون الأعلى الذي يبين القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها ، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقة بين هذه السلطات وحدود كل سلطة ورقابة احدها للأخرى ، تحقيقاً للتوازن بينها ، وينظم الدستور أيضا الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع لها الضمانات تجاه السلطة وبهذا الشكل ، تكون صلاحيات الحكومة محددة ومقننة ، في حين ينعم المحكومون بحقوق وحريات عامة يكفلها الدستور ولا تملك أي جهة المساس بها من دون مسوغ قانوني أن الانتظام الواضح في الأدوار السياسية التي يؤديها الإفراد داخل النظام الديمقراطي نفسه حيث تكون العلاقة منتظمة بين أولئك الذين يصنعون القرارات السياسية ويتخذونها ، وبين المواطنين العاديين من خلال عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي ، وتحديداً في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجموعة من المؤسسات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة[1]. ويتميز النظام الديمقراطي في أدارته للسلطة باعتماده أسلوب عد الأصوات بدلاً من إقصائها بمعنى انه يسمح بوجود أصوات معارضة لصوت الحاكم بشكل شرعي ومقنن وتمارس أصوات الطرفين(الحرب بواسطة السياسة) ، أي من خلال الحوار والنقد والاعتراض من دون اللجوء إلى العنف والإرهاب ، وبذلك يتحقق التعايش السلمي بين الطرفين القائم على الحلول الوسطى . وبطبيعة الحال أذا لم يفسح المجال للمعارضة لأن تمارس نشاطها بشكل سلمي وفق ما نص عليه الدستور ، وان لم تحصل على فرصتها في المشاركة في الحياة العامة فعد ذلك خروجاً عن القانون ، عندها لا يمكننا وصف ذلك النظام بأنه ديمقراطي ، ومن غير المتوقع من أن يطور بنيانه وآلياته لتبني النهج الديمقراطي بشكل صحيح[2].

وكذلك يتميز النظام الديمقراطي بالتوازن بين المؤسسة السياسية من جهة والمشاركة السياسية من جهة أخرى . فعندما ينجح النظام السياسي في تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية ، يصبح النظام السياسي في هذه الحالة نظاماً مشاركاً . لأن درجة المأسسة السياسية ترتفع نسبياً بالشكل الذي يسمح بأعلى درجات المشاركة السياسية . وبخلاف ذلك ، أي عندما يفشل النظام السياسي في عملية التكيف والتكييف بسبب أو لأخر ، فأنه يتحول إلى نظام جماهيري يعتمد أسلوب التعبئة على حساب المشاركة ، لذلك فأن مأسسة المشاركة السياسية تعد متغيراً جوهرياً يمكن على أساسها تحديد طبيعة النظام السياسي وتمييزه عن غيره من الأنظمة ، ومن دونها يمكن أن يختلط وصف النظام مع غيره من الأنظمة ، وبخاصة تلك الأنظمة التي تبدو ديمقراطية في شكلها ومظهرها الخارجي لكنها غير ديمقراطية في مضمونها وطبيعة ممارستها . أن النظام الديمقراطي عند (روبرت دال) مقارنة بغيره من الأنظمة السياسية الأخرى يتميز **بخاصيتين الأولى** ، اتساع حق المواطنة وشموله الجماعات كافة واتساع ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني .

والخاصية الثانية ، هي أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في عزل اعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة عن منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات ، ولقد لخص (دال) المتطلبات المؤسسية الواجب توفرها في النظام الديمقراطي (حكم الكثرة) ، كما يصفه في مجموعتين من المؤسسات ، تتعلق **المجموعة الأولى** بالانتخابات وتهدف هذه المؤسسات إلى ضمان قرارات الحكومة الديمقراطية وسياساتها تحت سيطرة

[1] إسماعيل علي سعد : المجتمع والسياسة دراسة نظرية وتطبيقية ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1983) ص348.

[2] سعيد زيداني : إطلالة على الديمقراطية الليبرالية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 13 ، العدد135 ، أيار 1990 ص 10.

مسؤولين يتم اختيارهم من خلال اقتراع عام دوري ونزيه يكون من حق كل من تنطبق عليه أهلية الترشيح أو يرشح نفسه للانتخاب ، ويكون من حق جميع المواطنين البالغين الذي يمكن عملياً اشتراكهم في عملية الانتخاب والتصويت فيه ، أما **المجموعة الثانية** ، فهي مؤسسات تكفل حماية الحريات العامة وتهدف هذه المؤسسات إلى تأكيد الحريات العامة ومنها حق التعبير والنقد البناء من دون خشية التعرض لعقوبة قاسية ، وحق الحصول على معلومات بديلة للمعلومات الرسمية ، وفي الوقت نفسه حماية مصادر المعلومات البديلة ، وحرية التنظيم المستقل نسبياً كحق إنشاء الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ، ولقد طرح روبرت دال خمسة معايير تشكل أساسا للممارسة الديمقراطية وكالاتي[1]:

1. المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات السياسية وبأقصى مدى ونطاق يمكن توفيره وبما يتضمنه ذلك من ضرورة المساواة في الفرص وتوافر الضمانات اللازمة للتعبير عن الاختيارات وكذلك الحصول على المعلومات المطلوبة والتساؤل عن الخيارات المتاحة.

2. المساواة في حق التصويت ووزن أصوات المواطنين في أطارعملية اتخاذ القرارات السياسية والمهمة خاصة كإقرار الدستور.

3. امتلاك متخذي القرارات المعرفة والمعلومات الكافية للوصول إلى القرارات السليمة ويتطلب ذلك المساواة في فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها والتحسب لاحتمالاتها ونتائجها وأفضلها خدمة للمصلحة العامة.

4. مشاركة الشعب الفعالة في تحديد واختيار المسائل والقضايا المطلوب اتخاذ القرارات بصددها ، وكذلك تحديد الوقت المناسب لتداولها ، بمعنى خضوع عملية تحديد جدول الإعمال والموافقة عليه بإرادة الشعب قبل البدء بمناقشته وعدم تركه لإرادة القلة.

5. اتساع نطاق المشاركة السياسية وشموله لكل الذين يمتلكون صفة المواطنة.

أن النظام الديمقراطي أطار سياسي وقانوني للممارسة السياسية لا ينطوي على تنظيم للسلطة السياسية ومزاولتها بمعنى المؤسسات التي تتكون منها والوظائف التي تؤديها والصلاحيات التي تحوزها والعلاقات فيما بين المؤسسات فحسب ، وإنما ينطوي على تنظيم لانتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية ، بمعنى القواعد والآليات والإجراءات التي تجري بموجبهاعملية إسناد السلطة السياسية وتداولها من قبل القوى السياسية ، وذلك تجسيداً للمشاركة السياسية الديمقراطية الواسعة التي يقوم عليها ويرتكز إليها هذا التنظيم في الوقت الذي يكرس الطابع الديمقراطي للممارسة السياسية يمثل الدالة المميزة للنظام الديمقراطي والتي تقيم الفصل بينه وبين غيره من أنظمة الحكم الأخرى.

ثانياً:-عملية الإصلاح السياسي الديمق راطي.

يأتي هذا المحور من الدراسة مركزاً على الإصلاح السياسي الديمقراطي مفهوماً ، ونظاماً يبشر بآليات جديدة للحكم تحل محل الآليات القديمة القائمة على الاستبداد وحكم النخب العسكرية والتي فشلت في خلق أنظمة دستورية تدار بمؤسسات قانونية تشرف على العملية السياسية وتضمن وجود تداول سلمي للسلطة . وهو ما تفتقد أليه اغلب الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة ، الأمر الذي جعلها أمام ضغط لم يسبق عليها مثله فقد فقدت شرعيتها النابعة من قبول المحكومين أو اعتمدت القسر وسيلة للاستمرار في الحكم . هذا الواقع افرز مطلب الإصلاح السياسي الديمقراطي الداعي إلى وجود انفراج سياسي كامل ، وإطلاق الحريات العامة وكفالة حقوق الإنسان واحترامها في ظل نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة منتخبة وقضاء مستقل وفاعل ، ودرجة عالية من المشاركة السياسية الديمقراطية ومنها مشاركة المرأة الفعالة.

هذا المعنى الإصلاحي يعبرعنه الكاتب الامريكي (شيلسنجر) حسب وجهة نظره ، بأن الإصلاح السياسي الديمقراطي يتمثل بتطبيق الديمقراطية ، فالديمقراطية ليست الشكل الأمثل للحكم فقط ، بل يرى أنها اليوم قيمة إنسانية عالمية..فهي تمنح الفرد كرامته ، وتنمي إنسانيته وتعزز إحساسه بالمشاركة ، وتجسد معنى الحرية والمسؤولية[2]. أي أن عملية الإصلاح الديمقراطي مرتبط بالحرية كونها تمثل قيمة إنسانية عليا وركناً أساسياً لحياة الشعوب . وهذا الطرح يأتي متناسقاً مع دعوات الإصلاح في العالم العربي والدول النامية ،

---

[1] **Robert Alan Dahl , Democracy and its Critics , New haven Yale university press 1989 , p.220 .**

[2] **ثامر كامل محمد : آفاق إستراتيجية ، (عمان : سلسلة بحوث يصدرها مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية 2001) ، ط1 ، ص180.**

والخيار المقترح لهذا الإصلاح هو الديمقراطية التي تقدم على أنها النموذج الأفضل للإصلاح الذي لم يعد ترفاً ثقافياً بل أصبح ضرورة حيوية خاصة بالنسبة للهذه الدول، فجميع الكوارث التي أصابتها بحسب الاصلاحيين ومزقت وحدتها مردها حرمان الإنسان من حرياته.

وفقاً لهذا المعنى فأن الديمقراطية تأتي مطلباً إصلاحيا يعبرعن ضرورة حيوية للخروج من الأزمة التي سببها فقدان الحريات العامة وهو سبيل استعادة النظم السياسية الحاكمة لشرعيتها .

أذن الإصلاح يعرف ، بأنه عملية انتقال ديمقراطي ينطوي على منهج التغيير وأدواته الوظيفية للانتقال نحو الهدف الديمقراطي ، وعملية الانتقال تقتضي قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة على حد سواء تعمل على أحلال النزعة النسبية في الوعي السياسي محل النزعة الشمولية ، ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء ، وتوفير بدل من ذلك آلية سلمية للتعبيرعن التناقض بين الإطراف حتى لا تجنح إلى تقويض الاستقرار ، محققاً بذلك أغلى هدف للديمقراطية وهو تحقيق الوحدة الوطنية في ظل الاختلاف وبناء تنمية سياسية ديمقراطية حقيقية[1].

بهذا المعنى فان مفهوم الإصلاح يتضمن تهيئة الأجواء للانتقال إلى مناخ ديمقراطي عبر وسيلتين . **الأولى** ، ترويج ثقافة الانفتاح السياسي ، وتسهيل المساومة والتسوية بين الحكام والمحكومين ، وكبح دور الايديولوحية الاستبدادية وتكريس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الأساسية تجاه المجتمع والأمة وخلق قنوات عمودية وأفقية بين النخب الحاكمة والجماهير . **الثانية** ، دعم النخب المناضلة من اجل الديمقراطية والإصلاح ، وخلق حالة التعدد داخل الوحدة الوطنية في ظل الاختلاف السياسي الذي ينشط سلمياً في ظل أطار قوانين وإجراءات ديمقراطية[2].

إذن الإصلاح الديمقراطي يعبر عن ثقافة تمثل الجهود المبذولة في سبيل الجمع بين الوحدة والتنوع وبين الحرية والتنمية والتوحيد ، عبر الدمج بين القواعد المؤسساتية والمصالح والثقافة الوطنية ، لا غبناً بذلك التعارض بين سلطة الأكثرية وحقوق الأقليات وبين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية . فلا يتحقق هدف الإصلاح ألا باحترام كل منهما للأخر فالديمقراطية لا تقوم على مبدأ الإقصاء ، فضلاً عن ذلك هنالك نقطة أساسية ترتبط بالإصلاح وهي انه ينبع من تأييد الجمهور ، فتأييد الجمهور في الدول غير الديمقراطية للقيم الديمقراطية هو جزئياً على الأقل رد فعل ضد الحكم التسلطي للممارسات القمعية ، أما تأييد المعارضة السياسية فيكون على الأغلب لاعتبارات نفعية قصيرة المدى[3].

وهنا يبرز المضمون الأساسي لمفهوم عملية الإصلاح كونها تعبرعن رغبة الجمهور بالحرية وحكم القانون واحترام مبدأ المساواة وتوسيعه للجمهور الذي يمتلك القوة عبر استخدام أصواته في الانتخابات لاختيار الحكومة . فالحاكمون لاشيء يسندهم سوى الرأي ولهذا فأنه على الرأي وحده تقام الحكومة ، فالديمقراطية هنا هي التي تكفل حرية الرأي ، وبذلك فأن الإصلاح الديمقراطي مفهوم يأتي معبراً عن حرية الجمهور في اختيار من يحكمه ضمن أطار شرعي دستوري ديمقراطي بعيد عن التسلط والإكراه.

ثالثاً:-آليات التحول الديمقراطي.

يتطلب الانتقال من نظام سياسي تسلطي إلى أخر ديمقراطي عملية (استنبات للديمقراطية) أي أن يكون الغرز أصيلا نابعاً من واقع المجتمع وغير دخيل عليه ، وعملية الاستنبات تتطلب قاعدة مجتمعية واقتصادية وثقافية وسياسية ليصبح المجتمع قابلاً للدخول في مجرى التطور الديمقراطي الذي ينطوي على قبول كل الإطراف الحاكمة والمحكومة بشروط العملية الديمقراطية كاملةً . ويقدم علماء السياسة أربعة مداخل للقبول بعملية التحول والإصلاح الديمقراطي ، آذ تشكل هذه المداخل متغيرات التفاعل للانتقال صوب الإصلاح الديمقراطي[4]:

1. مدخل التحول الاقتصادي – الاجتماعي ، ويتضمن ارتفاع مستوى التعليم ، واتساع حجم الطبقة المتوسطة ، وتعقد العملية الاقتصادية بحيث يصعب على الدولة إدارتها بمفردها وإشراك القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

---

[1] أمين اسكندر:المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد265 ، آذار 2001 ، ص171

[2] إسماعيل الشطي : خطوط عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 34 حزيران2004 ، ص105 .

[3] نعوم شومسكي : إعاقة الديمقراطية(الولايات المتحدة والديمقراطية)،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1998) ، ط2 ، ص401-402 .

[4] احمد يوسف احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص116.

2. مدخل الثقافة السياسية ، وجود ثقافة سياسية تشجع الحريات المدنية والسياسية ، وتقبل فكرة وجود سلطة محدودة وتساعد كثيراً على التحول الناجح.

3. القيادة السياسية ، قد لا تتوافر المتغيرات السابقة ولكن مع وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية وعملية الإصلاح يمكن أن تنقل هذه القيادات بلدانها إلى طريق الديمقراطية.

4. المدخل الدولي ، الذي يهيئ ظرفاً مشجعاً وتشجعياً وضغوطاً باتجاه عملية التحول الديمقراطي والإصلاح.

وقد قدمت ثلاثة أطروحات أساسية تفسر كيفية تفاعل هذه المداخل للانتقال بالمجتمع صوب الديمقراطية[1]: **الطرح الأول ، (الإستراتيجية العقلانية)** ، ينظر إلى الديمقراطية بصفتها الحصيلة التي تنشأ من التفاعل الاجتماعي بين جماعات وإفراد لهم مصالح وقيم يحاولون تحسينها باتخاذ خيارات معينة ومتابعة إستراتيجية معينة ، وهذا الطرح يفسر التفاعل بين المدخلين الأول والثالث ويأتي مفسراً للآلية الأولى للإصلاح الديمقراطي.

الطرح الثاني ، ويسمى الطرح العملي وهذا الطرح يعتمد نظرية سوسيولوجية تنظر إلى الديمقراطية بصفتها النفسية الممكنة لمتطلبات عملية بناء هيكلية مسبقة فضلاً عن نظريات التحديث والثقافة السياسية والإيمان بالتطور التدريجي ، وهذا الطرح يعتمد المدخل الثاني ويأتي معبراً عن التطور الدستوري الذي يمثل الآلية الثانية للإصلاح الديمقراطي.

الطرح الثالث ، فينظر للديمقراطية بصفتها نظاماً للتبادل قد يكون مكيفاً وفق النظام الدولي الذي تأصلت فيه الديمقراطية . ويعمل أحيانا إلى دعم الانتقال الديمقراطي ولو عن طريق العنف والخيار المسلح ، وكلا الطرحين الأخيرين يسمحان بتدخل سياسات وخيارات معينة ، وهذا الطرح يعتمد المدخل الرابع لتفسير الآلية الثالثة للإصلاح الديمقراطي . من خلال هذه الطروحات الثلاث يمكن أبراز ثلاث آليات للتحول الديمقراطية وعملية الإصلاح ، الأولى تمتاز بانتقال سلمي ، والثانية تأخذ اتجاهاً ذات طابع تدرجي قانوني والثالثة تأخذ طابعاً ثورياً عنيفاً.

الآلية الأولى ، ترى هذه الآلية أن السلطة التي تقود الإصلاح الديمقراطي ، هي السلطة التي لا تتوفر لها الإمكانات لحكم استبدادي كامل أو أنها تجد نفسها فجأة وبعد ممارسة هذا الحكم لمدة طويلة محرومة من إمكانات الاستمرار فيه ويقترب ذلك بدرجة ما مما شهدته دول أوربا الشرقية التي يعزى سقوطها إلى تحللها من الداخل أكثر مما يرجح إلى نجاح حركات المعارضة الشعبية فيها[2]، إذ يأتي هذا الانتقال نتيجة إدراك السلطة لحقيقة مهمة وهي أن مصدر الحكم لا ينفصل عن طاعة المحكومين وتعاونهم ، ألا يكون رفض المحكومين لحق الحاكم في الحكم والسيطرة بمثابة سحب الرضى العام وبداية لخسارة السلطة وتحلل قوة الحكم؟ ، ومع استمرار هذا التحلل ألا يصبح وجود الحكم مهدداً؟.

أن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في المعنى الذي يمثله تحلل الحكم وهو سحب غطاء الشرعية التي تشكل الركن المعنوي لممارسة السلطة . فالشرعية ليست شيئاً حدياً يخضع لثنائية الوجود المطلق ، بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متباينة قابلة للنمو أو التضاؤل ، فكثير من النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة دونما سند من المصادر الشرعية ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها إي قبول المحكومين وليس إذعانهم بأحقيتها بأن تحكم ، والعكس صحيح فقد يبدأ نظاماً حكاماً حكمه وهو مستند إلى شرعية واضحة لكنه بمرور الوقت يفقد هذه الشرعية[3] من هنا فأن الأنظمة الحاكمة جميعها تحاول أن تكرس شرعيتها ، أن بدأت بداية شرعية أو أن تبني شرعيتها أن كانت قد بدأت من دونها . غير أن سبل تكريس هذه الشرعية تتباين من نظام إلى أخر ، فالعديد من الأنظمة التسلطية يلجأ إلى أسلوب إذعان المحكومين وقهرهم . في حين أن بعض الأنظمة يتبع نهجاً سلمياً للحفاظ على الشرعية . وهذا يرتبط بقدرة النظام على التكيف مع معطيات الواقع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكيفية ادراكه لهذه المعطيات التي تولد لديه فكرة الإصلاح الديمقراطي لضمان شرعية النظام ، آذ يؤكد هذه الحقيقة علماء التاريخ بإقرارهم أن التحول الديمقراطي لم يتم نتيجة روعة الخطاب الديمقراطي بقدر كونه ناتجاً عن أدراك النخب الحاكمة أن التنافس السلمي على السلطة أفضل من الحروب.

---

[1] **جان ليكا : التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي ، ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني 2000) ، ط2 ص64.**

[2] **احمد يوسف احمد وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص113.**

[3] **ثامر كامل محمد : إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 251 ، كانون الثاني 2000 ، ص 112.**

أن امتلاك النظام السياسي لمثل هذا الإدراك ولد قناعة بضرورة الإصلاح الديمقراطي بشكل عقلاني وسلمي بعيداً عن العنف ودون التمسك بالسلطة من قبل النخب الحاكمة مثل التحول في نظام الحكم الذي شهدته كوريا الجنوبية الذي بدأ عسكرياً وانتهى ديمقراطياً بالاعتماد على آلية الانتقال السلمي للسلطة.

الآلية الثانية ، وهذه الآلية تمثل الاتجاه التطوري التدريجي، وعلى العموم يمكن ملاحظة هذه الآلية في الدول العريقة ديمقراطياً ، فمسيرة التطور فيها بدأت عنيفة ثم اتخذت طابعاً سلمياً عبر صياغة دساتير ديمقراطية وتطويرها بمرور الزمن لتحفظ للإنسان حريته وكرامته مواطناً له كيان قانوني ، وهذه الآلية تتطلب فترة زمنية طويلة تصل إلى مئات السنين أحيانا كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الأوربية التي هي نتاج مسيرة كفاح طويلة أنتجت بعملية تطور تدريجي في إطار قانوني[1]. وهنا تظهر صعوبة تطبيق هذه الآلية للإصلاح الديمقراطي في الدول النامية بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة كونها تحتاج لأوقات زمنية طويلة ووعي متبادل بأهمية الإصلاح الديمقراطي بين النخب الحاكمة والجماهير المطالبة بالإصلاح. غير أنها تجربة يمكن الاستفادة منها بالأخص تأكيد رغبة الجمهور بالإصلاح من أجل خلق وعي سياسي لدى جماهير الدول العربية غير الديمقراطية في أطار سعيها لاستنبات أنموذج ديمقراطي يحمل من الصفات ما يؤهله لان ينجح ويستمر في أطار شرعي دستوري.

الآلية الثالثة ، وتمثل هذه الإلية التحول الثوري العنيف ، وهو تحول مغاير للآليتين السابقتين من حيث الأدوات المستخدمة وعكسهما يكون العنف هو الطابع السائد في هذه الإلية ، حيث تنطلق هذه الآلية من فرضية مفادها ، أن الدول الديمقراطية بدأ التطورالديمقراطي فيها بشكل عنيف مثل انكلترا وفرنسا ، ففي هذه النماذج كان هنالك ثورات تتفاوت في مدى دمويتها . أو في المدة الأخيرة فان الانتقال لأوضاع أكثر ديمقراطية في أمريكا اللاتينية واسيا لم يكن مجرد استجابة لرغبة النخب الحاكمة في هذه الدول وإنما كان نتيجة تعبئة سياسية واسعة.

بالتالي يمكن الاستنتاج من هذه الفرضية بان التحول الديمقراطي تسبقه دائماً ثورات عنيفة أو حركة على نطاق واسع . فقوة الحكم تعتمد على استمرار تعاون الأفراد والهيئات والمؤسسات وإذا ما رفضت هذه الكيانات التعامل مع النظام القائم وتهدد وجوده بكامله ويضطر للاستجابة لهذه الضغوط للحفاظ على استمراره بالحكم لان النخب الحاكمة لا تريد الاحتفاظ بالسلطة فقط لانغماسها بها ولكن أيضا لما يترتب عليها من مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية من نفوذ وهيبة . وبالتالي ليس من السهل على السلطة أن تتنازل عن مثل هذه المزايا مما يولد ضغطاً قوياً يفقد النظام الحاكم القوة التي يحكم بها ، فالعمال يستطيعون التوقف عن العمل مما يؤثر على الاقتصاد ، وتستطيع البيروقراطية رفض تنفيذ التعليمات الإدارية ويمكن أن يرفض الجنود والشرطة التعليمات لتنفيذ إجراءات القمع والإكراه . وإذا ما نفذ المواطنون والمؤسسات هذه الآليات بأعداد كبيرة يصبح الحكام مجرد أفراد عاديين ، وهو ما يفتح ثغرة في ستار الحكم ومن ثم يبدأ التغيير.

التغيير هنا ناتج عن حركة سياسية شعبية واسعة وان كانت تنطوي في ثناياها على العنف غير أنها لا تمثل ثورة . إذ تمثل الثورة احد أساليب الإصلاح الديمقراطي التي تتسم بالعنف فالثورة عملية انقطاع لما هو قائم وهي أساساً من صنع طليعة تكون أقلية في المجتمع ابتداءاً ثم تحاول تجتذب إليها جزء كبير من المؤيدين . والسؤال الذي يثار هنا ، هو كيف تمارس الثورة عملية التغيير؟ . أن ما استبعدته الثورة استبعد من الساحة السياسية وما استبقي وتم عليه التراضي الشعبي العام يكون موضع خلاف بين القوى السياسية المتعددة والمتنوعة ، وتحاول الطليعة التي قامت بالثورة استبعادها وتمرير وجهات نظرها بسبب أنها تمثل التراضي الشعبي العام وهذا هو أسلوب الثورة بالتغيير[2].

وهنا لا يميل الباحث إلى اعتماد الثورة آلية للتغيير والإصلاح السياسي الديمقراطي ، فقد أثبتت اغلب التجارب الثورية بعد مدة من قيام الثورة ونجاحها استئثار الطليعة الثورية بالسلطة وشعورها بحق امتلاك السلطة النابع من قيامها بالثورة قد حولها إلى أنظمة تسلطية دكتاتورية وخير مثال حال الأنظمة السياسية العربية الحاكمة.

في حين أن أسلوب المشاركة الشعبية السياسية الديمقراطية أكثر فاعلية في عملية التغيير والإصلاح السياسي الديمقراطي،

---

[1] عزمي بشارة، واقع وفكر المجتمع المدني، موقع الحرمين، ص58. www.alhhremien.com

[2] الأخضر الإبراهيمي:أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في علي الدين هلال وآخرون ، مصدر سبق ذكره ص94.

فهو يعبرعن وعي سياسي بأهمية الإصلاح إذ ينقل هذا الوعي من الإدراك إلى الواقع عبر التظاهر والاحتجاج والاعتصام المدني الذي قد يأخذ أحيانا طابعاً عنيفاً غير أنه يتمخض عن انتقال دستوري يولد أنموذجا ديمقراطياً وان كان ينطوي على القصور أحيانا فبالإمكان تطويره وتنميته في المستقبل.

رابعاً:- مؤشرات قياس الأداء الديمقراطي.

يحاول الباحث هنا انتخاب جملة مؤشرات يمكن من خلالها قياس الأداء الديمقراطي وبالتالي تقييم الأداء الديمقراطي في الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة من خلال جملة من المعايير التي تميز النظام الديمقراطي عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى . لكنه من جهة أخرى ، لابد له من أن يرتكز إلى دعائم أساسية توفر له التوازن والثبات المطلوب الذي يمنحه القدرة على تخطي العقبات والمعوقات وحل مشاكله والتفوق على نفسه ويمكن أن نجمل ذلك في النقاط الآتية:-

1.الحكومة المنتخبة.

تمثل الحكومة المنتخبة أول مؤشرات الأداء الديمقراطي وأهمها ، فإذا كانت الحكومة تعبر عن أسلوب لممارسة السلطة فيصح أن نطلق على أسلوب الحكومة في أدارة الحكم بالديمقراطي أذا كانت السلطة المسؤولة عن تنفيذه منتخبة . وفي هذا الصدد يشير الأستاذ (موريس ديفرجيه) إلى أن الانتخابات كانت الصفة التي اعترت النظام الديمقراطي منذ ظهوره . فوجود حكومة منتخبة على رأس السلطة يعكس أهم مؤشر لقياس الأداء الديمقراطي[1]. وفي هذا الإطار يثار تساؤل مهم يرتبط بالحكومة وهو ، من الحكومة التي تمثل الشعب ؟ وهل هي الحكومة التي جاءت بإرادة الشعب ونوابه المنتخبين انتخاباً حراً ؟ أم الحكومة التي جاءت بإرادة تتفرد بالحكم وتشعر بامتلاكها الحق في الحكم كونها قادة انقلاباً أو حصلت على السلطة عن طريق الوراثة الملكية أو الجمهورية كما هو الحال في الدول العربية ؟.أن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في فهم الهدف الأساسي من النظام الديمقراطي كونه يمثل سلطة الشعب المنتخبة عكس الأنظمة الشمولية التسلطية التي تفتقد هذه الشرعية ، وقد قاد هذا الإدراك العديد من الأنظمة للتحول الديمقراطي وعملية الإصلاح السياسي . الذي جاء نتيجة انقسام النخب الحاكمة إلى شقين متنازعين وتوصلهما لاكتشاف علمي وعملي بان التنافس السلمي على السلطة في أطار دستوري بين كل الإطراف المتنازعة هو الاختيار الأفضل بدلاً من الصراع والعنف والحروب الأهلية والثورات الشعبية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يضر بمصالح الأمة دولة ومواطنين ويؤثر سلباً على مستقبلهم.

أذن الحكومة المنتخبة تعكس النموذج الأفضل للحكم ، وتقر التداول السلمي للسلطة الذي يأتي معبراً عن إرادة الجمهور في اختيار الحكومة التي تمثله ، وهو أهم مؤشرات الأداء الديمقراطي ، فالجمهور هو المصدر الأساسي للسلطات المقننة في أطار دستور يضم المبادئ العامة للدولة ويحتوي الحقوق والواجبات وينضم العلاقة بين السلطات ويضمن التداول السلمي للسلطة . هذه النتيجة تعكس حقيقتين ، الحقيقة الأولى هي مسؤولية الحكام أمام المحكومين الذين يستطيعون بأصواتهم أن يرفضوا حاكم ويختاروا أخر . أما الحقيقة الثانية هي أمكانية وصول المعارضة للسلطة سلمياً ، فالديمقراطية لا تعكس معناها الحقيقي ، ما لم يكن للمعارضة فرصة جدية ومالم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الأقلية السياسية اليوم أن يصبح في الأغلبية السياسية غداً وان يمارس السلطة ، وهو ما يعكس أهمية الانتخابات بوصفها وظيفة عامة ليس لأي شخص الحق فيها وان المجتمع يخولها لمن يرى فيه مصلحة فهي ليست حقاً لأحد[2]. لذلك تكون الانتخابات قاعدة النظام الديمقراطي والمؤشر الأول عليه ، فهي طريقة لتعيين الحكام وتتطلب منافسة حرة وغير عنيفة وسلمية تتكرر بانتظام بين جماعات جرى تنظيمها لغرض كسب السلطة ، كما تتطلب مشاركة الجمهور في اختيار الحكام والسياسات في أطار التداول السلمي للسلطة ، إذ أن بقاء السلطة بلا تغيير في أيدي طرف واحد أو جماعة معينه ، مفسدة تقترب من الوهم ومفضية للشلل التام لكل عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وعملية تنمية سياسية حقيقة.

2.الفصل بين السلطات.

حتى نتمكن من تحديد أهمية مؤشر الفصل بين السلطات لابد أن نحدد مفهوم السلطة التي تعرف بأنها "مجموعة

---

[1] موريس ديفرجيه : النظم السياسية ، ترجمة احمد حسيب عباس ومراجعة ضياء الدين صالح،(القاهرة ، مؤسسة كامل مهدي للنشر والتوزيع ، بلا تاريخ) ، ص19.

[2] عصمت سيف الدولة : الاستبداد الديمقراطي ، (بلا مكان : دار الكلمة للنشر والتوزيع ،1981) ، ص79.

الإجراءات والأوامر والقواعد الملزمة التي تفرضها الدولة على المجتمع لضمان سيره"[1]. والسلطة داخل المجتمع واحدة لكن ممارساتها تعددت ووجود عدة هيئات تفصل وتحدد نوعية العلاقة والواجبات بين أفراد المجتمع الواحد . وقد لاحظ بعض المفكرين أن تحديد عمل السلطة من خلال واجباتها يمكن أن يتم من خلال تجزئة وتحديد عمل السلطة نفسها والتحديد الذي تتبعه النظرية الليبرالية يميز بين السلطة التشريعية التي تضع القوانين وتوكل إلى البرلمان ، والسلطة التنفيذية التي تنطوي على تطبيق القوانين وتوكل إلى الحكومة وأخيرا السلطة القضائية ومهمتها حل النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين وتوكل إلى القضاة وهذا المفهوم القانوني للسلطات يشكل تبريراً أيديولوجيا لهدف أساسي هو أضعاف الحكام وتقليص سلطاتهم وهو ينطوي على ظاهرتين[2]: **الأولى** . فصل البرلمان عن الحكومة ، **الثانية** . فصل القضاء عن الحكام . الغرض من هذا الفصل يعبر عنه(مونتسكيو) بعبارة(السلطة تحد السلطة) فالفرد أو الهيئة عندما تمتلك السلطات جميعها تستطيع عندها إن تضع القوانين بنفسها ومن ثم تنفيذ ما تراه لها مناسباً وحتى تفسير ما يمت بمصالحها وبدون أن يكون هناك من رقيب أو مانع من توقفها . فإذا تم توزيع السلطات وفصلها كان القصد منه نظرياً للحد من استعمال السلطة بشكل تعسفي وتحقيق حرية الإفراد ومنع استبداد السلطة . غير أن فصل السلطات ينطوي على نقطة أساسية وهي ، أن فصل السلطات لا يعني عمل كل سلطة بمعزل عن الأخرى ولكن يشير إلى التعاون والتفاعل والاستقلالية ، فالسلطة التشريعية المنتخبة أذا استقلت في عملها عن السلطة التنفيذية سوف تتشط في سن القوانين ومتابعة المشاكل العامة التي تتطلب تشريعات جديدة لحلها وبالوقت نفسه فان الصلاحيات التي تمنح للسلطة التشريعية للإشراف والرقابة والمتابعة على عمل السلطة التنفيذية يجعل من السلطة التنفيذية أكثر كفاءة وفاعلية ، إذ يتيح لها فصل السلطات استجواب السلطة التنفيذية ومقاضاتها أذا تطلب الأمر وفي حالة وجود قضاء مستقل وفاعل لا يحول بينه وبين المواطنين حاجز بدأً بالمحاكم الابتدائية وانتهاءاً بالمحاكم الدستورية ، وان يضمن للقضاء الرقابة على نفسه من سوء استغلال السلطة والانحراف بها وألا تكون نظمه الإدارية معوقاً لتحقيق العدالة وهو أمر يحول دون فصل السلطات . هنا تتجلى أهمية فصل السلطات كمؤشر للأداء الديمقراطي فالدولة تنطوي على وظائف جوهرية متباينة من حيث طبيعتها ولا يمكن أن تمارسها ألا منفصلة عن بعضها البعض لتحقيق هدفين على سبيل المثال لا الحصر هما الأشراف المتبادل الفعال والكفاءة.

3.أقرار مبدأ التعددية السياسية.

أن تعدد الآراء المختلفة يعد عنصراً من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسساته ، ولا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهماته بشكل صحيح من دون أن تضطلع القوى السياسية بوظائفها ، لذلك ، فأن الأسلوب الأمثل في تقلب هذه الآراء المختلفة هو الاعتراف بوجودها وإتاحة الفرصة لها في أن تعبر عن نفسها بحرية والسماح لها في الانخراط بالعمل السياسي المشروع ، وهذا بطبيعة الحال يتجسد بالسماح لهذه القوى في تشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات الضغط والمصالح للتعبير عن أراء منشئيها والدفاع عن مصالحهم بشكل علني ، سلمي ، ومشروع بكفالة الدستور ، وبهذا الشكل لن يبقى المجال السياسي حكراً على فريق دون آخر وإنما يتحول العمل السياسي إلى حق عمومي تشترك في ممارسته كافة مؤسسات المجتمع والدولة والتي من خلالها يتمكن الشعب من التعبير عن أرادته في التغيير السلمي الذي يريده في شؤون الحكم مجنباً الأمة أسلوب التغيير العنيف الذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية ، لهذا يذهب معنى التعددية السياسية إلى التعددية المعبرة عن الوحدة لا عن التشرذم بحيث تصبح الوحدة هي المهيمنة على صعيد العمل السياسي ، والتعدد هنا لا يشير إلى كثرة الكيانات والأحزاب السياسية فحسب ، بل أيضاً إلى كثرة ونوعية هذه المؤسسات فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني داخل البلد الواحد ، والديمقراطية بما تعنيه من حرية التفكير والتعبير والتعدد الحزبي والسياسي هي الإطار الأصلح لجعل هذه التعددية تحقق نفسها بصورة ايجابية[3]. والتعددية مؤشر أساسي للأداء الديمقراطي تعكس فكرة أساسية تعبر عنها الديمقراطية وهي لا يمكن أن يمتلك طرف واحد الحقيقة كلها أو المعرفة كلها في ظل المجتمع الحديث فقد بلغت الأمور حداً من التعقيد أو التشابك ما يجعلنا نقر بأنه لم يعد من المنطقي فرض التصور

---

[1] حسان محمد شفيق العني : مصدر سبق ذكره ، ص25.

[2] محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،أغسطس 1996)، ط2 ، ص58،

[3] إسماعيل صبري عبد الله : المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، في على هلال وآخرون مصدر سبق ذكره ، ص114 .

الأوحد أو الصواب المطلق من قبل طرف واحد أو تيار واحد في أي مجتمع.

أن سيطرة الرأي الواحد أصبحت تنطوي على خطورة التجميد وهذا ما نجده يحصل في أغلب الدول العربية . بالتالي فأن تعدد الاتجاهات والتنوع السياسي وتوفير الإطار القانوني لتفاعلها الضمان الأكبر للتشديد وحل إشكالية الاختلاف السياسي ، أي انه لا ديمقراطية من دون تعددية سياسية ديمقراطية حقيقية[1]. والوسيلة التي تحقق هذه التعددية هي الأحزاب السياسية التي تلتزم بتقديم برامج للحكم وإدارة الدولة . فالتعددية تتطلب أحزابا يرتكز وجودها وتنظيماتها على اختيارات إيديولوجية واضحة تؤسسها مصالح طبقية هدفها الوصول بالسلطة ، ومن دون ذلك لا يكون الحزب حزباً يمتلك القدرة على اختراق الأُطر الاجتماعية الموروثة وتحريك التناقضات الطبقية داخلها فتحد من فاعليتها وهيمنتها ، مما يفتح الباب ليس فقط أمام التجانس والاندماج الاجتماعي فحسب ، بل أيضاً أمام التداول السلمي للسلطة من النخب القديمة الحاكمة إلى النخب الشعبية المتنامية وهذا الانتقال يعكس جوهر الأزمة التي تعانيها النظم السياسية العربية السلطوية ومؤشر أساسي للأداء الديمقراطي.

أي أن التعددية السياسية وفقاً للطرح السابق لا تعكس فقط روح الأداء الديمقراطي ، بل هي أيضا وسيلة لتصنيف الأنظمة السياسية إلى نوعين أنظمة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية وهذا التصنيف هو أحد قواعد نموذجية المنظومات السياسية التي تعتمد التعددية السياسية كمعيار للتمييز ، فألانظمة السياسية التي تمتاز بالتعددية هي أنظمة ديمقراطية ، ومنظومات الحزب الواحد هي أنظمة تسلطية ، من ذلك نستنتج انه لا ديمقراطية من دون تعددية سياسية والانتقال صوب التعددية يقتضي وجود عدده شروط ومنها على سبيل المثال لا الحصر[2]:**1.**أن تؤمن النخب الحاكمة بوجه عام ، بان التعددية فرصة أتساع الأفق أمام أمكانية انتقال السلطة وتداولها سلمياً ، وهذه التعددية لن تصعد عن متسلط قادرعلى الاستمرار في السلطة ألا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني الذي يشعر فيه المسيطرعلى جهاز الدولة بأنه فعلاً بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني حتى لا تنهار الدولة برمتها .**2.** فاعلية الأحزاب وكفاءتها التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة من ذلك يمكن أن نستنتج أن فرض وحدانية سياسية وحزبية على المجتمع سيشوه ويعيق تنميته وتطوره ، لذلك تصبح التعددية شرطاً ضرورياً للتطور والتعبير عن التنوع ، فالتعددية تعني في جوهرها وجود مساحات سياسية تتسع لـلآراء المطروحة التي تعطي الحق للتعبير عن نفسها استيعاباً للتوترات الجزئية في المجتمع ولتضييق مساحة الاحتقان إلى اقل حيز ممكن.

4.حرية التعبير عن الرأي وإطلاق الحريات العامة.

تعرف الحريات العامة بأنها الحريات التي هي من حق الفرد في المجتمع ، بسبب أن الحرية هي القدرة على التصرف بما لا يضر الآخرين ، وهي كذلك القدرة الفردية على التحكم الذاتي ، من ثم كانت هذه الحرية مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد على بعضهم البعض[3].

1_ إذ يشكل أطلاق الحريات المدنية والسياسية دعامة أساسية من دعامات النظام الديمقراطي فضلاً عن المساواة التي تشكل الدعامة الثانية ، إذ أن أطلاق الحريات العامة تعبر عن جوهر الأداء الديمقراطي فهي تشتمل على حرية التعبير وحرية النشر وحرية التجمع والتنقل داخل البلد وخارجه وحرية الوصول إلى البيانات والمعلومات الرسمية وغير الرسمية ، وحرية التجارة وحركة رأس المال . حيث تشكل هذه الحريات بمجملها الحريات المدنية والسياسية وغياب هذه الحريات يعني نفي فكرة التسامح من حياتنا بشكل عام الأمر الذي يولد أزمة في النظام السياسي ويؤدي إلى تغييب الحوار واللجوء إلى العنف فغياب الحوار هو نتيجة لانعدام الحرية في التفكير وعدم التسليم بحق الأخر في حرية التفكير والاعتراف بحقه في إبداء الرأي " نواجه الفكرة بالسيف والرأي بالاعتقال والعقل بالعضلات أو برفع السلاح والتكفير لكل مخالف بالرأي أو يتهم بالخيانة والعمالة "[4].

أي أن الحرية لي ولغيري هي مؤشر أساسي لقياس الأداء الديمقراطي للنظام السياسي فإطلاق الحريات المدنية والسياسية يتضمن أطلاق الإبداع داخل المجتمع في أطار قانوني

---

[1] محمد عابد الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص59.

[2] ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص28.

[3] رعد صالح الالوسي ومحمد عدنان الخفاجي : الحريات العامة بين النصوص القانونية والواقع السياسي (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، تشرين الاول2002) ، ص108.

[4] لمزيد من التفصيل ينظر ، محمود قنبر:الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية دراسات تحليلية مقارنه في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ، ط1 ، ص137.

ودستوري يحمي التنوع ويرفد التنمية السياسية بالجديد الذي يمنح النظام السياسي الاستمرارية والقدرة على استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية داخل الدولة الواحدة ، وعكسه الكبت الذي يولد الانفجارعن طريق ثورة أو انقلاب يقود لمزيد من الاستبداد الذي لن يفضي ألا لمزيد من عدم الاستقرار ، لذلك نجد أن المجتمعات الديمقراطية تنطوي على عناصر الإبداع بفعل ما تمنحه من حرية تجتذب المبدعين من جميع أنحاء العالم ، وكذلك تعد حرية الرأي والتعبير واحدة بين ثلاث أهم حريات عامة (حرية التنظيم وحرية الحصول على معلومات بديلة) التي لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة مالم يتم توفير المتطلبات المؤسسية اللازمة لممارستها على أرض الواقع ، وحرية التعبير تشير إلى حق المواطنين الفعلي في التعبير عن أرائهم بشكل فردي أو جماعي ، وعلى الأخص حق التعبير السياسي بما في ذلك نقد الحكام ونقد تصرفات الحكومة ومنهجها ، ونقد النظام السياسي القائم وكذلك نقد النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، ونقد الإيديولوجيات السياسية المسيطرة.

أن بناء تصور لما ينبغي أن يكون عليه الحال الأفضل للحريات العامة يرتبط أساساً بالديمقراطية وبناء ثقافة مشتركة لعموم المجتمع ، لذلك فأن تطبيق الديمقراطية بشكل سليم وعلى قاعدة الحرية للجميع وتداول السلطة سوف يقلل من فرص اللجوء إلى العنف لتحقيق الأهداف المرجوة ، وسيحد من أي ظواهر متطرفة ، وسيعمل على توجيه الطاقات نحو البناء والعطاء المستمر ، وكفالة الحرية من قبل الدولة على وفق قوانين غير تمييزية هي السبيل إلى تنمية الحرية وسيادة مفاهيم تداول السلطة وصهر الطاقات في برامج المجتمع والدولة وتوحد الاتجاه بين الحكومات والشعوب نحو التقدم والرقي والازدهار.

ويمكن الاتفاق على أن الحريات العامة لكي تتحقق بشقيها المدني والسياسي في الدول العربية تحتاج إلى عدة أمور منها:-

1.التطبيق العملي الصحيح لمبادئ الدستور وعدم التجاوز عليه مطلقاً لأنه تعبير عن قناعة الشعب والصيغة المناسبة لشرعية الحكم المستند إلى الشعب.

2.سيادة القانون في المؤسسات كافة وهو ما يعني قوة السلطة القضائية سلطة يحتكم أليها في النزاع ولها من الأهلية والاستقلالية ما يؤهلها لضمان الحقوق والحريات.

3. التوازن وعدم الاختلال الوظيفي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والحيلولة دون طغيان الطابع الشخصي على الطابع المؤسساتي في العمل السياسي.

4. كفالة وجود المؤسسات الوسيطة بين المجتمع والنظام السياسي والتي تمثل حلقة الوصل بينهما كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات وجماعات الضغط . وفي ظل ذلك تتحقق حالة المشاركة المجتمعية للمواطن العربي ويكفل الإنسان لنفسه حرية الرأي والتعبير الحر ، وهو مايعني سيادة الحريات العامة وفقاً لمبدأ سيادة القانون.

5.المشاركة السياسية.

تشير المشاركة السياسية مفهوماً إلى أنها أي عمل تطوعي ناجح أو غير ناجح منظم أو غير منظم ، عرضي أو مستمر ، مستخدماً أساليب شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيار السياسات العامة ، وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي ، والمشاركة بهذا المعنى تنطوي على نوعين أساسيين من المشاركة وهما الشرعية وغير الشرعية ، حيث يمكن أن نطلق على النوع الأول للمشاركة الديمقراطية الشرعية كونها تتم في أطار شرعي قانوني يكفله النظام السياسي.

أماالنوع الثاني فهي مشاركة وصفت بكونها غير شرعية لأنها تتم خارج النظام الشمولي السلطوي الذي يرفض جميع أنواع المشاركة باستثناء الداعمة له ، لذلك نرى المشاركة في هذا النظام تأخذ شكل أعمال عنف سياسي يصل إلى حد الانقلاب . أي أن مؤشر المشاركة يعكس لنا كون النظام الديمقراطي أم لا وفي الوقت نفسه يعبر عن قدرة النظام على استيعاب مطالب الجمهور وإمكانية تحقيقها معتمداً في ذلك على قدرة مؤسساته السياسية التي تمثل قنوات للمشاركة السياسية للأفراد والجماعات[1]. أذن يمكن الاستنتاج أن المشاركة السياسية ترتبط بالمؤسسات ، ففي الدول المتقدمة مؤسساتياً نجد أن هذه المؤسسات تؤكد التطور الديمقراطي وتفتح قنوات متعددة للمشاركة السياسية ، وتطرح قيم المشاركة والحوار والتسامح ، في حين أن مؤسسات الأنظمة التسلطية نجدها تزيد من قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي والإقناع أو ربما الإكراه الإيديولوجي ، وحشد المواطنين وتعبئتهم دون مساهمة حقيقية

[1] رعد عبودي بطرس : أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 206 ، 1996 ، ص24.

من جانبهم ، وهي تغرس قيم الخضوع والطاعة والولاء السياسي لشخص الحاكم على حساب الولاء للدولة . وهذه القيم تتقاطع مع أسس المشاركة السياسية . فالمشاركة السياسية حتى تكون فاعلة تطلب الوعي والايجابية ، الوعي بمعنى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة ذلك المواطن على التصور الكلي للوقائع المحيطة به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس وقائع منفصلة وإحداث متناثرة لا يجمعها رابط ، فضلاً عن قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي أليها ليعانق خبرات المجتمع السياسي ككل . أما الايجابية ، فهي قدرة المواطن على استخدام حقوقه عبر المشاركة الفاعلة في القرارات والسياسات أو مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحركة ، من ذلك يمكن أن نتوصل إلى عدة حقائق ترتبط بالمشاركة السياسية مؤشراً لقياس الأداء الديمقراطي:-**1.**أن المشاركة تضمن مساهمة أوسع للجمهور في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

2.تعني المشاركة السياسية أعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته بما يتلائم وصيغة المشاركة الأوسع للجمهور.

3.المشاركة السياسية عدت احد معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

4.أن المشاركة تتيح للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

6.ضمان حرية تدفق المعلومات.

يشكل هذا المؤشر القناة الرئيسة التي تمر خلالها المعلومات بين السلطة والشعب باتجاهين متعاكسين ، الاتجاه الأول يكون من السلطة إلى الشعب للتعريف بالقرارات السياسية والسياسات العامة التي ستتبناها الدولة . أما الاتجاه المعاكس فيمثل التغذية العكسية لهذه القرارات وموقف الشعب من السياسات العامة للدولة ، والبدائل التي تقدمها لمعالجة المشاكل العامة التي تمر بها الدولة.

أي أن حرية تدفق المعلومات هي التي تغذي المشاركة السياسية عبر اطلاعها على البيانات والمعلومات ، ولا يقتصر دور هذا المؤشر على المعلومات العامة بل كذلك يرتبط بحرية الوصول إلى المعلومات والبيانات الرسمية وغير الرسمية.تنبع أهمية حرية تدفق المعلومات من الثورة المعلوماتية التي نعيشها، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان محاصرة شعب وحجب الحقائق عنه، حتى في ظل أكثر الأنظمة استبدادية، فالحريات لم تعد مقتصرة على الحريات العامة المتمثلة بحرية النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ، فبدون حرية تدفق المعلومات وحق الاطلاع عليها لا يمكن للحريات السابقة ان تتحقق بل يصعب الوصول إلى هذه الحريات والتمتع بها.فحرية تدفق المعلومات حق طبيعي كرسته الأنظمة الديمقراطية ويعد مؤشراً أساسياً للتعبير عنها في أطار دولة القانون التي تكفل السيادة للشعب وتتيح له حق الاطلاع على الأنشطة السياسية وتقييمها ، لذلك نجد ان المشاركة السياسية مرتفعه نسبياً في الدول الديمقراطية وهناك وعي سياسي وإحساس بالمسؤولية حيال المشاكل العامة بغية تدفق معلوماتي حر[1] عكس الأنظمة العربية التسلطية التي تمتاز بانخفاض نسبة المشاركة السياسية وسلبية الجماهير حيال المشاكل العامة بسبب الحصار ألمعلوماتي الذي تفرضه هذه الأنظمة الغير ديمقراطية.

7.بناء مؤسسات المجتمع المدني.

يشكل المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية ، وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية ، وهما وجهان لعملة واحدة هي(الحرية) ، وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية ، فكذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون بمثابة الأب الشرعي ، أو إلام الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد ، ويثير المجتمع المدني ومؤسساته في الدول النامية بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة علامات الاستفهام على صعيد المجتمع لقواه وتكويناته ومؤسساته ، وعلامات استفهام أخرى على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في مختلف المجالات ، ناهيك عما يثيره مفهوم المجتمع المدني نفسه من إشكاليات عدة فهذا الأخير يصطدم بجملة من الصعوبات ، يقع جزء منها في أطار التأصيل النظري وجزء أخر يقع ضمن أطار الواقع المجتمعي ، غير أننا في الواقع لا نروم الخوض في كل هذا وإنما سننطلق من نقطة تقر بدور المجتمع المدني ومؤسساته ممثلاً بوجود أحزاب سياسية ونقابات واتحادات

---

[1] **عبد الحميد الأنصاري : نحو مفهوم عربي أسلامي للمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 24 ، العدد 272، تشرين الأول 2001 ، ص 97.**

وجمعيات ثقافية واجتماعية وصحافة أهلية...الخ ، قاصدين مدى أسهام هذه المؤسسات في غرس قيم وتأطير النظام الديمقراطي.

وفي مفهوم المجتمع المدني ، لقد شاع مصطلح (المجتمع المدني) في الأدبيات العربية خلال العقدين الماضيين ، وقدمت لأجله تعريفات عدة من جانب الباحثين العرب . جزء منها أهتم بمضمون المفهوم ، بينما أهتم جزء أخر ببنية المفهوم[1]، في حين تعامل البعض مع مفهوم المجتمع المدني بدلالة عناصره . لكننا سننتقي تعريفات تتسق مع النظرة السائدة لمفهوم المجتمع المدني ، فهناك من يحصر المفهوم بالبنى الحديثة المتمدنة ، قرينة الحداثة . ولذا فأن المجتمع المدني لديها هو "مجمل التنظيمات غير الوراثية ، وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة بأعضائها"[2]. وأنه كذلك "تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات قد تكون متنافسة أو متعارضة ولكن يجمع بينها معايير أنجازيه حديثة ، وليست معايير أرثيه تقليدية كما أنها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة ، مما يعني أن المجتمع المدني بمثابة الحاضنة التي تنتظم فيها العلاقات بين الإفراد على أساس ديمقراطي ، ومجتمع كهذا لا يمكن ألا أن يكون حديثاً أولا ومستقلاً ثانياً ، أما ثالثاً فأن المجتمع المدني لا يقوم ألا في دولة القانون والمؤسسات أن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة ، وان هذه التنظيمات على مختلف مستوياتها ، تمثل وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة . مما يعني أن المجتمع المدني هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تكون مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لا تخضع مباشرةً لهيمنة السلطة ، فهناك هامش يضيق ويتسع حسب السيرة ، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته ، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ، ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي وهذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها (مجتمعاً مدنياً) .

أن النظر إلى المجتمع المدني لكونه رابطة اختيارية ، ينتظم فيها الأفراد طواعية وبمحض أرداتهم الحرة ، لوعيهم بقدرة مؤسساته على حماية مصالحهم والتعبير عنها بشكل منظم وعقلاني ، بعيداً عن تدخل الدولة المباشرة ، وعلى هذا يجب عدم الخلط على ما يطلق عليه (المجتمع التقليدي) ضمن المجتمع المدني لاعتبارات عدة تصب في أدراك الباحثين بوجود تمايز بين الطرفين يصعب تلاقيهما عند نقطة مشتركة فالمدني قرين الحداثة والتقليدي قرين الجمود وهناك من قال أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع مدن وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بمعنى أخر أنها مؤسسات أراديه أو شبه أراديه يقيمها الناس وينخرطون فيها وان شاءوا حلوها أو أتسحبوا منها هذه المؤسسات الحديثة هي على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع التقليدي التي تتميز بكونها مؤسسات (طبيعية) ، يولد الفرد منتمياً أليها ، مندمجاً فيها ، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة والعرق...الخ)[3]. ما يميز المجتمع المدني أن له خصائص وعلاقات حاسمة تتمركز حول علاقات المواطنة وهذه الأخيرة تميل لأن تكون مدنية ، طوعية ، تعاقدية حقوقية أفقية ومساواتية ، بحيث لا تنساب حقوق أي شخص من الأشخاص وواجباته ومسؤولياته ووظائفه من انتمائه إلى أي من المؤسسات التقليدية ، بل تنساب من المقولة المركزية والحاسمة للمجتمع المدني ، أي مقولة المواطنة والانتماء أليها . ولهذا يحل في المجتمع المدني شيء أسمه الرأي العام مثلاً محل أجماع الأمة في المجتمع التقليدي وتحل تدريجياً هوية المواطنة في المجتمع المدني محل الهوية المذهبية أو العشائرية أو الجهوية...الخ ، وتحل فكرة حقوق الإنسان والمواطن والمواطنة وغيرها[4]. يمر التوصيف الدقيق للمجتمع المدني عبر فصله عن المجتمع السياسي وتمييزه من ، فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية المحلية للدولة ، فأن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي

---

[1] احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000) ، ط1 ، ص30

[2] سعد الدين إبراهيم(منسقاً) وآخرون : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) ، ط2 ، ص392 .

[3] محمد عابد الجابري وآخرون : إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي(19) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ط1 ص184.

[4] صادق جلال العظم : العلمانية والمجتمع المدني ، مجلة النهج ، دمشق ، العدد38 ، شتاء 1995 ، ص126.

تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[1]، واستنادا إلى ما تقدم فأن أبرز الأمثلة لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في الأحزاب السياسية ، النقابات ، الاتحادات والجمعيات الاجتماعية والثقافية والصحافة الأهلية ، وتمارس هذه المؤسسات دوراً في التأثير في العمل السياسي ، إذ يمارس الرأي العام نشاطه من خلالها في التعبير عن اتجاهاته ووجهات نظره المختلفة ، ولكل مؤسسة دورها في تحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية ، كالمشاركة في صنع القرارات على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومثال ذلك النقابات العمالية ، أو مصالح مهنية للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ، ومثال ذلك النقابات المهنية ومنها إغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية الشاملة . أن هذه المؤسسات هي ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للنظام الديمقراطي ودورها الفعال في عملية التحول الديمقراطي وعملية الإصلاح السياسي ، فإذا كان النظام الشمولي يميل لأن يستولي على دور مؤسسات المجتمع المدني وأشغال محلها بنفسه في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع فمن غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني ودورها الفعال ولا يمكن لأركان العملية التنموية أن تتكامل من دونها ، وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتتطور وأن تحصل على دورها ألا في ظل نظام ديمقراطي ، يبرمج سلطة الدولة وفق مجموعة مبادئ الحقوق والحريات الأساسية وهذا يعني بتعبير آخر ، أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور مزدوج في المجتمع فهي من جهة تحصن الفرد ضد سطوة الدولة ، ومن جهة أخرى ، تحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة .

لهذا تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن مؤشر مزدوج لقياس الأداء الديمقراطي ، فهي نتاج للتعددية التي تكفل بناء تنظيمات وأحزاب ومؤسسات مدنية مستقلة تعبر عن الرأي العام وتدافع عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة ، وبنفس الوقت فأن هذه المؤسسات هي القنوات التي تمر من خلالها المعلومات حول القضايا العامة ، ولا تقف أهميتها عن ذلك الحد بل تشكل أطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي ، انطلاقاً من هذه الحقيقة يلاحظ أن (هنتنغتون) يربط بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية ، والاستقرار السياسي ، ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تنظم المشاركة وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي.

هذا النوع من المؤسسات ينهض بدور هام في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ، غير أنه لا يمكن أن نقصر مفهوم المجتمع المدني عليها ، ولا يمكن أن نقر بأنها هي التي تقودنا إلى الديمقراطية ، لأن المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية فهو ببساطة يعني في مرحلة معينة الحقوق المدنية ، وفي مرحلة أخرى كون المجتمع قائماً على التعاقد وفي مرحلة ثالثة الانتخابات البرلمانية وتوسيعها وشموليتها ، وفي مرحلة رابعة حقوق المواطن أي أن المجتمع المدني أرتبط بعملية التطور الديمقراطي ذاتها ، والمؤسسات المجتمعية بشكلها المعاصرهي نتاج عملية تطور المجتمع المدني الذي أصبح يعرف بأنه مجتمع تحكمه الأغلبية وتتوفر فيه حقوق المواطنة الأساسية والتعددية واستقلالية القضاء . وهنا لابد من الإشارة إلى توافرعدة شروط لضمان فاعلية عمل مؤسسات المجتمع المدني ومنها على سبيل المثال لا الحصر:- **1**_التجديد على الفصل بين الدولة والمجتمع المدني أو بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية كوعي اجتماعي معطى أو متطور تأريخي.**2**_ تمييز الفرد مواطناً أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة .3_وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد ، أي حرية النشاط الاقتصادي وتمييزه عن آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها.**4**_رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظرياً على الأقل من مواطنين أحرار تألفوا بشكل طوعي وبين البنى العضوية التي يولد الإنسان فيها . من ذلك يمكن القول أن هناك ترابطاً بين الانتقال الديمقراطي والمجتمع المدني

---

[1] **برهان غليون وآخرون : بناء المجتمع المدني العربي ، دور العوامل الداخلية والخارجية ، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992) ، ص737.**

، إذ لا يتحقق أي منهما في غياب الأخر ولابد من الإشارة إلى أنه لا يمكن بناء مؤسسات مجتمع مدني حقيقي فاعل في أطار دولة تسلطية استبدادية ، فعملية بناء المجتمع المدني تنطوي على عملية أعادة بناء للدولة لتصبح دولة مؤسسات وقانون.

8. التداول السلمي للسلطة.

يعد تداول السلطة أو التناوب عليها من قبل القوى السياسية الفاعلة على صعيد الحياة السياسية من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية ، فهو يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع المعني ، كما يعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية للمشاركة السياسية ، ولهذا لن يكون للتعددية الحزبية التي عبر عنها التحول الديمقراطي الحاصل في الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة ، أي مغزى حقيقي ، بغير أطار دستوري ينظم عملية انتقال السلطة ويقررالآلية التي يتم بمقتضاها هذا الانتقال بين القوى السياسية العاملة على ساحة العمل السياسي ، فالمبرر الحقيقي والهدف الجوهري للتعددية السياسية هو أيجاد الطريقة المؤسسية التي تمكن القوى السياسية من التناوب على السلطة[1].

وليس تداول السلطة ألا الآلية التي يجري عبرها مأسسة عملية التداول السلمي على السلطة ولن يكون هناك بناء ديمقراطي حقيقي مالم تتاح أمام القوى السياسية أمكانية تبادل مواقع الحكم والمعارضة من خلال التنظيم المؤسسي لعملية التداول على السلطة في أطار النظام الديمقراطي ولعل من أولويات الممارسة الديمقراطية ، هي استبعاد أسلوب التعاقب الانقلابي على السلطة واحتكاره من جانب القوى السياسية الفاعلة على ساحة العمل السياسي واللجوء إلى التداول الديمقراطي عليها عن طريق القواعد الدستورية الضامنة لإمكانية التداول السلمي لها بين القوى السياسية[2]، فالديمقراطية ليست زينه أو زخرفة يتحلى بها هذا النظام أو ذاك ، حتى يوصف بأنه نظام ديمقراطي ، مالم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية في التعبير عن أرائها ومالم يكن في النظام نفسه دستور يضمن الآليات التي تسمح لمن هو في الأقلية اليوم (المعارضة)أن يصبح في الأغلبية غداً(السلطة).

بهذا المنطق الديمقراطي يتم التعامل مع أزمة التعاقب على السلطة ، تلك الأزمة التي عدها (توماس هوبز) من أهم وأخطر الأزمات التي تواجه النظم السياسية[3]. إذ تنفرد الديمقراطية بأنها تقدم حلاً لمشكلة كيفية تولي الحكام وتغييرهم بطريقة سلمية وشرعية من خلال الانتخابات الدورية . وما دون ذلك فنحن لسنا في ديمقراطية فأساليب التعيين الذاتي في المناصب العليا ، أو توليتها بالوراثة ، أو الانقلاب العسكري ، أو ما يصطلح عليه الانقلاب الدستوري أو الانقلاب الأبيض ، كلها تعبيرات عن أساليب غير مألوفة في النظم الديمقراطية وبوجه عام فأن الأحجام عن القبول بمبدأ التداول السلمي على السلطة بين قوى الحكم ، وقوى المعارضة من شأنها أن يترك وتيرة الصراع السياسي في تصاعد مستمر ، لا يستبعد بلوغه مرحلة اللجوء إلى أساليب العنف المسلح لتحقيق التعاقب العسكري أو الانقلابي ، مما يمثل عجز هذه السياسة عن التوصل إلى آلية مقبولة لحسم الصراع السياسي.

لذا فأن أهم شرط من شروط اللعبة الديمقراطية هو التزام كافة القوى السياسية المنظمة بمبدأ التداول السلمي على السلطة ، على أن لا تستغل الديمقراطية وسيلة أو معبراً يفضي إلى السلطة ، ومن ثم احتكارها بأي شكل من الإشكال ، أو لأي سبب من الأسباب ، ولهذا يعد التداول السلمي على السلطة بين الاتجاهات السياسية المنظمة أحد ابرز مبادئ نظام الحكم الديمقراطي المعاصر ، وتبادل السلطة بين هذه الاتجاهات ، ينبغي أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام ، وما يسفر عنه من اختيارات الناخبين ، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن يوجد المؤسسات ، ويبتكر الآليات التي تسمح بتداول السلطة والتعاقب عليها سلمياً . أن مبدأ تداول السلطة في الدولة الديمقراطية ينبثق أساساً من طبيعتها الديمقراطية ، فالدولة الديمقراطية هي بالضرورة دولة مؤسسات ، والدولة نفسها مؤسسة المؤسسات ، لها شخصية اعتبارية منفصلة عن شخص الحاكم ومستقلة عن وجوده ، والدولة الديمقراطية أيضاً مؤسسة مستمرة بكل مقوماتها وكل مالها من حقوق وما عليها من واجبات والتزامات إزاء

---

[1] غسان سلامة وآخرون : حالة التعددية السياسية في المشرق العربي ، في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، (عمان : منتدى الفكر العربي ، 1989) ، ط1 ، ص148 .

[2] حسين علوان : التحول الديمقراطي ... ، مصدر سبق ذكره ، ص167 .

[3] نقلا عن ، حسين علوان ، التحديث وإشكالية المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مراجعة نقدية ، مجلة قضايا دولية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، صيف2000 ، ص11 .

شعبها ، بتعاقب على سدة الحكم فيها حكام منتخبون انتخاباً ديمقراطياً ، ويمارسون اختصاصاً ديمقراطياً دستورياً لدورات محددة سلفاً لا يتغير أسم الدولة ولا يستبدل دستورها ، ولا تزول شخصيتها الاعتبارية ، نتيجة تبدل أشخاص الحكام أو الأحزاب التي وصلت إلى السلطة . فالسلطة اختصاص وممارستها تفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور . وليست السلطة حقاً يفوضه الحاكم لغيره أو يورثه من بعده وإنما يتم تداولها وفق أحكام الدستور ، وفي الوقت الذي يعد مبدأ تداول السلطة مبدأً دستورياً فأن مراعاته تصبح ملزمة في الدولة الديمقراطية ذات الأنظمة الملكية ، مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية . فالملوك في الدول الديمقراطية لا يمارسون سلطة تنفيذية ، وإنما يمارسها أشخاص منتخبون انتخابا مباشراً من قبل الشعب ، ولذا فهم مسؤولون أمام مجالس نيابية وأمام الناخبين ، بل أن الناخبين يكتسبون أهمية خاصة ، فالعودة أليهم محتومة عند انتهاء الولاية الدستورية للسلطة ، فهؤلاء وحدهم أصحاب الحق غير المنازع في أنتحاب أو أعادة انتخاب من يفوضونه أمره ، فهو الفيصل والحكم وأليهم يعود الأمر أوله وأخره ولما كان التداول السلمي للسلطة كما واضح يعني فسح المجال أمام القوى السياسية التي رشحها الفوز الانتخابي لإدارة السلطة وتدبير شؤون الدولة ، فأن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ لا يتجسد بفتح مجالات المشاركة السياسية للقوى السياسية جميعها فحسب وإنما بإقرار أمكانية أي من هذه القوى الوصول إلى مواقع السلطة وخاصة قوى المعارضة ، وذلك عبر انتخابات حرة وحصولها على مايؤهلها من أصوات الناخبين.

9. التنافس وحرية العمل السياسي.

لم تتطور العلاقات بين النخب السياسية العربية الحاكمة والقوى السياسية وفي مابين القوى السياسية نفسها بعد ، لتصل إلى مستوى أصول وقواعد اللعبة الديمقراطية ، وخاصةً أحلال مبدأ المنافسة وحرية العمل السياسي بدلاً عن الصراع حول السلطة فيما بينها ، المبني على القناعة بحق جميع هذه القوى بالسلطة والحكم عن طريق الانتخابات العامة ومازال الطابع ألتصارعي للعلاقات يهيمن على مجمل التفاعلات بينها . وإذا كان هذا النمط من العلاقات السياسية يجد جذوره في الموروث السياسي عن المرحلة الماضية ، ويفسر التمزقات والنزاعات ضمن بنية هذه المجتمعات التي تحدد أنماط وتوجهات الولاء تبعاً لها فتخلق انشطارا موازياً في مراكز السلطة يحول دون قيام السلطة على أسس عقدية أجتماعية وقانونية راسخة ومتكاملة[1]، فأن آثاره السلبية تنصب مباشرةً على الممارسة الديمقراطية للسلطة وانتقالها من قوة سياسية لأخرى في أطار النظام نفسه وتحديداً فأنه يحول دون القدرة على تحويل الصراع السياسي بينهما إلى شكل من أشكال التنافس السياسي وحرية العمل بل ويجعل هذه العملية في غاية الصعوبة والتعقيد . فتعدد القوى السياسية التي تفتقر إلى انتظام العلاقة بينهما بصورة أو بأخرى يحول دون بروزها ضمن أطار معين من التوازن الذي يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والولاء لها لكل قوة من هذه القوى بغض النظر عن قوتها أو ضعفها تطرح نفسها ضمن فرضية(الاحلاح محل) وليس (المشاركة مع) القوى الأخرى من أجل السيطرة على السلطة مما يؤدي إلى استمرار العلاقات التناحرية بينهما وبصورة تعصف بمقومات الفاعلية السياسية من هذه الناحية[2].

10. حقوق المواطنة.

أن مصطلح المواطنة أقترن عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين لممارسة الديمقراطية ، ويكون التعبيرعن أقرار مبدأ المواطنة وقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين ، وقد كان التعبيرعن أقرار المواطنة مرتبطاً دائماً بحق ممارسة احد أبعاد المشاركة، أو ممارسة كل أبعادها بشكل جزئي أو كلي فقد أرتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيرا حق المشاركة الفعالة في أتحاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون. لقد مر مبدأ المواطنة عبر التأريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة وترسخ حتى أقر مبدءاً ثابتاً في الحياة السياسية، وأتسع نطاق ممارسته تدريجياً لكونه أحد الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي[3]، ولقد أستقر مبدأ المواطنة في الفكر السياسي المعاصر على كونه مفهوماً تاريخيا شاملاً ومعتقداً في نفس الوقت له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ماهو مادي – قانوني، منها ماهو ثقافي–سلوكي ومنها ماهو

---

[1] عبد المعطي محمد عساف : أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية ، أطار نظري مقارن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد36 ، 1983 ، ص9.

[2] حسين علوان البيج : التحول الديمقراطي ... ، مصدر سبق ذكر ، ص175 .

[3] علي خليفة الكواري : مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ص13–30.

وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً. لذلك فأن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري ، كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية لذا يصعب وجود تعريف مانع ثابت شامل لمبدأ المواطنة، فهو شأنه شأن مفهوم الديمقراطية المعاصرة، والدستور الديمقراطي مفهوم يتطلب وجوده أقرار مبادئ، والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع، وكذلك لابد من وجود حد أدنى من الحقوق للمواطن ينبغي مراعاتها وهي الحقوق القانونية والدستورية ، وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولائه لوطنه ، وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعالة والشعور بالإنصاف وارتفاع روح الوطنية لديه عند أداء واجباته ، أن القاسم المشترك المعبر عن وجود قناعة فكرية ، وقبول نفسي ، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في دولة ما يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه عد المواطنة وليس أي شيء آخر عداها ، هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة من دون تمييز ديني أو عرقي أو بسبب الذكورة والأنوثة ، ومن ثم تجسيد ذلك في دستور ديمقراطي يمكن الدولة من أنجاز عملية تشكيل نظام جديد من العلاقات السياسية يحقق اشتراك عمومي في علاقات سياسية جامعة يسقط بمقتضاها كل نوع من أنواع التعيين الطبيعي للناس ، أي كل نوع من تعريفهم داخل دائرة انتمائهم إلى بنى طبيعية(أي بدائية) كالقبيلة والعشيرة والطائفة ، ليقوم مقامه تعيين سياسي جديد يكون مبدأ الانتماء إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني.

وإذ يعيد هذا النظام تعريف الناس تعريفاً سياسياً، بوصفهم مواطنين، أي خارج كل ربط لهم بعلاقات التضامن العصبوي، وروابط الدم والقرابة والمصاهرة وعلاقات الولاء التقليدي فهو يسقط كل ذلك النظام الكامل من التراكبية والتفاضل القائم بينهم بمقتضى نسق القيم التقليدية الذي يجعل أشرافهم مثلاً أو أعيانهم ووجهائهم أعلى قدراً ومركزاً من عامة الناس. وعليه تقيم علاقة المواطنة نظامها على قاعدة المساواة، مساواة جميع الناس في الحقوق والواجبات بعيداً عن كل تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الدم أو النسب، وما في معنى ذلك مما يقوم عليه التمايز والتفاضل في المجتمع العصبوي[1].

أن منح المواطن حقوق المواطنة (الحق في المساواة وعدم التمييز، الحق في الحياة الحق في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية، حق الفرد في حريته وسلامته الشخصية افتراض البراءة وحق الدفاع، حق المحاكمة العادلة، الحق في الرأي والتعبير، الحق في المشاركة في أدارة الحياة العامة، الحق في التجمع السلمي ، الحق في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والانضمام أليها)، سينشئ رابطة سياسية طرفها الدولة من جهة والمواطن من جهة أخرى . وحين تقوم الدولة بتوزيع السلطة المادية والرمزية بين أفراد المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص ، وبالتالي التساوي في المسؤوليات ، فأنها في ذلك تعيد ترتيب علاقات الولاء على نحو جديد . فيتحول الولاء للبنى التقليدية إلى ولاء آخر سياسي لشيء أسمى هو الدولة. ويكون هذا الولاء الذي يجري تحصيله بالرضي الطوعي، وليس بالإكراه والقسر، بمثابة اعتراض جماعي بقبول المساهمة المشتركة في بناء هوية جماعية وتقويض الحق للدولة، ككيان مجرد في التعبير عنها داخلياً، من خلال توزيع عادل للسلطة وللحقوق، وفي التعبيرعنها خارجياً من خلال الدفاع عن مصالح الجماعة الوطنية.

أن المواطنة لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن ، إذ يفقد أفراد المجتمع سواء كانوا في أعلى شرائحه أو في أدناها ، مواطنيتهم ، من حيث أنهم في حقيقتهم لا ينتمون إلى وطن واحد ولا بواطن أحدهم الأخر ، تجعهم الأرض ولا يجمعهم ماتنتجه الأرض للإنسان[2]، وإنما المواطنة ، هي تجسيد لنوع من الشعب ، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الأخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزغر به المجتمع. ومن أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة، وان يحمي ويعزز كرامة واستقلال واحترام الإفراد، ويقدم الضمانات القانونية لمنع أي اعتداء على الحقوق المدنية

---

[1] عبد الكريم غلاب: أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ، سلسلة الثقافة القومية (33)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، ص65.

[2] عبدالاله بلقزيز : دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية ، في محمد جابر الأنصاري وآخرون ، النزاعات الأهلية العربية ، العوامل الداخلية والخارجية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ، ص77.

والسياسية. وعلى القانون أيضا ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف. كما أن عليه أيضا أن يمكن الإفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم[1]، ومن هنا تأتي الجدلية بين احترام مبدأ المواطنة وحقوقها وإقامة النظام الديمقراطي، إذ لا حرية ولا حقوق الا في ظل نظام رشيد يتمتع فيه الحكام بالشرعية الدستورية، ويمارسون الحكم في أطار من ضوابط المصلحة العامة وبعكسه فأن حصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد ، يستأثر بها ومن معه على مدى العمر بلا رقيب ولا حسيب ، ولا يتداولها مع غيره ، ولا يمارسها في ظل مؤسسات نيابية منتخبة وبإزاء سلطة قضائية مستقلة ، ورأي عام متبصر ، وصحافة حرة ناقلة ...الخ ، فالمجتمع الذي يخضع لها اللون من الحكام ، لا يتمتع الناس فيه بحقوقهم ، ولا طموح لهم في ممارسة الحريات المشروعة وبالتالي فان تعطيل هذه الحريات وحضر تلك الحقوق ماهي الا أدلة على استبدادية النظام السياسي الحاكم وتفريطه بحقوق المواطنة .

أن الحد الأدنى لكون دولة ما ، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهريين ، أولهما ، زوال وجود مظاهر الحكم الفردي ، أو القلة من الناس ، وتحرير الدولة من التبعية للحكام ، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي ، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآليات الديمقراطية على أرض الواقع[2]، وثانيهما ، عد جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية ، كما تتوفر ضمانات وإمكانات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة .

خامساً:- تقييم الأداء الديمقراطي / نماذج مختارة.

يأتي تقييم الأداء الديمقراطي هنا معتمداً على مؤشرات الأداء الديمقراطي فالغرض من هذه المؤشرات هو القياس لمعرفة مدى توافر الشروط الضرورية المعبرة عن الأداء الديمقراطي وفي أطار سعي البحث للإجابة على سؤال محوري هو ، هل يوجد بالفعل أداء تحول ديمقراطي في الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة ؟ ، وهو سؤال سنحاول الإجابة عنه عبر تطبيق مؤشرات الأداء الديمقراطي على المجتمعات السياسية في الشرق الأوسط لمعرفة هل أن المجتمعات هذه بحاجة إلى أصلاح ديمقراطي؟، من خلال المؤشرات آلاتية على سبيل المثال لا الحصر:-

1. وجود حكومة منتخبة.

وجود حكومة منتخبة على رأس السلطة يعكس أهم مؤشرات الأداء الديمقراطي المعبر عن آلية سلمية لتداول السلطة عبر الانتخابات بدون انقلابات، أن تطبيق هذا المؤشر على الدول العربية يظهر حقيقية مفادها، أن أغلب الحكومات في العالم العربي تسلطية فعساكر الدول العربية قد هيمنوا على السلطة السياسية منذ خمسينيات القرن العشرين وتمسكوا بها بالرغم من كل الاخطاء التي مارسوها، وهو أمر يعكس المناعة التي اجتهد الحكام لبنائها لتحافظ على دوامهم بالسلطة.

الأمر الذي ولد انطباعاً هو أن حكام الدول العربية وعلى الأخص الحكام الذين جاؤوا من صفوف العسكريين هم فوق المجتمع ، وغير مقيدين به وببنيته ولا يمسهم شيء من النتائج التي تنشأ عن قراراتهم[3]، أذن استبعاد حكومة منتخبة ، ونمو الاتجاهات الفردية أو الاستبدادية هي السمة الغالبة لأغلب حكومات الدول العربية التي تمتاز "بالسلطوية الشاملة"[(*)]، ورفض النقد وعدم تقبل الحوار ، فهذه الذهنية تدعي معرفة الحقيقة التي لا تقبل الشك أو المراجعة أو التفاعل المثمر بين الإفراد والجماعات والتفاعل حتى أن وجد فان هدفه لا يكون التوصل إلى الحلول الوسط بين وجهات النظر ولكن هدفه أظهار وتأكيد الحقيقة الواحدة هي رأي الحاكم . في حين نجد أن تركيا وإيران و(إسرائيل) تأتي مستثناة من أنظمة الحكم في الشرق الأوسط ، فتركيا منذ الخمسينيات اتجه التكييف السياسي

---

[1] لمزيد من التفصيل ينظر ، محمد فائق : حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية ، مجلة المستقبل العربي العدد245 ، تموز 1999 ، ص11 .

[2] محمد عابد الجابري وآخرون : حقوق الإنسان في الفكر العربي الإسلامي ، دراسات في النصوص ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ، ص243-265 .

[3] حامد أنصاري : حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة ، التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن ، في غسان سلامة وآخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو1989) ط1 ، ص698 .

[(*)] جميع الأنظمة العربية باستثناء لبنان يحكمها شخص واحد أو بضعة أشخاص ، (فالإمارات ، الأردن ، الكويت ، المغرب السعودية) تصف نفسها بأنها وراثية . في حين أن (الجزائر واليمن) تحكمان بواسطة مجموعة صغيرة من الضباط أما (ليبيا ، السودان ، سوريا ، مصر ، تونس) يحكم كل منها شخص واحد .

فيها صوب الديمقراطية ، في حين أغلب الأنظمة العربية الحاكمة بقيت متسلطة شمولية ، حيث يأتي هذا التناقض من واقع النظر للديمقراطية الغربية التي رأت فيها الحداثة والتقدم، في حين أن نظرة العرب للغرب كقوة استعمارية مستغله وغازية تحمل نماذج للحكم لا يمكن أن تنطبق على الدول العربية[1]، أما بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران فقد احتفظت لنفسها بنموذج خاص قائم على (ولاية الفقيه) التي ترتكز على وجود دستور يقسم صلاحيات السلطات ، ومؤسسات سياسية تدير السلطة بين المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ورئيس السلطة التنفيذية الذي هو رئيس الجمهورية المنتخب ، وهو أمر أثبت أن لإيران رغبة بالإصلاح واحترام أرادة الشعب في اختيار الرئيس والنواب الذين يمثلونه في البرلمان[2]. ومع ذلك يبقى هذا الاصلاح نسبيا يتمحور في البنى الشكلية التي تستمد وجودها وصلاحياتها من ارادة ولي الفقيه الذي تتركز فيه كل الصلاحيات وغير خاضع لارادة الشعب في الاختيار والتنصيب وله مركز ديني يعلو على مركز الحكومة والبرلمان المنتخب باعتباره نائبا عن الامام المعصوم . أما بالنسبة لـ(إسرائيل) فهي تمتلك حكومة منتخبة عبر اقتراع شعبي عام ، وذلك يرجع لكون(إسرائيل)نموذج ولد في رحم الفكر الغربي.

2. الفصل بين السلطات.

أن الغرض من هذا المؤشر هو الحد من استعمال السلطة تعسفاً وتحقيق هدف منع استبداد السلطة ، وبالوقت نفسه فان هذا المؤشر يوفر للجمهور فرصة الاعتراض على الإعمال غير الشرعية ، أذن يساعد فصل السلطات على سيادة أرادة القانون عبر انبثاق دولة المؤسسات التي تساعد كل الفئات من حكام ومحكومين أن تتعايش بسلام عبر وجود مراقبة بين عمل السلطات من خلال التمثيل النيابي والمسألة التي تشكل أهم أركان الأداء الديمقراطي ، في هذا الصدد تشير قواعد البيانات الدولية إلى وجود تحسن طفيف في قيم مؤشرات التمثيل والمسألة في مجمل الدول العربية ، غير أنها رغم هذا التحسن فأنها تحتل أدنى مستويات التمثيل والمسائلة بين دول العالم[3]. أما بالنسبة لإيران فمع وجود فصل للسلطات في مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية كنسق حداثي منتخب شعبيا لدولة حديثة ودستورية ، الا ان بنية وصلاحيات مؤسسة ولاية الفقيه تمثل نسقا دينيا جامعا للسلطات ويسمو على النسق الحداثي بما يخل بجوهر مبدأ الفصل بين السلطات كمؤشر لاصلاح سياسي ديمقراطي . في حين أن فصل السلطات يظهر بوضوح أكثر في تركيا غير أن هنالك تدخلاً واضحاً من قبل الجيش الذي يعد نفسه الحارس الأمين لمبادئ العلمانية. وتبدو (إسرائيل) النموذج الأكثر وضوحاً للنسبة لمؤشر فصل السلطات في دول الشرق الأوسط، حين يظهر الفصل بوضوح وفاعلية أكثر من نماذج الحكم الأخرى في الشرق الأوسط.

3.التعددية السياسية.

يتطلب نشاط هذا المؤشر أيمان النخب الحاكمة بأن التعددية هي فرصة تعبر عن أتساع الأفق وإمكانية انتقال السلطة سلمياً بين التيارات السياسية التي تتفاعل داخل العملية السياسية في ظل أطار دستوري ، وبالوقت نفسه تتطلب من الأحزاب السياسية والهيئات الأخرى أن تكون فاعلة وكفؤة حتى يمكن تحقيق فاعلية التعددية السياسية التي تشكل مؤشراً مهماً بالأداء الديمقراطي ، لابد من وجود ثلاثة اعتبارات رئيسة وأساسية ، أولاها الحرية لي ولغيري ثانيها حق غيري في أن يعارضني ويعمل في سبيل فوز نظريته التي يعارضني بها ، والاعتبار الثالث أن تكون مصالح الجمهور الكثرة على الأقل ، هي المقياس الذي يتغلب على القرارات المتخذة والمنفذة[4]. غير أن هذه الاعتبارات الثلاث لا نجد لها أثرا في الدول العربية ففي معظم الأحيان نجد أن صيغة الحكم السلطوي هي السائدة ، فالأحزاب السياسية ممنوعة آو مقيدة إلى درجة كبيرة ومن بين الدول العربية ثمان دول وراثية هي دول مجلس التعاون الخليجي والاردن والمغرب ، وثمان دول فردية شمولية هي مصر وسوريا وليبيا والسودان والجزائر واليمن وتونس

---

[1] علي أرسين : السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط ، العلاقات العربية – التركية إلى أين ، في علي محافظة وآخرون ، العرب وجوارهم إلى أين ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية يوليو2000) ، ط1 ، ص235 .

[2] غسان بن جدو : إيران ... إلى أين ، في علي محافظة وآخرون ، المصدر السابق نفسه ، ص253 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 الأردن 2003 ، ص29 .

[4] جون ال. اسبوزيتون : الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، في وليم لويس ، امتطاء النمر تحدي للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، ترجمة عبد الله جمعه الحاج ، (دبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، بلا تاريخ) ، ص241 .

وموريتانيا[1]، إذن السياسة التي تسير عليها الحكومات العربية تبرهن أنها متخلفة سياسياً وعاجزة عن تلبية متطلبات التطور وتصطدم مع قوى المجتمع الساعية لإيجاد تنظيمات سياسية وجمعيات تعبر عن أرائها ومصالحها غير أن هذا الأمر يختلف بالنسبة لتركيا و(إسرائيل) التي تمتاز بوجود تعددية سياسية حقيقية فاعلة . أما بالنسبة لإيران فأن هنالك تيارات سياسية ولا توجد تعددية سياسية بالمعنى الليبرالي فالتيارات في إيران عبارة عن تجمع لكتل دينية وسياسية وثقافية ، تربط بينها قواسم فكرية أو سياسية أو مصالح مشتركة مثل تحالف البزار مع اليمين المحافظ ، والدعم الذي يتلقاه التقدميون الاصلاحيون من قبل القواعد والقوى الشعبية الداعمة لهم.

4.مدى توافر الحريات المدنية والسياسية.

يرتبط أطلاق الحريات المدنية والسياسية بكمال البناء الديمقراطي بحيث لايمكن أن نصف البناء الديمقراطي بالكمال مالم يكن هناك نطاق واسع لحريات ينعم بها جميع المواطنين ، وفي أطار تقييم الأداء الديمقراطي لدول الشرق الأوسط عبر قياس مدى توافر الحريات المدنية والسياسية فأن تقرير التنمية السياسية العربي لعام 2003 يظهر أن الاتجاه العام في عقد التسعينيات من القرن العشرين في عموم البلدان العربية كان هابطاً في مجال الحريات مع تدهور واضح في أوائل التسعينيات ، كما احتفظت البلدان العربية في المتوسط بأدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم المعتبرة . والواقع انه حسب هذا المؤشر كانت خمس بلدان عربية بين أقل عشرة بلدان صنفت عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم في عام 2001/2000، غير أنه في عام 2002 ظهرت تطورات ايجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في بلدين عربيين هما البحرين والمغرب ، وفي السودان اصدر الرئيس مرسوماً يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسي شرط الالتزام بالنهج السلمي ، وفي الجزائر منحت الأقلية البربرية حق استخدام لغتهم (الامازيغية) كلغة وطنية ، فضلاً عن مؤشرات أخرى ايجابية في العديد من الدول العربية لكنها تبقى دون طموح فلازالت الحريات تصادر وتتزايد القوانين والإجراءات المقيدة للحريات وتزداد نسبة الوفيات تحت التعذيب[2].

أما بالنسبة لتركيا فان هامش الحريات المدنية والسياسية يأتي متسعاً أكثر مما هو عليه في الدول العربية ، غير ان العسكر بصفتهم الحراس على مبادئ العلمانية ما زالوا يمارسون ضغوط تحد من حرية الأحزاب وخاصة ذات الطابع الإسلامي منها ، فقد اظهر نواب البرلمان استيائهم من دخول عضوة محجبة للبرلمان التركي ، فضلاً عن الممارسات التي أفضت إلى حل العديد من الأحزاب ومنعها من العمل السياسي . فاللعبة السياسية في تركيا تدور في أطار العلمانية التركية وأي خروج عن هذا الإطار يعني خروج من اللعبة السياسية الأمر الذي يحد من الحريات المدنية والسياسية ، وما زالت التطورات التي شهدتها تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الاسلامي غير متاصلة وان كانت تعبر عن حراك ايجابي ، أما في (إسرائيل) فقد مارست الحريات المدنية والسياسية دورها بالفعل كركيزة أساسية للأداء الديمقراطي[3].

في حين ان الوضع بالنسبة لإيران يشير إلى وجود أزمة حريات تقترب مما هو موجود في الدول العربية فهناك قيود على المشاركة السياسية التي يسعى التيار الإصلاحي إلى رفع مستواها ، وقد عبر الشعب الإيراني عن تأييده لهذا التوجه عبر انتخابه التيار الإصلاحي ، وفي دراسة استطلعت تفاعلات الرأي العام كشفت أن (عدد الفتيات اللاتي اصبحن يرتدين (الحجاب الكامل) في الجامعات ارتفع ، وعندما سئلنا عن السبب أجابت غالبيتهن، نحن نحب الرئيس خاتمي (السابق) ونريد ان ينجح في إصلاحاته ومشروعه ، ولا نريد ان نوفر لخصومه السياسيين فرصة ان يقولوا أن من يدعم الرئيس السابق خاتمي هم الليبراليون والمانعون والرافضون للهوية الدينية)، وهذه الحالة تعكس وعي سياسي مطالب بحريات المدنية والسياسية في إطارها الديني دون الخروج عن قواعد الشرع . كما ان حالة الوعي الجماهيري بالحريات المدنية ورفض الاصلاحيين بقيادة حسين مير وكروبي لنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2009 من جانب، وطريقة تعامل

---

[1] مكتب برامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، ((التغيير الديمقراطي والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط)) الموقع : http:\\www.foreign_affairs.org

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 ، الأردن 2003 ، ص31.

[3] مكتب الإعلام الخارجي ، مصدر سبق ذكره

السلطة تجاه الاحتجاجات الجماهيرية، تعكس ازمة الحريات في ايران.

5. المشاركة السياسية.

يمكن رصد جملة من الخصائص ترتبط بمؤشر المشاركة السياسية في بعض دول الشرق الأوسط:-1.اختلال شرائح المجتمع السياسي ، تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين والمتطرفين..

2.مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم السياسية العربية الحاكمة ، دون ان تعبر عن مشاركة حقيقة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي، وقدرات على التأثير فيما يتخذ من قرارات[1]. وخصائص المشاركة السياسية هذه تتركز في أغلب الدول العربية ، الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية الديمقراطية الشرعية التي تتم في أطار قانوني دستوري ، فالمواطن العربي يعاني من حالة حرمان لأهم حقوقه الأساسية كانسان فهو محروم من أبداء الرأي في قضايا مجتمعه ووطنه وأمته ، وهو المغلول عن المشاركة في مصير بلده . ويلاحظ حالة الحرمان من المشاركة السياسية بدرجة اقل في إيران فمع وجود مشاركة واسعة نسبيا في الانتخابات كاحد مسارات المشاركة السياسية ، الا ان هيمنة المؤسسة الدينية على الدولة عبر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يمثل القائد العام للقوات المسلحة ويمتلك حق إسقاط الحكومة في حالة خروجها عن طاعة المؤسسة الدينية يعد تفريغا لمحتوى وغاية المشاركة السياسية ، في حين ان المشاركة في كل من تركيا و(إسرائيل) تأخذ طابعاً دستورياً فاعلاً.

6.مؤسسات المجتمع المدني.

تتبع أهمية هذا المؤشر من كون مؤسسات المجتمع المدني تشكل القنوات التي تمر من خلالها عملية المشاركة السياسية وتؤطر العملية السياسية وتشكل أداة للاستقرار السياسي فهي التي تشكل الإرادة الديمقراطية التي تتوقف على الوعي بضرورتها ، وهذا الوعي يترسخ عبر المؤسسات الديمقراطية التي تخلق نضج الشعب ، أذن العملية الديمقراطية تمر عبر مؤسسات المجتمع المدني وبتطبيق هذا المؤشر على دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية يبرز لنا ضعف هذه المؤسسات في الدول العربية بصورة خاصة ، فالنخب الحاكمة العربية تخشى الديمقراطية أو تتخوف من نتائجها ، نظراً لكون علاقتها بجسد المجتمع لا تمر عبر مؤسسات من نوع مؤسسات المجتمع المدني فهي الشرايين أو القنوات التي تضمن أو على الأقل تجعل بالإمكان احترام قواعد الممارسة الديمقراطية[2].

أذن الدولة العربية بصورة عامة وعلى سبيل المثال لا الحصر تمتاز بخاصيتين تحولان دون بناء مؤسسات مجتمع مدني فعال وفاعل وهما:-

1. المركزية والهيمنة على الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

2. ممارسة العنف المنظم لتوليد الخوف الجماعي لدى الشعب.

أي ان أداء مؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط ضعيف اومغيب ، ولايختلف الحال كثيراً عن الدول العربية بالنسبة لإيران ، أما بالنسبة لـ(إسرائيل) فأن هناك نشاطاً اكبر لمؤسسات المجتمع المدني إذ تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها كقنوات للمشاركة السياسية ، كما في الهستدروت وهي اتحاد نقابات عمالية او في الاحزاب السياسية الي تشكل احدى اشكال مؤسسات المجتمع المدني ، وينطبق القول على تركيا التي تشكل الاتحادات الاقتصادية والعمالية والثقافية والاحزاب بوصفها قوى مجتمع مدني وسائل ضغط على الحكومة ومع ذلك تبقى المؤسسة العسكرية التركية ودورها في النظام السياسي معيقا في تطور دور مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها.

7.ضمان حرية تدفق المعلومات.

تعد حرية تدفق المعلومات وحق الاطلاع عليها المؤشر الأساسي للعملية الديمقراطي فهي تعبرعن جميع صنوف الحرية التي تحملها الديمقراطية ويتطلب ضمان حرية تدفق المعلومات تنقية القوانين والدساتير من كل حجر على حرية تدفق المعلومات ، والأنظمة السياسية العربية على العموم تحفل قوانينها ودساتيرها العديد من القيود على حرية تدفق المعلومات وحق الاطلاع عليها لا تتوقف على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل ان هناك مؤسسات ذات طابع ديني دأبت على الانتقاص من حرية الرأي والتعبير وتدفق المعلومات التي تبلور الآراء العامة من خلال أساليب الرقابة والحظر والتجريح، بل والتكفير أحيانا أخرى ، وهي أراء تعبرعن مواقف سياسية لا تقترب من روح الشريعة الإسلامية السمحاء .

---

[1] جلال عبد الله معوض : أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد55 ، أيلول 1983 ، ص110.

[2] محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، آب 1996) ط2 ، ص126.

الأمر الذي يتطلب وجود قانون منصف يمنح حرية نشر المعلومات وتلقيها في أطار أخلاقي يتسم بالدقة والمصداقية والشفافية حتى لا يحدث تشويش للرأي العام ، ويسهر على تطبيق القانون قضاء كفوء ونزيه ومستقل تماماً ، أما بالنسبة لـ(إسرائيل) فأن حرية تدفق المعلومات وحق الاطلاع عليها مازالت مقيدة بدرجة كبيرة بسبب الهاجس الأمني كونها تمثل كياناً مزروعاً على ارض عربية مغتصبة ، غير ان مقارنة نسبة القيود المفروضة في الدول العربية يظهر ان هامش الحرية اكبر مما هو موجود في الدول العربية ، في حين ان الوضع في إيران مشابه إلى درجة كبيرة ما موجود في الدول العربية ، أما تركيا فهي تتصدر دول الشرق الأوسط من حيث حرية تدفق المعلومات .

8.التنافس وحرية العمل السياسي.

من خلال الحقب التاريخية المنصرمة تراكم كم هائل من المشكلات وخلق العديد من العقد والحساسيات فيما بين النخب السياسية العربية الحاكمة والقوى السياسية الأخرى ، فتراجعت إمكانيات اللقاء والتنافس والحوار الديمقراطي ، فعدم ميل القوى التي تمسك بالسلطة في مرحلة معينة إلى الالتقاء بالقوى السياسية الأخرى ومشاركتها بصورة معينة في العملية السياسية وسعيها إلى تكثيف جهودها لعزل هذه القوى وإبعادها عن هذه العملية ، سواء كانت قائمة فعلاً أو كامنة أو محتملة أذا كانت نظراً لضعف السلطة قد عجزت عن إجراءات التصفيات النهائية لم يترك بصماته على طبيعة العلاقة بينها بل أسهم بشكل جدي في تخريب العملية السياسية الديمقراطية ذاتها بقدر ماجعلها بعيدة عن متناول القوى السياسية التي تقف خارج السلطة.

والحال هذا لا تعود للطبيعة التصارعية التناحرية للعلاقات الطبيعية المغلقة للبنى السياسية العربية وحدها وإنما ترتبط بالممارسات السياسية ذات الطابع العدائي التي أظهرتها هذه القوى عند استلامها الحكم إزاء القوى السياسية الأخرى أيضا، فقد عملت هذه الممارسات على أبعاد أمكانية بناء تنمية سياسية ديمقراطية يمكن على أساسها تشكيل وبناء هياكل الدولة الأمر الذي ألقى غموضاً كبيراً حول خطوط سير العملية التنموية ونتائجها وبالتالي حول عمليات تنفيذ هذه النتائج وانعكاساتها على صعيد المجتمع ، وقد تجسد ذلك بتعرض هذه الدول لموجات متلاحقة من عدم الاستقرار السياسي جراء الانقلابات العسكرية والثورات والانتفاضات الشعبية التي تعبر بصورة صريحة عن شكل العلاقات التصارعية بين القوى المتحاربة على السلطة والذي يأخذ طابعاً دموياً في كثير من الأحيان ، وهذا النمط من العلاقات لا يدع فرص للتفاعل الديمقراطي والوصول إلى اتفاق حول شرعية النظام السياسي ومن ثم التوصل إلى تنظيم دستوري مقبول من قبل الجميع لانتقال السلطة في أطار نفس النظام واستبعاد فرص اللجوء إلى القوة وتحقيق التداول السلمي للسلطة وخيار التنافس السلمي.

9.التداول على السلطة.

أن عملية الإصلاح الديمقراطي الحاصلة في دول الشرق الأوسط بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة، لن تؤدي إلى ممارسة ديمقراطية راسخة ومن ثم الوصول إلى الاستقرار السياسي الا أذا ارتبط بوضع أسس وقواعد وآليات ثابتة ومقبولة بتداول القوى السياسية العاملة في ساحة العمل السياسي، فقد كانت واحدة من أبرز مظاهر أزمة الإصلاح الديمقراطي في الدول العربية هي عدم امتلاكها القواعد والمؤسسات وآلاليات اللازمة لضمان عملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية المتنافسة على الساحة السياسية الواسعة.

فالقوى السياسية عندما لا تجد من الوسائل الديمقراطية ما يمكنها من الوصول إلى السلطة وسدة الحكم ، تندفع باتجاه القوة والعنف واستخدامها بتحقيق ذلك ، ان السلطة السياسية هدف ووسيلة ، فالقوى السياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة والحكم لكي تستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها وبرامجها، ولهذا فأن غياب أو انعدام فرص المشاركة السياسية الديمقراطية يقود هذه القوى إلى العمل على تحقيق ذلك عن طريق التعاقب الثوري والانقلابي وتسخير السلطة لتحقيق الأهداف والبرامج التي تعمل من أجلها . ان القوى السياسية مسؤولة أمام الجماهير التي تمثلها عن الأهداف والبرامج التي تطرحها وعندما يقف غياب القواعد الديمقراطية المنظمة لتداول هذه القوى على السلطة السياسية ، وكذلك المؤسسات والآليات التي تسيرها ، عائقاً أمام سعيها للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق هذه الأهداف والبرامج يكون خيار القوة المسلحة والعنف المسلح الخيار الحاسم أمامها ، فتكون الثورات والانقلابات هي المظهر الرئيس للتعاقب على السلطة والأداة الأساسية لتحقيقه في أغلب الدول العربية . أن الصراع على السلطة هو المنبع الحقيقي لهذا التحول فقد جاء القرار للتحول من الأنظمة الحاكمة ذاتها ، وكان الضغط الشعبي المتزايد فاعلاً في أحداثه ، فمنذ البداية ارتبط التحول وعملية الإصلاح على رأي الأستاذ(برهان غليون)بنوعين من التطور[1]: 1. يتعلق بالنخب الحاكمة العربية وإدراكها حقيقة ألازمة والطريق المسدود لأنظمتها المغلقة ووعيها بأن تجاوز هذه الأزمة يكون عن طريق مد جسور العلاقة بينها وبين القوى الشعبية وعبر الحوار والتسامح والتفاهم معها وليس

[1] برهان غليون ، مصدر سبق ذكره ، ص110

عن طريق الانغلاق والتقوقع والعنف ، 2. ويتعلق بالقوى الشعبية وتحررها كلياً من هيمنة أيديولوجيات هذه النظم وخضوعها لها وانطلاقها باتجاه بلوغ ألمكانه اللائقة بها والحصول على دورها وحقوقها الأساسية.

لقد تفاعل هذين النوعين من التطور ، وجاء قرار تحقيق التحول والإصلاح الديمقراطي من قمة هذه النظم محصلة لاستيعاب النخب الحاكمة لحقيقة محدودية خياراتها بل ولكونه الخيار الحاسم على صعيد الأزمة ، كما يقدم التحول خلاصة واقعية لمعطيات وآفاق الصراع مع القوى السياسية خلال المراحل الماضية وتقييم النخب الحاكمة هذه لنتائج هذا الصراع وانعكاساته على صعيد الحياة السياسية ، فلم يرتبط التحول بتطورات نوعية للقيم السائدة لديها وإنما هو محصلة تغيير في الاعتقادات التي تتمسك بها وتولد جراء التجربة التاريخية والرغبة في التغيير والمشاركة السياسية وإفلاس النظام الاقتصادي والاجتماعي والقلق والخوف على مصيرها ولهذا تعاملت النخب الحاكمة العربية مع الأزمة من منطلق مصلحي فمع ان الانتقال نحو التعددية السياسية يعبر عن انفتاح ديمقراطي ، بيد أنه لا يخفي علامات السعي لاحتواء الأزمة وكذلك العمل على استثمار معطياته ونتائجه وانعكاساته الايجابية على المستويين الداخلي والخارجي. أن مجيء التحول الديمقراطي بقرار من قمة النظم السياسية العربية الحاكمة في حين يضع مصداقية التحول وجديته على أرضية الاختبار، فأنه يطرح ضرورة استكمال عناصره ومقوماته الأساسية وأهمها تنظيم عملية التداول السلمي على السلطة من قبل القوى السياسية الفاعلة والنشطة على الساحة السياسية، أو بتعبير آخر لكي يأخذ التحول الديمقراطي مداه الحقيقي، ينبغي توفير أسسه المؤسساتية القانونية الإجرائية على صعيد بنية السلطة السياسية ومزاولتها وانتقالها من قوى سياسية لأخرى، وبقدر ما تستهدف عملية تنظيم التداول على السلطة إرساء أسس ممارسة ديمقراطية ثابتة فأنها تنطوي على ضرورة الاعتراض القانوني الدستوري العملي وحرية العمل السياسي للقوى السياسية المختلفة، وكذلك ضرورة الإقرار الدستوري بمبدأ التناوب على السلطة والتزام القوى السياسية به، فضلاً عن ضرورة تحويل الصراع السياسي إلى تنافس سياسي بينها.

الخاتمة:

اشارت الدراسة الى ان الديمقراطية مع انها اصبحت مطلباً داخليا ودوليا ، داخليا كونها فكرة تماهي الحرية ومساراً يمنع تعسف السلطة، ودوليا كونها اخذت ابعاداً رسالية من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد تغيرات تسعينيات القرن العشرين ومارست ضغوطاً تجاه بعض دول العالم الثالث لغايات لا تخرج عن براغماتية سياسية وكسب مصالح ستراتيجية وتناقض مضمون البعدين الداخلي والدولي مثلا اشكالية في مسارا ترسيخ الديمقراطية في دول العالم الثالث. واذا تجاوزنا البعد الدولي كمدخل سلبي، فأن الديمقراطية على المستوى الداخلي للدول تعاني من مداخل بنيوية سلبية، وبالتالي فأن عملية تحقيق الديمقراطية فيها مع افتراض رغبة النخب الحاكمة في احداث تحول ديمقراطي، يحتاج الى اليات وتراكم في التجربة مماثلة في التراكم التاريخي (الزمني) للتجربة الاوربية والا سنكون امام تعجيز موضوعي وامام رغبات تسلطية بأسم تحقيق التراكم.

اليات التحول الديمقراطي تشكل حزمة من الاجراءات الموضوعية والثقافية والمؤسساتية تعمل بتفاعل من خلال حامل يتمثل في ادراك مؤسسة السلطة موضوعياً ان عدم القيام بالتحولات يشكل خطرا على النظام السياسي والاستقرار المجتمعي، او ذاتياً باهمية التحول الديمقراطي وهو امر مشكوك فيه. من منظور موضوعي لا يكفي ان يكون الادعاء وحده او الشعار او ان يربط اسم الديمقراطية باسم الدولة حتى يكون قرينة على ديمقراطية هذا النظام او ذاك، بل لا بد من مؤشرات تحدد اداء النظام باتجاه احداث تحول، وهذه المؤشرات يصح ان نطلق عليها معايير لقياس تقدم اي نظام باتجاه التحول الديمقراطي من عدمه، وعند تطبيق هذه المؤشرات على النماذج المختارة كادوات تقويم مستمدة من مداخل نظرية خرجنا بالمعطيات التالية:

1- غياب الحكم الديمقراطي في أغلب النماذج العربية، مع ضعف في اليات التحول الديمقراطي من خلال مؤشرات اداء الانظمة التي ما زالت متمسكة بسلطوية مستمدة اما من شرعية وراثية تقليدية ومعتمدة في اغلبها على ادوات مادية قسرية او اغرائية، او انظمة متمسكة بسلطوية مستمدة من شرعية ثورية فقدت مبرراتها.

2- تشكل ايران حالة خاصة ، فمع وجود هياكل ديمقراطية حداثية متمثلة في الانتخابات ومشاركة الجماهير في اختيار رئيس للجمهورية وبرلمان ، غير ان

هذه الهياكل قد تفقد محتواها الديمقراطي مع وجود مؤسسة المرشد الاعلى للثورة الاسلامية المستمد صلاحياته بالولاية العامة من ولاية الفقيه العمود الاساس للنظام السياسي الاسلامي في ايران، لذلك يمكن عد اليات التحول الديمقراطي في ايران ومن خلال مؤشرات الاداء مازالت ضعيفة وتمس المستوى الثاني من النظام دون القدرة على التعامل بالنقد والتغيير للمستوى الاعلى الجامع للصلاحيات.

3- اما تركيا فيمكن القول انها قد قطعت شوطا بعيدا في عملية التحول الديمقراطي من خلال العديد من مؤشرات الاداء، غير ان الاشكاليتان الاساسيتان اللتان ما زالا يمثلان عقبة في تمثل شبه كامل للديمقراطية في تركيا، هما هيمنة المؤسسة العسكرية وقدرتها على التدخل في السياسة عندما ترى ان العلمانية كركيزة اساسية لتركيا الاتاتوركية معرضة للخطر من وجهة نظرها، مع وجود تطور ملحوظ منذ صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة في السنوات الاخيرة عبر الانتخابات. اما الاشكالية الثانية فهي طريقة تعاطي النظام السياسي مع القضية الكردية التي تشكل احدى نقاط الخلاف التركي الاوربي وعقبة اساسية في عدم ظم تركيا للاتحاد.

4- اما (اسرائيل) فمع انها نظام سياسي قام على اساس الاغتصاب وعلى اساس ايديولوجية دينية كركيزة اساسية وغياب دستور مكتوب، الا ان تلك الامور لم تؤثر على ديمقراطية النظام ، ومن خلال مؤشرات الاداء يمكن تقويم هذا النظام بانه نظام قد تجاوز مرحلة التحول الديمقراطي الى مرحلة ممارسة هذه الديمقراطية باليات متقدمة على كل دول منطقة الشرق الاوسط من خلال تعددية سياسية وتداول للسلطة وحرية رأي ووسائل الاعلام ومشاركة سياسية وحقوق مدنية وسياسية يكفلها النظام.

الحراك السياسي ومستقبل السياسات الـ

المدرس الدكتور

المقدمة:

يعيش العراق مرحلة سياسية بالغت الخطورة وذلك لان نظامه السياسي لم يتبلور بشكله النهائي وان هناك كثيرا من الازمات والمطبات السياسية تؤثر في جوهر العملية السياسية فيه، ولعل المتتبع للشان العراقي يمكن ان يرصد كثيرا من المشاهد السياسية التي ظهرت خاصة بعد العام 2003 هذا العام الذي شهد تغير جوهري في بنية وعمليات النظام السياسي العراقي وتحوله من نظام مركزي تتركز السلطات بيد الرئيس الى نظام اخر تكون الغلبة لرئيس الوزراء المنتخب وفي حقيقة الامر كان هذا الانتخاب قد مر بمرحلتين اساسيتين هما الانتخابات البرلمانية لعام 2005 والانتخابات البرلمانية للعام 2010 ورغم كل الاشكاليات التي عاشها العراق ابان الانتخابات الاولى خاصة حداثة التجربة الجديدة وعدم وضوح الكثير من ادوار البنى والمؤسسات السياسية والتعددية السياسية الفرطه والاحداث الامنية الكبيرة والتاثيرات الخارجية ودور الاحتلال وغيرها من متغيرات اثرت بشكل او باخر على التجربة الانتخابية البرلمانية الاولى للشعب العراقي بعد احداث 2003، اما انتخابات العام2010 فكانت الوضع متغيرا نوعا ما عن الانتخابات الاولى خاصة الفترة الزمنية الطويلة نسبيا التي بلورت قناعات قد تكون مغايره عن ما كانت عليه في الانتخابات البرلمانية الاولى وكذلك المتغيرات التي ارتبطت الطائفية وكل ما تعلق بها من اثار سياسية ولا يمكن تجاهل بعض الاستقرار الامني الحاصل في كثير من مناطق العراق هذه المتغيرات كانت لا بد ان تترك اثرا واضحا على طبيعة النتائج الانتخابية للعام 2010 وهذا ما حدث فعلا اذ صدرت الكثير من الدراسات والتصريحات والافكار اشرت وجود حراك تشهده العملية السياسية في العراق ورغم الاختلاف بين الباحثين حول مقدار هذا الحراك وسعته فمنهم من اعتبره حراك سياسي مهم وعلى

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

درجه عالية من الوضوح والتاثير ومنهم من اعتبره مجرد (عراك وقتي) ينتهي بانتهاء تشكيل الحكومة ومهما يكن من امر فالمهم بهذه الظاهرة ليس حجمها او سعتها وهل شملت كل الميادين ام انها ارتبطت ببنية واحدة ولكن المهم هل ان هذا الحراك يمكن ان يكون دافعا لتغيير الفعل الحكومي الى الافضل خاصة في وقت يرى الكثير من المتخصصين ان الحكومة لم تزعل متعثره وغير كفوءه في تبني سياسات عامة فاعلة يمكن ان تخرج المجتمع العراقي من حالة التردي التي يعيشها .

ولعل الحراك بأبسط معانيه يعني هو وجود تغير في قواعد اللعبة السياسية او على الاقل وجود تحرك في الخارطة السياسية ، ولعل الحديث عن الحراك السياسي في العراق يتطلب تحديد نقطة للشروع ينطلق منها التحليل وصولا الى الواقع السياسي الحالي ، لذلك سينطلق البحث في معالجاته الفكرية من عدة محاور اولها:

" اشكالية الدراسة والتي تنطلق من حقيقة ان الحراك السياسي في العراق رغم كل توصيفاته وابعاده واثاره هل سيترك اثرا واضحا على مستقبل الفعل الحكومي والسياسات العامة " الافتراض الذي يمكن ان نسوقه لمعالجة هذه الاشكالية هو ان "الحراك الانتخابي والذي يمكن رصده في الانتخابات التشريعية لعام 2010 بالمقارنه بالانتخابات التشريعية لعام 2005 ادى الى اثر فعلي في الائتلافات والتحالفات والتكتلات شكلا ومضمونا هذا ما ادى الى (حراك تحالفي) سيمهد الى تشكيل الحكومة المقبلة سيشهد تحولا عن الخصائص التي ميزت انتخابات وائتلافات العام 2005 وخاصة سمة الطائفية ، هذا التحول سيؤشر احداث تحولا وان كان محدودا في اليات صنع وتنفيذ السياسات العامة" ومناقشة هذه الافكار يتطلب تحليلا للمحاور الاتية :

- الحراك الانتخابي وسيتم تحليل اهم التغيرات التي طرات على الخارطة الانتخابية بالمقارنة بين الانتخابات التشريعية للعام 2005 والعام 2010
- حراك الانتخابات والائتلافات وتشكيل الحكومة ويناقش هذا المحور اهم التغيرات التي طرات على التكتلات والائتلافات والتحول في مواقف الكتل السياسية حيال تشكيل الحكومة
- اهم خصائص السياسات العامة التي يمكن ان تتمخض عن الواقع السياسي الجديد

1- الحراك الانتخابي في العراق

في حقيقة الامر ان الكلام عن الحراك السياسي في العملية السياسية في العراق يتطلب تاشيرا واضح لملامح التغيرات التي طرات في اليات العمل السياسية و القناعات المجتمعية ،والحراك بابسط مفاهيمه هو وجود تغيير في قواعد اللعبة السياسية عما كانت عليه في السابق لذلك هذا يتطلب كلام عن المرحلة الاولى والمرحلة الثانية التي شهدت الحراك او الحراك السياسي ، ولعل هذه التغييرات يمكن رصدها في جانبين مهمين الاول هو نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010 مقارنتا بنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2005 والجانب الاخر هو التغيير الذي طرا في تشكيل الائتلافات وبالتالي الحكومة لعام 2010 بالمقارنة مع حكومة 2005 وهذا ما سيتم التطرق اليه لاحقا .

في انتخابات عام 2005 استطاع الائتلاف العاراقي الموحد من الحصول على 128 مقعد من اصل 275 مقعد اي ما نسبتة 46.5% من مقاعد البرلمان ويتكون الائتلاف العراقي الموحد من :[1]

- المجلس الاسلامي الاعلى .
- منظمة بدر .
- التيار الصدري .
- حزب الدعوة .
- حزب الدعوة تنظيم العراق.

[1] الاحصائات المتعلقة بالانتخابات التشريعية للعام 2005 وللعام 2010 تم اخذها من موقع الفوضية العليا للانتخابات www.ihec-iq.com او من الموقع www.pdffactory.com

– تجمع المستقلين .
– حزب الفضيلة الاسلامي .

فالائتلاف العراقي الموحد حصل على 46.5% بالاضافة الى 0.7% رساليون فتصبح 47.2%، انتخابات العام 2010 فقد حصل على نسبة 27.4 % لدولة القانون والائتلاف الوطني العراقي21.5% فيصبح المجموع48.9% .

اما القائمة العراقية فقد حصلت علة نسبة 9.1% وجبهة التوافق العراقي حصلت على16% والجبهة العراقية للحوار حصلت على 4% وكتلة المصالحة والتغيير حصلت على 1% والجبهة التركمانية 0.4% فكان المجموع 30.6%،اما حاليا فقد حصلت القائمة العراقية على28% وجبهة التوافق على1.8% فكان المجموع 29.8%.[1]

اما التحالف الكردستاني فقد حصل في انتخابات العام 2005 على 19.3% من مقاعد البرلمان اما انتخابات العام 2010 فقد حصل على13.2% ولعل ذلك يرجع الى نسبة التصويت والمشاركة والتركمان في نينوى وكركوك وديالى بالاضافة الى ان كثير من اصوات الاكراد ذهبت الى (حركة التغيير) التي حصلت على 2.5%من مقاعد البرلمان ويمكن مقارنة النتائج وفقا للجدول ادناه الذي يمثل نتائج الانتخابات البرلمانية للعام 2005 وللعام 2010 .

جدول رقم (1)

عدد مقاعد ونسب التمثيل للكيانات السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية لعام 2005 و2010

الكيان السياسي	عدد المقاعد 2005	نسبة التمثيل 2005	عدد المقاعد 2010	نسبة التمثيل 2010
الائتلاف الوطني الموحد	128	46.5	70	21.5
التحالف الوطني الكردستاني	53	19.3	43	13.2
جبهة التوافق العراقية	44	16	6	1.8
القائمة العراقية	25	9.1	91	28
الجبهة العراقية للحوار الوطني	11	4		
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	5	1.8	4	1.2
رساليون	2	0.7		
كتلة المصالحة والتحرير	3	1.1		
الجبهة التركمانية العراقية	1	0.4		
قائمة مثال الالوسي	1	0.4		
الحركة الايزيدية	1	0.5	1	0.3
ائتلاف دولة القانون			89	27.4
حركة التغيير الكردية			8	2.5
قائمة الرافدين المسيحية			3	0.9
المجلس الكلداني الاشوري			2	0.6
الصابئة			1	0.3
الايزيديون			1	0.3
الشبك			1	0.3

المصدر :اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات والبيانات الواردة على الموقع الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات www.ihec-iq.com

[1] **المصدر نفسه**

ولعل المتتبع لاحداث وتطورات الانتخابات ووفقا للإحصائيات المنشورة على موقع المفوضية العليا للانتخابات يمكن ان يؤشر الملاحظات التالية :[2]

– على المستوى الوطني نجد ان قناعات العراقيين شهدت تغييرا وان كان بطئ خاصة حول الاحزاب الدينية ولعل القاصي يعلم قبل الداني ان المتغييرات التي اثرت في انتخابات 2005 تغيرت بشكل كبير عما اصبح عليه الوضع عام 2010 خاصة استمرار المشكلات العامة في البلد والتي تتطلب قدرات فنية وخبرات علمية متراكمة لمعالجتها رغم كل الاعتبارات الدينية والقومية والطائفية التي لعبت دورا في التاثير على خيارات الفرد العراقي .
– رغم ان الحراك نسبي في الانتخابات ولكن يمكن تاشير ان القائمة العراقية بقيادة الدكتور اياد علاوي قد دخلت انتخابات 2010 بطريقة جديدة الا و هي توسيع دائرة التحالف مع القوى غير الدينية والمستقلين ولعل ذلك ما وجد صداه في التحالف مع تكتلات مثل(عراقيون) وحركة الحل وجبهة الحوار الوطني بزعامة المطلك وقائمة (تجديد) بقيادة طارق الهاشمي وتيار المستقبل، واستطاعت القائمة العراقية ان تحصل على 91 مقعد اي 28% من مقاعد البرلمان وهذا يعني ان العراقية كزعامة تقدمت عن الانتخابات السابقة لعام 2005اذ حصلت على 25مقعد اي 9.1% من مجموع مقاعد البرلمان البالغة 275وهذا مؤشر على تنامي اتساع حركة اياد علاوي وان كانت توصف هذه الحركة (جغرافيا) بانها محصورة في المناطق والمحافظات السنية (بغداد، الانبار، ديالى، الموصل، صلاح الدين).
– ان الحراك الانتخابي الاخر الذي يمكن تاشيره من خلال الانتخابات هو عدم الاتفاق الذي شاب الائتلاف العراقي الموحد والذي كان يعتبر من اكبر الكتل التي فازت في الانتخابات البرلمانية لعام 2005 اذ حصل على 128 مقعد من بين 275 اي ما نسبته 46.5%

[2] **ارجع كذلك جول الموضوع التقرير ادارة الحكم الصادر من برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع للامم المتحدة المتعلق بالعراق بالعدد الاول لعام 2005 على الموقع** www.pogar.net

من مجمل المقاعد البرلمانية بينما يلاحظ ان التغيير في انتخابات العام 2010 هو ان الائتلاف حصل على 70 مقعد من بين 325 اي ما نسبته 21.5% والتطور الاهم هو خروج تكتل رئيس الوزراء نوري المالكي من الائتلاف وتشكيل تكتل جديد تحت مسمى (ائتلاف دولة القانون) بل ان الائتلاف الاخير حصل على نسبة اكبر من نسبة مقاعد (التكتل الام) اذ حصل ائتلاف دولة القانون على 89 مقعد وبنسبة 27.4% وهذا التغيير يؤشر حقيقة اساسية مفادها ان الحراك الانتخابي في العراق يتجه للخروج من الجانب الديني – الطائفي الى الجانب العلماني او على الاقل غير الديني ، فخسارة الحزب الاسلامي وجبهة التوافق وذهاب اغلبية اصواتها الى القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي يعد مؤشر على صحة هذه الفرضية وخروج تكتل ائتلاف دولة القانون ومحاولة بلورة تيار اكثر تكنوقراطية يعد متغيرا اخر يصب في اثبات الافتراض اعلاه.

- هناك توجه نحو القائمة العراقية (كخيار علماني) ولعل الانتخابات البرلمانية للعام2010 تؤكد جانب من هذه الحقيقة وعلى صعيد بغداد وهي المحافظة الاكبر نجد ان العراقية قد حصلت على 14 مقعدا من بين (68 + مقعد للمكون المسيحي + مقعد للمكون الصابئي) اي من بين 70 مقعد، بالمقابل حصل الائتلاف الوطني على 17 مقعد وائتلاف دولة القانون على 26 .
- نجد في محافظة كركوك هذه المحافظة ذات الخصوصية القومية والسياسية نجد ان القائمة العراقية حصلت على 6 مقاعد بالمقارنة مع التحالف الكردستاني وهذا يؤشر تنامي الاقبال الوطني لفكرة العلمانية رغم كل الكلام الذي حصل حول ان التغيير كان فقط للمكون السني الذي غير قناعتة من القناعات الاسلامية المتمثلة بجبهة التوافق والحزب الاسلامي الى الخيار العلماني المتمثل بالقائمة العراقية .

2- حراك الائتلافات وتشكيل الحكومة

هناك من يرى بان الكثير من الحقائق والاعتبارات لا يمكن تجاهلها عند تحليل واقع الائتلافات والتحالفات التي تمخضت بناءا على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2010 ولعل اهم هذه الحقائق :-[1]

2-1 ان قائمة واحدة وحتى قائمتين او ائتلافين لن يكونا كافيين لتوفير الاغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة مستقرة .

2-2 ان وضع العراق الهش خاصة على الصعيد السياسي سيتطلب تمثيل الكتل الطائفية والمذهبية والقومية على الاقل الرئيسية لتشكيل الحكومة المقبلة . ونظرا لتراجع دور جبهة التوافق العراقية كممثل للسنة واخفاق كل المرشحين السنة الذين انظمو تحت قائمتين الائتلاف الوطني ودولة القانون سيكون من الصعب تجاوز القائمة العراقية في تشكيلة حكومة مقبلة مهما كانت التحالفات المؤسسة لهذه الحكومة كون القائمة العراقية حازت على الاغلبية المطلقة من اصوات السنة العرب وهذه حقيقة اثبتها الواقع واثبتتها التحالفات الاخيرة بين نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي. [2]

2-3 رغم ان هنالك تراجع نسبي لقائمة التحالف الكردستاني الا ان تمثيل هذه القائمة في اية حكومة مقبلة يعد ضروريا للحفاظ على تماسك البلاد وللحفاظ على تماسك العملية السياسية نفسها من جهة ، ومن جهة اخرى ما يزال التحالف الكردستاني يلعب دور (حامل الميزان) في العملية السياسية العراقية خاصة بين الطرفين الرئيسيين الائتلاف العراقي وائتلاف دولة القانون من جهة والقائمة العراقية من جهة اخرى رغم

---

[1] انظر بشير نافع "قراءه في نتائج الانتخابات العراقية"، مركز الجزيرة للدراسات ، www.aljazeera.net

[2] بمكن الرجوع حول طبيعة واسس تحالفات تشكيل الحكومة الى Kenneth M. Pollack" The Political Battle in Iraq, Saban Center for Middle East Policy and Brookings institution ,internet, www.brookings.edu

التراجح المستمر والميل لهذه الطرف او ذاك طبعا ووفقا للمصلحة السياسية لهذه الكتل .[1]

4-2 البعد الخارجي لا يمكن تجاوزه في الية وتشكيلة التحالفات او الائتلافات ولعل المتغير الامريكي والمتغير الايراني هما الاساس المؤثر في التحالفات الجديدة ولعل الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكيين وزيارات السياسيين العراقيين لايران وزيارة المسؤلين الايرانيين للعراق والتصريحات المباشرة وغير المباشرة كلها تعد دلائل للدور الايراني والامريكي وان كانت هذه الأدوار حقائق لا تحتاج الى اثبات .[2]

5-2 ان التحالفات والائتلافات المؤدية الى تشكيلة حكومية القادمة يجب ان تاخذ بعين الاعتبار المحاصصة السياسية الطائفية للمناصب السياسية التي اصبحت ثوابت في العمل السياسي العراقي رغم ان الحديث كثر حول امكانية احداث تغييرات على توزيع هذه المناصب بسبب تغيير الواقع الانتخابي السياسي .

وفي تقرير صدر عن (معهد بروكنغز) وهو من المراكز المتخصصة في السياسات العامة في العالم كتب مدير مركز سابان لسياسات الشرق الاوسط تحت مسمى (العراك السياسي في العراق) جاء فيه [3] " وصلت النظم السياسية في العراق الى طريق مغلق ، كانت نتائج انتخابات السابع من ايار بمثابة انتصار ساحق للعراق وللمصالح الامريكية في العراق نظرا لتصويت معظم العراقيين لحزبي الاغلبية الذين هما اقل ارتباطا بالمليشيات وبالطائفية الممقوتة ، والاكثر رغبة في مواجهة المتطلبات السياسية والاقتصادية فضلا عن الاستقرار والتقدم الاجتماعي وبكل اسف كان اعتماد العراق على نظام التمثيل الانتخابي النسبي بمثابة السبب المباشر في عدم حصول اي حزب من الاحزاب على الاغلبية وكدليل على ذلك حصل حزب العراقية على 91 مقعد من اصل 325 مقعد وحصل ائتلاف دولة القانون على 89 مقعد وهذا المشهد يصور لنا عملاقين يحوم حولهما اثنى عشر قزما او اكثر ويوضح لنا الموقف الحالي بقاء الغالبية العظمى من الاحزاب الصغيرة على الحياد تنتظر الائتلاف مع الاحزاب الاكثر قوة ولعل المحور الرئيس للعمل السياسي او للحراك هو رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يعمل وفق قاعدة راسخة بالنسبة له وهي ان من الضروري المحافظة على فرص منصب رئيس الوزراء بيده والعمل على الضغط او اقناع الاطراف الاخرى بهذه الرؤية التي يجب ان تكون حقيقية وخاصة بالنسبة للائتلاف الوطني ومنهم التيار الصدري ، وعمل المالكي على استخدام عدة وسائل ومنها الضغط عبر الإيحاء باماكنية التفاوض او الاتفاق مع القائمة العراقية من اجل الحصول على تشكيلة جديدة محاولا من خلال ذلك اشعار الائتلاف والتيار الصدري خصوصا بانه قادر على الاستغاء عن الشراكة معهم ولعل الاحداث اللاحقة اكدت نجاح هذه الضغوطات خاصة عندما اقترب التيار الصدري من المالكي واصبح الحليف الاقوى له .

ولعل استراتيجية ادارة المفاوضات التي انتهجها رئيس الوزراء نوري المالكي قد حققت مبتغاها عندما استطاع ضمان الحصول على منصب رئيس الوزراء والبقاء فيه .

6-2 البعد الخارجي للحراك السياسي اذ شهدت الفترة التي اعقبت الانتخابات التشريعية لعام 2010 تغيرا ملحوظا في التأثير الخارجي على العملية السياسية ، ولعل ذلك لا يعني اختفاء التاثير بقدر حدوث تحول ، فالدور الامريكي كان رقابيا يتسم بالحذر ولعل ذلك جاء في خضم الرؤية الامريكية فالانسحاب من العراق ادى الى بروز ادوار دول اخرى رغم ان تاثيراتها كانت واضحة الا انها اصبحت اكثر علنية ،[4]اذ يرى الدكتور غسان العطية ان ذهاب رئيس الجمهورية جلال الطلباني وقياديين في ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي الى طهران في يوم اعلان نتائج الانتخابات يؤشر بوضوح الدور الايراني كلاعب اساسي في العملية السياسية في العراق ، من جهة اخرى فقد ذهبت وفودا كردية وعربية الى العاصمة التركية انقره وهناك من يرى بان الدكتور اياد علاوي زعيم القائمة العراقية مدعوما من قبل دول خليجية ، ما يراد قوله ان

[1] انظر بشير نافع "قراءه في نتائج الانتخابات العراقية، مصدر سبق ذكره ،ص6.

[2] ارجع الى التقرير الصادر عن معهد بروكينغز بروس برادل " العراق وبترايوس وايران : نظره واقعية " ، للعام 2010 ، www.brookings.edu.

[3] تقرير كتبة مدير مركز سابان تحت مسمى (العراك السياسي في العراق) وصدر عن معهد بروكينغز الدوحة ،2010 ،على الموقع www.brookings.edu

[4] بروس برادل " العراق وبترايوس وايران : نظره واقعية " ،مصدر سبق ذكره ص2

الاطراف الخارجية والدول الاقليمية اصبحت ذات تاثير ملموس وواضح في العملية السياسية خاصة في قضية الائتلافات والتحالفات بين الكتل السياسية فكثيرا من الدول الاقليمية عملت على الدفع باتجاه بلورة تحالفات تحمل مصالحها الايديولوجية والسياسية وبالتالي وضعت الحدود امام هذه الكتل خاصة في قضايا تشكيل الحكومة والمناصب السيادية .[1]

وعملت الدول الاقليمية على رسم طريق للائتلافات الواجب تشكيلها باتجاة تشكيل الحكومة وفي حقيقة الامر هناك من يرى بان الدافع الحزبي والانتخابي وواقع الكيانات السياسية خاصة البارزة في العراق اصبحت تعمل في اطار نقطتي جذب الاولى هي القوى المجتمعية والرؤية الشعبية التي تحاول قدر الامكان اخراج العملية السياسية الى وضع يمكن من خلاله ايجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها المجمع العراقي، وبين الطرف الخارجي الذي يحاول ان يحقق مصلحته متجاوزا الازمات والاشكاليات الكبيرة التي يعاني منها الشارع العراقي ، لعل المؤشرات الانتخابية بدات تؤكد تغير في قناعات الفرد العراقي والناخبين على وجه الخصوص فالانتخابات الاخيرة (مجالس المحافظات ،الانتخابات البرلمانية) رفضت اهم الية كانت الدول الاقليمية تؤثر من خلالها خاصة الميليشيات والجماعات المسلحة ، وتغير هذه القناعة تشير في احدى اوجهها رفض الفرد العراقي التدخل الخارجي مهما كان على حساب تفضيل المصالح المجتمعية.

3- واقع ومستقبل السياسات العامة في العراق

لعل الحديث عن السياسات العامة* والانشطة الحكومية في العراق يتطلب بالدرجة الاولى تقديم توصيف للواقع المجتمعي وللمستوى التطوري للمجتمع العراقي ، ورغم التقلبات السياسية التي عاشها العراق العام 2003 وما تلاها نجد ان العراق يعاني اليوم من مشكلات عامة متعددة تبدا من مشكلات البنى التحتية الطرق والجسور والكهرباء والماء ومروا بالبيئة والغذاء والفقر والفساد المالي وتفشي الرشوة وانتهائا باخطرها الا وهي مشكلة الامن وعدم الاستقرار، جدول المهام الحكومي هذا يتطلب اداء غير تقليدي ومتعدد وبيروقراطي وفي نفس الوقت ما تزال العملية السياسية رهينة اشكاليات النظام السياسي نفسه،[2] فبنية النظام السياسي ما زالت حديثة والمؤسسة التشريعية لم تمارس دورها بشكل صحيح بل هنالك ضعف عام خاصة في الدور الرقابي فهذا الدور ترتبط به عملية تنفيذ القوانين والبرامج بشكل فعلي ، بل هنالك من يرى ان المحكمة الاتحادية قد حدت من اليات العمل الديمقراطي التشريعي بحصرها حق التشريع بما تقدمه الحكومة من (مشاريع وقوانين) اذ اصدرت المحكمة الاتحادية في 2001/7/12 حكما جاء فيه " ان مشروعات القوانين خص بتقديمها السلطة التنفيذية ويلزم ان تقدم من جهات ذات اختصاص في السلطة التنفيذية لتعلقها بالتزامات مالية وسياسية ودولية واجتماعية وان الذي يقوم بالايفاء بهذه الالتزامات هي السلطة التنفيذية وذلك حسبما نص عليه الدستور في المادة 80 منه وليست السلطة التشريعية وحيث ان دستور جمهورية العراق رسم في المادة 60 منه منفذين تقدم من خلالهما مشروعات القوانين وهذان المنفذان يعودان حصرا للسلطة التنفيذية وهما رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، واذا ما قدمت من غيرهما فان ذلك يعد مخالفة دستورية بنص المادة اولا 60 من الدستور

---

[1] انظر التقرير المنشور على موقع دجلة نت بعنوان " الحراك السياسي في ظل التاثيرات الخارجية "، 2010 على الموقع www.dijla.net

* لعل تحديد تعريف واحد لما هو مقصود بالسياسية العامة يواجه اشكالية عدم الاتفاق حول اعطاء مفهوم محدد لها ومع ذلك فان ذلك لا يعني التغافل عن المساهمات الفكرية للكثير من العلماء فمثلا يرى : (ديفيد ايستون): انها التوزيع السلطوي للموارد ويرى (ثوماس داي) بانها الفعل الحكومي الموجه لحل مشكلة او لاشباه حاجة مجتمعية وهناك رؤية جديدة ادخلت على السياسات العامة بعدا عالميا بحيث جعلت السياسات العامة لا ترتبط فقط بالبعد الوطني وانما تجاوزت ذلك لتشمل البعد الاقليمي والبعد العالمي ارجع حول هذه الفكرة الى : Wolfgang H. Reinicke " Global public Policy " , Foreign Affairs , Volume 76 , Number 6 ,1997

[2] انظر سيار الجميل "النظام السياسي في العراق مقارنة بين فيدراليتين عراقية وكندية" ،منشور على الموقع الالكتروني للدكتور سيار الجميل www.sayyaraljamil.com

وان الفقرة ثانيا من المادة 60 من الدستور اجازت لمجلس النواب تقديم مقترحات القوانين عن طريق عشرة من اعضاء مجلس النواب او من احدى لجانه المختصة ومقترح القانون لا يعني مشروع القانون لان المقترح هو فكرة والفكرة لا تكون مشروعا ، ويلزم ان ياخذ المقترح طريقه الى احد المنفذين المشار اليهما لاعداد مشروع القانون وفق ما رسمته القوانين والتشريعات النافذة اذا ما وافق ذلك سياسة السلطة التنفيذية التي اقرها مجلس النواب " .[1]

هذا يؤكد بشكل جلي القيود المفروضة على السلطة التشريعية في اطار تشريع القوانين اما من جهة الرقابة البرلمانية فنجد مثلا ان مسالة الوزراء والمسئولين التنفيذيين اصبح خاضعا لمعايير سياسية وحزبية بالشكل الذي حولت الالية الرقابية الى مجرد عملية روتينية شكلية اذ يستدعى هذا الوزير ليس في اطار الاستجواب او المسائلة ولكن في اطار توضيح بعض الامور دون تجاوز هذه الحدود ،هذه احدى ابرز المعوقات البنيوية في فعالية السياسات العامة في تلبية احتياجات وحل المشكلات المجتمع.

3-1 نظرة مستقبلية للسياسات العامة

مع هذا الواقع المتردي يمكن القول ان التغيرات السياسية الاخيرة والحراك السياسي في العراق يمكن ان يؤثر ايجابا على الفعل الحكومي بحيث يجعل منه اكثر (مجتمعية) ان صح التعبير واكثر فاعلية في تحقيق مطالب المجتمع والنظرة المستقبلية للسياسات العامة يمكن تحديدها بالاتي :

- التغييرات الانتخابية وخاصة تراجع الطائفية لا بد ان تترك اثارا على العمل الحكومي بعد ان بقى رهينة المحاصصة الطائفية والتكتلات الدينية فان التغير في الخارطة الانتخابية لا بد ان تترك اثرا تغييريا في طبيعة السياسيات العامة وخاصة التحول في اليات صنعها وتنفيذها اذ من المتوقع ان تكون للمهنية اهمية ودورا في السياسات الحكومية الجديدة .
- ازدياد القناعة باهمية الكفاءات والخبرات خاصة بعد ان فشلت السياقات السابقة في مواجهة تحديات ومشكلات المجتمع المتفاقمة .

3-2 المعوقات المستقبلية للسياسات العامة

يمكن اجمال اهم تحديات ومعوقات العمل الحكومي في العراق بالاتي :

- اللاواقعية ولعل تاثيرها انبثق ابتداءا من الانتخابات عام 2005 وانتخابات 2010خاصة اخضاع العمل السياسي للمعايير والتاثيرات الدينية وهذا جعل الانقسامات الدينية تمتد الى العمل السياسية الذي شهد تكتلات التصقت بمسميات دينية احيانا وطائفية احيانا اخرى.
- بقايا الطائفية والحاصصة السياسية على اسس طائفية ودينية وقومية ولعل ذلك اخطر التهديدات التي تركت اثرا واضحا على فاعلية السياسات الحكومية التي عملت ليست ككتلة واحدة وانما كان نشاط وزاراتها عبارة عن غنائم لكل طائفة او عرقية حته سميت الكثير من الوزارات بمسميات تعبر عن هذه الحالة كالوزارات الكردية والعربية والوزارات السنية والوزارات الشيعية .
- البعد والتاثير الخارجي لماله من اثر واضح على مجمل العمل الحكومي وخاصة القضايا الامنية .
- الفساد المالي فاذا كانت المشكلات التي تواجه المجتمع او النظام السياسي كلا على حده او لها تاثير محدود على كل من الاخرى فان الفساد يعد المشكلة التي تواجه النظام السياسي ومخاطرها مباشرة على المجتمع بل ان سبب الكثير من المشكلات العامة الجديدة والسابقة كان ورائها الفساد الذي يمثل هدرا للمال العام والذي يؤثر على امكانية الدولة في مواجهة مشكلات ومطالب المجتمع.
- الامن والاستقرار السياسي الذي يعد شرطا اساسيا للتنمية بدونه لا يمكن الحديث عن تنمية امنه ولا على اية خطوات فاعلة في العمل الحكومي .

---

[1] **نقلا عن محمد عبد الجبار الشبوط "هل صادرت المحكمة العليا حق البرلمان وتشريع القوانين" نشرت المقالة على موقع جريدة عراق الغد www.iraqtommorrow.com**

الخاتمة :

أن المتتبع للتطورات السياسية التي شابت العملية السياسية في العراق منذ أحداث 2003 وأنتهاءا" بالانعكاسات والتحولات التي برزت في المشهد العراقي بعد الانتخابات البرلمانية للعام 2010 لابد ان يصل الى استنتاج اولي هو ان التحليل العلمي لهه العملية لابد ان يواجه أشكاليه مهمة الاوهي تعدد المتغيرات وأختلافها وتنوعها بل وتناقضها أحيانا" بالشكل الذي جعل اليةالتنبؤ بمستقبل الفعل الحكومي عامة والسياسات العامة على وجه الخصوص تواجه صعوبات واقعية أفرزتها الاحداث التي مر بها العراق (كنظام سياسي وكعملية سياسية) ومهما يكن من أمر فأن ذلك لايعني عدم أمكانية التحليل السياسي الواقعي بل أن هذه الصعوبات تمثل الدافع الاساسي وراء تقديم رؤى تحليلية واقعية يمكن ان تؤشر وتحديد المشاهد المستقبلية .

لقد أشرت النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البرلمانية في عام 2010 تحولات لايمكن تجاوزها عند تقييم تجربة العمل السياسي في العراق ، اذ ان فوز القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي وفوز أئتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بـ 91 مقعدا" و89 لكل منهما على التوالي وتراجع ملحوظ في نسبة المقاعد التي فازت بها كل من جبهة التوافق العراقية والائتلاف الوطني يمثل حراكا" أنتخابيا" لايمكن أغفاله ولاتجاوزه لان القائمتين الفائزتين يمكن ان نصفهما بأنهما الاقل ارتباطا" بالطائفية أو على أقل وصف بأنهما الاكثر رفضا" للتطرف الديني فضلا" عن ان التأريخ السياسي لكلا الزعيمين (أياد علاوي ، نوري المالكي) يوكد أن لهما نقطة مشتركة الا وهي موقفها ضدالمليشيات والحركات المسلمة المختلفة ، هذا يعد مؤشرا" على رغبة مجتمعية بالخروج من الاطار الديني الذي أحاط بالعملية السياسية وأخراج النظام السياسي من الشكل الطائفي رغم أن الواقع يشير ان هذا التحول محدود ولايمكن القول بأن الخريطة الانتخابية بعد العام 2010 عكست حقيقة خروج العراق من الطائفية السياسية .

ورغم ان انتخابات العام 2010 أثرت حراكا" سياسيا" مهما الا ان كبيعة النظام الانتخابي في العراق والاشكاليات الدينية والطائفية التي مازالت وْثر على الكثير من محاور العمل السياسي ورغم ان الائتلافات والتحالفات التي يفترض ان تأخذ بعين الاعتبار الحراك الانتخابي الا ان الاحداث اكدت بأن تحالفات تشكيل الحكومة مازالت تتأثر بالاصطفافات الطائفية وان حراك التحالفات كان اقل وطأة من الحراك الانتخابي ، الا ان ذلك لايعني الدخول مرة اخرى في حلقة جديدة من الطائفية السياسية المجردة ، ولكن هناك تغير ملحوظ وحراك مهم رغم كل الاشكاليات السياسية فرئيس الوزراء نوري المالكي أستطاع الحفاظ على منصبة رغم ما استمدت من منصب للسياسات الاستراتيجية ليشغل من قبل اياد علاوي ومحاولة ارضاء كل الاطراف الاخرى بـ(مكتسبات حكومية) على ان لاتكون رئاسة الوزراء وقد نجح بهذا الموضوع كسياسي وقائد حزبي .

شهدت العملية السياسية عامة والفعل الحكومي خاصة في الاربع سنوات السابقة أشكاليات عديدة يمكن ذكرها أهما :

وجود وبروز مشكلات مجتمعية كبيرة ومتعددة مثلت تحدي خطير ليس أمام الحكومة او النظام السياسي ولكن أمام المجتمع ولعل في مقدمتها مشكلة انعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي للحكومة وللمجتمع العراقي من جهة أخرى برزت مشكلة مثلت تحدي واقعي بل تجاوزت لتكون عائق أمام العمل الحكومي الاوهي مشكلة الفساد المالي التي طالت كل اجهزة النظام السياسي ، مايراد قوله ان الواقع المجتمعي متردي ويحتاج الى فعل حكومي قوي ليواكب الطموحات المجتمعية والمتطلبات العامة وهذه أشكالية جعلت شرعية النظام السياسي ككل على المحك وأشرت تساؤلات حول الدور الحكومي والبرلماني في حقيق متطلبات الفرد العراقي .

في خضم ذه التطورات شهدت العملية السياسية اول بوادر التغيير التي جاءت متمثلة في الخارطة السياسية الانتخابية ولعل (المد السياسي) أثر بشكل او باخر في خارطة تحالفات تشكيل الحكومة وحراك التحالفات لابد ان يترك اثرا" في المخرج الحكومي اي ان مستقبل السياسات العامة في العراق لابدان يتغير بفعل تغير قناعة الناخب العراقي رغم ان هذا التغير محدود ولكن لابد ان يترك انعكاسا" واضحا" ولعل ابرز مايمكن ان نتوقع من تغير يصيب السياسات الحكومية يتركز في التالي:

زيادة الاهتمام بالواقع المتردي والمشكلات العامة في العراق لان الناخب العراقي لم يعد يكترث بالمعيار الطائفي او الديني بقدر ماركز أهتمامة على الوضع المتردي والمشكلات التي يعاني منها وجعلها أساسا" في تشكيل قناعاته الانتخابية

القادمة ، وبالتالي ستحظى الخدمات ومتطلبات المجتمع اولوية للحكومة الجديدة .

التركيبة المعقدة والمتعددة الاتجاهات للحكومة الجديدة ستجعل من عمل الوزارات والانشطة الحكومية تحت (مراقبة) كل كتلة التي تحلل وتتفحص الفعل الحكومي وبالتالي يمكن ان يكون ذلك نقطة ايجابية في توجه العمل الحكومي الى المهنية او على الاقل يكون ذا طابع مجتمعي .

ورغم كل ما تقدم يمكن تاشير بعض العوائق المستقبلية التي يمكن ان تواجه السياسات العامة وتحد من فاعليتها في حل اشكاليات المجتمع العراقي ولعل ابرزها :

عودة الطائفية السياسية ولعل تحالفات تشكيل الحكومة كادت ان ترجع العملية السياسية الى الاطار الطائفي مرة اخرى.

الفساد المالي الذي يمثل مشكلة وتحدي كبير ذات وجهين الاول مجتمعي يرتبط باهدار الاموال العامة وتحويلها من المجتمع الى (احضان) نخبة حكومية وادارية محدودة ، اما البعد الاخر فهو حكومي يرتبط باضعاف الية النظام السياسي (السياسات العامة) في مواجهة مشكلات المجتمع متقليص العائد الاجتماعي للفعل الحكومي .

الاثر الخارجي الذي لا يزال يلعب دورا مهما في عرقلة الحكومة ، فالدور الامريكي والايراني يحد من اي انشطة يمكن ان تحول العراق الى دولة اقليمية قوية وبناء نظام سياسي فاعل .

مقدمة

يعتقد البعض أن العودة إلى موضوع الفدرالية وما يثيره تطبيقها في العراق من نتائج وانعكاسات على مجمل الوضع السياسي والاقتصادي العراقي لم يعد يحظى بالأهمية التي كانت له في الأعوام الماضية بل قد يعتبره البعض ترفاً فكرياً وان الاهتمام بهذا الموضوع تراجع من قبل الباحثين والمؤسسات السياسية والأكاديمية بسبب فشل المشاريع العديدة التي قدمت للتطبيق الفدرالي في العراق في ماعدا إقليم كردستان العراق .

فمشروع فدرالية الوسط والجنوب ورغم الهالة الإعلامية التي سُلطت عليه فشل في جذب اهتمام المواطنين في تلك المنطقة رغم أن السلطات المحلية عقدت اجتماعات ومؤتمرات عدة للترويج للفكرة حتى اعتقد البعض أن المشروع صار على وشك التطبيق الا انه لم يحصل على الدعم المطلوب فاضطرت القوى السياسية التي تبناه إلى صرف النظر عنه وربما بشكل مؤقت استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة .

كما ان المشروعين الآخرين الذين طرحا على الساحة العراقية، فدرالية المحافظات التي تبناها حزب الفضيلة الإسلامي وإقليم البصرة الذي طرحه القاضي وائل عبد اللطيف رئيس حزب الدولة لم يحصلا على اي دعم شعبي وانتهى الحديث عنهما، غير ان كل هذا لا يعني ان مسألة الفدرالية أصبحت تاريخاً، فالدستور العراقي الحالي لا يزال مطبقاً لها وهو يتحدث في العديد من مواده عن الفدرالية والأقاليم وصلاحياتها الخ...

كما ان تطبيق النظام الفدرالي في إقليم كردستان قطعت أشواطا بل انه يتجاوز في التطبيق العملي للفدرالية الى الكونفدرالية .

وفي هذه الدراسة نواجه إشكالية تتمثل بعدم اليقين بقدرة الفدرالية على ضمان الوحدة الوطنية العراقية في ضوء عدم توفر شروطها بعد في العراق .

دراسة تحليلية في التداعيات الاقتص

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين

الـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدكتور
الدكتور
هيثم كريم صيوان(*) احمد عبد الله

وهنـا نطـرح الفـرض القائـل " أن سـوء توزيـع المـوارد والتفـاوت فـي الثـروات بـين اقـاليم العـراق ينعكس فـي احـداث تشوهات في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين تلك الاقاليم وفي ظل هشاشة الوضع السياسي . الامني مقترناً بسوء الإدراك لطبيق الفدرالية من قبل بعض القوى السياسية الفاعلة في العراق مع ضغوط من أطراف خارجية قد نشهد نزاعات وتصادمات بين الاقاليم مما ستدفع في النهاية الى تقسيم العراق وتفتيته " ونشهد تحقق نبوءة بيرو .غالبرت في (نهاية العراق) .

وسنركز في هذه الدراسة على التداعيات الاقتصادية الخطيرة التي ستترتب على التطبيق الفدرالي (المشوه) في العراق وستكون بمثابة الأداة التفتيتية الناعمة و بصورة متدرجة وتلقائية لان التقاطع في المصالح سيقود حتماً الى إيجاد حالة الاختراق والافتراق والتهميش للأقاليم المكونة للنظام الفدرالي العراقي .

وعليه فان احد أهم أهداف البحث تمثل ببلورة رؤية مستقبلية الى ما ستؤول إليه الفدرالية من تداعيات اقتصادية اذ ما أسئ الإدراك لطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق وحجم التحديات الجسام التي تواجهه .

وستتناول الدراسة المحاور التالية :

اولاً / الفدرالية : رؤية في مفهومها ودلالاته النظرية

ثانياً / الفدرالية في العراق : بداية التأسيس على الأنقاض

ثالثـاً / الفدرلـة ونهـج الإقليميـة الاقتصـادية الجديـدة : مـن روتشيلد الى بايدن

رابعاً / مراحل التطبيق الفدرالي في العراق

خامساً / المشروع الاقتصادي وتعويم سلطة الدولة في مواد الدستور

سادساً / رؤية تحليلية في الاقتصاد السياسي لأقاليم العراق المفدرلة

سابعاً / مقاربة إشكالية التطبيق الفدرالي في العراق : أبعاد الخلل

ثامناً / التداعيات الاقتصادية للتطبيق الفدرالي في العراق

تاسعاً : دولة واحدة : عدالة توزيع السلطات والثروات كخاتمة للبحث

اولاً / الفدرالية : رؤية في مفهومها ودلالاتها النظرية

1. مفهوم الفدرالية

بسعي الدول الى توفيق بين اتجاهين متعارضين هما :

أ. رغبة الشعوب في تقرير مصيرها والأستقلال في دولة ذات سيادة تعبر عنها.

ب. رغبة الدول في التجمع لأجل الدفاع عن نفسها من ناحية وتحقيق مصالحها السياسية والأقتصادية من ناحية اخرى .

ونتيجة لمحاولة التوفيق بين هذين الأتجاهين برزت الفدرالية بوصفها نظاماً قادراً على تحقيق هذا الأمر لأنها قادرة على منح الأفراد الأحساس بذاتيتهم المستقلة وامكانية تمتعهم بالحقوق السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية الخاصة بهم وفي الوقت نفسه تحل مشكلة رغبة الدول الصغيرة والضعيفة في التكتل معاً لحماية مصالحها.

ويعد الأتحاد الفدرالي نظام تتنازل بموجبه الدول الأعضاء عن سيادتها وبعض صلاحياتها الى سلطة عليا تتولى تسيير الشؤون العامة كالسياسة الخارجية والدفاع والأقتصاد في حين تحتفظ الدويلات الأعضاء ببعض الأختصاصات المحلية الصرفة[1].

وتعرف الدولة الفدرالية بأنها ((اتفاق عدة دول او اقاليم، طبقاً للدستور على اقامة اتحاد دائم فيما بينها بحيث تكون النتيجة دولة اتحادية واحدة جديدة، تمثلها حكومة مركزية هي الحكومة الفدرالية والتي تباشر سلطاتها طبقاً للدستور على حكومات الدول الأعضاء وعلى جميع رعاياها بالشكل الذي يؤدي الى اندماج الشخصية الدولية للدول الأعضاء في شخصية الدولة الفدرالية[2].

فالدولة الفدرالية اذاً هي دولة مركبة من مجموعة دول تنازلت عن جميع سلطاتها الخارجية وجزء من سلطاتها الداخلية لصالح كيان سياسي جديد يمثلها جميعاً (دولة الأتحاد) وفي هذه الحالة تصبح الدول الداخلة في الأتحاد وحدات قانونية داخلية ليس لها موقع في القانون الدولي وانما ينظم سلطاتها وعلاقاتها مع بعضها الدستور والقانون الداخلي وتصبح الدولة الأتحادية دولة عليا فوق الدول الداخلة في الاتحاد وهي التي يتعامل معها القانون الدولي.

---

[1] د. سموحي فوق العادة. القانون الدولي العام. دمشق. بلا. 1960. ص145.

[2] د.حيدر ادهم الطائي. الشكل الفيدرالي للدولة وامكانية التطبيق في العراق، المستقبل العراقي. العدد 6، آذار 2006. ص121.

وان كانت الدويلات الداخلة في الأتحاد تظل محتفظة بالعديد من مظاهر الأستقلال التي تتمتع بها الدول المستقلة كالدستور والعلم الوطني والنشيد الوطني والحكومة المحلية بوزاراتها المختلفة والبرلمان فأنها وان كانت مشابهة لتلك الموجودة على الصعيد الأتحادي الا انها تختلف عنها من حيث المكانة القانونية لهما فالدستور الأتحادي يتميز بالعلوية على الدساتير الخاصة بالأقاليم والتي يجب تعديلها استناداً اليه وليس العكس كما ان القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي الأتحادي ملزمة للولايات التي يجب ان تعدل قوانينها – او تلغيها وفقاً لها كما ان القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية الأتحادية ملزمة للولايات كافة في حين ان القرارات التي تتخذها الأقاليم لاتتجاوزه الى الأقاليم الأخرى.

وخلاصة القول ان المضمون الجوهري للفدرالية هو ان هناك مستويين من السلطة (محلي ومركزي) قائمين على الدستور لكل منهما استقلالية ذاتية حقيقية وتعد الحكومات في كل مستوى مسؤولة بشكل اساسي امام جمهور ناخبيها وتتطلب الفدرالية غالباً وجود ديموقراطية حقيقية وسيادة القانون لأن الأنظمة غير الديموقراطية لا تسمح عادة بالأستقلال الذاتي الحقيقي للوحدات المكونة[1].

والدستور الخاص بكل اقليم لابد ان ينسجم مع الدستور الاتحادي وفي حالة وجود تناقض بينهما تكون تلك الاقاليم عبارة عن دول مستقلة فالمبدأ ان تخضع جميع الاقاليم لسلطة واحدة ودستور واحد وسياسة خارجية واحدة .

وتختلف الدول الفدرالية فيما بينها من حيث الترتيبات المؤسساتية الداخلية بشكل كبير حيث تتسم بعضها بالمركزية الشديدة (تركز السلطات في يد الحكومة الاتحادية) في حين تكون اتحادات فدرالية اخرى اكثر لامركزية وتعطي صلاحيات اكبر للوحدات المكونة لها (الولايات أو المقاطعات) وان التطبيق الصحيح للنظام الفدرالي يؤدي حتماً الى استقرار سياسي كبير ومجال واسع للحرية و الديموقراطية (كما في سويسرا والولايات المتحدة) اما التطبيق الغير سليم للفدرالية فأنه من الممكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وشيوع العنف والقمع (كما هو الحال في نموذج باكستان مثلاً)، وبكلمة أخرى فأنه لا يمكن اعتبار النظام الفدرالي كحل سحري لمشكلات البلدان كافة بل العكس فأنه يمكن ان يؤدي الى تمزق الدول الموحدة لأنه من الممكن ان يؤدي الى انفلات النزاعات العرقية والقومية والدينية.

وخلاصة القول ان التطبيق الفدرالي قد طبق في بعض البلدان كجزء من سياق تاريخي طويل وتطور مستمر ادى الى اتفاق بلدان واقاليم متفرقة للأندماج في نظام يحقق مصالحها في الوحدة دون تأثير على خصوصيتها الوطنية اقتصادياً و اجتماعياً وثقافياً، اما تجزئة البلدان الموحدة بحجة التطبيق الفدرالي فهو لم يكن الا استثناء على القاعدة وفي نماذج محدودة لم تحقق لحد الآن النجاح الكامل.

2. الفدرالية والكونفدرالية :

يكمن الفرق بين الاتحاد الفدرالي والكونفدرالي اساسا في مقدار السلطات التي تتمتع بها الدول او الدويلات والكيانات والأقاليم المكونة للاتحاد . مقارنة بتلك الممنوحة للسلطة المركزية فيه فضلا عن طبيعة الكيان السياسي الناشئ من الاتحاد بين الوحدات المكونة له ففي الاتحاد الفدرالي تنشأ دولة مركزية موحدة تضطلع بالاختصاص الخارجي باسم جميع الاعضاء وتتولى ايضا جانبا من الاختصاصات الداخلية ، اما في الاتحاد الكونفدرالي فلا تنشأ دولة جديدة من الدول الاعضاء بل تبقى جميع الدول الاعضاء محتفظة بشخصيتها الدولية الخارجية [2].

وتتولى الهيئة التي تنشأ بموجب المعاهدة المنشئة للاتحاد الكونفدرالي عملية التنسيق بين الدول الاطراف في المجالات التي حددتها المعاهدة وبما لا يشكل قيدا على الدول الأعضاء فيه، وفي هذه الحالة فان الأطراف والدول المشتركة بالمعاهدة تمتلك جميع السلطات في المجالين الداخلي والخارجي وعلى سبيل المثال ان نشوب حرب بين دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي مع دولة اخرى لا يستلزم دخول الدول الاعضاء الاخرى لهذه الحرب .

فضلاً عن أن الاتحاد الكونفدرالي يميل الى ان يكون قصير الأمد، أما أن ينتهي بتحوله الى اتحاد فدرالي او الى التفكك والانتهاء وعودة الاعضاء فيه الى حالتها المستقلة [3].

3. الفدرالية واللامركزية الأدارية:

تحتل اللامركزية الادارية اهمية كبيرة في الدول الحديثة لانها تنطوي على (توزيع ممارسة الوظيفة الأدارية في الدولة

---

[1] **جورج اندرسون. مقدمة عن الفدرالية. منتدى الأتحادات الفدرالية. اوتاوا، 2007 ،ص54.**

[2] **د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ،دار النهضة العربية ، بيروت ،2008 ،ص54.**

[3] **Michael G.roskin and other , political science :an introduction , pearson ,US,2010, p 66**

بين السلطة المركزية في العاصمة وبين هيئات تتمتع بالشخصية المعنوية مثل الأشخاص العامة المحلية (المحافظات، المدن، القرى والبلديات) او كالأشخاص العامة المرفقية (كالهيئات و المؤسسات العامة) ،إذ تباشر هذه الأشخاص اختصاصاتها الأدارية الموكلة اليها تحت رقابة واشراف السلطات المركزية في العاصمة [1].

اي ان الاقاليم في الدولة الواحدة تمارس سلطة لكنها خاضعة لاشراف ورقابة الحكومة المركزية ، وهنا نشير الى انه متى انفردت الاقاليم بسلطتها دون رقابة واشراف الحكومة المركزية شهدنا عملية التحول من اللامركزية الادارية الى اللامركزية السياسية–الغير مرغوب تطبيقها في العراق من وجهة نظرنا–.

وتبقى اللامركزية الادارية نموذج ينبغي الاخذ به في دولة بسيطة . مثل العراق . وتقسم اللامركزية الأدارية من حيث اشكال تطبيقها الى نوعين رئيسيين هما:

أ- اللامركزية المرفقية : ويطلق عليها ايضاً ادارة مؤسسات القطاع العام وغايتها انشاء مؤسسات عامة وطنية كانت ام اقليمية ومنحها الشخصية المعنوية وقدراً من الأستقلال الأداري والمالي في اتخاذ القرار وبما يضمن لها ادارة شؤونها بنفسها لكن ضمن إطار رقابة وإشراف الحكومة المركزية [5]، وينبع هذا الأسلوب من الرغبة في تقليل الروتين الحكومي والبيروقراطية والوصول الى سرعة الأنجاز والكفاءة ومراعاة ظروف كل مؤسسة بذاتها.

ب- اللامركزية الأقليمية : ويطلق عليها ايضاً اللامركزية الجغرافية ويقصد بها عملية منح صلاحيات قانونية (أدارية /اقتصادية /مالية) إلى الوحدات الإقليمية في الدولة لأجل ادارة الشؤون المحلية كافة (الثقافية والتعليمية والأقتصادية) لمنطقة معينة متميزة عن بقية أنحاء الدولة من ناحية أو اخرى ولذا يعهد بادارتها الى هيئة من سكانها لأنهم اقدر من سواهم على معرفة الحاجات التي تخصهم ويعد هذا النوع من الادارة مرادفاً لنظام الإدارة المحلية وفي اللامركزية الإقليمية ستوجد وحدات أدارية محلية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية تمثلها مجالس محلية منتخبة من سكان المنطقة وهذا النوع هو اقدم نماذج اللامركزية واكثرها تطبيقاً وهو يحتاج الى وجود اقليم او محافظة لديها شخصية معنوية تناط بمجلس محلي ينتخب كل او بعض اعضائه من مواطني الأقليم ويكون له صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الأدارية المتعلقة بأدارة المرافق العامة في حدود ذلك الأقليم او المحافظة[6]، وهي بذلك تقترب من التطبيق الفدرالي كما اوضحنا سابقاً ولكن الفرق بينهما دقيق وواضح ويتجلى في مايلي :

ـ ان السلطات والصلاحيات التي يمارسها المركز والولايات في النظام الفدرالي محددة دستورياً ولايمكن تغييرها الا بتعديل الدستور وبأجراءات معقدة اما الصلاحيات بالنسبة للوحدات اللامركزية فهي محددة بالقانون ويمكن تعديلها بسهولة.

. الولايات في النظام الفدرالي تتمتع بمؤسسات دستورية (تنفيذية وتشريعية وقضائية) في حين لا توجد مثل هكذا مؤسسات في نظام اللامركزية ولايمكن اعتبار مجلس المحافظة مثلاً سلطة تشريعية فهو لايصدر قوانين وانما قرارات محددة .

4. مبررات الفدرالية :

الفدرالية كنظام سياسي ليست هي الشكل الاساس للدول بل ان الاصل في الدولة ان تكون بسيطة ولا يتم اللجوء الى الفدرالية الا لتحقيق اهداف معينة او حل مشاكل تواجهها دولة . دول . معينة .

اذن تطبيق النظام الفدرالي في بعض الدول هو وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فالهدف من تبني بعض الدول للنظام الفدرالي هو اساسا للحد من هيمنة السلطة المركزية على الاقاليم المختلفة في الدولة وتنظيم تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية لتحقيق العدالة في توزيع السلطة فضلا عن الحقوق والمسؤوليات ، او لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية بين دويلات متفرقة لضمان مصالحها دون التفريط باستقلالها والى

---

[1] د.ابراهيم عبد العزيز شيحا. الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للنشر، بيروت، بلا، ص60.

[5] طارق المجذوب. الأدارة العامة، العملية الأدارية والوظيفة العامة والأصلاح الأداري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000، ص364.

[6] عامر الكبيسي. الأدارة العامة بين النظرية والتطبيق. ج2. دار المثنى للطباعة. بغداد، ط 3، ص 89.

جانب ذلك تحقق الفدرالية في نظر مؤيديها جملة من الايجابيات نوجزها بالاتي :

1. تدعم الديمقراطية وتضمن مساهمة سكان الوحدات الادارية في العلمية السياسية .
2. تتيح للمجموعات العرقية والدينية المختلفة تمثيلا افضل في الوحدات الفدرالية والحكومة المركزية .
3. تساعد على تخفيف حدة النزاعات بين المناطق والاقاليم المختلفة في ظل وجود اختلافات قومية وعرقية واثنية بين السكان.
4. تسهم الفدرالية في تحقيق منافع اقتصادية مهمة في مقدمتها الاستغلال الامثل للموارد المحلية لصالح تنمية المناطق المختلفة بشكل متوازن .

والطرح الفدرالي في العراق جاء كرد فعل لسياسة الانظمة العراقية السابقة وليس افراز تاريخي لنمو المجتمع العراقي (كما في باقي الدول الفدرالية الكبيرة التي انطوت على شروط نجاحها) تلك السياسات القائمة على المركزية الشديدة ورفض فكرة تقاسم السلطة وسيادة منطق التخويف والإهمال الذي حال دون بناء دولة عراقية موحدة ديمقراطية مزدهرة .

فالفدرالية كاطار للحكم يناسب دول كبيرة ومترامية الاطراف ومتنوعة الاعراق لتسهل عملية الادارة وتوزيع السلطة والثروة ولو نظرنا الى العراق فهو دولة صغيرة الحجم والسكان قياسا بدول مثل امريكا وسويسرا والهند وروسيا وغيرها ممن تبنت الفدرالية ، فهناك مخاوف تعود لعقود مضت من قبل بعض القوى السياسية العراقية جعلت من الفدرالية مطمئنة لها وتمثلت تلك المخاوف بالاتي :

1. التخوف من عودة فرض سلطة المركز والاستحواذ بالسلطة على حساب الاطرف دون النظر لرغبات هذه الاطراف فكانت سابقا السياسات ترسم في بغداد والقرار يتخذ فيها ويفرض على المحافظات تنفيذها دون النظر الى الاختلافات الفرعية بين محافظة واخرى في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحت مبرر المحافظة على مركزية القرار السياسي .
2. التخوف من ماض التجربة في العراق التي انطوت على سيادة مفهوم التفرد في اتخاذ القرار من قبل الهيئة الحاكمة منذ نشأة الدولة العراقية عام 1921 فلم يعرف العراق وجود نظام ديمقراطي حقيقي ياخذ براي الشعب في القرارات السياسية التي تهم مصيره ففي العهد الملكي كانت الوزارة والملك هما اللذان يوجهان الحياة السياسية وكانت المجالس النيابية دائمة الحل والاحزاب السياسية كانت ممنوعة او محضورة ومقيدة الحركة ، وعندما جاء النظام الجمهوري زاد الامر سوءاً فقد الغيت المؤسسات السياسية التي كانت موجودة في ظل النظام الملكي وتحول الحكم الى مجموعة من العسكر يتداولونه عن طريق الانقلابات العسكرية .
3. التخوف من اعادة سياسة تجاهل المحافظات في التنمية فقد بقيت خطط البناء والتطوير . على محدوديتها . مركزة في العاصمة بغداد والمناطق المحيطة بها .

وكل هذه المخاوف أسهمت وبشكل حقيقي في تفضيل النظام الفدرالي لكبح إي محاولة للعودة الى نفوذ وقوة السلطة المركزية فالطرح الفدرالي من وجهة مؤيديها مخرج لسنوات عاشها العراق تحت مسمى (دكتاتوريات الخوف) وتجد تلك الاطراف وخاصة الكرد بان الفدرالية الضامنة لحقوقها والوسيلة التي تحميها من خطر هيمنة المركز .

ثانياً / الفدرالية في العراق : بداية التأسيس على الانقاض

تعود بدايات فكرة تطبيق النظام الفدرالي في العراق الى عهد الاحتلال العثماني اذ قسم العراق الى ثلاث ولايات هي البصرة والموصل وبغداد وقد تضاف اليها احيانا ولاية شهرزور (السليمانية حالياً) ، وفي الأحوال الاعتيادية كان كل والي يتمتع بالسلطة الداخلية في ولايته ويخضع الى الحكومة العثمانية في اسطنبول مباشرة ولكن في اوقات الازمات والحروب فقد كان والي بغداد يمتد حكمه (بقرار من اسطنبول) يشمل ولايتي البصرة والموصل [1].

بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام 1918 تم توحيد الولايات العراقية في دولة واحدة تخضع لحكم المندوب المدني البريطاني (ارنولد ولسن) يعاونه حكام اقليميون في الالوية (المحافظات) العراقية استمر الحال هكذا حتى تم تأسيس الدولة العراقية (تحت الانتداب البريطاني) وتتويج الامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق عام 1921 ، وتم استبدال المندوب المدني بالمندوب السامي وتم استبدال الحكام البريطانين بمتصرفين

[1] **د. تقي الدباغ واخرون ، العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1983 ، ص573 .**

عـراقيين يعـاونهم نـواب بريطـانيين حتـى اسـتقلال العـراق عـام 1932 ،وانطوت تلك الفترة على محاولات لتبني النظام الفدرالي فقد تقدم عدد من وجوه البصرة بمذكرة الى المندوب السامي يطالبون فيها انشاء مجلس تشريعي وادارة وجيش وشرطة خاصة بمحافظة البصرة وان تقوم السلطة المحلية بادارة الشؤون المحلية للبصرة [1].

على ان تخضع البصرة الى الحاكم الذي ينتخبه شعب العراق وان تتكون من اتحاد المنطقتين وحدة يطلق عليها اسم ولايتي العراق والبصرة ، ورغم ان المذكرة لم تتضمن الفدرالية بالاسم الا انها في كثير من بنودها تحمل توجها فدراليا صريحاً [2].

وبالمقابل نجد الاكراد في شمال العراق قد بعثوا ايضا بمذكرة مماثلة الى المندوب السامي في شباط 1930 تطلب انشاء مفتشية عامة تشمل المناطق الكردية ومديرية عامة للمعارف خاصة بالالوية الكردية والمساواة بين المنطقة الكردية في الصرف والميزانية وغيرها من مناطق العراق [3].

وفي عام 1944 قدم الملا مصطفى البرزاني مذكرة الى الحكومة العراقية طالب فيها بتشكيل ولاية كردستان من الالوية الكردية (كركوك . سليمانية . اربيل . والاقضية الكردية في ولاية الموصل وديالى) مع استحداث وزارة يتولاها كردي تناط به شؤون ولاية كردستان وجعل اللغة الكردية لغة رسمية فيها [4] .

وفي عام 1971 اعلن العراق تبني نظام الحكم الذاتي للمناطق الكردية الذي تم تطبيقه بالفعل عام 1974 وشمل محافظات (اربيل . السليمانية . دهوك) وهو نظام يتوسط بين اللامركزية الادارية والفدرالية الا ان القوى الكردية لم تقبل بهذا النظام ونشبت الحرب بين القوات الحكومية والجماعات الكردية المسلحة التي انتهت عام 1975 بانهيار الحركة الكردية المسلحة التي اضطرت إلى إلقاء السلاح .

وبعد الأحداث التي جرت في العراق بعد عام 1990 كاحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه انتفظت المناطق الجنوبية (الانتفاضة الشعبانية) التي اخمدت بالقوة وكذلك في المناطق الشمالية لكن الدعم الامريكي والتركي دفع الى انسحاب القوات الحكومية العراقية من المناطق الكردية وفرضت مناطق حظر للطيران على المناطق الشمالية التي وضعت تحت الحماية الامريكية والبريطانية و تحولت مطالب الاكراد من الحكم الذاتي الى المطالبة باستقلال الاقليم الا ان الظروف الدولية والاقليمية حالت دون ذلك و تمسك الاكراد بالفدرالية علنا وبذلك اعلن الاكراد اقامة النظام الفدرالي من جانب واحد في شمال العراق حيث اسس اول برلمان كردي في ايار 1992 والذي تبنى في تشرين الاول عام 1992 قرارا باعلان النظام الفدرالي صيغة للعلاقات مع العراق ومنذ ذلك الحين اصبحت الفدرالية مطلبا قوميا توحدت الفصائل والاحزاب الكردية وراء تحقيقه بكل الوسائل الممكنة [5].

ساعد نجاح الاحزاب الكردية في اقامة تجربة سياسية ناجحة في كردستان . لاسيما بعد انتهاء الصدامات الدامية بين الحزبين الكرديين عام 1998 ، القوى العراقية المعارضة في خارج العراق الى ان تتخذ من كردستان قاعدة لنشاطها وعلى الاستجابة لمطالب الاحزاب الكردية من جهة اخرى فقد شكل مؤتمر صلاح الدين المنعقد في محافظة اربيل في تشرين الاول عام 1992 محطة مهمة في مسيرة الاحزاب الكردية للحصول على اعتراف بالفدرالية ففي هذا المؤتمر تمت الموافقة على تبني النظام الفدرالي في كردستان العراق رغم معارضة بعض القوى السياسية العراقية فضلا عن جميع دول الجوار العراقي حيث لم تكن تلك الدول ترغب بان تصاب(بجرثومة الفدرالية)[6].

وكذلك فقد حصلت الاحزاب الكردية على اعتراف غالبية القوى والفصائل العراقية التي حضرت مؤتمر لندن في تشرين الثاني 2002 ومؤتمر اربيل في اذار 2003 بالفدرالية نتيجة للضغوط الامريكية على هذه القوى التي شعرت ان سقوط النظام في بغداد بات وشيكا [7].

وبالعفل بدخول القوات الامريكية بغداد في نيسان 2003 ، انهارت الدولة والنظام وسادت الفوضى وبدأت عملية هندسة

---

[1] نص المذكرة بالكامل في عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج1 ، مطبعة دار الكتاب ، بيروت ، ط 4، 1980 ، ص 105.102

[2] د. محمود عمر مولود ، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق انموذجا) المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 1 ، 2009 ، ص 302 .

[3] عبد الرزاق الحسني ، مصدر سابق ، ص262 .

[4] مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ثورة برزان 1943ـ 1945 ، كردستان العراق ، 1986 ، ص 38 .

[5] د. دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت ، ط1، 2009 ،ص 46

[6] انظر : جوان كول : الشيعة العراقيون ، حول تاريخ حلفاء امريكا المحتملين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 298 ، 2003، ص94 .

[7] د. هام محمد العزاوي ، مصدر سابق ، ص 47 .

جديدة لشكل النظام السياسي الذي سيسود في العراق ووضعت البنات الاولى له في مؤتمرات لندن وصلاح الدين وواشنطن وطبق النظام (الاتحادي الفدرالي) بشكل واقعي بطرحه في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي وضعته سلطات الاحتلال الامريكي . البريطاني وصادق عليه مجلس الحكم العراقي في اذار 2004 ، الذي يعد اهم وثيقة سياسية بالنسبة لطموحات القوى المؤيدة للفدرالية فقد كانت المرة الاولى التي يتم فيها الاقرار بالصيغة الفدرالية للدولة العراقية في وثيقة دستورية ذات طبيعة ملزمة .

وجاءت المادة الرابعة من قانون ادارة الدولة لتنطوي على وصف النظام في العراق بانه جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي تعددي ويقوم النظام الاتحادي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل او العراق او الاثنية او القومية او المذهب) .وبعد ذلك جاء دستور عام 2005 ، لتبدأ مرحلة تأسيس جديدة لنظام لم يختاره الشعب بادراك ودارية تامة (رغم انه طرح للاستفتاء)، على أنقاض الدولة المركزية .

ثالثاً / المشروع الاقتصادي وتعويم سلطة الحكومة المركزية في الدستور

الاقتصاد يمكن ان يكون اداة للتقسيم والتفتيت والاختراق بدلا من ان يكون عامل وحدة من خلال اقامته تشابكات اقتصادية بين الاقاليم كما حصل مع الدول الاوربية وافرز (الاتحاد الاوربي) فاطروحة الصراع على الموارد تؤدي حتما الى التصادم والاقتتال والانقسام ، فطروحات الحصول على الثروة والسلطة هي المحرك لدعوات تبني الفدرالية من جانب بعض القوى السياسية العراقية .

فالدستور العراقي لعام 2005 انطوى على بنود ستسهم . في حال عدم تعديلها . بتعويم سلطة الحكومة المركزية على حساب سلطة الاقاليم وخاصة اقليم كردستان وستنهي المشروع الاقتصادي الوطني لصالح مشاريع اقتصادية مؤقلمة متباينة ومتقاطعة ومتنافسة وبما يمهد لتعميق التشظي والضعف والتفتيت .

فعند النظر الى المادة(109) من الدستور التي حددت الأختصاصات التي تمارسها الحكومة الأتحادية وتلك التي تمارسها الأقاليم والاختصاصات المشتركة بينهما ، نجد ان الاختصاصات الحصرية للحكومة المركزية هي محدودة جداً سواءاً بمقارنتها بأختصاصات الحكومات المركزية في دول المنطقة او في الدول الفيدرالية الأخرى عموماً فهي تقترب الى حد كبير من الأتفاقيات التي تعقدها الدول المستقلة فيما بينها لتنسيق سياساتها الخارجية والمالية وكذلك من اختصاصات المنظمات الأقليمية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد ألمغاربي وغيرها[1].

ومن ناحية اخرى فأن هذه الصلاحيات لم تأخذ مداها في التنفيذ اذ يمكن تثبيت الملاحظات التالية :

1. الفقرة الخاصة بوضع سياسة الأمن الوطني نلاحظ ان الحكومة المركزية لا دور لها في الدفاع عن اقليم كردستان ولا تسمح حكومة الإقليم بدخول قوات الجيش المركزي الى الإقليم بل والى المناطق التي ترغب في ضمها الى الأقليم مثل كركوك وخانقين وشرق الموصل الا اذا كانت معها قوات من البيشمركة الأكردية.
2. السيادة على حقول النفط في الأقليم – اكتشافاً وانتاجاً وتسويقاً– هي بيد حكومة الأقليم كما انها تأخذ حصة – مقدارها 17% – من ميزانية الدولة العراقية.
3. لا توجد سيادة كاملة للحكومة المركزية على مصادر المياه والثروات في الإقليم وكل ما موجود هو مجرد تنسيق كما هو القائم مع ايران او سوريا حول الأنهار المشتركة.
4. نلاحظ ان المادة (121) تتدخل حتى في ادارة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي بأشتراطها تمثيل الأقاليم والمحافظات في السفارات العراقية في الخارج وهو امر لا يوجد ما يشبهه في جميع دول العالم الفدرالية[2].

وفيما يتعلق بصلاحيات الأقاليم فقد ترك الدستور كل مالم يدخل في الصلاحيات الحصرية للسلطات الأتحادية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، فأنه أعطى الأولوية

---

[1] فقد نص في المادة على الصلاحيات الحصرية للحكومة وهي: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات . وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها بما في ذلك أنشاء القوات المسلحة وإدارتها . رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة ووضع الميزانية العامة للدولة . تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي . تخطيط السياسات الخاصة بمصادر المياه من خارج العراق . الإحصاء والتعداد العام للسكان.

[2] انظر نص المادة (121) من الدستور العراقي.

لقوانين الأقاليم على قوانين المركز في حالة الخلاف بينهما[1]، وهو امر يبين رغبة المشرع في تقوية الأقاليم على حساب المركز وعلى خلاف ما موجود في الدول الفدرالية الأخرى ، فلو نظرنا الى المادة (110) الفقرة اولاً و ثالثاً منها نجدهما ينطويان على تعويم واضح لسلطة الحكومة المركزية فعبارة (رسم السياسيات الاقتصادية والتجارية الخارجية والسيادية) و(رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة ..) ، هي رسم للسياسات فقط من جانب الحكومة المركزية اما التنفيذ هو من صلاحية سلطة الاقاليم ، وعند الاخذ بالاعتبار المادة 120 القاضية بامكانية الاقليم تعديل القانون الاتحادي عند وجود تعارض مع اعطاء الاولوية لقانون الاقليم تكون النتيجة رسم وتنفيذ السياسات والعلاقات التجارية الخارجية من صلاحية الإقليم الذي قد يراعي مصالحه على حساب مصالح الشعب العراقي ككل ولنا في عقد اتفاقيات نفطية منفردة مع شركات أجنبية من جانب إقليم كردستان بعيدا عن الحكومة الاتحادية المركزية مثال على غياب المشروع الاقتصادي الوطني الموحد .

وفيما يتعلق باعداد ميزانية الدولة في عموم دول العالم نجد ان وزارة المالية الجهة المسؤولة عن اعداد الموازنة العامة للدولة ويصاق عليها مجلس الوزراء ومن ثم تحال الى مجلس النواب لاقرارها الا انه بموجب المادة (115 . 120) التي منحت صلاحيات واسعة للاقاليم يكون من حق الاقليم اعداد مشروع الميزانية من قبل وزارة مالية الاقليم ليصادق عليها مجلس وزراء الاقليم ومن ثم مجلس نوابه ،وبالتالي سنكون اما موازنات عدة مقدمة من الاقاليم الى وزارة المالية لتكون الاخيرة مجرد مكان لتجميع التقديرات وليس لها او لمجلس النواب الاتحادي ان يعترض على مشروع الموازنة المقدمة من الاقاليم او ان تكون له القدرة على تقليص النفقات طالما ان قوانين الاقليم لها الاولوية على القانون الاتحادي وهو امر غريب جداً اذ من الطبيعي ان يعدل قانون الأقليم في حالة تعارضه مع قوانين المركز – بوصفه القانون الأعلى– وليس العكس فكيف لسلطة الأقليم التي هي بالأساس ادنى من سلطة الاتحاد تعديل قانون اتحادي اعلى سمواً من قانون الأقليم[2].

وكذلك الحال بالنسبة الى الضرائب فالاقاليم سلطة واسعة في فرض الضرائب وبما ان فرض الضرائب من اختصاص الدولة وهذا يعني ان الاقاليم تمثل دول كل منها يمتلك اقتصادا مستقلاً ، فالدول عامة تتجه نحو عقد اتفاقيات لمنع ما يسمى بالازدواج الضريبي وفي حالة العراق سنجد ان كل اقليم يفرض ضريبة مما سيدفع باتجاه تركز النشاط الاقتصادي داخل حدود كل اقليم مما سيزيد من عزلة الاقاليم بعضها مع البعض وبالتالي تقييد لحركة انتقال عوامل الانتاج بين الاقاليم وهذا يتعارض مع باب الحريات الاقتصادية التي نص عليها الدستور .

ومثال ذلك ما نشهدة في اقليم كردستان فسلطة الاقليم تفرض ضرائب مستقلة بعيداً عن التنسيق مع الحكومة المركزية وكذلك وضع محددات لدخول الأشخاص والعمل في الإقليم وتفرض مدد للبقاء فيه وينبغي الحصول على الاقامة .

لذا نقول ان دستور العراق الدائم لعام 2005 ، ينطوي على مواد تؤسس لفدرالية مشوه وتدفع بشدة لتعويم سلطة الحكومة المركزية وإنهاء للمشروع الاقتصادي الوطني الموحد وهو يفتح الباب واسعاً لتمزيق الدولة العراقية التي كانت على مر السنين موحدة فلقد كانت خشية اطراف معينة من هيمنة المركز مبالغاً فيها وأدت الى اضعاف غير مبرر للسلطة المركزية في دولة هي بحاجة الى تقوية هذه السلطة.

رابعاً/ الفدرلة ونهج الإقليمية الاقتصادية الجديدة :

من روتشيلد إلى بايدن

الإقليمية الجديدة تعد ظاهرة جديدة تعبر عن واقع سياسي –اقتصادي جديد يتجسد في ظهور كيانات متعددة تقوم على أساس المصلحة بالدرجة الأساس ولا تشترط الإقليمية الجديدة التقارب الجغرافي أو التاريخي أو الثقافي كما هو الحال في الإقليمية القديمة وإنما تتطلب تشابكات اقتصادية مصلحية ، وفي هذا اشار الكاتب (الفن توفلر) في كتابه تحول السلطة " أننا نشهد نظاما جديدا يجلب معه تفكيكا لجماعية الاقتصاد ومستويات عالية من التنوع الاجتماعي "[3] .

فالتوجه الجديد هو إقامة الأقاليم تمهيداً لظهورها كدول إقليمية جديدة ونظر (كنج اوهاما) في مقالته (صعود الدول الإقليمية) إلى الأقاليم كونها وحدات او نطاقات اقتصادية تتخطى الحدود القومية كالتي تجمع ايطاليا وكتالونيا او الساك واللورين

[1] انظر المادة (119) من الدستور.

[2] مالك منسي صالح، قراءة قانونية وتحليلية لدستور العراق الدائم، المستقبل العراقي، العدد (9)، السنة الثانية، آذار 2007، ص111.

[3] الفن توفلر ، تحول السلطة بين الثروة والعنف والمعرفة ، ترجمة د. فتحي ابن شتوان ونبيل عثمان ، مكتبة طرابلس العالمية ،1996 ،ص 325.

وهونكونك وجنوب الصين وسنغافورة وجاراتها الجزر الاندونيسية وغيرها الكثير [1].

فالإقليمية الجديدة تفترض هدم الدول وتفكيكها وتغيير أنظمتها كأقاليم طرفية مفتته ومجزئة وإعادة ربطها بمنظومات امنية – اقتصادية تهيمن عليها القوى الكبرى وأمريكا (كقوة مهيمنة عالميا) تبنت هذا النهج وتدعو إليه مع حلفائها سبيلاً لتذويب الأنظمة القائمة (خاصة المعارضة منها) وتحويلها إلى دوائر تجارية واقتصادية مفتوحة وغير مستقلة بل خاضعة لها وتكون أمريكا فاعلة ومؤثرة فيها بشكل يضمن مصالح الاطراف المستفادة منها سواء داخل الإقليم او الجهات الراعية له (القوة المهيمنة) [2] .

والإقليمية الجديدة تأتي كجزء من سيناريو التقسيم والتفتيت باعتبارها أداة من أدوات أنهاك العدو والقضاء عليه في تفكير القوى الاستعمارية الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية فبعثرة العراق الذي وضعته في خانة الأعداء ومحاور الشر حتى تم احتلاله عام في نيسان 2003 ، إلى الأقاليم متعددة طرحت كخيار متاح أمام أمريكا وأداة من أدوات الهيمنة الاستقطابية ، أي خيار التقسيم كتلويا وإقليميا من خلال أجراء تغيرات بنيوية على مستوى الأقاليم المكونة له باعتباره من المناطق ذات الأهمية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفي هذا نشرت صحيفة الديار اللبنانية تقريراً في 2007/7/22، من باريس عن محاضرة للسفير الأميركي الأسبق في لبنان ريتشارد باركر قال فيها (ان الرئيس جورج بوش سيعمل خلال الفترة المتبقية من ولايته الرئاسية على وضع أسس ثابتة لمشاريع خرائط طرق لمنطقة الشرق الأوسط تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية التي تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن) [4].

وتجدر الإشارة هنا أن مشروع تقسيم العراق وتفتيته ليس بالجديد وانه وليد الاحتلال الأمريكي ، فهو من الدول المستهدفة بالمنطقة العربية بالتقسيم والتفتيت إلى جانب لبنان وسوريا ومصر واليمن ، اذ ظهرت مشاريع عدة أهمها مثلاً مشروع روتشيلد الذي بقى يؤكد على فكرة الحرية السياسية لإثارة النزاعات الطائفية داخل المجتمعات العربية وإثارة الحروب الداخلية فيها سبيلا لانهاك الحكومات وتدميرها من الداخل [5].

وكذلك وثيقة (كارينجا) (الصحفي الهندي) الذي نشرها في كتاب (خنجر اسرائل) عام 1957 ، التي تدعوا الى تفكيك العراق والمنطقة العربية [6].

وايضاً مشروع (عوديد ينون) عام 1982 ، لبلقنة المنطقة العربية وتحويلها الى كانتونات صغيرة متحاربة بما يضمن بقاء (اسرائيل) التي لا يمكن ان تضمن امنها القومي الا في ظل سيادة مفهوم الدول الطائفية المتحاربة وهذا ما عبر عنه ايريل شارون بان (اسرائل) لا يمكن ان تبقى بدون ترسيخ حالة بعثرة السكان وتفكيك المجتمعات العربية ودون ذلك لا يمكن ضمان بقاء (إسرائيل) مهما كانت الحدود [7].

والمحتل لدولة ما لا يعلن عن مخططاته لتفتيت البلد وتقسيمه وانما يعمل على تهئية البيئة المناسبة التي تفرز التقسيم والتفتيت من خلال تاجيج وخلق التناقضات داخل المجتمع خاصة إذ اتسم بتعدد القوميات والمذاهب ، وهذا ما حصل في العراق اذ طالما شكل دولة موحدة وقوية أرادت أمريكا الإطاحة به وتدميره وبعثرة سكانه ، فهو احد محاور الشر في العالم كما وصفه الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) .

ففي عام 1998 ، اصدر مجلس الشيوخ الأمريكي (قانون تحرير العراق)[8]، فالولايات المتحدة طالما تضفي على سلوكها

---

[1] نقلاً عن عبد المنعم سعيد ، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد 122 ، يوليو 1995،ص61 .

[2] سعد حقي الحديثي ، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، ط1 ، دار الأهلية للنشر عمان ، 1999 ، ص 155 .

[3] د. فكرت نامق ، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي توازنات نهاية القرن وافاق المستقبل في كتاب (العرب والقوى العظمى) ، ط1، بيت الحكمة ، 1998 ،ص 106 .

[4] د. ابراهيم علوش ، خطة تقسيم العراق غير ملزمة لكنها قادمة ، موقع الجزيرة نت .

[5] سعيد محمد احمد باناجه ، نظرة حول المؤامرات الدولية اليهودية ، ط1، مؤسسة الرسالة ، 1985 ،ص51.

[6] إبراهيم علوش ، مصدر سابق .

[7] نقلاً عن نايف ابو حسنة ، دعوات امريكية وصهيونية لتقسيم العالم العربي ، قضايا دولية ، اسلام اباد ، العدد 352 سبتمبر 1996 ،ص 5 .

[8] هانز فون سبونيك ، ما بعد الحرب وما قبل السلام العراق الى اين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 317) ، تموز 2005 ،ص 38 .

العدواني صفة الانسانية والمنقذة للشعوب المضطهدة فكان الخطاب الدعائي (تحرير الشعب العراقي وانجاح تجربته الديمقراطية) ألا أن الهدف الاستراتيجي لها لا يتحقق في ظل تلك المفاهيم ، وإنما في ظل إدامة التناقضات والصراعات داخل المجتمع العراقي والاستفراد بمكوناته كل على حدة فعندئذ يسهل ابتلاعها على عكس مما لو كانت هناك دولة موحدة قوية ذات قرار وطني مستقل .

و بدأت أمريكا بعد عام 2003 ،تروج لطروحات الفدرالية والاتحاد الفدرالي والليبرالية السياسية والاقتصادية وحق تقرير المصير للأقاليم وهي على علم تام الى ما ستؤل اليه الاحداث من تقسيم وتفتيت العراق لان الارضية التي تقوم عليها الفدرالية غير متحققة في الواقع العراقي بعد فهي تدرك جيداً ان الواقع العراقي لا يعزز فكرة الدولة الفدرالية الحديثة وانما ستخلق وعياً وأدراك ما قبل قومي قائم على اساس علاقة الطائفة بالاخرى فما زال المجتمع العراقي يدين بالولاء للطائفة والدين والمذهب وليس للمواطنة ، وبالتالي كان هناك دفع باتجاه تعزيز الانتماءات المذهبية والقومية ليتم فيما بعد انحلال الدولة في مجتمعات طائفية واثنية متقاطعة في توجهاتها ومصالحها لنكون في النهاية امام تقسيم العراق الى اقاليم ثلاث (الشمال والجنوب والوسط)[1].

او كما قال الكاتب الصهيوني (ليزلي غلب) في مقالة نشرت له في 2003/11/25 في صحيفة نيويورك تايمز (حل الثلاث دول)[2] .

فالطرح الفدرالي في العراق يأتي متوافقاً مع طروحات الإقليمية الجديدة بل الممهدة لتحول الأقاليم الى دول اقليمية جديدة فالفدرلة والإقليمية الجديدة هدفهما واحد ، فالفدرلة في العراق ستقوم على هدم وتفكيك الدولة العراقية الموحدة واعادة تركيبها وترتيبها وفقاً لهندسة سياسية . اقتصادية معدة سلفاً ستفضي حتما الى تقسيم وتفتيت العراق الى اقاليم طرفية يسهل الهيمنة عليها من خلال تعميق تبعيتها لمنظومات امنية – اقتصادية جديدة تحقق مصالح قوى دولية واقليمية فضلاً عن مصالح فئوية قومية واثنيه لا يهمها مصلحة الشعب العراقي ككل .

وهنا ياتي مشروع السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) الذي اقره الكونغرس الأمريكي في ايلول 2007 ، ليكون بمثابة تجديد واحياء لمشاريع قديمة لتقسيم العراق وتفتيته الى اقاليم متعددة صغيرة مجردة من أي دور فاعل ومؤثر فمشروع بايدن يدعوا صراحة الى تقسيم وتفتيت الكيان السياسي للدولة العراقية الموحدة الى مركباته الاثنية والطائفية بحيث تشجع الاخيرة للتحول الى امم وبالتالي تحول الحدود الاثنية الى حدود جغرافية سياسية سهلة الاختراق وتابعة اقتصادياً/ امنياً ، ومن ثم سنكون امام حكومات مؤقلمة تكرس مفهوم الدولة الرخوة Flexible State /Soft State او الدولة المرنة التي تعبر عن وجود أقلية اولغارشية تغلب مصالحها الخاصة على مصالح الشعب وهذه الاقلية ليس لها ولاء للدولة وانما لمصالحها فقط [3].

خامساً / مراحل التطبيق الفدرالي في العراق :

يمكن أن نحدد ثلاث مراحل للتطبيق الفدرالي في العراق كانت حاضرة في دوائر صنع السياسة الأمريكية :

الأولى / مرحلة الطرح والتهيئة

تمثلت بطرح الأفكار وتهيئة البيئة اللازمة لتقبلها والتي تمحورت حول الترويج وبشدة لطروحات حق تقرير المصير والليبرالية الجديدة السياسية والاقتصادية والفدرالية والديمقراطية وتشكيل الأقاليم والحد من السلطة المركزية وإضعاف صلاحياتها وهي تدرك جيدا إن تلك المفاهيم إذ طبقت في ظل عدم وجود بيئة مهيأ لتطبيقها بشكل صحيح تؤتي حتماً بنتائج سلبية على ارض الواقع ، وقد سعت الإدارة الأمريكية ومنذ دخولها العراق إلى ترسيخ تلك المفاهيم لأنها ستعمل على تثبيت معطيات التقسيم المستقبلي للعراق .

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الكبير لبعض الكتاب والقنوات الفضائية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التركيز على محاسن الفدرالية والترويج لفكرة الأقاليم والخصوصيات المناطقية لخلق القبول الشعبي لها مع التركيز على مساوئ المركزية واستبدادية السلطة وفي هذا نشير الى ان وكالة التنمية والمعونة الأمريكية قدمت (380 مليون دولار) لمؤسسات المجتمع المدني للترويج لفكرة الفدرالية او ما يدعمها من مفاهيم الإدارة التشاركية في الحكم والحكومات المحلية فضلا عن دورات

---

[1] للمزيد : عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 18–19 .

[2] ابراهيم علوش ، مصدر سابق .

[3] Yun tae kim , Globalization and the nation state , international area review ,center for international area , studies , Vol 2,No 2, 1999,p 13.

الإدارة وتنمية المؤسسات المحلية والتنمية المحلية وغيرها الكثير [1].

وتم بلورة جميع تلك الأفكار والطروحات في قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والتي أسهمت مراكز صنع القرار بإخراجه الذي صادق عليه مجلس الحكم في العراق عام 2004 ، وشكل الطرح الأول للتطبيق الفدرالي في تأريخ العراق بشكل واقعي في وثيقة دستورية ذات طبيعة ملزمة إذ نصت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة بان (النظام في العراق جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي تعددي ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العراق أو الاثنية أو القومية أو المذهب) .

وبعد ذلك جاء الطرح لتلك المفاهيم في الدستور العراقي لعام 2005 الذي أسس للفدرالية كي تصبح واقعا سياسيا وقانونيا يصعب تجاهله خاصة بالنسبة لإقليم كردستان العراق ونصت المادة الأولى على إن ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة))[2].

كما نصت المادة (116) من الدستور على انه ((يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية))[3].

الثانية / مرحلة الفوضى

بعد مرحلة طرح الأفكار جاء المرحلة التمهيدية الثانية والتي تتمحور حول زج مكونات المجتمع العراقي بحالة من الفوضى ومهدت لذلك بقرار بول بريمر بحل الجيش والشرطة وكل الأجهزة الأمنية في العراق من اجل جعل البلد يشهد حالة من الفراغ والانفلات الأمني وتم ذلك بالفعل فقد شهد العراق استشراء أعمال العنف الطائفي والقتل على الهوية والتهجير الطائفي وبشكل متزايد منذ عام 2005 ، اذ سيطرت فرق الموت والمليشيات المسلحة على الشارع العراقي لتتولى مهمة اقامة المناطق النظيفة الولاء سواء الطائفي او القومي والمذهبي وكل ذلك تحت أنظار الإدارة الأمريكية صاحبة المصلحة الأولى في نشوب اقتتال داخلي بين المكونات العراقية سبيلاً لإدامة وجودها وحفاظاً على قواتها الموجودة في العراق فكل طرف من أطراف النزاع بدلا من ان ينظر الى القوات الأمريكية بأنها عدو سينظر أليها بأنها قوة تدعم وجوده في مواجهة الإطراف الأخرى هذا بدا واضحاً في خطة بيكر – هاملتون وإستراتيجية النصر في العراق لعام (2006) اذ انطوت في بعض بنودها على تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية ، وليس هناك من دليل أقوى من قول المأثور لدونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في عهد أدارة جورج بوش الابن الذي تناقلته وسائل الاعلام المختلفة " أن القوات الأمريكية لن تتدخل في حال اندلاع حرب أهلية في العراق وإنها ستقف على الحياد " .

وان مرحلة الفوضى والعنف والاقتتال الداخلي في العراق سيمهد حتما وفقاً للرؤية الأمريكية للمرحلة الثالثة المتمثلة بمرحلة العزل الطائفي .

الثالثة / العزل الطائفي

تعد مرحلة العزل الطائفي (تكوين ثلاث دويلات) كمخرج للوضع المتأزم للعراق وهنا يأتي التقسيم مرادف للاستقرار المنشود لإنهاء لحالة العنف كما هو الحال في يوغسلافيا السابقة قسمت فانتهى العنف فيها، وقد اشار بيتر و. غالبريت في كتابه "نهاية العراق" الى ان (التقسيم يحقق الاستقرار في معظم أرجاء البلد ويجب القبول به لهذا السبب)[4] .

وكذلك هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دعا إلى تقسيم العراق وعزل لمكوناته الرئيسة وان تكون هناك ثلاث دويلات اقتناعا منه بان العراق أنشئ لأسباب جيو– سياسية ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية ، فالأفضل تقسيمه إلى ثلاث دويلات باعتبار ذلك خيارا مفضل على الحرب الاهلية المفتوحة التي قد تخمد تارة وتشتعل تارة اخرى [5].

اما السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن اذ تبنى فكرة (كونفدرالية ضعيفة) وفي مقالة له في صحيفة نيويورك تايمز في 2006/5/1، جاءت تحت عنوان (الوحدة من خلال الحكم الذاتي) وفي عام 2007 ، دعا علناً إلى تقسيم العراق لثلاث مقاطعات (شعية –كردية – سنية) باعتبار ذلك حلا للعنف الدائر في العراق بشدة انذاك والتي ستدفع حتما الى تفكيك بينة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعليه يمكن القول

---

[1] د. دهام محمد العزاوي ، مصدر سابق ، ص 115

[2] الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة الأولى.

[3] المصدر نفسه، المادة (116).

[4] بيتر و . غالبريت ، نهاية العراق ، ترجمة اياد احمد ، الدار العربية للعلوم ، بيروت 2007 ،278 ، نقلاً عن صباح ياسين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد تشرين الثاني (357) ، ص167.

[5] دهام محمد العزاوي ، مصدر سابق ، ص 116.

أن الولايات المتحدة قد مهدت لطروحات التقسيم ومن ثم دفعت الإطراف العراقية بصراعات سياسية (مذهبية /قومية / طائفية) أدخلت البلد بحالة الفوضى والاقتتال الداخلي وبعد أن قطعت أشواطا في عمليات الفرز المذهبي والطائفي والقومي ودفعت كل الإطراف إلى تقبل فكرة الفدرالية (الطائفية) كمشهد أخير لسيناريو رسم منذ عقود مضت في دوائر صناعة القرار الأمريكية – الصهيونية وتجدر الإشارة إلى ان الهدف الثابت هو (تفكيك العراق) إلا أن التفكير الأمريكي في الوقت ذاته لا يخفي مخاوفه من التفكيك المتسرع للعراق تحت المسمى الفدرالي رغبة في عدم استثارة تركيا وإيران حول الملف الكردي، ولا السعودية ودول الخليج حول احتمال تشكيل دولة شيعية في جنوب العراق تترك لقمة سائغة لإيران.

سادساً/رؤية تحليلية في الاقتصاد السياسي لأقاليم العراق المفدرلة

أقاليم العراق تنطوي على مقومات قوة وضعف من النواحي الاقتصادية وبناءا على مقومات القوة الاقتصادية تصاغ الطموحات السياسية المستقبلية وهذا يتطلب رؤية تحليلية لتلك الأقاليم وكالاتي :

1. إقليم الشمال : فدرالية المرحلة وطموحات الدولة الكردستانية المستقلة

تمسك الخطاب السياسي للقادة الكرد بالانتماء للدولة العراقية وان الكرد جزء من الشعب العراقي والاقليم جزء لا تجزأ من الدولة العراقية وهذا الخطاب يمكن وصفه بانه تكتيكي يأتي كمرحلة من مراحل اقامة الدولة الكردستانية الكبرى المنشودة ، اذ طالما كانت فكرة اقامة دولة كردستان الكبرى هدف في التفكير الاستراتيجي الكردي ، ونستدال على ذلك من قول مسعود البرزاني (رئيس الاقليم) " اننا لا نخفي طموحنا باقامة دولتنا المستقلة ، الا ان الظروف غير مؤاتية الان " وكذلك قوله " في حالة نشوب حرب اهلية في العراق فاننا سنعلن دولتنا المستقلة " .[1]

وكذلك قوله ان " الاستقلال حق طبيعي لمنطقة كردستان " وايضا قوله " لم نرفع شعار يجب ان نشكل دولة كردية ، ولكن لا يجوز ان نمنع من التحدث عن حقنا في تشكيل دولة كردية وهو حق مشروع ، فربما تاتي الفرصة في مناسبات اكثر لكي نتقدم ، وحتى ربما لكي نشكل دولتنا المستقلة "[2].

ومن كل ذلك يقترن هدف اقامة الدولة الكردية المستقلة بتحقق ظروف اقامتها واهمها استقلالها المالي . الاقتصادي ، اي القيادات الكردية تسعى الى اقامة دولتها المستقلة بعد ضمان توفر المقوم الاقتصادي لها بانضمام كركوك الى الاقليم التي تنطوي على 70 مليار برميل من مجموع احتياطي العراق النفطي البالغ 110 مليار برميل وتمثل 5-3 مليار دولار كعوائد نفطية سنوياً [3].

ومن العوامل الداعمة لإقامة دولة كردستان الكبرى الأتي :

1. الانتشار الواسع للأكراد في ثلاثة دول (العراق . تركيا . إيران) وهذا يدعم فكرة إقامة دولة كردستان الكبرى المستقلة .

2.حق تقرير المصير بات من المبادئ الاساسية في حياة الشعوب ، اقر من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والقانون الدولي ويعد حق معترف به دوليا يمكن توظيفه من اجل إقامة دولة كردستان المستقلة الكبرى.

3. وجود طموحات متاصلة لدى الشعب الكردي وقياداته بأنهم امة كردية فضلا عن التمسك بالقومية الكردية وهذا واضح منذ منتصف القرن الماضي ودعوات الملا مصطفى البرزاني في إقامة الدولة الكردية المستقلة وتعد جمهورية مهابات الكردية الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية نواة لتلك الدولة المنشودة .

4. وجود نموذج دولة كردية في إقليم شمال العراق وما ينطوي عليه من تنظيم مؤسسي قائم على أدارة شؤونه كافة يمكن ان تكون نواة لدولة كردية عاصمتها اربيل فهناك برلمان ومجلس وزراء ووزارات ودستور ومؤسسات وعلم خاص بالإقليم .

5. وجود علاقات قوية لحكومة اقليم كردستان مع العالم الخارجي وما يترتب عليه من دعم دولي كبير خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية .

6. امتلاك مقومات القوة الاقتصادية وخاصة النفط والثروات الاخرى فضلا عن عوامل الجذب السياحي والموقع الستراتيجي كالمعابر الحدودية والمناطق الزراعية (سلة الغذاء في الشرق

---

[1] نقلاً عن د. هيثم كريم ، العلاقات العراقية . التركية رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع ، في كتاب (العراق تحت الاحتلال :تدمير الدولة وتكريس الفوضى) مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1، بيروت ، 2009 ،ص350 و 352.

[2] نقلاً عن ايمن ابراهيم الدسوقي ، هل القومية الكردية انفصالية ؟ دراسة حالة كردستان العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 357 ، بيروت ،تشرين الثاني 2008 ،ص 143 .

[3] بدرخان السندي ، المجتمع الكردي في المنظور الاستشراقي (اربيل : المديرية العامة للثقافة والفنون ،2002)،ص 491

الاوسط تتمثل بهضبة الاناضول فضلا عن مصادر الموارد المائية .

وفي نفس الوقت نحدد مجموعة من العوامل الكابحة لاقامة دولة كردستان :

1. الرغبة الامريكية الكابحة لاقامة مثل تلك الدولة على الاقل في ظل الوضع الراهن في منطقة الشرق الاوسط .

2. الرفض التركي والتاريخ الدامي للكرد على يد الاتراك الذي يشكل احد العوامل الكابحة لاقامة مثل تلك الدولة اذ تركيا تعمل على تهميش دور الكرد في المنطقة بل انها تطالب بالمناطق المقتطعة منها (حسب زعمها) وهي الموصل التي تضم كركوك وسليمانية واربيل فضلا عن مدينة الموصل وفي ذلك قال رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان " ان تركيا لن تقف مكتوفة الايدي اذ سيطر الكرد على مدينة كركوك " [1].

فتركيا لديها مخاوف وهواجس كبيرة تجاه طموحات اكراد العراق في اقامة دولة مستقلة تحمل بذور التفتيت للجسد التركي خاصة بوجود 16 مليون كردي فيها يقطنون على مساحة تمثل ربع مساحة تركيا الاجمالية اي 13 ولاية تركية في جنوب شرق الاناضول لذا فانها تركيا ترفض مسالة الفدرالية وبشدة لإقليم شمال العراق [2].

3. الرفض الايراني لاقامة مثل تلك الدولة فهي غير مستعدة لمنحها حقوق مدنية فكيف يمكن ان تقتطع منها مناطق تسكنها اغلبية كردية وهذا يقف بالضد من طموحات الكرد بدولة مستقلة .

4. وجود قوى وتيارات سياسية عراقية رافضة لاقامة دولة كردية مستقلة وتعد اقامتها بمثابة تفتيت للوحدة الوطنية العراقية .

ومن هذه العوامل نجد ان القيادة الكردية . في ظل الظروف الدولية والاقليمية . تتطلع الى الاقليم الموحد المستقل ضمن عراق فدرالي ويدعم ذلك :

1. وجود الرغبة في الاتحاد والتعايش الطوعي السلمي من جانب الشعب الكردي وقيادته ووفقا لما تفرضه طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقليم والعراق عموماً .

2. الرغبة الامريكية في ابقاء الاقليم ضمن حدود العراق . على الاقل في الفترة الراهنة . اذ ان الولايات المتحدة دخلت العراق عام 2003 ، تحت مبررات تحقيق(الديمقراطية وتحرير العراق والحفاظ على وحدة اراضيه) لا ان يتم تجزئة العراق بفصل اقليم الشمال عنه واعلانه دولة مستقلة كما وعدت بذلك الاكراد منذ عام 1991 وانشاء ما يسمى (بالمناطق الامنة) سبيلاً لتوظيف مسالة انفصال الاكراد كعامل ضغط على النظام السياسي السابق المعادي للولايات المتحدة الامريكية انذاك .

3. توافق الرغبة الكردية مع الارادة الامريكية خاصة في ظل وجود ضغوط تركية وتهديداتها بدخول الاقليم تحت مبررات القضاء على حزب العمل الكردستاني وهنا لا بد من الركون الى فروض المنطق السياسي المتعقل والمدرك لتحديات المرحلة الراهنة التي يمر بها الاكراد .

4. عدم حسم موضوع كركوك ، لانها تشكل القاعدة الاقتصادية للدولة الكردية وبدونها لا يمكن الحديث عن دولة كردية مستقلة او انفصال كردي فمن اهم مقومات الدولة،وجود قاعدة اقتصادية وبدونها لا يكون هناك اي اعتبار لاي مقوم اخر من مقومات الدولة .

إقليم الجنوب : بين تهميش الماضي وحلم الارستقراطية الدينية– البترودولارية

اقليم الجنوب مصطلح جاء ذكره في مؤتمر لندن باعتباره احد اهم الاقاليم المزمع اقامتها في العراق يضم المحافظات الجنوبية التالية (البصرة ، العمارة ، الناصرية، النجف وكربلاء والديوانية وبابل والكوت والمثنى) ، يبلغ عددها 9 محافظات يطلق عليها مجتمعة مصطلح فدرالية الجنوب ، بتعداد سكاني يبلغ (12.043.693)نسمة من مجموع سكان العراق الإجمالي البالغ 27.084.146 مليون نسمة [3].

ومساحة جغرافية تقدر 165.423 كيلو متر مربع من إجمالي مساحة العراق الإجمالية البالغة (435052) كيلومتر مربع[4].

تمتاز محافظات الجنوب بميزات عدة أهمها التجانس النسبي في اللغة والثقافة والمذهب والقومية ، وغناها بالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز اذ ان الجزء الأعظم من الاحتياطي النفطي

---

[1] نقلاً عن رويتر في 9/ 2007/1 على الموقع www.swissinfo.org

[2] حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية غي الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991 ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1992 ،ص372.

[3] بابل (1669913) ، البصرة (2521857) ، ذي قار (1793715) ، القادسية (1090627) ، كربلاء (966426) ، ميسان (999938) ، المثنى (695842) ، النجف (1177690) ، واسط (1127688) ، ينظر : تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية العامة للعراق لعام 2009 ، وزارة المالية العراقية ، رقم 1430 الكتاب في 2009/4/26 .

[4] الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام 1995–1996 بغداد ، 1998 ،ص 5 .

العراقي يتركز في الجنوب أي بمحافظة البصرة حيث يوجد 15 حقلاً منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج وتحتوي هذه الحقول احتياطياً نفطياً يقدر بأكثر من 65 مليار برميل، أي نسبة 59% تقريبا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي 80 مليار برميل، أي نسبة 71% من مجموع الاحتياطي واهم حقوق النفط في الجنوب حقول الرميلة في البصرة ، حقل الزبير ، حقل القرنة الغربي ، حقول مجنون ، حقل لهيث ، حقول الناصرية ، حقول بزركان ، حقل أبو زرقان ، حقل الدجيلة ، حقل جبل فوقي ، حقل نهر عمر ، حقل الأحدب [1].

وكذلك غنى المحافظات الجنوبية بالمعادن الأخرى خاصة الزئبق غالي الثمن اذ تعد منطقة البزركان في محافظة العمارة من أغنى مناطق العالم بالزئبق ، وكذلك تمتاز بالزراعة بفضل اتساع أراضيها الخصبة المناسبة خاصة منطقة الفرات الأوسط اذ تشتهر بزراعة النخيل والحمضيات والحبوب وكذلك تتطوي مناطق الجنوب على مناطق سياحية تتمثل بالاهوار والتي تعد محميات طبيعية وغنية بأنواع مختلفة من الطيور والأسماك وتمتاز بزراعة الرز وقصب السكر وأهمها (هور الحمار ، هور الحويزة ، هور عفك ، هور الدلمج).

ومن جانب أخر نجد المراقد الدينية المقدسة تتركز في محافظات الجنوب خاصة النجف وكربلاء والعمارة وما تشكله من مورد سياحي /اقتصادي مهم يمكن أن تعتمد عليه ميزانية إقليم الجنوب في حال أقامته.

ومن كل ذلك نجد أن مناطق الجنوب تتطوي على مقومات القوة الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة .

- العوامل الداعمة لإقامة إقليم الجنوب :

هناك مجموعة من العوامل الداعمة لتشكل إقليم الجنوب منها :

- تجربة الماضي الأليم الذي عاشته معظم محافظات العراق خاصة الجنوبية منها نتيجة خضوعها الى سلطة الدولة المركزية الشديدة ، اذ عانت من فقر مدقع وبطالة وانعدام وجود بنية تحتية وإقصاء وتهميش سياسي واقتصادي واجتماعي وحرمانهم من المشاركة في الحياة السياسية والاعتقالات والإعدامات والمقابر الجماعية وسياسات تجفيف الاهوار وتهجير أهلها اذ لم يبقى منها سوى 4 % بعد ان جففت 96% منها[2] ، كل ذلك افرز شعور بعدم العدالة والإنصاف هيأ الأرضية الخصبة لتقبل طروحات إقليم الرفاه الاقتصادي في جنوب العراق كما يشير الى ذلك دعاة إقامته في الوقت الراهن .
- وجود قوى سياسية متنفذة تعمل على تهيئة رأي عام في جنوب العراق مؤيد لإقامة إقليم الجنوب وأهمها المجلس الأعلى الإسلامي .
- الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها محافظات جنوب العراق مما يجعل أقامة إقليم الجنوب على قاعدة اقتصادية متينة وخاصة الإمكانات النفطية الهائلة والزراعية والسياحية .
- وجود الغطاء الشرعي الداعم المتمثل بدستور عام 2005 ، المؤيد لطروحات إنشاء الأقاليم الفدرالية في العراق ومنها إقليم الجنوب .

وعليه فان فكرة اقليم الجنوب الذي روجت له قوى سياسية متنفذة وظفت معاناة الأكثرية الفقيرة والمهمشة وبدأت تلك القوى العزف على أوتار دور كبير لإقليم الجنوب في الساحة العراقية والإقليمية تحت سلطة ديوانية /دينية أسوة بإمارات الخليج العربي وأخذت تطلق وعودها في جعل إقليم الجنوب إقليم الرفاه الاقتصادي والنهوض العمراني مستشهده بواقع دول الخليج الغنية بالنفط وتبنيها لفروض دولة الرفاه [3].

---

[1] ينظر موقع : http://ar.pandapedia.com

[2] http://ar.wikipedia.org

[3] كما اشار احد الكتاب الانكليز الى ان دول الخليج ليست إلا قبائل بأعلام (tribes with flags)" وان الافراد فيه يسعون للحصول على الغنائم مقابل تقديمهم الولاء المطلق للحاكم ، والنموذج الخليجي ينطوي على تبني مظاهر التحديث المقترن بديمومة وجود سلطة ديوانية بيروقراطية مستدامة معتمدة في ذلك على الظاهرة البترودولارية لتمويل سلطته المطلقة ومن ثم يكون الحاكم مانح النعم والرفاه للمواطنين ،وطالما ان واردات النفط تحقق له استقلال مالي عن اعضاء المجتمع فالدولة الريعية تعد دولة رفاه غير ضريبية تضمن توظيفهم في مؤسساتها كافة وهكذا ضمنت السلطة الرضا الشعبي ومن ثم لا وجود للفوارق في توزيع الثروة وبالتالي انتفاء مبررات التغيير السياسي ، وعلى الرغم من وجود مؤسسات تمثيلية الا انها شكلية طالما امتلك الحاكم امكانية حل تلك المؤسسات واستبدال قياداتها دون ان يواجه اية مقاومة ، والسلطة الخليجية لا تحتاج الى الشعب في اكتساب الشرعية فهي تتمتع بالاستقلال التام عن شعبها لتتعها بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها في مجال الاقتصاد وتوفير قوة العمل والأمن وبالتالي تتحرر من قابلية المحاسبة من قبل الشعب للمزيد ينظر : د. محمد عبيد غباش، سلطة أكثر من مطلقة.. مجتمع أقل من عاجز الدولة الخليجية ، على الموقع www.aljazeera.net

و تلوح تلك القوى بحجم الثروة النفطية في جنوب العراق وانها ستكون الأساس لبرامج أنفاق ضخمة دون الوقوع في مشاكل تضخمية أو عجز في ميزان المدفوعات وان إقليم الجنوب يصدر كميات كبيرة من النفط يضمن له ثقل اقتصادي يوازي بعض دول الخليج كالكويت والإمارات وقطر والبحرين وغيرها .

وبدأنا نشهد تعالي أصوات جماهيرية في جنوب العراق رافضة أن تكون محافظات الجنوب (كالبقرة الحلوب) لبقية محافظات العراق في حين هي تقع تحت وطأة الفقر والجوع والتهميش ، ويمكن القول بان رذاذ حلم البترودولار يعد بمثابة رشوة سياسية لأبناء وعشائر جنوب العراق من اجل تأييد فكرة إقليم الجنوب إلا أن حقيقة الأمر هناك توجهات لظهور قوة /قوى سياسية متنفذة أسوة بالأسر الحاكمة في دول الخليج مثل ال سعود وال صباح وال مكتوم وغيرها ستوظف النفط سبيلاً لإجراء عملية تحديث هائلة في الجنوب ومعتمدة في ذلك على القوى السابقة للدولة (القبيلة /الطائفة / المذهب) تقوم بتركيز القوة الاقتصادية بيدها ومن ثم السياسية .

2. إقليم الوسط بين الضعف الاقتصادي والتهميش السياسي

يتشكل هذا الإقليم من محافظات (نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى وأجزاء من كركوك وهو يشغل حوالي 50 % من مساحة العراق ويبلغ عدد سكانه حوالي تسعة ملايين نسمة [1].

ولعل أهم مايميز هذا الإقليم مسألتين :

الأولى : عدم وجود أي مطالبة رسمية أو شعبية بإقامة هذا الإقليم بل إن القوى الرسمية (الأحزاب السياسية والتجمعات وغيرها) صاحبة النفوذ القوي في المنطقة تطالب جميعها بالمحافظة على وحدة العراق وارتباط المحافظات مباشرة بالمركز مع توسيع صلاحيات المحافظات لإدارة شؤونها الداخلية وهو الأمر الذي تدعو إليه القوى الشعبية كالعشائر ومجالس الصحوة وهي من أقوى الرافضين لفكرة الفيدرالية خارج إقليم كردستان نتيجة للخشية من أن يؤدي ذلك إلى تقسيم العراق [2].

الثانية : إن أراضي محافظات هذا الإقليم خاضعة للتنازع مع المحافظات المجاورة فيما يتعلق بالحدود الإدارية للمحافظات كالنزاع مع الأكراد حول حدود محافظات نينوى وكركوك وديالى حيث تطالب الأحزاب الكردية بضم محافظة كركوك بالكامل وأجزاء من محافظات نينوى وديالى إلى الإقليم وكذلك النزاع بين الانبار وكربلاء حول منطقة النخيب [3] .

وعلى العكس من إقليمي الوسط والجنوب الذين تتركز فيهما اغلب حقول النفط المنتجة (كركوك في الشمال والبصرة في الجنوب) فان إقليم الوسط يعتبر لحد الآن فقيراً في الإمكانات النفطية حيث يمثل حوالي 10 % من إنتاج العراق من النفط فقط إلا أن هذا لايشمل الحقول غير المكتشفة لحد الآن والتي يعتقد أنها تتجاوز 45 مليار برميل[4] .

فضلاً عن ذلك فأن هذا الإقليم يتميز أيضاً بموقعه الإستراتيجي فهو يتحكم بأنابيب النفط التي يصدر عن طريقها نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي فضلاً عن التحكم بالمياه لمرور نهري دجلة والفرات في هذا الإقليم باتجاه الجنوب وكذلك لوجود السدود العملاقة كسد الموصل وسد حديثة وسد سامراء والمنخفضات المائية كبحيرات الثرثار والحبانية والرزازة .

وبالرغم من عدم وجود مطالبة رسمية لحد الآن لإقامة إقليم الوسط إلا أن هذا الأمر قد يتغير في حالة قيام أقاليم أخرى إلى جانب إقليم كردستان مما يجعل قيام إقليم الوسط كمرجع أخير لتحقيق مصالح سكانه .

سابعاً/ مقاربة إشكالية التطبيق الفدرالي في العراق : إبعاد الخلل

كان لابد لنا من القيام بمقاربات فكرية وسياسية مسوؤلة، بين ثوابت الفدرالية ومقومات الديمقراطية وبين الواقع العراقي المعاش ، اذ نؤمن بالفدرالية ونجد أنها أسلوب مثالي للحكم وان الاتحاد الفدرالي ليس تقسيما للعراق وإنما هو توزيع للسلطة وتوسيع للمشاركة في الحكم وفقا لقواعد الشراكة العادلة وإنها صيغة إدارية تجمع بين الوحدة والتعددية وإنها تنطوي أيضا على الجمع بين المصلحة الوطنية المشتركة والمصلحة الإقليمية الخاصة فضلا عن أنها انعكاس لحالة التكامل بين الوحدات (الأقاليم) المكونة لكيان واحد (الدولة الفدرالية) [5].

---

[1] وزارة المالية العراقية : تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام 2009

[2] جريدة الصباح في 2005/6/1

[3] د.اشرف محمد كشك . رؤية أمريكية لتقسيم العراق . مجلة السياسة الدولية . العدد 170 لعام 2007 . موقع مجلة السياسة الدولية في شبكة الانترنت .

[4] باتريك كلوس وآخرون العراق: إعادة الأعمار والدور المستقبلي .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . أبو ظبي . ط1 ،2005 ،ص139 .

[5] للمزيد ينظر د. علي سلمان صايل ، الفدرالية العراقية مالها وما عليها ، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين للفترة من 7- 11/ 2009/12/24 ، بغداد 2010،ص 88 .

إلا إننا نذهب مع ما ذهب اليه معارضوا الفدرالية في العراق بانه لا فدرالية طالما إن أسس اقامتها لم تكتمل بعد اي (الديمقراطية) ، فما تزال طروحات الطائفية سائدة في الساحة السياسية العراقية والولاء ليس للدولة/ الأمة وإنما للطائفة والدين والمذهب فما تزال البيئة السياسية تغلب لغة التصفيات والاغتيالات السياسية والركون إلى أفكار الإقصاء وتهميش الأخر وإضعافه وعدم تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية فضلاً عن حالة التباعد بين الكتل والأحزاب وما ينعكس ذلك على عدم تحقيق حالة من الوفاق الوطني بين مكونات المجتمع العراقي وهذا ما نخشى منه مستقبلاً لأنه سيوجد فدراليات عدة للشيعة وللسنة وللكرد تمهد حتماً لتفتيت العراق وبلقنته إلى كانتونات طائفية متقاطعة في مصالحها وأهدافها ويجعلها عرضة للتدخلات الخارجية وبالتالي تعميق هوّة الخلاف بين تلك الأقاليم (الفدراليات) وبين حكومة المركز ليكون التنازع بين الفدراليات على أساس التفاوت بين الثروات لتؤسس لحربٍ معلنة تارة وغير معلنة تارة اخرى ما بين تلك الأقاليم .

فواقع البيئة السياسية في العراق تنطوي على إشكالية تتمثل بعد تحقق الديمقراطية فيه ، فالديمقراطية لها مقومات مشتركة من مبادئ ومؤسسات وآليات وضوابط وضمانات وأن يكون الشعب مصدر السلطات يفوضها دورياً عبر انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل ، وبوجود شفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام ، وإقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق وأساس الواجبات ، وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة ، وضمان الحقوق دستورياً وقانونياً وقضائياً من خلال ضمان فاعلية الأحزاب ونمو المجتمع المدني المستقل عن السلطة ورفع يد السلطة وربما المال عن وسائل الإعلام وكافة وسائل التعبير عن الراي ، وتأكيد حق الدفاع عن الحريات العامة وعلى الأخص حرية التعبير وحرية التنظيم فضلا عن تداول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلمياً .

وطالما كانت الديمقراطية غير متحققة فان عملية تطبيق الفدرالية سواء في إقليم الشمال أو الوسط و الجنوب ستدفع إلى هيمنة قوى سياسية محددة تتبنى مفاهيم الطائفة والقومية والدين والمذهب وتحاول أن تركز السلطات بيدها (حكم القلة الاوليكارشية) تمهيداً لظهور دويلات مستقلة عن جسد الوحدة الوطنية العراقية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة مع منظومات إقليمية اقتصادية/ أمنية يدفعها في ذلك نوازع تأسيس مفهوم العائلة المالكة أسوة بدول الخليج العربي سواء في إقليم الشمال آو إقليم الجنوب المزمع أقامته ، والذي يشكل احتكار للسلطة السياسية وبعيدا عن مبدا تداول السلطة وفقا لأطروحات الديمقراطية .

ثامناً / التداعيات الاقتصادية المستقبلية للفدرالية

ثمة تداعيات قد تترتب على اقامة فدرالية الاقاليم في الشمال والجنوب والوسط وسنحاول هنا التركيز على اهمها والمتمثلة بالاتي :

1. دكتاتورية الفدراليات والصراع على السلطة

ان أقامة الفدرالية في العراق لا يعني اننا وصلنا إلى حالة مثالية تنتفي فيها مسالة الصراع حول السلطة ، فالبيئة السياسية العراقية عموما توصف بأنها تنافسية . تصارعية بين كتل وإطراف سياسية متنفذة في سعيها للاستحواذ على السلطة.

وعليه فان أقامة الفدراليات في العراق تنطوي على مخاطر محتملة لنشوب صراع بين القوى داخل كل اقليم من اجل الهيمنة عليه والاستحواذ على النفوذ المطلق فيه بناءا على حسابات المصالح الضيقة والفئوية وتلك القوى قد توظف ميليشياتها لبسط سيطرتها على الاقليم وهنا سنكون امام ما يسمى (بدكتاتورية الفدراليات) في أطار النظام الديمقراطي (المعلن) [1].

وعليه فمشهد قيام صراع داخلي في إقليم الجنوب بين القوى المتنفذة فيه محتمل الحدوث في ظل وجود مليشيات مسلحة اكتوى العراقيين بنيرانها منذ عام 2005 ، فقد شهد العراق تقاتل ما بين المليشيات بعضها مع البعض في محافظات البصرة والنجف وكربلاء وواسط بهدف بسط النفوذ ، وخير ما نستدل به على حدوث ذلك ما شهده اقليم الشمال من نشوب حرب اهلية كردية – كردية بين الاحزاب والقوى المتنفذة فيه بعد انسحاب السلطة المركزية من الإقليم عام 1992 ، من اجل الهيمنة على السلطة في الإقليم وبددت فيها الموارد المالية والبشرية وانتهت

[1] د. نزار اسماعيل الحيالي ، ملاحظات منهجية في تحليل الصراع العراقي الداخلي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة 19 ،العدد 36 ، حزيران 2008 ،ص 164 .

بوساطة أمريكية– تركية على اثر عقد مؤتمر واشنطن عام (1998) [1].

وان القوة المتنصرة بعد ان تفرض سيطرتها على الاقليم ستتجه نحو التأسيس لمفهوم الهيمنة الأبوية والأسر المالكة المتنفذة ، وهنا ندخل الى مرحلة الكبح السياسي مرة اخرى ، من قبل قوى تكون دينية وهي الاوفر حظاً للبروز في إقليم الجنوب توظف الدين في بسط هيمنتها على القوى الاجتماعية ومن ثم تحقق هدفها في تثبيت ما يسمى بالسلطة الأبوية المطلقة وهذا سيدفع لمزيد من الهيمنة والوصاية على المجتمع الجنوبي بعد الانقضاض على الدولة المدنية دولة القانون والمؤسسات ، هذه الأسر المتنفذة ستحتفظ بالسلطة والثروة والنفوذ وتوزعها على شكل هبات ومكرمات او تفرض منطق القوة لاستبعاد اية معارضة لها ، وكذلك الحال بالنسبة الى إقليم الشمال الذي قطع شوطاً في مجال هيمنة الأسر الحاكمة (عائلة البرزاني وعائلة الطلباني) اذ وصف الكاتب الغربي (ماريون سلوغلت) بان مسعود البرزاني يمثل نمط تقليدي للهوية الكردية توصف بانها عشائرية اكثر منها سياسية [2].

وما نشهده في العراق الان يعد تأجيل للهيمنة الكاملة من قبل تلك القوى الأسرية المتنفذة ، وعليه قد نشهد ظهور دويلة في الجنوب واخرى في الشمال واخرى في الوسط سماها " بول فياي " بالدول الطرفية التي تمثل شكلاً آخر من أشكال الدولة الناهبة القائمة على الاستيلاء على الثروة من التشكيلة الاجتماعية التي تقوم بحكمها وتهيمن عليها بشكل شمولي ولا تقبل وجود المجتمع المدني وتتحكم في الاقتصاد والمجتمع والدين و التعليم اسوة بدول الخليج العربي أي " ستقوم أسرة حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم " [3]. بالتالي يتحقق الفرض بأنه لا يمكن ان تقوم فدرالية وتستمر بدون وجود الديمقراطية ، وطالما كانت الديمقراطية غير موجودة اذن لا يمكن الحديث عن فدرالية فهما (توأمان) لا ينفصلان فما من فدرالية تزدهر وتدوم في ظل نظام أبوي أو نظام ديني .

2. سوء توزيع القوة الاقتصادية وتناطح الفدراليات :

إقامة إقليم الجنوب إلى جانب إقليم الوسط والشمال ينطوي على تداعيات مستقبلية تتمثل بتناطح الفدراليات الثلاث طالما ان تلك الأقاليم متفاوتة في توزيع الثروات وبالتالي ستتباين فيما بينها بمسالة توزيع القوة ومن يمتلك القوة الاقتصادية سيمتلك قوة التأثير المستقبلي السياسي والعسكري والعكس صحيح ، اذ في ظل عدم اقامة الفدرالية على اسسها الصحيحة في العراق وانعدام الولاء للدولة والمواطنة مقابل الولاء والاستقطاب الطائفي والقومي فان طروحات الفدرالية ستنتهي الدولة الواحدة الى دويلات ثلاث (كردية ، شعية ، سنية) متقاطعة ومتصارعة فيما بينها ويمكن أن نشهد في العراق مستقبلاً حروب المياه والطائفية والنفط اذ ان التراكيب النفطية هي متداخلة بين حدود المحافظات في ظل وجود قوة إقليمية يمكن الجزم بأنها ستدعم تلك الأقاليم بناءا على مشاهد المرحلة الماضية وتدخلات دول مجاورة (إيران وتركيا وسوريا والسعودية) وكذلك التصريحات الغير مسؤولة التي تصدر من قبل بعض القيادات السياسية سواء شمال العراق وجنوبه وغربه ولو نظرنا الى اقليم الجنوب المقترح اقامته لنجد بان خطابات المسؤولين ينطوي على بذور انشطار وتفتيت لوحدة العراق وعلى سبيل المثال قول نائب محافظ النجف عبد الحسين عبطان في مؤتمر امنيا للقادة الأمنيين في المحافظات التسع الجنوبية اشار الى ان هذا الاجتماع "بذرة في طريق الفدرالية الأمنية وسيمهد إلى مؤتمرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية وصولا الى فدرالية الجنوب بالكامل وطالب المجتمعون بتشكيل قوة من المحافظات الجنوبية تتخصص لحماية المنطقة الجنوبية والمطالبة أيضا بإعادة ترسيم الحدود بين المحافظات الجنوبية وهذا يعني تشديد مفهوم الحواجز والحدود الجيو– اقتصادية المغلقة تجاه الأقاليم الأخرى [4].

وكذلك تهديد محافظ البصرة (شلتاغ عبود) على اثر أزمة السماح لدخول البعثيون إلى البرلمان ومشاركتهم في العلمية

---

[1] ينظر جاسم يونس الحريري ، العراق الى اين ؟ (ملف) الوحدة الوطنية ، المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد 305 ، تموز 2004 ،ص61

[2] ماريون سلوغلت ، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ عام 1958 ، ترجمة مالك النبراسي ط1، منشورات الجمل ،بلا ص338.

[3] نقلاً عن د. محمد عبيد غباش ، الدولة الخليجية : سلطة اكثر من مطلقة مجتمع اقل من عاجز ينظر الموقع www.aljazeera.net

[4] المحافظات الشيعية تعقد اجتماعا امنيا على الموقع : http://www.middle-east-online.com/?id=35019

السياسية لعام 2010 ، بأنه سيعلن البصرة إقليماً قائماً بذاتها ويقطع إمدادات النفط عن بقية العراق[1].

وتتبلور مشاهد مستقبلية تؤكد في حالة هيمنة الشيعة على الموارد النفطية في الجنوب وحرمان مناطق العراق الأخرى فان المناطق الغربية تقوم بمنع انسياب المياه إلى جنوب العراق وحجز المياه من خلال السدود الموجودة لديها ، وهذا سيدفع الى شحة المياه وتهديد مساحات الجنوب بالجفاف مما يدفع باتجاه الاقتتال بين الإقليمين .

ومن جانب أخر إقليم الشمال بناءاً على التوجهات القومية لرئيس الإقليم مسعود برزاني وتطلعاته لانشاء دولة كردستان ومطالبته بالموصل وسعيه لضم كركوك التي عدها " بقدس كردستان " ، وما يمكن ان يترتب على ذلك من تداعيات حرب بين العرب والكرد والتركمان وما شهدته تلك المحافظات خلال الفترة 2005–2009 دليل على هشاشة الروابط بين المكونات الاثنية في تلك المناطق ، وعليه فان مشهد التناطح بين تلك الأقاليم يبقى محتمل الحدوث مستقبلاً وفي ظل انعدام الديمقراطية واليات العمل المؤسسي والتداول السلمي السلطة .

ثالثاً / الإدارة الاقتصادية الانفرادية للأقاليم :

أن تطبيق فدرالية الجنوب ستدفع إلى سوء توزيع القوة الاقتصادية بينه وبقية الأقاليم الأخرى المتشكلة في العراق فإقليم الجنوب الغني بالنفط والموارد الأخرى ، فضلاً عن قدرة الإقليم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية سيجعل منه قوة اقتصادية كبيرة ،إلا أن تلك القوة سوف لا تمثل العراق بكاملة فالهياكل الاقتصادية للأقاليم ستكون غير مترابطة وبالتالي تعود الفائدة لمصالح القلة المهيمنة على أدارة كل إقليم وعليه نكون أمام اقتصاديات ومؤسسات وهياكل و سياسات اقتصادية عدة بعضها قوي والأخر ضعيف ليس له مشاركة متكافئة في أدارة الشؤون الاقتصادية للعراق وتكون النهاية تهميش وزن الاقتصاد العراقي وأضعاف دوره في الاقتصاد الدولي .

وفي ظل تزايد تدخل المؤسسات الدولية الاقتصادية في الشؤون التنموية لاقتصاديات الدول النامية ومن وراءها مراكز القوة الاقتصادية العالمية ذات البحث المستمر على مناطق النفوذ وفرضها نموذج موحد للتنمية عن طريق تلك المؤسسات ، نجد أن أقاليم العراق سيكون عرضة للتدخل من قبل تلك المؤسسات في ظل انسياقها في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي تحت أشراف المؤسسات الاقتصادية الدولية وفي ظل غياب رؤية موحدة عراقية في تبني تلك السياسات وستكون النهاية أعادة أنتاج الهيمنة والتحكم بتلك الأقاليم الطرفية بما يخدم مصالح مراكز القوة والتأثير العالمي التي تقوم بدورها بصياغة وتوجيه قواعد السلوك والممارسات لسلطات تلك الأقاليم .

وعليه فالعلاقات بين الأقاليم ستكون محكومة بتلك القواعد الموضوعة من قبل مراكز القوة والتي قد لا تكون العلاقات بين تلك الأقاليم بعضها مع البعض مرغوب فيها من قبل تلك المراكز ، لان إدارة الشؤون الاقتصادية لكل إقليم تكون بالضرورة متوافقة ومصالح تلك المراكز ، أي يمكن أن نشهد نفور وتقاطع بين بعض أقاليم العراق مع بعضها البعض مقابل تكامل واندماج سلبي مع العالم الخارجي أي ان تلك المراكز ستهيمن على مصادر تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة لكل إقليم وخاصة الشمال والجنوب اسوة ببعض دول الخليج العربي وتنشئ قواعد صناعية (نفطية/ بتروكيماوية) متكاملة مع ممثيلاتها في مراكز تلك القوى لتؤدي ادوار مرسومة لها في أطار العمليات التكاملية لحركة راس المال العالمي ، فمراكز القوى الكبرى لا تهتم بالبلد وتنميته بقدر ما تهتم بالية ضمان مصالحها الحيوية (النفط) في مقدمتها ، لذا من مصالحتها ان تتعامل مع أجزاء كانتونية مصلحية ضعيفة على ان تتعامل مع قوة واحدة موحدة قوية ، وعليه سيكون هناك تناغم بين مصالح مراكز القوة وبين المصالح الجهوية للدويلات الطرفية (الأقاليم) في تبني طروحات الفدرالية التي ستعمل على تعجيل العوامل الدافعة باتجاه التفتيت المستقبلي طالما ان قواعد الفدرالية غير متحققة في الواقع العراقي بعد[2].

3. تطييف واثننة الاقتصاد العراقي وتهميش دوره الإقليمي والدولي :

[1] قناة الشرقية العراقية بتاريخ 2010/2/8 .

[2] نلاحظ الادارة الاقتصادية الانفرادية تتضح اكثر عندما نجد ان اقليم كردستان العراق ذهب وبشكل فردي بل وبدون موافقة السلطات الاتحادية على تصدير النفط وابرام عقود نفطية بشأن تقاسم الانتاج مع شركات النفط الاجنبية واعلنت بانها ستجري جولة تراخيص واسعة النطاق على اساس اتفاقيات مشاركة الانتاج PSA وبالفعل تعاقدت مع شركة هريتدج اويل الكندية ، وشركة جنرال اينيرجي ، وشركة بت اويل ، وشركة التركيتين واداكس السويسرية فضلاً عن توقيع تحالف مع Dana gas التي مقرها في الشارقة لاجراء دراسة مشتركة لمصادر الغاز الطبيعي في الاقليم للمزيد ينظر : د. وليد خدوري ، معضلات سياسية في تطوير صناعة النفط العراقية ، المستقبل العربي،العدد344،شباط،ص28.

أن وزن العراق الاقتصادي في أطار وجود اقتصاديات مؤقلمة لن يكون مشابهاً لوزنه الاقتصادي كدولة واحدة ، فالبيئة التنافسية للاقتصاد العالمي فرضت منطق التكامل والاندماج سبيلا للحصول على القوة الاقتصادية والدور الفاعل والمؤثر ، فالدول الكبرى المتقدمة انظوت في اطار تكتلات اقتصادية كي تكتسب فاعلية كبيرة ودور مؤثر في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية فنجد الولايات المتحدة أنظمت إلى النافتا واليابان الى تكتل دول اسيا الباسفيك (الابيك) فضلاً ان الاتحاد الاوربي الذي ضم بعضويته دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا .

وعليه لا وجود لمثل تلك الأدوار للدول الصغيرة فمصيرها التهميش والإقصاء والالحاق ، وفي الوقت الذي نجد دول العالم تتجه نحو التكتل الاقتصادي لكسب القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية والتفاوضية بسبب عدم قدرة الدول الصغيرة على البقاء فاعلة ومؤثرة في الاقتصاد المعولم ، نجد في العراق من يهيئ لبيئة تهميش لدوره رغم امتلاكه لمقومات ممارسة دور فاعل ومؤثر في بيئته الإقليمية والدولية إذ أن إقامة كانتونات صغيرة في الشمال والوسط والجنوب سيدفع إلى ان نكون أمام حالة ضعف في مواجهة متغيرات الاقتصاد العالمي التي يتعذر مواجهتها بشكل منفرد من قبل أي دولة صغيرة فكيف الحال عندما سيكون لكل إقليم اقتصاد قائم بذاته متنافر مع الاقتصاد الوطني الأم ومتكامل بشكل سلبي مع غيره ، بالتأكيد سيعاني التهميش والتبعية والإلحاق بمنظومات اقتصادية إقليمية و دولية كبيرة .

فالتوازنات الاقتصادية للأقاليم المفدرلة مستقبلاً ستكون قلقة وغير مستقرة وعليه لا يكون هناك اقتصاد عراقي واضح المعالم وله قواعد مستقرة وثابتة وهذا ستقود العراق إلى مزيد من عدم التكامل الاقتصادي العراقي و ستعاني الأقاليم العراقية من الانكشاف الاقتصادي تجاه العالم الخارجي .

تاسعاً/دولة واحدة: عدالة توزيع السلطات والثروات (خاتمة)

توصلنا الى حقيقية ان الفدرالية لا تنطوي على توفر شروط نجاحها . على الاقل في ظل الوقت الراهن . وان تطبيقها سيترك اثار وتداعيات خطيرة على مستقبل العراق كدولة واحدة موحدة فهناك تطبيق مشوه للفدرالية في العراق وادراك خاطئ من قبل بعض القوى السياسية الفاعلة وخاصة من جانب اقليم كردستان الذي ذهب باتجاهات تقترب من الكونفدرالية اكثر منها للفدرالية ومنها خلافاته مع الحكومة المركزي في مسائل الحقوق النفطية و عقد المعاهدات والاتفاقات الخارجية وعمليات تصدير النفط ومنع دخول قوات الحكومة المركزية للاقليم وغيرها من المسائل التي تعد من صميم اختصاص السلطة المركزية وكل ذلك يثبت ان العراق لم يبلغ من الرقي المؤسساتي والنضج في مفهوم المواطنة لإنجاح تجربة الفدرالية ، فظروف العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تؤهلة . الان . لتبني النظام الفدرالي فهو يتطلب دولة مستقرة ومتقدمة اقتصاديا وثقافيا كما ان الجوار الجغرافي للعراق يقف بالضد من تبني هذا النظام لما له من اثار خطيرة عليها وخاصة تركيا ومواقفها المتشددة من اقليم كردستان العراق .

وللاجل كل ما تقدم فان البديل يتطلب نوعا من التفاهم بين المركز واقليم كردستان والقوى الاخرى ذات المخاوف المشتركة من هيمنة السلطة المركزية عليها وسلب حقوقها وكبح مساهتمها في اتخاذ القرار وادارة البلد على اساس الشراكة والديمقراطية القائمة على عدالة توزيع الثروات اولاً والسلطات ثانياً وهذا يتطلب مدونة سلوك تتفق عليها جميع القوى السياسية في العراق تقوم على الاتي :

1. اعادة النظر في الدستور العراقي لعام 2005 وتعديله بالشكل الذي يضمن توزيع عادل للسلطة المركزية والمحافظات العراقية بما يحول دون استئثأر المركز بالسلطة وفرض دكتاتورية على المحافظات من جهة ويحول دون تحول المحافظات الى دول مستقلة عن المركز من جهة اخرى اي التأكيد على تحقيق توازن في توزيع السلطات بشكل عادل ومرضي .
2. عدالة توزيع الثروات بين كافة مكونات الشعب العراقي بطوائفه وقومياته لان التفاوت في الثروات يولد صراع ونزاع ، ولابد من ايجاد اليات تكون ضامنة للتوزيع العادل لتلك الثروات وعوائدها وخاصة النفطية لا ان يتم توظيف تلك الثروات باعتبارها تعويض او مكاسب سياسية لاقليم دون اخر فالكل في هذا البلد هم عراقيين ولا ضير من تخصيص نسبة من عوائد الثروات لاعادة اعمار المحافظة المنتجة لها .
3. العمل على ترسيخ اسس الديمقراطية الحقة التي تعتمد على مبدأ المواطنة وليس الطائفة او القومية او الديانة

والايمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي العراقي .

4. اعادة تعريف مفهوم الاقلية والاغلبية للتحول من معناها الاجتماعي المحدود الى معناها السياسي الواسع فالاغلبية وفق التعريف الاخير لا ترتبط بقومية او عرق او دين او طائفة محددة وانما ترتبط بالذين ينتخبهم العدد الاكبر من الشعب لتمثيله في مؤسسات الحكم المختلفة في حين تكون الاقلية هم من خسر هذه الثقة وعليه يكون رقيبا على السلطة لحين موعد الانتخابات القادمة .
5. منح الصلاحيات الكاملة للمحافظات والاقاليم لرعاية شؤون مواطنيها في المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يبعد هذه المحافظات عن التهميش والاقصاء ويدخلها دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات المهة التي تخص المحافظة وتكون لتلك الوحدات سلطات مستقلة ذات طابع تشريعي وتنفيذي وقضائي لكنها لا تتمتع بالسيادة وبالشخصية القانونية كي تبقى للحكومة المركزية السيادة الكاملة والاعتراف الدولي .
6. تحقيق التنمية المستدامة في جميع اقاليم العراق ودون تمييز والبدء بعملية اعمار المحافظات والقضاء على الفقر فيها أو الحد منه على الأقل.

المقدمة.

باتت العولمة ظاهرة دولية عابرة للقومية متعددة الأبعاد تمس الكثير من جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية والثقافية – الإجتماعية وفي مختلف بقاع العالم، ولا نجافي الصواب أن قلنا أنها ربما باتت الظاهرة الأكثر بروزاً على مستوى الإهتمام الدولي، فهي تأخذ الكثير من مساحات الإهتمام من قبل

المفكرين وصناع الرأي وصناع القرار على حد سواء، وهذا يؤشر سعة التأثير الذي أخذت تمارسه العولمة في حياة العالم بشكل عام دون تخصيص، وأيضاً يبين حجم النفاذ الذي بلغته هذه الظاهرة في الكثير من مفاصل النظام الإقتصادي والنظام الإجتماعي للعديد من دول العالم.

ولا شك أن العولمة وتأثيرها على الهوية الوطنية بات موضوعاً يثير الكثير من مظاهر الإهتمام وفي نفس الوقت الكثير من التساؤلات حول ماهية النواحي السلبية أو الإيجابية التي يمكن أن تفرزها العولمة، وقد يبدو أن الإهتمام بهذا الموضوع تزداد أهميته في البلدان والدول التي تتعرض إلى أزمة هوية أو التي تخشى من تحول موضوع الهوية الوطنية إلى إشكالية سياسية وإجتماعية وبالتالي فهي عالجت موضوع العولمة من ناحية الإختراق الثقافي والتغيير الشديد الذي من المتوقع أن تحدثه في النظام الإجتماعي.

وعلى هذا الأساس، سعى هذا البحث إلى معالجة موضوع **تأثير العولمة في الهوية الوطنية** من أجل فهم ماهي التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تسببها العولمة على النظام الإجتماعي العام للدولة الوطنية أو القومية (Nation State) بما يحتويه ذلك النظام من عادات وتقاليد وأفكار ورؤى بخصوص موقع الفرد إزاء الدولة الوطنية وإزاء العالم الخارجي وصلة ذلك كله بالهوية الوطنية بإعتبارها المكون الثقافي الأكثر أهمية في النظام الإجتماعي.

في الهوية الوطنية

المدرس الدكتور
عماد مؤيد جاسم(*)

مشكلة البحث.

ونقصد بها المشكلة الرئيسة التي مثلت الدافع للبحث في هذا الموضوع والتي لا يمكن حلها أو الوصول إلى فهم أفضل لمكوناتها إلا من خلال معالجة الموضوع بشكل علمي ومنطقي، ومن هذه الإشكالات نحاول صياغة فرضية البحث باعتبارها تفسير إفتراضي أولي لما يعتقد الباحث انه تحليل لمشكلة البحث أو الاشكالية التي طرحناها مسبقاً وتتمثل فرضية البحث في "أن العولمة لها آثار سلبية وإيجابية على الهوية الوطنية، بيد أن تقرير أيهما أكثر حدة من الاخر السلبية أم الايجابية هو من الصعوبة بمكان كونه يعتمد على موقف كل طرف واجتهادات الباحثين والعلماء، أو بعبارة اخرى أن مسألة تحديد السلبيات أو الايجابيات بهذه الصفة أمر يتوقف على طبيعة كل طرف متأثر بظاهرة العولمة، إذ قد يرى طرف ما إن ما يعتقده الاخر من سلبيات هو ايجابيات بالنسبة له والعكس صحيح ".

وتتمثل إشكالية البحث في ما تنطوي عليه العولمة من أثار تبدو متناقضة مع بعض، إذ لا يكف أنصارها ومروجيها من الإشارة بين الحين والاخر صراحة وضمناً الى الفضائل والمزايا التي تفرزها ظاهرة العولمة هذا في الوقت الذي يسوق فيه الكثير من منتقدي العولمة وخصومها الأدلة والمؤشرات على السلبيات الجمة والكوارث المتعددة التي ستلحقها بل وألحقتها العولمة بالمجتمعات والدول وحتى الفرد المجرد، وعليه تبرز مشكلة البحث من ثنايا هذا التعقيد المتناقض: ما الذي يمكن ان تعكسه العولمة من آثار على الهوية الوطنية؟ هل يمكن ان تكون العلومة ذات مردود إيجابي ام ستكون وبالاً قاسياً على الهوية الوطنية.

أهمية البحث.

تكمن اهمية البحث في أن الإجابة عن تساؤلات المشكلة سيقدم فهماً أوضح للعلاقة الجدلية القائمة ما بين العولمة والهوية الوطنية، إذ أن الكثير من المجتمعات والدول باتت متخوفة من العولمة خشية من آثارها السلبية على هوياتها الجامعة، وعليه فإن معرفة الأسباب الموضوعية التي تدفع بهذه الدول لإن تتوجس خيفة من ظاهرة العولمة يضفي على الموضوع أهميته.

كما أن معرفة الظروف أو المتغيرات التي تدفع بإتجاه أن يكون للعولمة تأثيراتها على الهوية الوطنية سيمثل مدخلاً مفيداً من أجل الإستزادة في بحث الموضوع ومعالجته بأدوات أخرى، وأيضاً يعتقد الباحث أن فهم التأثير المحتمل للعولمة على الهويات الوطنية معناه الإقرار بأن الهوية بإعتبارها مكون إجتماعي عرضة للتغيير بحكم المؤثرات المسلطة عليها، وأيضاً أن هذه الهوية تخضع للتطور بحكم مدركات الفئة الإجتماعية لذاتها وعلاقتها مع باقي الهويات، مما يعطي الإنطباع بأن الهوية هي (نتاج لمدركات الفرد أو الجماعة لذاتها في علاقتها

مع الآخر) وأن تغير هذه المدركات يمكن أن يجعل الهوية تمر بطور من التحول والتبدل، وهذا بحد ذاته يضفي على الموضوع أهمية مضافة.

كذلك تتمثل أهمية الموضوع في أن أغلب المجتمعات في العالم النامي أو ما بات يعرف حالياً بعالم الجنوب تعيش مرحلة تعرف بـ(تأزم هوياتي)، أي وجود أزمة مستعصية وهي في كثير من الأحيان أزمة بنيوية على مستوى بناء (الهوية الوطنية)، ونعني بالأزمة (البنيوية) أن الأمة أو الدولة فشلت في بناء مؤسساتها السياسية والسلطوية بطريقة عقلانية ناضجة وبما يعزز من حالة الإنتماء الفردي للوطن بقطع النظر عن المكون الإجتماعي الذي يمثله، أي أن هناك أزمة على مستوى (البناء المؤسساتي) إنعكس تلقائياً على واقع الهوية الذي بات (مأزوماً) بسبب من هذا التكوين غير المنطقي لمؤسسات الدولة.

منهج البحث.

ونعني بمنهج الدراسة الإسلوب او الآلية التي بموجبها يتم معالجة الموضوع أو مشكلة البحث، على إعتبار أن المنهج (Approach) والذي يترجم على أنه (المقترب) يقصد به كيفية الإقتراب من المشكلة بطريقة نظامية ومتدرجة دون أن تكون دراستها عشوائية أو إعتباطية.

ومن المتفق عليه أن المناهج في العلوم الإجتماعية قاطبة هي إما منهج (إستقرائي) أو (إستنباطي)، ونعني بالمنهج الإستقرائي دراسة الحالة أو الظاهرة من الجزء إلى الكل، أي أن ندرس الظاهرة المعنية على مستوى فردي كأن تكون دولة ما ومن ثم نعممها على باقي الدول التي تشهد ظاهرة مماثلة في حال تشابه الشروط والعلل، وعليه فإننا نستقرأ ما ستؤول إليه ظاهرة مماثلة في حال وقوعها في وقت أخر أو مكان أخر بناءاً وإستناداً إلى ما توصلنا إليه من دراسة الشروط والظروف والنتائج التي وصلت إليها على مستوى دولة ما في حالة سابقة.

أما المنهج الإستنباطي أو الإستنتاجي فهو عكس سابقه ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص، أي أن نفهم الظاهرة بشكل كلي بمختلف شروطها وظروفها ونتائجها ونعكس هذه الحالة على أي دولة أو مجتمع يشهد ظاهرة مماثلة.

وتمثل طرائق البحث (Research Methods) الأدوات التي نستخدمها في ضوء أحد هذه المناهج من أجل الوصول إلى الحقيقة النسبية وحل المشكلة، وهذه الطرائق يمكن ان تكون طريقة (البحث التأريخي) أو (البحث الوصفي) أو (الطريقة المقارنة) أو (دراسة الحالة – Case Study) أو (طريقة التحليل الإحصائي – الرياضي) وغيرها من الطرائق المستخدمة في البحث الإجتماعي.

وفي بحثنا هذا استخدم الباحث (المنهج الاستقرائي) أي دراسة التأثير الذي تحدثه العولمة على الهوية الوطنية بشكل عام اي من الكل الى الجزء دون تحديد حالة معينة ممثلة بدولة أو مجتمع، أما طريقة البحث فكانت (الطريقة الوصفية) أي تقييم وتحليل واقع التأثير الذي تحدثه العولمة على الهوية من خلال وصف الوقائع.

المطلب الأول: العولمة .. المفهوم والمضمون.

يقدم العالم، في العصر الراهن، مجموعة هائلة من التحولات الكبرى التاريخية، في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، تفوق التوقع واحياناً الخيال، وتفرز هذه التحولات نسقاً من التغيير يستلزم إعادة النظر الشاملة في عدد كبير من المفاهيم والأفكار والمعاني والقيم التي رسخت في الذهن البشري ولأزمان طويلة، وتكاد تبرز هذه المتغيرات الجذرية في النسق الجديد الذي يتخذه الفكر الستراتيجي العالمي المتلازم في التوجه والمضمون مع حقائق السياسة الدولية، وإذا كانت المحصلة المنطقية لهذا التلازم بين المتغيرات السياسية والستراتيجية، انبثاق علم (الإستراتيجيا الدولية) [1]، الذي كان يُعتبر جديداً في تأهيل مفاهيمه ونظرياته، وتحديد المرتكزات التي تبنى عليها اقتراحاته وتوقعاته، وبلورة التصورات التي تتحدد في إطارها قضايا الحرب والسلم، فإنه أيضاً علم يتجه إلى غربلة مجمل هذه المفاهيم على وقع الظاهرة الكبرى التي تؤطر مجمل هذه التصورات في إطارها الكوني المعروف بـ(العولمة).

وتُعبر العولمة التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، عن هذا التحول الكوني الجديد والصاخب الذي سينهي العمل في الكثير من التصورات والمعارف التي انجبتها لحظات تاريخية مختلفة منصرمة، ويفترض أن تجري مراجعة شاملة لرصيد هائل من المعتقدات التي دانت بها البشرية منذ ميلاد الدولة الحديثة قبل قرون خلت، وسيكون ثمة متسع من التفكير لتنمية اسئلة عن المرحلة القادمة، وأول تلك الأسئلة جميعاً، السؤال عما إذا كان العالم قد ولج حقاً حقبة نوعية من التطور

[1] ـ اسماعيل صبري مقلد ، الستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 23.

تمثل قطيعة مع سابقاتها على صعيد المناهج، والبرامج، والآليات، والمؤسسات.... الخ. وربما تناسلت من هذا السؤال حول العولمة اسئلة فرعية عن مصير السيادة، والدولة الوطنية، والاقتصاد الوطني، والثقافة القومية وسائر ما يتصل بالهوية وبالشخصية الوطنية والقومية للمجتمعات المغلوبة في ميادين المنافسة العالمية العلمية والتقنية والاقتصادية، مثل العالم النامي.

منذ ما يزيد عن عقدين تقريباً، دخل مصطلح العولمة دولياً مجال الفكر الاقتصادي والسياسي وتأكد حضوره خلال العقد الاخير من القرن العشرين، فأخذ كل مختص في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية يستخدم هذا المصطلح للإشارة الى خصائص بنيوية جديدة على المستويات كافة، ويبدو أنه من حيث النشأة فأن هذا الاصطلاح (العولمة) قد ظهر لاول مرة في الولايات المتحدة الاميركية ودخلت كمفهوم جديد في إطار الفكر السياسي في كتابات الكندي (مارشال ماكلوهان) ([1]) و(زبيجينو بريجينسكي) الذين صورا عالماً تتقارب اجزاؤه البعيدة لتغدو في النهاية كقرية عالمية (Universal Village) بفضل الثورة العلمية والتقنية (التكنلوجية) او كما يصفها (بريجنسكي) في مفهومه الخاص (العصر التكنو– تروني) ([2]).

ويبدو ثمة إختلاف بين المفكرين والخبراء في المؤشرات (Indicators) الكمية والكيفية والتي تنم عن الدخول في عصر العولمة، فنجد الاقتصاديين مثلاً يرون أن الشركات والمصارف العملاقة متعددة ومتعدية الجنسية، والهادفة إلى الربح وذات المبادئ الرأسمالية هي من أبرز المؤشرات على هذا العصر الجديد، في حين يرى السياسيون أن ظاهرة ضعف نظام الدولة القومية في العالم وانتشار التيارات المطالبة بالحرية والديموقراطية هي المؤشر الحقيقي على عصر العولمة، أما الاجتماعيون فنجدهم يركزون على عمليات التجانس الثقافي المتوقع حدوثها بين أقطار العالم، وتبلور الشخصية العالمية، وتمركز مصادر القوة في الجوانب الاقتصادية والمالية، معتبرين ذلك من مؤشرات عصر العولمة ([3])، هذا فيما يذهب الإعلاميون للتأكيد على أن التطور في وسائل الاتصال والإعلام بوجه الخصوص هي من دواعي الدخول في عصر المعلومات.

ولا يقتصر الإختلاف بين العلماء على مؤشرات العولمة فحسب بل يشمل أيضاً من جهة أخرى، الزاوية التي يركز عليها كل فريق منهم، فالبعض يذهب حين تحديد ماهية مفهوم العولمة للتركيز على الآثار السلبية ([4])، بمعنى المضعفات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، والتي بات العالم بأسره يعاني من ويلاتها بما في ذلك دول العالم الغني، والتي عادة ما يُنسب لها منشأ العولمة، وإن أصحاب هذا المذهب يمثلون الفريق المعارض أو النابذ للعولمة، وفي مقابل هذا الفريق نجد فريق ثانٍ يؤكد على بعض الإيجابيات التي تتضمنها ظاهرة العولمة والتي من أبرزها الانفتاح على العالم والتبادل الثقافي والاقتصادي التجاري، وشيوع مبادئ الديموقراطية بالمنظور الغربي، أي القائمة على التعددية الحزبية، وتأكيد قيم احترام الإنسان وتقدير آدميته وحقه في الحياة الكريمة ([5])، وفي مقابل هذين الفريقين نجد فريق ثالث يقف موقفاً متحفظاً من التغيرات العالمية الجديدة، هادفاً، هذا الفريق، إلى تجنب مساوئ العولمة والتي منها مثلاً انتشار الجريمة المنظمة والجرائم الحديثة والفساد الإداري وجرائم المخدرات والعنف والإرهاب والانحلال الخلقي، وضعف قدرة النظام الداخلي على الإمساك بزمام الأمور بالدولة، بحيث تعتبر هذه مؤشرات لعصر العولمة فضلاً عن انهيار الدولة القومية، وأزمة المديونة للعديد من المجتمعات النامية، وارتفاع معدلات الهجرة وازدياد عدد من هم تحت خط الفقر([6])، ويرى متزعمو هذا الفريق أن النجاة من مضعفات العولمة يتمثل فيما إصطلح عليه (بالفضاء الجغرافي أو المجال الحيوي) وتتلخص الفكرة في ضرورة أن تتكتل الدول القزمية ذات المجال الجغرافي المتقارب في مجال حيوي يناسبها تجنباً لجبروت الدول العملاقة والاتحادات الكبيرة، وهذا ما يضمن لها مكانتها بين الدول والتكتلات الأخرى القائمة في الغالب على أساس من المصلحة والتبادلات الاقتصادية والتجارية.

---

[1] - Marshal H. Mcluhan, Understanding Media: the extensions of man, McGraw Hill, New York, 1964, p 78.

[2] - زبيجنيو بريجنسكي، بين عصرين: أميركا والعصر التكنوتروني، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 39.

[3] - رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة، شركة الخنساء، بغداد، 1999، ص 9.

[4] - د. إحسان محمد الحسن، القيم الأصلية ودورها في مواجهة الأخطار الإجتماعية للعولمة، مجلة الأجيال، نقابة المعلمين، بغداد، العدد (1)، 2002، ص 71.

[5] - ناصر الدين الأسد، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية، مجلة الأكاديمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، العدد (16)، 1999، ص 124.

[6] - محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 67.

وعند التطرق إلى تحديد وتعريف ماهية مفهوم العولمة لابد أن نضع في الاعتبار بعض النقاط الآتية ([1]):

1. أن العولمة ظاهرة عالمية نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي الثقافي ومنها السياسي ومنها العلمي التقني فهي ليست محض مصادفة تأريخية.
2. أن العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية وكانت بدايتها الأولى مع دخول العالم عصر حرب النجوم وسباق التسلح.
3. أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية والتي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية.
4. أن للعولمة أثارها الإيجابية وكذلك لها مضاعفات سلبية لم تنجو منها حتى تلك الدول التي تدعي أنها المسؤولة عن نشؤ ظاهرة العولمة في العالم.
5. أن الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر ليست إلا نتاج تراكم المعرفة العلمية ولم تكن في منشأها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

وعليه، هناك اعتراف بصعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة كونها ظاهرة منتشرة على مستوى العالم، وتكاد تجمع البشر في مواقف وسلوكيات استهلاكية متقاربة، إنها ظاهرة تنسج مزيجاً غير محدود من العلاقات بين مستويات متعددة في الاقتصاد والثقافة والإيديولوجيا "وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود بين الدول، وانتشار أسواق التمويل، وفتح الأسواق المختلفة أمام السلع الاستهلاكية المتشابهة لدول العالم" ([2]).

إن مقاربة التعريف المحيط بالعولمة تفترض تقديم ملامح أساسية كبرى تكشف عن جوهرها، ونعتقد، من خلال ما تقدم، أن **أولها** وأوسعها هي مشاعية المعلومات عبر وسائل الاتصال الهائلة السرعة في تطورها، **وثانيها** هي المسألة المرتبطة بازالة الفواصل المصطنعة بين الدول والشعوب، الأمر الذي يدفع بنا إلى تسجيل السمة **الثالثة** لهذه العملية والتي تتضمن الدفع باضطراد في طبع الزمان والمكان البشري بازدياد ملفت لهامش التشابه بين الجماعات البشرية والمجتمعات والمؤسسات.

وبصدد تعريف العولمة، سنقتصر من مئات التعريفات التي وقعنا عليها على ثلاثة منها تكاد تطال ما نحن في صدده من تجليات للعولمة:

1. انها التفاعل الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الناتج عن تزايد حجم تبادل البضائع والخدمات والرساميل وتنوع التعامل عبر الحدود، ويرافق ذلك انتشار واسع ومتنوع للتكنولوجيا الإعلامية ([3]).
2. العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عامية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج، واعادة الإنتاج ذاتها، إن ظاهرة العولمة بهذا المعنى هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالية ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي (الغرب الرأسمالي)، والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، إنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ" ([4])، وعلى هذا الأساس يقول (روجيه غارودي) أن العولمة " ولدت منذ قرابة خمس قرون.. مع ولادة التعطش وسكرة التقنية من أجل الهيمنة على العالم والبشر " ([5])، وبالتالي فإن العولمة هي ظاهرة تعكس حجم التطور الرأسمالي الذي امتد لقرون طويلة وما زال مستمراً.
3. لا يمكن فهم العولمة وتحديدها بتدويل الاقتصاديات الوطنية الكبرى وتجديد الرأسمالية، وتقدم النظرة الليبرالية في الاقتصاد والسياسة إلا بفهم ثورة العلم والمعرفة وانفجار تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي يدفع إلى عملية التدويل القسرية ويمنح هذه العولمة تجلياتها الملموسة ([6]).

---

[1] - فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر، عمان، 2002، ص ص 58 – 78.

[2] - جيمس روزناو، دينامية العولمة: نحو صياغة عملية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، كانون الثاني، 1997، 195.

[3] - من تقرير صندوق النقد الدولي حول توقعات الاقتصاد العالمي، أيار، 1997، ص 34.

[4] - السيد يسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 18 - 20 كانون الأول - ديسمبر 1997، ص 89.

[5] - روجيه غارودي، وعود الإسلام، العولمة المزعومة: الواقع، الجذور، البدائل، تعريب د. محمد السبيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء 1998، ص 17.

[6] - د. برهان غليون ، العولمة وخطر الانفجار، شؤون الأوسط، العدد 52، حزيران 1996، ص 128.

وهذه التجليات الكبرى التي تعكسها العولمة والمتمثلة بالسياسة والإيديولوجيا والاقتصاد وتقنيات الإعلام كعناوين بارزة تتناقض أحياناً بين مختلف المدارس والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، إلا أنها تعود فتلتقي حول مقولة واحدة تشكل ما يعرف بـ(العولمة).

على أن التجليات التفصيلية للعولمة تتبدى في سهولة وسرعة انتقال البشر والسلع والمعلومات بين الدول ذات الحدود المتساقطة وعلى النطاق الكوني، وإذا كانت الشمولية هي صفة ما يتنقل في أنحاء المعمورة بحيث أنه يطال كل شيء ويصعب حصره، إلا أن (جيمس روزناو) [1] جعل هذه المواد والنشاطات المتنقلة في ست فئات أساسية:

1. الأفراد.
2. البضائع والخدمات.
3. الأفكار والمعلومات.
4. الأموال والنقود.
5. المؤسسات وخصوصاً المتعددة الجنسيات.
6. أشكال من السلوك والتطبيقات الثقافية العائدة لها.

وتبدو الشركات الاقتصادية الكبرى بإعتبارها اللاعب الأساس (Major Player) في عصر العولمة والتي تمتلك من القدرة ما يعينها على أن تهمش دور الدول بالمعنى السياسي وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني، فالاقتصاد أصبح سيد السياسة في العالم، وستبرز نتائجه بشكل هائل بعد سنين من الآن عندما يتوسع تداخل الأسواق العالمية الحرة مع بعضها، خصوصاً وأن عدداً هائلاً من الاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية (WTO) ومناطق التبادل التجاري الحر أخذت تطبع السنوات المقبلة بطابعها الخاص وتحكم السيطرة على الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية ([2])، وعليه بات (نظام السوق) يروج له على أنه المؤهل لقيام الأنظمة السياسية والاجتماعية وليس العكس (أي تحكم السياسة بالاقتصاد والنظم الاجتماعية).

المطلب الثاني: الهوية.. المعنى والإشكالات.

الهوية هي الذاتية والخصوصية وهي القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الأساس للشخصية الفردية أو المجتمع، وهوية الفرد هي عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه، والهوية أيضا هي الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، وهي ليست ثابتة وإنما تتحول تبعا لتحول الواقع، بل أكثر من ذلك هناك داخل كل هوية هويات متعددة ذوات مستويات مختلفة فهي ليست معطى قبلي (Prior)، بل إن الإنسان هو الذي ينتجها وفق صيرورة التحول ([3])، وإذا كانت الهوية، اصطلاحاً، حديثة العهد بالتداول والاستخدام، فهي اليوم أصبحت مضموناً ذا دلالات عميقة تشمل كل ما يجعل من الفرد والمجتمع شخصية قائمة بذاتها وعلى قدر كبير من التميز، والجدير بالذكر أن مصطلح الهوية لم يكن متداولاً في الحياة الثقافية والفكرية في مطلع هذا القرن فلم تكن الهوية من ألفاظ الحياة الثقافية والفكر ولا من أدبيات العمل السياسي.

ويشير لفظ الهوية إلى عدة معان ويعود بنا إلى عدة مجالات من التفكير منها الفلسفة والميتافيزيقيا ثم المنطق، والعلوم النفسية والاجتماعية، كما أن لهذا اللفظ باللغات الأوروبية معاني لا تطابق تمام المطابقة مع ماهو مقصود منه باللغة العربية، وإذا أخذنا لفظ الهوية من حيت اللفظ الأوروبي اللاتيني (Identité) فسيكون المعنى الأساسي الذي يتضمنه هو المطابقة، فعندما نقول عن شيئين أنهما متماثلان أو متطابقان نستخدم النعت (Identique) فهذا النعت يعني التماهي بين الشيئيين أي تطابق هويتهما ([4])، وعندما نستخدم عبارة (هوية) باللغة العربية نقصد هذا المعنى جزئياً لا كلياً، فالهوية تعني المطابقة حقاً، غير أن المطابقة فيها لا تكون مع شيء أخر بل تكون أساساً بين الشيء وذاته، فهوية الشيء هي ما يكون به الشيء هو ذاته متمايزاً عن غيره ([5]).

وإذا ما دققنا أكثر في مفهوم الهوية نجد أنها، كما ذكرنا، استعملت كمصطلح في المنطق والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم الأدبية والعلمية، وقد تجلى هذا في أعمال الفلاسفة القدماء الذين اختاروا في التعبير عن اللفظ اللاتيني (Identité) بلفظ الهوية، حيث صنعوه من اللفظ الضمير (هو) بزيادة ياء النسب وتاء المصدرية، وهذا الضمير يدل على الغائب وتستعمل للربط بين الموضوع والأخر، فكأن الهوية

---

[1] - جيمس روزناو، دينامية العولمة، نحو صياغة عملية، القاهرة، مصدر سبق ذكره، ص 231.

[2] - د. ناصر السعيدي، أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد 23، 1998، ص 17.

[3] - د. كريم محمد حمزة، الآسر والآسير، إطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة بغداد، 1994، ص 75.

[4] - Soddy Keneth, Identity health and value system, Tavistock, London, 1961, p 4.

[5] – محمد عابد الجابري، الهوية العربية: من صحيفة النبي إلى تفكك الخلافة، أنظر موقع الأستاذ محمد عابد الجابري: www.aljabriabed.net.

المشتقة منه هي إثبات شيء غائب عن الحس شاخص لمظاهره فقط، فالهوية بهذا المعنى اللغوي ليست سوى تشخيص ظاهر الباطن ودليل شاهد على غائب، وهكذا تظل الهوية مهما قلنا عنها مجرد وجود اعتباري تشخصه أثار وأحداث وأفعال ([1]).

إن ما يشير إليه لفظ الهوية أساساً هو (وحدة الذات) عبر التطورات والمظاهر المختلفة، أي أن الهوية هي ما يكون به الشيء أو الشخص مطابق لذاته رغم التغيرات والتطورات، ويكون اقرب لفظ فلسفي إلى الهوية بهذا المعنى هو (الماهية)، فهوية الشيء هي ماهيته أي حقيقته الخاصة به ([2]).

والهوية بهذا المعنى هي نسق من الموروثات الحضارية ومن الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالكون والسلوك الإنساني ومن المعايير الأخلاقية ومن العقائد الدينية، وهي كذلك مجموع التراث الثقافي والحضاري الذي ترثه جماعة ما عن ماضيها أو يساهم في تشكيل كيانها فضلاً عن الأعراف والعادات والتقاليد ، وحيث أن كل هوية تتشكل عند الجماعة أو الحضارة عبر تاريخ طويل فإننا نقول أيضاً أن الهوية هي وعي الجماعة بتاريخها وتعرفها على ذاتها من خلاله، وإذا كنا قد قلنا من جهة أن الهوية هي مطابقة الذات لذاتها وتعرفها لذاتها، وهي عبارة عن مكونات خاصة متمايزة عن ما للغير فإننا نقول أيضاً أن الهوية هي هذا الشعور الذي يكون لجماعة ما بتاريخها بوصفه تاريخاً خاصاً تشكلت عبره مكوناتها الذاتية المميزة لها ([3]).

ولقد حمل مفهوم الهوية مضامين أخرى غلبت عليه وإن ارتبطت بمعناه الثقافي، جعلته يمتد ويؤكد على اكتشاف أمرين مهمين ([4]):

1. عناصر التميز للجماعة عن الآخرين، وهي عوامل الثبات فيها.
2. تصورات الجماعة للآخرين وعناصر الاندماج معهم، وفق موقع الذات الذي يحدده العنصر الأول.

وقد ذاع مفهوم الهوية عالمياً وعربياً منذ ستينيات القرن المنصرم، مع الصعود القومي والثوري في المنطقة والعالم الثالث عموماً، نتيجة حمأة الصراع الدولي أو الثقافي، واهتمام العديد من المجالات العلمية بدراسته، كما أن تداول المفهوم تصاعد مع الاستقطاب الحضاري بين الغرب والشرق فترة الحرب الباردة، وما بعدها في ظل الحرب على الإرهاب وانتشار طروحات الحوار الحضاري، حيث تترادف الهوية فيه مع الثقافة كمنظور ورؤية للعالم، خاصة في الولايات المتحدة، حيث يأتي حديث (هانتيجتون وبول كروجمان) عن الشخصية القومية الأمريكية التي يهددها الازدواج الثقافي واللغوي والتحدي الديمغرافي الناتج عن هجرات الـ(Hespanic) (المتحدرون من إصول إسبانية) ومن ثقافات أخرى مغايرة.

إن إنتشار كلمة (الهوية) بدأ وتوسع استخدامها في علوم الاجتماع بالولايات المتحدة في فترة الستينات، ثم إن هذا الاستعمال كثر وتوسع وانتشر بسرعة كبيرة حتى صار من المستحيل، كما قال (ب. كليزون)، أن نحدد المعنى الدقيق لكل استخدام خاص لمفهوم الهوية، ثم إن الوضع السياسي بالولايات المتحدة أسهم بدوره في ترسيخ اصطلاح الهوية، وفرضه على لغة الإعلام كما على التحليل الاجتماعي والسياسي، ذلك أنه في نهاية الستينات برزت الأقلية الأمريكية من أصل إفريقي، خصوصاً بظهور منظمة (الفهود السود) سنة (1966)، ثم حذت أقليات أخرى حذو حركة السود المطالبة بالاعتراف بخصوصيتها، وهذه الظرفية أنتجت ما يمكن أن نسميه بـ(صحوة هوية حقيقية) في سنوات السبعينات، وكما لاحظ ذلك عالم الاجتماع الأمريكي (روجر بروباكر)، فإن " تجربة الأمريكيين من أصل إفريقي مع قضية (الإثنية) باعتبارها تصنيفاً يفرض نفسه عليهم، وفي الوقت نفسه باعتبارها تحديداً ذاتياً للهوية "، هذه التجربة كانت حاسمة ليس فقط لنفسها وفي داخل حدودها الخاصة، بل أيضاً في تقديمها لنموذج الاحتجاج على أساس من الهوية، وهو النموذج الذي استفادت منه جميع أنواع الهويات، بدءاً من تلك التي تتعلق بالنوع الإجتماعي، وانتهاء بتلك التي تتأسس على (الانتماء الإثني أو العرقي) ([5]).

وعليه، يمكن القول عن (الهوية) بإنها " وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الوقت، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي

---

[1] – بشير خلف، سؤال الهوية وصدمة العولمة، مقال نشر بالموقع الإلكتروني (ضفاف للإبداع) www.difaf.net.

[2] - Charles Taylor, Source of the self and the making of the modern identity, Cambridge mass: Harvard University Press, 1984, p 178.

[3] - أليكسي ميكشيلي، الهوية، دار الوسيم، دمشق، 1993، ص 18.

[4] - Barouch A. Brody, Identity and Essence, New Jersey, Princeton Press, 1980, p 34.

[5] - Henry Tajfil, Social Identity and Intergroup Relations, Cambridge University Press, London, 1982, p 12.

الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها "، ومن هذا الشعور القومي ذاته، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء، ويحسّ بأنه ليس مجرد فرد نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور ([1])، وفي حالة انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة عوامل داخلية وخارجية، يتولد لديه ما يمكن أن تسميه بأزمة الهوية التي تفرز بدورها أزمة وعي (Awarness Crisis) تؤدي إلى ضياع الهوية نهائياً، فينتهي بذلك وجوده المعنوي ([2]).

وعلى العموم فإن مكونات (الهوية الإنسانية) تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في الخانات الحضارية والمشتركات التالية ([3]):

1. مجال جغرافي ووطن تاريخي مشترك.
2. أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة.
3. ثقافة شعبية مشتركة.
4. منظومة حقوق وواجبات مشتركة.
5. اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة.

والعلاقة بين الهوية والثقافة علاقة وطيدة لا يمكن تجزئتها، لأن الثقافة بما تحمله وتختزنه من رموز وتصورات وقيم هي التي تشكل بمجملها معنى الهوية ومضمونها، وبإمتزاجهما معاً تتكون **(الهوية الثقافية)** باعتبارها إنعكاس لما يجمع الأفراد مع بعضهم البعض، والهوية الثقافية لها مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع "الآخر" الذي تواجهه.

يتم تناول الهوية على المستوى الثقافي كمحدد لما يمكن أن يسمى بالخصوصية الثقافية أو الشخصية القومية، وبمثل هذا المفهوم يأتي الخوف الشرقي مما يسمى التنميط الثقافي للعولمة أو الخوف الغربي من تفاقم ظاهرة الهجرة باتجاهه، وعليه فإن الهوية الثقافية كيان يصير ويتطور، وليست معطى جاهزاً ونهائياً، فهي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، وانتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

وعلى العموم، تتحرك الهوية الثقافية على **ثلاثة دوائر** متداخلة ذات مركز واحد ([4]):

- فالفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزباً أو نقابة الخ...)، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن (أنا) لها (آخر) داخل الجماعة نفسها، حيث الـ(أنا) تضع نفسها في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من (الآخر).
- والجماعات، داخل الأمة، هي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة، ولكل منها (أنا) خاصة بها و(آخر) من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه.
- والشيء نفسه يقال بالنسبة للأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى، غير أنها أكثر تجريداً، وأوسع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

المطلب الثالث: الآثار المباشرة للعولمة على الهوية الوطنية.

إن المقصود بالآثار المباشرة هو ان تكون العولمة هي المتغير الرئيس الفاعل الذي يحدث التأثير في الهوية الوطنية بصورة واضحة وجلية، أما الآثار غير المباشرة فمعناه أن العولمة هي متغير مساعد يؤثر في متغير ما والأخير يؤثر بدوره في الهوية الوطنية، وفي هذه الحالة يكون هناك متغير وسيط ما بين العولمة والهوية الوطنية وهذا المتغير الوسيط أو الحلقة الثالثة ما بين العولمة والهوية هي العامل الناقل للتأثير والإنعكاس.

وبشكل عام، يبدو إن للعولمة جوانبها السلبية المتعددة، على الرغم من أن دالة التقييم لما هو سلبي أو إيجابي في هكذا موضوع تخضع لمواقف الباحثين وأيديولوجياتهم وهل هم مع أو ضد، فالكثير من الكتاب والمفكرين ممن هم ينتمون الى العالم النامي نراهم يصرون على المظاهر السلبية والكارثية التي تتسبب بها العولمة ومن هذه المظاهر ذات الطابع السياسي يمكن أن نشير إلى الشكل المتجلي في انهيار الدولة القومية، وغياب مظاهر السيادة وفقدان الدولة لإستقلالية القرار السياسي

[1] – داريوس شايغان ، أوهام الهوية، ترجمة محمد علي مقلد، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 127.

[2] – محمد أزرقي بركان، التحول هل هو بناء الهوية أم تشويه لها..؟، مجلة فكر ونقد، عدد 12، الرباط، أكتوبر، 1998، ص 56.

[3] - نديم البيطار، حدود الهوية القومية: نقد عام، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص 11.

[4] - محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مصدر سبق ذكره، ص 306.

الخارجي فضلاً عن المظاهر ذات الطابع الاقتصادي مثل سيطرة التغييرات الاقتصادية الهيكلية التي أخذت تجري على اقتصاديات الكثير من الدول وهو ما تسبب بظهور أزمات مثل البطالة.

بينما نجد أن الكثير من كتاب العالم المتقدم ينظرون الى العولمة نظرة ايجابية ويرون فيها الفضائل والمزايا أكثر من السلبيات وهم بين الحين والاخر يشيرون إلى جملة من (فضائل) العولمة السياسية مثل سيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، ومنها ما هو اقتصادي المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة ، والجوانب

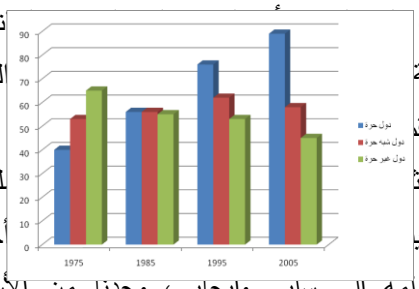

وبخاصة الصناعية التي تستخدم تقنيات الأق

وعليه، مث

وايجابي تخضع لاي

أجل عدم تصنيف العولمة الى سلبي وايجابي، وجدنا من الأسلم دراسة الاثار التي تلقي بها العولمة على الهوية الوطنية من خلال تناول ماهية الآثار المباشرة وغير المباشرة، وفي رأينا أن الآثار المباشرة التي تلقي بها العولمة على الهوية الوطنية يمكن تحديدها بالآتي:

أولاً: التأثير الدولي لظاهرة حقوق الإنسان والأقليات.

إرتبط الدفاع عن حقوق الإنسان دولياً بالدفاع عن الديمقراطية وشروطها المتعددة مثل احترام التعددية السياسية وحرية الرأي والفكر والعقيدة وهي التي تعد من مستلزمات النشوء الديمقراطي، وهذا يتبدى واضحاً في تصاعد درجة الاهتمام الدولي بحقوق الانسان في الوقت الحاضر إذ لا تكاد توجد منظمة دولية عالمية أو اقليمية لا تبدي اهتمامها بحقوق الانسان سواء في إعلاناتها السياسية أو أجندة أعمالها مما يوحي ان حقوق الانسان باتت ظاهرة دولية ترافقت مع تصاعد ظاهرة إنتشار الديمقراطية في العالم المعاصر([1]).

ومن المعلوم ان أعداد الدول التي توصف على إنها ديمقراطية بمعنى الدول التي تطبق المعايير المتفق عليها باعتبارها جزء من مستلزمات الديمقراطية وهي (حرية التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، حرية الإنضمام للتجمعات السياسية والإشتراك في نشاطاتها) هذه الدول ومنذ نهاية الاتحاد السوفيتي باتت في تزايد مستمر، بحيث تم وصف هذه الظاهرة بانها الموجة الثالثة من إنتشار الديمقراطية الليبرالية وان الدولة الرأسمالية المكون الرئيس لهذه الليبرالية هي نهاية التاريخ على حد وصف (فرانسيس فوكوياما) ([2])، ويمكن الاطلاع على الشكل رقم (1) الذي يوضح ازدياد اعداد الدول التي تصنف على أنها (دول حرة) و(دول شبه حرة) خلال فترة (30) عاماً ([3]).

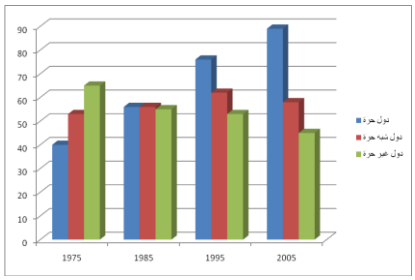

شكل رقم (1) تزايد اعداد الدول الحرة خلال فترة (30) عام.

وقد عملت العولمة كسياسات وآليات عمل على تعزيز درجة الأهتمام بحقوق الأنسان بإعتبار أنها ظهرت ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين كإطار فكري أو كنظام قيمي أو إيديولوجي يتجاوز الدعوة الى تكثيف أواصر العلاقة بين الأمم والشعوب من خلال التبادل التجاري والتداخل الثقافي ليصل إلى مستوى العمل على توحيد العالم (Unification)([4]) أو تنميطه بمعنى جعل العالم كله يعمل وفق نظام اقتصادي وسياسي واحد ألا وهو النظام الليبرالي – الرأسمالي.

وفي ظل التقدم التكنلوجي وإزدياد مظاهر الأندماج على الصعيد العالمي بدأت توجد حقوق جديدة كتطور طبيعي

---

[1] - لمزيد من التفاصيل أنظر:
د. حسيب عارف العبيدي، العولمة وحقوق الإنسان، المجلة السياسية والدولية، العدد الرابع، صيف 2006، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، ص ص 33 – 54.

[2] - فرانسيس فوكوياما، الإنسان الأخير ونهاية التاريخ، ترجمة مطاع صفدي، مؤسسة الإنماء العربي، بيروت، 1992، ص 282.

[3] - Freedom in the world 2006, freedom house, London, 2006, p 4.

[4] - د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة: ماذا عن المستقبل ؟، مجلة الحكمة، العدد (30)، تشرين الأول – أكتوبر، بغداد، 2002، ص 27.

لحجم التغيير الذي يطرأ على المجتمع البشري وكإشارة إلى أن الإنسان وحقوقه أخذت تأخذ مديات أوسع من السابق من حيث الإهتمام بها والتنظير لها دولياً، اذ بدأ العالم يتحدث عن حقوق مستحدثة، ففضلاً عن الحقوق الأساسية في الجوانب الإقتصادية والأجتماعية والسياسية والتي تجسدت في عدد من الصكوك والمواثيق الدولية مثل إتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وإتفاقية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لعام (1966) أصبح هناك حديث عن حقوق جديدة مثل (حق الإنسان في التنمية) (حق الإنسان في السلم) (حق الإنسان في الإنتفاع من مزايا التطور العلمي) وغيرها من الحقوق المماثلة، بل الأكثر من ذلك، انه مع شروع الأمم المتحدة بتطبيق مشروعها للتنمية البشرية الذي بدأ منذ عام (1991) الذي يركز على ضرورة أن تقوم الدولة باتباع سياسات رشيدة لإستثمار موارها وتنظيم ثرواتها بما يحقق أكبر استفادة منها، أخذ الحديث يتركز عن حقوق الاجيال القادمة باعتبارها الهدف الرئيس من هذه التنمية التي وصفت على إنها (مستدامة) (Sustainable)، فوفقاً لهذه الطروحات من حق الأجيال القادمة أن تنعم ببيئة نظيفة وان تحظى بمعيشة أفضل وأن تتوافر لها بيئة أمنة تعيش فيها وهذا لا يمكن أن يتحقق مالم يكون هناك استغلال للموارد الموجودة حالياً بطريقة أمثل دون استنزاف أو هدر، وعليه تم تقرير حقوق لأجيال لم توجد بعد وهذا مدخل جديد في الفقه القانوني، إذ من المعلوم أن الحق يتطلب وجود صاحب الحق، أما أن يتم إتخاذ تدابير لترتيب حقوق لأجيال لم توجد بعد فهذا مؤشر على تزايد الأهتمام بظاهرة حقوق الإنسان إلى مستوى يتعدى حدود الأجيال الحاضرة ([1]).

لقد وجدت مجموعة من العوامل ساعدت على انتشار ظاهرة حقوق الانسان وأمدتها بما تحتاجه من قوة للانتشار على مستوى واسع، فالتقدم العلمي والتكنولوجي، وخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، غيّر من أنماط ومن درجة وكثافة التفاعلات بين الدول والمجتمعات والشعوب والأفراد بطريقة جعلت من العزلة مسألة شبه مستحيلة، وبالطبع فإن درجة تأثر الدول والمجتمعات بهذه العملية (التاريخية)، والتي تدفع أجزاء العالم الجغرافية المتناثرة نحو التقارب وربما التوحد، تختلف من حالة إلى أخرى، وتتوقف على موقع الدول والمجتمعات من شبكة التفاعلات الناجمة عن هذه العملية، ومدى قربها أو بعدها من مركز هذه الشبكة.

ولكن بشكل عام، عملت ثورة الإتصالات على انفتاح الحدود الاقليمية وإنكشافها أمام بعضها بشكل غير مسبوق، فلم يعد بإمكان الحكومات من السيطرة على ثقافة الأفراد أو سلوكياتهم الحياتية على اعتبار أن الكثير من وسائل الإتصال مثل الأنترنيت والأقمار الصناعية جعلت من الشعوب المختلفة تبني ثقافتها وأفكارها خارج الأطر الرسمية لدولهم وبالتالي تراجع موقع (الدولة الوطنية) كمنتج للثقافة أو المصدر الأساس المكون لها ومن ثم باتت **الثقافة السياسية تتشكل وفق متغيرات عالمية** أكثر مما تبنى على الأسس التي تتبناها الدولة، وبدأ المواطن يجد نفسها مندمجاً مع مواقف وسلوكيات عالمية كأحد مظاهر التنميط التي أفرزتها العولمة، مما جعل الكثير من المفكرين يتحدثون عن (المواطن العالمي) كإشارة على تشابه السلوكيات وتماثل التطلعات ووجود وحدة في الأتجاهات العامة لدى الكثير من الفئات الأجتماعية التي تنتمي إلى دول مختلفة ([2]).

ومما لاشك فيه أن تشابه الاراء والأفكار حول جملة من القضايا بفعل ثورة الاتصالات التي عملت على تنميط الاتجاهات وتماثل التطلعات مثلما سبق ذكره عمل على إيجاد عالم أخر فضلاً عن العالم الذي نعيشه وهو (عالم إفتراضي) يتخذ من وسائل الإتصال مع الاخر وبالأخص (الأنترنيت) كأداة لنقل الفكار وتلاقح الثقافات المختلفة وهذا العالم منفتح على الجميع دون أي حواجز أو رقيب أو عوائق سياسية، وقد زاد من جمالية هذا العالم هو إمكانية ذوبان الفرد وإنصهار ثقافته مع باقي الثقافات، وعليه أصبح هذا العالم حاملاً لرسالة التغيير والدفاع عن حقوق الفرد بعيداً عن سلطان الدولة، وقد وجدت الفئات المضطهدة أن هذا العالم وسيلة مثالية لنشر أفكارها ودعواها للتغيير ولعل الهزات التي تعرضت لها العديد من النظم السياسية في العالم العربي مع بداية عام 2011 هي أوضح مثال على حجم التأثير الذي تتركه وسائل الإتصال الدولية وانفتاح الحدود أمام بعضها في العالم الإفتراضي وكيف يستخدم هذا العالم كوسيلة للدفاع عن التطلعات والمطالبة بالحقوق والدعوة إلى التغيير، ولم يعد في كثير من الحالات ممكناً اقامة

[1] - Ricardo Diez Hochleitner, Prospect of Hope for the Future: How we will live tomorrow, Deutschland Magazine, No (6) Decmber – January, 1999, p 14.

[2] - بول هيرست وغراهام طومبسون، ما العولمة : الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة د. فالح عبد الجبار، توزيع منشورات الجمل، الطبعة الاولى، بغداد، 2009، ص 469.

خطوط فاصلة بين الشأن الداخلي والخارجي على اعتبار أن الكثير من الحواجز أخذت تذوب تدريجياً.

وتأكيداً لمسألة تغير حدود العلاقة بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي، اصبح من المسلّم به، في ظل تنامي علاقات التأثير والاعتماد المتبادل بين الدول أن فكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة، وأن إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي لم يعد أمرا مسلّماً به كما كان في الماضي، بل وأصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت تعتبر في ما مضى شأناً داخلياً ليس فقط أمراً مقبولاً وإنما يراه البعض ضرورياً وواجباً، فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو تقديم العون والمساعدة للإرهاب الدولي أو الأضرار بالانساق البيئية..... الخ أصبحت كلها أمورا تستوجب أو تبرر تدخل المجتمع الدولي ([1]).

وقد يكون لهذه التطورات، مثلما يشير البعض، تأثيرات ايجابية لانها تعمل على حل مشكلة الاقليات وتحويل المجتمع الإحادي الى مجتمع قومي سياسي تعددي، ولا جدال في أن المعدلات المتسارعة لعملية العولمة لم تكتفي بإلغاء الحدود الفاصلة ما بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي مثلما تم ذكره فحسب، بل عملت على يكون للأفراد نسيج مشترك مع غيرهم من شعوب العالم مما جعل الهوية الوطنية تتعرض لإعادة صياغة وتنميط جديد وفق متطلبات العصر ([2]).

ولا ننسى انه على الصعيد الثقافي يرتبط مفهوم العولمة بفكرة التنميط (Uniformalisation) أو (Unification) الثقافي، ونعني بالتنميط ان يكون هناك طابع مشترك متفق عليه بين جميع الهويات أو بعبارة أخرى تخضع الهويات إلى اعادة هيكلية وفق مسلمات وسياقات فكرية جديدة باتت هي الرائجة في عصر اليوم ([3]).

ثانياً: التحدي الثقافي وإنتاج الصراع الثقافي.

إن العولمة الثقافية هي أبطأ أشكال العولمة، كونها تصيب خصوصيات الشعوب والأمم، مما يعتبر خط الدفاع الأخير لدى هذه الشعوب، ويشير البعض إلى أن هناك اتجاهاً متسارعاً لدى الشعوب في مجال العولمة اللغوية لصالح اللغة الانجليزية كونها أداة ثورة المعلومات والاتصالات، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حوالي (75) بالمئة من حركة البريد الإلكتروني والفاكسات في العالم، و(60) بالمئة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية في العالم، و(90) بالمئة من حركة الإنترنت تجري باللغة الإنجليزية ([4]).

وإن كانت حركة العولمة بدأت ظاهرياً بأهداف اقتصادية بحتة ترمي إلى إلغاء القيود الحدودية على انسيابية حركة البضائع والمنتجات بين دول العالم بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية ليصبح العالم قرية اقتصادية ذات لون واحد، فإن أذرعها إمتدت خارج الإطار الاقتصادي لتطال النواحي السياسية والاجتماعية في العالم بحيث حققت خطوات عدة نحو هدفها في (عولمة الثقافة) وإلغاء البعض من خصوصيات الشعوب، إذ يكفي ما نشاهده من تغيير في مفردات ثقافة الشباب بتأثير منتجات ثورة الاتصالات والمعلوماتية، مثل عولمة الأزياء باتجاه زي الحضارة الغربية، والغذاء في ضوء تعميم ثقافة الوجبات السريعة وغيرها.

ومن خلال التمدد الواسع لمظاهر العولمة على كافة الصعد يمكن القول أن ثمة خطاً واضحاً لنشوء ثقافة عالمية تتشكل من الموارد المشتركة للنخبة الدولية التي سوف تدمجها الشبكات والقطاعات المعولمة وتنشر منها القيم والسلوكيات وأنماط التفكير، وهذه بشكل رئيس هي الموارد الثقافية الأمريكية وبشكل أقل موارد الثقافات الأوربية وبشكل أقل ثقافة نخب المال والسيطرة المادية في بقية مجتمعات العالم، وهذا يعني أن الصراعات الثقافية سوف تكون عامة في كل المجتمعات الإنسانية وليس فقط صراعاً مع ثقافة الدولة الأمريكية ([5]).

وعليه فإن أشكال الصراع بين الثقافات المحلية والثقافة الأقوى تتخذ أشكالاً متعددة، فإما أن تأخذ شكل التماهي بالثقافة القوية والاستلاب تجاهها والتسليم بها من دون شخصية ولا برنامج ولا مشاركة إيجابية، وإما أن تأخذ شكل الانغلاق على الذات

---

[1] - د. غسان منير، الأنترنيت والديمقراطية : أداة للتغيير السياسي أم للهيمنة الإقتصادية والإجتماعية العالمية ؟، في : الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام: دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص 217 – 218.

[2] - لمزيد من التفاصيل إنظر :
د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، حزيران، 2006، ص ص 47 – 75.

[3] - السيد احمد عمر، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد (256) حزيران، 2000 ، ص 74 – 75.

[4] - د. علي احمد الطراح، وسائل الاعلام والهوية الوطنية، في : د. غسان منير حمزة ود. علي احمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2002، ص 139.

[5] - صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الاولى، بنغازي، 1999، ص ص 242 – 243.

وإعادة إنتاج ثقافة ماضوية ذات طابع هيمني رافض ومحتج على ثقافة العولمة.

وفي مقال الدكتور (حسن حنفي) (الهوية الثقافية العربية في ضوء المتغيرات الدولية) أشار إلى أن مخاطر العولمة على الهوية هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والإدارة الوطنية الثقافية، لأن العولمة تعني مزيداً من التبعية، مؤكداً أنه بمقدار ما يزداد التغريب في المجتمع، وتنتشر فيه القيم الغربية بشتى تنويعاتها خاصة عند الصفوة التي بيدها مقاليد الأمور، فإن الجماهير تتباعد عنها وتتجه إلى ثقافتها وتتمسك بتقاليدها، فتنشأ الأصولية دفاعا عن الأصالة وتمسكاً بالهوية ([1]).

ثالثاً: إضعاف الدولة الوطنية كمؤسسة منتجة للهوية.

يبدو واضحاً أنه من أهم تجليات العولمة على الصعيد السياسي هو أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في السياسة العالمية بل توجد إلى جانبها مؤسسات ومنظمات عالمية وأخرى متعددة الجنسيات وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق الترابط والتداخل التعاون والاندماج، ويخضع مفهوم (السيادة) للتآكل تحت تأثير حاجة الدولة إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبنية الثقافية.

وقد ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا مذهب اقتصادي إيديولوجي سمي بـ(الليبرالية الجديدة)، ولعل أهم عنصر جديد في هذا المذهب هو دعواه الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة، تمارَس السلطة فيه على أساس مبدأ (الحوكمة – governance)، على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من (الرقابة والتوجيه)، عند توزيع الأرباح، بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها، وهذا النوع من ممارسة السلطة في إطار من الرقابة التي يقوم بها المعنيون بالأمر هو مضمون (الحوكمة)، وهي كلمة إنجليزية مشتقة من (govern) التي تعني (يحكم) بمعنى ممارسة السلطة (الحكومة – government) والرقابة والتوجيه (Control)، وإذن فنموذج (الحكم) الذي تبشر به (الليبرالية الجديدة) يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة أولئك الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى ([2]).

ولعل هذا الوضع الجديد المتمثل بمشاركة مؤسسات أخرى للدولة في إدارتها للبلاد إنما يمثل إضعاف لدور الدولة في التنشئة والتثقيف السياسي مقابل ظهور مؤسسات أخرى تتولى هي بنفسها عملية انتاج الهوية الوطنية وفق تقاليد ومعايير جديدة.

ويبدو أنه بتأثير العولمة نشأت هويات جديدة فضلاً عن القديمة، **فالهوية الثقافية**، من المنظور الضيق، هي النوع الأول وتشمل العرق والجنسية والديانة، ولكن في عالم اليوم، هناك الهوية التجارية، المدفوعة بقوى السوق العالمية، وتحكمها المراكز التجارية الكبرى، وتتجاوز هذه الهوية الحدود الوطنية والعرقية، ولكنها معيبة ومحدودة من أوجه عديدة، وأخيرا، هناك الهوية العالمية التي تدعوا الى تنميط الاتجاهات والسلوكيات ما بين الشعوب وخلق (المواطن العالمي).

رابعاً: العولمة والتحديث (Modernization).

التحديث هو العملية التي تنتقل بها المجتمعات من تقليدية الى عصرية، وطبقاً لما يقوله (هنتنغتون) فإن التحديث عملية متعددة الأوجه تنطوي على تغييرات في جميع نواحي الفكر والنشاط الإنساني، كما تنطوي على تحول أساسي في القيم والمواقف والإتجاهات والتوقعات، وأبرز وجوه التحديث هي (التحضر، التصنيع، العلمنة، إضفاء الطابع الديمقراطي، توسع قاعدة التعليم ومشاركة وإنتشار وسائل الإعلام في الحياة العامة).

ويقول (بنيامين شوارتز) " إن التحديث هو الإستخدام المنظم والمتواصل والهادف للطاقات البشرية في السيطرة العقلانية على بيئة الإنسان المادية والإجتماعية وذلك لمختلف الأغراض الإنسانية "، أما (روبرت وارد) فيرى أن التحديث " هو التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الفائقة على السيطرة والتأثير على الظروف المادية والإجتماعية في بيئته، ويتميز بنظام للقيم تحدوه نظرة متفائلة أساساً حول الرغبة في هذه القدرة ونتائجها " ([3]).

---

[1] - د. حسن حنفي، الهوية الثقافية العربية في ضوء المتغيرات الدولية، مقال منشور على موقع العربية: www.alarabiya.net

[2] - محمد عباس أحمد، اثر التحول نحو اقتصاد السوق في اتجاهات السياسة الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص 87.

[3] - Claude Welch JR, Political Modernization, Wadsworth Publishing Company Inc. California, 1967, p 24.

أما (دانكوت روستو) فيعرف التحديث " أنه عملية سيطرة متسارعة على الطبيعة من خلال تعاون أوثق بين البشر "، و(ماريون ليفي) تنظر الى التحديث من زاوية التكنولجيا ودروها في المجتمع فتقول " كلما إزدادت مصادر القوة غير العاقلة إلى مصادر القوة العاقلة وكلما إزدادت مضاعفة الجهد نتيجة لإستخدام الآلات أو الأدوات، إزدادت في الوقت نفسه درجة التحديث " ([1]).

وينطوي التحديث على العديد من النتائج التي تنعكس على المجتمع وهذه في رأي (بلاك) تأخذ مراحل متدرجة هي([2]):

1. تحدي الحداثة للمجتمع التقليدي.
2. ترسيخ أقدام الزعامة العاملة على التحديث مع إضمحلال أهمية الزعماء التقليديين.
3. تحول الإقتصاد والمجتمع من إقتصاد ومجتمع ريفيين وزراعيين ألى مدنيين وصناعيين.
4. إندماج المجتمع ببعضه وتكامل المجتمع.

ويترتب على الحداثة سيادة بعض السمات الجديدة والخصائص المعاصرة في المجتمع، على إعتبار أن انتقال المجتمع من تقليدي ألى عصري يتميز باقتصاد ذي طابع صناعي مطرد وبنى إجتماعية متزايدة في التعقيد وفي الإبتعاد عن المشاعر الشخصية وثقافة تؤكد بصورة متزايدة قيمة العلم والمعرفة والإنجاز ونظام سياسي على درجة عالية من البيروقراطية يستمد شرعيته من عمليات عقلانية كالإنتخابات([3]).

ويعد التغيير في المواقف والإتجاهات أحد أبعاد التحديث، على اعتبار أن هذه العملية تؤدي ألى ظهور ما يسمى بالانسان الحديث الذي يتميز بمجموعة من الخصائص والسمات، يمكن تمثيلها على حد رأي (اليكس إنكليز) بالتالي([4]):

1. إنفتاح على التجديد والتغيير.
2. القدرة على صياغة عدد كبير من الآراء المتعلقة بأمور خارج محيطه المباشر.
3. تكييف زمني موجه نحو الحاضر والمستقبل أكثر مما هو نحو الماضي.
4. شعور بالكفاءة أو القدرة على السيطرة على سلوكه البيئي.
5. احترام اراء الاخرين ومشاعرهم.
6. الايمان بالعدالة التوزيعية أو العامة.

مما يعني أن التحديث ينطوي على ثلاث أبعاد رئيسة هي: **البعد التكنلوجي، البعد التنظيمي والبعد الأتجاهي،** وترتبط أبعاد التحديث بمجموعة مركبة مؤيدة من التغيير المحدد والتحضر وزيادة القادرين على القراءة والكتابة وإنتشار وسائل الإتصال الجماهيري وإزدياد المشاركة السياسية.

وكل هذا سيكون له آثار مباشرة على إحداث التغيير في الهوية، على اعتبار أن التحديث يؤدي مثلما سبق ذكره إلى احداث تغييرات في القيم والاتجاهات وإلى التركيز على الحاضر والمستقبل أكثر من الماضي مما يعني إعادة انتاج الهوية وفق قوالب جديدة، وسبق أن ذكرنا أن الهوية تتكون بناءاً على الذاكرة أو التفاعلات الرمزية مع المحيط الإجتماعي مما يعني أن التحديث سيؤدي الى خلق تفاعلات رمزية جديدة بين الأفراد والجماعات وسيضعف من تأثير الذاكرة أو الموروث التأريخي في تشكيل الهوية والحال هذه ستكتسب صفات وخصائص جديدة ([5]).

وقد يتسبب التحديث بتغيير في بعض صفات الهوية وقد يؤدي بها إلى تغيير كامل أي الانتقال من الذات الى الاخر فيبدأ الفرد بتأثير شديد من موجة الحداثة بإلغاء إرتباطه بهويته وتقمص هوية الأخر الأكثر حداثة وتطوراً كوسيلة لبلوغ منزلته.

ان الكثير من المجتمعات التي مرت بطور الحداثة مثل روسيا القيصرية فترة حكم (بطرس الأكبر) أو تركيا التي انتقلت من مرحلة الدولة العثمانية الى تركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى تحت حكم (مصطفى أتتاتورك) تعرض لمرحلة من التغيير في الهوية الوطنية والإجتماعية، فمثلاً فقدت الهوية التركية خصائص سابقة مثل اللغة وتبنت لغة جديدة وقيم وعادات وأعراف مستمدة من النظرية العلمانية وهو ما اسهم في تشكيل الهوية الوطنية الجديدة لتركيا الحديثة.

المطلب الرابع: الآثار غير المباشرة للعولمة على الهوية الوطنية.

مثلما سبق ذكره، أن المقصود بالإنعكاسات غير المباشرة وجود عامل أو عوامل وسيطة ما بين العولمة والهوية

---

[1] - James A. Bill & Robert L. Hardgrave, Comparative politics, Op.Cit, p 63.
[2] - Ronald Chilcote, Theories of comparative politics, West view press, Colorado, 1981, p 280.
[3] - F.X. Sutton, Social theory and comparative politics, Op.Cit, p 78.
[4] - Claude Welch JR, Political Modernization,, Op.Cit, P 45.
[5] - David Apter, The politics of modernization, Op.Cit, p 35.

الوطنية تكون هي الناقلة للتأثير، أي أن العولمة لاتؤثر مباشرة في الهوية الوطنية، بل تؤثر في هذه العوامل التي بدورها تعكس تأثيراتها سلباً أو إيجاباً على الهوية الوطنية، وفي رأينا أن الإنعكاسات غير المباشرة للعولمة على الهوية الوطنية هي كالتالي:

أولاً: ظاهرة الإنفصال وتقرير المصير.

تمت الإشارة سابقاً، إلى أنه من الإنعكاسات المباشرة للعولمة هو أنها قدمت ظاهرة حقوق الانسان والاقليات كقضية مركزية في وجدان المجتمع الدولي على مستوى عالمي، وبالتالي ان ضعف الدولة في الترويج لمفهوم ومعنى **(الوحدة الوطنية)** في مجتمع متعدد الثقافات والقوميات يفضي ببعض الجماعات الاجتماعية إلى المطالبة بتقرير المصير من خلال الانفصال، وبالتالي تكون العولمة قد أدت بشكل غير مباشر الى التسبب بـ(تشظي الهوية الوطنية).

وعليه فإن ضعف الدولة كمؤسسة منتجة للهوية مع تزايد الدعم الدولي لحقوق الانسان وتحديداً الاقليات كل هذا يفضي بالعديد من الفئات الإجتماعية الى أن تكون مرجعيتها في بناء رموزها وقيمها وثقافتها هو الثقافة المحلية وليس ثقافة الدولة مما يدفعها الى التماهي مع طروحات الانفصال التي تتجاوز القبول بالادارة الذاتية لشؤونها الى مستوى المطالبة بتقرير المصير وتكوين الدولة الخاصة بالفئة الاجتماعية.

وبالطبع إن هناك تفاوتاً في مدى التأثير الاجتماعي للتعددية وبالتالي في مدى التعقيد الذي تتسم به، فكلما كان التنوع موغلاً في البناء الاجتماعي– الثقافي كلما فرض ذلك أنماط أكثر تعقيداً للتعامل مع الموضوع، صحيح إن هناك دائماً فرصاً لتحول التعددية إلى محفز لصراع شامل ولربما لحروب أهلية، حتى عندما تكون هذه التعددية أيديولوجية وسياسية، إلا إن من الصحيح أيضا وجود فرص لإندلاع مثل هذا الصراع تكون اكبر عندما تكون التعددية ذات مضمون اجتماعي– ثقافي، وتتصاعد هذه الفرص أكثر عندما ترتبط بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش ([1]).

فهناك مجتمعات تتصف بجميع أشكال التعددية والتنوع مثل سويسرا والولايات المتحدة [(2)]، نجحت في خلق آليات لاحتواء التعدد وأحيانا إلى تحويله لمصدر أغناء، بينما هناك مجتمعات انزلقت إلى متاهات الحرب الأهلية والتقسيم عندما عجزت عن فهم واستيعاب مقتضيات التعددية وسبل التعامل معها، فالعراق الذي لم يتألق مجتمعياً إلى التعبير عن التعددية باسوأ تجلياتها ولكنه انزلق سياسياً إلى إساءة فهمها والتعامل معها، كان ولازال يواجه تحدي التعاطي مع التنوع في نسيجه الاجتماعي والثقافي والسياسي، وان سبل الاستجابة لهذا التحدي هي التي ستقرر ما إذا كان بإمكان هذا البلد إن يتجاوز مساوئ الماضي ويبني المجتمع الديمقراطي المستقر.

ثانياً: التغيير في إتجاهات الإقتصاد الوطني والنمط الهيكلي ونشوء (الهوية التجارية).

وبقدر تعلق الأمر بالنقاش المعاصر حول ما ستنتجه العولمة على صعيد دور الدول وموقعها ضمن المنظومة الجديدة، ثمة موضوعان ذا علاقة بها لكنهما متميزان فيما بينهما، الأول: هو الفكرة الاستفزازية التي تهدد بكسوف الحدود الوطنية نتيجة اتساع حدود الشبكات العالمية والتي ستكون الشاهد على نهاية الدولة القومية، أما الثاني فانه طبقا لهذه الحقيقة فهناك ما يسميه (ثومبسون– G.Thompson) بالصياغة المتوازية، بمعنى أنه في الوقت الذي أنتجت فيه العولمة سلطات مؤثرة تمارس الحكم من الأعلى بعيداً عن الدولة القومية مثل المؤسسات العالمية ونماذجها (مجموعة الثماني– G8 والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) أدت العولمة أيضاً إلى تغيير متوازي في اتجاهات القوة وهو النزول نحو المناطق الإقليمية (localization) ([3]).

---

[1] - Merrison, Donald, integration and instability, patterns of African political development, american political sciences review, No 3 , September 1972, p 206.

[2] – تعد بلجيكا واحدة من الحالات التي تؤشر تأثر الهوية بدعوات الإنفصال، فهذه الدولة تتكون من فئتين هما (الفلمنك والوالون) ونجد أنه في الاونة الاخيرة أخذت تبرز دعوات لتقسيم بلجيكا ما بين الفئتين، وكان زعيم حزب (المصلحة الفلامنكية) (فيليب دو يوينتر)، قد دعا البرلمان الفلامنكي الى التحرك في اتجاه ما سماه (طلاقا مخمليا) على غرار تشيكوسلوفاكيا التي انقسمت سلميا الى دولتين مستقلتين قبل 15 عاما: جمهورية تشيكيا ودولة سلوفاكيا، واظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة (في ار تي) البلجيكية ان (46%) من الفلامنكيين يريدون انقسام البلاد، فيما يؤيده (8%) فقط من البلجيكيين الجنوبيين. إنظر:
محمد خلف، بلجيكا: تفكك فيدرالية المحاصصة، مجلة الاسبوعية العراقية، بغداد، العدد (39) في 7/ 9/ 2008، ص 21.

[3] - Kenici Ohmae : The End of Nation – State : The Rise of Regional Economies ,The Era Press ,New York , 1995, pp 34-35.

وفي محاولة لتفسير هذه المجموعة المتناقضة على ما يبدو من العولمة (Globalization) والمحلية (Localization)، فان الجغرافيون السياسيون أمثال (أجنو– Agnew) و(كوربريج – Corbridge) استخدما مصطلح جديد أريد به الدمج بين المفهومين وهو (Glocalization) أي ترافق الولوج إلى العالمية مع التركيز على الإقليمية، وعلى ذات الخطى نجد أن أحد منظري العولمة وهو(كينيشي اوهما– Ohmae) قد أعلن نفس النمط المتوازي أي بزوغ الإقليمية مع العالمية في عمل أكثر رواجاً كان عنوانه (نهاية الدولة القومية: صعود الاقتصادات الإقليمية) ([1]).

اذ يعتقد (اوهما) أن العالم يعيش نهاية الدولة القومية التي أضحت بفعل قوى العولمة محض خرافة بالية فقد معها رجال السياسة كل قوة مؤثرة لصالح قوى السوق المعولمة، ويستند في اطروحته هذه الى الحجة القائلة بأن الشركات العملاقة أصبح لها من القوة والامكانية ما يتيح لها التأثير في السيادة بفعل تفوقها الاقتصادي على الدولة، والاخيرة لم تعد سوى قوة صغيرة جداً فتقهقرت الى ما كانت عليه في العصر التجاري (الماركنتالي)، وبدت في ظل العولمة قليلة الكفاءة بعد أن تبين عجزها من الناحية الاقتصادية تحت وطأة تسارع التغيرات وبخاصة اعتبارات المصلحة الفردية، ثورة المعلومات، خيارات الاستهلاك، المطالب الشعبية، والاعتبارات السياسية حيث أن هذه المتغيرات جعلتها أقل استجابة للتحديات الجديدة ([2]).

وقد نظر (اوهما) إلى (عالمية الإقليمية– glocalization) باعتبارها رؤية اقتصادية اكبر وضعها (النيوليبراليين) للتعجيل في تنمية (عالم بلا حدود)، ورغم أن كتابه باختصار مناصر للرأسمال الدولي المتعلق بالولاء للشركات، لكن عمله كان دعوة واضحة نحو نوع متزايد من التخطيط الإقليمي الذي يأخذ بنظر الاعتبار فكرة الاندماج مع العالمية، إذ أن إيضاحات (اوهما) تشير إلى المناطق التي تمثل تجسيد (للديناميكا التوأمية) التي تدمج ما بين عولمة تتجاوز الدولة القومية مع تأقلم محلي وهي مناطق تسمى (Transborder) أو (Regional States) أي (دول مناطقية) لها هوياتها المكتسبة من طابعها الاقتصادي – التجاري مثل (Johor Baharu) و(Batam) في سنغافورة، اضافة الى (تايوان، هونغ كونغ، جنوب الصين وادي السيليكون في كاليفورنيا، جنوان مثلث البحوث في كوريا الجنوبية، سان دييغو وغيرها)، معتبرا مثل هذا التطور دليلاً على نهاية الدولة القومية طالما أن العولمة تضع الخطط لتطوير الـ(Transborder) ضمن سياق التجارة الحرة ([3]).

وعلى هذا الأساس ربما كانت الإقليمية رؤية من قبل الدولة تستهدف محاولة الاندماج مع محيطها الأقرب وعدم تشتيت قوتها في محيط عالمي، وهو ما يعني أيضا إن الدول لم تزل ممانعة لان تفقد هويتها في الأطر العالمية وتنظر أكثر إلى الإقليمية باعتبارها التطور الأقرب للحفاظ على خصوصيتها ماعدا تكتل الاتحاد الأوروبي الذي هو نموذج اقرب إلى الحكومة الإقليمية ما فوق الدولة القومية، لهذا السبب فان العديد من الخبراء أمثال (ميشالاك – Michalak) و(كب– Gibb) وأيضا (باندت– Pandit) يفسرون الأحلاف التجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) القائمة على أسس تأقلم كتلة تجارية تعتمد مقياس قاري باعتبارها أعراض ملازمة للعولمة وان الإقليمية هي أحد مظاهر العالمية ([4]).

واستجابة لهذه المتطلبات التي حملتها تطورات برزت على مختلف الأصعدة، أخذ العالم يشهد انشاء التكتلات والتحالفات بشكل أكبر من السابق، يكون فيها للوظائف الاقتصادية السمة الغالبة على دواعي الانشاء وليس الوظائف السياسية، وقد بدأ أول الأمر في الدول الصناعية الأكثر تطوراً في العالم عندما بدات بتشكيل تجمعات وتكتلات اقتصادية لغرض تفعيل وضعها في المنافسة الاقتصادية، وقد أسهمت هذه التجمعات في توسيع العلاقات وزيادة مظاهر التفاعل بين الدول ([5]).

ولعل الاتجاه الى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها قدر من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة هي من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر وهي في نفس الوقت تمثل

[1] - Ibid, p 86.
[2] - Ibid, p 84.
[3] - Ibid, p 84.
[4] - Antony G. McGrew and Paul G. Lewis, Global politics: Globalization and the nation-state, op.cit, p 213.
[5] - د. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، دمشق، 2006، ص ص 47 – 49.

مسعى سياسي من قبل الدول للتجانس فيما بينها اقتصاديا وخلق هوية تجارية واحدة، وهذا الأمر اشبه بالانتقال من نطاق الهوية المحلية الى مرتبة اعلى هي الهوية الاقليمية التجارية، وبالتالي أصبحت الهوية التجارية على نوعين:

الأول: هو على المستوى المناطقي حيث تنشأ مدن هامة ذات خاصية اقتصادية حيوية مثلما سبق ذكره بخصوص المدن التي باتت تسمى مدن العولمة أو الـ(Transborder) مثل سنغافورة، تايوان، دبي، هونغ كونغ ...وغيرها.

الثاني: يكون على المستوى الاقليمي عندما تنضم الدولة الى تكتل مع دول اخرى لخلق هوية اقتصادية وتجارية مشتركة ومتجانسة فيما بينها.

ويكفي للدلالة على خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن احد الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي عام (1995) أشارت الى أنه يوجد انذاك على مستوى العالم (45) من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل (75%) من دول العالم وحوالي (80%) من سكان العالم وتسيطر على حوالي (85%) من حجم التجارة العالمية ([1]).

ولا شك أن أهمية أي من هذه التكتلات تحددها مجموعة عوامل مثل: عدد الدول المكونة للتكتل، حجم الناتج الكلي لمجموع الدول الأعضاء، نسبة الاسهام الكلي لهذه الدول من مجموع التجارة العالمية، وباتت هذه التكتلات سمة العصر بحيث ان الكثير أو اغلب الدول المنضوية تحت لوائها والتي فتحت حدودها الاقتصادية والسياسية أمام بعضها البعض باتت تكتسب سمات وصفات جديدة على مستوى الهوية الوطنية نابعة بالاساس من طبيعة الصلات التجارية والاقتصادية التي تربطها بالدول الاخرى في ذات التكتل.

ثالثاً: الهجرة الدولية وخلق ظاهرة التنوع أو التعدد الثقافي.

لعل واحداً من أهم جوانب العولمة أو اثارها المصاحبة لانتشارها وتمددها على مستوى عالمي هو إزدياد مظاهر الهجرة الدولية، فالعولمة ادت الى تزايد في اعداد الافراد الذين ينتقول من مكان الى اخر او بالاحرى من بلد الى اخر بسبب من انتشار وسائل النقل وتقنيات الاتصال بدرجة رئيسة، وان كانت العولمة قد ادت بشكل مباشر الى انتشار وتوسع ظاهرة الهجرة الدولية، وهو ما يمكن عده إنعكاساً مباشراً لها فان ما ترتب على الهجرة من خلق لإشكالات الإندماج في المجتمع الجديد وبروز الخوف على الهوية الوطنية من التقاليد والقيم الوافدة هو ما يمكن عده انعكاسا غير مباشر للعولمة على الهوية الوطنية.

والهجرة (Immigration) كمفهوم تعني " إنتقال الانسان من مكانه الاصلي أو مكان المغادرة إلى مكان اخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يجتاز حدوداً إدارية او دولية " ([2])، وترتبط الهجرة بعوامل (الدفع) الطرد من مكان المغادرة وبعوامل الجذب بالمكان المقصود، وتكون فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة، دائمة أو وقتية، قانونية أو غير قانونية لأغراض العمل أو غيره ([3]).

وقد شهدت البشرية خلال فترات تاريخية متلاحقة موجات متعددة من الهجرة، ربما كانت اولاها أو أكثرها كثافة تلك التي حصلت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر بالانتقال الى العالم الجديد(القارة الأميركية)، اذ غادرت اعداد غفيرة من الاسبان والانجليز والفرنسيين والألمان والهولنديين بلدانهم مدفوعة بروح المغامرة والبحث عن ملاذ جديد في القارة الاميركية.

وكان للنزاعات الدولية في القرن العشرين دور كبير في دفع الناس الى الهجرة هربا من مناطق الصراع او ساحات المعارك سواء خلال الحربين العالميتين أو بعدهما نتيجة استمرار النزاعات العرقية في بلدان العالم الثالث. ويبين الجدول التالي أهم البلدان المستقبلة للمهاجرين سنة 1996([4]).

جدول رقم (1)

أهم البلدان المستقبلة للمهاجرين سنة 1996.

البلد الإستقبال	عدد الوافدين (بالمليون)	نسبة الوافدين الى مجموع السكان
الولايات المتحدة	25	9.3
الهند	8.5	1
باكستان	7	6
ألمانيا	7	9
كندا	4.5	16
السعودية	4	26
استراليا	4	22

[1] - المصدر السابق، ص 42.

[2] - د. علي لبيب، جغرافية السكان: الثابت والمتحول، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص 159.

[3] - المصدر نفسه، ص 162.

[4] - المصدر السابق، ص 170.

فرنسا	4	6
هونغ كونغ	2.5	40
انكلترا	2	4

ومما لاشك فيه ان اغلب هذه الدول المستقبلة للمهاجرين باتت دول متعددة القوميات او الهويات، على اعتبار أن كل مهاجر او وافد جاء محملاً بقيمه وتقاليده وثقافته الخاصة اي حاملاً هويته الاجتماعية وبالتالي لن يكون أمراً سهلاً أن يتخلى عن هذه الهوية بمجرد وصوله بل يبدأ بالبحث عن مواطني بلده الاصلي للعيش معه في تجمعات، وهذا يبدو واضحة في الولايات المتحدة من خلال تمركز (الصينيين، الهنود وحتى المكسيكيين) في مدن معينة.

ومع احتفاظ هؤلاء الوافدين بهوياتهم الاصلية ضمن تجمعاتهم الخاصة تظهر مشكلة الاندماج والانصهار في المجتمع الجديد، وتظهر معها أيضاً مشاكل الاعراق المتعددة وحالة التعصب من قبل المواطنين الاصليين تجاه الوافدين نتيجة الخوف على الهوية الوطنية من إندثارها امام الهويات الجديدة .([1])

ومع ظهور هذه المشاكل والأزمات، ظهر مصطلح (التطبيع الثقافي – Cultural Normalization) كأحد الخيارات المطروحة لحل هذه الإشكالات، وهو يشير الى المحاولات التي تبذل بهدف خلق حالة الانسجام ما بين الحفاظ على ثقافة الوافدين الجدد وما بين التكيف مع ثقافة المجتمع المضيف دون أن يكون هناك اي تصادم ما بين الثقافتين، وبالتالي تبرز (التعددية الثقافية – Multi Culturalism) كظاهرة غالبة في هذا المجتمع القائم على تنوع الثقافات، ويقدم لنا (Berry) إنموذجاً لتطبيق إستراتيجيات التطبيع الثقافي بهدف خلق التعددية الثقافية السلمية كما هو موضح أدناه([2]):

إنموذج (Berry) حول تطبيق التطبيع الثقافي في مجتمع متنوع

المحافظة على التراث الثقافي	**نعم**	**لا**
إنشاء علاقات مع المجتمع الأكبر		
نعم	التكامل الثقافي	الإمتصاص
لا	الإنفصال الثقافي	التهميش الثقافي

ان الكثير من المجتمعات والدول التي تشهد تنوعاً في هوياتها الثقافية بسبب من أعداد الوافدين إليها من جهة وتنوع ثقافاتهم الاجتماعية من جهة أخرى قد تكون فاقدة للهوية الوطنية أو أن هويتها تتعرض للإضمحلال مقابل سيادة الهويات المختلفة الجديدة الأمر الذي يؤدي الى بروز اتجاهات متعصبة أو عنصرية من قبل المواطنين الأصليين تجاه هذه الهويات التي يعتبروها تهديد وخطر على هويتهم الإجتماعية وهذه الحالة ظهرت في بعض البلدان الأوروبية ولا سيما مع تنامي نفوذ الاحزاب اليمينية المتطرفة التي اخذت تدعوا الى تطبيق قوانين صارمة للهجرة للحد من الانهيار الثقافي لهويتها أمام الهويات الوافدة.

[1] - Hutnik N, Ethnic minority identity: A social psychological perspective, Oxford, UK, 1991, p 134.

[2]- Berry .J, Psychology of acculturation, In: J. Berman (ed): Nebraska Symposium on motivation, Vol (37), University of Nebraska Press, 1990, pp 201 – 207.

الخاتمة.

مما لا شك أن العولمة وتأثيرها على الهوية الوطنية بات موضوعاً يثير الكثير من مظاهر الإهتمام وفي نفس الوقت الكثير من التساؤلات حول ماهية النواحي السلبية أو الإيجابية التي يمكن أن تفرزها العولمة، ولعله بات من المعلوم أن العولمة كظاهرة وكسياسات وبرامج قد اتسعت الى الحد الذي لم يعد بالامكان القول ان ثمة دولة بعينها هي المسؤولة عن ترويج ودعم ظاهرة العولمة لأن هذه الظاهرة باتت مرتبطة بسياسات شركات عملاقة ومصالح أفراد وتطلعات شعوب وفئات اجتماعية متنوعة أكثر مما هي مرتبطة ببرامج منهجية لدول ذات طموحات كونية، وهو ما يدل كما تبين لنا من خلال هذا البحث أن العولمة هي مرحلة من مراحل التطور الطبيعي للجنس البشري على صعيد العلاقات والاتصالات ما بين بني البشر وهي مرحلة كانت بالدرجة الاولى مرتبطة أو متعلقة بالتطور الهائل في ثورة الاتصالات والتقدم العلمي الذي قدم للبشرية وسائل وأدوات للاتصال والتفاعل مع الاخر دون حواجز أو قيود جغرافية أو صناعية.

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة القائمة ما بين العولمة والهوية، وجدنا من خلال هذا البحث أن العلاقة بين المتغيرين تبدو شائكة، فالبعض يعتبر العولمة ذات تأثير سلبي على الهوية التي باتت مهددة من قبل ثقافات المجتمعات المتفوقة بحيث بدأت الأمم تتعرض لعمليات تغيير اجتماعي بفعل التغييرات الاقتصادية المتلاحقة في العالم والتي انتجتها العولمة بحيث ينعكس هذا التغيير الاجتماعي في نهاية الأمر على الهوية باعتبارها الوعاء الجامع لثقافة وعادات ورؤية مجتمع ما لبقية المجتمعات.

بل الأكثر من ذلك ان معارضوا العولمة شددوا على أن هذه الأخيرة بدأت تثير، من خلال موجات حقوق الانسان والديمقراطية التي باتت تجتاح العالم، أزمات ومشاكل للجتمعات التي تتميز بتنوع في هوياتها والتي غالباً ما تتكون هذه المجتمعات من عدة فئات اجتماعية تمثل كل منها هوية ثقافية خاصة بها، بحيث بدأت مظاهر التأزم في الهويات تظهر على شكل صراعات ونزاعات وحروب أهلية بل وصل الامر الى المطالبة بالاستقلال في بعض الدول والانفصال عن الدولة الأم.

وفق هذه الصورة يركز معارضوا العولمة على الاثر الذي تحدثه على الهوية الوطنية، بيد أن انصارها والمدافعين عنها يرون أن هذه العولمة كانت هي **(الموجة المنتظرة)** في سبيل الخلاص من حال (القمع الهوياتي) التي تعرضت لها الكثير من الفئات الاجتماعية والتي لم يكن بامكانها في السابق أن تطالب بحقوقها ولكن في ظل حالة الاتصال اللامنقطع ما بين الشعوب والأمم بات بالامكان استثمار هذا التغيير التقني في سبيل المطالبة بحقوق سياسية كانت مغيبة في السابق.

وقد كان لهذه التطورات، مثلما أشار البعض، تأثيرات ايجابية لانها عملت على حل مشكلة الاقليات وتحويل المجتمع الإحادي الى مجتمع قومي سياسي تعددي، ولا جدال في أن المعدلات المتسارعة لعملية العولمة لم تكتفي بإلغاء الحدود الفاصلة ما بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي، بل عملت على يكون للأفراد نسيج مشترك مع غيرهم من شعوب العالم مما جعل الهوية الوطنية تتعرض لاعادة صياغة وتنميط جديد وفق متطلبات العصر.